

المُتَّقِنُ

لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي

٥٤١ - ٦٢٠ هـ

و :

الشرح الكبير

لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي

٥٩٧ - ٦٨٢ هـ

ومعهما :

الإيضاف

في معرفة الراجح من الخلاف

لعلاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد المرزداوي

٨١٧ - ٨٨٥ هـ

تحقيق

الدكتور عابد بن عبد المحسن التركي

الجزء الثامن

المناسك

هجر

الطابعون والنشر: دار

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - حيوة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

الطبعة : ٦٠٢ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إنباءة

يـوزع

عَلى نفقة

خادم الحرمين الشريفين

للملك فهد بن عبد العزيز آل سعود

خدمة للعلم وطلابه

أجزل الله مثوبته .. ودفعه لرضائه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

المقنع

يَجِبُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ ؛

الشرح الكبير

[١/٣ و] كِتَابُ الْمَنَاسِكِ^(١)

١١٣١ - مسألة : (يَجِبُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً ، بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ) الْحَجُّ فِي اللَّغَةِ : الْقَصْدُ . وعن الخليل ، قال : الْحَجُّ كَثْرَةُ الْقَصْدِ إِلَى مَنْ تُعْظَمُهُ . قال الشاعر^(٢) :
وَأَشْهَدُ مِنْ عَوْفٍ حَوْلًا^(٣) كَثِيرَةً يَحْجُونَ سِبَّ الزُّبَيْرِ قَانِ الْمُزْعَفَرَا
أَيُ يَقْصِدُونَ . والسَّبُّ : الْعِمَامَةُ . وفي الْحَجِّ لُغَتَانِ : الْحَجُّ وَالْحِجُّ ، يَفْتَحُ الْحَاءُ وَكَسْرُهَا . وَالْحَجُّ فِي الشَّرْعِ : اسْمٌ لِأَفْعَالٍ مَخْصُوصَةٍ يَأْتِي

الإنصاف

كِتَابُ الْمَنَاسِكِ

فائدة : الصَّحِيحُ أَنَّ الْحَجَّ فُرِضَ سَنَةً تِسْعَ مِنْ الْهِجْرَةِ . وقيل : سَنَةً عَشَرَ .
وقيل : سَنَةً سِتًّا . وقيل : سَنَةً خَمْسَ .
قوله : يَجِبُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً . وَجُوبُ الْحَجِّ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً

(١) بداية الجزء الثالث من نسخة المكتبة العامة السعودية بالرياض ، وتجد أرقام صفحاتها في مواضعها من التحقيق . وهي المشار إليها على أنها الأصل ، إلى آخر كتاب الجهاد .

(٢) هو الخليل السعدي . والبيت في : البيان والتبيين ٣ / ٩٧ ، إصلاح المنطق ٣٧٢ ، كنز الحفاظ في تهذيب كتاب الألفاظ ٥٦٣ ، اللسان (س ب ب) ١ / ٤٥٧ ، تاج العروس (س ب ب) ١ / ٢٩٣ ، وعجزه في : جهرة اللغة ١ / ٣١ ، وسط الآل ٤١٨ .

(٣) في م : حولا . وفي المراجع السابقة : حولا .

ذِكْرُهَا ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَهُوَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ ، وَالذَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ ؛ أَمَّا الْكِتَابُ ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) . رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَمَنْ كَفَرَ بِاعْتِقَادِهِ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ ^(٢) . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّبِعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٣) . وَأَمَّا السُّنَّةُ ، فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ، شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ^(٤) . وَذَكَرَ فِيهَا الْحَجَّ .

فصل : وَإِنَّمَا يَجِبُ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي الْعُمْرِ ؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ ^(٥) بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، قَدْ فَرَضَ اللَّهُ ^(٦) عَلَيْكُمُ الْحَجَّ ، فَعُجُّوا » . فَقَالَ رَجُلٌ : أَكُلَّ عَامٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، حَتَّى قَالَهَا ثَلَاثًا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْ قُلْتُ نَعَمْ لَوَجَبَتْ ، وَلَكَمَا اسْتَطَعْتُمْ » . ثُمَّ قَالَ : « ذَرُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ ، وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ ، إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ ^(٧) فَأَتَوْا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ ،

واحدة إجماع . والعُمْرَةُ ، إِذَا قُلْنَا : تَجِبُ ، فَمَرَّةً وَاحِدَةً ، بِلَا خِلَافٍ . وَالصَّحِيحُ

(١) سورة آل عمران ٩٧ .

(٢) انظر تفسير الطبري ١٩/٤ .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) تقدم تحريمه في ٦/٣ .

(٥) تقدم تحريمه في ٣٦٣/١ .

(٦) سقط من : م .

(٧) سقط من : النسخ .

وَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ». في أخبار سِوَى هَذَيْنِ كَثِيرَةٌ، وَأَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى وَجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ فِي الْعُمْرِ مَرَّةً وَاحِدَةً.

فصل: وَتَجِبُ الْعُمْرَةُ عَلَى مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَجُّ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ. يُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَعَطَاءٍ، وَطَاوُسٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْحَسَنِ، وَابْنِ سِيرِينَ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَالشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ. وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ، لَيْسَتْ وَاجِبَةً. رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْعُمْرَةِ، أَوْاجِبَةٌ هِيَ؟ قَالَ: «لَا، وَأَنْ تَعْتَمِرُوا فَهِيَ أَفْضَلُ». أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ^(١)، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَعَنْ طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْحَجُّ جِهَادٌ، وَالْعُمْرَةُ تَطَوُّعٌ». رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ^(٢). وَلِأَنَّهُ نُسِكَ غَيْرُ مَوْقِفٍ، فَلَمْ يَكُنْ وَاجِبًا، [١/٣] كَالطَّوَّافِ الْمُجَرَّدِ. وَوَجْهُ الْأَوَّلِ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾. وَمُقْتَضَى الْأَمْرِ الْوُجُوبُ، ثُمَّ إِنَّهُ عَطَفَهَا عَلَى الْحَجِّ، وَالْأَصْلُ التَّسَاوِي بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لِأَنَّهَا لَقَرِيْبَةٌ الْحَجِّ فِي

مِنَ الْمَذْهَبِ، أَنَّهَا تَجِبُ مُطْلَقًا، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ فِي الْإِنْصَافِ

(١) في: باب ما جاء في العمرة أواجبة هي أم لا، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤ / ١٦٢. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣ / ٣١٦.

(٢) في: باب العمرة، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٥. وإسناده ضعيف. كما أخرجه البيهقي عن أبي صالح الحنفى، في: باب من قال العمرة تطوع، من كتاب الحج. السنن الكبرى ٤ / ٣٤٨. وأخرجه الطبراني في الكبير ١١ / ٤٤٢. من حديث ابن عباس مرفوعاً، وفي إسناده كذاب.

كتاب الله . وعن الصبي^(١) بن معبد ، قال : أتيت عمر ، فقلت : يا أمير المؤمنين ، إنني أسلمت ، وإنني وجدت الحج والعمرة مكتوبين علي فأهللت بهما . فقال عمر : هديت لسنة نبيك محمد ﷺ . رواه أبو داود ، والنسائي^(٢) . وعن أبي رزين ، أنه أتى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله : إن أبا شيخ كبير ، ولا يستطيع الحج ، ولا العمرة ، ولا الظعن . فقال : « حج عن أبيك واعتبر » . رواه أبو داود ، والنسائي ، والترمذي^(٣) ، وقال : حديث حسن صحيح . وذكره أحمد ، ثم قال : وحديث يرويه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ، عن عبيد الله^(٤) ، عن

الإنياف : « العمدة » ، و « الكافي » . قال المجذ : هذا ظاهر المذهب . قال في « الفروع » :

- (١) في م : « الضي » بالضاد المعجمة . وكذا جاء في المعنى ، وهو خطأ . وهو الصبي ، بالصاد مصغراً ، ابن معبد التغلبي الكوفي ، تابعي ثقة محضرم ، رأى عمر بن الخطاب وعامة أصحاب النبي ﷺ . تهذيب التهذيب ٤/ ٤٠٩ ، ٤١٠ . تقريب التهذيب ١/ ٣٦٥ .
- (٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الإقراء ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/ ٤١٧ ، ٤١٨ . والنسائي ، في : باب القرآن ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥/ ١١٣ ، ١١٤ .
- كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من قرن الحج والعمرة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/ ٩٨٩ . وإمام أحمد ، في : المسند ١/ ١٤ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٥٣ .
- (٣) في م : « ابن » .
- (٤) أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يجمع عن غيره ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١/ ٤٢٠ . والترمذي ، في : باب منه (ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميت) ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ٤/ ١٦٠ . والنسائي ، في : باب العمرة عن الرجل الذي لا يستطيع ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥/ ٨٨ .
- كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الحج عن الحي إذا لم يستطع ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢/ ٩٧٠ . وإمام أحمد ، في : المسند ٤/ ١٠ ، ١١ ، ١٢ .
- (٥) في م : « عبد الله » ، وهو عبيد الله بن عمر بن حفص العدي . انظر تهذيب التهذيب ٧/ ٣٨ .

نافع ، عن ابن عمر ، قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : أوصني . قال : « تَقِيْمُ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتَحُجُّ ، وَتَعْتَمِرُ » . وَرَوَى الْأَثَرُمُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَتَبَ إِلَى أَهْلِ الْيَمَنِ ، وَكَانَ فِي الْكِتَابِ : « إِنَّ الْعُمْرَةَ هِيَ الْحَجُّ الْأَصْغَرُ » ^(١) . وَلَأنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمَّيْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، لَمْ نَعْلَمْ لَهُمْ مُخَالَفًا ، إِلَّا ابْنَ مَسْعُودٍ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ عَنْهُ . وَأَمَّا حَدِيثُ جَابِرٍ ، فَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : قَالَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ ضَعِيفٌ لَا تَقُومُ بِمِثْلِهِ الْحُجَّةُ ، وَلَيْسَ فِي الْعُمْرَةِ شَيْءٌ ثَابِتٌ بِأَنَّهَا تَطَوُّعٌ . وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : رَوَى ذَلِكَ بِأَسَانِيدٍ لَا تَصِحُّ ، وَلَا تَقُومُ بِمِثْلِهَا الْحُجَّةُ . ثُمَّ نَحْمِلُهُ عَلَى الْمَعْنُودِ ، وَهُوَ الْعُمْرَةُ الَّتِي قَضَوْهَا حِينَ أُخْصِرُوا فِي الْحُدَيْبِيَّةِ ، أَوْ عَلَى الْعُمْرَةِ الَّتِي اعْتَمَرُوهَا مَعَ حَاجَتِهِمْ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِنَّهَا لَمْ تَكُنْ وَاجِبَةً عَلَى مَنْ اعْتَمَرَ ، أَوْ عَلَى مَا زَادَ عَلَى الْعُمْرَةِ الْوَاحِدَةِ . وَتَفَارِقُ الْعُمْرَةُ الطَّوْفُافَ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِهَا الْإِحْرَامَ ، بِخِلَافِ الطَّوْفِ .

وَالْعُمْرَةُ فَرَضٌ كَالْحَجِّ . ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : جَزَمَ بِهِ جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهَا سُنَّةٌ . اخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ . فَعَلِيهَا ، يَجِبُ إِمَامُهَا إِذَا شَرَعَ فِيهَا ، وَأُطْلِقَتْهُمَا فِي « الشَّرْحِ » . وَعَنْهُ ، تَجِبُ عَلَى الْآفَاقِيِّ دُونَ الْمَكِّيِّ . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْأَثَرُمِ ، وَالْمَيْمُونِيِّ ، وَبَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَاخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَعْنَى » ، وَالشَّارِحُ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : عَلَيْهَا نُصُوصُهُ . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفَاتَقِ » .

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ٢٨٥/٢ . والبيهقي ، في : السنن الكبرى ٨٩/٤ ، ٩٠ ، ٣٥٢ .

الإسلام، والعقل، فلا يجب على كافر ولا مجنون، ولا يصح منهما. والبلوغ، والحرية، فلا يجب على صبي ولا عبد، ويصح منهما [٢٦١]، ولا يُجزئُهما إن بلغ الصبي أو عتق العبد،

فصل^(١) : وليس على أهل مكة عمرة. نص عليه أحمد، وقال : كان ابن عباس يرى العمرة واجبة، ويقول : يا أهل مكة، ليس عليكم عمرة، وإنما عمرتكم طوافكم بالبيت. وبهذا قال عطاء، وطاوس. قال عطاء : ليس أحد من خلق الله إلا عليه حج وعمرة واجبان، لا بد منهما لمن استطاع إليهما سبيلاً، إلا أهل مكة، فإن عليهم حجة، وليس عليهم عمرة، من أجل طوافهم بالبيت. ووجه ذلك أن ركن العمرة ومُعظمها الطواف بالبيت، وهم يفعلونه، فأجزأ عنهم. وحمل القاضي كلام الإمام أحمد على أنه لا عمرة عليهم مع الحجة؛ [٢/٣] لأنه يتقدم منهم فعلها في غير وقت الحج. قال الشيخ^(٢)، رحمه الله : والأمر على ما قلنا.

١١٣٢ - مسألة : (وإنما يجب الحج والعمرة بخمسة شروط ؛ الإسلام، والعقل، والبلوغ، والحرية، والاستطاعة) لا نعلم في هذا

قوله : بخمسة شروط ؛ الإسلام، والعقل، فلا يجب على كافر ولا مجنون، ولا يصح منهما. إن كان الكافر أصلياً، لم يجب عليه إجماعاً. والصحيح من المذهب، أنه يُعاقب عليه، وعلى سائر فروع الإسلام، كالنوحيد، إجماعاً. وعنه، لا يُعاقب عليه. وعنه، يُعاقب على النواهي، لا الأوامر. وتقدم ذلك في أوائل كتاب الصلاة والزكاة.

(١) سقط من م.

(٢) في : المعنى ١٥/٥.

كله خلافاً . أما الصبي والمجنون فلائهما غير مكلّفين ؛ لما روى على ابن أبي طالب ، رضي الله عنه ، عن رسول الله ﷺ ، أنه قال : « رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ ؛ عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَشُبَّ ، وَعَنِ الْمَعْتُوفِ حَتَّى يَعْقِلَ » . رواه أبو داود ، وابن ماجه ، والترمذي^(١) ، وقال : حديث حسن . وأما العبد فلا تجب عليه ؛ لأنها عبادة تطول مدتها ، وتتعلّق بقطع مسافة ، ويشتراط لها الاستيطة بالزاد والراحلة ، وتضيّع حقوق السيد المتعلّقة به ، فلم تجب عليه ، كالجهاد . وغير المستطيع لا يجب عليه ؛ لأن الله تعالى خصّ المستطيع بالإيجاب عليه ، وقال الله تعالى : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(٢) . وأما الكافر فلائنه ليس من أهل العبادات .

تنبيه : شمل كلام المصنّف المرتدّ ، وهو كذلك ، لكن هل يلزمه الحجّ باستياعته في حال ردّته ؟ فإن قلنا : يقضى ما فاتّه من صلاة وصوم . لزمه الحجّ ، والأفلا ، ولا تبطل استياعته برّدته . على الصحيح من المذهب . وعنه ، تبطل ، ولا يجب عليه الحجّ باستياعته في حال ردّته فقط . على الصحيح من المذهب . وعنه ، يجب . وإن حجّ ثم ارتدّ ثم أسلم ، وهو مستطيع ، لم يلزمه حجّ ثانٍ . على الصحيح من المذهب . وعنه ، يلزمه . جزم به في « الجامع الصغير » ، وابن عقيل في « الفصول » في كتاب الحجّ ، و « الإفادات » . قال أبو الحسن الجزري^(٣) ،

(١) تقدم تحريجه في ١٥/٣ .

(٢) سورة البقرة ٢٨٦ .

(٣) أبو الحسن الجزري البغدادي ، شيخ حنبلي كانت له حلقة تدريس بجامع القصر ، وله قدم في المناظرة ، ومعرفة بالأصول والفروع . طبقات الحنابلة ١٦٧/٢ .

فصل : وهذه الشروط تُنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ؛ منها ما هو شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ والصَّحَّةِ ، وهما الإسلامُ والعقلُ ، فلا يَجِبُ على كافرٍ ولا مَجْنُونٍ ، ولا يَصِحُّ منهما لكونَهما ليسا من أهلِ العباداتِ . ومنها ما هو شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ والإجزاء ، وهو البلوغُ والحُرِّيَّةُ ، وليس شَرْطًا للصَّحَّةِ ، فلو حَجَّ الصَّبِيُّ والعَبْدُ صَحَّ حَجُّهُما ، ولم يُجْزِئْهُما عن حَجَّةِ الإسلامِ إن بَلَغَ الصَّبِيُّ أو عَتَقَ العَبْدُ . قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، إلَّا مَنْ شَدَّ عَنْهُمْ ، مَعْنً لا يُعْتَدُ بِخِلَافِهِ ، على أَنَّ الصَّبِيَّ إِذَا حَجَّ فِي حَالِ صِغَرِهِ ، والعَبْدُ إِذَا حَجَّ فِي حَالِ رِقِّهِ ، ثم بَلَغَ الصَّبِيُّ ، وعَتَقَ العَبْدُ ، أَنَّ عَلَيْهِمَا حَجَّةَ الإسلامِ إِذَا وَجَدَا إِلَيْهَا سَبِيلًا . كذلك قال ابنُ عَبَّاسٍ ، وعَطَاءٌ ، والحسنُ ، والنَّخَعِيُّ ، والثَّوْرِيُّ ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، وأبو ثَوْرٍ ، وأصحابُ الرَّأْيِ .

الإِنصافُ : جماعةٌ : يَبْطُلُ الْحَجُّ بِالرَّدِّ . واختارَه القاضي . وصَحَّحَه في « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » هنا . وأُطْلِقَهُمَا في « الْفُرُوعِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، و « الْفَائِقِ » ، في كتابِ الصَّلَاةِ . وتقدَّم ذلك كُلُّهُ مُسْتَوْفَى في كتابِ الصَّلَاةِ ، فَلْيَرَجِعْ .

فوائد ؛ الأوَّلَى ، لا يَصِحُّ الْحَجُّ مِنَ الْكَافِرِ ، وَيَبْطُلُ إِحْرَامُهُ ، وَيَخْرُجُ مِنْهُ بِرِدَّتِهِ فِيهِ . الثَّانِيَّةُ ، لا يَجِبُ الْحَجُّ عَلَى الْمَجْنُونِ إِجْمَاعًا ، لَكِنْ لا يَبْطُلُ اسْتِطَاعَتُهُ بِجُنُونِهِ ، ولا يَصِحُّ الْحَجُّ مِنْهُ إِنْ عَقَدَهُ بِنَفْسِهِ ، إِجْمَاعًا . وكذا إِنْ عَقَدَهُ لَهُ الْوَلِيُّ ، اقْتِصَارًا عَلَى النَّصِّ فِي الطِّفْلِ . وقيل : يَصِحُّ . قال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » : اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . الثَّالِثَةُ ، هل يَبْطُلُ إِحْرَامُهُ بِالْمَجْنُونِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقَ مِنْ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ ، أَمْ لا يَبْطُلُ كَالْمَوْتِ ؟ فِيهِ وَجْهَان . وَأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وصاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وابنُ عَقِيلٍ ، أَحَدُهُمَا ، لا يَبْطُلُ . قُلْتُ : وهو قِيَاسُ الصَّوْمِ ، إِذَا

قال الترمذی : وقد أجمع أهل العلم عليه . وقال الإمام أحمد ، رحمه الله ، عن محمد بن كعب القرظی ، قال رسول الله ﷺ : « إني أريد أن أجدد في صدور المؤمنين عهدا ؛ أيما صبي حج به أهله فمات ، أجزأت عنه ، فإن أدرك فعليه الحج » . رواه سعيد في سننه ^(١) ، والشافعي في « مسنده » عن ابن عباس من قوله ^(٢) . ولأن الحج عبادة بذنية فعلها قبل وقت وجوبها ، فلم يمنع ذلك وجوبها عليه في وقتها ، كما لو صلى قبل الوقت ، أو كما لو صلى ثم بلغ في الوقت . ومنها ^(٣) ما هو شرط للوجوب ، وذلك الاستطاعة .

أفاق جزءا من اليوم . والصحيح هناك الصحة ، وهو قول الأئمة الثلاثة ، وهو ظاهر ما قدمه في « الرعاية الصغرى » . فعليه ، حكمه حكم من أغمى عليه . والوجه الثاني ، يتطل . وهو من المفردات ، وهو قياس قول المجدي في الصوم . الرابعة ، لا يتطل الإحرام بالإغماء . على الصحيح من المذهب . قال في « الفروع » : هو المعروف . وقيل : يتطل . وأطلق ابن عقيل وجهين في بطلانه بجنون وإغماء . الخامسة ، لا يتطل الإحرام بالسکر ، قولاً واحداً . ووجه في « الفروع » البطلان من الوجه الذي ذكره ابن عقيل في الإغماء .

فائدة : قوله : والبُلوغ والحرية ، فلا يجب على صبي ولا غيب . بلا نزاع ، لكن مال في « القواعد الأصولية » إلى الوجوب على العبد ، إذا قلنا ، يملك . وفي يده مال يملكه أن يحج به . وكذا إذا لم يحتج إلى راحلة ؛ لكونه دون مسافة

(١) أخرجه أبو داود ، في : أول كتاب الحج . مراسيل أبي داود ١٢١ .

(٢) ترتيب مسند الشافعي ٢٨٣/١ . والبيهقي في : السنن الكبرى ١٧٨/٥ ، ١٧٩ .

(٣ - ٣) سقط من : الأصل .

إِلَّا أَنْ يَبْلُغَ وَيَعْتَقَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ عَرَفَةَ ، وَفِي الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا ، فَيُجْزئُهُمَا ،.....

١١٣٣ - مسألة : (إِلَّا أَنْ ط ٢/٣) يَنْلُعَ وَيَعْتَقَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ عَرَفَةَ ، وَفِي (الْعُمْرَةِ قَبْلَ) طَوَافِهَا ، فَيُجْزِيُهُمَا) إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ عَتَقَ الْعَبْدُ بَعْرَةَ أَوْ قَبْلَهَا ، غَيْرَ مُحْرِمِينَ ، فَأَحْرَمَا وَوَقَفَا بِعَرَفَةَ فَاتِمًّا الْمَنَاسِكَ ، أَجْزَأُهُمَا عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ عِلْمُنَاهُ ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يَقْتَضِهُمَا شَيْءٌ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ ، وَلَا فَعَلًا مِنْهَا شَيْئًا قَبْلَ وَجُوبِهِ . وَإِنْ كَانَ الْبُلُوغُ وَالْعِتْقُ وَهُمَا مُحْرِمَانِ ، أَجْزَأُهُمَا أَيْضًا عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ فِي الْعَبْدِ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يُجْزِيُهُمَا . اخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : لَا يُجْزِي الْعَبْدُ ، فَأَمَّا الصَّبِيُّ ، فَإِنْ جَدَّدَ إِحْرَامًا بَعْدَ أَنْ اخْتَلَمَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، أَجْزَأَهُ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِأَنَّ إِحْرَامَهُمَا لَمْ يَنْتَعِقْ وَاجِبًا ، فَلَا يُجْزِي عَنْ الْوَاجِبِ ، كَمَا لَوْ بَقِيَ عَلَى حَالِهِمَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَذْرَكَ الْوُقُوفَ خُرًّا بِالْعَا ، فَأَجْزَأَهُ ، كَمَا لَوْ أَحْرَمَ تِلْكَ السَّاعَةَ . قَالَ أَحْمَدُ : قَالَ (١) طَاوُسٌ ،

الْقَصْرِ ، وَيُمْكِنُهُ الْمَشْيُ بِلَا ضَرَرٍ يَلْحَقُهُ ، وَمِثْلُهُ [٢٦٤/١] الْعَبْدُ الْمُكَاتَّبُ ،
وَالْمُدَبِّرُ ، وَأُمُّ الْوَلَدِ ، وَالْمُعْتَقُ بَعْضُهُ .

قوله : **إِلَّا أَنْ يُلْتَمَعَ وَيَعْتَقَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنْ عَرَفَةَ** ، وفي العُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا . هذا المذهب من حيثِ الْجُمْلَةِ ، وعليه الأصحاب ، ونصَّ عليه . وعنه ،

(۲) في م: و و .

عن ابن عباس : إذا أُعْتِقَ الْعَبْدُ بِعَرَفَةَ ، أُجْزَأَتْ عَنْهُ حَجَّتُهُ ، فَإِنْ أُعْتِقَ بِجَمْعٍ^(١) ، لَمْ تُجْزِئْ عَنْهُ . وَهَؤُلَاءِ يَقُولُونَ : لَا تُجْزِئُ . وَمَالِكٌ يَقُولُهُ أَيْضًا . وَكَيْفَ لَا يُجْزِئُهُ ، وَهُوَ لَوْ أُخْرِمَ تِلْكَ السَّاعَةَ كَانَ حَجُّهُ تَامًا ، وَمَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا هَؤُلَاءِ .

فصل : والحكم فيما إذا أُعْتِقَ الْعَبْدُ^(٢) وَبَلَغَ الصَّبِيُّ بَعْدَ خُرُوجِهِمَا مِنْ عَرَفَةَ ، فَعَادَا إِلَيْهَا قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ لَيْلَةَ النَّحْرِ ، كَالْحُكْمِ فِيهَا إِذَا كَانَا فِيهَا ؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ أَدْرَكَ مِنَ الْوَقْتِ مَا يُجْزِئُ ، وَلَوْ كَانَ لَحِظَةً . وَإِنْ لَمْ يَعُودَا ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ ، لَمْ يُجْزِئَهُمَا عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَيُتِمَّانِ حَجَّتَهُمَا تَطَوُّعًا ؛ لَفَوَاتِ الْوُقُوفِ الْمَفْرُوضِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا حَجَّجَا تَطَوُّعًا بِإِحْرَامٍ صَحِيحٍ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَأَشْبَهَا الْبَالِغُ الَّذِي يَحُجُّ تَطَوُّعًا . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَا قُلْتُمْ : إِنَّ الْوُقُوفَ الَّذِي^(٣) فَعَلَاهُ يَصِيرُ فَرَضًا ، كَمَا قُلْتُمْ فِي الْإِحْرَامِ الَّذِي أُخْرِمَ بِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ : إِنَّهُ يَصِيرُ بَعْدَ بُلُوغِهِ فَرَضًا ؟ قُلْنَا : إِنَّمَا اعْتَدَدْنَا لَهُ بِإِحْرَامِهِ الْمَوْجُودَ بَعْدَ لَا يُجْزِئُهُمَا .

فائدة : لو سعى أحدهما قبل الوقوف ، وقبل البلوغ ، وبعد طواف القدوم ، وقُلْنَا : السَّعْيُ رُكْنٌ . فَهَلْ يُجْزِئُهُ هَذَا السَّعْيُ أَمْ لَا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، يُجْزِئُهُ .

(١) أى المزدلفة .

(٢) فى م : « للبدن » .

(٣) سقط من : م .

بُلُوغِهِ ، وما قبله تَطَوُّعٌ لم يَنْقَلِبْ فَرَضًا ، ولا اعتدَّ له به ، فالوقوفُ مثله ، فنظيره^(١) أن يُتْلَعَ^(٢) وهو واقفٌ بعرفة ، فإنه يُعتدُّ له بما أدركَ من الوقوفِ ، ويصيرُ فرضًا دونَ ما مَضَى .

فصل : إذا بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أو عَتَقَ الْعَبْدُ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، أو في وَقْتِهِ ، وأُمَكْنَهُمَا الْإِنْيَانُ بِالْحَجِّ ، لَزِمَهُمَا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ وَاجِبٌ عَلَى الْفَوْرِ ، فلا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ مع إمكانِهِ ، كالبالغِ الْحُرِّ . وإن فَاتَهُمَا الْحَجُّ لَزِمَتْهُمَا الْعُمْرَةُ عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَهَا^(٣) ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ أَمَكْنَفِعْلُهَا ، فَأَشْبَهَتْ الْحَجَّ . ومتى أُمَكْنَهُمَا ذَلِكَ فلم يَفْعَلَا ، اسْتَقَرَّ الْوُجُوبُ عَلَيْهِمَا ، سواءَ كانا^(٤) مُوسِرَيْنِ أو مُعْسِرَيْنِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِمَا بِإِمْكَانِهِ في مَوْضِعِهِ ، فلم

وهو ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ هنا وغيرِهِ . واختارَهُ الْقَاضِي في « التَّغْلِيْقِ » ، وأَبُو الْخَطَّابِ . وقَدَّمَهُ في « الْمُحَرَّرِ » ، و« الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، و« النَّظْمِ » . والْوَجْهُ الثَّانِي ، لا يُجْزئُهُ . وهو الصَّحِيحُ . اختارَهُ الْمَجْدُ ، وقال : هو الْأَشْبَهُ بِتَغْلِيلِ أَحْمَدَ الْإِجْزَاءَ بِاجْتِمَاعِ الْأَرْكَانِ حَالِ الْكَمَالِ . واختارَهُ الْقَاضِي في « الْمُجَرَّدِ » ، وقال : هو قِيَاسُ الْمَذْهَبِ . واختارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَجَزَمَ بِهِ في « الْفَائِقِ » ، و« الرِّعَايَةِ الصَّغْرَى » ، و« الْحَاوِيَيْنِ » . فعلى الثَّانِي ، لا يُجْزئُهُ إِعَادَةُ السَّعْيِ - ذَكَرَهُ الْمَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، بَأَنَّهُ لا يُشْرَعُ مُجَاوِزَةً عَدَدِهِ وَلَا تَكَرُّرَهُ ، وَاسْتِدَامَةُ الْوُقُوفِ مَشْرُوعٌ ، وَلَا قَنْدَرُ لَهُ مَحْدُودٌ . وقَدَّمَهُ في « الْفُرُوعِ » ، و« الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » - وقيل : يُجْزئُهُ إِعَادَتُهُ . قال في « التَّرْغِيبِ » : يُعِيدُهُ عَلَى الْأَصَحِّ . قال في « التَّلْخِصِ » :

(١) في م : « فنظير » .

(٢) في الأصل : « بلغ » .

(٣) في م : « أوجبهما » .

(٤) في م : « وسرين أو معسرين » .

وَيُحْرِمُ الصَّبِيَّ الْمُمَيِّزُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَغَيْرُ الْمُمَيِّزِ يُحْرِمُ عَنْهُ وَلِيُّهُ ،
وَيَفْعَلُ عَنْهُ مَا يَعْجِزُ عَنْهُ مِنْ عَمَلِهِ ،.....

الشرح الكبير

يَسْقُطُ بَقَوَاتِ الْقُدْرَةِ بَعْدَهُ .

فصل : وَالْحُكْمُ فِي [٢/٣] الْكَافِرِ يُسْلِمُ ، وَالْمَجْنُونُ يُفِيْقُ ، حُكْمُ
الصَّبِيِّ يَتْلُجُ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا ، إِلَّا أَنَّ هَذَيْنِ لَا يَصِحُّ مِنْهُمَا إِحْرَامٌ ، وَلَوْ
أُخْرَمَا لَمْ يَتَّعَقِدْ إِحْرَامُهُمَا ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ غَيْرِ أَهْلِ الْعِبَادَاتِ ، وَحُكْمُهُمَا
حُكْمُ مَنْ لَمْ يُحْرَمِ .

١١٣٤ - مسألة : (وَيُحْرِمُ الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَغَيْرُ الْمُمَيِّزِ
يُحْرِمُ عَنْهُ وَلِيُّهُ ، وَيَفْعَلُ عَنْهُ ^(١) مَا يَعْجِزُ عَنْهُ مِنْ عَمَلِهِ) حَجُّ الصَّبِيِّ
صَحِيحٌ ، فَإِنْ كَانَ مُمَيِّزًا أُخْرِمَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُمَيِّزًا أُخْرِمَ عَنْهُ
وَلِيُّهُ ، فَيَصِيرُ مُحْرَمًا بِذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَرَوَى عَنْ
عَطَاءٍ ، وَالتَّنَخِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَتَّعَقِدُ إِحْرَامُ الصَّبِيِّ ، وَلَا يَصِيرُ
مُحْرَمًا بِإِحْرَامِ وَلِيِّهِ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ سَبَبٌ يُلْزَمُ بِهِ حُكْمٌ ، فَلَمْ يَصِحَّ مِنْ
الصَّبِيِّ ، كَالْتَذَرِ . وَلَنَا ، مَارَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : رَفَعَتْ امْرَأَةٌ صَبِيًّا ،

الإنصاف

لَزِمَهُ الْإِعَادَةُ ، عَلَى أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ .

فَالْتَدَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، حَيْثُ قُلْنَا بِالْإِجْرَاءِ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِمَا لَتَقْصِيهِمَا فِي ابْتِدَاءِ
الْإِحْرَامِ ، كَأَسْتَمْرَارِهِ . الثَّانِيَةُ ، حُكْمُ الْكَافِرِ يُسْلِمُ ، وَالْمَجْنُونُ يُفِيْقُ ، حُكْمُ
الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ فِيمَا تَقَدَّمَ .

قوله : وَيُحْرِمُ الصَّبِيُّ الْمُمَيِّزُ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الصَّبِيَّ

(١) سقط من : م .

فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلِهَذَا حَجٌّ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَلَئِكَ أَجْرٌ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَثْمَةِ ^(١) . وَرَوَى الْبُخَارِيُّ ^(٢) عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : حَجَّ بِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَا ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ . وَلَئِنْ أَبَا حَنِيفَةَ قَالَ : يَجْتَنِبُ مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ . وَمَنْ اجْتَنَبَ مَا يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرِمُ كَانَ إِحْرَامُهُ صَحِيحًا . وَالتَّنْذُرُ لَا يَجِبُ بِهِ شَيْءٌ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

وَالْكَلَامُ فِي حَجِّ الصَّبِيِّ فِي فُصُولِ أَرْبَعَةٍ ؛ فِي الْإِحْرَامِ عَنْهُ أَوْ مِنْهُ ، وَفِيمَا يَقَعُ لَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بغيرِهِ ، وَفِي حُكْمِ جُنَايَاتِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ ، وَفِيمَا يَلْزُمُهُ مِنَ الْقَضَاءِ وَالْكَفَّارَةِ .

الفصل الأول في إحرامه : فإن كان مُمَيِّزًا أُحْرِمَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَلَا يَصِحُّ

الإنصاف المُمَيِّزُ لَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي «الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ» : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هَذَا أَصَحُّ الْوُجْهَيْنِ . وَقِيلَ : يَصِحُّ إِحْرَامُهُ بِدُونِ إِذْنِ وَلِيِّهِ . اخْتَارَهُ الْمَجْدُ ، وَابْنُ عَبْدِوَسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» . وَأَطْلَقَهُمَا فِي «الْمُحَرَّرِ» ، وَ «الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، وَ «الْفَائِقِ» ، وَ «الْحَاوِيَيْنِ» ، وَ «شَرْحِ الْمَجْدِ» . فَقَالِ الثَّانِي ، يُحَلِّلُهُ الْوَلِيُّ إِذَا كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ . عَلَى الصَّحِيحِ . وَقِيلَ : لَيْسَ لَهُ تَخْلِيلُهُ .

(١) أخرجه مسلم ، في : باب صحة حج الصبي ، وأجر من حج به ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧٤ / ٢ . وأبو داود ، في : باب في الصبي يحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٣ / ١ . والنسائي ، في : باب الحج بالصغير ، من كتاب المناسك . المجتبى ٩١ / ٥ ، ٩٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٩ / ١ ، ٢٨٨ ، ٢٤٤ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٢) في : باب حج الصبيان ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢٤ / ٣ .

بغير إذنه ؛ لأنه عقدٌ يُؤدَّى إلى لزومٍ مالي ، فلم يتعقد من الصبي بنفسه ، كالبيع . وإن كان غير مُتميز ، فأخرم عنه من له ولاية على ماله ، كالأب والوصي وأمين الحاكم ، صح . ومعنى إخراجهم عنه ، أنه يعقد له الإحرام ، فيصح للصبي ذون الولي ، كما يعقد له النكاح . فعلى هذا يصح عقد الإحرام عنه ، سواء كان الولي مُحرمًا أو حلالًا ، ممن عليه حجة الإسلام أو غيره . فإن أحرمت عنه أمه ، صح ؛ لقول النبي ﷺ : « وَلَكَ أَجْرٌ » . ولا يُضاف الأجرُ إليها إلا لكونه تبعًا لها في الإحرام . قال الإمام أحمد ، في رواية حنبل : يُحرم عنه أبواه^(١) أو وليه . واختاره ابن عَقِيل ، وقال : المال الذي يلزم بالإحرام لا يلزم الصبي ، وإنما يلزم من أدخله

تنبيه : ظاهرُ قوله : وغير المُتميز يُحرم عنه وليه . أنه لا يصح أن يُحرم عنه غير الولي . وهو صحيح ، وهو ظاهرٌ ما جزم به في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « الخلاصة » ، و « التلخيص » ، و « المحرر » ، و « الوجيز » ، وغيرهم . وجزم به في « المستوعب » وغيره . وقدمه في « الفروع » وغيره . واختاره القاضي وغيره ، وقال : وهو ظاهرُ كلام الإمام أحمد . وقيل : يصح من الأم أيضًا . وهو ظاهرُ رواية حنبل ، واختاره جماعة من الأصحاب ، منهم ابن عَقِيل . وجزم به في « المنثور » . وقدمه في « الكافي » ، و « الشرح » ، و « النظم » ، وابن رزین في « شرحه » . قال الزركشي : وإليه ميل أبي محمد . واختار بعض الأصحاب الصَّحَّة في العَصَبَةِ والأم . قال في « الفائق » : وكذا الأم والعَصَبَةُ سواء ، على أصح الوجهين . قال في « الرعاية » : يصح في الأظهر .

(١) في م : « أبوه » .

في الإحرام ، في أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ . وقال القاضي : ظاهرُ كَلامِ أحمدَ أَنَّهُ لَا يُحْرِمُ عَنْهُ إِلَّا وَلِيُّهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا وَلَايَةَ لِلْأُمِّ عَلَى مَالِهِ ، وَالْإِحْرَامُ يَتَعَلَّقُ بِهِ بِإِذَا مَالَ ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ غَيْرِ ذِي وَلَايَةٍ ، كَشَرَاءِ شَيْءٍ لَهُ . فَأَمَّا غَيْرُ الْأُمِّ وَالْوَلِيُّ مِنَ الْأَقَارِبِ ؛ كَالْأَخِ وَالْعَمِّ وَابْنِهِ ، فَيُخْرِجُ فِيهِمْ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ فِي الْأُمِّ . أَمَّا الْأَجَانِبُ فَلَا يَصِحُّ إِحْرَامُهُمْ عَنْهُ ، وَجْهًا وَاحِدًا .

الفصل الثاني : أَنَّ كُلَّ مَا أَمَكَّنَهُ فِعْلُهُ بِنَفْسِهِ ، لَزِمَهُ فِعْلُهُ ، وَلَا يَنْبُؤُ عَنْهُ غَيْرُهُ فِيهِ ، كَالْوُقُوفِ ، وَالْمَبِيتِ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَنَحْوِهِمَا ، وَمَا عَجَزَ [٣/٢ ط] عَنْهُ عَمِلَهُ الْوَلِيُّ عَنْهُ . قال جابرٌ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حُجَّاجًا ، وَمَعَنَا النِّسَاءُ وَالصَّبِيَّانُ ، فَأَحْرَمْنَا عَنِ الصَّبِيَّانِ . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، فِي « سُنَنِهِ » . وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ ^(١) ، وَفِيهِ : فَلَبَّيْنَا عَنِ الصَّبِيَّانِ ، وَرَمَيْنَا عَنْهُمَا . وَرَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٢) ، قَالَ : فَكُنَّا نَلْبِي عَنِ النِّسَاءِ ، وَنَرْمِي عَنْ

وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِوَسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَالْحَقُّ الْمُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا ، الْعَصَبَةُ غَيْرَ الْوَلِيِّ بِالْأُمِّ . وَقَالَ فِي « الْحَاوِيَيْنِ » : وَفِي أُمِّهِ وَعَصَبَتِهِ غَيْرَ وَلِيِّهِ وَجْهَانِ . **فائدة :** الْوَلِيُّ هُنَا ؛ مَنْ يَلِي مَالَهُ ، فَيَصِحُّ إِحْرَامُهُ عَنْهُ ، وَلَوْ كَانَ مُحْرِمًا ، وَلَوْ كَانَ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى الْإِحْرَامِ عَنْهُ ، عَقْدُهُ لَهُ .

تنبيه : ظاهرُ قولِهِ : وَيَفْعَلُ عَنْهُ مَا يَعْجِزُ عَنْ عَمَلِهِ . أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ عَنْهُ مَا لَا يَعْجِزُ عَنْهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، فَيَفْعَلُ الصَّغِيرُ كُلُّ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، كَالْوُقُوفِ وَالْمَبِيتِ ، وَسِوَاهُ أَخْضَرَهُ الْوَلِيُّ أَوْ غَيْرُهُ ، وَمَا عَجَزَ عَنْ فِعْلِهِ الْوَلِيُّ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنَّفُ ، لَكِنْ

(١) في : باب الرمي عن الصبيان ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٠/٢ .

(٢) في : باب حدثنا محمد بن إسماعيل ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحرؤى ١٠٦/٤ .

الصَّبِيَّانِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَى الرَّمَى
 عَنْ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الرَّمَى ، كَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُ ذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ
 عَطَاءٌ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ
 كَانَ يُحَجِّجُ^(١) صَبْيَانَهُ وَهُمْ صِغَارٌ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ أَنْ يَرْمِيَ رَمَى ،
 وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرْمِيَ رَمَى عَنْهُ . وَعَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ،
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، طَافَ بَابِنِهِ فِي خِرْقَةٍ . رَوَاهُمَا الْأَنْزَمِيُّ^(٢) . قَالَ الْإِمَامُ
 أَحْمَدُ : يَرْمِي عَنْ الصَّبِيِّ أَبُوهُ أَوْ وَلِيُّهُ . قَالَ الْقَاضِي : إِنْ أُمِّكَنَهُ أَنْ يُنَاوِلَ^(٣)
 النَّائِبَ الْحَصَا نَاوَلَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ اسْتَحَبَّ أَنْ تَوْضَعَ الْحَصَا فِي يَدِهِ ،
 ثُمَّ تَوَخَّذَ مِنْهُ فَرَمَى عَنْهُ . وَإِنْ وَضَعَهَا فِي يَدِ الصَّغِيرِ وَرَمَى بِهَا ، فَجَعَلَ
 يَدَهُ كَالآلَةِ فَحَسَنَ . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْمِيَ عَنْهُ^(٤) إِلَّا مَنْ قَدَرَمَى عَنْ نَفْسِهِ ؛

لَا يَجُوزُ أَنْ يَرْمِيَ عَنْهُ إِلَّا مَنْ رَمَى عَنْ نَفْسِهِ ، كَالنَّيَابَةِ فِي الْحَجِّ ، فَإِنْ قُلْنَا بِالْإِجْزَاءِ
 هُنَاكَ ، فَكَذَا هُنَا ، وَإِنْ قُلْنَا : لَا يُجْزَى هُنَاكَ . وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ هُنَا إِنْ كَانَ مُخْرِمًا
 بِفَرْضِهِ ، وَإِنْ كَانَ حَلَالًا ، لَمْ يُعْتَدَ بِهِ ، وَإِنْ قُلْنَا : يَقَعُ الْإِحْرَامُ بِاطِّلَا . فَكَذَا الرَّمَى
 هُنَا ، وَإِنْ أُمِّكَنَ الصَّبِيُّ أَنْ يُنَاوِلَ النَّائِبَ الْحَصَا ، نَاوَلَهُ ، وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ ، اسْتَحَبَّ
 أَنْ تَوْضَعَ الْحَصَا فِي كَفِّهِ ، ثُمَّ تَوَخَّذَ مِنْهُ فَرَمَى عَنْهُ ، فَإِنْ وَضَعَهَا النَّائِبُ فِي يَدِهِ
 وَرَمَى بِهَا ، فَجَعَلَ يَدَهُ كَالآلَةِ ، فَحَسَنَ . وَإِنْ أُمِّكَنَهُ أَنْ يَطُوفَ ، فَعَلَهُ ، فَإِنْ لَمْ
 يُمَكِّنْهُ ، طَيفَ بِهِ مَحْمُولًا أَوْ رَاكِبًا . وَتُعْتَبَرُ النَّيَّةُ مِنَ الطَّائِفِ بِهِ ، وَكَوْنُهُ مِمَّنْ يَصِحُّ

(١) ق م : يجمع .

(٢) الأول أخرجه أبو داود في مسائل أحمد : ١١٦ . وأخرج الثاني عبد الرزاق ، في : باب أي حين يكره الطواف ... ، من كتاب المناسك . المصنف ٧٠/٥ .

(٣) في الأصل : يناوله .

(٤) سقط من : م .

لأنه لا يجوز أن يتوب عن الغير وعليه فرض نفسه ، كالحج . وأما الطواف ، فإنه إن أمكنه المشي مشى ، وإلا طيف به محمولا ، أو ركبنا ؛ لما ذكرنا من فعل أبي بكر ، ولأن الطواف بالكبير محمولا لعذر يجوز ، فالصغير أولى . ولا فرق بين أن يكون الحامل له حلالا أو حراما ، ممن أسقط الفرض عن نفسه أو لم يسقطه ؛ لأن الطواف للمحمول لا للحامل ، ولذلك صح أن يطوف ركبنا على بعير . وإن طيف به محمولا أو ركبنا ، وهو يقدر على الطواف بنفسه ، ففيه روايتان ، نذكرهما فيما بعد ، إن شاء الله تعالى ^(١) . ومتى طاف بالصبي اعتبرت النية من الطائف . فإن لم يتو الطواف عن الصبي ، لم يجزئه ؛ لأنه لما لم تعتبر النية من الصبي اعتبرت من غيره ، كما في الإحرام . فإن نوى الطواف عنه وعن الصبي ، احتمل وقوعه عن نفسه ، كالحج إذا نوى عنه وعن غيره ، واحتمل أن يقع عن الصبي ، كما لو طاف بكبير ، ونوى كل واحد عن نفسه ؛ لكون المحمول

أن يعقد له الإحرام ، فإن نوى [٢٦٤/١ ظ] الطواف عن نفسه وعن الصبي ، وقع عن الصبي ، كالكبير يطاف به محمولا لعذر . ويجوز أن يطوف عنه الحلال والمحرّم ، وسواء كان طاف عن نفسه أو لا . وهذا الصحيح من المذهب في ذلك كله . وذكر القاضي وجهها ؛ لا يجزئ عن الصبي ، كالرئى عن الغير . فعل هذا ، يقع عن الحامل ؛ لأن النية هنا شرط ، فهي كجزء منه شرعا . وقيل : يقع هنا عن نفسه ، كما لو نوى الحج عن نفسه وعن غيره ، والمحمول المغذور وجدت النية منه وهو أهل . ويحتمل أن تلغو نيته هنا ؛ لعدم التعيين ، لكون الطواف لا

(١) انظر ما يأتي في ١٠٥/٩ .

أُولَى ، واحْتَمَلَ أَنْ يَلْعُوَ لَعْدَمِ التَّعْيِينِ ؛ لَكَوْنِ الطَّوَافِ لَا يَقَعُ عَنْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ . وَأَمَّا الْإِحْرَامُ فَإِنَّ الصَّبِيَّ يُجَرِّدُ كَمَا يُجَرِّدُ الْكَبِيرُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا كَانَتْ تُجَرِّدُ الصَّبِيَّ إِذَا دَنَوْا مِنَ الْحَرَمِ ^(١) . قَالَ عَطَاءٌ : يَفْعَلُ بِالصَّغِيرِ كَمَا يَفْعَلُ بِالْكَبِيرِ ^(٢) ، وَيَشْهَدُ بِهِ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا إِلَّا ^(٣) أَنَّهُ لَا يُصَلِّيُ عَنْهُ .

الفصل الثالث في مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ : وَهِيَ قِسْمَانِ ؛ مَا يَخْتَلِفُ عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَاللِّبَاسِ وَالطَّيِّبِ ، وَمَا لَا يَخْتَلِفُ ، كَالصَّيْدِ وَحَلْقِ الشَّعْرِ . فَالْأَوَّلُ ، لَا فِدْيَةَ عَلَى الصَّبِيِّ فِيهِ ؛ لِأَنَّ عَمْدَهُ خَطَأٌ . وَالثَّانِي ، عَلَيْهِ فِيهِ الْفِدْيَةُ ، [٤ / ٣] وَإِنْ وَطِئَ أَفْسَدَ حَجَّهُ ، وَيَمْضِي فِي فَاكِدِهِ . وَفِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجِبُ ؛ لِئَلَّا تَجِبَ عِبَادَةُ بَدَنِيَّةٍ عَلَى غَيْرِ مُكَلَّفٍ . وَالثَّانِي ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ إِفْسَادُ مُوجِبٌ لِلْبَدَنَةِ ، فَأَوْجَبَ الْقَضَاءَ ، كَوَطْءِ الْبَالِغِ . فَإِنْ قَضَى بَعْدَ الْبُلُوغِ بَدَأَ بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ أَحْرَمَ بِالْقَضَاءِ قَبْلَهَا ، انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَهَلْ تُعْزَرُ عَنْ الْقَضَاءِ ؟ يُنْظَرُ ، فَإِنْ كَانَتْ الْفَاسِدَةُ قَدْ أَدْرَكَ فِيهَا شَيْئًا مِنَ الْوُقُوفِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، أَجْزَأُ عَنْهُمَا جَمِيعًا ، وَإِلَّا لَمْ يُجْزَرْهُ ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ الْعَبْدِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في الجزء الملحق ٤٠٧ .

(٢) في م : هـ الكبير ٩ .

(٣) في م : لا ٤ .

وَنَفَقَةُ الْحَجِّ وَكَفَّارَتُهُ فِي مَالٍ وَلِيِّهِ . وَعَنْهُ ، فِي مَالِ الصَّبِيِّ .

١١٣٥ - مسألة : (وَنَفَقَةُ الْحَجِّ وَكَفَّارَتُهُ فِي مَالِ وَلِيِّهِ . وَعَنْهُ ، فِي مَالِ الصَّبِيِّ) أَمَّا نَفَقَةُ الْحَجِّ ، فَقَالَ الْقَاضِي : مَا زَادَ عَلَى نَفَقَةِ الْحَضَرِ ، فَهُوَ ^(١) فِي مَالِ الْوَلِيِّ ؛ لِأَنَّهُ كَلَّفَهُ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِ حَاجَةٍ بِالصَّبِيِّ إِلَيْهِ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ . وَحُكِيَ عَنْ ^(٢) الْقَاضِي ، أَنَّهُ ذَكَرَ فِي « الْخِلَافِ » أَنَّ جَمِيعَ النَّفَقَةِ عَلَى الصَّبِيِّ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَهُ ، فَتَقَفَّتْ عَلَيْهِ ، كَالْبَالِغِ ، وَلِأَنَّ

وقوله : وَنَفَقَةُ الْحَجِّ فِي مَالِ وَلِيِّهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَهُوَ لِإِخْدَى الرَّوَاتِبِينَ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي بَعْضِ كُتُبِهِ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَأَبُو الْوَفَاءِ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالْمَجْدُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْحَاوِيَيْنِ » . قَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : هَذَا أَقْوَى الرَّوَاتِبِينَ . قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَهُوَ أَصَحُّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُنَوَّرِ » ، وَ« تَذْكِرَةِ ابْنِ عَبْدِوسٍ » ، وَ« مُتَنَخَّبِ الْأَدَمِيِّ » . وَقَدَّمَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَقَالَ : لِجَمَاعًا . وَعَنْهُ ، فِي مَالِهِ . اخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « خِلَافِهِ » ، وَقَدَّمَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْهَادِي » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَ« إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ« نَظْمِ الْمُفْرَدَاتِ » ، وَهُوَ مِنْهَا . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« شَرْحِ الْمَجْلِدِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« النَّظْمِ » .

تنبيه : محلُّ الخِلافِ يَخْتَصُّ بِمَا يَزِيدُ عَلَى نَفَقَةِ الْحَضَرِ ، وَبِمَا إِذَا أَنْشَأَ السَّفَرُ لِلْحَجِّ بِهِ تَمَرُّبًا عَلَى الطَّاعَةِ . زَادَ الْمَجْدُ ، وَمَالُهُ كَثِيرٌ يَحْمِلُ ذَلِكَ . وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَ« الْحَاوِي » ،

(١) فِي الْأَصْلِ : « فَهُوَ » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « عَنْهُ » .

له فيه مصلحة بتحصيل الثواب له ، ويتمرّن عليه ، فصار كأجر المعلم والطبيب . والصحيح الأول ؛ لأن هذا لا يجب في العمر إلا مرة ، فلا حاجة إلى التمرّن عليه ، ولأنه قد لا يجب ، فلا يجوز تكليفه بذل ماله من غير حاجة إليه .

وغيرهم . وقال في « الرعايتين » ، و « الفائق » ، وغيرهم : ونفقة الحج - الإنصاف - وقيل : الزائدة على نفقة حضره - وكفارته ، ودمائه ، تلزمه في ماله . انتهى . وقال المجذّب : أمّا سفر الصبيّ معه لإنجازه أو خدمة ، أو إلى مكة ليستوطنها ، أو ليقيم بها ليعلم أو غيره ممّا يباح له السفر به في وقت الحج وغيره ، ومع الإحرام وعدمه ، فلا نفقة على الوليّ ، رواية واحدة ، بل على الجهة الواجبة فيها بتقدير عدم الإحرام . انتهى . وتابعه في « الفروع » . وقال : ويؤخذ هذا من كلام غيره من التصرف لمصلحته .

قوله : وكفارته في مال وليّه . وهو المذهب ، وإحدى الروايتين . جزم به في « الوجيز » ، و « المنور » ، و « المنتخب » . واختاره أبو الخطّاب ، وصاحب « الحاويتين » . قال في « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » : يلزم ذلك الوليّ ، في أقوى الروايتين . وقدمه في « المحرّر » ، و « شرح ابن رزین » ، فقال : وما ألزمه من الفدية ، فعلى وليّه إجماعاً . ثم حكى الخلاف . قال ابن عبدوس في « تذکرتّه » : نفقة الحج ومتعلقاته المجحفة بالصبيّ تلزم المحرّم به . والرواية الثانية ، تكون في مال الصبيّ . قدمه في « الهداية » ، و « الهادي » ، و « التلخيص » ، و « الخلاصة » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الفائق » . واختاره القاضي في « الخلاف » . وأطلقهما في « المستوعب » ، و « المعنى » ، و « الكافي » ، و « شرح المجذّب » ، و « النظم » ، و « الفروع » .

فصل : فإن أُغِمِيَ على البالغ ، فأُحْرِمَ عنه رَفِيقُهُ ، لم يَصِحَّ . وهذا قولُ الشافعي ، وأبي يوسف ، ومحمد . وقال أبو حنيفة : يَصِيرُ مُحْرَمًا بإِحْرَامِ رَفِيقِهِ عنه ، استِحْسَانًا . ولنا ، أَنَّهُ بَالِغٌ ، فلم يَصِرْ مُحْرَمًا بإِحْرَامِ رَفِيقِهِ ، كالتائم ، ولأنَّهُ لو أُذِنَ في ذلك وأُجَازَهُ لم يَصِحَّ ، فمع عَدَمِهِ أَوْلَى .

تنبيه : محلُّ الخلافِ في وجوبِ الكفَّاراتِ فيما يَفْعَلُهُ الصَّبِيُّ ، فيما إذا كان يَلْزَمُ البالغُ كَفَّارَتُهُ مع الخطيِّ والنَّسيانِ . قال المَجْدُ في « شَرْحِهِ » : أو فَعَلَهُ به الوَلِيُّ لِمَصْلَحَتِهِ ، كَتَعْطِيةِ رَأْسِهِ لِيَرُدَّ ، أو تَطْيِيبِهِ لِمَرْضٍ . فأَمَّا إِنْ فَعَلَهُ الوَلِيُّ لا لِعُذْرٍ ، فَكَفَّارَتُهُ عَلَيْهِ ، كَمَنْ حَلَقَ رَأْسَ مُحْرَمٍ بغيرِ إِذْنِهِ . فأَمَّا مَا لا يَلْزَمُ البالغُ فيه كَفَّارَةٌ مع الجَهْلِ والنَّسيانِ ، كاللُّبْسِ والطَّيْبِ في الأشْهُرِ ، وَقَتْلِ الصَّبِيِّ في رِوَايَةٍ ، وَالْوَطْءِ والتَّقْلِيمِ على تَخْرِيجٍ ، فلا كَفَّارَةٌ فيه إِذَا فَعَلَهُ الصَّبِيُّ ؛ لأنَّ عَمْدَهُ خَطِيئَةٌ .

فائدتان : إحداهما ، حيثُ أَوْجَبْنَا الكَفَّارَةَ على الوَلِيِّ بِسَبَبِ الصَّبِيِّ ودَخَلَهَا الصَّوْمُ ، صَامَ عنه ؛ لَوْجوبِهَا عليه ابتداءً . الثَّانِيَةُ ، وَطْءُ الصَّبِيِّ كَوَطْءِ البالغِ نَاسِيًا ، يَمْضِي في فاسِدِهِ ، وَيَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ . وقيلَ : لا يَلْزَمُهُ قَضَاؤُهُ . وَحَكَاهُ القَاضِي في « تَعْلِيْقِهِ » اِحْتِمَالًا . فعلى المَذْهَبِ ، لا يَصِحُّ الْقَضَاءُ إِلَّا بَعْدَ الْبُلُوغِ . على الصَّحِيحِ مِنَ المَذْهَبِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ الإِمَامُ أَحْمَدُ . وقيلَ : يَصِحُّ قَبْلَ بُلُوغِهِ . وَصَحَّحَهُ القَاضِي في « بَيِّنَاتِهِ » . وكذا الْحُكْمُ والمَذْهَبُ إِذَا تَحَلَّلَ الصَّبِيُّ مِنْ إِحْرَامِهِ لِمَوَاتٍ أو إِخْصَارٍ ، لَكِنْ إِذَا أَرَادَ الْقَضَاءُ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، لَزِمَهُ أَنْ يُقَدِّمَ حُجَّةَ الْإِسْلَامِ على الْمَقْضِيَّةِ ، فلو خَالَفَ وفَعَلَ ، فهو كالْبَالِغِ ، يُحْرَمُ قَبْلَ الْفَرَضِ بغيرِهِ ، على مَا بَيَّنَّا [٢٦٥/١] آخِرَ الْبَابِ . ومتى بَلَغَ في الْحُجَّةِ الْفَاسِدَةِ في حَالِ بُجُزْئِهِ عن حُجَّةِ الْفَرَضِ لو كانت صَحِيحَةً ، فَإِنَّهُ يَمْضِي فِيهَا ، ثُمَّ يَقْضِيهَا ، وَيُجْزِئُهُ ذَلِكَ عن حُجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْقَضَاءِ ، كما بَيَّنَّا نَظِيرُهُ في الْعَبْدِ قَرِيبًا . قُلْتُ :

وَلَيْسَ لِلْعَبْدِ الْإِحْرَامُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَلَا لِلْمَرْأَةِ الْإِحْرَامُ نَفْلًا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا ، فَإِنْ فَعَلَا ، فَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا وَيَكُونَانِ كَالْمُحْصَرِ ، وَإِنْ أَحْرَمَا بِإِذْنِ ، لَمْ يَجْزِ تَحْلِيلُهُمَا .

الشرح الكبير

١١٣٦ - مسألة : (وليس للعبد الإحرام إلا بإذن سيده ، ولا للمرأة الإحرام نفلاً إلا بإذن زوجها) فإن شرعاً فيه بغير إذن (فلهما تحليلهما ، ويكونان كالمُحصر) وإن كان بإذن (لم يجز تحليلهما) . وجُمِلَتْ أنه ليس للعبد الإحرام " بدون إذن " سيده ؛ لأنه تفوت به حقوق سيده الواجبة عليه بالإنزام ما ليس بواجب ، فإن فعل ، انعقد إحرامه صحيحاً ؛ لأنها عبادة بدنية ، فأشبهت الصلاة والصوم . ولسيده تحليله ، في أظهر الروايتين . اختارها ابن حامد ؛ لأن في بقائه عليه تفويتاً لحقه بغير إذنه ، فلم يلزم ذلك لسيده ، كالصوم المضرب بيدنه . والثانية ، ليس له تحليله . اختارها أبو بكر ؛ لأنه لا يملك^(١) التحلل من تطوع نفسه ، فلم يملك تحليل عبده . والأول أصح . وإنما لم يملك تحليل نفسه ؛ لأنه التزم التطوع باختياره ، فنظيره أن يحرم عبده بإذنه ، وفي مسألتنا يفوت حقه الواجب بغير اختياره . فأمّا إن أحرم بإذن سيده ،

فيُعائى بها . ويأتى حكم حصر الصبي أيضاً ، في باب الفوات والإحصار .

الإنصاف

قوله : (وليس للعبد الإحرام إلا بإذن سيده . بلا نزاع ، فلو خالف وأحرم من غير إذنه ، انعقد إحرامه . على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، كالصلاة

(١) في م : إلا بإذن .

(٢) في م : يمكن .

لم يَكُنْ لَهُ تَحْلِيلُهُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَهُ مَنَافِعُ نَفْسِهِ ، فَكَانَ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهَا ، كَالْمُعِيرِ يَرْجِعُ فِي الْعَارِيَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ عَقْدٌ لَازِمٌ عَقْدُهُ^(١) بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، [٣ / ٤ ط] فَلَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ فَسْخُوحُهُ ، كَالنِّكَاحِ ، وَلَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ الْعَارِيَةُ ، لِأَنَّهُ لَا يَسْتَلِيزِمَةُ . وَلَوْ أَعَارَهُ شَيْفًا لِيَرْهَنَهُ ، فَرَهَنَهُ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ فِيهِ . فَإِنْ بَاعَهُ سَيِّدُهُ بَعْدَ مَا أُحْرِمَ ، فَحُكْمُ مُشْتَرِيهِ فِي تَحْلِيلِهِ حُكْمُ بَائِعِهِ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرَاهُ مَسْلُوبَ الْمَنَفْعَةِ ، أَشْبَهَ الْأَمَةَ الْمَرْبُوحَةَ وَالْمُسْتَأْجِرَةَ . فَإِنْ عَلِمَ الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ ، فَلَا خِيَارَ لَهُ ، كَمَا لَوْ اشْتَرَى مَعِييَا يَعْلَمُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فَلَهُ الْفَسْخُ ، لِأَنَّهُ يَتَضَرَّرُ بِمُضِيِّ الْعَبْدِ فِي حَاجَةِ لِفَوَاتِ مَنَافِعِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ إِحْرَامُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ « وَنَقُولُ : لَهُ تَحْلِيلُهُ . فَلَا فَسْخَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ دَفْعَ الضَّرَرِ عَنْهُ . وَلَوْ أِذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ فِي الْإِحْرَامِ ، وَعَلِمَ الْعَبْدُ بِرُجُوعِهِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ ، فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يُؤْذَنَ لَهُ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ فِيهِ وَجْهَانِ ، بِنَاءً عَلَى الْوَكِيلِ . هَلْ يَنْعَزِلُ بِالْعَزْلِ قَبْلَ الْعِلْمِ ؟ عَلَى رَوَائِثَيْنِ .

وَالصُّومِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَتَخَرَّجُ بَطْلَانُ إِحْرَامِهِ بَعْضُهُ لِنَفْسِهِ ، فَيَكُونُ قَدْ حَجَّ فِي بَدَنِ غَضَبٍ ، فَهُوَ آكُذُّ مِنَ الْحَجِّ بِمَالٍ غَضَبٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهَذَا مُتَوَجِّهٌ ، لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ مُؤَثِّرٌ . قَالَ : فَيَكُونُ هَذَا الْمَذْهَبُ . وَنَصَرَهُ ، وَسَبَقَ مِثْلُهُ فِي الْإِغْتِكَافِ عَنْ جَمَاعَةٍ . قَالَ : وَذَلِكَ أَعْتِبَارُ الْمَسْأَلَةِ بِالْغَضَبِ عَلَى تَخْرِيجِ رَوَايَةٍ ؛ إِنَّ أُجَيْرَ ، صَحَّ ، وَإِلَّا فَلَا . انْتَهَى .

قَوْلُهُ : فَإِنْ فَعَلَا ، فَلَهُمَا تَحْلِيلُهُمَا . يَعْنِي ، الْعَبْدَ وَالْمَرْأَةَ . فَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ هُنَا

فصل : إذا نذر العبد الحج ، صح نذره ؛ لأنه مكلف ، فصَحَّ نذره ، كالحر . ولسيده منعه من المضى فيه ؛ لأنه يموت حق سيده الواجب ، فمُنِعَ منه ، كما لو لم يَنْذِر . ذكره القاضي ، وابن حامد . ورؤى عن أحمد ، أنه قال : لا يُعْجِبُنِي مَنْعُهُ مِنَ الْوَفَاءِ بِهِ . وذلك لما فيه من أداء الواجب ، فيَحْتَمِلُ أَنَّ ذَلِكَ عَلَى الْكَرَاهَةِ ، لا على التَّحْرِيمِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَيَحْتَمِلُ التَّحْرِيمَ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، فَلَا يَمْلِكُ مَنْعُهُ مِنْهُ ، كسائر الواجبات . والأوَّلُ أَوْلَى . فَإِنْ أُعْتِقَ ، لَزِمَهُ الْوَفَاءُ بِهِ بَعْدَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ أُخْرِمَ بِهِ أَوْ لَا انصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَالْحُرِّ إِذَا نَذَرَ حَجًّا .

فصل في جنائياته : وما جَنَى عَلَى إِخْرَامِهِ لَزِمَهُ حُكْمُهُ . وَحُكْمُهُ فِيمَا يَلْزِمُهُ حُكْمُ الْحُرِّ الْمُعْسِرِ ، فَرَضُهُ الصِّيَامُ . وَإِنْ تَحَلَّلَ بِحَضَرٍ عَدُوٍّ ، أَوْ حَلَّهِ سَيِّدُهُ ، فعليه الصيام ، لا يَتَحَلَّلُ قَبْلَ فِعْلِهِ ، كَالْحُرِّ ، وَلَيْسَ لَسَيِّدِهِ أَنْ يَحُولَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّوْمِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، أَشْبَهَ صَوْمَ رَمَضَانَ . فَإِنْ مَلَكَهُ السَّيِّدُ هَذِيًا ، وَأَذِنَ لَهُ فِي إِهْدَائِهِ ، وَقُلْنَا : إِنَّهُ يَمْلِكُهُ .

حُكْمُ الْعَبْدِ وَالرَّاقَةِ . أَمَّا حُكْمُ الْعَبْدِ إِذَا أُخْرِمَ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِوَاجِبٍ كَالنَّذْرِ ، أَوْ بَطْوَاعٍ . فَإِنْ كَانَ بِوَاجِبٍ ، فَتَارَةً يُخْرِمُ بِإِذْنِهِ ، وَتَارَةً يُخْرِمُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . وَإِنْ كَانَ بَطْوَاعٍ ، فَتَارَةً أَيْضًا يُخْرِمُ بِإِذْنِهِ ، وَتَارَةً يُخْرِمُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . فَإِنْ أُخْرِمَ بَطْوَاعٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَلَهُ تَحْلِيلُهُ ، إِذَا قُلْنَا : يَصِحُّ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّ » ، وَابْنُ مُنَجَّبٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ حَامِدٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ .

فهو كالواجب^(١) للهدْي ، لا يَحُلُّ إِلَّا به . وإن قلنا : لا يَمْلِكُهُ . ففَرَضَهُ الصَّيَامُ . وإن أذن له سيِّده في تَمَتُّعٍ أو قرآنٍ ، فعليه الصَّيَامُ بَدَلًا عن الهدْيِ الواجبِ بهما . وذكر القاضي ، أنَّ على سيِّده تحمُّل ذلك عنه ؛ لأنَّه بإذنه ، فكانَ على مَنْ أذنَ فيه ، كما لو فعَلَهُ التَّائِبُ بإذنِ المُسْتَتِيبِ . قال شيخُنا^(٢) : وليس بجيِّدٍ ؛ لأنَّ الحَجَّ للعَبْدِ ، وهذا مِنْ مُوجِبَاتِهِ ، فيَكُونُ عليه ، كالمرأة إذا حَجَّتْ بإذنِ رَؤُوسِها ، ويُفَارِقُ مَنْ يَحُجُّ عَنْ غَيْرِهِ ؛ فَإِنَّ الحَجَّ لِلْمُسْتَتِيبِ ، فمُوجِبُهُ عليه . وإن تَمَتَّعَ أو قَرَنَ^(٣) بغيرِ إذنِ سيِّده ، فالصَّيَامُ عليه بغيرِ خِلَافٍ ، وإن أَفْسَدَ حَجَّهُ ، فعليه أَنْ يَصُومَ لذلك ؛ لأنَّه لا مَالَ له ، فهو كالمُعْسِرِ الحُرِّ .

وقدَّمه ابنُ رَزِينٍ ، وابنُ حَمْدَانَ ، وغيرُهما . وصَحَّحَهُ النَّازِمُ . وعنه رِوَايَةٌ أُخْرَى ، ليس له تَحْلِيلُهُ . نقلَهَا الجَمَاعَةُ عنِ الإمامِ أَحْمَدَ . واختَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ، والقاضي ، وابنه . قال نَازِمُ « الْمُفْرَدَاتِ » : هذا الْأَشْهُرُ ، وهو مِنْهَا . وقدَّمَهُ في « الْمُحَرَّرِ » . وذكر ابنُ عَقِيلٍ قَوْلَ أَحْمَدَ : لَا يُعْجِبُنِي مَنَعُ السَّيِّدِ عَبْدَهُ مِنَ الْمُضِيِّ فِي الْإِحْرَامِ زَمَنَ الْإِحْرَامِ ، وَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ . وقال : إنْ لَمْ يُخْرِجْ مِنْهُ وَجُوبُ التَّوَافُلِ بِالشُّرُوعِ ، كَانَ بَلَاهَةً . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْفُرُوعِ » . فَإِنَّ أَحْرَمَ بِتَقْلٍ بِإِذْنِهِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ تَحْلِيلُهُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا . وعنه ، له تَحْلِيلُهُ .

فائدة : لو باعَهُ سيِّده وهو مُحْرِمٌ ، فمُشْتَرِيهِ كِبَائِعِهِ فِي تَحْلِيلِهِ وَعَدَمِهِ ، وَلَهُ

(١) في م : : كالواجب .

(٢) في : المنى ٤٩/٥ .

(٣) في م : قارن .

فصل : وإن وطئ قبل التحلل الأول ، فسَد نُسكُه ، ويلزِمُه المِضيُّ في فاسِدِه ، كالحرِّ ، لكن إن كان الإحرامُ ما ذُوْنًا فيه ، فليس لسيِّدِه إخراجُه منه ؛ لأنَّه ليس له منْعُه من صَحِيحِه ، فلم يَمِلِكْ منْعُه من فاسِدِه ، وإن كان بغيرِ إذْنِه ، فله تحْلِيلُه منه ؛ لأنَّ [٥/٣] له تحْلِيلُه من صَحِيحِه ،

الْفَسْحُ إن لم يَعْلَمْ ، إلَّا أن يَمِلِكْ بائعُه تحْلِيلَه فَيَحْلَلْهُ . وإن عَلِمَ الْعَبْدُ بُرْجُوعَ السَّيِّدِ عن إذْنِه ، فهو كما لو لم يأذُنْ ، وإن لم يَعْلَمْ ، ففيه الخلافُ في عَزْلِ الْوَكِيلِ قَبْلَ عِلْمِه ، على ما يأتِي إن شاء الله تعالى ، في بابِ الْوَكَالَةِ . وأمَّا إن كان إخراجُه بواجِبٍ ، مثل إن نذرَ الْحَجَّ ، فإنه يَلْزِمُه . قال الْمَجْدُ : لا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا . وهل لسيِّدِه تحْلِيلُه ؟ لا يَخْلُو ؛ إمَّا أن يَكُونَ النَّذْرُ بإذْنِه ، أو بغيرِ إذْنِه ، فإن كان بإذْنِه ، لم يَجْزُ له تحْلِيلُه ، وإن كان بغيرِ إذْنِه ، فهل له منْعُه منه أم لا ؛ لَوْجُوبِه عليه كواجِبِ صَلَاةٍ وَصَوْمٍ ؟ قال في « الفروع » : ولعلَّ الْمُرَادَ ، بأَصْلِ الشَّرْعِ - فيه روايتان . وأطْلَقَهُمَا في « الفروع » ، والمَجْدُ في « شَرْحِه » ؛ إحداهما ، له منْعُه منه . وهو الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، اختارَه ابنُ حَامِلٍ ، والقاضِي ، والمُصَنِّفُ ، والشارِحُ . (١) وقَدَّمَه في « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، و « النَّظْمِ » (٢) . قلتُ : وهو الصَّوَابُ . والرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، ليس له منْعُه منه . وقَدَّمَه في « الْمُحَرَّرِ » . وقال بعضُ الْأَصْحَابِ : إن كان النَّذْرُ مُعَيَّنًا بِوَقْتٍ ، لم يَمِلِكْ منْعُه منه ؛ لأنَّه قد لَزِمَه على الْفَوْرِ ، وإن كان مُطْلَقًا ، فله منْعُه منه . قال في « الفروع » : وعنه ما يَدُلُّ على خِلَافِه ، وهو ظاهرُ كلامِهِمْ .

فوائد : لو أَفْسَدَ الْعَبْدُ حَجَّه بِالْوَطْءِ ، لَزِمَه الْمِضيُّ فيه والقَضَاءُ . والصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، صِحَّةُ الْقَضَاءِ في حالِ الرَّقِّ . وقيل : لا يَصِحُّ . فعلى الْمَذْهَبِ ، ليس لسيِّدِه منْعُه منه ، إن كان شُرُوعُه فيما أَفْسَدَه بإذْنِه . هذا الصَّحِيحُ . وقيل : له

(١ - ١) زيادة من : ش .

فالقائِدُ أَوَّلَى ، وعليه القَضَاءُ ؛ سواءً كان الإِحرَامُ مَأْذُونًا فيه ، أو غيرَ مَأْذُونٍ . ويَصِحُّ القَضَاءُ في حالِ رِقَّةٍ ؛ لأنَّه وَجِبَ فيه ، فَصَحَّ ، كالصَّلَاةِ والصَّيَامِ . ثم إن كان الإِحرَامُ الذي أَفْسَدَهُ مَأْذُونًا فيه ، فليس له مَنعُهُ من قَضَائِهِ ؛ لأنَّ إِذْنَهُ في الْحَجِّ الْأَوَّلِ إِذْنٌ في مُوجِبِهِ ومُقْتَضَاهُ ، ومن مُوجِبِهِ القَضَاءُ لِمَا أَفْسَدَهُ . فإن كان الْأَوَّلُ غيرَ مَأْذُونٍ فيه ، اخْتَمَلَ أَنْ لَا يَمْلِكَ مَنعُهُ من قَضَائِهِ ؛ لأنَّه وَاجِبٌ ، وليس للسَّيِّدِ مَنعُهُ من الواجِبَاتِ ، واختَمَلَ أَنْ له مَنعُهُ منه ؛ لأنَّه يَمْلِكُ مَنعُهُ من الْحَجِّ الذي شَرَعَ فيه بِغيرِ إِذْنِهِ ، فكَذَلِكَ هَذَا . فَإِنْ أُعْتِقَ قَبْلَ القَضَاءِ ، فليس له فَعْلُهُ قَبْلَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ؛ لأنها آكُذُ . فَإِنْ أَحْرَمَ بِالْقَضَاءِ ، انصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، في الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَبَقِيَ القَضَاءُ في ذِمَّتِهِ ، وَإِنْ عَتَقَ في أَثْنَاءِ الْحَجَّةِ الْفَاسِدَةِ ،

مَنعُهُ . حَكَاهُ الْقَاضِي في « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » . نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ رَجَبٍ . وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِإِذْنِهِ ، فَفِي مَنعِهِ مِنَ القَضَاءِ وَجْهَانِ ، كَالْمَنْدُورِ . وَأُطْلِقَهُمَا الْمَجْدُ في « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : الْأَوَّلَى جَوَازُ الْمَنعِ . ثُمَّ وَجَدْتُ صَاحِبَ « الْفُرُوعِ » قَدَّمَ ذَلِكَ في بَابِ مَحْظُورَاتِ الإِحرَامِ ، في أَحْكَامِ الْعَبْدِ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَالَ : كَالْمَنْدُورِ . وَالْمَذْهَبُ ، لَهُ مَنعُهُ مِنَ الْمَنْدُورِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . وَهَلْ يَلْزَمُ الْعَبْدُ القَضَاءُ لِفَوَاتٍ أَوْ إِخْصَارٍ ؟ فِيهِ الْخِلَافُ الْمُتَقَدِّمُ في الْحُرِّ الصَّغِيرِ . وَإِنْ عَتَقَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِمَا لَزِمَهُ مِنْ ذَلِكَ ، لَزِمَهُ أَنْ يَتَّيَدَّى بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، فَإِنْ خَالَفَ ، فَحُكْمُهُ كَالْحُرِّ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ ؛ يَبْدَأُ بِنَذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ قَبْلَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَإِنْ عَتَقَ في الْحَجَّةِ [٢٦٥/١ ط] الْفَاسِدَةِ في حَالٍ يُجْزِئُهُ عَنْ حَجَّةِ الْفَرَضِ لو كانت صَحِيحَةً ، فَإِنَّهُ يَمْنَعُ فِيهَا ، وَيُجْزِئُهُ ذَلِكَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ وَالْقَضَاءِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : عِنْدِي أَنَّهُ لَا يَصَحُّ . انْتَهَى . وَيَلْزَمُهُ حُكْمُ جَنَائِثِهِ ، كَحُرِّ مُعْسِرٍ . وَإِنْ

فَأَذْرَكَ مِنَ الْوُقُوفِ مَا يُجْزَرُهُ ، أَجْزَاهُ الْقَضَاءُ عَنْ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْضِيَّ لَوْ كَانَ صَحِيحًا أَجْزَاهُ ، فَكَذَلِكَ قَضَاؤُهُ . ^(١) فَإِنْ أُعْتِقَ بَعْدَ ذَلِكَ ^(٢) لَمْ يُجْزَرْهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْضِيَّ لَمْ ^(٣) يُجْزَرْهُ ، فَكَذَلِكَ الْقَضَاءُ . وَالْمُدَبِّرُ وَالْمُعَلَّقُ عَتَقَهُ بِصِفَةٍ وَأُمُّ الْوَلَدِ وَالْمُعْتَقُ بَعَضُهُ ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْقَرْنِ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ .

تَحَلَّلَ لِحَضَرٍ ، أَوْ حَلَّلَهُ سَيِّدُهُ ، لَمْ يَتَحَلَّلْ قَبْلَ الصَّوْمِ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : فِي إِذْنِهِ فِيهِ ، وَفِي صَوْمٍ آخَرَ فِي إِحْرَامٍ بِلَا إِذْنِهِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا ^(٤) . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ بِالتَّمْلِيكِ . وَوَجَدَ الْهَدْيَ ، لَزِمَهُ . وَيَأْتِي هَذَا وَغَيْرُهُ فِي آخِرِ كِتَابِ الْأَيْمَانِ مُسْتَوْفَى . وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ وَلَمْ يَصُمْ ، فَلَسَيِّدُهُ أَنْ يُطْعِمَ عَنْهُ . ذَكَرَهُ فِي « الْفُصُولِ » ، وَإِنْ أَفْسَدَ حَجَّهُ صَامَ . وَكَذَا إِنْ تَمَتَّعَ أَوْ أَقْرَنَ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّهُ عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ أَذِنَ فِيهِ . انْتَهَى . وَرَدَّهُ الْمُصَنِّفُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : وَهَذِي تَمَتَّعَ الْعَبْدُ وَقَرَّانَهُ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : عَلَى سَيِّدِهِ إِنْ أَذِنَ فِيهِمَا . وَقِيلَ : مَا لَزِمَهُ مِنْ دَمٍ فَعَلَى سَيِّدِهِ ، إِنْ أَخْرَمَ بِإِذْنِهِ ، وَإِلَّا صَامَ . قَالَ فِي « الْكُبْرَى » : قُلْتُ : بَلْ يَلْزَمُهُ وَحْدَهُ . وَيَأْتِي حُكْمُ حَضَرِ الْعَبْدِ وَالصَّبِيِّ ، فِي بَابِ الْقَوَاتِ وَالْإِخْصَارِ أَيْضًا . هَذَا حُكْمُ الْعَبْدِ ، وَتَقَدَّمَ أَحْكَامُ حَجِّ الْمَكَاتِبِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْاِغْتِكَافِ . وَأَمَّا أَحْكَامُ الْمَرْأَةِ ، فَإِذَا أُخْرِمَتْ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِوَجِبٍ ، أَوْ تَطَوُّعٍ ، فَإِنْ كَانَ بِوَجِبٍ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بَنْدَرٍ ، أَوْ بِحَاجَةِ الْإِسْلَامِ ، وَإِنْ كَانَ بِتَطَوُّعٍ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِإِذْنِهِ ،

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « وَلَا » .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « لَا » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

فصل : وإن أحرمت المرأة بحج أو عمره تطوعاً ، فلزوجها تحليلها ومتعها منه ، في ظاهر المذهب . وهو ظاهر كلام الخرقى . وقال القاضى : ليس له تحليلها ؛ لأن الحج يلزم بالشروع فيه ، فلم يملك تحليلها منه ، كالمندور . قال : وحكى عن أحمد ، في امرأة تحلف بالصوم أو بالحج : لها أن تصوم بغير إذن زوجها ، قد ابتليت ، وابتلى زوجها . ولنا ، أنه تطوع يفوت حق غيرها منها^(١) ، أحرمت به^(٢) بغير إذنه ، فملك تحليلها ، كالأمة إذا أحرمت بغير إذن سيدها ، والمدينة تحرّم بغير إذن غريمها على وجه يمنعه إيفاء دينه الحال عليها . ولأن العدة تمنع المضى في الإحرام لحق الله عز وجل ، فحق آدمي أولى ؛ لأن حقه أضيّق ؛ لشحه وحاجته ، وكرم الله وغناه . وكلام أحمد لا يتناول محل النزاع ، بل قد خالفه من وجهين ؛ أحدهما ، أنه في الصوم ، وتأثير الصوم في منع حق الزوج يسير ؛ لكونه في النهار دون الليل . الثانى ، أن الصوم إذا وجب صار كالمندور ، والشروع ههنا على وجه غير مشروع ، فلم يكن له حرمة بالنسبة إلى صاحب الحق .

أو بغير إذنه ، فإن كان بتطوع بغير إذنه ، فجزم المصنف بأن له تحليلها . وهو المذهب ، وإحدى الروايتين . اختاره جماعة ، منهم المصنف ، والشارح - وقال : هذا ظاهر المذهب - وابن حامد ، وهو ظاهر كلام الخرقى . وصحّحه في «النظم» . وجزم به ابن منجى في «شرح» ، وصاحب «الإفادات» ، و«الوجيز» ،

(١) في م : « منه » .

(٢) سقط من م .

فصل : فَإِنْ كَانَتْ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، لَكِنْ إِنْ^(١) لَمْ تَكْمُلْ شُرُوطُهَا لَعَدَمِ الْإِسْتِطَاعَةِ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهَا وَالتَّلَبُّسِ بِهَا ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ وَاجِبَةٍ عَلَيْهَا . فَإِنْ أَحْرَمَتْ بِهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ ، لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا ؛ لِأَنَّ مَا أَحْرَمَتْ

و « الْمُنَوَّرِ » ، و « مُتَّخِبِ الْآدَمِيِّ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، وَالْقَاضِي ، وَابْنُهُ أَبُو الْحُسَيْنِ . قَالَ نَاطِمُ « الْمُفْرَدَاتِ » : هَذَا الْأَشْهُرُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهِيَ أَصْرُحُهُمَا . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْهَادِي » ، و « التَّلْخِصِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، ذَكَرُوهُ فِي بَابِ الْفَرَاتِ وَالْإِخْصَارِ ، و « الْفُرُوعِ » ، و « الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ » ، و « الزُّرْكَشِيِّ » . وَإِنْ أَحْرَمَتْ بِتَقْلِيلٍ بِإِذْنِهِ ، فَلَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهَا ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَلَهُ الرَّجُوعُ مَا لَمْ تَحْرَمْ ، وَإِنْ أَحْرَمَتْ بِتَنْذِيرٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، فَإِنْ قُلْنَا فِي إِحْرَامِهَا بِالتَّطَوُّعِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ : لَا يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا . فَهَذَا بِطَرِيقِ أَوَّلَى . وَإِنْ قُلْنَا : يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا هُنَاكَ . فَهَلْ يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا هُنَا ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْمُغْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْقَوَاعِدِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَمْلِكُ تَحْلِيلُهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ بَعْضُهُمْ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَالثَّانِيَةُ ، لَيْسَ لَهُ تَحْلِيلُهَا . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَكَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » . قَالَ فِي « الْمُغْنَى » ، فِي مَكَانٍ : وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْحَجِّ الْمَنْدُورِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُجَرَّرِ » . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهُوَ الْمَذْهَبُ الْمَنْصُوصُ ، وَبِهِ قَطَعَ الشَّيْخَانِ . وَقِيلَ : لَهُ تَحْلِيلُهَا إِنْ كَانَ التَّنْذِيرُ غَيْرَ مُعَيَّنٍ ، وَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا ، لَمْ يَمْلِكْهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَإِنْ أَحْرَمَتْ بِتَنْذِيرٍ بِإِذْنِهِ ، لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا ،

(١) سقط من : م .

وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ ، وَلَا تَحْلِيلُهَا إِنْ أُخْرِمَتْ بِهِ .

به يَقَعُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ الْوَاجِبَةِ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، كَالْمَرِيضِ إِذَا تَكَلَّفَ حُضُورَ الْجُمُعَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَهُ تَحْلِيلُهَا ؛ لِفَقْدَانِ شَرْطِهَا ، فَأُشْبِهَتْ الْأُمَّةَ وَالصَّغِيرَةَ ، فَإِنَّهُ لَمَّا فَقَدَتِ الْحُرِّيَّةَ وَالْبُلُوغَ مَلَكَ مَنَعُهَا ، ('وَلَأْنَهَا') لَيْسَتْ وَاجِبَةً عَلَيْهَا ، أَشْبِهَتْ سَائِرَ التَّطَوُّعِ . فَأَمَّا الْخُرُوجُ إِلَى حَجِّ التَّطَوُّعِ وَالْإِحْرَامُ بِهِ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنْهُ .

١١٣٧ - مسألة : (وليس للرجل منع امرأته من حجّ الفرض ، ولا تحليلها إن أُخْرِمَتْ به) بغير خلاف ، حكاه [٥/٣ ط] ابنُ المُنْذِرِ . فَإِنْ أُذِنَ لَهَا ، فَلَهُ الرُّجُوعُ مَا لَمْ تَتَلَبَّسْ بِالْإِحْرَامِ . وَمَتَى قُلْنَا : لَهُ تَحْلِيلُهَا .

قَوْلًا وَاحِدًا .

فائدة : حيثُ جازَ له تَحْلِيلُهَا فَحَلَّلَهَا ، فَلَمْ يَقْبَلْ ، ائْتَمَتْ ، وَلَهُ مُبَاشَرَتُهَا . قَوْلُهُ : وَلَيْسَ لِلزَّوْجِ مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ ، وَلَا تَحْلِيلُهَا إِنْ أُخْرِمَتْ بِهِ . اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا اسْتَكْمَلَتِ الْمَرْأَةُ شُرُوطَ الْحَجِّ ، وَأَرَادَتْ الْحَجَّ ، لَمْ يَكُنْ لَزُوجِهَا مَنَعُهَا مِنْهُ ، وَلَا تَحْلِيلُهَا إِنْ أُخْرِمَتْ بِهِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ قَاطِبَةً . وَعَنْهُ ، لَهُ تَحْلِيلُهَا . قَالَ فِي « التَّلْخِيصِ » : وَقِيلَ : فِيهِ رَوَايَتَانِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ مَنَعُهَا . قَالَ : وَظَاهِرُهُ وَلَوْ أُخْرِمَتْ قَبْلَ الْبَيْقَاتِ . وَأَمَّا إِذَا لَمْ تَسْتَكْمِلْ شُرُوطَ الْحَجِّ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْخُرُوجِ لَهُ وَالْإِحْرَامُ بِهِ ، فَلَوْ خَالَفَتْ ، وَأُخْرِمَتْ ، وَالْحَالَةُ هَذِهِ ، لَمْ يَمْلِكْ تَحْلِيلُهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ :

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « لَأْنَهَا » . بِدُونِ الْوَاوِ .

فَحَلَّلَهَا ، فَحَكَّمَهَا حُكْمَ الْمُخَصَّرِ ، يَلْزَمُهَا الْهَدْيُ ، أَوْ الصَّوْمُ إِنْ لَمْ تَجِدْهُ ، كَسَائِرِ الْمُخَصَّرِينَ . لَيْسَ لِلرَّجُلِ ^(١) مَنَعُ امْرَأَتِهِ مِنَ الْمُضِيِّ إِلَى الْحَجِّ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا ، إِذَا كَمَلَتْ شُرُوطُهُ ، وَكَانَ لَهَا مَحْرَمٌ يَخْرُجُ مَعَهَا ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، وَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْوَاجِبَاتِ ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ . وَهَذَا قَوْلُ النَّخَعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنْ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَلَهُ قَوْلٌ آخَرُ : أَنَّ لَهُ مَنَعَهَا ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْحَجَّ عَلَى التَّرَاخِي . وَوَجْهُ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ . وَيُسْتَحَبُّ لَهَا اسْتِئْذَانُهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . فَإِنْ أَذِنَ لَهَا ، وَلَا خَرَجَتْ بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

فصل : وَلَا تَخْرُجُ إِلَى الْحَجِّ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَلَهَا الْخُرُوجُ إِذَا كَانَتْ مَبْتُوتَةً ؛ لِأَنَّ الْمَبِيتَ وَلُزُومَ مَنَزِلِهَا وَاجِبٌ فِي عِدَّةِ الْوَفَاةِ دُونَ الْمَبْتُوتَةِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ ، وَقُدِّمَ عَلَى الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ يَفُوتُ . وَأَمَّا الرَّجْعِيَّةُ فَحَكَّمَهَا حُكْمَ الزَّوْجَةِ ، فَإِنْ خَرَجَتْ لِلْحَجِّ قَتَوُفَى زَوْجِهَا فِي الطَّرِيقِ ، فَسَنَذَكَّرُ ذَلِكَ فِي الْعِدَّةِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَإِنْ لَمْ ^(٢) تَكْمُلْ شُرُوطُهُ ، فَلَهُ مَنَعُهَا مِنَ الْمُضِيِّ إِلَيْهِ وَالشُّرُوعِ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ يَفُوتُ حَقُّهُ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ عَلَيْهَا ، فَمَلَكَ مَنَعُهَا مِنْهُ ، كَصَوْمِ التَّطَوُّعِ .

فصل : فَإِنْ أُحْرِمَتْ بِالْحَجِّ الْوَاجِبِ عَلَيْهَا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنَعُهَا ، وَكَذَلِكَ

(١) فِي م : وَ لِلزَّوْجِ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

إِنْ أُحْرِمَتْ بِالْعُمْرَةِ الْوَاجِبَةِ ، وَلَا تَحْلِيلُهَا إِذَا أُحْرِمَتْ بِهَا^(١) فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ التَّحَنُّيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَصَحِّ قَوْلَيْهِ ، وَقَالَ فِي الْآخِرِ : لَهُ مَنَعُهَا . لِأَنَّ الْحَجَّ عِنْدَهُ عَلَى التَّرَاخِي ، فَلَا يَتَعَيَّنُ فِي هَذَا الْعَامِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ الْوَاجِبَ يَتَعَيَّنُ بِالشَّرُوعِ فِيهِ ، فَصَارَ كَالصَّلَاةِ إِذَا أُحْرِمَتْ بِهَا فِي أَوَّلِ وَقْتِهَا ، وَقَضَاءِ رَمَضَانَ إِذَا شَرَعَتْ فِيهِ ، وَلِأَنَّ حَقَّ الزَّوْجِ مُسْتَمِرٌّ عَلَى الدَّوَامِ ، فَلَوْ مَلَكَ مَنَعُهَا فِي هَذَا الْعَامِ ، مَلَكَهُ فِي كُلِّ عَامٍ ، فَيُفْضَى إِلَى إِسْقَاطِ أَحَدِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ .

فصل : فَإِنْ أُحْرِمَتْ بِوَاجِبٍ ، فَحَلَفَ عَلَيْهَا زَوْجُهَا بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ أَنْ لَا تَحُجَّ الْعَامَ ، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَحِلَّ ؛ لِأَنَّ الطَّلَاقَ مُبَاحٌ ، وَلَيْسَ لَهَا تَرْكُ الْفَضِيلَةِ لِأَجْلِهِ . وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ ، عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَالَ : قَالَ عَطَاءٌ : الطَّلَاقُ هَلَاكٌ ، وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِّ . فَاخْتَجَّ بِقَوْلِ

وَنَقَلَ صَالِحٌ ، لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا ، وَلَا يَتَّبَعِي أَنْ تَخْرُجَ حَتَّى تَسْتَأْذِنَهُ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، إِنْ كَانَ غَائِبًا كَتَبَتْ إِلَيْهِ ، فَإِنْ أَذِنَ ، وَإِلَّا حَجَّتْ بِمَحْرَمٍ . وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي « قَوَاعِيدِهِ » : نَصَّ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، عَلَى أَنَّهَا لَا تَحُجُّ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ مَنَعُهَا . قَالَ : فَعَلَى هَذَا ، يُجْزَى عَلَى الْإِذْنِ لَهَا . الثَّانِيَةُ ، لَوْ أُحْرِمَتْ بِوَاجِبٍ فَحَلَفَ زَوْجُهَا بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ ، أَنَّهَا لَا تَحُجُّ الْعَامَ ، لَمْ يُجْزَ أَنْ تَحِلَّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَنَقَلَ ابْنُ مَتَّصُورٍ ، هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِّ . وَاخْتَارَهُ [٢٦٦/١] وَابْنُ أَبِي مُوسَى ، كَمَا لَوْ مَنَعَهَا عَدُوٌّ مِنَ الْحَجِّ ، إِلَّا أَنْ تَذْفَعَ إِلَيْهِ مَالُهَا . وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ ،

(١) سقط من : م .

عَطَاءٍ ، فَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ ضَرَرَ الطَّلَاقَ عَظِيمًا ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ خُرُوجِهَا مِنْ بَيْتِهَا ، وَمُفَارَقَةِ زَوْجِهَا وَلَدَيْهَا ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ أَعْظَمَ مِنْ ذَهَابِ مَالِهَا ، وَلِذَلِكَ سَمَّاهُ عَطَاءً هَلَاكًا . وَلِأَنَّهُ لَوْ مَنَعَهَا عَدُوٌّ مِنَ الْحَجِّ إِلَّا أَنْ تَذْفَعَ إِلَيْهِ مَالُهَا ، كَانَ ذَلِكَ حَضْرًا ، فَهَذَا أَوَّلَى .

فصل : وليس للوالدِ منعٌ وَلَدِهِ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ وَالتَّذَرُّعِ ، وَلَا تَحْلِيلِهِ مِنْ إِخْرَامِهِ ، وَلَيْسَ لِلْوَلَدِ طَاعَتُهُ فِي تَرْكِهِ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى » ^(١) . فَأَمَّا التَّطَوُّعُ فَلَهُ مَنَعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْهِ ^(٢) ؛ لِأَنَّ لَهُ مَنَعَهُ مِنَ الْعَزْوِ ، وَهُوَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ ، فَالتَّطَوُّعُ

وُسْئَلُ عَنْ الْمَسْأَلَةِ ، فَقَالَ : قَالَ عَطَاءٌ : الطَّلَاقُ هَلَاكٌ ، هِيَ بِمَنْزِلَةِ الْمُحْصَرِ . وَوَجَّهَ فِي « الْفُرُوعِ » تَحْرِيجًا بِمَنْعِ الْإِخْرَامِ . وَقَالَ : هُوَ أَظْهَرُ وَأَقْبَسُ . ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ . وَسَأَلَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ قَالَ : إِذَا دَخَلَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ، فَأَمْرَأَتُهُ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ لَمْ يُخْرِمْ أَوَّلَ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ ؟ قَالَ : يُخْرِمْ ، وَلَا تَطْلُقُ أَمْرَأَتُهُ ، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَمْنَعَهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى مَكَّةَ إِذَا عَلِمَ مِنْهُ رُشْدًا . فَجَوَزَ أَحْمَدُ إِسْقَاطَ حَقِّ السَّيِّدِ لَضَرَرِ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ مَعَ تَأْكُيدِ حَقِّ الْآدَمِيِّ . وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ عَنْهُ ، لَا يُعْجِنُنِي أَنْ يَمْنَعَهُ . قَالَ فِي « الْأَنْتِصَارِ » : فَاسْتَحَبَّ أَنْ لَا يَمْنَعَهُ . الثَّالِثَةُ ، لَيْسَ لِلْوَالِدِ مَنَعٌ وَلَدِهِ مِنْ حَجٍّ وَاجِبٍ ، وَلَا تَحْلِيلِهِ مِنْهُ ، وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلَدِ

(١) أخرجه مسلم ، في : باب وجوب طاعة الأئمة ... ، من كتاب الإمارة . صحيح مسلم ٣ / ١٤٦٩ . وأبو داود ، في : باب في الطاعة ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٢ / ٣٨ . والنسائي ، في : باب جزاء من أمر بمعصية فأطاع ، من كتاب البيعة . المجتبى ٧ / ١٤٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ١٣١ ، ٤ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٣٢ ، ٤٣٦ ، ٥ / ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٠ .

(٢) سقط من : م .

أولى . فإن أحرَمَ بغيرِ إِذْنِهِ ، لم يَمْلِكْ تَحْلِيلُهُ ؛ لَأَنَّهُ وَجِبَ بالدُّخُولِ فِيهِ ، فَصَارَ كالوَاجِبِ ابتداءً ، أو كالتَّذْرِ .

فصل : فإن أحرَمَتِ المرأةُ بِحُجَّةِ التَّذْرِ بغيرِ إِذْنٍ ، فهل لزَوَّجُهَا مَنَعُهَا ؟ على رِوَايَتَيْنِ ، حَكَاهُمَا [٦/٣] القاضي أبو^(١) الحسين ؛ إحداهما ، ليس له مَنَعُهَا ، كحُجَّةِ الإسلامِ . والثَّانِيَةُ ، له مَنَعُهَا ؛ لَأَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهَا بِإِيجَابِهَا ، أَشْبَهَ حَجَّ التَّطَوُّعِ إِذَا أحرَمَتِ بِهِ .

طاعته فِيهِ ، وله مَنَعُهُ مِنَ التَّطَوُّعِ كَالْجِهَادِ ، لكن ليس له تَحْلِيلُهُ إِذَا أحرَمَ ، لِلزُّوْمِ بِشُرُوعِهِ . وَيَلْزَمُهُ طَاعَةُ والدِّتِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ ، وَيَحْرُمُ طَاعَتُهُمَا فِيهَا . ولو أَمَرَهُ بِتَأْخِيرِ الصَّلَاةِ لِيَصَلِّيَ بِهِ ، أَخْرَجَهَا . نصٌّ على ذَلِكَ كُلِّهِ . قال فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » وَغَيْرِهِ : ولو كَانَا فَاسِقَيْنِ . وهو ظاهرُ إِطْلَاقِ الإمامِ أَحْمَدَ . وقال الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : هذا فِيمَا فِيهِ نَفْعٌ لهما ، ولا ضَرَرَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ شَقَّ عَلَيْهِ ولم يَضُرَّهُ ، وَجِبَ ، وَإِلَّا فلا . انتهى . وظَاهِرُ رِوَايَةِ أَبِي الْحَارِثِ وَجَعْفَرٍ ، لا طَاعَةَ لهما إِلَّا فِي الْبِرِّ . وظَاهِرُ رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ ، لا طَاعَةَ فِي مَكْرُوهٍ . وظَاهِرُ رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ ، لا طَاعَةَ لهما فِي تَرْكِ مُسْتَحَبٍّ . وقال المَجْدُ ، وَتَبِعَهُ ابْنُ تَمِيمٍ وَغَيْرُهُ : لا يَجُوزُ لَهُ مَنَعٌ وَلَدِهِ مِنْ سُنَّةٍ رَاتِيَةٍ . وقال أَحْمَدُ فِي مَنْ يَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّفِّ الْأَوَّلِ لِأَجْلِ أَبِيهِ : لا يُعْجِزُنِي ، هو يَقْدِرُ بِرُّ أَبَاهُ بغيرِ هذا . وقال فِي « الْغَنِيَّةِ » : يَجُوزُ تَرْكُ التَّوَائِلِ لَطَاعَتِهِمَا ، بَلِ الْأَفْضَلُ طَاعَتُهُمَا . وَيَأْتِي فِي مَنْ يَأْمُرُهُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ بِالطَّلَاقِ ، فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ ، وَكَلَامِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ فِي أَمْرِهِ بِنِكَاحٍ مُعَيَّنَةٍ . الرَّابِعَةُ ، ليس لَوَلِيِّ السَّفِيهِ الْمُبْتَدِرِ مَنَعُهُ مِنْ حَجِّ الْفَرَضِ ، وَلَكِنْ يَدْفَعُ نَفَقَتَهُ إِلَى ثِقَةٍ لِيَتَفَقَّ عَلَيْهِ فِي الطَّرِيقِ . وَإِنْ أحرَمَ بِتَقْلِيدٍ وَزَادَتْ نَفَقَتُهُ عَلَى نَفَقَةِ الْحَجِّ ، وَلَمْ يَكْتَسِبِ الزَّائِدَ ، فَقِيلَ : حُكْمُهُ

(١) فِي م : « وَأَبُو » .

فَصْلُ : الشَّرْطُ الْخَامِسُ ، الْإِسْتِطَاعَةُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً صَالِحَةً لِمِثْلِهِ بِأَلَيْهَا الصَّالِحَةِ لِمِثْلِهِ ، أَوْ مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى تَحْصِيلِ ذَلِكَ ، فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكَنٍ ، وَخَادِمٍ ، وَقَضَاءِ دَيْنِهِ ، وَمُؤْنَتِهِ وَمُؤْنَةِ عِيَالِهِ عَلَى الدَّوَامِ .

فصل : (الشَّرْطُ الْخَامِسُ ، الْإِسْتِطَاعَةُ ؛ وَهِيَ أَنْ يَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً صَالِحَةً لِمِثْلِهِ بِأَلَيْهَا الصَّالِحَةِ لِمِثْلِهِ ، أَوْ مَا يَقْدِرُ بِهِ عَلَى تَحْصِيلِ ذَلِكَ ، فَاضِلًا عَمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ مَسْكَنٍ ، وَخَادِمٍ ، وَقَضَاءِ دَيْنِهِ ، وَمُؤْنَتِهِ وَمُؤْنَةِ عِيَالِهِ عَلَى الدَّوَامِ) الْإِسْتِطَاعَةُ الْمُشْتَرَطَةُ لُجُوبِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مِلْكُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ . وبه قال الحسن ، ومجاهد ، وسعيد بن جبير ، والشافعي ،

حُكْمُ الْعَبْدِ إِذَا أُخْرِمَ بِلا إِذْنِ سَيِّدِهِ . وصَحَّحَ في «التَّنْظِيمِ» ، أَنَّهُ يَمْتَنِعُهُ ذِكْرُهُ فِي أَوَائِرِ الْحَجَرِ . وقال في «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : فله في الأصَحِّ مَنَعُهُ مِنْهُ ، وَتَحْلِيلُهُ بِضَوْمٍ ، وَالْأَفْلَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» ، فَإِنْ مَنَعَهُ فَأُخْرِمَ ، فَهُوَ كَمَنْ ضَاعَتْ نَفَقَتُهُ . قوله : الْخَامِسُ ، الْإِسْتِطَاعَةُ ؛ وَهُوَ أَنْ يَمْلِكَ زَادًا وَرَاحِلَةً . هذا المذهب من حيثِ الْجُمْلَةِ ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، وَقُطِعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . واعتَبَرُ ابنُ الْجَوْزِيِّ ، فِي «كَشْفِ الْمُشْكِلا» ، الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ فِي حَقِّ مَنْ يَحْتَاجُهُمَا ، فَأَمَّا مَنْ أَمْكَنَهُ الْمَشْيُ وَالتَّكْسِبُ بِالصَّنْعَةِ ، فَعَلَيْهِ الْحَجُّ . واختارَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْحَلِيمِ^(١) ، وَلَدُ الْمَجْدِ ، وَوَالِدُ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ ، فِي الْقُدْرَةِ بِالتَّكْسِبِ ، وَقَالَ : هذا ظاهرٌ على أَصْلِنَا ، فَإِنْ عِنْدَنَا ، يُجْبَرُ الْمُفْلِسُ عَلَى الْكَسْبِ ، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى الْمَسْأَلَةِ . قال : ولو قِيلَ بِوُجُوبِ الْحَجِّ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ قَادِرًا عَلَى الْكَسْبِ ، وَإِنْ بَعُدَتْ الْمَسَافَةُ ، كَانَ مُتَوَجِّهًا عَلَى أَصْلِنَا . وقال القاضي ما قالَهُ فِي «كَشْفِ الْمُشْكِلا» ،

(١) عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحراني ، شهاب الدين ، أبو المحاسن ، إمام محقق ، من أعيان الحنابلة . توفى سنة الثنتين وثمانين وسبعمائة . ذيل طبقات الحنابلة ٣١٠/٢ ، ٣١١ .

وإسحاق . قال الترمذی^(١) : والعَمَلُ عليه عند أهل العلم . وقال
عِكْرَمَةُ : هي الصَّحَّةُ . وقال الصَّحَّاحُ : إن كان شاباً فليؤجر نفسه بأكله
وعقبيه ، حتى يقضى نسكه . وعن مالك ، إن كان يُمكنه المشي ، وعادته
سؤال الناس ، لزومه الحج ؛ لأن هذه الاستطاعة في حقه ، فهو كواجب
الزاد والراحلة . ولنا ، أن النبي ﷺ فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة ،
فوجب الرجوع إلى تفسيره ، فروى الدارقطني^(٢) ، بإسناده عن جابر ،

وزاد فقال : تُعتبر القدرة على تخصيصه بصنعة أو مسألة إذا كانت عادته . انتهى .
وقيل : من قدر أن يمشي عن مكة مسافة القصر ، لزومه الحج والعمره ؛ لأنه
مستطيع ، فيدخل في الآية . ذكره في «الرعاية» . فعلى المذهب ، يستحب الحج
لمن أمكنه المشي والتكسب بالصنعة ، ويكره لمن له جرفة المسألة . قال أحمد :
لا يجب له ذلك . واختلف الأصحاب في قول أحمد : لا يجب كذا . هل هو للتخريم
أو للكره ؟ على وجهين . على ما يأتي في آخر الكتاب . وعلى المذهب في أصل
المسألة ، يشترط الزاد ، سواء قربت المسافة أو بعدت . قال في «الفروع» :
والمراد ، إن احتاج إليه ، ولهذا قال ابن عقيل في «الفنون» : الحج بذني مخض ،
ولا يجوز دَعْوَى أن المال شرط في وجوبه ؛ لأن الشرط لا يحصل المشروط دونه ،
وهو المصحح للمشروط ، ومعلوم أن المكى يلزمه ، ولا مال له . انتهى .

(١) انظر : عارضة الأحوذى ٢٨/٤ .

(٢) في : أول كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢١٥/٢ - ٢١٨ .

كما أخرجه البيهقي ، عن أنس وعائشة وابن عمر ، في : باب الرجل يطيق الحج ماشياً ، من كتاب الحج .
السنن الكبرى ٣٣٠/٤ .

وأخرجه عن ابن عمر الترمذی وابن ماجه . انظر التخریج التالی . وانظر الكلام على طرقه وأسانيده في :
أرواء الغليل ١٦٠/٤ - ١٦٧ .

وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، وأنس، وعائشة، رضي الله عنهم، أن النبي ﷺ سئل: ما السبيل؟ قال: «الزاد والراحلة». وروى ابن عمر، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما يوجب الحج؟ قال: «الزاد والراحلة». رواه الترمذي^(١)، وقال: حديث حسن. وروى الإمام أحمد^(٢)، قال: ثنا هشيم، عن يونس، عن الحسن، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٣). قال رجل: يا رسول الله، ما السبيل؟ قال: «الزاد والراحلة». ولأنها عبادة تتعلق بقطع مسافة بعيدة،

ويشترط ملك الزاد، فإن لم يكن في المنازل، لزمه حمله، وإن وجدته في المنازل، لم يلزمه حمله إن كان بمنزله، وإن وجدته بزيادة، ففيه طريقتان؛ أحدهما، أن حكمه حكم شراء الماء للوضوء إذا عديم، على ما تقدم في باب التيمم. وهذا هو الصحيح من المذهب. قدمه في «المعنى»، و«الشرح»، و«شرح المجمل»، و«الفروع». والثاني، يلزمه هنا بذل الزيادة التي لا تنجف بماله، وإن منعناه في شراء الماء للوضوء. وهي طريقة أبي الخطاب، وتبعه صاحب «المستوعب»، [٢٦٦/١] والمصنف في «الكافي»، و«الرعائتين»، و«الحاويين»، وغيرهم. وفرقوا بين التيمم وبين هذا بأن الماء يتكرر عدمه، والحج التزم فيه

(١) في: باب ما جاء في إيجاب الحج بالزاد والراحلة، من أبواب الحج، وفي: باب تفسير سورة آل عمران، من أبواب التفسير. عارضة الأحوذى ٢٧/٤، ١٢٤/١١، ١٢٥. كما أخرجه ابن ماجه، في: باب ما يوجب الحج، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٦٧/٢.

(٢) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ٦٧٥/٢. ومن رواية أبي داود ٩٧.

كما أخرجه البيهقي، في: باب بيان السبيل، من كتاب الحج. السنن الكبرى ٣٢٧/٤.

(٣) سورة آل عمران ٩٧.

فاشترط لوجوبها الزاد والراحلة ، كالجهاد . وما ذكره ليس باستطاعة ، فإنه شاق وإن كان عادة . والاعتبار بعموم الأحوال دون خصوصها ، كما أن رخص السفر تعم من يشق عليه ومن لا يشق عليه . وكذلك من كان له ما يقدر به على تحصيل الزاد والراحلة بالشروط المذكورة ؛ لأنه في معنى ملك الزاد والراحلة . ولأن القدرة على ما تحصل به الرقبة في الكفارة كملك الرقبة ، فكذلك ههنا .

الشرح الكبير

فصل : ويختص اشتراط الراحلة بالبعيد الذي بينه وبين البيت مسافة القصر ، فأما القريب الذي يمكنه المشي ، فلا يعتبر وجود الراحلة في حقه ؛ لأنها مسافة قريبة ، يمكنه السعي إليها ، فلزمه ، كالسعي إلى الجمعة ، وإن كان ممن لا يمكنه المشي ، كالشيخ الكبير ، اغتبر وجود الحمول في حقه ، لأنه عاجز عن المشي إليه ^(١) ، أشبه البعيد . وأما الزاد ، فلا بد منه ، فإن لم يجد زادا ، ولا قدر على كسبه ، لم يلزمه الحج .

المشاق ، فكذا الزيادة في ثمنه إذا كانت لا تجحف بماله ؛ لئلا يفوت . نقله المجد في « شرحه » . ويشترط أيضا ، القدرة على وعاء الزاد ؛ لأنه لا بد منه . وأما الراحلة ، فيشترط القدرة عليها مع البعد ؛ وقدره مسافة القصر فقط ، إلا مع العجز ، كالشيخ الكبير ونحوه ؛ لأنه لا يمكنه . وقال في « الكافي » : وإن عجز عن المشي ، وأمكنه الحيوان ، لم يلزمه . قال في « الفروع » : وهو مراد غيره .

الإنصاف

قوله في الراحلة : صالحة لمثلها . يعني ، في العادة ؛ لاختلاف أحوال الناس ؛ لأن اعتبار الراحلة للقادر على المشي لدفع المشقة . قاله المصنف وجماعة من

(١) سقط من : م .

فصل : والزاد [٦/٣ ط] الذى تُشترطُ القُدْرَةُ عليه ، هو ما يَحْتَاجُ إليه فى ذَهابِهِ ورُجُوعِهِ ، مِن مَأْكُولٍ ومَشْرُوبٍ وكُسُوفٍ ، فَإِن كَانَ يَمْلِكُهُ ، أَوْ وَجَدَهُ يَبَاعُ بِثَمَنِ الْمِثْلِ فى الْعَلَاءِ والرُّخَصِ ، أَوْ بِزِيَادَةِ يَسِيرَةٍ لَا تُجْحِفُ بِمَالِهِ ، لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ ، وَإِن كَانَتْ تُجْحِفُ بِهِ ^(١) لَمْ يَلْزِمَهُ ، كَمَا قُلْنَا فى شِرَاءِ الْمَاءِ لِلوُضُوءِ . وَإِذَا كَانَ يَجِدُ الزَّادَ فى كُلِّ مَنَزَلٍ ، لَمْ يَلْزِمَهُ حَمْلُهُ ، وَإِن لَمْ يَجِدْهُ كَذَلِكَ ، لَزِمَهُ حَمْلُهُ ، وَأَمَّا الْمَاءُ وَعَلْفُ الْبَهَائِمِ فَسَنَذْكُرُهُ ، إِن شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل : ويُشترطُ أَنْ يَجِدَ رَاحِلَةً تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ ؛ إِمَّا بِشِرَاءٍ أَوْ كِرَاءٍ ، لَذَهابِهِ ورُجُوعِهِ ، وَيَجِدُ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ آتِيهَا الَّتِي تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ ، فَإِن كَانَ مِنْ يَكْفِيهِ الرُّحْلُ والقَتَبُ ، وَلَا يَخْشَى السَّقُوطَ ، اكْتَفَى بِذَلِكَ .

الأَصْحَابُ . وَلَمْ يَذْكُرْهُ بَعْضُهُمْ ؛ لِظَاهِرِ النَّصِّ . وَاعْتَبَرَ فى « الْمُسْتَوْعِبِ » إِمْكَانَ الرُّكُوبِ ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ : رَاحِلَةً تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ .

تَسْيِيهِ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فى قَوْلِهِ عَنِ الرَّاحِلَةِ : تَصْلُحُ لِمِثْلِهِ . أَنَّهُ لَا يُعْتَبَرُ ذَلِكَ فى الزَّادِ . وَهُوَ صَحِيحٌ . قَالَ فى « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فى عَادَةِ مِثْلِهِ فى الزَّادِ ، يَلْزِمُهُ ؛ لِظَاهِرِ النَّصِّ ؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى تَرْكِ الْحَجِّ ، بِخِلَافِ الرَّاحِلَةِ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ ، أَنَّهُ كَالرَّاحِلَةِ . انْتَهَى . قُلْتُ : قَطَعَ بِذَلِكَ فى « الْوَجِيزِ » ؛ فَقَالَ : وَوَجَدَ زَادًا وَمَرَكُوبًا صَالِحِينَ لِمِثْلِهِ . وَقَالَ فى « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ بِالزَّادِ ، أَنْ لَا يَحْصَلَ مَعَهُ ضَرَرٌ لِرَدَائِعِهِ .

فَالدَّاءُ : إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى خِدْمَةِ نَفْسِهِ ، وَالْقِيَامِ بِأَمْرِهِ ، اعْتَبِرَ مَنْ يَخْدُمُهُ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فى م : بماله .

وإن كان ممن لم تجر عاداته بذلك ، أو يخشى السقوط عنهما ، اعتبر وجود مخيل وما أشبهه ، مما^(١) لا يخشى سقوطه عنه ، ولا مشقة فيها ؛ لأن اعتبار الراحلة في حق القادر على المشي ، إنما كان لدفع المشقة ، فيجب أن يعتبر ههنا ما تندفع به المشقة ، وإن كان ممن لا يقدر على خدمة نفسه والقيام بأمره ، اعتبرت القدرة على من يخدمه ؛ لأنه من سبيله .

فصل : ويعتبر أن يكون هذا فاضلاً عما يحتاج إليه لتفقه عياله الذين تلزمه مؤنتهم ، في مضيئه ورُجوعه ؛ لأن التفقه تتعلق بها حقوق الآدميين ، وهم أخوج ، وحقهم أكد . وقد روى عبد الله بن عمرو ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت » . رواه أبو داود^(٢) . وأن يكون فاضلاً عما يحتاج هو وأهله إليه ، من مسكن

من سبيله . قاله المصنف . وقال في « الفروع » : وظاهره ، لو أمكنه ، لزومه عملاً بظاهر النص ، وكلام غيره يقتضي أنه كالراحلة ، لعدم الفرق .

قوله : فاضلاً عن مؤنته ومؤنة عياله على الدوام . اعلم أنه تعتبر كفايته وكفاية عياله إلى أن يعود ، بلا خلاف . والصحيح من المذهب ، أنه يعتبر أن يكون له إذا رجع ما يقوم بكفايته وكفاية عياله على الدوام ، من عقار أو بضاعة أو صناعة ، وعليه أكثر الأصحاب . وهو ظاهر ما جزم به في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوک الذهب » ، و « المستوعب » ، و « الخلاصة » ، و « العمدة » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « شرح المجد » ، و « محرره » ، و « الإفادات » ، و « النظم » ، و « الحاويين » ، و « إدراك الغاية » ، و « المنور » ، وغيرهم ؛

(١) في م : « ممن » .

(٢) تقدم تخريجه في ٣١٧/٧ .

وخادم وما لا بد منه ، وأن يكون فاضلاً عن قضاء دينه ؛ لأن قضاء الدين من حوائجه الأصلية ، ويتعلق به حقوق الآدميين ، فهو أكد ، وكذلك منع الزكاة مع تعلق حقوق الفقراء بها ، وحاجتهم إليها ، فالحج الذي هو خالص حق الله تعالى أولى ، وسواء كان الدين لآدمي معين ، أو من حقوق الله تعالى ، كزكاة في دينه ، أو كفارات ونحوها . وإن احتاج إلى النكاح ، وخاف على نفسه العنت ، قدم التزويج ؛ لأنه واجب عليه ، لا غنى^(١) به عنه ، فهو كنفقته ، وإن لم يخف قدم الحج ؛ لأن النكاح تطوع ، فلا يقدم على الحج الواجب . وإن حج من تلزمه هذه الحقوق وصيغها ، صح حجه ؛ لأنها متعلقة بدينه ، فلا تمنع صحة حجه .

فصل : ومن له دار يسكنها ، أو يسكنها عياله ، أو يحتاج إلى أجرتها لتفقة نفسه أو عياله ، أو بضاعة متى نقصها اختل ربحها ، فلم تكفيهم ،

لاقتصارهم عليه . وقدمه في « الفروع » ، و « تجريد العناية » . وقال في « الروضة » ، و « الكافي » : تعتبر كفاية عياله إلى أن يعود فقط . قدمه في « الرعايتين » ، و « الفائق » . نقل أبو طالب ، يجب عليه الحج إذا كان معه نفقة تبلغه مكة ويرجع ، ويخلف نفقة لأهله حتى يرجع .

تنبيه : ظاهر قوله : فاضلاً عن قضاء دينه . أنه سواء كان حالاً أو مؤجلاً ، وسواء كان لآدمي أو لله . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه الأصحاب . وقال في « المذهب » ، و « مشبوك المذهب » : وأن لا يكون عليه دين حال يطالب به ، بحيث لو قضاها لم يقدِر على كمال الزاد والراحلة . انتهى . فظاهره ، أنه لو كان

(١) في م : غناء .

أو سائمةٌ يَحتاجون إليها ، لم يلزمه الحجُّ ؛ لما ذكرنا . وإن كان له من ذلك شيءٌ فاضلٌ عن حاجته لزمه بيعه في الحجِّ . فإن كان له مسكنٌ واسعٌ يَفْضُلُ عن حاجته ، وأمكنه بيعه وشراء ما [٧/٣] يَكْفِيهِ ، وَيَفْضُلُ قَدْرُ ما يَحُجُّ^(١) به ، لزمه . وإن كانت له كُتُبٌ يَحتاجُ إليها ، لم يلزمه بيعها في الحجِّ ، وإلا لزمه . وإن كان له بكتابٍ نُسخَتانِ ، يَسْتَعْنِي بِأحدهما ، باع الأخرى . وإن كان له دينٌ على مَلِيٍّ باذِلٍ له يَكْفِيهِ في الحجِّ ، لزمه ؛ لأنه قادرٌ ، وإن كان على مُعْسِرٍ ، أو تَعَدَّرَ اسْتِيفَاؤُهُ لم يلزمه .

فصل : فإن تكلفَ الحجُّ مَنْ لا يلزمه ، وأمكنه ذلك من غيرِ ضَرَرٍ يَلْحَقُ بغيره ، مثل مَنْ "يَمْسِي" وَيَكْتَسِبُ بِصِنَاعَةٍ كَالْحَرْزِ ، أو مُعَاوَنَةٍ مَنْ يَتَّقَى عَلَيْهِ ، أو يُكْتَرَى لَزَادِهِ وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ ، اسْتَحَبَّ لَهُ الْحَجُّ ؛

مُؤَجَّلًا ، أو كان حالًا ولكن لا يُطَالَبُ به ، أنه يجبُ عليه . ولم يذكره الأكثرُ ، بل ظاهرُ كلامهم ، عدمُ الوجوبِ .

فائدة : إذا خافَ العنتَ مَنْ يَقْدِرُ على الحجِّ ، قَدَّمَ النُّكاحَ عليه . على الصَّحيحِ مِنَ المذهبِ . نصُّ عليه ، وعليه جماهيرُ الأصحابِ ، وقطعَ به أكثرُهم ؛ لوجوبه إذن . وحكاها المَجْدُ إجماعًا ، لكن نُوْزِعَ في ادِّعَاءِ الإجماعِ . وقيل : يُقَدَّمُ الحجُّ . اختاره بعضُ الأصحابِ ، كما لو لم يخفَه ، إجماعًا .

قوله : فاضلاً عما يَحتاجُ إليه من مسكنٍ وخادمٍ . وكذا مالا بُدَّ له منه .

فائدة : لو فَضِّلَ مِنْ ثَمَنِ ذلك ما يَحُجُّ به بعدَ شرائه منه ما يَكْفِيهِ ، لزمه

(١) في م : يحتاج .

(٢ - ٣) سقط من : م .

وَلَا يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا يَبْذُلُ غَيْرَهُ بِحَالٍ ، الملغ

الشرح الكبير

لقول الله تعالى : ﴿ يَأْتُونَكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ ﴾ ^(١) . فَقَدَّمَ ذَكَرَ الرِّجَالِ . وَلأنَّ فِيهِ مُبَالَغَةً فِي طَاعَةِ اللَّهِ ، وَخُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ . وَإِنْ كَانَ يُسْأَلُ النَّاسُ ، كُرَّةَ الْحَجِّ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يُضَيِّقُ عَلَى النَّاسِ ، وَيَحْصُلُ كُلًّا عَلَيْهِمْ فِي التِّزَامِ مَا لَا يَلْزَمُهُ . وَسُئِلَ أَحَدُ عَمَّنْ يَدْخُلُ الْبَادِيَّةَ بِلا زَادٍ وَلَا رَاحِلَةٍ ؟ فَقَالَ : لَا أَحِبُّ لَهُ ذَلِكَ ، هَذَا يَتَوَكَّلُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّاسِ .

١١٣٨ - مسألة : (وَلَا يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا يَبْذُلُ غَيْرَهُ بِحَالٍ) لَا يَلْزَمُهُ الْحَجُّ بِبَذْلِ غَيْرِهِ لَهُ ، وَلَا يَصِيرُ مُسْتَطِيعًا بِذَلِكَ ، سَوَاءً كَانَ الْبَاذِلُ قَرِيبًا أَوْ أَجْنَبِيًّا ، وَسَوَاءً بَذَلَ لَهُ الرُّكُوبَ وَالزَّادَ ، أَوْ بَذَلَ لَهُ مَالًا . وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ إِذَا بَذَلَ لَهُ وَلَدُهُ مَا يَتِمَّكُنُّ بِهِ مِنَ الْحَجِّ لَزَمَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَنَهُ الْحَجَّ مِنْ غَيْرِ مَنَّةٍ تَلْزَمُهُ ، وَلَا ضَرَرَ يَلْحَقُهُ ، فَلَزِمَهُ الْحَجُّ ، كَمَا لَوْ مَلَكَ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ . وَلَنَا ، أَنَّ قَوْلَ النَّبِيِّ ﷺ : « يُوجِبُ الْحَجُّ الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » ^(٢) . يَتَعَيَّنُ فِيهِ تَقْدِيرُ مِلْكٍ ذَلِكَ ، أَوْ مِلْكٍ مَا يَحْصُلُ بِهِ ، بِدَلِيلٍ مَا لَوْ كَانَ أَجْنَبِيًّا ، وَلأنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ لِلزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ ، وَلَا تَمَنُّهُمَا ، فَلَمْ يَلْزَمَهُ الْحَجُّ ، كَمَا لَوْ بَذَلَ لَهُ الْوَلَدُ . وَلَا نُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَنَّةٌ ، وَلَوْ

الْحَجُّ . قَالَه الْأَصْحَابُ . وَلَوْ اخْتِاجَ إِلَى كُتْبِهِ ، لَمْ يَلْزَمُهُ بَيْعُهَا . فَلَوْ اسْتَعْنَى بِأَخَذِ النَّاسِ بِكِتَابِ ^(٣) ، بَاعَ الْأُخْرَى . قَالَه الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَمَنْ تَبِعَهُمَا . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي أَوَّلِ بَابِ الْفِطْرَةِ .

(١) سورة الحج ٢٧ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٤٣ .

(٣) في ١ : « لكتاب » ، وانظر الفروع ٢٣١/٣ .

فَمَنْ كَمَلَتْ لَهُ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ .

سَلَّمْنَاهُ فَيُطْلُ بِبَذْلِ الْوَالِدَةِ^(١) ، وَبَذْلٍ مَنِ الْمَبْدُولِ لَهُ^(٢) عَلَيْهِ أَيَادٍ كَثِيرَةٌ وَنَعَمْ .

١١٣٩ - مسألة : (فَمَنْ كَمَلَتْ لَهُ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ) مَنْ كَمَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَدْلَةِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ عَلَى الْفَوْرِ ، إِذَا أَمَكَّنْهُ فَعَلَهُ ، وَلَمْ يَجْزَلْهُ تَأْخِيرُهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَجِبُ الْحَجُّ وَجُوبًا مُوسَعًا ، وَلَهُ تَأْخِيرُهُ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى وَجْهًا مِثْلَ قَوْلِهِ . وَحَكَاهُ ابْنُ حَامِدٍ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَلَى الْحَجِّ^(٣) ، وَتَخَلَّفَ بِالْمَدِينَةِ ، غَيْرَ مُحَارِبٍ وَلَا مَشْغُولٍ بِشَيْءٍ ،

قَوْلُهُ : فَمَنْ كَمَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ ، وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلَا رَيْبٍ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ ، بَلْ يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ . ذَكَرَهَا ابْنُ حَامِدٍ . وَاخْتَارَهُ أَبُو

(١) في م : : الوالد .

(٢) سقط من : م .

(٣) حديث تأمير أبي بكر على الحج أخرجه البخاري ، في : باب ما يستمر من العورة ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب لا يطوف بالبيت عريان ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب كيف يبذل إلى أهل العهد ، من كتاب الجزية ، وفي : باب حج أبي بكر بالناس في سنة تسع ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قوله ﴿ فسيحوا في الأرض ﴾ ، وباب قوله ﴿ وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر ﴾ ، وباب ﴿ إلا الذين عاهدتم من المشركين ﴾ ، في تفسير سورة براءة ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ١ / ١٠٣ ، ٢ / ١٨٨ ، ٤ / ١٢٤ ، ٥ / ٢١٢ ، ٦ / ٨٠ ، ٨١ . ومسلم ، في : باب لا يبيع البيت مشرك ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٢ . وأبو داود ، في : باب يوم الحج الأكبر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥١ . والنسائي ، في : باب قوله عز وجل ﴿ خذوا زينتكم عند كل مسجد ﴾ ، من كتاب المناسك الجبى ٥ / ١٨٦ ، والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣ .

وَتَخَلَّفَ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ قَادِرِينَ عَلَى الْحَجِّ ، وَلَئِنَّهُ إِذَا أَخْرَهَ ثُمَّ فَعَلَهُ فِي السَّنَةِ الْأُخْرَى ، لَمْ يَكُنْ قَاضِيًا ، ذَلَّ عَلَى أَنْ يُجُوبَهُ عَلَى التَّرَاجِي . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ ^(١) . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ ^(٢) . وَالْأَمْرُ عَلَى الْفَوْرِ . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ أَرَادَ الْحَجَّ فَلْيَتَعَجَّلْ » ^(٣) . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(٤) . وَفِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ ، وَابْنِ مَاجَهَ : « فَإِنَّهُ قَدْ يَمْرُضُ الْمَرِيضُ ، وَتَضِلُّ الصَّالَةُ ، وَتَعْرِضُ الْحَاجَةُ » . قَالَ أَحْمَدُ : وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ ، وَوَكَيْعٌ ، عَنْ أَبِي إِسْرَائِيلَ ، عَنْ فَضِيلِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ أَخِيهِ الْفَضْلِ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ . وَعَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ مَلَكَ زَادًا [٧/٣٧] وَرَاحِلَةً تُبَلِّغُهُ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، وَلَمْ يَحُجَّ ، فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يَمُوتَ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا » . قَالَ التِّرْمِذِيُّ ^(٥) : لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ ، وَفِي

حَازِمٍ ، وَصَاحِبِ « الْفَائِقِ » . وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى وَجَّهًا . زَادَ الْمَجْدُ ، مَعَ الْإِنْصَافِ الْعَزْمِ عَلَى فَعْلِهِ فِي الْجُمْلَةِ . وَيَأْتِي فِي كِتَابِ الْعَصَبِ ، إِذَا حُجَّ بِمَالٍ غَضَبٍ .

(١) سورة آل عمران ٩٧ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) في النسخ : « فليعجل » والمثبت من كتب السنة .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب حدثنا مسدد ... ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٢/١ . وابن ماجه ، في : باب الخروج إلى الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٦٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٥ ، ٣٢٣ ، ٣١٤ ، ٢٢٥ ، ٢١٤/١ .

(٥) في : باب ماجاء في التغليظ في ترك الحج ، من أبواب الحج . عارضة الأوحدي ٢٧/٤ . وللحديث طرق مختلفة ، انظر الكلام عليها في تلخيص الحبير ٢٢٢/٢ ، ٢٢٣ .

إسناده مقال . وروى سعيد بن منصور ، بإسناده ^(١) ، عن عبد الرحمن ابن سابط ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، لَمْ يَمْنَعَهُ مَرَضٌ حَائِشٌ ^(٢) ، أَوْ سُلْطَانٌ جَائِرٌ ، أَوْ حَاجَةٌ ظَاهِرَةٌ ، فَلَيُمْتُ عَلَى أَىِّ حَالٍ شَاءَ ، يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا » . وعن عمر نخوه من قوله . وكذلك عن ابن عمر ، وابن عباس ، رضى الله عنهم . ولأنه أخذ أركان الإسلام ، فكان واجبا على الفور ، كالصيام ، ولأن وجوبه بصفة التوسع يخرج ^(٣) عن رتبة الواجبات ؛ لأنه يؤخر إلى غير غاية ولا يأتى بالموت قبل فعله ؛ لكونه فعل ما يجوز له فعله ، وليس على الموت أمانة يقدر بعدها على فعله . فأما النبي ﷺ ، فإنما فتح مكة سنة ثمان ، وإنما أخره سنة تسع ، فيحتمل أنه كان له عذر ؛ من عدم الاستطاعة ، أو كثر رؤيته المشركين غداة حول البيت ، فأخر الحج حتى بعث أبا بكر يُنادى : « أَنْ لَا يَحُجَّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ غُرْيَانٌ ^(٤) . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَخْرَاهُ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِتَكُونَ حَجَّتُهُ حَجَّةَ الْوَدَاعِ ، فِي السَّنَةِ الَّتِي اسْتَدَارَ فِيهَا الزَّمَانُ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ،

فائدة : لو أيسر من لم يحج ، ثم مات من تلك السنة ، قبل التمكن من الحج ، فهل يجب قضاء الحج عنه ؟ فيه روايتان ، أظهرهما الوجوب . قاله في « القواعد

(١) وأخرجه البيهقي عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة ، في : باب إمكان الحج ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣٣٤/٤ . وابن الجوزي ، في : الموضوعات ٢١٠/٢ .

(٢) بعده في الأصل : « له » .

(٣) في م : « يخرج » .

(٤) تقدم تحريمه في صفحة ٥٠ .

فَإِنْ عَجَزَ عَنْ [٦١ ط] السَّغْيِ إِلَيْهِ لِكِبَرِهِ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى
بُرُؤُهُ ، لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، وَيَعْتَمِرُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَقَدْ أَجْزَأَ
عَنْهُ وَإِنْ عُوْفِيَ .

الشرح الكبير

و «تَصَادِفَ وَقْتِهِ» الْجُمُعَةَ ، وَيُكْمِلَ اللَّهُ دِينَهُ . وَيُقَالُ : إِنَّهُ اجْتَمَعَ
يَوْمَئِذٍ أَغْيَادُ أَهْلِ كُلِّ دِينٍ ، وَلَمْ يَجْتَمِعْ قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ . فَأَمَّا تَسْمِيَةُ فِعْلِ
الْحَجِّ قَضَاءً ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى بِذَلِكَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾
تَفْتَهُمْ ﴿ ١ ﴾ . وَعَلَى أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْوُجُوبِ عَلَى الْفَوْرِ تَسْمِيَةُ الْفِعْلِ إِذَا
أُخِّرَ قَضَاءً ، بِذَلِيلِ الزَّكَاةِ ، فَإِنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْفَوْرِ ، وَلَوْ أُخِّرَ هَا لَا تُسَمَّى
قَضَاءً ، وَالْقَضَاءُ الْوَاجِبُ عَلَى الْفَوْرِ إِذَا أُخِّرَ لَا يُقَالُ : قَضَاءُ ﴿ ٢ ﴾ الْقَضَاءِ .
وَلَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ فِي الْحَجِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ إِلَى سَنَةِ أُخْرَى ، لَمْ يَجْزِلْهُ تَأْخِيرُهُ ،
وَإِذَا أُخِّرَ لَا يُسَمَّى قَضَاءً .

١١٤٠ - مسألة : (فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ لِكِبَرِهِ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى
بُرُؤُهُ ، لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، وَيَعْتَمِرُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَقَدْ أَجْزَأَ عَنْهُ وَإِنْ
عُوْفِيَ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ وَجِدَتْ فِيهِ شَرَائِطُ وَجُوبِ الْحَجِّ ، وَكَانَ
عَاجِزًا عَنْهُ لِمَنْعٍ مَا يُؤَسِّرُ مِنْ زَوَالِهِ ، كَرَمَانَةٍ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى زَوَالُهُ ،

الإنصاف

الْأُصُولِيَّةُ ، وَ « الْفِقْهِيَّةُ » .

قوله : وَإِنْ عَجَزَ عَنْ السَّغْيِ إِلَيْهِ لِكِبَرِهِ ، أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ ، لَزِمَهُ أَنْ يُقِيمَ

(١ - ١) ق م : « تصادف وقته » .

(٢) سورة الحج ٢٩ .

(٣) في الأصل : « قضى » .

أَوْ كَانَ نِضْوُ^(١) الْخَلْقِ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ إِلَّا بِمَشَقَّةٍ غَيْرِ مُحْتَمَلَةٍ ، وَالشَّيْخُ الْفَائِي ، وَنَحْوُهُمْ ، مَتَى وَجَدَ مَنْ يَتَوَبُّ عَنْهُ فِي الْحَجِّ ، وَمَا يَسْتَتِيْبُهُ بِهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ . وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا حَجَّ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَطِيعَ بِنَفْسِهِ ، وَلَا أَرَى لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ، قَالَ : ﴿ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾^(٢) . وَهُوَ غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ ، وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ مَعَ الْقُدْرَةِ ، فَلَا تَدْخُلُهَا مَعَ الْعَجْزِ ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، حَدِيثُ أَبِي رَزِينٍ^(٣) ، حَيْثُ أَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَحُجَّ عَنْ أَبِيهِ وَيَعْتِمِرَ . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ امْرَأَةً مِنْ خَتَنَمٍ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَيْ شَيْخًا كَبِيرًا ، لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَثْبُتَ [٨/٣] عَلَى الرَّاحِلَةِ ، أَفَأَحُجُّ عَنْهُ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » . وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَيْ شَيْخٍ كَبِيرٍ^(٥) عَلَيْهِ فَرِيضَةُ اللَّهِ فِي الْحَجِّ ، وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَسْتَوِيَ عَلَى ظَهْرِ بَعِيرِهِ . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَحُجِّي عَنْهُ » . وَسُئِلَ عَلَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ ، عَنْ شَيْخٍ لَا يَجِدُ الْاسْتَطَاعَةَ ، قَالَ : يُجَهِّزُ عَنْهُ .

مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، وَيَعْتِمِرُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَقَدْ أَجْزَأَ [٢٦٧/١] عَنْهُ وَإِنْ غُوِيَ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلا رَيْبٍ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعُوا بِهِ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ ، وَلَكِنْ

الإنصاف

(١) النِّضْوُ : الْمَهْزُولُ .

(٢) سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ ٩٧ .

(٣) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٨ .

(٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي ٢٦٠/٦ .

(٥) سَقَطَ مِنْ : م .

ولأن هذه عبادة تجب بإفسادها الكفارة ، فجاز أن يقوم غير فعله فيها مقام فعله ، كالصوم إذا عجز عنه اقتدى ، بخلاف الصلاة . ويلزمه أن يستتيب على الفور إذا أمكنه ، كما يلزمه ذلك بنفسه .

فصل : ويستتاب^(١) من يحج عنه من حيث وجب عليه ، إما من بلده ، أو من الموضع الذي أيسر^(٢) فيه ، كالاستنابة عن الميت ، وسندكر ذلك ، إن شاء الله تعالى .

فصل : فإن لم يجد مالا يستتيب به ، فلا حج عليه ، بغير خلاف ؛ لأن الصحيح العادم^(٣) إذا لم يجد^(٤) ما يحج به ، لا يلزمه الحج ، فالمرضى أولى . وإن وجد مالا ، ولم يجد نائبا ، فقياس المذهب أنه ينبغي على الروائتين في إمكان السير ؛ هل هو من شرائط الوجوب ، أو من شرائط وجوب السعي ؟ فإن قلنا : من شرائط لزوم السعي . ثبت الحج في ذمته ، يحج عنه بعد موته . وإن قلنا : من شرائط الوجوب . لم يجب عليه^(٥) شيء .

ذكر الأصحاب ، لو اعتدت من رفع حيضها بسنة ، لم تبطل عدتها بعود حيضها . الإنصاف قال المجتد : وهي نظير مسائلنا . يعني ، إذا استتاب العاجز ثم عوفي . قال في « الفروع » : فدل على خلاف هنا ؛ للخلاف هناك .

(١) بعده في م : عنه .

(٢) في م : يسر .

(٣ - ٣) سقط من : م .

(٤) سقط من : م .

فصل : وإذا استتاب من حج عنه ثم عوفى ، لم يجب عليه حج آخر . وهذا قول إسحاق . وقال الشافعي ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر : يلزمه ؛ لأن هذا بدل إياس ، فإذا برأ ، تبين أنه لم يكن مأبوساً منه ، فلزمه الأصل ، كالأيسة تعتد بالشهور ، ثم تحيض ، يلزمها العدة بالحيض . ولنا ، أنه أتى بما أمر به ، فخرج عن العدة ، كما لو لم يبرأ ، أو نقول : أدّى حجة الإسلام بأمر الشرع ، فلم يلزمه حج ثانٍ ، كما لو حج عن نفسه . ولأن هذا يفضي إلى إيجاب حجتين عليه ، ولم يوجب الله عليه إلا حجة واحدة . وقولهم : لم يكن مأبوساً من برئه . قلنا : لو لم يكن مأبوساً من برئه لما أبيح له أن يستنيب ، فإنه شرط لجواز الاستنابة ، فأما الأيسة إذا اعتدت بالشهور ، فلا يتصور عود حيضها ، فإن رأت دمًا ، فليس بحيض ، ولا يتطل به اعتداها ، لكن من ارتفع حيضها لا تدرى ما رفعه ، إذا اعتدت سنة ثم عاد حيضها ، لم يتطل اعتداها .

فائدتان ؛ إحداهما ، ظاهر كلام المصنف ، أنه لو عوفى قبل فراغ النائب ، أنه يُجزئ أيضًا . وهو صحيح ، وهو المذهب . قال المنجد في « شرحه » : هذا أصح . قال في « الفروع » : أجزأه في الأصح . وجزم به في « الوجيز » . وهو احتمال للمصنف في « المعنى » . وقيل : لا يُجزئ . قال المصنف : والذي ينبغي ، أنه لا يُجزئ . وهو أظهر الوجهين عند الشيخ تقي الدين . وأطلقهما في « الفائق » . وأما إذا برئ قبل إخراج النائب به^(١) ، فإنه لا يُجزئ ، قولاً واحداً . الثانية ، ألحق المصنف وغيره بالعاجز لكبر أو مرض لا يرجح برؤه ، من كان يضو الخلق ، لا يقدر على الثبوت على الرحلة إلا بمشقة غير محتملة . قال الإمام

(١) زيادة من : ط ، وانظر : « الفروع » ٢٤٦/٣ .

فصل : فإن عوفى قبل فراغ التائب من الحج ، فينبغي أن لا يُجزئَه الحج ؛ لأنه قدّر على الأصل قبل تمام البدل ، فلزمه ، كالصغيرة ، ومن ارتفع حيضها قبل إتمام عدتها بالشهور ، وكالمتميم إذا رأى الماء في صلاته . ويحتمل أن يُجزئَه ، كالمتمتع إذا شرع في الصوم ، ثم قدّر على الهدى ، والمكفر إذا قدّر على الأصل بعد الشروع في البدل . وإن برأ قبل إخراج التائب لم يُجزئَه بحال .

فصل : فأما من يُرجى زوال مرضه ، والمحبوس ، ونحوه ، فليس له أن يستتيب . فإن فعل لم يُجزئَه وإن لم يبرأ . وبهذا قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : [٨/٣ ط] له الاستتابة ، ويكون ذلك مُراعى ، فإن قدّر على الحج بنفسه ، لزمه ، وإلا أجزأه ذلك ^(١) ، كالمأيوس من برئه . ولنا ، أنه يزجو القدرّة على الحج ^(٢) بنفسه ، فلم يكن له الاستتابة ، ولا تُجزئَه إن فعل ، كالفقير . وفارق المأيوس من برئه ؛ لأنه عاجز على الإطلاق ، آيس من القدرّة على الأصل ، فأشبه الميّت ، ولأن النص إنما ورد في الحج عن الشيخ الكبير ، وهو ممن لا يُرجى منه الحج بنفسه ، فلا يصح قياس غيره عليه ، إلا إذا كان مثله .

أحمد : أو كانت المرأة ثقيلة لا يقدر مثلها أن ^(٣) يركب إلا بمشقة شديدة . وأطلق الإنصاف أبو الخطاب وغيره عدم القدرّة .

قوله : لزمه أن يقيم من يحج عنه ويعتمر . يعنى ، يكون ذلك على الفور ، كما

(١) سقط من : الأصل .

(٢) زيادة من : ١ .

فصل : فأما القادرُ على الحجِّ بنفسه ، فلا يجوزُ له^(١) أن يستنيبَ في الحجِّ الواجبِ إجماعًا . قال ابنُ المنذرِ : أجمعَ أهلُ العلمِ على أن مَنْ عليه حجةُ الإسلامِ ، وهو قادرٌ على الحجِّ ، لا يُجزئُ عنه أن يحجَّ غيره عنه . والحجُّ المنذورُ كحجةِ الإسلامِ^(٢) في إباحةِ الاستنابةِ عندَ العجزِ ، والمنعِ منها مع القدرةِ ؛ لأنها حجةٌ واجبةٌ ، فهي كحجةِ الإسلامِ^(٣) .

فصل : وهل يصحُّ الاستيفارُ على الحجِّ ؟ فيه روايتان ؛ أشهرهما ، لا يجوزُ . وهو مذهبُ أبي حنيفةَ ، وإسحاقَ . والثانيةُ ، يجوزُ . وهو مذهبُ مالكٍ ، والشافعيَ ، وابنِ المنذرِ ؛ لأنه يجوزُ أخذُ النفقةِ عليه ، فجاز الاستيفارُ عليه ، كبناءِ المساجدِ والقناطرِ . ولنا ، أنها عبادةٌ يختصُّ فاعلُها أن يكونَ مسلمًا ، فلم يجوزُ أخذُ الأجرةِ عليها ، كالصلاةِ . فأما

الإتصافُ تقدّم .

قوله : من بلدِهِ . هذا الصحيحُ من المذهبِ ، وعليه الأكثرُ . وقيلَ : يُجزئُ أن يحجَّ عنه من ميقاته . واختاره في « الرعاية » . ويأتي نظيرُ ذلك في مَنْ ماتَ وعليه حجٌّ وعُمْرةٌ .

فوائد ؛ منها ، لو كان قادرًا على نفقةِ راجلٍ ، لم يلزمه الحجُّ . على الصحيح من المذهبِ . وقدمه في « الفروع » . قال في « الرعاية » : قيل : هذا قياسُ المذهبِ . واختارَ هو اللزومُ . ومنها ، لو كان قادرًا ولم يجدْ نائبًا ، ففى وجوبه في ذمِّه وجهان ، بناءً على إمكانِ المسيرِ ، على ما يأتي قريبًا . قاله المجدُّ وغيره ، وزاد ،

(١) سقط من : م .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

بناء المساجد ، فيجوز أن يقع قربةً وغير قربةً ، فإذا وقع بأجرة لم يكن عبادةً ولا قربةً ، وهذا لا يصح أن يقع إلا عبادةً ، ولا يجوز الاشتراك في العبادة ، فمتى فعله من أجل الأجرة خرج عن كونه عبادةً ، فلم يصح . ولا يلزم من جواز أخذ النفقة جواز أخذ الأجرة ؛ بدليل الإمامة والقضاء ، يجوز أخذ الرزق عليهما من بيت المال ، وهو نفقة في المعنى ، بخلاف الأجرة . وفائدة الخلاف أنه متى لم يجز أخذ الأجرة عليها ، فلا يكون إلا نائباً محضاً ، وما يدفع إليه من المال يكون نفقة لطريقه ، فلو مات ، أو أخصر ، أو مريض ، أو ضل عن الطريق ، لم يلزمه الضمان لما أُنْفَقَ . نص عليه أحمد ؛ لأنه إنفاق بإذن صاحب المال ، فأشبه ما لو أذن له في سد بثق^(١) فأنفق ولم ينسأ . فإذا ناب عنه آخر ، فإنه يحج عنه من حيث بلغ النائب الأول من الطريق ، لحصول قطع هذه المسافة بمال المئوب عنه ، فلم يحتج إلى الإنفاق دفعةً أخرى ، كما لو حج بنفسه فمات في الطريق ، فإنه يحج عنه من حيث انتهى . وما فضل معه من المال رده ،

فإن قلنا : يثبت في ذمته . كان المال المشتراط في الإيجاب على المعصوب بقدر ما نوجبه^(٢) عليه لو كان صحيحاً . وإن قلنا : لا يثبت في ذمته ، إذا لم يجد نائباً . اشترط للمال الموجب عليه أن لا ينقص عن نفقة المثل للنائب ؛ لئلا يكون النائب باذلاً للطاعة في البغض ، وهو غير موجب على أصلنا ، كبذل الطاعة في الكل . ومنها ، يجوز للمرأة أن تتوب عن الرجل ، ولا إساءة ولا كراهة في نيأتها عنه . قال في

(١) البثق : موضع اندفاع الماء من نهر ونحوه .

(٢) في الأصل ، ط : « يوجبه » ، وانظر : الفروع ٢٤٦/٣ .

إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فِي أَخْذِهِ ، وَيُتَّفِقَ عَلَيْهِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ ، مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا تَقْتِيرٍ ، وَلَيْسَ لَهُ التَّبَرُّعُ بِشَيْءٍ مِنْهُ ، إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَهُ فِي ذَلِكَ . قَالَ أَحْمَدُ ، فِي الَّذِي يَأْخُذُ دَرَاهِمَ لِلْحَجِّ : لَا يَمْشِي ، وَلَا يَقْتَرُ فِي النَّفَقَةِ ، وَلَا يُسْرِفُ . وَقَالَ فِي رَجُلٍ أَخَذَ حَجَّةً عَنْ مَيْتٍ ، فَفَضَّلَتْ مَعَهُ فَضْلَةً : يَرُدُّهَا ، وَلَا يُنَاهِدُ^(١) أَحَدًا إِلَّا بِقَدْرِ مَا لَا يَكُونُ سَرَفًا ، وَلَا يَدْعُو إِلَى طَعَامِهِ ، وَلَا [٩/٣] يَتَفَضَّلُ . ثُمَّ قَالَ : أَمَّا إِذَا أُعْطِيَ أَلْفَ دِرْهَمٍ ، أَوْ كَذَا وَكَذَا ، فَقِيلَ لَهُ : حُجَّ بِهِذِهِ . فَلَهُ أَنْ يَتَوَسَّعَ فِيهَا ، وَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ فَهُوَ لَهُ . وَإِذَا قَالَ الْمَيْتُ : حُجُّوا عَنِّي حَجَّةً بِالْأَلْفِ . فَدَفَعُوهَا إِلَى رَجُلٍ ، فَلَهُ أَنْ يَتَوَسَّعَ فِيهَا ، وَمَا فَضَّلَ فَهُوَ لَهُ . وَإِنْ قُلْنَا بِجَوَازِ الِاسْتِئْجَارِ عَلَى الْحَجِّ ، جَازَ أَنْ يَسْتَنْتِيبَ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْجَارٍ ، فَيَكُونَ الْحُكْمُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ، وَأَنْ يَسْتَأْجِرَ . فَإِنْ اسْتَأْجَرَ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ ، أَوْ عَنْ مَيْتٍ ، اعْتَبَرَ فِيهِ شُرُوطُ الْإِجَارَةِ ، وَمَا يَأْخُذُهُ^(٢) أَجْرَةً ، يَمْلِكُهُ ، وَيُبَاحُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، وَالتَّوَسُّعُ فِي النَّفَقَةِ وَغَيْرِهَا ، وَمَا فَضَّلَ فَهُوَ لَهُ . وَإِنْ أُحْصِرَ ، أَوْ ضَلَّ عَنْ الطَّرِيقِ ، أَوْ ضَاعَتْ النَّفَقَةُ مِنْهُ ، فَهُوَ مِنْ ضَمَانِهِ ، وَعَلَيْهِ الْحَجُّ . وَإِنْ مَاتَ انْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ ؛ لِتَلَفِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ، كَمَا لَوْ مَاتَ الْبَهِيمَةُ الْمُسْتَأْجَرَةُ ، وَيَكُونُ الْحَجُّ أَيْضًا مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي بَلَغَ إِلَيْهِ ، وَمَا لَزِمَهُ مِنَ الدَّمَاءِ ، فَعَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ عَلَيْهِ .

الإِنصَافُ « الفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالًا ، يُكْرَهُ لِقَوَاتِ رَمَلٍ وَخَلْقٍ وَرَفَعٍ صَوْتٍ بِتَلْبِيَةٍ وَنَحْوِهَا .

(١) تتاهد الرقعة في السفر : أخرجوا من النفقة بالسوية .

(٢) في م : « يَأْخُذُ » .

الشرح الكبير

فصل : والتائب غير المستأجر ، فما لزمه من الدماء بفعل مخطوئ ، فعليه في ماله ؛ لأنه لم يؤذن له في الجنابة ، فكان موجبها عليه ، كما لو لم يكن نائبا ، ودم المتعة والقران ، إن لم يؤذن له فيهما ، عليه ؛ لأنه كجنابته . وإن أُذِن له فيهما ، فالدم على المستنيب ؛ لأنه أُذِن له (١) في سببهما ، ودم الإحصار على المستنيب ؛ لأنه للتخلص من مشقة السفر ، فهو كتفقة الرجوع . فإن أفسد حجّه ، فالقضاء عليه ، ويرد ما أخذ ؛ لأن الحجة لم تجزئ عن المستنيب ؛ لتفريطه وجنابته . وكذلك إن فاتته الحج بتفريطه . وإن فات بغير تفريط ، احتسب له بالتفقة ؛ لأنه لم يفت بفعله ، فلم يكن مخالفا ، كما لو مات . وإن قلنا بوجوب القضاء ، فهو عليه في ماله ، كما لو دخل في حج ظن أنه عليه ، فلم يكن عليه ، وفاته .

فصل : وإذا سلك التائب طريقا يمكنه سلوك أقرب منه بغير ضرر ، ففاضل التفقة في ماله . وإن تعجل عجلة يمكنه تركها فكذا . وإن أقام بمكة أكثر من مدة القصر ، بعد إمكان السفر للرجوع ، أنفق من ماله ؛ لأنه غير مأذون له فيه . فإن لم يمكنه الخروج قبل ذلك ، فله التفقة ؛ لأنه مأذون فيه ، وله نفقة الرجوع ، وإن طالت إقامته بمكة ، ما لم يتخذها دارا ، فإن اتخذها دارا ، ولو ساعة ، لم يكن له نفقة لرجوعه ؛ لأنه صار بنية الإقامة مكيّا ، فسقطت نفقته ، فلم تعد . وإن مرض في الطريق ،

تنبيه : مفهوم كلام المصنف ، أنه لو رَجَى زوال عِلّته ، لا يجوز له أن يستنيب ، الإحصار وهو صحيح ، فإن فعل لم يجزئه ، بلا نزاع .

فعاد (‘فله نفقة رُجوعه ؛ لأنه لا بد له منه ، وقد حصل بغير تفریطه ، فأشبهه ما لو قُطِعَ عليه الطريقُ‘) ، أو أُخْصِرَ . وإن قال : خِفْتُ المرضَ ، فَرَجَعْتُ . فعليه الضَّمانُ ؛ لأنه متوهمٌ . وعن الإمام أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ ، في مَنْ مَرَضَ في الكُوفَةِ ، فَرَجَعَ : يَرُدُّ جَمِيعَ مَا أَخَذَ . وفي جَمِيعِ ذَلِكَ إذا أذِنَ له في التَّفَقُّعِ ، فله ذلك ؛ لأنَّ المَالَ لِلْمُسْتَيْسِبِ ، فجاز ما أذِنَ فيه . وإن شَرَطَ أَحَدُهُمَا أَنَّ الدَّمَاءَ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ على غيره ، لم يَصِحَّ الشَّرْطُ ؛ لأنَّ ذَلِكَ مِنْ مُوجِبَاتِ فِعْلِهِ ، أو الْحَجَّ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ ، فلم يَصِحَّ شَرْطُهُ على غيره ، كما لو شَرَطَهُ على أَجَنِّيٍّ .

فصل : يَجُوزُ أَنْ يَتَوَبَّ الرَّجُلُ عَنْ [٩/٣ ط] الرَّجْلِ وَالْمَرَأَةِ ، وَالْمَرَأَةُ عَنْ الْمَرَأَةِ وَالرَّجُلِ فِي الْحَجِّ ، فِي قَوْلِ عَوَامِّ أَهْلِ الْعِلْمِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا ، إِلَّا الْحَسَنَ بْنَ صَالِحٍ ، فَإِنَّهُ كَرِهَ حَجَّ الْمَرَأَةِ عَنْ الرَّجُلِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : هَذِهِ غَفْلَةٌ عَنْ ظَاهِرِ السُّنَّةِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ الْمَرَأَةَ الْخَنْعَمِيَّةَ أَنْ تَحُجَّ عَنْ أَبِيهَا ^(١) . وَعَلَيْهِ يَعْتَمِدُ مَنْ أَجَازَ حَجَّ الْمَرْءِ عَنْ غَيْرِهِ . وَفِي الْبَابِ حَدِيثُ أَبِي رَزِينٍ ^(٢) ، وَأَحَادِيثُ سِوَاهُ .

فصل : وَلَا يَجُوزُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ عَنْ حَيٍّ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، فَرَضًا كَانَ أَوْ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ ، فَلَمْ تَجُزْ عَنِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ بغيرِ إِذْنِهِ ، كَالرَّكَاعَةِ . فَأَمَّا الْمَيِّتُ فَيَجُوزُ عَنْهُ بغيرِ إِذْنٍ ، وَاجِبًا كَانَ أَوْ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّ

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) تقدم تخريجه في ٦/٢٦٠ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

النبي ﷺ أَمَرَ بِالْحَجِّ عَنِ الْمَيِّتِ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا إِذْنَ لَهُ ، وَمَا جازَ فَرَضُهُ جازَ نَفْلُهُ ، كَالصَّدَقَةِ . فَعَلَى هَذَا كُلِّ مَا يَفْعَلُهُ النَّائِبُ عَنِ الْمُسْتَتِيبِ مِمَّا لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ ، مِثْلُ أَنْ يُؤْمَرَ بِحَجٍّ فَيَعْتَمِرَ ، أَوْ بِعُمْرَةٍ فَيُحُجَّ ، يَقَعُ عَنِ الْمَيِّتِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِحُّ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ ، وَلَا يَقَعُ عَنِ الْحَيِّ ؛ لَعَدَمِ إِذْنِهِ فِيهِ ، وَيَقَعُ عَنْ فَعْلِهِ ، لِأَنَّهُ لَمَّا تَعَذَّرَ وَقُوعُهُ عَنِ الْمَنُوءِ عَنْهُ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ ، كَمَا لَوْ اسْتَنَابَهُ رَجُلَانِ ، فَأُخْرِمَ عَنْهُمَا جَمِيعًا ، وَعَلَيْهِ رَدُّ النَّفَقَةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفْعَلْ مَا أُمِرَ بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا .

فُصُولٌ فِي مُخَالَفَةِ النَّائِبِ :

إِذَا أَمَرَهُ بِحَجٍّ ، قَتَمَتَّعَ أَوْ اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، ثُمَّ حَجَّ ، نَظَرَتْ ؛ فَإِنْ خَرَجَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَأُخْرِمَ مِنْهُ بِالْحَجِّ ، جازَ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَإِنْ أُخْرِمَ مِنْ مَكَّةَ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِتَرْكِ مِيقَاتِهِ ، وَيَرُدُّ مِنَ النَّفَقَةِ بِقَدْرِ مَا تَرَكَ مِنْ إِحْرَامِ الْحَجِّ فِيمَا بَيْنَ الْمِيقَاتِ وَمَكَّةَ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَقَعُ فِعْلُهُ عَنِ الْأَمْرِ ، وَيَرُدُّ جَمِيعَ النَّفَقَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَتَى بِغَيْرِ مَا أُمِرَ بِهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أُخْرِمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَقَدْ أَتَى بِالْحَجِّ صَحِيحًا مِنْ مِيقَاتِهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يُخْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ، وَإِنْ أُخْرِمَ بِهِ مِنْ مَكَّةَ ، فَمَا أَخْلُ إِلَّا بِمَا يَجْبِرُهُ الدَّمُ ، فَلَمْ تَسْقُطْ نَفَقَتُهُ ، كَالْوَجْأَوَزِ الْمِيقَاتِ غَيْرِ مُحْرَمٍ ، فَأُخْرِمَ دُونَهُ . فَإِنْ أَمَرَهُ الْإِفْرَادُ فَقَرَنَ ، لَمْ يَضْمَنْ شَيْئًا . وَهُوَ مَذْهَبُ^(١) الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَضْمَنْ^(٢) ؛

(١) فِي م : قَوْلُهُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : لَا يَضْمَنْ .

لأنه مُخَالِفٌ . ولنا ، أنه أتى بما أُمِرَ به وزيادةً ، فصَحَّ "وَلَمْ يَضْمَنْ" ، كما لو أَمَرَهُ بِشِرَاءِ شَاةٍ بِدِينَارٍ ، فاشْتَرَى بِهِ شَاتَيْنِ تُساوِي إِحْدَاهُمَا دِينَارًا . ثم إن كان أَمَرَهُ بِالْعُمْرَةِ بَعْدَ الْحَجِّ ، ففَعَلَهَا ، فلا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وإن لم يَفْعَلْ ، [١٠/٣] رَدٌّ مِنَ النَّفَقَةِ بِقَدْرِهَا .

فصل : فإن أَمَرَهُ بِالْتَّمَتُعِ ، فَقَرَنَ ، وَقَعَ عَنِ الْآمِرِ ؛ لأنه أَمَرَهُمَا ، وإنما خَالَفَ في أنه أَمَرَهُ بِالْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ، فَأَحْرَمَ بِهِ مِنَ الْمِيقَاتِ . وظاهرُ كَلَامِ أَحَدِنَا أَنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا مِنَ النَّفَقَةِ . وهو مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وقال القاضِي : يَرُدُّ نِصْفَ النَّفَقَةِ ؛ لِأَنَّهُ غَرَضُهُ فِي عُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ وَتَحْصِيلِ فَضِيلَةِ التَّمَتُّعِ ، وقد خَالَفَهُ فِي ذَلِكَ وَقَوَّتَهُ عَلَيْهِ . فإن أَفْرَدَ وَقَعَ عَنِ الْمُسْتَتِيبِ أَيْضًا ، وَيَرُدُّ نِصْفَ النَّفَقَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْلَى بِالْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وقد أَمَرَهُ بِهِ ، وإِحْرَامُهُ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ زِيَادَةٌ لَا يَسْتَحِقُّ بِهِ شَيْئًا .

فصل : فإن أَمَرَهُ بِالْقِرَانِ فَأَفْرَدَ أَوْ تَمَتَّعَ ، صَحَّ ، وَوَقَعَ التُّسْكُنُ عَنِ الْآمِرِ ، وَيَرُدُّ مِنَ النَّفَقَةِ بِقَدْرِ مَا تَرَكَ مِنْ إِحْرَامِ التُّسْكُنِ الَّذِي تَرَكَهُ مِنَ الْمِيقَاتِ . وفي جَمِيعِ ذَلِكَ ، إِذَا أَمَرَهُ بِالْتُّسْكُنِ ، ففَعَلَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، رَدٌّ مِنَ النَّفَقَةِ بِقَدْرِ مَا تَرَكَ ، وَوَقَعَ الْمَفْعُولُ عَنِ الْآمِرِ ، وَلِلنَّائِبِ مِنَ النَّفَقَةِ بِقَدْرِهِ .

فصل : وإنِ اسْتَنَابَهُ رَجُلٌ فِي الْحَجِّ ، وَ^(١) آخَرُ فِي الْعُمْرَةِ ، وَأَذِنَا

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : أو ه .

له في القرآن ، ففعل ، جاز ؛ لأنه نُسكٌ مشرُوع . وإن قرَن من غير إذنيهما ، صحَّ ، ووقع عنهما ، ويردُّ من نفقة كل واحدٍ منهما نصفها ؛ لأنه جعل السفرَ عنهما بغير إذنيهما . وإن أذن أحدهما دون الآخر ، ردَّ على غير الأمرِ نصفَ نفقته^(١) وخذه . وقال القاضي : إذا لم يأذنا^(٢) له ، ضمن الجميع ؛ لأنه أمرٌ بنسكٍ مفردٍ ، ولم يأت به ، فكان مخالفاً ، كما لو أمر بحجٍّ فاعتَمَرَ . ولنا ، أنه أتى بما أمر به ، وإنما خالف في صِفته ، لا في أصله ، أشبه مَنْ أمر بالتمتع فقرَن^(٣) . ولو أمر بأحدِ التُسكين ، فقرَن بينه وبين التُسك^(٤) الآخر لتفسيه ، فالحُكْمُ فيه كذلك . ودُمَّ القرآن على التائب إذا لم يؤذَن له فيه ؛ لعدم الإذن في سببه ، وإن أذن أحدهما دون الآخر ، فعلى الأذنِ نصفُ الدم ، ونصفه على التائب .

فصل : وإن أمرَ بالحجِّ ، فحجَّ ، ثم اعتَمَرَ لنفسه ، أو أمرَ بالعمرة ، فاعتَمَرَ ، ثم حجَّ عن نفسه ، صحَّ ، ولم يردُّ شيئاً من النفقة ؛ لأنه أتى بما أمر به على وجهه . وإن أمره بالإحرامِ من ميقاتٍ^(٥) ، فأحرَمَ من غيره ، جاز ؛ لأنَّهما سواءٌ في الإجزاء . وإن أمره بالإحرامِ من بلديه ، فأحرَمَ من الميقاتِ ، جاز ؛ لأنه الأفضل . وإن أمره بالإحرامِ من الميقاتِ ، فأحرَمَ

(١) في الأصل : « نفقة » .

(٢) في الأصل : « يأذن » .

(٣) سقط من : م .

(٤) سقط من : الأصل .

(٥) في الأصل : « الميقات » .

وَإِنْ أُمِّكُنْهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي وَقْتِ الْمَسِيرِ ،
وَوَجَدَ طَرِيقًا آمِنًا لَا خَفَارَةَ فِيهِ ، يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ عَلَى
الْمُعْتَادِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ إِمْكَانَ الْمَسِيرِ وَتَخْلِيلَةَ الطَّرِيقِ مِنْ شَرَائِطِ
الْوُجُوبِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ كَانَتْ الْخَفَارَةُ لَا تُجْحِفُ بِمَالِهِ ،
لَزِمَهُ بِذَلِكَ .

مِنْ بَلَدِهِ ، جاز ؛ لِأَنَّهُ زِيَادَةٌ لَا تَقْصُرُ [١٠/٣ ط] . وَإِنْ أَمَرَهُ بِالْحَجِّ فِي
سَنَةٍ ، أَوْ الْإِعْتِمَارِ فِي شَهْرٍ ، فَفَعَلَهُ فِي غَيْرِهِ ، جاز ؛ لِأَنَّهُ مَا ذُوْن فِيهِ فِي
الْجُمْلَةِ .

١١٤١ - مسألة : (وَمَنْ قَدَّرَ عَلَى السَّعْيِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ
فِي (١) وَقْتِ الْمَسِيرِ ، وَوَجَدَ طَرِيقًا آمِنًا لَا خَفَارَةَ فِيهِ ، يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ
وَالْعَلْفُ عَلَى الْمُعْتَادِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ إِمْكَانَ الْمَسِيرِ وَتَخْلِيلَةَ الطَّرِيقِ مِنْ شَرَائِطِ
الْوُجُوبِ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : إِنْ كَانَتْ الْخَفَارَةُ لَا تُجْحِفُ بِمَالِهِ ، لَزِمَهُ
بَذْلُهَا) مَتَى كَمَلَتْ الشُّرُوطُ الْمَذْكُورَةُ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ عَلَى الْفَوْرِ ؛
لِإِذَا ذَكَرْنَاهُ ، وَلَزِمَهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَتِمُّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ وَاجِبٌ .

قوله : وَمَنْ أُمِّكُنْهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي وَقْتِ الْمَسِيرِ ، وَوَجَدَ طَرِيقًا
آمِنًا لَا خَفَارَةَ فِيهِ ، يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ عَلَى الْمُعْتَادِ . يُشْتَرَطُ فِي الطَّرِيقِ أَنْ يَكُونَ
آمِنًا ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ الطَّرِيقِ الْمُعْتَادِ ، إِذَا أُمِّكُنْ سُلُوكَهُ ، بَرًّا كَانَ أَوْ بَحْرًا ، لَكِنَّ
الْبَحْرَ تَارَةً يَكُونُ الْغَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةُ ، وَتَارَةً يَكُونُ الْغَالِبُ فِيهِ الْهَلَاكُ ، وَتَارَةً
يَسْتَوِي فِيهِ الْأَمْرَانِ ، فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ فِيهِ السَّلَامَةُ ، لَزِمَهُ سُلُوكُهُ ، وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ

(١) سقط من : الأصل .

ولأنه سعى إلى فريضة ، فكان واجبا ، كالسعى إلى الجمعة . وإنما يجب عليه السعى إذا كان في ^(١) وقت المسير ، وهو كون الوقت متسعا يمكنه الخروج إليه فيه ، وأمكنه المسير إليه بما جرت به العادة ، فلو أمكنه بأن يسير سيرا يجاوز العادة ، لم يلزمه السعى . ويشترط أن يجد طريقا مسلوكة لا مانع فيها ، بعيدة كانت أو قريبة ، برا كان أو بحرا ، إذا كان الغالب فيها السلامة ، فإن لم يكن الغالب منه السلامة ، لم يلزمه سلوكه ، فإن كان في الطريق عدو يطلب خفارة ، لم يلزمه سلوكه ، ويسقط عنه السعى ، يسيرة كانت أو كثيرة . ذكره القاضي ؛ لأنها رشوة فلم يلزمه بذلها في العبادة ، كالكبيرة ^(٢) . وقال ابن حامد : إن كان ذلك مما لا يجحف بماله ، لزمه الحج ؛ لأنها غرامة يقف إمكان الحج على بذلها ،

فيه الهلاك ، لم يلزمه سلوكه إجماعا ، وإن سلم فيه قوّم ، وهلك فيه آخرون ، فذكر ابن عقيل ، عن القاضي ، يلزمه ، ولم يخالفه . وجزم به في « التلخيص » ، و « النظم » . والصحيح من المذهب ، أنه لا يلزمه . جزم به المصنف وغيره ، وهو ظاهر كلام المجمل في « شرحه » . وقال ابن الجوزي : العاقل إذا أراد سلوك طريق يستوى فيه احتمال السلامة والهلاك ، وجب الكف عن سلوكها . واختاره الشيخ تقي الدين ، وقال : أعان على نفسه ، فلا يكون شهيدا . فظاهر « الفروع » إطلاق الخلاف . ويشترط على الصحيح من المذهب ، أن لا يكون في الطريق خفارة ، فإن كان فيه خفارة ، لم يلزمه ، وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن حامد : إن كانت الخفارة لا تجحف بماله ، لزمه بذلها . وجزم به في « الإفاذات » ،

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « كالكبيرة » .

فلم يَمْنَعِ الْوُجُوبَ مع إمكانِ بَذْلِهَا ، كَثَمَنِ الْمَاءِ ، وَعَلَفَ الْبَهَائِمَ .
وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الطَّرِيقُ آمِنًا ، فَإِنْ كَانَ مَخُوفًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ سُلُوكُهُ ؛ لِأَنَّ
فِيهِ تَغْيِيرًا بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ ، وَيُشْتَرَطُ أَنْ يُوجَدَ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ ، كَمَا جَرَتْ
بِهِ الْعَادَةُ ، بَحِثْ يُوجَدُ الْمَاءُ وَعَلَفَ الْبَهَائِمَ فِي الْمَنَازِلِ الَّتِي يَنْزِلُهَا عَلَى
حَسَبِ الْعَادَةِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ حَمْلُهُ مِنْ بَلَدِهِ ، وَلَا مِنْ أَقْرَبِ الْبُلْدَانِ إِلَى مَكَّةَ ،
كَأَطْرَافِ الشَّامِ وَنَحْوِهَا ؛ لِأَنَّ هَذَا يَشُقُّ ، وَلَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِهِ ، وَلَا يَتِمَّكُنُ
مِنْ حَمْلِ الْمَاءِ وَالْعَلْفِ لِبَهَائِمِهِ فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ ، بِخِلَافِ زَادِ نَفْسِهِ .
فصل : واخْتَلَفَتِ الرُّوَايَةُ فِي إِمْكَانِ الْمَسِيرِ ، وَتَخْلِيَةِ الطَّرِيقِ ، فَرُويَ

و « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ « الْوَجِيزِ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوَسٍّ » .
وَقِيْدَةُ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَالْمُصَنَّفُ فِي « الْكَافِي » ، بِالْيَسِيرَةِ . زَادَ الْمَجْدُ ،
إِذَا آمِنَ الْعَدَرُ مِنَ الْمَبْدُولِ لَهُ . انْتَهَى . قُلْتُ : لَعَلَّهُ مُرَادٌ مَنْ أَطْلَقَ ، بِلِ يَتَعَيَّنُ . وَقَالَ
الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : الْخَفَارَةُ تَجُوزُ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا فِي الدَّفْعِ عَنْ الْمُخَفَّرِ ، وَلَا
يَجُوزُ مَعَ عَدَمِهَا ، كَمَا يَأْخُذُهُ السُّلْطَانُ مِنَ الرُّعَايَا .

تَنْبِيهِ : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : يُوجَدُ فِيهِ الْمَاءُ وَالْعَلْفُ عَلَى الْمُعْتَادِ . لَا يَلْزَمُهُ حَمْلُ ذَلِكَ
لِكُلِّ سَفَرِهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ؛ لِمَشَقَّتِهِ عَادَةً .
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَلْزَمُهُ [٢٦٧/١ ط] حَمْلُ عَلْفِ الْبَهَائِمِ إِنْ أَمْكَنَهُ ، كَالزَّادِ . قَالَ
فِي « الْفُرُوعِ » : وَأَظْنُهُ أَنَّهُ ذُكِرَ فِي الْمَاءِ أَيْضًا .

قوله : وَمَنْ أَمْكَنَهُ السَّعْيُ إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ فِي وَقْتِ الْمَسِيرِ ، وَوَجَدَ طَرِيقًا
آمِنًا . قَدَّمَ الْمُصَنَّفُ أَنَّ إِمْكَانَ الْمَسِيرِ ، وَتَخْلِيَةَ الطَّرِيقِ ، مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ الْأَدَاءِ ، وَهُوَ
إِحْدَى الرُّوَايَتَيْنِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ
الْخِرَقِيِّ . قَالَ الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَتَبِعَهُ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا .

أَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ ، لَا يَجِبُ الْحَجُّ بِدُونِهِمَا ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِنَّمَا فَرَضَ الْحَجَّ عَلَى الْمُسْتَطِيعِ ، وَهَذَا غَيْرُ مُسْتَطِيعٍ ، وَلَئِنْ هَذَا يَتَعَذَّرُ مَعَهُ فِعْلُ الْحَجِّ ، فَكَانَ شَرْطًا ، كَالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ . وَرُويَ أَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ الْأَدَاءِ ، فَلَوْ كَمَلَتْ الشُّرُوطُ الْخَمْسَةُ ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ وُجُودِ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، حُجَّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَإِنْ أَعْسَرَ قَبْلَ ^(١) وَجُودِهِمَا بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا سُئِلَ : مَا يُوجِبُ الْحَجَّ ؟ قَالَ : « الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ » ^(٢) . حَدِيثُ [١١/٣] حَسَنٌ . وَلِأَنَّهُ عُذْرٌ يَمْنَعُ نَفْسَ الْأَدَاءِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ الْوُجُوبَ ، كَالْعَصَبِ ^(٣) ، وَلِأَنَّ إِمْكَانَ الْأَدَاءِ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي وَجُوبِ الْعِبَادَاتِ ، بِذَلِيلِ مَا لَوْ طَهَّرَتِ الْحَائِضُ ، أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ ، أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ وَقْتِ الصَّلَاةِ مَا يُمْكِنُ أَدَاؤُهَا فِيهِ ، وَالِاسْتِطَاعَةُ مُفَسَّرَةٌ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ فِي الْحَدِيثِ ، فَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَيْنِ وَبَيْنَ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ أَنَّهُ يَتَعَذَّرُ مَعَ فَقْدِهِمَا الْأَدَاءُ دُونَ الْقَضَاءِ ، وَفَقْدُ الزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْجَمِيعُ .

وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ مَنَاجِي فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّ إِمْكَانَ الْمَسِيرِ وَتَحْلِيَةَ الطَّرِيقِ ، مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي الْمَحْرَمِ . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ أَبِي مُوسَى ، وَالْقَاضِي فِي « الْجَامِعِ » . وَاخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ،

(١) فِي م : بَعْدَ .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٤٣ .

(٣) الْمَضْبُوبُ : الضَّعْفُ وَالزَّمَانَةُ .

وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَتَوَفَّى قَبْلَهُ ، أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ
حَجَّةً وَعُمْرَةً ،
المفنع

١١٤٢ - مسألة : (وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ) «تَوَفَّى قَبْلَهُ» ،
أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ حَجَّةً وَعُمْرَةً (وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ وَجَبَ
الشرح الكبير

و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْهَادِي » .
وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُبْهَجِ » ، و « الْإِبْضَاحِ » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْفُرُوعِ » ،
و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْكَافِي » ، و « الْمُعْنَى » ، و « شَرْحِ الْمَجْدِ » . فعلى
المذهب^(١) ، هل يَأْتُمُّ إِنْ لم يَغْزَمْ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا قَدَّرَ ؟ قال ابنُ عَقِيلٍ : يَأْتُمُّ إِنْ لم
يَغْزَمْ ، كما نقولُ فِي طَرَأَنِ الْخَيْضِ ، وتلفِ الرُّكَاةِ قَبْلَ إِمْكَانِ الْأَدَاءِ . والعَزْمُ فِي
الْعِبَادَاتِ مع الْعَزْمِ يَقُومُ مَقَامُ الْأَدَاءِ فِي عَدَمِ الْإِثْمِ . قال فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ
الَّذِي فِي الصَّلَاةِ . وعلى الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، لو حَجَّ وَقَتَ وُجُوبِهِ ، فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ ،
تَبَيَّنَا عَدَمَ الْوُجُوبِ . وعلى الْأَوَّلِ ، لو كَمَلَتِ الشُّرُوطُ الْخَمْسَةُ ، ثم مَاتَ قَبْلَ وُجُودِ
هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ ، حُجَّ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، وَإِنْ أَعْسَرَ قَبْلَ وُجُودِهِمَا ، بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ .
وعلى الرُّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، لم يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَجُّ قَبْلَ وُجُودِهِمَا .

فائدة : يَلْزَمُ الْأَعْمَى أَنْ يَحُجَّ بِنَفْسِهِ بِالشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ ، وَيُعْتَبَرُ لَهُ قَائِدٌ ،
كَبَصِيرٍ يَجْهَلُ الطَّرِيقَ ، والقائِدُ لِلأَعْمَى كَالْمَحْرَمِ لِلْمَرْأَةِ . ذكره ابنُ عَقِيلٍ ،
وابنُ الْجَوْزِيِّ ، وَأُطْلِقُوا القَائِدَ . وقال فِي « الْوَاضِحِ » : يُشْتَرَطُ لِلأَدَاءِ قَائِدٌ
يُلَاقِيهِ ، أَوْ يُوَافِقُهُ ، وَيَلْزَمُهُ أَجْرَةُ القَائِدِ بِأَجْرَةِ مِثْلِهِ . على الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .
وقيل : وَزِيَادَةُ بَيْسَرَةٍ . وقيل : وَغَيْرُ مُجَحِّفَةٍ . وَلَوْ تَبَرَّعَ القَائِدُ ، لم يَلْزَمُهُ ؛ لِلْمِثَّةِ .
قوله : وَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ فَتَوَفَّى قَبْلَهُ ، أَخْرَجَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ حَجَّةً

(١ - ١) سقط من : الأصل .

(٢) فِي ط : « الْأَوَّلِ » .

عليه الحجُّ ، ولم يُحجَّ ، وَجَبَ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ مَا يُحَجُّ بِهِ عَنْهُ وَيُعْتَمَرُ ، سِوَاءَ فَاتِهِ بِتَفْرِيطِهِ أَوْ بِغَيْرِ تَفْرِيطِهِ . وبهذا قال الحسنُ ، وطائِفٌ ، والشافعيُّ . وقال أبو حنيفةً ، ومالكٌ : يَسْقُطُ بِالْمَوْتِ ، فَإِنْ وَصَّى بِهَا فَهِيَ مِنَ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بَدَنِيَّةٌ ، فَتَسْقُطُ بِالْمَوْتِ ، كَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، أَنَّ امْرَأَةً سَأَلَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ أَبِيهَا ، مَاتَ وَلَمْ يُحَجَّ ؟ قَالَ : « حُجِّي عَنْ أَبِيكَ » . وعنه ، أَنَّ امْرَأَةً نَذَرَتْ أَنْ تَحُجَّ ، فَمَاتَتْ ، فَأَتَى أَخُوهَا النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أَحَدِكَ دَيْنٌ أَكُنْتَ قَاضِيَهُ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : « فَأَقْضُوا اللَّهَ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ ^(١) » . رَوَاهُمَا النَّسَائِيُّ ^(٢) . وَلأنَّهُ حَقٌّ اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ ،

وَعُمْرَةٌ . بِلَا نِزَاعٍ ، وَسِوَاءَ فَرَطٍ أَوْ لَا ، وَيَكُونُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ عَلَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَيَجُوزُ أَنْ يُسْتَنَابَ مِنْ أَقْرَبِ وَطَنِيهِ لِتَخْيِيرِ الْمَنُوبِ عَنْهُ . وَقِيلَ : مَنْ لَزِمَهُ بَخْرَاسَانُ ، فَمَاتَ يَبْغَدَادَ ، أُحِجَّ مِنْهَا . نَصٌّ عَلَيْهِ ، كَحَيَاتِهِ . وَقِيلَ : هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ ، لَكِنْ اخْتِصِبَ لَهُ بِسَفَرِهِ مِنْ بَلَدِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّجِهٌ لَوْ سَافَرَ لِلْحَجِّ . قَالَ نَازِلُهُ « الْمُفْرَدَاتِ » : وَيَلْزَمُ الْوَرَاثَ أَنْ يُحْجُّوا مِنْ أَصْلِهِ مَالِ الْمَيِّتِ عَنْهُ ، حَتَّى يُخْرِجُوا هَذَا ، وَإِنْ لَمْ تَكْ بِالْوَصِيَّةِ ، وَلَا تُجْزَى مِنْ مِيقَاتِهِ . وَقِيلَ : يُجْزَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ مِنْ مِيقَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ . وَاخْتَارَهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَوْ أُحِجَّ عَنْهُ خَارِجًا عَنْ بَلَدِ الْمَيِّتِ إِلَى دُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، فَقَالَ الْقَاضِي :

(١) فِي الْمَجْتَبَى : « بِالْوَفَاءِ » .

(٢) الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ تَقْدِمَ تَحْرِيمِهِ فِي ٢٦٠/٦ . وَأَخْرَجَ الثَّانِي ، فِي : بَابِ الْحَجِّ عَنِ الْمَيِّتِ الَّذِي نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمَجْتَبَى ٨٧/٥ .

تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْمَوْتِ ، كَالَّذِينَ . وَبِهَذَا فَارَقَ الصَّلَاةَ ، فَإِنَّهُ لَا تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ . وَالْعُمُرَةُ كَالْحَجِّ فِيمَا ذَكَرْنَا ، إِذَا قُلْنَا بِوُجُوبِهَا . وَيَكُونُ مَا يَحُجُّ بِهِ وَيُعْتَمِرُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ ؛ لِأَنَّهُ دَيْنٌ مُسْتَقَرٌّ ، فَكَانَ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ، كَذَيْنِ الْآدَمِيِّ .

فصل : وَيُسْتَنْابُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ عَلَيْهِ ، إِمَّا مِنْ بَلَدِهِ أَوْ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَيْسَرَ فِيهِ . وَبِهَذَا قَالَ الْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ ، فِي النَّذْرِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، فِي النَّاذِرِ : إِنْ لَمْ يَكُنْ نَوَى مَكَانًا ، فَمِنْ مِيقَاتِهِ . وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي مَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ : يُسْتَأْجَرُ مَنْ يَحُجُّ عَنْهُ مِنَ الْمِيقَاتِ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يَجِبُ مِنْ دُونِهِ . وَلَنَا ، أَنَّ

يُجْزئُهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْقَرِيبِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَقِيلَ : لَا يُجْزئُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ مِنْ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، لَمْ يُجْزئُهُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ . وَقَالَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزئَهُ ، وَيَكُونُ مُسَيِّئًا ، كَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَأَخْرَمَ مِنْ دُونِهِ . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِيمَا إِذَا أُحْجَّ عَنْ الْمَعْضُوبِ . وَتَقَدَّمَ إِذَا أَيْسَرَ ، ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ التَّمَكُّنِ .

فائدتان : إحداهما ، الصَّحِيحُ ، أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ غَيْرُ الْوَلِيِّ بِإِذْنِهِ وَبِدُونِهِ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « فُصُولِهِ » ، وَالْمَجْدِيُّ فِي « شَرْحِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفَائِقِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . ذَكَرَهُ فِي بَابِ حُكْمِ قَضَاءِ الصَّوْمِ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « انْتِصَارِهِ » . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي الصَّوْمِ .

الْحَجُّ وَجَبَ «على المَيِّتِ»^(١) مِنْ بَلَدِهِ ، فَوَجَبَ أَنْ يَتَوَبَّ عَنْهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ يَكُونُ عَلَى صِفَةِ الْأَدَاءِ ، كَقَضَاءِ الصَّلَاةِ وَالصَّوْمِ ، كَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي «حَجِّ النَّذْرِ»^(٢) وَالْقَضَاءِ قِيَاسًا عَلَيْهِ . فَإِنْ كَانَ لَهُ وَطْنَانِ اسْتَتَيْبَ مِنْ أَقْرَبِهِمَا ؛ فَإِنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْحَجُّ بِخُرَاسَانَ ، فَمَاتَ بِبَغْدَادَ ، أَوْ^(٣) بِالْعَمَّاسِ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ وَجَبَ عَلَيْهِ ، لَا مِنْ حَيْثُ مَوْتُهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُ مِنْ أَقْرَبِ الْمَكَانَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ حَيًّا فِي أَقْرَبِ الْمَكَانَيْنِ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْحَجُّ مِنْ أَبْعَدَ مِنْهُ ، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ . فَإِنْ أُحِجَّ^(٤) عَنْهُ مِنْ دُونِ ذَلِكَ ، فَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ كَانَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَجْزَأَهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْقَرِيبِ ، وَإِلَّا لَمْ يُجْزِئْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤَدِّ الْوَاجِبَ بِكَمَالِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُجْزِئَهُ ، وَيَكُونُ مُسَيِّئًا ، [١١/٣ ط] كَمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمَيْقَاتِ ، فَأَخْرَمَ مِنْ دُونِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : فَإِنْ خَرَجَ لِلْحَجِّ فَمَاتَ فِي الطَّرِيقِ ، حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ بَعْضَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَجِبْ ثَانِيًا^(٥) . وَكَذَلِكَ إِنْ مَاتَ نَائِبُهُ اسْتَتَيْبَ^(٦) مِنْ حَيْثُ مَاتَ كَذَلِكَ . وَلَوْ أَخْرَمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ مَاتَ ،

وهذه المسألة آخر ما يبيّضه المَجْدُ في « شَرْحِهِ » . الثَّانِيَةُ ، لَوْ مَاتَ هُوَ أَوْ نَائِبُهُ

(١ - ١) فِي م : عَلَيْهِ .

(٢ - ٢) فِي م : حَجِّ النَّذْرِ .

(٣) فِي م : أَوْ .

(٤) فِي م : حَجَّ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : نَائِبًا .

(٦) فِي م : فَاَسْتَتَيْبَ .

المقنع فَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنٌ ، أَخَذَ لِلْحَجِّ بِحِصَّتِهِ ، وَحُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَتَلَعُّ .

الشرح الكبير صَحَّتِ النَّيَابَةُ عَنْهُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ التُّسْلُكِ ، سَوَاءً كَانَ إِحْرَامُهُ لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَدْخُلُهَا النَّيَابَةُ ، فَإِذَا مَاتَ بَعْدَ فِعْلٍ بَعْضُهَا قَضَى عَنْهُ بَاقِيَهَا ، كَالزَّكَوَةِ .

١١٤٣ - مسألة : (فَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنٌ ، أَخَذَ لِلْحَجِّ بِحِصَّتِهِ ، وَحُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَتَلَعُّ) إِذَا لَمْ يُخَلِّفِ الْمَيِّتُ مَا يَكْفِي لِلْحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ ، حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ يَتَلَعُّ . وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنٌ لَا دَمِيَّ ، تَحَاصُّا ، وَيُؤْخَذُ لِلْحَجِّ بِحِصَّتِهِ ، فَيُحَجُّ بِهَا مِنْ حَيْثُ يَتَلَعُّ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رَجُلٍ أَوْصَى أَنْ يُحَجَّ عَنْهُ ، وَلَا تَبْلُغُ التَّنْفِقَةُ ؟ قَالَ : يُحَجُّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ تَبْلُغُ التَّنْفِقَةُ لِلرَّاكِبِ مِنْ غَيْرِ مَدِينَتِهِ . وَذَلِكَ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ » ^(١) . وَلأنَّهُ قَدَّرَ عَلَى أَداءِ بَعْضِ الْوَاجِبِ ، فَلَزِمَهُ ، كَالزَّكَوَةِ . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ يَسْقُطُ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ أَوْصَى بِحُجَّةٍ وَاجِبَةٍ ، وَلَمْ يُخَلِّفْ مَا يَتِمُّ بِهِ حُجُّهُ ، هَلْ

الإِنصافُ فِي الطَّرِيقِ ، حُجَّ عَنْهُ مِنْ حَيْثُ مَاتَ فِيمَا بَقِيَ ؛ مَسَافَةً ، وَقَوْلًا ، وَفِعْلًا .

قوله : فَإِنْ ضَاقَ مَالُهُ عَنْ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ عَلَيْهِ ذَيْنٌ ، أَخَذَ لِلْحَجِّ بِحِصَّتِهِ ، وَحُجَّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَتَلَعُّ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يَسْقُطُ الْحَجُّ ، سَوَاءً عَيَّنَ فَاعِلَهُ أَوْ لَا . وَعَنْهُ ، يُقَدَّمُ الدَّيْنُ لِنَأْكَدِهِ . وَهُوَ قَوْلُ فِي « شَرْحِ

(١) تقدم تخرجه في ٣٦٣/١ .

يُحَجُّ عَنْهُ مِنَ الْمَدِينَةِ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ تَتِمُّ الْحَجَّةُ ؟ فَقَالَ : مَا يَكُونُ الْحَجُّ عِنْدِي إِلَّا مِنْ حَيْثُ وَجَبَ عَلَيْهِ . وَهَذَا تَنْبِيْهُ عَلَى سُقُوطِهِ عَمَّنْ عَلَيْهِ ذَيْنِ لَا تَقْبَى تَرَكُّهُ بِهِ وَبِالْحَجِّ ، فَإِنَّهُ إِذَا أَسْقَطَهُ مَعَ عَدَمِ الْمَعَارِضِ ، فَمَعَ الْمُعَارِضَةِ بِحَقِّ الْآدَمِيِّ الْمُؤَكَّدِ أَوَّلَى . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَسْقُطَ عَمَّنْ عَلَيْهِ ذَيْنِ ، وَجْهًا وَاحِدًا ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْآدَمِيِّ الْمُعَيَّنِ أَوَّلَى بِالتَّقْدِيرِ لِتَأْكُدهِ ، وَحَقُّهُ ^(١) حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى ، مَعَ عَدَمِ إِمْكَانِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْوَاجِبِ .

فصل ^(٢) : وَإِنْ وَصَّى بِحَجِّ تَطَوُّعٍ ، وَلَمْ يَفِ ثَلَاثُهُ بِالْحَجِّ مِنْ بَلَدِهِ ، حُجُّ بِهِ مِنْ حَيْثُ يَتَلَوُّ ، أَوْ يُعَانُ بِهِ فِي الْحَجِّ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : التَّطَوُّعُ مَا يُيَالَى مِنْ أَيْنِ ^(٣) كَانَ . وَيُسْتَنْابُ عَنِ الْمَيِّتِ ثَقَّةً بِأَقْلٍ مَا يُوجَدُ ، إِلَّا أَنْ يَرْضَى الْوَرِثَةُ بِزِيَادَةٍ ، أَوْ يَكُونَ قَدْ أَوْصَى بِشَيْءٍ ، فَيَجُوزُ مَا أَوْصَى بِهِ ، مَا لَمْ ^(٤) يَزِدْ عَلَى الثَّلَاثِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَحُجَّ الْإِنْسَانُ عَنْ أَبِيهِ ، إِذَا كَانَا مَيِّتَيْنِ أَوْ عَاجِزَيْنِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا رَزِينٍ ، فَقَالَ : « حُجَّ عَنْ أَبِيكَ ،

فائدة : لَوْ وَصَّى بِحَجِّ نَفْلٍ ، أَوْ أَطْلَقَ ، [٢٦٨ / ١] جَازَ مِنْ مِيقَاتٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، مَا لَمْ تَمْنَعْ قَرِينَةً . وَقِيلَ : مِنْ مَحَلٍّ وَصِيَّتِهِ . وَقُدِّمَهُ فِي « التَّرْغِيبِ » ، كَحَجِّ وَاجِبٍ . وَمَعْنَاهُ لِلْمُصَنِّفِ .

(١) فِي م : خَفَّةٌ .

(٢) فِي م : مَسْأَلَةٌ . وَلَيْسَ هَذَا مِنْ مَتْنِ الْمَفْنَعِ .

(٣) فِي م : حَيْثُ .

(٤) فِي الْأَصْلِ : يَزِدْ إِلَى .

وَاعْتَمِرُ^(١) . وَسَأَلَتْ امْرَأَةً رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَبِيهَا ، مَاتَ وَلَمْ يَحْجْ ؟
 قَالَ : « حُجِّي عَنْ أَبِيكَ »^(٢) . وَيُسْتَحَبُّ الْبِدَايَةُ^(٣) بِالْحَجِّ عَنْ الْأُمِّ ، إِنْ
 كَانَ تَطَوُّعًا أَوْ وَاجِبًا عَلَيْهِمَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّ الْأُمَّ مُقَدَّمَةٌ
 فِي الْبِرِّ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ :
 مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي ؟ قَالَ : « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ :
 « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « أُمُّكَ » . قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ :
 « أَبُوكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَإِنْ كَانَ الْحَجُّ وَاجِبًا عَلَى الْأَبِ ذُوْنَهَا ، بَدَأَ
 بِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ ، فَكَانَ أَوْلَى مِنَ التَّطَوُّعِ . وَقَدْ رَوَى زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ،
 قَالَ : [١٢/٣] قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا حَجَّ الرَّجُلُ عَنْ وَالِدَيْهِ تَقَبَّلَ
 مِنْهُ وَمِنْهُمَا وَاسْتَبْشَرَتْ أَرْوَاحُهُمَا فِي السَّمَاءِ ، وَكُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ بَرًّا » .
 وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ ،
 أَوْ قَضَى عَنْهُمَا مَعْرَمًا ، بُعِثَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَعَ الْأَبْرَارِ » . وَعَنْ جَابِرٍ ، قَالَ :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ حَجَّ عَنْ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ ، فَقَدْ قَضَى عَنْهُ^(٥)
 حَاجَتَهُ ، وَكَانَ لَهُ فَضْلٌ عَشْرَ حِجَجٍ » . رَوَاهُ الدَّارَقُطْنِيُّ^(٦) .

الإِنصاف وَيَأْتِي بَعْضُ ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُوَصَى بِهِ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

(٢) تقدم تخريجه في ٢٦٠/٦ .

(٣) في م : « البداءة » .

(٤) تقدم تخريجه في ٩٤/٧ .

(٥) سقط من : الأصل .

(٦) في : باب المواقيت ، من كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢٥٩/٢ ، ٢٦٠ . وذكر الهيثمي حديث ابن

عباس وقال : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه جيلة بن سليمان ، وهو متروك . مجمع الزوائد ١٤٦/٨ .

فصل : وَيُشْتَرَطُ لَوُجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ وَجُودُ مَحْرَمِهَا ؛
وَهُوَ زَوْجُهَا ، أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ ،
إِذَا كَانَ بِالْعَاقِلَا . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ الْأَدَاءِ ،

الشرح الكبير

فصل : قال الشيخ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَيُشْتَرَطُ لَوُجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ
وَجُودُ مَحْرَمِهَا ؛ وَهُوَ زَوْجُهَا ، أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ بِنَسَبٍ أَوْ
سَبَبٍ مُبَاحٍ ، إِذَا كَانَ بِالْعَاقِلَا . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ
الْأَدَاءِ) اِخْتَلَفَتِ الرِّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي وَجُودِ الْمَحْرَمِ فِي حَقِّ
الْمَرْأَةِ ؛ فَرَوَى عَنْهُ ، أَنَّ الْحَجَّ لَا يَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا لَمْ تَجِدْ مَحْرَمًا . وَهَذَا
ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : أَمْرَأَةٌ مُوسِرَةٌ لَمْ يَكُنْ
لَهَا مَحْرَمٌ ، هَلْ وَجَبَ عَلَيْهَا الْحَجُّ ؟ قَالَ : لَا . وَقَالَ : الْمَحْرَمُ مِنَ
السَّبِيلِ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالتَّخِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ،
وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ مِنْ شَرَائِطِ لُزُومِ السَّعْيِ دُونَ الْوُجُوبِ .

قوله : وَيُشْتَرَطُ لَوُجُوبِ الْحَجِّ عَلَى الْمَرْأَةِ وَجُودُ مَحْرَمِهَا . هَذَا الْمَذْهَبُ
مُطْلَقًا . يَعْْنِي ، أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ ، كَالِاسْتِطَاعَةِ وَغَيْرِهَا ، وَعَلَيْهِ
أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ .
وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتَوِي » ، وَ « الْخَوَاتِمِ » ،
وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّنْظِيمِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُبْهَجِ » ،
وَ « الْإِبْصَاحِ » ، وَ « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي
« شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ
لُزُومِ الْأَدَاءِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » . وَأَطْلَقَهُمَا الزَّرْكَشِيُّ . فَعَلِيهَا ، يُحَجُّ عَنْهَا

فعلى هذه الرواية متى كملت لها الشرائط الخمس ، وفاتها الحج بموت أو مرض لا يرجى برؤه ، أخرج عنها حجة ؛ لأن شروط الحج المختصة بها^(١) قد كملت ، وإنما المحرم لحفظها ، فهو كتخليّة الطريق ، وإمكان المسير . وعنه رواية ثالثة ، أن المحرم ليس بشرط في الحج الواجب . قال الأثرم : سمعت أحمد يسأل : هل يكون الرجل محرماً لأُم امرأته ، يخرجها إلى الحج ؟ فقال : أما في حجة الفريضة فأرجو^(٢) ؛ لأنها تخرج إليها مع النساء ، ومع كل من أمته ، وأما في غيرها فلا . والمذهب الأول . وقال ابن سيرين ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي : ليس المحرم شرطاً في حجها بحال . قال ابن سيرين : تخرج مع رجل من المسلمين لا بأس به . وقال مالك : تخرج مع جماعة النساء .

لو ماتت ، أو مرضت مرضاً لا يرجى برؤه ، ويلزمها أن توصى به . وهي أيضاً من المفردات . وعلى المذهب ، لم تستكمل شروط الوجوب . وأطلقهما في «الهداية» ، في باب الفوات والإحصار ، و«المذهب» ، و«مسنوك الذهب» ، و«الكافي» ، و«التلخيص» ، و«البلغة» ، و«الشرح» ، و«الزركشي» ، و«المستوعب» ، و«الهادي» . وعنه ، لا يشترط المحرم إلا في مسافة القصر ، كما لا يعتبر في أطراف البلد ، وأطلقهما في «المذهب» ، و«مسنوك الذهب» ، و«الهادي» ، و«التلخيص» ، و«المحرر» ، و«الفاقي» . ونقل الأثرم ، لا يشترط المحرم في الحج الواجب . قال الإمام أحمد : لأنها تخرج^(٣) مع النساء ، ومع كل من أمته . وعنه ،

(١) في الأصل : « به » .

(٢) في الأصل : « فإنه سواء » .

(٣) في النسخ : « لا تخرج » ، وانظر الشرح أعلاه ، و الفروع ٢٣٥/٣ .

الشرح الكبير

وقال الشافعي: تَخْرُجُ مع حُرَّةٍ مُسْلِمَةٍ ثَقَةٍ . وقال الأوزاعي: تَخْرُجُ مع قَوْمٍ عُدُولٍ ، تَتَّخِذُ سُلْماً تَصْعَدُ عَلَيْهِ وَتَنْزِلُ ، وَلَا يَقْرُبُهَا رَجُلٌ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِرَأْسِ الْبَيْعِرِ ، وَيَضَعُ^(١) رِجْلَهُ^(٢) عَلَى ذِرَاعِهِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : تَرَكُوا الْقَوْلَ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ ، وَاشْتَرَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَرْطًا لَا حُجَّةَ مَعَهُ عَلَيْهِ ، وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَسَّرَ الْإِسْطِطَاعَةَ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةِ^(٣) ، وَقَالَ لَعْدِيُّ ابْنِ حَاتِمٍ : « يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ الظُّلُمَةُ تَوْمُ النَّيْتِ ، لَا جَوَارَ مَعَهَا ، لَا تَخَافُ إِلَّا اللَّهَ »^(٤) . وَلَئِنَّهُ سَفَرٌ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يُشْتَرَطْ لَهُ الْمَحْرَمُ ، كَالْمُسْلِمَةِ إِذَا تَخَلَّصَتْ مِنْ أَيْدِي الْكُفَّارِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، تُسَافِرُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ ، إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ :

لَا يُشْتَرَطُ الْمَحْرَمُ فِي الْقَوَاعِدِ مِنَ النِّسَاءِ اللَّائِي لَا يُخْشَى مِنْهُنَّ وَلَا عَلَيْهِنَّ فِتْنَةٌ . الْإِنْصَافُ ذَكَرَهَا الْمَجْدُ . وَلَمْ يَرْتَضِهِ صَاحِبُ « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : تَحُجُّ كُلُّ امْرَأَةٍ آمِنَةٌ مَعَ عَدَمِ الْمَحْرَمِ . وَقَالَ : هَذَا مُتَوَجِّهٌ فِي كُلِّ سَفَرٍ طَاعَةٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

تنبيه : ظاهرُ كلامِ الْمُصَنِّفِ وغيره ، أَنَّ الْخُنْثَى كَالرَّجُلِ .

فائدة : قال الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » : ظاهرُ كلامِ الْجَرَقِيِّ ، أَنَّ الْمَحْرَمَ شَرَطٌ

(١) في م : « تضع » .

(٢) كذا في النسختين : الأصل ، م . وفي المتن ٣١/٥ : « رجلها » ولعله الصواب .

(٣) تقدم ترجمته في صفحة ٤٢ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب علامات النبوة في الإسلام ، من كتاب المناقب ، صحيح البخاري

٢٣٩ / ٤ . والترمذي ، في : باب تفسير سورة الفاتحة ، من أبواب التفسير . عارضة الأحوزي

١١ - ٧٤ . وإلزام أحمد ، في : المسند ٢٥٧ / ٤ ، ٣٧٨ .

سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ ، (١) وَلَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا [١٢/٣ ط] وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ (٢) . » فَقَامَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي اكْتَنَيْتُ (٣) فِي غَزْوَةٍ كَذَا ، وَانْطَلَقْتُ امْرَأَتِي حَاجَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « انْطَلِقِي فَأَحْجِي مَعَ امْرَأَتِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا (٤) . وَرَوَى ابْنُ عُرْمَرَ ، وَأَبُو سَعِيدٍ نَحْوًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (٥) . قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : أَمَّا أَبُو هُرَيْرَةَ ، فَيَقُولُ : « يَوْمَ وَلَيْلَةٍ » . وَيُرَوَّى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ : « لَا تُسَافِرُ سَفَرًا » . أَيْضًا . وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ ، فَيَقُولُ : « ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » . قُلْتُ : مَا تَقُولُ أَنْتَ ؟ قَالَ : لَا تُسَافِرُ

لِلزَّوْجِ دُونَ أَمْنِ الطَّرِيقِ وَسَعَةِ الْوَقْتِ ، حَيْثُ شَرَطَهُ وَلَمْ يَشْتَرْطْهُمَا . وَظَاهِرُ نَقْلِ أَبِي الْخَطَّابِ يَقْتَضِي رِوَايَةَ بِالْمَكْسِ ؛ وَهُوَ أَنَّهُ قَطَعَ بِأَمْنِهَا شَرْطَانِ لِلزَّوْجِ ، وَذَكَرَ فِي الْمَحْرَمِ (٦) رِوَايَةً بِأَنَّهُ شَرَطَ لِلزَّوْمِ . قَالَ : وَالتَّفَرُّقَةُ عَلَى كِلَا الطَّرِيقَيْنِ مُشْكِلَةٌ ، وَالصَّحِيحُ ، التَّنَوُّعُ بَيْنَ هَذِهِ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ ، إِمَّا نَفْيًا ، وَإِمَّا إِثْبَاتًا . إِنْتَهَى . قُلْتُ : مَعْنَى سَوَى بَيْنَ الثَّلَاثَةِ ؛ الْمُصْنَفُ فِي « الْكَافِي » ، وَالشَّارْحُ ، وَصَاحِبُ « الْمُتَوَعَّبِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » فِيهِ ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِي » ، وَ« الْوَجِيزِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَغَيْرُهُمْ . وَأَشَارَ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في م : « كَتَبَ » . وَمَعْنَى اكْتَنَيْتُ : أَيْ كَتَبْتُ أَسْمَى فِي أَسْمَاءٍ مِنْ عَيْنِ تِلْكَ الْغَزْوَةِ .

(٣) الحديث الأول تقدم ترجمته في ٤١/٥ . والثاني ، أخرجه البخاري ، في : باب حج النساء ، من كتاب المحصر ، وفي : باب من كتب في جيش فخرت امرأته حاجة ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب لا يخلون رجل بامرأة ... ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ٢٤/٣ ، ٧٢/٤ ، ٤٨/٧ . ومسلم ، في : باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧٨/٢ . كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٢/١ .

(٤) انظر ترجم الحديث في ٤١/٥ .

(٥) في الأصل ، ١ : « المهر » .

الشرح الكبير

سَفَرًا قَلِيلًا وَلَا كَثِيرًا إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ . وَرَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ^(١) بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا تَحُجَّ امْرَأَةٌ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو مَحْرَمٍ » . وَهَذَا نَصٌّ صَرِيحٌ فِي الْحُكْمِ . وَلِأَنَّهَا أَنْشَأَتْ سَفَرًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، فَلَمْ يَجْزُ بِغَيْرِ مَحْرَمٍ ، كَحَجِّ الْبَطْلُوعِ . وَحَدِيثُهُمْ مَحْمُولٌ عَلَى الرَّجُلِ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ شَرَطُوا خُرُوجَ غَيْرِهَا مَعَهَا ، فَجَعَلَ ذَلِكَ الْغَيْرِ الْمَحْرَمَ الَّذِي يَنْتَهِي النَّبِيُّ ﷺ فِي أَحَادِيثِنَا أَوَّلَى مِمَّا اشْتَرَطُوهُ بِالتَّحَكُّمِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الزَّادَ وَالرَّاحِلَةَ تَوْجِبُ الْحَجَّ مَعَ كَمَالِ بَقِيَّةِ الشَّرُوطِ ، وَلِذَلِكَ اشْتَرَطُوا تَخْلِيَةَ الطَّرِيقِ ، وَإِمْكَانَ الْمَسِيرِ ، وَقَضَاءَ الدَّيْنِ ، وَنَفَقَةَ الْعِيَالِ . وَاشْتَرَطَ مَالَكُ إِمْكَانَ الثَّبُوتِ عَلَى الرَّاحِلَةِ ، وَهِيَ غَيْرُ مَذْكُورَةٍ فِي الْحَدِيثِ . وَاشْتَرَطَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ شَرْطًا فِي مَحَلِّ التَّزَاعُرِ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ ، لَا مِنْ كِتَابٍ ، وَلَا مِنْ سُنَّةٍ ، فَمَا ذَكَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَوَّلَى بِالْإِشْتِرَاطِ ، وَلَوْ قُدِّرَ التَّعَارُضُ ، فَحَدِيثُنَا أَصَحُّ وَأَخْصُّ وَأَوَّلَى بِالتَّقْدِيرِ .

ابْنُ عَقِيلٍ إِلَى أَنَّهَا تُرَادُّ لِلْحِفْظِ ، وَالرَّاحِلَةُ لِنَفْسِ السَّعْيِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : « الْإِنْصَافُ وَمَا قَالَهُ الْمَجْدُ صَحِيحٌ . وَذَكَرَ كَلَامَ ابْنِ عَقِيلٍ . انْتَهَى . وَمَعْنَى فَرْقٍ بَيْنَ الْمَحْرَمِ ، وَبَيْنَ سَعَةِ الْوَقْتِ وَأَمْنِ الطَّرِيقِ ، الْمُصْنَفُ فِي « الْمُقْبَعِ » ، فَإِنَّهُ قَدَّمَ فِيهِمَا أَتْنَهُمَا مِنْ شَرَايِطِ الزُّومِ ، وَقَدَّمَ فِي الْمَحْرَمِ ، أَنَّهُ مِنْ شَرَايِطِ الْوُجُوبِ . وَكَذَلِكَ فَعَلَ النَّاطِظُ . وَتَبَعَ صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » صَاحِبُ « الْمُذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْهَادِي » ، فَقَطَعُوا بِأَنَّهُمَا مِنْ شَرَايِطِ الْوُجُوبِ ، وَأَطْلَقُوا فِي الْمَحْرَمِ الرَّوَاتِبَيْنِ . وَقَطَعَ فِي « الْإِبْصَاحِ » ، أَنَّ

(١) في : أول كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢ / ٢٢٣ .

وحدیثِ عَدِيٍّ يَدُلُّ عَلَى وُجُودِ السَّفَرِ ، لَا عَلَى جَوَازِهِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزُ^(١) فِي غَيْرِ الْحَجِّ الْمَفْرُوضِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ خُرُوجَ غَيْرِهَا مَعَهَا . وَأَمَّا الْأَسِيرَةُ إِذَا تَخَلَّصَتْ مِنْ أَيْدِي الْكُفَّارِ ، فَإِنَّ سَفَرَهَا^(٢) سَفَرٌ ضَرُورَةٌ ، لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ حَالَةُ الْأَخْتِيَارِ ، وَلِذَلِكَ تَخْرُجُ فِيهِ وَحْدَهَا ؛ وَلِأَنَّهَا تَدْفَعُ ضَرَرًا مُتَيَقِّنًا بِتَحْمُلِ الضَّرَرِ الْمُتَوَهَّمِ ، فَلَا يَلْزَمُ تَحْمُلُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ ضَرَرٍ أَصْلًا .

فصل : وَالْمَحْرَمُ زَوْجُهَا ، أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ ؛ كَأَبِيهَا ، وَابْنُهَا ، وَأَخِيهَا مِنْ نَسَبٍ أَوْ رَضَاعٍ ، وَرَبِيبُهَا

الإنصاف المَحْرَمُ شَرْطٌ لِلْوُجُوبِ ، وَأُطْلِقَ فِيهِمَا رَوَايَتَيْنِ ، عَكَسَ صَاحِبُ «الْهَدَايَةِ» وَمَنْ تَابَعَهُ . وَقَدْ مُمْ فِي «التَّلْخِصِ» ، أَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ الزُّومِ ، كَالْمُصَنَّفِ ، وَأُطْلِقَ فِي الْمَحْرَمِ الرُّوَايَتَيْنِ . وَظَاهِرُ كَلَامِهِ فِي «الْفُرُوعِ» «التَّفْرِقَةُ» فَإِنَّهُ أُطْلِقَ فِيهِمَا الرُّوَايَتَيْنِ بَعْنَهُ وَعَنْهُ ، وَقَالَ : اخْتَارَ الْأَكْثَرُ أَنَّهُمَا مِنْ شَرَائِطِ الْأَدَاءِ . وَقَدْ مُمْ أَنَّ الْمَحْرَمَ مِنْ شَرَائِطِ الْوُجُوبِ ، فَمُوافَقَتُهُ لِلْمَجْدِ تُنَافِي مَا اضْطَلَّحَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَظَهَرَ أَنَّ لِلْمُصَنَّفِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَ طُرُقٍ فِي كُتُبِهِ ؛ «الْكَافِي» ، وَ«الْمُفْنَعِ» ، وَ«الْهَادِي» .

تنبيهات : الْأَوَّلُ ، دَخَلَ فِي عُمُومِ كَلَامِ الْمُصَنَّفِ ، فِي قَوْلِهِ : وَهُوَ زَوْجُهَا أَوْ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ بِنَسَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ . رَأْيُهَا ؛ وَهُوَ زَوْجُ أُمِّهَا ، وَرَبِيبُهَا ؛ وَهُوَ ابْنُ زَوْجِهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِمَا ، وَعَلَيْهِ

(١) فِي م : بِجَزَاءِ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : سَفَرٌ .

الشرح الكبير

ورأبها^(١) ؛ لما روى أبو سعيد ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، أَنْ تُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا ، إِلَّا وَمَعَهَا أَبُوهَا ، أَوْ ابْنُهَا ، أَوْ زَوْجُهَا ، أَوْ ذُو مَحْرَمٍ مِنْهَا »^(٢) . رواه مسلم^(٣) . وكذلك مَنْ تَحَرَّمَ عَلَيْهِ بِالمُصَاهَرَةِ بِسَبَبِ مُبَاحٍ ؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيدِ ، أَشَبَّهَ التَّحْرِيمَ بِالتَّنْسِبِ . قال أحمد : وَيَكُونُ زَوْجُ أُمِّ الْمَرْأَةِ مُحَرَّمًا لَهَا ، يَحُجُّ بِهَا ، وَيُسَافِرُ الرَّجُلُ مَعَ أُمِّ وَلَدِ جَدِّهِ ، وَإِذَا كَانَ أَخُوها مِنَ الرِّضَاعَةِ خَرَجَتْ مَعَهُ . وقال في أُمِّ امْرَأَتِهِ : يَكُونُ مُحَرَّمًا لَهَا فِي حَجٍّ^(٤) الْفَرَضِ دُونَ غَيْرِهِ . قال الأثرم : كَانَتْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾^(٥) . الْآيَةُ . فَأَمَّا مَنْ تَحِلُّ لَهُ فِي حَالٍ ، كَزَوْجِ أَخِيَّتِهَا ، فَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ لَهَا . نَصَّ عَلَيْهِ . لِأَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ عَلَيْهَا عَلَى التَّائِيدِ ، وَلَا يُبَاحُ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا . وَلَيْسَ الْعَبْدُ مُحَرَّمًا لِسَيِّدَتِهِ .

الأَصْحَابُ . وَنَقَلَ الْأَثَرُ فِي أُمِّ امْرَأَتِهِ ، يَكُونُ مُحَرَّمًا لَهَا فِي حَجِّ الْفَرَضِ فَقَطْ . الْإِنصَافُ وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . قَالَ الْأَثَرُ : كَانَتْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَمْ تُذَكَّرْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ﴾ الْآيَةُ . وَعَنْهُ ، الْوَقْفُ فِي نَظَرِ شَعْرِهَا ، وَشَعْرِ الرَّبِيبَةِ ؛ لِعَدَمِ

(١) الرأب : زوج الأم يرى ابنها من غيره .

(٢) سقط من : م .

(٣) في : باب سفر المرأة مع محرم إلى حج وغيره ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٧٧ / ٢ .

(٤) كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المرأة تحج بغير محرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠١ / ١ . والترمذي ، في : باب كراهية أن تسافر المرأة وحدها ، من أبواب الرضا . عارضة الأحوذى ١١٧ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب المرأة تحج بغير ولي ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٦٨ / ٢ .

(٥) سقط من : م .

(٥) سورة النور ٣١ .

نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : هُوَ مَحْرَمٌ لَهَا . وَحَكَاهُ بَعْضُ أَصْحَابِنَا [١٣/٣] عَنْ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ يُبَاحُ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا ، فَكَانَ مَحْرَمًا لَهَا ، كَذَى رَجِيمًا . وَلَنَا ، مَا رَوَى سَعِيدٌ فِي « سُنَنِهِ » بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ ابْنِ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « سَفَرُ الْمَرْأَةِ مَعَ عَبْدِهَا ضَيْعَةٌ »^(١) . وَلِأَنَّهُ غَيْرُ مَأْمُونٍ عَلَيْهَا ، وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ ، أَشْبَهَ الْأَجْنَبِيَّ ، وَقِيَاسُهُ عَلَى ذِي الرَّجْمِ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُونٌ عَلَيْهَا ، بِخِلَافِ الْعَبْدِ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إِبَاحَةِ النَّظَرِ إِلَيْهَا أَنْ يَكُونَ مَحْرَمًا لَهَا^(٢) ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ النَّظَرُ إِلَى الْقَوَاعِدِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَيَجُوزُ لغيرِ أُولَى الْإِرْبَةِ النَّظَرُ إِلَى الْأَجْنَبِيَّةِ ، وَلَيْسَ مَحْرَمًا لَهَا .

فصل : وأُمُّ^(٣) المَوْطُوعَةِ بِشُبْهَةِ ، والمَزْنَى بِهَا ، وابْتَهَمَا^(٤) ، فليس بمَحْرَمٍ لهما . وعنه ، أَنَّهُ مَحْرَمٌ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ تَحْرِيمُهُمَا^(٥) بِسَبَبٍ غَيْرِ مُبَاحٍ ، فَلَمْ يَثْبُتْ بِهِ حُكْمُ الْمَحْرَمِيَّةِ ، كَالْتَحْرِيمِ الثَّابِتِ بِاللَّعَانِ ،

الإنصاف ذَكَرَهُمَا فِي الْآيَةِ . وَهِيَ أَيْضًا مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .

الثَّانِي ، قَوْلُهُ : بِسَبَبٍ أَوْ سَبَبٍ مُبَاحٍ . يُحْتَرَزُ مِنْهُ عَنِ السَّبَبِ غَيْرِ الْمُبَاحِ ؛ كَالْوُطْءِ بِشُبْهَةِ أَوْ زَنَى ، فَلَيْسَ بِمَحْرَمٍ لِأُمِّ الْمَوْطُوعَةِ وَابْتَهَمَا ؛ لِأَنَّهُ السَّبَبُ غَيْرُ

(١) عزاه الميحيى للبزار والطبراني في الأوسط وقال : فيه بزيح بن عبد الرحمن ، ضعفه أبو حاتم ، وبقية رجاله ثقات . مجمع الزوائد ٣/٢١٤ .

(٢) سقط من : م .

(٣) في م : « أُمَّا » .

(٤) في م : « ابْتَهَا » .

(٥) في م : « تَحْرِمُهُمَا » .

وليس له^(١) الخَلْوَةُ بهما ، والنَّظَرُ إليهما لذلك . والكافِرُ ليس بِمَحْرَمٍ لِلْمُسْلِمَةِ ، وإن كَانَتْ ابْنَتُهُ . قال الإمامُ أَحْمَدُ ، في يَهُودِيٍّ أو نَصْرَانِيٍّ أَسْلَمَتْ ابْنَتُهُ : لَا يُزَوِّجُهَا ، وَلَا يُسَافِرُ بِهَا ، لَيْسَ هُوَ لَهَا بِمَحْرَمٍ . وقال أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ : هُوَ مُحْرَمٌ لَهَا ؛ لِأَنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ . وَلَنَا ، أَنَّ إِبْطَاتِ الْمَحْرَمِيَّةِ يَقْتَضِي الْخَلْوَةَ بِهَا ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَثْبُتَ لِكَافِرٍ عَلَى مُسْلِمَةٍ ، كَالْحَضَانَةِ لِلطُّفْلِ ، وَلَأنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا أَنْ يَفْتِنَهَا عَنْ دِينِهَا كَالطُّفْلِ . وَمَا ذَكَرُوهُ يَنْطَلُ بِالْمَحْرَمَةِ بِاللَّعَانِ ، وَبِالْمَجُوسِيِّ مَعَ ابْنَتِهِ ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي الْمَجُوسِيِّ خِلَافٌ ؛ لِأنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا ، وَيَعْتَقَدُ جُلُّهَا . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي مَوَاضِعٍ^(٢) .

مُباح . قال الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ : كَالْتَحْرِيمِ بِاللَّعَانِ وَأَوْلَى . وَعنه ، بَلَى ، يَكُونُ مُحْرَمًا . وَهُوَ قَوْلُ فِي « شَرْحِ الزَّرْكَشِيِّ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « الْفُصُولِ » فِي وَطْءِ الشُّبْهَةِ لَا الزَّوْنِي . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي « التَّلْخِيصِ » ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : بِسَبَبِ [٢٦٨/١ ط] غَيْرِ مُحْرَمٍ . وَاخْتَارَهُ الشُّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَذَكَرَهُ قَوْلَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ ؛ لِثُبُوتِ جَمِيعِ الْأَحْكَامِ ، فَيَدْخُلُ فِي الْآيَةِ ، بِخِلَافِ الزَّوْنِي . الثَّالِثُ ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : الْمُرَادُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، بِالشُّبْهَةِ مَا جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ ، أَنَّهُ الْوَطْءُ الْحَرَامُ مَعَ الشُّبْهَةِ ، كَالْجَارِيَةِ الْمُشْتَرَكَةِ وَغَوْهَا . لَكِنْ ذَكَرَ الشُّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِنْصَارِ » ، فِي مَسْأَلَةِ تَحْرِيمِ الْمُصَاهَرَةِ ، أَنَّ الْوَطْءَ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ كَالْوَطْءِ بِشُبْهَةٍ . الرَّابِعُ ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا وَجَمَاعَةٍ ، أَنَّ الْمُلَاعِنَ يَكُونُ مُحْرَمًا لِلْمُلَاعِنَةِ ؛ لِأَنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى

(١) سقط من الأصل .

(٢) في م : المهرم .

وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَحْرَمِ أَنْ يَكُونَ بِالْعَاقِلَةِ . قِيلَ لِأَحْمَدَ : فَيَكُونُ الصَّبِيُّ
مَحْرَمًا ؟ قَالَ : لَا ، حَتَّى يَحْتَلِمَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ بِنَفْسِهِ ، فَكَيْفَ تَخْرُجُ
مَعَهُ امْرَأَةٌ . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْمَحْرَمِ حِفْظُ الْمَرْأَةِ ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ
مِنْ غَيْرِ الْبَالِغِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى حِفْظٍ ، فَلَا يَقْدِرُ عَلَى حِفْظِ غَيْرِهِ .

التَّائِيْدُ بِسَبَبِ مُبَاحٍ . وَلَا أَعْلَمُ بِهِ قَائِلًا ، فَلِهَذَا قَالَ الْبُخَارِيُّ الْبُغْدَادِيُّ ، وَصَاحِبُ
« الْوَجِيزِ » : بِسَبَبِ مُبَاحٍ لِحُرْمَتِهَا . وَهُوَ مُرَادٌ مَنْ أَطْلَقَ . الْخَامِسُ ، قَالَ الشَّيْخُ
تَقِيُّ الدِّينِ وَغَيْرُهُ : وَأَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ أُمَهَاتُ الْمُؤْمِنِينَ فِي التَّحْرِيمِ ، دُونَ
الْمَحْرَمَةِ . انْتَهَى . فَيَكُونُ ذَلِكَ مُسْتَثْنًى مِنْ كَلَامِ مَنْ أَطْلَقَ . وَقَالَ فِي
« الْمُحَرَّرِ » : الْمَحْرَمُ زَوْجُهَا ، وَمَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَبَدًا ، لَا مَنْ تَحْرِمُهَا بِوَطْءٍ شَبَهَةٍ
أَوْ زِنَى . فَقِيلَ : إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَهُنَّ
عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَبَدًا بِسَبَبِ مُبَاحٍ ؛ وَهُوَ الْإِسْلَامُ ، وَلَيْسُوا بِمَحَارِمٍ لَهُنَّ . فَقِيلَ :
كَانَ يَجِبُ اسْتِثْنَاؤُهُنَّ كَمَا اسْتِثْنَى الْمَزْنِيَّ عَنْهَا . فَأَجِيبُ ، لِانْقِطَاعِ حُكْمِهِنَّ ، فَأُورِدَ
عَلَيْهِ الْمُلَاعَنَةُ ، وَلَا جَوَابَ عَنْهُ . السَّادِسُ ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ الْعَبْدَ لَيْسَ
بِمَحْرَمٍ لِسَيِّدَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّائِيْدِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ،
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَجَزَمَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هَذَا الْمَذْهَبُ
الْمَشْهُورُ ، وَالْمَحْزُومُ بِهِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ . انْتَهَى . « قَالَ الْقَاضِي مُؤَقِّقُ الدِّينِ ، فِي
« شَرْحِ مَنْاسِكِ الْمُقْبِعِ » : وَهُوَ الْمَشْهُورُ الْمَعْرُوفُ أَمْرُهُ ^(١) . وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ
وغيره . وَلَأنَّهُ أَيْضًا لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا كَالْأَجْنَبِيِّ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ النَّظَرِ الْمَحْرَمِيَّةُ . وَعَنْهُ ،
هُوَ مَحْرَمٌ لَهَا . قَالَ الْمَجْدُ : لِأَنَّ الْقَاضِي ذَكَرَ فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » ، أَنَّ مَذْهَبَ
أَحْمَدَ ، أَنَّهُ مَحْرَمٌ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ« النِّظْمِ » ، وَ« الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ،

فصل : ونفقة المَحْرَم في الحَجِّ عليها . نصُّ عليه أحمدُ ، لأنَّه من سبيلها ، فكانَ عليها نفقته ، كالراحلة . فعلى هذا يُعتَبَرُ في استِطاعتِها أن تَمْلِكَ زادًا وراحلةً لها ولمَحْرَمِها . فإن امتنعَ مَحْرَمُها من الحَجِّ معها ، مع بذلِها له نفقته ، فهي كمن لا مَحْرَمَ لها . وهل يلزَمُه إجابتها إلى ذلك ؟

و « الحاوِتين » . (السَّامِعُ ، ظاهرُ كلامِ المُصَنِّفِ وغيره ، دُخُولُ العَبْدِ إذا كان قَرِيبًا . قال في « الفروع » : يُشْتَرَطُ كَوْنُ المَحْرَمِ ذَكَرًا مُكَلَّفًا مُسْلِمًا . نصُّ عليه . وكذا قال في « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » وغيره . واشتَرَطَ الحُرِّيَّةُ في المَحْرَمِ في « الرُّعَايَةِ الكُبْرَى » ، وجزَمَ به ^(١) .

فوائد ؛ الأولى ، قوله : إذا كان بالعمَّا عاقلًا . بلا نزاع . والمذهب ، وعليه الأصحاب ، ونصُّ عليه ، أنَّه يُشْتَرَطُ فيه أيضًا أن يكونَ مُسْلِمًا . وهو من مُفْرَدَاتِ المذهب . جزَمَ به ناظمُها ، وقال في « الفروع » : ويتَوَجَّهُ اشتراطُ كَوْنِ المُسْلِمِ أَمِينًا عليها . قلتُ : وهو قَوِيٌّ في النُّظَرِ . قال : ويتَوَجَّهُ أنَّه لا يُعتَبَرُ إسلامُه إن أَمِنَ عليها . وقال في « الرُّعَايَةِ » : ويَحْتَمِلُ أن الدُّمَى الْكِتَابِيَّ مَحْرَمٌ لِابْنَتِهِ المُسْلِمَةِ ، إن قلنا : يلي نِكَاحَها كالمُسْلِمِ . انتهى . قلتُ : يُشَكِّلُ هذا على قولِ الأصحاب : إنهم يُمْنَعُونَ من دُخُولِ الحَرَمِ . لكن لنا هناك قولٌ بالجوازِ للضَّرُورَةِ ، أو للحَاجَةِ ، أو مُطْلَقًا ، فيتمشَّى هذا الاحْتِمَالُ على بعضِ هذه الأقوالِ . الثانية ، نفقةُ المَحْرَمِ تَجِبُ عليها . نصُّ عليه . فيُعتَبَرُ أن تَمْلِكَ زادًا وراحلةً لها وله . الثالثة ، لو بذلتِ النفقةَ له ، لم يلزَمِ المَحْرَمَ ، غيرَ عَبدِها ، السُّفْرُ بها . على الصَّحِيحِ مِنْ المذهبِ . وعنه ، يلزَمُه . الرَّابِعَةُ ، ما قاله صاحبُ « الفروع » ، أن ظاهرَ كلامِهِم لو أرادَ أَجْرَةً ، لا تَلزَمُها . قال : ويتَوَجَّهُ أنَّها كنفقته ، كما في التَّغْرِيبِ في الرُّنَا ،

وإن مات المخرم في الطريق ، مَصَّتْ في حَجَّهَا ، وَلَمْ تَصِرْ مُخَصَّرَةً . المنع

الشرح الكبير على رَوَاتَيْنِ . والصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّ فِي الْحَجِّ مَشَقَّةً شَدِيدَةً ، وَكُلْفَةً عَظِيمَةً ، فَلَا يَلْزَمُ أَحَدًا لِأَجْلِ غَيْرِهِ ، كَمَا لَمْ يَلْزَمُهُ أَنْ يَحُجَّ عَنْهَا إِذَا كَانَتْ مَرِيضَةً .

١١٤٤ - مسألة : (فإن مات المخرم في الطريق ، مَصَّتْ في حَجَّهَا ، وَلَمْ تَصِرْ مُخَصَّرَةً) إِذَا مَاتَ مَخْرُمُ الْمَرْأَةِ فِي الطَّرِيقِ ، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : إِذَا تَبَاعَدَتْ مَصَّتْ ، فَقَصَّتِ الْحَجَّ . ^(١) قِيلَ لَهُ : قَدِمْتُ مِنْ خِرَاسَانَ ، فَمَاتَ وَلَيْهَا بَعْدَادَ ؟ فَقَالَ : تَمَضَى إِلَى الْحَجِّ ؛ وَإِذَا كَانَ الْفَرَضُ ^(٢) خَاصَّةً ، فَهُوَ آكُذُ . ثُمَّ قَالَ : بُدِّ ^(٣) لَهَا مِنْ أَنْ تَرْجِعَ . وَهَذَا

الإنصاف وفي قَائِدِ الْأَعْمَى ، فَذَلَّ ذَلِكَ كُلُّهُ عَلَى أَنَّهُ لَوْ تَبَرَّعَ ، لَمْ يَلْزَمُهَا ، لِلْعِنَةِ . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يَجِبَ لِلْمَخْرَمِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ ، لَا التَّفَقُّةُ ، كَقَائِدِ الْأَعْمَى ، وَلَا دَلِيلَ يَخُصُّ وَجُوبَ التَّفَقُّةِ . الْخَامِسَةُ ، إِذَا أَيْسَتْ الْمَرْأَةُ مِنَ الْمَخْرَمِ ، وَقُلْنَا : يُشْتَرَطُ لِلزُّومِ السَّعْيُ . أَوْ كَانَ وَجِدَ ، وَفَرَطَتْ بِالتَّأْخِيرِ حَتَّى عُدِمَ ، فَعَنَ ، تُجَهَّزُ رَجُلًا يَحُجُّ عَنْهَا . قُلْتُ : وَهُوَ أَوْلَى بِالْمَعْصُوبِ . وَعَنَهُ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَنْعِ . وَأَطْلَقَهُمَا الْمَجْدُ فِي « شَرْحِهِ » ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » . قَالَ الْمَجْدُ : يُمَكِّنُ حَمْلُ الْمَنْعِ عَلَى أَنَّ تَزَوُّجَهَا لَا يَبْعُدُ عَادَةً ، وَالْجَوَازُ عَلَى مَنْ أَيْسَتْ ظَاهِرًا أَوْ عَادَةً ، لِزِيَادَةِ سِنٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ مِمَّا يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّهَا عَدَمُهُ ، ثُمَّ إِنْ تَزَوَّجَتْ أَوْ اسْتَنْابَتْ مَنْ لَهَا مَخْرَمٌ ثُمَّ فَقِدَ ، فَهِيَ كَالْمَعْصُوبِ . وَقَالَ الْأَجَرِيُّ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِنْصَارِ » : إِنْ لَمْ يَكُنْ

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في الأصل : « لا بد » .

وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا نَذَرِهِ ، ^{المنع} وَلَا نَافِلَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ ، [١٦٢] انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَعَنْهُ ، يَقَعُ مَا نَوَاهُ .

لأنها^(١) لا بد لها من السَّفَرِ بغيرِ مَحْرَمٍ ، فمُضِيِّهَا إِلَى قَضَاءِ حَجَّتِهَا^(٢) أَوَّلَى . لَكِنْ إِنْ كَانَ حَجُّهَا تَطَوُّعًا ، وَأَمَكْنَهَا الْإِقَامَةُ بِلَدِهِ ، فَهُوَ أَوَّلَى مِنَ السَّفَرِ بغيرِ مَحْرَمٍ ؛ وَإِنْ مَاتَ وَهِيَ قَرِيبَةٌ ، رَجَعَتْ لِتَقْضَى الْعِدَّةُ فِي مَنْزِلِهَا ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الْمُقِيمِ .

١١٤٥ - مسألة : [١٣/٣ ط] (وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا نَذَرِهِ ، وَلَا نَافِلَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ ، انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَعَنْهُ ، يَقَعُ مَا نَوَاهُ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ وَقَعَ إِحْرَامُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

الإنصاف مَحْرَمٌ ، سَقَطَ فَرَضُ الْحَجِّ بِبَدَنِهَا ، وَوَجِبَ أَنْ يَحُجَّ عَنْهَا غَيْرُهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ مُخْمُولٌ عَلَى الْإِيَّاسِ . قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : إِنْ لَمْ تَجِدْ مَحْرَمًا ، فَرَوَاتَانِ ؛ لِقَرْدُو النَّظَرِ فِي حُصُولِ الْإِيَّاسِ مِنْهُ .

قوله : وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَلَا نَذَرِهِ ، وَلَا نَافِلَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ ، انْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ حَجٌّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، وَأَرَادَ الْحَجَّ ؛ فَتَارَةً يُرِيدُ الْحَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، وَتَارَةً يُرِيدُ الْحَجَّ عَنْ نَفْسِهِ غَيْرَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . فَإِنْ أَرَادَ الْحَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، لَمْ يَحُزْ ، فَإِنْ خَالَفَ وَفَعَلَ ،

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « حاجتها » .

وبهذا قال الأوزاعي، والشافعي، وإسحاق. وقال أبو بكر^(١) عبد العزيز: يَقَعُ الْحَجُّ بَاطِلًا، وَلَا يَصِحُّ عَنْهُ وَلَا عَنْ غَيْرِهِ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مِنْ شَرْطِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ تَغْيِينُ النَّيَّةِ، فَمَتَى نَوَاهُ لغيرِهِ، لَمْ يَقَعْ لِنَفْسِهِ، وَلِهَذَا لَوْ طَافَ حَامِلًا لغيرِهِ، وَلَمْ يَنْوِهِ لِنَفْسِهِ، لَمْ يَقَعْ عَنْ نَفْسِهِ. وَقَالَ الْحَسَنُ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَأَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ، وَجَعْفَرُ ابْنُ مُحَمَّدٍ، وَمَالِكٌ، وَأَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ أَنْ يَحُجَّ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ. وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلَ ذَلِكَ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ عَنْ نَفْسِهِ حَجَّ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ. وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ الْحَجَّ مِمَّا تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ، فَجَازَ أَنْ يُؤَدِّيَهُ عَنْ غَيْرِهِ مَنْ لَمْ يُؤَدِّ قَرْضَهُ عَنْ نَفْسِهِ، كَالزَّكَاةِ. وَلَنَا، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ:

أَنْصَرَفَ إِلَى حَجَّةِ الْإِسْلَامِ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَسَوَاءٌ كَانَ حَجَّ الْغَيْرِ فَرْضًا، أَوْ نَذْرًا، أَوْ نَفْلًا، وَسَوَاءٌ كَانَ الْغَيْرُ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا. هَذَا الْمَذْهَبُ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ، وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ. وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُعْنَى»، وَ«الشَّرْحِ»، وَ«الْفُرُوعِ»، وَغَيْرِهِمْ. قَالَ الْقَاضِي [٢٦٩/١] فِي «الرَّوَايَتَيْنِ»: لَمْ يَخْتَلَفْ أَصْحَابُنَا فِيهِ. وَقَالَ أَبُو حَفْصٍ الْعُكْبَرِيُّ: يَقَعُ عَنِ الْمَحْجُوجِ عَنْهُ، ثُمَّ يَقْبِلُهُ الْحَاجُّ عَنْ نَفْسِهِ. نَقَلَ إِسْمَاعِيلُ الشَّالْتَجِيُّ، لَا يُجْزئُهُ؛ لِأَنَّهُ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، قَالَ لَمَنْ لَبَّى عَنْ غَيْرِهِ: «اجْعَلْنَاهَا عَنْ نَفْسِكَ». وَعَنْهُ، يَقَعُ بَاطِلًا. نَقَلَهُ عَلِيُّ الشَّالْتَجِيُّ^(٢). وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ.

(١) بعده في الأصل: «ابن».

(٢) لعله على بن إبراهيم بن محمد الشالنجي الجرجاني، روى عن عمران بن موسى السخيتاني، ومحمد بن علويه وغيرهم. الأنساب ٢٦٠/٧.

لَبَّيْكَ عَنْ شُبْرُمَةَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ شُبْرُمَةٌ ؟ » . قَالَ : قَرِيبٌ لِي . قَالَ : « هَلْ حَاجَجْتَ قَطُّ ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَاجْعَلْ هَذِهِ عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ احْجُجْ عَنْ شُبْرُمَةَ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(١) ، وَهَذَا لَفْظُهُ . وَلِأَنَّهُ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ قَبْلَ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ ، فَلَمْ يَقَعْ عَنِ الْغَيْرِ ، كَمَا لَوْ كَانَ صَبِيًّا . وَيُفَارِقُ الزَّكَاةَ ، فَإِنَّهُ يَحُوزُ أَنْ يَتُوبَ عَنِ الْغَيْرِ وَقَدْ بَقِيَ عَلَيْهِ بَعْضُهَا ، وَهَهُنَا لَا يَحُوزُ أَنْ يَحُجَّ^(٢) عَنِ الْغَيْرِ مَنْ شَرَعَ فِي الْحَجِّ قَبْلَ إِمَامِيهِ ، وَلَا يَطُوفُ^(٣) عَنْ غَيْرِهِ مَنْ يَطُوفُ^(٤) عَنْ نَفْسِهِ .

وعنه ، يَحُوزُ عَنْ غَيْرِهِ ، وَيَقَعُ عَنْهُ . قَالَ الْقَاضِي : وَهُوَ ظَاهِرٌ نَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ مَاهَانَ^(٥) . وَفِي « الْإِتِّصَارِ » رِوَايَةٌ ، يَقَعُ عَمَّا نَوَاهُ بِشَرْطِ عَجْزِهِ عَنْ حَجِّهِ لِنَفْسِهِ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَا يَتُوبُ مَنْ لَمْ يُسْقِطْ فَرَضَ نَفْسِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يَتَوَجَّهُ مَا قِيلَ : يَتُوبُ فِي نَقْلِ عَبْدِ وَصَبِيٍّ ، وَيُحْرِمُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِثِينَ » ، وَ « تَذَكُّرَةِ ابْنِ عَبْدِوَسْرٍ » . وَرَجَّحَ غَيْرُ وَاحِدٍ الْمَنْعَ . وَأَمَّا إِذَا

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يحج عن غيره ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٠/١ . وابن ماجه ، في : باب الحج عن الميت ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٦٩/١ .

وأورده صاحب الفتح الرباني في الزيادات وعزاه لأبي داود وابن ماجه . الفتح الرباني ٢٧/١١ . ولم يعزه ابن حجر للإمام أحمد . تلخيص الحبير ٢٢٣/٢ .

وقد احتج به الإمام وذكره بدون إسناد . مسائل أحمد لابن هانئ ١٧٧/١ .

(٢) في م : يَتُوبُ .

(٣ - ٤) سقط من : م .

(٤) محمد بن مَاهَانَ النيسابوري ، جليل القدر ، له مسائل حسان عن الإمام أحمد . توفي سنة أربع وثمانين

ومائتين . طبقات الخنابلة ١/ ٣٢١ ، ٣٢٢ .

فصل: فإن أحرَمَ بالمَنْدُورَةِ مَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ، وَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ؛ لِأَنَّهَا آكَدٌ. وعنه، يَقَعُ عَنِ الْمَنْدُورَةِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «وَأَمَّا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى»^(١). فإذا قلنا: يَقَعُ عَنْ حَجَّةِ^(٢) الْإِسْلَامِ. بَقِيَتْ الْمَنْدُورَةُ فِي ذِمَّتِهِ، وَلَمْ تَسْقُطْ عَنْهُ. نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ. وهذا قولُ ابْنِ عُمَرَ، وَأَنَسٍ، وَعَطَاءٍ؛ لِأَنَّهَا حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ فَلَمْ تُجْزِئْ عَنْ حَجَّتَيْنِ، كَمَا لَوْ نَذَرَ حَجَّتَيْنِ، فَحَجَّ وَاحِدَةً. وقد نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ^(٣) عَنْ أَحْمَدَ، فِي مَنْ نَذَرَ أَنْ يَحُجَّ وَعَلَيْهِ حَجَّةٌ مَفْرُوضَةٌ، فَأَحْرَمَ عَنِ النَّذْرِ: وَقَعَتْ عَنِ الْمَفْرُوضَةِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرُ. وصار كَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَقْدَمُ زَيْدٌ^(٤)، فَقَدِمَ فِي يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، فَتَوَاهَ عَنْ فَرَضِهِ وَنَذَرِهِ، فَإِنَّهُ يُجْزِئُهُ فِي رِوَايَةٍ.

أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ عَنْ نَفْسِهِ نَذْرًا أَوْ نَافِلَةً، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَيَقَعُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ. نَصَّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ. وعنه، يَقَعُ مَا نَوَاهُ. وعنه، يَقَعُ بَاطِلًا. ولم يَذْكُرْهَا بَعْضُهُمْ هُنَا؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ فِي «فُرُوعِهِ»، وَالْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنَى»، وَصَاحِبُ «التَّلْخِيصِ»، وَغَيْرُهُمْ. وَحَكَّوْهَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا. فعلى الْمَذْهَبِ، لَا تُجْزِئُ عَنِ الْمَنْدُورَةِ مَعَ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ مَعًا. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. نَصَّ عَلَيْهِ. وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ، تُجْزِئُ عَنْهُمَا، وَأَنَّهُ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ. اخْتَارَهُ أَبُو حَنْفَةَ.

فوائد: إحداهما، لو أحرَمَ بِتَقْلِيدٍ مَنْ عَلَيْهِ نَذْرٌ، فَفِيهِ الرُّوَايَاتُ الْمُتَقَدِّمَةُ، نَقَلًا

(١) تقدم تخريجه في ٣٠٨/١.

(٢) سقط من: الأصل.

(٣) في م: «الْعَطَاب».

(٤) في م: «فلان».

الشرح الكبير

ذَكَرَهُ الْخَرَقِيُّ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعِكْرِمَةَ . رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْهُمَا . وَرَوَى أَنَّ عِكْرِمَةَ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : تَقْضَى حَجَّتُهُ عَنْ نَذْرِهِ وَعَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ رَجُلًا نَذَرَ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ ، فَصَلَّى الْعَصْرَ ، أَلَيْسَ ذَلِكَ يُجْزِئُهُ مِنْهُمَا ؟ قَالَ : وَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِابْنِ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ : أَصَبْتَ - أَوْ - : أَحْسَنْتَ .

فصل : فَإِنْ أُحْرِمَ بَطْطُوعٌ أَوْ نَذَرَ مَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ . وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُرْمَرَ ، وَأَنْسَ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ [١٤/٣] مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : يَقَعُ مَا نَوَاهُ . وَهِيَ رِوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ ، وَقَوْلُ أَبِي بَكْرٍ ؛ لِمَا تَقَدَّمَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ وَعَلَيْهِ فَرِيضَةٌ ، فَوَقَعَ عَنْ فَرَضِهِ ، كَالْمَطْلُوقِ . وَلَوْ أُحْرِمَ بَطْطُوعٌ ، وَعَلَيْهِ مَنذُورَةٌ ، وَقَعَتْ عَنِ الْمَنذُورَةِ ؛ لِأَنَّهَا وَاجِبَةٌ ، أَشْهَتْ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ .

وَمَذْهَبًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ هَذَا وَغَيْرَهُ الْأَشْهُرُ فِي أَنَّهُ يَسْلُكُ فِي النَّذْرِ مَسْلَكَ الْوَاجِبِ لَا النَّفْلِ . الثَّانِيَةُ ، الْعُمْرَةُ كَالْحَجِّ ، فِيمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ أَتَى بِوَاجِبٍ أَحَدِهِمَا ، فَلَهُ فِعْلُ نَذْرِهِ وَنَفْلِهِ قَبْلَ إِتْيَانِهِ بِالْآخَرِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا ؛ لَوْجُوبِهِمَا عَلَى الْفَوْرِ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ حَجَّ عَنْ نَذْرِهِ ، أَوْ عَنْ نَفْلِهِ ، وَعَلَيْهِ قَضَاءُ حَجَّةٍ فَاسِدَةٍ ، وَقَعَتْ عَنِ الْقَضَاءِ دُونَ مَا نَوَاهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ الْحَادِيَةِ عَشْرَةَ » . الْخَامِسَةُ ، النَّائِبُ كَالْمَنْتُوبِ عَنْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ ؛ فَلَوْ أُحْرِمَ النَّائِبُ بَنَذَرَ أَوْ نَفْلٍ عَنْ مَنْ عَلَيْهِ حَجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَقَعَ عَنْهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَلَوْ اسْتَنَابَ عَنْهُ ، أَوْ عَنْ مَيِّتٍ ، وَاحِدًا فِي فَرَضِهِ ، وَآخَرَ فِي نَذْرِهِ فِي سَنَةٍ ، جَازَ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ التَّأْخِيرِ ؛ لَوْجُوبِهِ عَلَى الْفَوْرِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ ، فَيُلْزَمُهُ وَجُوبُهُ إِذَنْ ، وَلْيُحْرَمَ بِحَجَّةٍ

والعُمْرَةُ كَالْحَجِّ فِيمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهَا أَحَدُ التُّسْكِينِ أَشْبَهَتْ الْآخَرَ ، وَالتَّائِبُ كَالْمَنْتُوبِ عَنْهُ فِي هَذَا ، فَمَتَى أُحْرِمَ التَّائِبُ بَطْطُوعٍ أَوْ نَذَرٍ عَمَّنْ لَمْ يَحُجَّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ وَقَعَ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، «سَوَاءٌ حَجٌّ عَنْ مَيْتٍ أَوْ حَيٍّ ؛ لِأَنَّ التَّائِبَ يَجْرِي مَجْرَى الْمَنْتُوبِ عَنْهُ . وَإِنْ اسْتَنَابَ رَجُلَيْنِ فِي حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَمَنْذُورٍ أَوْ تَطَوُّعٍ ، فَأَيُّهُمَا سَبَقَ بِالْإِحْرَامِ ، وَقَعَتْ حَجَّتُهُ عَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ » . «وَتَقَعُ الْآخَرَى عَنِ الْمَنْذُورِ ، أَوْ تَطَوُّعًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقَعُ الْإِحْرَامُ عَنْ غَيْرِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ مِمَّنْ هِيَ عَلَيْهِ ، فَكَذَلِكَ مِنْ نَائِبِهِ» .

فصل : وإذا كان الرجل قد أسقط فرض أحد التُّسْكِينِ عَنْهُ ، جاز أن يَتُوبَ عَنْ غَيْرِهِ فِيهِ دُونَ الْآخَرِ . وَلَيْسَ لِلصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ أَنْ يَتُوبَا فِي الْحَجِّ عَنْ غَيْرِهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا لَمْ يُسْقِطَا عَنْ أَنْفُسِهِمَا ، فَهَمَا كَالْحُرِّ الْبَالِغِ فِي ذَلِكَ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ لِهَذَا النَّيَابَةَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ دُونَ الْفَرَضِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ أَهْلِ التَّطَوُّعِ دُونَ الْفَرَضِ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَقَعَ الْحَجَّةُ الَّتِي نَابَا فِيهَا عَنْ فَرَضِهِمَا ^(١) ؛ لَكُونِهِمَا لَيْسَا مِنْ أَهْلِهِ ، فَبَقِيَ لِمَنْ ^(٢) فُعِلَتْ عَنْهُ .

الْإِسْلَامِ قَبْلَ الْآخَرِ ، وَأَيُّهُمَا أُحْرِمَ أَوَّلًا ، فَعَنْ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ ، ثُمَّ الْآخَرَى عَنِ التَّنْذِيرِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ ، وَلَوْ لَمْ يَتُوبْ . وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : يَحْتَمِلُ الْإِجْرَاءُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُعْفَى عَنِ التَّغْيِيرِ فِي بَابِ الْحَجِّ ، وَيَتَعَقَّدُ مَبْهُمَا ، ثُمَّ يُعَيَّنُ . قَالَ : وَهُوَ أَشْبَهُ ، وَيَحْتَمِلُ عَكْسُهُ ؛ لِاعْتِبَارِ تَغْيِينِهِ ، بِخِلَافِ حَجَّةِ الْإِسْلَامِ .

(١ - ١) سقط من : م .

(٢ - ٢) سقط من : الأصل .

(٣) في الأصل : « فرضها » .

(٤) في الأصل : « إن » .

وَهَلْ يَجُوزُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي حَجِّ الْمُقْتَنِعِ التَّطَوُّعِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ .

١١٤٦ - مسألة : (وهل يجوزُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ؟ عَلَى رَوَاتَيْنِ) الاستِئْثَابَةُ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ تَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ لَمْ يُؤَدِّ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، فَلَا يَصِحُّ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَفْعَلَ بِنَفْسِهِ ، فَبِنَائِيهِ أَوَّلَى . الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ قَدْ أَدَّى حَجَّةَ الْإِسْلَامِ ، وَهُوَ عَاجِزٌ عَنِ الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي التَّطَوُّعِ ، فَإِنْ مَا جَازَتْ الِاسْتِئْثَابَةُ فِي فَرْضِهِ ، جَازَتْ فِي نَفْلِهِ ، كَالصَّدَقَةِ . الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى الْحَجِّ ، وَقَدْ أَسْقَطَ فَرْضَهُ ، ففِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ^(١) ، يَجُوزُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهَا حَجَّةٌ لَا تَلْزَمُهُ بِنَفْسِهِ ، فَعَاجِزٌ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِيهَا ،

قوله : وهل يجوزُ لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِي حَجِّ التَّطَوُّعِ ؟ الإِنْصَافُ عَلَى رَوَاتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِي » ، وَالصَّرَصَرِيُّ فِي « نَظْمِهِ » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَجُوزُ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَصِحُّ فِي الْأَصَحِّ . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : وَيَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عِبْدُوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » ، وَ« الْوَجِيزِ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّ » ، وَ« الْمُتَخَبِّ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْهَادِي » ،

(١) إِلَى الْأَصْلِ : « أَحَدُهُمَا » .

الشرح الكبير كالمَعْصُوبِ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى الْحَجِّ بِنَفْسِهِ ، فَلَمْ يَجْزُ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِيهِ ، كَالْفَرَضِ .

فصل : فَإِنْ عَجَزَ عَنْهُ عَجْزًا مَرْجُوًّا الزَّوَالَ ، كَالْمَرِيضِ الَّذِي يُرْجَى بُرُؤُهُ ، وَالْمَحْبُوسِ ، جَازَ أَنْ يَسْتَتِيبَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ حَجٌّ لَا يُلْزَمُهُ ، عَجَزَ عَنْ فِعْلِهِ بِنَفْسِهِ ، فَجَازَ لَهُ ^(١) أَنْ يَسْتَتِيبَ فِيهِ ، كَالشَّيْخِ الْكَبِيرِ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفَرَضِ ، أَنَّ الْفَرَضَ عِبَادَةُ الْعُمَرِ ، فَلَا يَفُوتُ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ هَذَا الْعَامِ ، وَالتَّطَوُّعُ مَشْرُوعٌ فِي كُلِّ عَامٍ ، فَيَفُوتُ حَجُّ هَذَا الْعَامِ بِتَأْخِيرِهِ ، وَلَئِنْ حَجَّ الْفَرَضَ إِذَا مَاتَ قَبْلَ فِعْلِهِ فَعِلَ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ ، بِخِلَافِ التَّطَوُّعِ .

و « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » . وَصَحَّحَهُ الْقَاضِي أَبُو الْحُسَيْنِ ، وَصَاحِبُ « التَّصْحِيحِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ ، وَلَا يَصَحُّ .

تنبيه : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَتِيبَ إِذَا كَانَ عَاجِزًا عَجْزًا يُرْجَى مَعَهُ زَوَالُ عِلَّتِهِ ، مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ . وَهِيَ طَرِيقَةُ الْمُصَنِّفِ ، وَتَابِعَهُ الشَّارِحُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْقَادِرِ بِنَفْسِهِ ، عَلَى الْخِلَافِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْبُلْعَةِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » .

فوائد : مِنْهَا ، حُكْمُ الْمَحْبُوسِ حُكْمُ الْمَرِيضِ الْمَرْجُوُّ بُرُؤُهُ . قَالَهُ الزُّرْكَانِيُّ . وَمِنْهَا ، تَصِحُّ الْاسْتِنَابَةُ عَنِ الْمَعْصُوبِ وَالْمَيِّتِ فِي النَّفْلِ ، إِذَا كَانَا قَدْ حَجَّاهُ حَجَّةَ الْإِسْلَامِ . وَمِنْهَا ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يَحُجَّ عَنْ أَبِيهِ . قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : إِنْ لَمْ يَحُجَّ . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يَحُجَّ عَنْهُمَا وَعَنْ غَيْرِهِمَا ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَدَّمَ

(١) سقط من : م .

الأثم، ويُقدَّم واجب أبيه على نفل أمه. نص عليها. وقد تقدَّم حكم طاعة والدته
 في الحج الواجب والنفل، عند قوله: وليس للزوج منع امرأته من حج الفرض.
 ومنها، في أحكام الثيابة، فنقول: من أعطى مالا ليحج به عن شخص بلا إجازة
 ولا جعالة، جاز. نص عليه، كالغزو. وقال أحمد أيضا: لا يعجنني أن يأخذ
 ذراهم ويحج عن غيره، إلا أن يتبرع. قال في «الفروع»: ومراذه الإجازة،
 أو أحج حجة بكذا. والثائب أمين، يركب ويتفق بالمعروف منه، أو مما [١/
 ٢٦٩] افترضه أو استدانه لعذر على ربه، أو يتفق من نفسه، ويتروى رجوعه به،
 ولو تركه وأنفق من نفسه، فقال في «الفروع»: ظاهر كلام أصحابنا، يضمن،
 وفيه نظر. انتهى. قال الأصحاب: ويضمن ما زاد على المعروف، ويؤد ما فضل
 إلا أن يؤذن له فيه؛ لأنه لا يملكه، بل أباحه، فيؤخذ منه، لو أخرم، ثم مات
 مستتيبه، أخذه الورثة، وضمن ما أنفق بعد موته. قال في «الفروع»: ويتوجه،
 لا للزوم ما أذن فيه. قال في «الإرشاد» وغيره، في قوله: حج عني بهذا،
 فما فضل فلنك^(١): ليس له أن يشتري به تجارة قبل حجه. قال في «الفروع»:
 ويتوجه، يجوز له صرف نقد بآخر لمصلحة، وشراء ماء للطهارة به، وتداوي،
 ودخول حمام. وإن مات، أو ضل، أو صد، أو مرض، أو تلف بلا تفريط،
 أو أعوز بعده، لم يضمن. قال في «الفروع»: ويتوجه من كلامهم، يصدق،
 إلا أن يدعى أمرا ظاهرا، فيبيته، وله نفقة رجوعه. على الصحيح من المذهب
 مطلقا. وعنه، إن رجع لمرض، رد ما أخذ، كرجوعه لخوفه مرضا. قال في
 «الفروع»: ويتوجه فيه اخیمال. وإن سلك طريقا يمكنه سلوك أقرب منه بلا
 ضرر، ضمن ما زاد. قال المصنف: أو تعجل عجلة يمكنه تركها. قال في
 «الفروع»: كذا قال. ونقل الأثر، يضمن ما زاد على ما أمر بسلوكه. ولو

(١) في الأصل، ط: «لك»، وانظر: الفروع ٢٥٢/٣.

جَاوَزَ الْمِيقَاتِ مُجَلًّا ، ثُمَّ رَجَعَ لِلْحَرَمِ ، ضَمِنَ نَفَقَةَ تَجَاوُزِهِ وَرُجُوعِهِ . وَإِنْ أَقَامَ بِمَكَّةَ فَوْقَ مَدَّةٍ قَصُرَ بِلَا عَذْرِ ، فَمِنْ مَالِهِ ، وَلَهُ نَفَقَةُ رُجُوعِهِ ، خِلَافًا « لِلرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، إِلَّا أَنْ يَتَخَذَهَا دَارًا أَوْ لَوْ سَاعَةً وَاحِدَةً ، فَلَا . وَهَلِ الْوَحْدَةُ عَذْرٌ أَمْ لَا ؟ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ مُخْتَلِفٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ عَذْرٌ . وَمَعْنَاهُ فِي « الرَّعَايَةِ » وَغَيْرِهَا ، لِلنَّهْيِ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، إِنْ شَرَطَ الْمُوجِرُ عَلَى أَجْبِرِهِ أَنْ لَا يَتَأَخَّرَ عَنِ الْقَافِلَةِ ، أَوْ لَا يَسِيرَ فِي آخِرِهَا ، أَوْ وَقْتُ الْقَائِلَةِ ، أَوْ لَيْلًا ، فَخَالَفَ ، ضَمِنَ . فَدَلَّ أَنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِلَا شَرْطٍ ، وَالْمُرَادُ مَعَ الْأَمْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَمَتَى وَجِبَ الْقَضَاءُ ، فَمِنْهُ عَنِ الْمُسْتَنْبِ ، وَيُرَدُّ مَا أَخَذَ ؛ لِأَنَّ الْحُجَّةَ لَمْ تَقَعْ عَنِ مُسْتَنْبِيهِ لِجَنَابَتِهِ . كَذَا مَعْنَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَكَذَا فِي « الرَّعَايَةِ » ، نَفَقَةُ الْفَائِدِ وَالْقَضَاءُ عَلَى النَّائِبِ . وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ « الْمُسْتَوْعِبِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : وَفِيهِ نَظَرٌ . فَإِنْ حَجَّ مِنْ قَابِلٍ بِمَالٍ نَفْسِهِ ، أَجْزَاهُ . وَمَعَ عَذْرِ ، ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ إِنْ فَاتَ بِلَا تَفْرِيطٍ ، اخْتِيسَبَ لَهُ بِالنَّفَقَةِ . فَإِنْ قُلْنَا : يَجِبُ الْقَضَاءُ . فَعَلِيهِ ؛ لِدُخُولِهِ فِي حَجٍّ ظَنَّهُ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَكُنْ ، وَفَاتَهُ . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ ، إِنْ فَاتَ بِلَا تَفْرِيطٍ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِمَا ، إِلَّا وَاجِبًا عَلَى مُسْتَنْبِيٍّ ، فَيُؤَدَّى عَنْهُ بِوُجُوبٍ سَابِقٍ ، وَالذَّمُّ عَلَيْهِ . وَالْمَنْصُوصُ ، وَدَمْ تَمَتَّعَ وَقِرَانٍ ، كُنْهِيهِ عَنْهُ ، وَعَلَى مُسْتَنْبِيٍّ إِنْ أُذِنَ ، كَذِمَ إِخْصَارٍ . وَأُطْلِقَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » فِي ذِمِّ إِخْصَارٍ وَجْهَيْنِ . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ ، إِنْ أَمَرَ مَرِيضٌ مَنْ يَرْمِي عَنْهُ ، فَتَنَسَّى الْمَأْمُورُ ، أَسَاءَ ، وَالذَّمُّ عَلَى الْآمِرِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنْ مَاسَبَقَ مِنْ نَفَقَةِ تَجَاوُزِهِ وَرُجُوعِهِ ، وَالذَّمُّ مَعَ عَذْرِ ، عَلَى مُسْتَنْبِيٍّ ، كَمَا ذَكَرُوهُ فِي الثَّقَفَةِ فِي فَوَاتِهِ بِلَا تَفْرِيطٍ ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُهُمْ . انْتَهَى . وَإِنْ شَرَطَ أَحَدُهُمَا أَنْ الذَّمُّ الْوَاجِبُ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِهِ ، لَمْ يَصِحَّ شَرْطُهُ ، كَأَجْنَبِيٍّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ ، إِنْ شَرَطَهُ عَلَى نَائِبٍ ، لَمْ يَصِحَّ . اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي

«الرَّعَايَةُ»، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ، يَصِحُّ عَكْسُهُ. وَفِي صِحَّةِ الاسْتِغْثَارِ لِحَجٍّ أَوْ عُمرَةٍ، رِوَايَتَا الإِجَارَةِ عَلَى قُرْبَةٍ، يَأْتِيَانِ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي الإِجَارَةِ. وَالْمَذْهَبُ عَدَمُ الصَّحَّةِ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ اسْتِثْنَاءِ إِجَارَةٍ؛ بِذَلِيلِ اسْتِثْنَاءِ قَاضِيٍّ، وَفِي عَمَلٍ مَجْهُولٍ، وَمُخْلَدٍ فِي صَلَاقٍ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: كَذَا قَالُوا. وَاخْتَارَ ابْنُ شَاقِلَا، يَصِحُّ. وَذَكَرَ فِي «الْوَسِيلَةِ» الصَّحَّةَ عَنْهُ وَعَنِ الْخِرَقِيِّ. فَعَلِيَ هَذَا، تُعْتَبَرُ شُرُوطُ الإِجَارَةِ. وَإِنْ اسْتَأْجَرَ عَيْنَهُ لَمْ يَسْتَتِيبْ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: يَتَوَجَّهُ كَتَوَكِيلٍ، وَأَنْ يَسْتَتِيبَ لِعَدَمِهِ. وَإِنْ أُلْزِمَ ذِمَّتُهُ بِتَخْصِيلِ حَاجَةٍ لَهُ، اسْتَتَابَ، فَإِنْ قَالَ: بِنَفْسِكَ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: فَيَتَوَجَّهُ فِي بَطْلَانِ الإِجَارَةِ تَرَدُّدٌ، فَإِنْ صَحَّتْ لَمْ يَجُزْ أَنْ يَسْتَتِيبَ. انْتَهَى. ^(١) وَلَا يَسْتَتِيبُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ، وَيَجُوزُ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ، فَإِنْ قَالَ: بِنَفْسِكَ. لَمْ يَجُزْ فِي وَجْهِهِ، وَفِي آخَرٍ، تَبَطَّلَ الإِجَارَةُ. وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْفُرُوعِ» ^(٢). قَالَ الْآجِرِيُّ: وَإِنْ اسْتَأْجَرَهُ؛ فَقَالَ: يَحُجُّ عَنْهُ مِنْ بَلَدٍ كَذَا. لَمْ يَجُزْ حَتَّى يَقُولَ: يُحْرِمُ عَنْهُ مِنْ مِيقَاتٍ كَذَا. وَالْأَمَجْهُولَةُ. فَإِذَا وَقَّتَ مَكَانًا يُحْرِمُ مِنْهُ، فَأُخْرِمَ قَبْلَهُ فَمَاتَ، فَلَا أُجْرَةَ، وَالْأُجْرَةُ مِنْ إِحْرَامِهِ مِمَّا عَيْنُهُ إِلَى فَرَاغِهِ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَيَتَوَجَّهُ، لَا جَهَالَةً، وَيُحْمَلُ عَلَى عَادَةِ ذَلِكَ الْبَلَدِ غَالِبًا، وَمَعْنَاهُ كَلَامُ أَصْحَابِنَا وَمُرَادُهُمْ. قَالَ: وَيَتَوَجَّهُ، إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْبَلَدِ إِلَّا مِيقَاتٌ وَاحِدٌ، جَازَ. فَعَلِيَ قَوْلُهُ، يَقَعُ الْحَجُّ عَنِ الْمُسْتَتِيبِ، وَعَلَيْهِ أُجْرَةٌ مِثْلُهُ. وَيُعْتَبَرُ تَعْيِينُ التُّسْلُكِ وَانْفِسَاخُهَا بِتَأْخِيرِ يَأْتِي فِي الإِجَارَةِ، فَإِنْ قَدِمَ فَيَتَوَجَّهُ جَوَازُهُ لِمَصْلَحَةٍ، وَعَدَمُهُ لِعَدَمِهَا، وَإِلَّا فَاخْتِمَالَانِ، [٢٧٠/١] أَظْهَرُهَا، يَجُوزُ. قَالَهُ فِي «الْفُرُوعِ». وَمَعْنَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ، يَجُوزُ، وَأَنَّهُ زَادَ خَيْرًا. وَيَمْلِكُ مَا يَأْخُذُهُ وَيَتَصَرَّفُ فِيهِ، وَيُلْزَمُهُ الْحَجُّ، وَلَوْ أُخْصِرَ، أَوْ ضَلَّ، أَوْ تَلَفَ مَا أَخْذَهُ،

فَرَطُ أَوْ لَا ، وَلَا يُحْتَسَبُ لَهُ شَيْءٌ . وَاخْتَارَ صَاحِبُ «الرَّعَايَةِ» ، لَا يَضْمَنُ بِلَا تَقْرِيطٍ ، وَالذَّمَاءُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ أَفْسَدَهُ كَفَّرَ ، وَمَضَى فِيهِ وَقْضَاهُ ، وَتَجِبُ أَجْرُهُ مُسَافِرٍ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ . جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» . وَقِيلَ : لَا . وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ وَجْهَيْنِ . وَعَلَى الْأَوَّلِ قِسْطُ مَا سَارَهُ ، لَا أَجْرَةَ الْمِثْلِ ، خِلَافًا لِصَاحِبِ «الرَّعَايَةِ» ، وَإِنْ مَاتَ بَعْدَ رُكْنٍ ، لَزِمَهُ أَجْرُهُ الْبَاقِي . وَمَنْ ضَمِنَ الْحَجَّةَ بِأَجْرَةٍ أَوْ جُعِلَ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ ، وَيَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِلَا تَقْرِيطٍ ، كَمَا سَبَقَ . وَقَالَ الْأَجْرِيُّ : وَإِنْ اسْتَوْجَرَ مِنْ مِيقَاتٍ ، فَمَاتَ قَبْلَهُ ، فَلَا ، وَإِنْ أَخْرَمَ مِنْهُ ، ثُمَّ مَاتَ ، اخْتِصِبَ مِنْهُ إِلَى مَوْتِهِ . وَمَنْ اسْتَوْجَرَ عَنْ مَيْتٍ ، فَهَلْ تَصِحُّ الْإِقَالَةُ أَمْ لَا ؟ لِأَنَّ الْحَقَّ لِلْمَيْتِ ؟ يَتَوَجَّهُ أَحْيَا مَالَانِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» . قُلْتُ : الْأَوَّلَى الْجَوَازُ ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ ، فَهُوَ كَالشَّرِيكِ ، وَالْمُضَارِبِ . وَالصَّحِيحُ ، جَوَازُ الْإِقَالَةِ مِنْهُمَا ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي الشَّرَكَةِ . وَعَلَى الثَّانِي ، يُعَالَى بِهَا . وَمَنْ أَمَرَ بِحَجٍّ ، فَاعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ ، ثُمَّ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، فَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : يَرُدُّ كُلَّ التَّفَقُّةِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُؤْمَرْ بِهِ . وَجَزَمَ فِي «الْحَاوِي الْكَبِيرِ» . وَنَصَّ أَحْمَدُ - وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ - إِنْ أَخْرَمَ بِهِ مِنْ مِيقَاتٍ ، فَلَا ، وَمِنْ مَكَّةَ ، يَرُدُّ مِنَ التَّفَقُّةِ مَا بَيْنَهُمَا . وَمَنْ أَمَرَ بِأَفْرَادٍ فَقَرَنَ ، لَمْ يَضْمَنْ ، كَتَمُّعِهِ . وَفِي «الرَّعَايَةِ» ، وَقِيلَ : هَذَرٌ^(١) . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : كَذَا قَالَ . وَمَنْ أَمَرَ بِتَمَتُّعٍ فَقَرَنَ ، لَمْ يَضْمَنْ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : يَرُدُّ نِصْفَ التَّفَقُّةِ ؛ لِفَوَاتِ فَضِيلَةِ التَّمَتُّعِ . وَعُمْرَةٌ مُفْرَدَةٌ كَأَفْرَادِهِ وَلَوْ اعْتَمَرَ ؛ لِأَنَّهُ أَحَلَّ فِيهَا مِنَ الْمِيقَاتِ . وَمَنْ أَمَرَ بِقِرَانٍ قَتَمَعَ أَوْ أَفْرَدَ ، فَلَا أَمْرَ ، وَيَرُدُّ نَفَقَةً قَدَرِ مَا يَتْرُكُهُ مِنْ إِخْرَامِ التَّسْلُوكِ الْمَثْرُوكِ مِنَ الْمِيقَاتِ . ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ فِي «الْفُصُولِ» وَغَيْرِهَا : يَرُدُّ نِصْفَ التَّفَقُّةِ ، وَإِنْ مَنْ تَمَتَّعَ لَا يَضْمَنْ ؛ لِأَنَّهُ

(١) فِي ١ : «يَعْلَرُ» ، وَانْظُرِ : الْفُرُوعُ ٢٥٩/٣ .

زاده خَيْرًا . وَإِنْ اسْتَنَابَ شَخْصًا فِي حَاجَةٍ ، وَاسْتَنَابَهُ آخَرُ فِي عُمْرَةٍ ، فَقَرَنَ ، وَلَمْ يَأْذُنْ لَهُ ، صَحَّاحًا لَهُ ، وَصَيَّنَ الْجَمِيعَ ، كَمَنْ أَمَرَ بِحَجٍّ فَاعْتَمَرَ أَوْ عَكْسَهُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَاسْتَنَابَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ ، يَقَعُ عَنْهُمَا ، وَيُرَدُّ نِصْفَ نَفَقَةٍ مَنْ لَمْ يَأْذُنْ ؛ لِأَنَّ الْمُخَالَفَةَ فِي صِفَتِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِي الْقَوْلَيْنِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ تُشَبِّهُ مَنْ أَمَرَ بِالتَّمَتُّعِ فَقَرَنَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ مِنْهُمَا ، لَا ضَمَانَ هُنَا ، وَهُوَ مُتَّجِهٌ إِنْ عُدَّ أَفْعَالُ التُّسْكِينِ ، وَإِلَّا فَاحْتِمَالَانِ . انْتَهَى . قُلْتُ : الصَّوَابُ عَدَمُ الصَّحَّةِ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، وَضَمَانُ الْجَمِيعِ . وَإِنْ أَمَرَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَقَرَنَ لِنَفْسِهِ ، فَالْخِلَافُ . وَإِنْ فَرَعَهُ ثُمَّ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ لِنَفْسِهِ ، صَحَّ ، وَلَمْ يَضْمَنْ ، وَعَلَيْهِ نَفَقَةُ نَفْسِهِ مُدَّةَ مُقَامِهِ لِنَفْسِهِ . وَإِنْ أَمَرَ بِإِحْرَامٍ مِنْ مِيقَاتٍ ، فَأُخْرِمَ قَبْلَهُ ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِ ، أَوْ مِنْ بَلَدِهِ ، فَأُخْرِمَ مِنْ مِيقَاتٍ ، أَوْ فِي عَامٍ ، أَوْ فِي شَهْرٍ ، فَخَالَفَ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : أَسَاءَ لِمُخَالَفَتِهِ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، بِجَوَازِ ؛ لِإِذْنِهِ فِيهِ بِالْجُمْلَةِ . وَقَالَ فِي « الْإِنْتِصَارِ » : لَوْ نَوَاهُ بِخِلَافِ مَا أَمَرَهُ بِهِ ، وَجَبَ رَدُّ مَا أَخَذَهُ . وَيَأْتِي فِي أَوَاخِرِ بَابِ الْإِحْرَامِ ، فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، بَعْضُ أَحْكَامٍ مَنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ .

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلِ الشَّامِ وَمِضَرَ
وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ ، وَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ ،
وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ .

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

الشرح الكبير

١١٤٧ - مسألة : (مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلِ
الشَّامِ وَمِضَرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ ، وَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ
قَرْنٌ ، وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ ذَاتُ عِرْقٍ) لِلْحَجِّ مِيقَاتَانِ ؛ مِيقَاتُ زَمَانٍ ،
وَمِيقَاتُ مَكَانٍ ؛ فَأَمَّا مَوَاقِيتُ الْمَكَانِ فَهِيَ الْخَمْسَةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَقَدْ أَجْمَعَ
أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَرْبَعَةٍ مِنْهَا ، وَهِيَ : ذُو الْحُلَيْفَةِ ^(١) ، وَالْجُحْفَةُ ^(٢) ،
وَقَرْنٌ ^(٣) ، وَيَلْمَلُمُ ^(٤) ، وَاتَّفَقَ أَئِمَّةُ الثَّقَلِ عَلَى صِحَّةِ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ

بَابُ الْمَوَاقِيتِ

الإحصاف

فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، قَوْلُهُ : وَمِيقَاتُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلِ الشَّامِ
وَمِضَرَ وَالْمَغْرِبِ الْجُحْفَةُ ، وَأَهْلِ الْيَمَنِ يَلْمَلُمُ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ قَرْنٌ ، وَأَهْلُ الْمَشْرِقِ
ذَاتُ عِرْقٍ . اعْلَمْ أَنَّ بَيْنَ ذِي الْحُلَيْفَةِ وَبَيْنَ مَكَّةَ عَشْرَةُ أَيَّامٍ أَوْ تِسْعَةٌ . وَهُوَ أَبْعَدُ

(١) ذُو الْحُلَيْفَةِ : قَرْيَةٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ سِتَّةَ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ . معجم البلدان ٢ / ٣٢٤ .

(٢) الْجُحْفَةُ : قَرْيَةٌ كَبِيرَةٌ ذَاتُ مَنِيرٍ عَلَى طَرِيقِ الْمَدِينَةِ مِنْ مَكَّةَ عَلَى أَرْبَعِ مَرَاهِلَ . معجم البلدان ٢ / ٣٥٠ .

(٣) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاشُ : قَرْنُ الْمَنَازِلِ وَهُوَ قَرْنُ الْعَالِبِ ، بِسُكُونِ الرَّاءِ ، مِيقَاتُ أَهْلِ نَجْدٍ ، تَلْقَاءُ مَكَّةَ ، عَلَى يَوْمٍ
وَلَيْلَةٍ . انظر الكلام فيه في معجم البلدان ٤ / ٧١ ، ٧٢ .

(٤) يَلْمَلُمُ : مَوْضِعٌ عَلَى لَيْلَتَيْنِ مِنْ مَكَّةَ . معجم البلدان ٤ / ١٠٢٥ .

ﷺ فيها ، فرَوَى ابنُ عباسٍ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، قال : وَقَتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلَ الشَّامِ الْجُحْفَةَ ، وَأَهْلَ نَجْدٍ قَرْنَا ، وَأَهْلَ الْيَمَنِ يَلْمَلَمَ . قال : « فَهَنْ لَهْنٌ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ ، فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ مَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ ، وَكَذَلِكَ أَهْلُ مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا » . وعن ابنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال : « يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ » . قال ابنُ عُمَرَ : وَذَكَرَ لِي وَلَمْ أَسْمَعْهُ أَنَّهُ قَالَ : « وَأَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(١) . وذاتُ عِرْقٍ ^(٢)

المَوَاقِيتِ . وقيل : أَكْثَرُ مِنْ سَبْعِينَ فَرَسَخًا . وقيل : مِائَتًا مِيلًا إِلَّا مِيلَيْنِ ، وَبَيْنَهَا وَبَيْنَ الْمَدِينَةِ مِيلٌ . قاله في « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وقال الزُّرْكَشِيُّ : بَيْتُهُ أَتْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٌ ، وَبَيْنَهُمَا تَبَائِنٌ كَبِيرٌ . والصَّوَابُ ، أَنَّ بَيْنَهُمَا بَيْتَهُ أَتْيَالٍ ، وَرَأَيْتُ مَنْ وَهَمَ

(١) أخرج الأول البخاري ، في : باب مهل أهل مكة للحج والعمرة ، وباب مهل أهل الشام ، وباب مهل من كان دون المواقيت ، وباب مهل أهل اليمن ، وباب دخول الحرم ومكة بغير إحرام ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ ، ٣ / ٢١ . ومسلم ، في : باب مواقيت الحج والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٣٨ ، ٨٣٩ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٣ . والنسائي ، في : باب ميقات أهل اليمن ، وباب من كان أهله دون الميقات ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٣٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٣٣٢ ، ٣٣٩ . وأخرج الثاني البخاري ، في : باب ميقات أهل المدينة ، وباب مهل أهل نجد ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ١٦٥ ، ١٦٦ . ومسلم ، في : باب مواقيت الحج والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٣٩ ، ٨٤٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٣ . والنسائي ، في : باب ميقات أهل المدينة ، وباب ميقات أهل الشام ، وباب ميقات أهل نجد ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ٩٣ ، ٩٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١١ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٦٥ ، ١٥١ . (٢) ذات عرق : هي الحد بين نجد وتبامة . معجم البلدان ٣ / ٦٥١ .

مِيقَاتُ أَهْلِ الْمَشْرِقِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ ؛ مَالِكٌ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(١) : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ إِحْرَامَ الْعِرَاقِيِّ مِنْ ذَاتِ عِرْقِهِ إِحْرَامٌ مِنَ الْمِيقَاتِ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَنَسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ يُحْرِمُ مِنَ الْعَقِيقِ^(٢) . وَاسْتَحْسَنَهُ الشَّافِعِيُّ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ . وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ يُحْرِمُ مِنَ الرَّبَذَةِ^(٣) . وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ خُصَيْفٍ^(٤) ، وَالْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ . وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الْمَشْرِقِ الْعَقِيقَ . قَالَ التِّرْمِذِيُّ^(٥) : هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(٦) : هُوَ أَوْلَى وَأَخَوَّطُ مِنَ ذَاتِ عِرْقِهِ ، وَذَاتُ عِرْقِهِ مِيقَاتُهُمْ بِإِجْمَاعٍ . وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي مَنْ وَقَّتْ ذَاتُ عِرْقِهِ ، فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ ، وَالتَّنَائِي^(٧) ، وَغَيْرُهُمَا

قَوْلَ مَنْ قَالَ : إِنَّ بَيْنَهُمَا مِيلًا . وَيَلِيهِ فِي الْبُعْدِ ، الْجُحْفَةُ . وَهِيَ عَلَى ثَلَاثِ مَرَاجِلَ الْإِنْصَافِ مِنْ مَكَّةَ . وَقِيلَ : خَمْسَ مَرَاجِلَ أَوْ سِتَّةَ . وَوَهُمُ مَنْ قَالَ : ثَلَاثُ . وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ

(١) انظر : الاستذكار ٧٦/١١ .

(٢) العقيق : واد عليه أموال أهل المدينة ، ومهل أهل العراق هو الذي يطعن وادي ذي الحليفة . معجم البلدان ٧٠١/٣ .

(٣) الربذة : من قرى المدينة على ثلاثة أميال قريبة من ذات عرق . معجم البلدان ٧٤٨/٢ ، ٧٤٩ .

(٤) في م : « حصين » ، وفي الأصل : « حصيف » ، وفي المعنى ٥٧/٥ : « خصيف » .

ولعله خصيف بن عبد الرحمن الجزري ، حيث ترجم له الذهبي بقوله : الإمام الفقيه ... إلخ . سير أعلام النبلاء ١٤٥/٦ ، ١٤٦ .

(٥) في : باب ما جاء في مواقيت الإحرام لأهل الآفاق ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٥٠/٤ ، ٥١ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٤٠/١ .

(٦) انظر : الاستذكار ٧٩/١١ .

(٧) أخرجه أبو داود ، في : باب في المواقيت ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٤ . والتناي ،

في : باب مِيقَاتِ أَهْلِ مِصْرَ ، وَبَابُ مِيقَاتِ أَهْلِ الْعِرَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَبَى ٥ / ٩٤ ، ٩٥ .

بإسنادهم عن عائشة رَضِيَ اللهُ عنها ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ
الْعِرَاقِ ذَاتَ عِرْقٍ . وعن أَبِي الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا سُئِلَ عَنِ الْمَهْلِ ؟
فَقَالَ : سَمِعْتُهُ - أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - يَقُولُ : « مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ مِنَ الْجُحْفَةِ ، وَمُهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ
مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ، وَمُهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ » . رواه مسلم^(١) . وقال قوم
آخرون : إِنَّمَا وَقَّتْهُا عُمَرُ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، فَرَوَى البخاري^(٢) ، بإسنادِهِ ،
عن ابنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنهما ، قال : لَمَّا فُتِحَ هَذَانِ الْمِصْرَانِ ، أَتَوْا
عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عنه ، فَقَالُوا : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَدَّ
لِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا ، وَهُوَ جَوْزٌ^(٣) عَنْ طَرِيقِنَا ، وَإِنَّا إِنْ أَرَدْنَا قَرْنًا شَقَّ عَلَيْنَا .

بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَكَّةَ لَيْلَتَانِ . وقيل : أَقْرَبُهَا ذَاتُ عِرْقٍ . حَكَاهُ فِي « الرَّعَايَةِ » . وقال
الزُّرَّكَانِيُّ : قَرْنٌ عَنْ مَكَّةَ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَيَلْمَلَمُ لَيْلَتَانِ . ورَأَيْتُ فِي « شَرْحِ الْحَافِظِ
ابْنِ حَجَرٍ »^(٤) ، أَنَّ بَيْنَ يَلْمَلَمَ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَيْنِ ، ثَلَاثُونَ مِيلًا ، وَبَيْنَ ذَاتِ عِرْقٍ
وَبَيْنَ مَكَّةَ مَرَحَلَتَانِ ، وَالْمَسَافَةُ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ مِيلًا . فَقَرْنٌ لِأَهْلِ نَجْدٍ ، وَهِيَ نَجْدُ
الْيَمَنِ ، وَنَجْدُ الْحِجَازِ وَالطَّائِفِ . وَذَاتُ عِرْقٍ لِلْمَشْرِقِ وَالْعِرَاقِ وَخُرَاسَانَ .
الثَّانِيَةُ ، هَذِهِ الْمَوَاقِيتُ كُلُّهَا ثَبَّتَتْ بِالنُّصْرِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَأَوْمَأَ أَحْمَدُ
أَنَّ ذَاتَ عِرْقٍ بِاجْتِهَادِ عُمَرَ . قال فِي « الْفُرُوعِ » : وَالظَّاهِرُ ، [٢٧٠ / ١] أَنَّهُ

(١) فِي : بَابِ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صحيح مسلم ٨٤١/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ مَوَاقِيتِ أَهْلِ الْأَفَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سنن ابن ماجة ٩٧٢/٢ ، ٩٧٣ ،
بنحوه . والإمام أحمد ، فِي : الْمَسْنَدِ ٣/٣٣٣ ، ٣٣٦ .

(٢) فِي : بَابِ ذَاتِ عِرْقٍ لِأَهْلِ الْعِرَاقِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صحيح البخاري ١٦٦ / ٢ .

(٣) أَيْ مَائِلٌ .

(٤) انظر : فتح الباري ٣/٣٨٦ ، ٣٨٩ .

وَهَذِهِ الْمَوَاقِيتُ لِأَهْلِهَا ، وَلِمَنْ مَرَّ عَلَيْهَا مِنْ غَيْرِهِمْ .

الشرح الكبير

قال : انظُرُوا أَحَدَوهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ . فَحَدِّثْهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ . وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ عُمَرُ وَمَنْ سَأَلَهُ لَمْ يَعْلَمُوا تَوَقَّيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ذَاتَ عِرْقٍ ، فَقَالَ ذَلِكَ بَرَأْيَهُ ، فَأَصَابَ مَا وَقَّعَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، [١٥/٣] فَقَدْ كَانَ مُؤَقِّفًا لِلصَّوَابِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَإِذَا ثَبَتَ تَوَقُّفُهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَعَنْ عُمَرَ ، فَلِلْإِحْرَامِ مِنْهُ أَوْلَى .

فصل : وَإِذَا كَانَ الْمِيقَاتُ قَرْيَةً ، فانتَقَلْتُ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ ، فَمَوْضِعُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْأَوَّلَى وَإِنْ انتَقَلَ الْأَسْمُ إِلَى الثَّانِيَةِ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ تَعَلَّقَ بِذَلِكَ الْمَوْضِعِ ، فَلَا يَزُولُ بِخَرَابِهِ . وَقَدْ رَأَى سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ رَجُلًا يُرِيدُ أَنْ يُحْرِمَ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ ، فَأَخَذَهُ حَتَّى خَرَجَ مِنَ الْبُيُوتِ ، وَقَطَعَ الْوَادِيَّ ، فَاتَى بِهِ الْمَقَابِرَ ، فَقَالَ : هَذِهِ ذَاتُ عِرْقٍ الْأَوَّلَى .

١١٤٨ - مسألة : (فهذه المواقيت لأهلها ، ولمن مرَّ عليها من غيرهم) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ ، أَنَّ مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا فِيهَا مِيقَاتٌ ، فَهُوَ مِيقَاتُهُ إِنْ أَرَادَ الْحَجَّ أَوِ الْعُمْرَةَ ، فَإِذَا حَجَّ الشَّامِيُّ مِنَ الْمَدِينَةِ فَمَرَّ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ،

خَفِيَ النَّصْرُ فَوَاقَفَهُ ، فَإِنَّهُ مُؤَقِّفٌ لِلصَّوَابِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ . وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ عُمَرُ وَمَنْ سَأَلَهُ لَمْ يَعْلَمُوا بِتَوَقُّفِهِ ، عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، ذَاتَ عِرْقٍ ، فَقَالَ ذَلِكَ بَرَأْيَهُ ، فَأَصَابَ . فَقَدْ كَانَ مُؤَقِّفًا لِلصَّوَابِ . انتهى . قُلْتُ : يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ ؛ إِذْ مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَعْلَمَ أَحَدٌ مِنْ هَؤُلَاءِ بِالسُّنَّةِ ، ثُمَّ يَسْأَلُونَهُ أَنْ يُوقَّتَ لَهُمْ . الثَّلَاثَةُ ، الْأَوَّلَى أَنْ يُحْرِمَ مِنْ أَوَّلِ جُزْءٍ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَإِنْ أُحْرِمَ مِنْ آخِرِهِ ، جَازَ . ذَكَرَهُ فِي « التَّلْخِيسِ » وَغَيْرِهِ .

قوله : وهذه المواقيت لأهلها ، ولمن مرَّ عليها من غيرهم . وهذا المذهب ، وعليه

فهي ميقاته ، وإن حجَّ من اليمَن ، فمِيقاته يَلْمَلُمُ ، وإن حجَّ من العراق فمِيقاته ذات عِرقٍ . وهكذا كلُّ مَنْ مرَّ على مِيقَاتٍ غَيْرِ مِيقَاتِ بَلَدِهِ صار مِيقَاتًا لَهُ . سُئِلَ الإمامُ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى ، عَنِ الشَّامِيِّ يَمُرُّ بِالْمَدِينَةِ يُرِيدُ الْحَجَّ ، مِنْ أَيْنَ يُهْلُ ؟ قَالَ : مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ . قِيلَ : فَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَقُولُ ^(١) : يُهْلُ مِنْ مِيقَاتِهِ ، مِنَ الْجُحْفَةِ . فَقَالَ : سُبْحَانَ اللهِ ! أَلَيْسَ يَرَوِي ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « هُنَّ لَهُنَّ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ » ^(٢) . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَاسْتَحَاقَ . وَقَالَ أَبُو نُورٍ فِي الشَّامِيِّ يُحْرِمُ بِالْمَدِينَةِ : لَهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْجُحْفَةِ . وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَكَانَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، إِذَا أَرَادَتْ الْحَجَّ أَحْرَمَتْ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَإِذَا أَرَادَتْ الْعُمْرَةَ أَحْرَمَتْ مِنَ الْجُحْفَةِ ^(٣) . وَلَعَلَّهُمْ يَحْتَجُّونَ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَقَّتْ لِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « فَهِنَّ لَهُنَّ ، وَلَمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ » . وَلِأَنَّهُ مِيقَاتٌ ، فَلَمْ يَجْزَ تَجَاوُزُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ لِمَنْ يُرِيدُ التَّسْلُكَ ، كَسَائِرِ الْمَوَاقِيتِ . وَخَبَرَهُمْ أُرِيدَ بِهِ مَنْ لَمْ يَمُرَّ عَلَى مِيقَاتٍ آخَرَ ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ مَرَّ بِمِيقَاتٍ غَيْرِ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، لَمْ يَجْزَ تَجَاوُزُهُ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، بِغَيْرِ خِلَافٍ .

الأَصْحَابُ . فَلَوْ مَرَّ أَهْلُ الشَّامِ أَوْ غَيْرُهُمْ عَلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ ، أَوْ مَرَّ غَيْرُ أَهْلِ مِيقَاتٍ عَلَى غَيْرِهِ ، لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مُجَاوَزَتُهُ إِلَّا مُخْرِمِينَ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ :

(١) لَمْ يَمْ يَقُولُونَ ٤ .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجهُ فِي صَفْحَةِ ١٠٤ .

(٣) انْظُرْ : الْاِسْتِذْكَارَ ٨٤/١١ .

وَمَنْ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ ، فَمِيقَاتُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ .

الشرح الكبير

وقد رَوَى سَعِيدٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِمَنْ سَاحَلَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ . وَالْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ سَوَاءٌ فِي هَذَا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَهُنَّ لَهُنَّ ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ حَجًّا أَوْ عُمْرَةً » .

فصل : فَإِنْ مَرَّ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَمِيقَاتُهُ الْجُحْفَةُ ، سَوَاءٌ كَانَ شَامِيًّا أَوْ مَدَنِيًّا ؛ لِمَا رَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يُسْأَلُ عَنِ الْمُهَلِّ ، فَقَالَ : سَمِعْتُهُ ، أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، يَقُولُ : « مُهَلُّ أَهْلِ الْمَدِينَةِ » [١٥/٣ ط] مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ ، وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ مِنَ الْجُحْفَةِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١) . وَلَأنَّهُ مَرَّ عَلَى أَحَدِ الْمَوَاقِيتِ دُونَ غَيْرِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ الْإِحْرَامُ قَبْلَهُ ، كَسَائِرِ الْمَوَاقِيتِ . وَلَعَلَّ أَبَا قَتَادَةَ حِينَ أُحْرِمَ أَصْحَابُهُ دُونَهُ - فِي قِصَّةِ صَيْدِ الْجَمَارِ الْوَحْشِيِّ - إِنَّمَا تَرَكَ الْإِحْرَامَ ؛ لِأنَّهُ لَمْ يَمُرَّ عَلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَأَخَّرَ إِحْرَامَهُ إِلَى الْجُحْفَةِ . وَيُمْكِنُ حَمْلُ حَدِيثِ عَائِشَةَ فِي تَأْخِيرِهَا إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ إِلَى الْجُحْفَةِ عَلَى هَذَا ، وَأَنَّهَا لَا تَمُرُّ فِي طَرِيقِهَا عَلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ ، لِئَلَّا يَكُونَ فِعْلُهَا مُخَالَفًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

١١٤٩ - مسألة : (وَمَنْ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ ، فَمِيقَاتُهُ مِنْ

يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَى الْجُحْفَةِ إِذَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ . وَجَعَلَهُ فِي « الْفُرُوعِ » تَوْجِيهًا مِنَ عِنْدِهِ ، وَقَوَاهُ وَمَالَ إِلَيْهِ ، وَهُوَ مَذْهَبُ عَطَاءٍ وَأَبِي ثَوْرٍ وَمَالِكٍ .

قوله : وَمَنْ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ ، فَمِيقَاتُهُ مِنْ مَوْضِعِهِ . بِلَا نِزَاعٍ ، لَكِنْ لَوْ كَانَ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٠٦ .

وَأَهْلُ مَكَّةَ إِذَا أَرَادُوا الْعُمْرَةَ ، فَمِنْ الْحِلِّ ، المقنع

الشرح الكبير
مَوْضِعُهُ (يَعْنِي إِذَا كَانَ مَسْكَنُهُ أَقْرَبَ إِلَى مَكَّةَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، كَانَ مِيقَاتُهُ مَسْكَنُهُ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، مِنْهُمْ ؛ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَعَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : يُهَلُّ مِنْ مَكَّةَ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ مَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ » . وَهَذَا صَرِيحٌ ، فَالْعَمَلُ بِهِ أَوْلَى .

فصل : إِذَا كَانَ مَسْكَنُهُ قَرِيبَةً ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ أَبْعَدِ جَانِبَيْهَا . وَإِنْ أُحْرِمَ مِنْ أَقْرَبِ جَانِبَيْهَا ، جَازَ . وَهَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْمَوَاقِيتِ الَّتِي وَقَّتَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، إِذَا كَانَتْ قَرِيبَةً . وَالْحِلَّةُ^(١) كَالْقَرِيبَةِ ، فِيمَا ذَكَرْنَا . وَإِنْ كَانَ مَسْكَنُهُ مُتَفَرِّدًا ، فَمِيقَاتُهُ مَسْكَنُهُ أَوْ حَذْوُهُ ، وَكُلُّ مِيقَاتٍ فَحْذُوهُ بِمَنْزِلَتِهِ . ثُمَّ إِنْ كَانَ مَسْكَنُهُ فِي الْحِلِّ ، فَأَحْرَامُهُ مِنْهُ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ مَعًا ، وَإِنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ ، فَأَحْرَامُهُ لِلْعُمْرَةِ مِنَ الْحِلِّ ؛ لِيَجْمَعَ فِي التُّسْلُكِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، كَالْمَكِّيِّ ، وَأَمَّا الْحَجُّ فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ لَهُ الْإِحْرَامُ مِنْ أَىِّ الْحَرَمِ شَاءَ ، كَالْمَكِّيِّ .

١١٥٠ - مسألة : (وَأَهْلُ مَكَّةَ إِذَا أَرَادُوا الْعُمْرَةَ ، فَمِنْ الْحِلِّ ، وَإِنْ

الإنصاف
لَهُ مَنَزَلَانِ ، جَازَ أَنْ يُحْرَمَ مِنْ أَقْرَبِهِمَا إِلَى الْبَيْتِ ، وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْإِحْرَامَ مِنَ الْبَعِيدِ أَوْلَى . وَقِيلَ : هُمَا سَوَاءٌ .

قوله : وَأَهْلُ مَكَّةَ إِذَا أَرَادُوا الْعُمْرَةَ ، فَمِنْ الْحِلِّ . سَوَاءٌ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا ، أَوْ مِنْ

(١) الحلة ، بكسر الحاء : القوم النازلون ، وتطلق على البيوت مجازًا ، وهى مائة بيت فأكثر . المصباح المنير . ١٧٩/١ .

وَإِذَا أَرَادُوا الْحَجَّ ، فَمِنْ مَكَّةَ .

المفنع

الشرح الكبير

أَرَادُوا الْحَجَّ ، فَمِنْ مَكَّةَ (أَهْلُ مَكَّةَ ، مَنْ كَانَ بِهَا ؛ سَوَاءً كَانَ مُقِيمًا بِهَا ، أَوْ غَيْرَ مُقِيمٍ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ أَتَى عَلَى مِيقَاتِ كَانَ مِيقَاتًا لَهُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، فَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ فَهِيَ مِيقَاتُهُ لِلْحَجِّ . وَإِنْ أَرَادَ الْعُمْرَةَ ، فَمِنْ الْحِجْلِ . لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . وَلِذَلِكَ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنْ يُعِمِّرَ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، مِنْ التَّنْعِيمِ^(١) . وَكَانَتْ بِمَكَّةَ يَوْمَئِذٍ ، وَهَذَا الْقَوْلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ : « حَتَّى أَهْلُ

غَيْرِهِمْ ، وَسَوَاءً كَانَ فِي مَكَّةَ أَوْ فِي الْحَرَمِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَكَلَّمَا تَبَاعَدَ كَانَ أَفْضَلَ . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، أَنَّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا ، إِذَا أَرَادَ عُمْرَةَ وَاجِبَةً ، فَمِنْ الْمِيقَاتِ ، فَلَوْ أَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ ، لَزِمَهُ ذَمٌّ ، وَإِنْ أَرَادَ نَفْلًا ، فَمِنْ أَدْنَى الْحِجْلِ . وَعَنْهُ ، مَنْ اغْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ - أَطْلَقَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَزَادَ غَيْرُ وَاحِدٍ فِيهَا ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ - أَهْلُ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَإِلَّا لَزِمَهُ ذَمٌّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهِيَ ضَعِيفَةٌ عِنْدَ الْأَصْحَابِ ، وَأَوَّلُهَا بَعْضُهُمْ بِسُقُوطِ ذَمِّ الْمُتَعَمِّرِ عَنِ الْآفَاقِ بِخُرُوجِهِ إِلَى الْمِيقَاتِ . وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي صِفَةِ الْعُمْرَةِ ، أَنَّ الْعُمْرَةَ مِنَ التَّنْعِيمِ أَفْضَلُ ، وَبَعْدَهَا إِذَا أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ بِهَا ، وَفِعْلُ الْعُمْرَةِ فِي كُلِّ سَنَةٍ وَتَكَرَّرَ أَرَاهَا .

قوله : وَإِذَا أَرَادُوا الْحَجَّ ، فَمِنْ مَكَّةَ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، سَوَاءً كَانَ مَكِّيًّا أَوْ غَيْرِهِ ،

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ كَيْفِ تَمَلُّ الْحَائِضِ وَالنِّفْسَاءِ ... ، وَبَابِ طَوَافِ الْقَارْنِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ ، وَفِي : بَابِ حُجَّةِ الْوَدَاعِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧٢/٢ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٢١/٥ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٧٤/٢ - ٨٨١ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي إِفْرَادِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤١٢/١ - ٤١٤ . وَالتَّسَنُّاقُ ، فِي : بَابِ فِي الْمَهَلَةِ بِالْعُمْرَةِ تَحْيُضُ وَتَخَافُ فَوْتَ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَمَعُ ١٢٨/٥ ، ١٢٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي :

مَكَّةَ يُهْلُونَ مِنْهَا»^(١) . يَعْنِي لِلْحَجِّ . وَقَالَ أَيْضًا : « وَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ
الْمِيقَاتِ فَمِنْ حَيْثُ يَنْشِئُ »^(٢) ، حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ . وَهَذَا
فِي الْحَجِّ . فَأَمَّا فِي الْعُمْرَةِ فَمِيقَاتُهَا فِي حَقِّهِمُ الْحِلُّ ، مِنْ أَىِّ جَوَانِبِ الْحَرَمِ
شَاءَ ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، حِينَ أَعْمَرَهَا مِنَ التَّعْعِيمِ ، وَهُوَ
أَذْنَى الْحِلِّ . قَالَ ابْنُ سِيرِينَ : بَلَغَنِي أَنَّ [١٦/٣] رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ
لَأَهْلِ مَكَّةَ التَّعْعِيمَ^(٣) . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : يَا أَهْلَ مَكَّةَ ، مَنْ أَتَى مِنْكُمْ
الْعُمْرَةَ ، فَلْيَجْعَلْ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا بَطْنَ مُحَسَّرٍ^(٤) . يَعْنِي إِذَا أَحْرَمَ بِهَا مِنْ نَاحِيَةِ
الْمُزْدَلِفَةِ . وَإِنَّمَا لَزِمَ الْإِحْرَامُ مِنَ الْحِلِّ لِيَجْمَعَ فِي التُّسْلُكِ بَيْنَ الْحِلِّ
وَالْحَرَمِ ، فَإِنَّهُ لَوْ أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ ، لَمَا جَمَعَ بَيْنَهُمَا فِيهِ ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ الْعُمْرَةِ
كُلُّهَا فِي الْحَرَمِ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْخُرُوجِ إِلَى عَرَفَةَ ؛
لِيَجْمَعَ لَهُ الْحِلُّ وَالْحَرَمُ . وَمِنْ أَىِّ الْحِلِّ أَحْرَمَ ، جَازَ . وَإِنَّمَا أَعْمَرَ النَّبِيُّ
ﷺ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، مِنَ التَّعْعِيمِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الْحِلِّ إِلَى مَكَّةَ .

إِذَا كَانَ فِيهَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُهُ لَا تَرْجِيحَ . يَعْنِي ، أَنَّ إِحْرَامَهُ مِنَ
الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ سَوَاءٌ فِي الْفُضَيْلَةِ . وَنَقَلَ حَرْبٌ ، يُحْرِمُ مِنَ الْمَسْجِدِ . قَالَ فِي
« الْفُرُوعِ » : وَلَمْ أَجِدْ عَنْهُ خِلَافَهُ . وَلَمْ يَذْكُرْهُ الْأَصْحَابُ إِلَّا فِي « الْإِيضَاحِ » ؛
فَإِنَّهُ قَالَ : يُحْرِمُ بِهِ مِنَ الْبَيْزَابِ . قُلْتُ : وَكَذَا قَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » .

= الْمُسْنَدُ ٣/٣٠٩ ، ٣٩٤ عَنْ جَابِرٍ ، وَفِي ٦/٢٤٣ عَنْ عَائِشَةَ .

(١) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٠٤ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « بِمَشَى » .

(٣) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْمُرَاسِيلِ ١٢١ .

(٤) بَطْنُ مُحَسَّرٍ : هُوَ وَادِي الْمُزْدَلِفَةِ . مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ١/٦٦٧ .

وقد روى عن الإمام أحمد، رحمه الله تعالى، في المكي: كلما تباعدت في العمرة فهو أعظم للأجر، على قدر تبعها. وأما إذا أراد المكي الإحرام بالحج، فمن مكة؛ للخبر المذكور، ولأن أصحاب رسول الله ﷺ لما فسحوا الحج، أمرهم فأحرموا من مكة. قال جابر، رضي الله عنه: أمرنا النبي ﷺ أن نحرم إذا توجهنّا من الأبطح. رواه مسلم^(١). وهذا يدل على أنه لا فرق بين قاطني مكة وغيرهم ممن هو بها، كالمتمتع إذا حل، ومن فسح حجه بها. ونقل عن الإمام أحمد، رحمه الله تعالى، في من اعتمر في أشهر الحج من أهل مكة، أنه يهل بالحج من الميقات، فإن لم يفعل، فعليه دم. والصحيح ما ذكرنا أولاً، وقد دلت عليه الأحاديث الصحيحة. ويحتمل أن أحمد إنما أراد أن الدم يسقط عنه إذا خرج إلى الميقات فأحرم، ولا يسقط إذا أحرم من مكة. وهذا في غير المكي، أما المكي فلا يجب عليه دم متعة بحال؛ لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾^(٢). وذكر القاضي، في من دخل مكة يحج عن غيره، ثم أراد أن يعتمر بعده لنفسه، أو بالعكس،

فائدة: يجوز لهم الإحرام من الحرم والجل، ولا دم عليهم. على الصحيح من المذهب. نقله الأثرم، وابن منصور. ونصره القاضي وأصحابه. وقدمه في «الفرع» وغيره. وعنه، إذا فعل ذلك، فعليه دم. وإن أحرم من الجل،

(١) في: باب بيان وجوه الإحرام ... من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢ / ٨٨٢.

كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٣ / ٣١٨، ٣٧٨.

(٢) سورة البقرة ١٩٦.

أَوْ دَخَلَ بِعُمْرَةٍ لِنَفْسِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَعْتِمِرَ لغيرِهِ ، أَوْ دَخَلَ بِعُمْرَةٍ لغيرِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يَحُجَّ أَوْ يَعْتِمِرَ لِنَفْسِهِ ، أَنَّهُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ يَخْرُجُ إِلَى الْمِيقَاتِ ، فَيُحْرِمُ مِنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . قَالَ : وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ : إِذَا اعْتَمَرَ عَنْ غَيْرِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ لِنَفْسِهِ ، يَخْرُجُ إِلَى الْمِيقَاتِ ، أَوْ اعْتَمَرَ عَنْ نَفْسِهِ يَخْرُجُ إِلَى الْمِيقَاتِ ، فَإِنْ دَخَلَ مَكَّةَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ يَخْرُجُ إِلَى الْمِيقَاتِ . وَاحْتَجَّ لَهُ الْقَاضِي ، بِأَنَّهُ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ مُرِيدًا لِلنُّسْكِ ، غَيْرَ مُحْرِمٍ لِنَفْسِهِ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ إِذَا أَحْرَمَ دُونَهُ ، كَمَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتَ غَيْرَ مُحْرِمٍ . وَعَلَى هَذَا لَوْ حَجَّ عَنْ شَخْصٍ وَاعْتَمَرَ عَنْ آخَرَ ، أَوْ اعْتَمَرَ عَنْ إِنْسَانٍ ثُمَّ حَجَّ أَوْ اعْتَمَرَ عَنْ آخَرَ ، فَكَذَلِكَ . وَالَّذِي ذَكَرَهُ شَيْخُنَا ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، [١٦/٣ ط] أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِلَى الْمِيقَاتِ فِي هَذَا كُلِّهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنْ كَانَ بِمَكَّةَ ، كَالْقَاطِنِ بِهَا ، وَهَذَا قَدْ حَصَلَ بِمَكَّةَ حَالًا ، عَلَى وَجْهِ مُبَاحٍ ، فَاشْتَبَهَ الْمَكِّيَّ . وَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي تَحَكُّمَ بِغَيْرِ دَلِيلٍ ، وَالْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرَهُ لَا يَصِحُّ لَوْجُوهٌ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُرِيدًا لِلنُّسْكِ لِنَفْسِهِ حَالَ مُجَاوَزَتِهِ الْمِيقَاتِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَبْدُو لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ . الثَّانِي ، أَنَّ هَذَا لَا يَتَنَاوَلُ مَنْ أَحْرَمَ عَنْ غَيْرِهِ . الثَّالِثُ ، أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ بِهَذَا الْخُرُوجُ إِلَى الْمِيقَاتِ ، لِلزَّوْمِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْمُفْرَدِ ؛ لِأَنَّهُمَا جَاوَزَا الْمِيقَاتَ غَيْرَ

فَعَلَيْهِ دَمٌ لِإِحْرَامِهِ دُونَ الْمِيقَاتِ ، بِخِلَافِ مَنْ أَحْرَمَ مِنَ الْحَرَمِ . صَحَّحَهُ فِي « تَضَحُّيْحِ الْمُحَرَّرِ » ، وَالنَّاظِمُ . وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَقَالَ : إِنْ مَرَّ فِي الْحَرَمِ

(١) انظر المعنى ٦١/٥ .

مُرِيدِينَ لِلتُّسْلُكِ الَّذِي أَحْرَمَ بِهِ . الرَّابِعُ ، أَنَّ الْمَعْنَى فِي الَّذِي تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ غَيْرُ مُحْرَمٍ ، أَنَّهُ فَعَلَ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ فِعْلُهُ ، وَتَرَكَ الْإِحْرَامَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ ، فَأَحْرَمَ مِنْ دُونِهِ .

فصل : وَمِنْ أَيْ الْحَرَمِ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ ، جاز ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِحْرَامِ بِهِ مِنْهُ ^(١) الْجَمْعُ فِي التُّسْلُكِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، وَهُوَ حَاصِلُ بِالْإِحْرَامِ مِنْ أَيْ مَوْضِعٍ كَانَ مِنَ الْحَرَمِ ، فَجَاز ، كَمَا يَجُوزُ الْإِحْرَامُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَيْ مَوْضِعٍ كَانَ مِنَ الْحِلِّ ، وَكَذَلِكَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ : « إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَنْطَلِقُوا إِلَى مِثْيَ ، فَأَهْلُوا مِنَ الْبُطْحَاءِ » ^(٢) . وَلِأَنَّ مَا اعْتَبِرَ فِيهِ الْحَرَمُ اسْتَوَتْ الْبَلَدَةُ وَغَيْرُهَا فِيهِ ، كَالنَّحْرِ .

فصل : وَإِنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْحِلِّ الَّذِي يَلِي الْمَوْقِفَ ، فَعَلِيهِ دَمٌ ؛

قَبْلَ مُضِيِّهِ إِلَى عَرَفَةَ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ . وَأُطْلِقَ الْأَوَّلَى وَالثَّالِثَةَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، فِي مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، يُهَلُّ بِالْحَجِّ مِنَ الْمِيقَاتِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَعَلِيهِ دَمٌ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، الْمُحْرَمُ مِنَ الْمِيقَاتِ عَنْ غَيْرِهِ ، إِذَا قَضَى نُسُكَهُ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَاجِبًا أَوْ نَفْلًا ، أَوْ أَحْرَمَ عَنْ نَفْسِهِ ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُحْرِمَ عَنْ غَيْرِهِ ، أَوْ عَنْ إِنْسَانٍ ، ثُمَّ عَنْ آخَرَ ، يُحْرَمُ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَإِلَّا لَزِمَهُ دَمٌ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ . وَقَالَ فِي « التَّرْغِيبِ » : لَا خِلَافَ فِيهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

(١) فِي م : « عَنْهُ » .

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٨٢/٢ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا يَسْتَحِبُّ مِنَ الْإِهْلَالِ عِنْدَ التَّوَجُّهِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣١/٥ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣١٨/٣ ، ٣١٩ .

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ ، فَإِذَا حَادَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ ،
المنع
أُخْرِمَ .

لأنه أُخْرِمَ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ ، وَإِنْ أُخْرِمَ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ ، ثُمَّ سَلَكَ
الْجَرَمَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فِي مَنْ أُخْرِمَ بِالْحَجِّ مِنَ التَّعْمِيمِ ،
فَقَالَ : لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ . لَأَنَّهُ أُخْرِمَ قَبْلَ مِيقَاتِهِ ، «فَكَانَ كَالْمُحْرَمِ»^(١) قَبْلَ
بَقِيَّةِ الْمَوَاقِيتِ . وَإِنْ لَمْ يَسْلُكِ الْحَرَمَ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِكُونِهِ لَمْ يَجْمَعْ فِي التَّسْلُكِ
بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ .

١١٥١ - مسألة : (وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ ، فَإِذَا حَادَى
أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ ، أُخْرِمَ) وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا بَيْنَ مِيقَاتَيْنِ ، اجْتَهَدَ حَتَّى
يَكُونَ إِحْرَامُهُ بِحَذْوِ الْمِيقَاتِ الَّذِي هُوَ أَقْرَبُ إِلَى طَرِيقِهِ ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ
حِينَ قَالُوا الْعُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنْ قَرْنَا جَوْرَ عَنْ طَرِيقِنَا . قَالَ : انْظُرُوا
حَذْوَهَا مِنْ طَرِيقِكُمْ . فَوَقَّتْ لَهُمْ ذَاتَ عِرْقٍ^(٢) . وَلِأَنَّ هَذَا [١٧/٣] وَمِمَّا
يُعْرَفُ بِالاجْتِهَادِ وَالتَّقْدِيرِ ، فَإِنْ اشْتَبَهَ دَخَلَهُ الْاجْتِهَادُ ، كَالْقِبْلَةِ . وَإِنْ

الإنصاف
وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : وَهُوَ الْمَشْهُورُ ،
خِلَافَ مَا جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، وَرَدُّوهُ^(٣) . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ وَالْإِمَامِ
أَحْمَدَ ، لَكِنْ بَعْضُهُمْ تَأَوَّلَهُ . وَيَأْتِي بَعْضُ ذَلِكَ فِي بَابِ صِفَةِ الْحَجِّ .
قوله : وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَرِيقُهُ عَلَى مِيقَاتٍ ، فَإِذَا حَادَى أَقْرَبَ الْمَوَاقِيتِ إِلَيْهِ ، أُخْرِمَ .

(١ - ١) فِي الْأَصْلِ : « فَأَشْبَهَ الْحَرَمَ » .

(٢) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٠٦ .

(٣) فِي ١ : « وَرَوَى » .

وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ تَجَاوُزَ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، إِلَّا الْمَنْعُ
لِقِتَالِ مُبَاحٍ ، أَوْ حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ؛ كَالْحَطَّابِ وَنَحْوِهِ ،

الشرح الكبير

لم يَعْرِفْ حَذْوِ الْمِيقَاتِ الْمُقَارِبِ لَطَرِيقِهِ ، اخْتِطَا ، فَأَحْرَمَ مِنْ بُعْدِهِ ،
بِحَيْثُ يَتَيَقَّنُ أَنَّهُ لَمْ يُجَاوِزِ الْمِيقَاتِ إِلَّا مُخْرِمًا ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ قَبْلَ^(١)
الْمِيقَاتِ جَائِزٌ ، وَتَأْخِيرُهُ عَنْهُ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَلَا حَيْثِيَّاتُ فِعْلٍ مَا ذَكَرْنَا . وَلَا
يَلْزَمُهُ الْإِحْرَامُ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ حَازَاهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ وَجُوبِهِ ، فَلَا يَجِبُ
بِالشَّكِّ^(٢) . فَإِنْ أَحْرَمَ ، ثُمَّ عَلِمَ بَعْدُ أَنَّهُ قَدْ جَاوَزَ مَا يُحَازِي الْمِيقَاتِ غَيْرَ
مُخْرِمٍ ، فَعَلِيهِ دَمٌ . وَإِنْ شَكَّ فِي أَقْرَبِ الْمِيقَاتَيْنِ إِلَيْهِ ، فَالْحُكْمُ فِيهِ
كَالْحُكْمِ فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلُهَا ، فَإِنْ كَانَا مُتَسَاوَيْنِ فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِ أَحْرَمَ مِنْ
حَذْوِ أَمْعَدِهِمَا .

١١٥٢ - مسألة : (وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ تَجَاوُزَ الْمِيقَاتِ
بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، إِلَّا لِقِتَالِ مُبَاحٍ ، أَوْ حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ؛ كَالْحَطَّابِ وَنَحْوِهِ ،

وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، لَكِنْ يُسْتَحَبُّ الْإِحْتِيَاظُ ، فَإِنْ تَسَاوَى فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِ ، فَمِنْ أَمْعَدِهِمَا الْإِنْصَافُ
عَنْ مَكَّةَ . وَأُطْلِقَ الْأَجْرِيُّ ، أَنَّ مِيقَاتَ مَنْ عَرَّجَ عَنِ الْمَوَاقِيتِ ، إِذَا حَازَاهَا .
فَائِدَةٌ : قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَمَنْ لَمْ يُحَازِ مِيقَاتًا ، أَحْرَمَ عَنْ مَكَّةَ بِقَدْرِ
مَرَحِلَتَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهَذَا مُتَّجِهٌ .

قوله : وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ تَجَاوُزَ الْمِيقَاتِ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ . هَذَا
الْمَذْهَبُ ، نَصٌّ عَلَيْهِ . سِوَاهُ أَرَادَ نُسْكَأَ أَوْ مَكَّةَ . وَكَذَلِكَ أَرَادَ الْحَرَمَ فَقَطْ . وَعَلَيْهِ

(١) فِي الْأَصْلِ : « مِنْ » .

(٢) فِي م : « بِالشَّكِّ » .

المقنع **ثُمَّ إِنْ بَدَأَ لَهُ التُّسْكُ ، أُحْرِمَ مِنْ مَوْضِعِهِ .**

الشرح الكبير

ثم إن بدا له التُّسْكُ ، أُحْرِمَ مِنْ مَوْضِعِهِ (مَنْ تَجَاوَزَ المِيقَاتَ مِمَّنْ لَا يُرِيدُ التُّسْكُ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَنْ لَا يُرِيدُ دُخُولَ الْحَرَمِ ، فهذا لَا يَلْزَمُهُ الإِحْرَامُ بِغَيْرِ خِلَافٍ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ فِي تَرْكِهِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ أَتَوْا بَدْرًا مَرَّتَيْنِ ، وَكَانُوا يُسَافِرُونَ لِلجِهَادِ وَغَيْرِهِ ، فَيَمْرُونَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ غَيْرَ مُحْرَمِينَ ، وَلَا يَرَوْنَ بِذَلِكَ بَأْسًا . فَإِنْ بَدَأَ لِهَذَا الإِحْرَامُ ، أُحْرِمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الخَزَرَقِيِّ . وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَصَاحِبَا أَبِي حَنِيفَةَ . وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، فِي الرَّجُلِ يَخْرُجُ لِحَاجَةٍ وَهُوَ لَا يُرِيدُ الْحَجَّ ، فَجَاوَزَ ذَا الْحُلَيْفَةِ ، ثُمَّ أَرَادَ الْحَجَّ : يَرْجِعُ إِلَى ذِي الْحُلَيْفَةِ ، فَيُحْرِمُ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ ؛ لِأَنَّهُ أُحْرِمَ مِنْ دُونِ المِيقَاتِ ، فَلَزِمَهُ الدَّمُ ، كَالَّذِي يُرِيدُ دُخُولَ الْحَرَمِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ، وَكَلَامُ أَحْمَدَ يُحْمَلُ عَلَى مَنْ يُجَاوِزُ المِيقَاتَ ، مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الإِحْرَامُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « فَهَنَ لَهُنَّ ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ ، مِمَّنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَجَّ أَوِ العُمْرَةَ » ^(١) .

الإِنصاف

أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ تَجَاوُزُهُ [٢٧١/١] مُطْلَقًا مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ ، لِأَنَّهُ لَا أَنْ يُرِيدَ تَسْكًا . ذَكَرَهَا الْقَاضِي وَجَاعَةٌ ، وَصَحَّحَهَا ابْنُ عَقِيلٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهِيَ أَظْهَرُ ؛ لِلْخَبَرِ . وَاخْتَارَهُ فِي « الْفَاتِحِ » . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الخَزَرَقِيِّ ، وَظَاهِرُ النَّصِّ .

تنبيه : قوله : وَلَا يَجُوزُ لِمَنْ أَرَادَ دُخُولَ مَكَّةَ . مُرَادُهُ ، إِذَا كَانَ مُسْلِمًا مُكَلَّفًا

(١) تقدم شرحه في صفحة ١٠٤ .

ولأنه حصل دون الميقات على وجه مباح ، فكان له الإحرام منه ، كأهل ذلك المكان ، ولأن هذا القول يُفَضَّى إلى أن^(١) مَنْ كان منزله دون الميقات ، إذا خَرَجَ إلى الميقات ثم عاد إلى منزله وأراد الإحرام ، لزمه الخروج إلى الميقات ، ولا قائل به ، ولأنه مُخَالِفٌ لقول رسول الله ﷺ : « وَمَنْ كَانَ مَنْزِلُهُ دُونَ الْمِيَقَاتِ فَمَهْلُهُ مِنْ أَهْلِهِ » . الْقِسْمُ الثَّانِي ، مَنْ يُرِيدُ دُخُولَ الْحَرَمِ إِلَى [١٧/٣ ط] مَكَّةَ أَوْ غَيْرَهَا ، وَهُمْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَنْ يَدْخُلُهَا لِقِتَالٍ مُبَاحٍ ، أَوْ مِنْ خَوْفٍ ، أَوْ لِحَاجَةٍ ؛ كَالْحَطَّابِ ، وَالْحَشَّاشِ ، وَنَاقِلِ الْمِيرَةِ^(٢) ، وَالْفَيْجِ^(٣) ، وَمَنْ كَانَتْ لَهُ ضَيْعَةٌ يَتَكَرَّرُ دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ إِلَيْهَا ، فَلَا إِحْرَامَ عَلَيْهِمْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ حَلَالًا وَعَلَى رَأْسِهِ الْمِغْفَرُ ، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُهُ ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّ أَحَدًا مِنْهُمْ أَحْرَمَ ، وَلَئِنَّا لَوْ أَوْجَبْنَا الْإِحْرَامَ عَلَى مَنْ يَتَكَرَّرُ دُخُولُهُ أَفْضَى إِلَى أَنْ يَكُونَ فِي جَمِيعِ زَمَنِهِ مُحْرَمًا ، فَسَقَطَ لِلْحَرَجِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ دُخُولَ الْحَرَمِ بغيرِ إِحْرَامٍ ، إِلَّا مَنْ كَانَ دُونَ الْمِيَقَاتِ ؛ لِأَنَّهُ يُجَاوِزُ الْمِيَقَاتَ مُرِيدًا لِلْحَرَمِ ، فَلَمْ يُجْزَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ .

حُرًّا ، فَلَوْ تَجَاوَزَ الْمِيَقَاتَ كَافِرٌ ، أَوْ صَبِيٌّ ، أَوْ عَبْدٌ ، ثُمَّ لَزِمَهُمْ ؛ بَأَنَّ أَسْلَمَ ، أَوْ بَلَغَ ، أَوْ عَقَى ، أَحْرَمُوا مِنْ مَوْضِعِهِمْ مِنْ غَيْرِ دَمٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَاخْتَارَهُ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ

(١) زيادة يستلزمها السياق .

(٢) البيرة : الطعام يجمع للسفر ونحوه .

(٣) في النسختين : « الفيج » بالحاء . والفيج : رسول السلطان على رجله ، أو الذي يسمى بالكتب . ويأتي في الإنصاف في صفحة ١٢٢ .

ولنا ، ما ذكرنا من النص والمعنى . وقد روى الترمذى^(١) ، بإسناده ، أن النبي ﷺ دخل يوم فتح مكة ، وعلى رأسه عمامة سوداء . وقال : حديث حسن صحيح . ومتى أراد هذا النسك بعد مجاوزة الميقات ، أحرّم من موضعه ، كالقسم الذى قبله ، وفيه من الخلاف ما فيه . الضرب الثانى ، من لا يجب عليه الحج ؛ كالعبد ، والصبي ، والكافر إذا أسلم بعد تجاوز الميقات ، أو عتق العبد ، أو بلغ الصبي ، وأرادوا الإحرام ، فإنهم يُحرّمون من موضعيهم ، ولا دم عليهم . وبه قال عطاء ، ومالك ، والثوري ، والأوزاعي ، وإسحاق . وبه قال أصحاب الرأي فى الكافر يُسَلِّم ، والصبي يُتْلَع ، وقالوا فى العبد : عليه دم . وقال الشافعى فى جميعهم : على كل واحد منهم دم . وعن أحمد ، فى الكافر يُسَلِّم ، كقوله . واختارها أبو بكر . وقال القاضى : وهى أصح . ويُتخرّج فى الصبي والعبد كذلك ؛ قياساً على الكافر يُسَلِّم ؛ لأنهم تجاوزوا الميقات

الأصولية : والمذهب ، لا دم على الكافر عند أنى محمد . وقدمه فى « الفروع » ، و « الفائق » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . قلت : فبعائى بها . وعنه فى الكافر يُسَلِّم ، يُحرّم من الميقات . اختاره أبو بكر ، ونصّره القاضى وأصحابه ؛

(١) فى : باب ما جاء فى الأئمة ، من أبواب الجهاد ، وفى : باب ما جاء فى العمامة السوداء ، من أبواب اللباس . عارضة الأحمدي ٧ / ١٧٧ ، ٢٤٣ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب جواز دخول مكة بغير إحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٩٠ . وأبو داود ، فى : باب فى العمام ، من كتاب اللباس . سنن أبى داود ٢ / ٣٧٦ . والنسائى ، فى : باب دخول مكة بغير إحرام ، من كتاب المناسك ، وفى : باب لبس العمام السوداء ، من كتاب الزينة . المجتبى ٥ / ١٥٩ ، ٨ / ١٨٦ . وابن ماجه ، فى : باب لبس العمام فى الحرب ، من كتاب الجهاد ، وفى : باب العمامة السوداء ، من كتاب اللباس . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٤٢ ، ١١٨٦ ، وإتمام أحمد ، فى : المسند ٣ / ٣٦٣ ، ٣٨٧ .

بغير إحرام ، وأُخِرْمُوا دُونَهُ ، فَوَجَبَ الدَّمُ ، كَالْمُسْلِمِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ .
ولنا ، أَنَّهُمْ أُخِرْمُوا مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي وَجَبَ عَلَيْهِمُ الْإِحْرَامُ مِنْهُ ، فَأُشْبِهُوا
الْمَكِّيَّ وَمَنْ قَرَيْتُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ إِذَا أُخِرِمَ مِنْهَا ، وَفَارَقَ مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ
الْإِحْرَامُ إِذَا تَرَكَه ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ . الضَّرْبُ الثَّالِثُ ، الْمُكَلَّفُ
الَّذِي يَدْخُلُ لغيرِ قِتَالٍ وَلَا حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ تَجَاوُزُ الْمِيقَاتِ
غَيْرَ مُحْرِمٍ . وبه قال أبو حنيفة ، وبعضُ أصحابِ الشافعي . وقال
بَعْضُهُمْ : لَا يَجِبُ الْإِحْرَامُ عَلَيْهِ . وعن أحمد ما يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِمَا رَوَى
ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ دَخَلَهَا بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ^(١) . وَلِأَنَّهُ أَحَدُ
الْحَرَمَيْنِ أَشْبَهَ ^(٢) حَرَمَ الْمَدِينَةِ ، وَلِأَنَّ الْوُجُوبَ مِنَ الشَّارِعِ ، وَلَمْ يَرِدْ بِهِ
إِجْبَابُ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ دَاخِلٍ ، فَيَبْقَى عَلَى الْأَصْلِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَوْ نَذَرَ
دُخُولَهَا ، لَزِمَهُ الْإِحْرَامُ ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ وَاجِبًا لَمْ يَجِبْ بِنَذْرِ الدُّخُولِ ،
كَسَائِرِ الْبُلْدَانِ . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَمَتَى أَرَادَ الْإِحْرَامَ بَعْدَ تَجَاوُزِ الْمِيقَاتِ ،
فَالْحُكْمُ فِيهِ كَمَنْ تَجَاوَزَهُ مُرِيدًا لِنُسُكٍ .

لِأَنَّهُ خَرَّ بِالِغِ عَاقِلٌ ، كَالْمُسْلِمِ ، وَهُوَ مُتَمَكِّنٌ مِنَ الْمَانِعِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ،
وَالشَّارِحُ : وَيَتَخَرَّجُ فِي الصَّبِيِّ وَالْعَبْدِ كَذَلِكَ . قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ،
و «الْحَاوِي» ، وَ «الْفَاتِحِ» ، بَعْدَ ذِكْرِ الرُّوَايَةِ : وَهِيَ مِثْلُهُ . وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ
الْكُبْرَى» : وَغَيْرُهُ مِثْلُهُ وَأَوَّلَى . انْتَهَى . قُلْتُ : لَوْ قِيلَ بِالدَّمِ عَلَيْهِمَا دُونَ الْكَافِرِ
وَالْمَجْنُونِ ، لَكَانَ لَهُ وَجْهٌ ؛ لِصِحَّتِهِ مِنْهُمَا مِنَ الْمِيقَاتِ ، بِخِلَافِ الْكَافِرِ وَالْمَجْنُونِ .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب من رخص في دخولها بغير إحرام ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ١٧٨/٥ .

(٢) في م : شبه .

فصل : وَمَنْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِغَيْرِ إِحْرَامٍ ، وَمَنْ يُرِيدُ الْإِحْرَامَ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ . وهذا قولُ الشافعي . وقال أبو حنيفة : يَجِبُ [١٨/٣] عليه أَنْ يَأْتِيَ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ ، فَإِنْ أَتَى بِحَجَّةِ الْإِسْلَامِ فِي سَنَتِهِ ، أَوْ مَنْذُورَةٍ ، أَوْ عُمْرَةٍ^(١) ، أَجْزَأَهُ عَنْ عُمْرَةِ الدُّخُولِ اسْتِحْسَانًا ؛ لِأَنَّ مُرُورَهُ عَلَى الْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِلْحَرَمِ يُوجِبُ الْإِحْرَامَ ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِهِ وَجَبَ قَضَاؤُهُ ، كَالْتَذَرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَشْرُوعٌ لِتَحْيَةِ الْبُقْعَةِ^(٢) ، فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِهِ سَقَطَ ،

وَمَنْعَ الزَّرْكَشِيِّ مِنَ التَّخْرِيجِ ، وَقَالَ : الرَّوَايَةُ الَّتِي فِي الْكَافِرِ مُبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْأُصُولِيَّةِ » : وَبَنَى بَعْضُهُمُ الْخِلَافَ فِي الْكَافِرِ عَلَى أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُ الْجَمِيعُ دَمٌ إِذَا لَمْ يُحْرَمُوا مِنَ الْمِيقَاتِ . وَأَمَّا الْمَجْنُونُ ، إِذَا أَفَاقَ بَعْدَ مُجَاوِزَةِ الْمِيقَاتِ ، فَإِنَّهُ يُحْرَمُ مِنْ مَوْضِعِ إِفَاقَتِهِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ .

فائدة : لَوْ تَجَاوَزَ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ الْمُكَلَّفُ الْمِيقَاتَ بِلَا إِحْرَامٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ الْإِحْرَامِ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » . وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » . قَالَ فِي « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَّتَيْنِ » : لَمْ يَلْزَمْهُ قَضَاءُ الْإِحْرَامِ الْوَاجِبُ فِي الْأَصَحِّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَيْضًا وَأَصْحَابُهُ ، يَقْضِيهِ ، وَأَنْ أَحْمَدَ أَوْمَأَ إِلَيْهِ ، كَتَذَرِ الْإِحْرَامِ .

قوله : إِلَّا لِقَتَالِ مُبَاحٍ ، أَوْ حَاجَةٍ مُتَكَرِّرَةٍ ، كَالْحَطَّابِ . وَالْفَيْجِ ، وَنَقْلِ الْمِيرَةِ ، وَالصَّيْدِ ، وَالْإِخْتِشَاشِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَكَذَا تَرَدُّدُ الْمَكِّيِّ إِلَى قَرْبَتِهِ

(١) فِي م : « أَعْمَرَهُ » .

(٢) فِي النَّسخ : « الْمَنَفْعَةُ » ، خَطَأً . وَانْظُرِ الْمُنَى ٧٢/٥ .

وَمَنْ جَاوَزَهُ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ ، رَجَعَ فَأُخْرِمَ مِنْهُ ، فَإِنْ أُخْرِمَ مِنَ الْمَقْعِ مَوْضِعِهِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ رَجَعَ مُحَرَّمًا إِلَى الْمِيقَاتِ .

الشرح الكبير

كَتَبِيَّةِ الْمَسْجِدِ . فَإِنْ قِيلَ : تَحِيَّةُ الْمَسْجِدِ غَيْرُ وَاجِبَةٍ . قُلْنَا : إِلَّا أَنْ التَّوَافُلَ الْمُرْتَبَاتِ تُقْضَى ، وَإِنَّمَا سَقَطَ الْقَضَاءُ لِمَا ذَكَرْنَا . فَأَمَّا إِنْ تَجَاوَزَ الْمِيقَاتِ ، وَرَجَعَ قَبْلَ دُخُولِ الْحَرَمِ ، فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ ، بَغَيْرِ خِلَافٍ ، سِوَاءَ أَرَادَ التُّسُكُ أَوْ لَا .

فصل : وَمَنْ كَانَ مَنَزَلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ خَارِجًا مِنَ الْحَرَمِ ، فَحُكْمُهُ فِي مُجَاوَزَةِ قَرْنَيْهِ إِلَى مَا يَلِي الْحَرَمَ حُكْمُ الْمُجَاوِزِ لِلْمِيقَاتِ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ مَوْضِعَهُ مِيقَاتُهُ ، فَهُوَ فِي حَقِّهِ كَالْمَوَاقِيتِ لِأَهْلِ الْآفَاقِ .
١١٥٣ - مسألة : (وَمَنْ جَاوَزَهُ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ) غَيْرَ مُحَرَّمٍ ، (رَجَعَ) مِنَ الْمِيقَاتِ (فَأُخْرِمَ مِنْهُ ، فَإِنْ أُخْرِمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ) وَجُمْلَتُهُ أَنَّ مَنْ جَاوَزَ الْمِيقَاتِ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ غَيْرَ

بِالْجُلِّ . وَيَأْتِي فِي آخِرِ كِتَابِ الْحُدُودِ ، هَلْ يَجُوزُ الْقِتَالُ بِمَكَّةَ ؟
قوله : ثم إن بدا له التُّسُكُ ، أُخْرِمَ مِنْ مَوْضِعِهِ . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ، يُلْزَمُهُ أَنْ يَرْجِعَ فَيُخْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ . وَذَكَرَهَا فِي «الرَّعَايَةِ» قَوْلًا .

قوله : وَمَنْ جَاوَزَهُ مُرِيدًا لِلتُّسُكِ ، رَجَعَ فَأُخْرِمَ مِنْهُ . يَعْنِي ، يُلْزَمُهُ الرُّجُوعُ . وَهَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، لَكِنْ ذَلِكَ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا لَمْ يَخَفْ قُوَّةَ الْحَجِّ أَوْ غَيْرِهِ . بَلَا نِزَاعٍ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَأُطْلِقَ فِي «الرَّعَايَةِ» فِي وَجُوبِ الرُّجُوعِ وَجْهَيْنِ ، وَظَاهِرُ «الْمُسْتَوْعِبِ» ، أَنَّهُمَا بَعْدَ إِخْرَامِهِ ، وَكُلُّ مَنِمَا ضَعِيفٌ .

مُحَرَّمٍ ، يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الْمِيقَاتِ لِخُرْمٍ مِنْهُ إِذَا أَمَكَّنَهُ ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ
أَمَكَّنَهُ فَعَلَهُ ، فَلَزِمَهُ ، كَسَائِرُ ^(١) الْوَاجِبَاتِ ، وَسَوَاءٌ تَجَاوَزَهُ عَالِمًا بِهِ أَوْ
جَاهِلًا ، عَلِمَ تَحْرِيمَ ذَلِكَ أَوْ جَهَلَهُ . فَإِنْ رَجَعَ إِلَيْهِ فَأُخْرِمَ مِنْهُ ، فَلَا شَيْءَ
عَلَيْهِ . لَا نَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا . وَبِهِ قَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ
ابْنِ جُبَيْرٍ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِأَنَّهُ أُخْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ الَّذِي أُمِرَ
بِالْإِحْرَامِ مِنْهُ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَتَجَاوَزْهُ . وَإِنْ أُخْرِمَ مِنْ دُونِ
الْمِيقَاتِ فَعَلَيْهِ دَمٌ ، سَوَاءٌ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ أَوْ لَمْ يَرْجِعْ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ،
وَابْنُ الْمُبَارَكِ . وَظَاهِرُ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، أَنَّهُ إِنْ رَجَعَ إِلَى الْمِيقَاتِ فَلَا دَمَ
عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ تَلَبَّسَ بِشَيْءٍ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ ؛ كَالْوُقُوفِ ، وَطَوَافِ
الْقُدُومِ ، فَيَسْتَقِرُّ الدَّمُ عَلَيْهِ . قَالُوا : لِأَنَّهُ حَصَلَ مُحَرَّمًا فِي الْمِيقَاتِ قَبْلَ
التَّلَبُّسِ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ ، كَمَا لَوْ أُخْرِمَ مِنْهُ ^(٢) . وَعَنْ أَبِي

انتهى . قُلْتُ : قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : وَفِي وَجُوبِ رُجُوعِهِ مُحِلًّا لِخُرْمٍ مِنْهُ مَعَ أَمْنٍ
عَدُوٍّ ، وَفُوتِ وَقْتِ ^(٣) الْحَجِّ ، وَجَهَانٍ . وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَلَا يَلْزَمُهُ
الرُّجُوعُ إِلَى الْمِيقَاتِ بَعْدَ إِخْرَامِهِ بِحَالٍ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . وَحَكَى ابْنُ عَقِيلٍ ، أَنَّهُ
إِنْ لَمْ يَخَفْ عَدُوًّا وَلَا فَوَاتًا ، لَزِمَهُ الرُّجُوعُ وَالْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ . انْتَهَى .

تنبيه : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَوْ رَجَعَ ، فَأُخْرِمَ مِنَ الْمِيقَاتِ قَبْلَ إِخْرَامِهِ ،
أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ

(١) فِي م : « كَسَائِرُهُ » .

(٢) فِي م : « عَنْهُ » .

(٣) زِيَادَةٌ مِنْ : ش .

الشرح الكبير

حنيفة : إن رَجَعَ إلى المِيقَاتِ فَلْيَبِ سَقَطَ عَنْهُ الدَّمُ ، وإن لم يَلْبَ لم يَسْقُطْ عنه . وعن عطاء ، والحسن ، والنخعي : لا شيء على مَنْ تَرَكَ المِيقَاتَ . ولنا ، ما رَوَى ابنُ عباسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عن النبي ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « مَنْ تَرَكَ نُسْكَأ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ » . رَوَى مَوْقُوفًا وَمَرْفُوعًا^(١) . ولأنَّهُ أُخْرِمَ دُونَ مِيقَاتِهِ ، وَاسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الدَّمُ ، كَمَا لَوْ لم يَرْجِعْ ، أَوْ كَمَا لَوْ طَافَ ، عِنْدَ الشَّافِعِيِّ ، وَكَمَا لَوْ لم يَلْبَ ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَلِأَنَّ الدَّمَ وَجِبَ بِتَرْكِهِ الْإِحْرَامَ مِنَ المِيقَاتِ ، وَلَا يَزُولُ هَذَا بِرُجُوعِهِ وَلَا بِتَلَبُّيْتِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ مَا وَجِبَ ، وَفَارَقَ مَا إِذَا رَجَعَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فَأُخْرِمَ مِنْهُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتْرُكْ الْإِحْرَامَ مِنْهُ ، وَلَمْ يَهْتِكْهُ .

فصل : ولو أَفْسَدَ [١٨/٣ ط] الْمُخْرِمُ مِنَ دُونَ المِيقَاتِ حَجَّهُ ، لم يَسْقُطْ عَنْهُ الدَّمُ . وبه قال الشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وابن المنذر .

الإنصاف

به كثيرٌ منهم . وَحُكِيَ وَجْهٌ ، عَلَيْهِ دَمٌ .

قوله : فَإِنْ أُخْرِمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، وَإِنْ رَجَعَ إِلَى المِيقَاتِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْوَجِيزِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » ، وَغَيْرِهِمَا . وَعَنْهُ ، يَسْقُطُ الدَّمُ إِنْ رَجَعَ إِلَى المِيقَاتِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » .

فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، الْجَاهِلُ وَالتَّائِسِي ، كَالْعَالِمِ الْعَامِدِ ، بِلَا نِزَاعٍ . وَالْمُكْرَهُ

(١) الموقوف أخرجه الإمام مالك ، في : باب ما يفعل من نسي من نسكه شيئاً ، من كتاب الحج . الموطأ ٤١٩/١ . والدارقطني في سنته ٢٤٤/٢ . والبيهقي ، في : باب من مرَّ بالمِيقَاتِ يريد حجاً أو عمرة ... ، وباب من ترك شيئاً من الرمي ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣٠/٥ . والمرفوع عزاه ابن حجر ، في : باب المواقيت ، من كتاب الحج ، لابن حزم . تلخيص الحبير ٢٢٩/٢ .

وقال الثوري ، وأصحاب الرأي : يَسْقُطُ ؛ لأنَّ الْقَضَاءَ وَاجِبٌ . ولنا ، أَنَّهُ وَجِبَ عَلَيْهِ بِمُوجِبِ هَذَا الْإِحْرَامِ ، فلم يَسْقُطْ بِوُجُوبِ الْقَضَاءِ ، كَبَقِيَّةِ الْمَنَاسِكَ ، وكجزاء الصَّيْدِ .

فصل : وإن جاوزَ المِيقَاتَ غيرَ مُحْرَمٍ ، وخَشِيَ أن رَجَعَ إلى المِيقَاتِ فَوَاتَ الْحَجَّ ، جاز أن يُحْرِمَ مِنْ مَوْضِعِهِ ، بغيرِ خِلَافٍ نَعْلَمُهُ ، ويُجْزِئُهُ الْحَجُّ . إِلَّا أَنَّهُ رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ : مَنْ تَرَكَ المِيقَاتَ فَلَا حَجَّ لَهُ . والأوَّلُ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ أَرْكَانِ الْحَجِّ ، لَمْ يَخْتَلِفْ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ وَالْأَمَاكِنِ ، كَالْوُقُوفِ وَالطَّوَافِ . وإذا أُحْرِمَ مِنْ دُونِ المِيقَاتِ عِنْدَ خَوْفِ الْفَوَاتِ ، فعليه ذَمٌّ . لا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا عِنْدَ مَنْ أَوْجَبَ الْإِحْرَامَ مِنَ المِيقَاتِ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَإِنَّمَا أَبْهَنَّا لَهُ الْإِحْرَامَ مِنْ مَوْضِعِهِ ؛ مُرَاعَاةً لِذَرَاكِ الْحَجِّ ، فَإِنْ مُرَاعَاةَ ذَلِكَ أَوْلَى مِنْ مُرَاعَاةِ وَاجِبٍ فِيهِ مَعَ فَوَاتِهِ ، وَمَنْ لَمْ يُمَكِّنْهُ الرَّجُوعُ ، لَعَدَمِ الرُّفْقَةِ ، أَوِ الْخَوْفِ مِنْ عَدُوٍّ أَوْ لَيْسَ أَوْ مَرَضٍ ، أَوْ لَا يَعْرِفُ الطَّرِيقَ ، وَنَحْوِ هَذَا مِمَّا يَمْنَعُ الرَّجُوعَ ، فَهُوَ كَالْخَائِفِ الْفَوَاتِ ، فِي أَنَّهُ يُحْرِمُ مِنْ مَوْضِعِهِ ، وَعَلَيْهِ ذَمٌّ .

كَالْمُطِيعِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا فِي الْمَكْرُوهِ . وَقَالَ : وَيَتَوَجَّهُ أَنْ لَا دَمَ عَلَى مُكْرَوِهِ ، أَوْ أَنَّهُ كَاتِلَافٍ . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : قُلْتُ : يَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَلْزَمَ الْمَكْرَةُ ذَمٌّ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ أَتَسَدُّ نُسْكُهُ هَذَا ، لَمْ يَسْقُطْ دَمُ الْمُجَاوِزَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَنَقَلَ مَهْنًا ، يَسْقُطُ بِقَضَائِهِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » .

وَالِاخْتِيَارُ أَنْ لَا يُحْرَمَ قَبْلَ مِيقَاتِهِ ، وَلَا يُحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ ،
فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ [٦٢ ظ] مُحْرَمٌ .

الشرح الكبير

١١٥٤ - مسألة : (والاختيار أن لا يُحْرَمَ قبل مِيقَاتِهِ ، ولا يُحْرَمَ
بالْحَجِّ قبل أَشْهُرِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ فَهُوَ مُحْرَمٌ) الْأَفْضَلُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ،
وَيُكْرَهُ قَبْلَهُ . رَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَبِهِ
قَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : الْأَفْضَلُ
الْإِحْرَامُ مِنْ بَلَدِهِ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَكَانَ عَلَقَمَةُ ، وَالْأَسْوَدُ ،
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ يُحْرِمُونَ مِنْ يَتُوتِهِمْ . وَاجْتَبَوْا بِمَا رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ ، زَوْجُ
النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَقُولُ : « مَنْ أَهْلٌ بِحَجَّةٍ أَوْ
عُمْرَةٍ مِنَ الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ - أَوْ - وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ » . شَكَّ عَبْدُ اللَّهِ إِلَيْهِمَا قَالَ .
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) . وَأَحْرَمَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ إِبِلْيَاءَ ^(٢) . وَرَوَى النَّسَائِيُّ ،

تنبيه : ظاهرُ قوله : والاختيار أن لا يُحْرَمَ قبل مِيقَاتِهِ . أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِحْرَامُ قَبْلَ
الْمِيقَاتِ ، لِكُنْهَ فَعْلٍ غَيْرِ الْإِخْتِيَارِ ، فَيَكُونُ مَكْرُوهًا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ،
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَ [١ / ٢٧١ ظ] فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، الْجَوَازَ مِنْ

(١) في : باب في المواقيت ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ١ / ٤٠٤ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٦ / ٢٩٩ .

(٢) إِبِلْيَاء : مدينة القدس .

وأخرجه الإمام مالك ، في : باب مواقيت الإِهْلَالِ بِالْحَجِّ ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٣١ . والبيهقي ،
في : باب فضل من أهل من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٣٠ .
والإمام الشافعي ، في : باب الإِهْلَالِ مِنْ دُونِ الْمِيقَاتِ ، من كتاب اختلاف مالك . الأم ٧ / ٢٣٥ .

وأبو داود^(١) ، بإسناديهما . عن الصُّبَيْ^(٢) بنِ مَعْبَدٍ ، قال : أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، فَلَمَّا أَتَيْتُ الْعُدَيْبَ لَقِنِي سَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ ، وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ ، وَأَنَا أَهْلُ بِهِمَا ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا : مَا هَذَا بِأَفْقَةٍ مِنْ بَعِيرِهِ . فَاتَيْتُ عُمَرَ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ لِي : هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ . وَهَذَا إِحْرَامٌ بِهِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ . وَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٣) . إِنَّمَا هُوَ^(٤) أَنْ تُحْرِمَ بِهِمَا مِنْ دَوَائِرِ أَهْلِكَ^(٥) . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، [١٩/٣] وَأَصْحَابَهُ أَحْرَمُوا مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَلَا يَفْعَلُونَ إِلَّا الْأَفْضَلَ . فَإِنْ قِيلَ : إِنَّمَا فَعَلَ لِيُبَيِّنَ الْجَوَازَ . قُلْنَا : قَدْ حَصَلَ بَيَانُ الْجَوَازِ بِقَوْلِهِ ، كَمَا فِي سَائِرِ الْمَوَاقِيتِ . ثُمَّ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ ، لَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ وَخُلَفَاؤُهُ يُحْرِمُونَ مِنْ يُؤْتِيهِمْ ، وَلَمَّا تَوَاطَّأُوا عَلَى تَرْكِ الْأَفْضَلِ وَاخْتِيَارِ الْأَذْنَى ، وَهُمْ أَفْضَلُ الْخَلْقِ ، وَلَهُمْ مِنَ الْجِرْصِ عَلَى الْفَضَائِلِ وَالْبَرَجَاتِ مَا لَهُمْ . وَرَوَى أَبُو يَعْلَى الْمُوَصِّلِيُّ ، بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

غير كراهية ، وَأَنَّ الْمُسْتَحَبَّ ، مِنَ الْمِيقَاتِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ ، فَيَكُونُ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

(٢) في م : « الضبي » . وانظر ما تقدم في الكلام عليه في صفحة ٨ .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) في الأصل : « إِنَّمَا هُوَ » . وانظر المغني ٦٦/٥ .

(٥) أخرجه عنها الشافعي ، في : باب الإهلال من دون الميقات ، من كتاب اختلاف مالك . الأم

٢٣٥ / ٧ . وأخرجه عن علي الحاكم ، في : تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير . المستدرک ٢ / ٢٧٦ .

والبيهقي ، في : باب من استحسب الإحرام من دورة أهله ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٣٠ .

والطبري عن علي في تفسيره ٢٠٧/٢ .

« يَسْتَمْتِعُ أَحَدُكُمْ بِحِلِّهِ مَا اسْتَطَاعَ ، فَإِنَّهُ لَا يَذِرِي مَا يَعْرِضُ لَهُ فِي إِحْرَامِهِ »^(١) . وروى الحسن ، أن عمران بن حصين أخرم من مضره ، فبلغ ذلك عمر ، رضي الله عنه ، فعضب ، وقال : يتسامع الناس أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ أخرم من مضره . وقال : إن عبد الله بن عامر أخرم من خراسان ، فلما قدم على عثمان ، رضي الله عنه ، لامه فيما صنع ، وكرهه له . رواهما سعيد ، والأثر^(٢) . وقال البخاري^(٣) : كره عثمان أن يُخرم من خراسان أو كerman . ولأنه أخرم قبل الميقات ، فكره ، كالإحرام بالحج قبل أشهره . ولأنه تغير بالإحرام ، وتغريض لفعل مخطوئته ، وفيه مشقة على النفس ، فكره ، كالوصال في الصوم . قال عطاء : انظروا هذه المواقيت التي وقفت لكم ، فخذوا برخص الله فيها ، فإنه عسى أن يصيب أحدكم ذنباً في إحرامه ، فيكون أعظم لوزره ، فإن الذنب في الإحرام أعظم من ذلك . فأما حديث الإحرام من بيت المقدس^(٤) ، ففيه ضعف ، يزويه ابن أبي فديك ، ومحمد بن إسحاق ،

مباحاً . ونقل صالح ، إن قوى على ذلك فلا بأس .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب من استحب الإحرام من ديرة أهله ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣٠/٥ ، ٣١ . وقد ضعف إسناده .

(٢) الأول ، أخرجه الطبراني في الكبير ١٠٧/١٨ . قال الميثمي : رجاله رجال الصحيح إلا أن الحسن لم يسمع من عمر . مجمع الزوائد ٢١٧/٣ .

والثاني ، أخرجه البيهقي ، في : باب من استحب الإحرام من ديرة أهله ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٣١/٥ .

(٣) في : باب قول الله تعالى : ﴿ الحج أشهر معلومات ﴾ ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٣/٢ .

(٤) حديث الإحرام من بيت المقدس تقدم تخريجه في صفحة ١٢٧ .

وفيهما مقال . وَيَحْتَمِلُ اخْتِصَاصَ هَذَا بَيْتِ الْمَقْدِسِ دُونَ غَيْرِهِ ؛ لِيَجْمَعَ
 بَيْنَ الصَّلَاةِ فِي الْمَسْجِدَيْنِ فِي إِحْرَامٍ وَاحِدٍ ، وَلِذَلِكَ أُحْرِمَ ابْنُ عُمَرَ مِنْهُ ،
 وَلَمْ يَكُنْ يُحْرَمُ مِنْ غَيْرِهِ ، إِلَّا مِنَ الْمِيقَاتِ . وَقَوْلُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،
 لِلصُّبِيِّ ^(١) : هُدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ . يَعْنِي فِي الْجَمْعِ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ، لَا
 فِي الْإِحْرَامِ مِنْ قَبْلِ الْمِيقَاتِ ، فَإِنَّ سُنَّةَ النَّبِيِّ ﷺ الْإِحْرَامُ مِنَ الْمِيقَاتِ ،
 بَيْنَ ذَلِكَ بِفِعْلِهِ وَقَوْلِهِ ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لَمْ يُرْذَ ذَلِكَ بِإِنْكَارِهِ عَلَى عِمْرَانَ بْنِ
 حُصَيْنٍ ، حِينَ أُحْرِمَ مِنْ مِضْرِهِ . وَأَمَّا قَوْلُ عُمَرَ ، وَعَلَى ، رَضِيَ اللَّهُ
 عَنْهُمَا ، فَإِنَّمَا قَالَا : إِتِمَامَ الْعُمْرَةِ أَنْ تُنْشِئَهَا مِنْ بَلَدِكَ . يَعْنِي أَنْ تُنْشِئَهَا
 سَفَرًا مِنْ بَلَدِكَ ، تَقْصِدُ لَهُ ، لَيْسَ أَنْ تُحْرِمَ بِهَا مِنْ أَهْلِكَ . قَالَ أَحْمَدُ :
 كَانَ سُفْيَانُ يُفَسِّرُهُ بِهَذَا . وَكَذَلِكَ فَسَّرَهُ بِهِ أَحْمَدُ . وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُفَسَّرَ بِنَفْسِ
 الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْحَابَهُ مَا أُحْرِمُوا بِهَا مِنْ يَوْمِهِمْ ، وَقَدْ أَمَرَهُمُ
 اللَّهُ سُبْحَانَهُ بِإِتِمَامِ الْعُمْرَةِ ، فَلَوْ حُمِلَ قَوْلُهُمْ عَلَى ذَلِكَ لَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ
 وَأَصْحَابُهُ تَارِكِينَ الْأَمْرِ . ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ وَعَلِيًّا مَا كَانَا يُحْرِمَانِ إِلَّا مِنَ الْمِيقَاتِ ،
 أَفْتَرَاهُمَا يَرِيَانُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِإِتِمَامٍ لَهَا ، وَيَفْعَلَانِ ؟! هَذَا لَا يَتَّبَعِي أَنْ يَتَوَهَّمَهُ
 أَحَدٌ . وَلِلذَلِكَ أَنْكَرَ عُمَرُ عَلَى عِمْرَانَ إِحْرَامَهُ مِنْ مِضْرِهِ ، وَاشْتَدَّ عَلَيْهِ ،
 وَكَرِهَ أَنْ يَتَسَامَعَ النَّاسُ ، مَخَافَةَ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ ، أَفْتَرَاهُ كَرِهَ إِتِمَامَ الْعُمْرَةِ ،
 وَاشْتَدَّ [١٩/٣ ط] عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ النَّاسُ بِالْأَفْضَلِ ؟! هَذَا لَا يَجُوزُ ، فَتَعَيَّنَ
 حُمْلُ قَوْلِهِمَا عَلَى مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ .

قوله : وَلَا يُحْرَمُ بِالْحَجِّ قَبْلَ أَشْهُرِهِ . يَعْنِي ، أَنَّ هَذَا هُوَ الْاِخْتِيَارُ ، فَإِنْ فَعَلَ

فصل : ويكره الإحرام بالحج قبل أشهره ، بغير خلاف عِلْمناه ؛
 لكونه إحراماً به قبل وقته ، فأشبه الإحرام به قبل ميقاته ، بل الكراهة هنا
 أشد ؛ لأن في صحته اختلافاً . فإن أحرَمَ بالحج قبل ميقات المكان صحَّ
 إحرامه بغير خلاف عِلْمناه ، إلا أنه يكره ذلك ، وقد ذكرناه . وإن أحرَمَ
 به قبل أشهره ، صحَّ أيضاً ، إذا بقي على إحرامه إلى وقت الحج . نصَّ
 عليه أحمد في رواية جماعة . وهو قول النخعي ، والثوري ، وأبي حنيفة ،
 ومالك ، وإسحاق . وقال عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، والشافعي :
 يجعله عمره . وذكر القاضي في «الشرح» رواية مثل ذلك . واختارها ابن
 حامد ، لقول الله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾^(١) . تقديره وقت
 الحج ، أو أشهر الحج ، من قبيل حذف المضاف ، وإقامة المضاف
 إليه مقامه . وإذا ثبت أنه وقته لم يصح تقديمه عليه ، كأوقات الصلوات .

فهو مخرم ، لكن يكره ويصح . وهذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر
 الأصحاب . نقل أبو طالب وسندي ، يلزمه الحج ، إلا أن يريد فسخه بعمره ،
 فله ذلك . قال القاضي : بناء على أضله في فسح الحج إلى العمرة . وعنه ، ينعقد
 عمره . اختاره الآجري ، وابن حامد . قال الزركشي : ولعلها أظهر . وقال :
 وقد يتنبى الخلاف على الخلاف في الإحرام ؛ فإن قلنا : شرط . صح كالوضوء .
 وإن قلنا : ركن . لم يصح . وقد يقال على القول بالشرطية : لا يصح أيضاً . انتهى .
 ونقل عبد الله ، يجعله عمره . ذكره القاضي موافقاً للأول . قال في «الفروع» :
 ولعله أراد ، إن صرفه إلى عمرة ، أجزأ عنها ، ولا تحل بعملها ولا يجزئ عنها ،

(١) سورة البقرة ١٩٧ .

وَأَشْهُرُ الْحَجِّ ؛ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ .

الشرح الكبير

وَلَنَا ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ ^(١) . يَذُلُّ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْأَشْهُرِ مِيقَاتٌ . وَلَأنَّهُ أَحَدُ التُّسْكَينِ ، فَجَازَ الْإِحْرَامُ بِهِ فِي جَمِيعِ السَّنَةِ ، كَالْعُمْرَةِ ، وَأَحَدِ الْمِيقَاتَيْنِ ، فَصَحَّ الْإِحْرَامُ قَبْلَهُ ، كَمِيقَاتِ الْمَكَانِ ، وَالآيَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ بِهِ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ فِيهَا .

١١٥٥ - مسألة : (وَأَشْهُرُ الْحَجِّ ؛ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ

مِنْ ذِي الْحِجَّةِ) وَهُوَ مِيقَاتُ الزَّمَانِ لِلْحَجِّ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُرْمَرَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنِ ،

الإنصاف

وَقَوْلُ : يَتَحَلَّلُ بِعَمَلِهَا ، وَلَا يُجْزَى عَنْهَا . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ ، يُكْرَهُ . قَالَ الْقَاضِي : أَرَادَ كِرَاهَةَ تَنْزِيهِهِ . وَذَكَرَ ابْنُ شِهَابٍ الْعُكْبَرِيُّ رِوَايَةً ، لَا يَجُوزُ .

قَوْلُهُ : وَأَشْهُرُ الْحَجِّ ؛ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ . فَيَكُونُ يَوْمُ النَّحْرِ مِنْ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَهُوَ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَاخْتَارَ الْأَجْرِيُّ ، آخِرُهُ لَيْلَةُ النَّحْرِ . وَاخْتَارَ ابْنُ هُبَيْرَةَ ، أَنَّ أَشْهُرَ الْحَجِّ ؛ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو الْحِجَّةِ كَامِلًا . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ .

فَائِدَةٌ : الصَّحِيحُ ، أَنَّ فَائِدَةَ الْخِلَافِ تَعَلَّقَ بِالْحِنْثِ بِهِ . وَقَالَ الْقَاضِي . وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : يَتَوَجَّهُ أَنَّهُ جَوَازُ الْإِحْرَامِ فِيهَا ، عَلَى خِلَافِ سَبْقِ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَعِنْدَ مَالِكٍ ، فَائِدَةُ الْخِلَافِ تَعَلَّقَ

(١) سورة البقرة ١٨٩ .

وَالشَّعْبِيُّ، وَالتَّخَعِيُّ، وَقَتَادَةَ، وَالثَّوْرِيَّ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَرُويَ عَنْ
عُمَرَ، وَابْنِهِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ: أَشْهُرُ الْحَجِّ؛ شَوَّالٌ، وَذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو
الْحِجَّةِ^(١). وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ أَقْلُ الْجَمْعِ ثَلَاثَةٌ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ:
آخِرُ أَشْهُرِ الْحَجِّ لَيْلَةُ النَّحْرِ، وَلَيْسَ يَوْمُ النَّحْرِ مِنْهَا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ
فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾. وَلَا يُمَكِّنُ فَرَضُهُ بَعْدَ لَيْلَةِ النَّحْرِ. وَلَنَا، قَوْلُ النَّبِيِّ
ﷺ: «يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ». رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢). فَكَيْفَ
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ لَيْسَ مِنْ أَشْهُرِهِ؟ وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ مِنْ سَمِينَا
مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلِأَنَّ يَوْمَ النَّحْرِ فِيهِ رُكْنُ الْحَجِّ، وَهُوَ طَوَافُ الزِّيَارَةِ،
وَفِيهِ رَمْيُ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ، وَالْحَلْقُ، وَالتَّحْرُ، وَالسَّعْيُ، وَالرُّجُوعُ إِلَى

الدَّمِّ بِتَأْخِيرِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ عَنْهَا. وَقَالَ الْمُتَوَلَّى^(٣)، مِنْ الشَّافِعِيِّ: لَا فَائِدَةَ فِيهِ الْإِنْصَافِ

(١) خير عمر، ذكره السيوطي عند قوله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾ وقال: أخرجه سعيد بن منصور وابن المنذر. الدر المنثور ٢١٨/١. وهو في: سنن سعيد بن منصور (قسم التفسير) المجلد الثالث صفحة ٧٩١.
أما خير ابن عمر، فأخرجه البخاري تعليقا، في: باب قول الله تعالى: ﴿الحج أشهر معلومات﴾، من كتاب الحج. صحيح البخاري ١٧٣/٢. والدارقطني، في: أول كتاب الحج. سنن الدارقطني ٢٢٦/٢. والإمام مالك، في: باب ما جاء في التمتع، من كتاب الحج. الموطأ ١/٣٤٤. والحاكم، في: باب تفسير سورة البقرة، من كتاب التفسير. المستدرک ٢٧٦/٢.

وأخرج خير ابن عباس، الدارقطني، في: أول كتاب الحج. سنن الدارقطني ٢٢٦/٢.

(٢) في: باب يوم الحج الأكبر، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٥١/١.
كما أخرجه البخاري تعليقا، في: باب الخطبة أيام منى، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢١٧/٢.
والترمذي، في: باب سورة التوبة، من أبواب التفسير. عارضة الأحمدي ١/٢٣٠. وابن ماجه، في: باب الخطبة يوم النحر، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠١٦، ١٠١٧. والدارقطني، في: باب المواقيت، من كتاب الحج. سنن الدارقطني ٢٨٥/٢.

(٣) هو عبد الرحمن بن مأمون بن علي النيسابوري المتولي، أبو سعد، الإمام العلامة شيخ الشافعية، له كتاب «الشمعة»، وكتاب كبير في الخلاف. توفي سنة ثمان وسبعين وأربعمائة. سير أعلام النبلاء ١٨/٥٨٥، ٥٨٦.

مِنِّي ، وما بعده ليس من أشهره ؛ لأنه ليس بوقتٍ لإخراجه ، ولا لأزكائه ، فهو كالمُحَرَّم ، ولا يَمْنَعُ التَّغْيِيرُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ عَنْ شَيْئَيْنِ وَبَعْضِ الثَّالِثِ ، فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾^(١) . وَالْقُرْءُ الطَّهَرُ عِنْدَ مَالِكٍ ، وَلَوْ طَلَّقَهَا فِي طَهْرٍ اخْتَسَبَتْ بَيِّنَتُهُ^(٢) . وَتَقُولُ الْعَرَبُ : ثَلَاثُ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ، وَهِيَ فِي الثَّالِثَةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ . أَى فِي أَكْثَرِهِنَّ . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

فصل : فَأَمَّا الْعُمْرَةُ فَكُلُّ الزَّمَانِ مِيقَاتُهَا ، وَلَا يُكْرَهُ الْإِحْرَامُ بِهَا فِي يَوْمِ النَّحْرِ وَعَرَفَةَ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ ، [٢٠/٣ ر] فِي أَشْهُرِ الرُّوَايَتَيْنِ . وَعَنْهُ ، يُكْرَهُ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ زَمَانٌ لِإِحْرَامِ الْحَجِّ ، فَلَمْ يُكْرَهْ فِيهِ لِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، كَغَيْرِهِ .

إِلَّا فِي كِرَاهَةِ الْعُمْرَةِ عِنْدَ مَالِكٍ فِيهَا . وَنَقَلَ فِي «الْفَائِقِ» عَنْ ابْنِ الْجَوْزِيِّ ، أَنَّهُ قَالَ : فَائِدَةُ الْخِلَافِ خُرُوجُ وَقْتِ الْفَضِيلَةِ بِتَأْخِيرِ طَوَافِ الزِّيَارَةِ عَنِ الْيَوْمِ الْعَاشِرِ ، وَلُزُومُ الدَّمِّ فِي إِخْدَى الرُّوَايَتَيْنِ . وَتَأْتِي أَحْكَامُ الْعُمْرَةِ فِي صِفَةِ الْعُمْرَةِ .

(١) سورة البقرة ٢٢٨ .

(٢) في م : ١ : بنفسه .

بَابُ الْإِحْرَامِ

يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَغْتَسِلَ ، وَيَتَنَظَّفَ ، وَيَتَطَيَّبَ ،
وَيَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ أَيْصَيْنِ نَظِيفَيْنِ ؛ إِزَارًا وَرِدَاءً .

بَابُ الْإِحْرَامِ

١١٥٦ - مسألة : (يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَغْتَسِلَ ،
وَيَتَنَظَّفَ ، وَيَتَطَيَّبَ ، وَيَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ أَيْصَيْنِ نَظِيفَيْنِ ؛ إِزَارًا وَرِدَاءً)

بَابُ الْإِحْرَامِ

فائدتان ؛ إحداهما ، الإحرام ؛ هو نيّة التّسكُّ . وهي كافية . على الصحيح من المذهب . نصُّ عليه ، وعليه الأصحاب . وذكر أبو الخطاب في « الانبصار » رواية ، أن نيّة التّسكُّ كافية مع التّلبية ، أو سوق الهدى . واختاره الشيخ تقي الدين . الثانية ، لو أحرَمَ حالَ وطئه ، انعقد إحرامه . صرح به المجد ، ^(١) وقطع به ابن عقيل ^(٢) . وقال بعضُ الأصحاب ، في البيع الفاسد : لا يجبُ المضى فيه . فدلَّ على أنه لا يتعقّد ، فيكون باطلاً . ذكره في « الفروع » ، و « القواعد الأصولية » . وتقدّم في أوّل كتاب المتاسك ، هل يطلُّ الإحرام بالإغماء والمجنون ؟ .

تنبيه : شمل قوله : يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَغْتَسِلَ . الحائضَ والثّمساء ،

(١ - ١) في م : « أو رداء » .

(٢ - ٢) زيادة من : ش .

وَيَتَجَرَّدُ عَنِ الْمَخِيطِ (يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَغْتَسِلَ قَبْلَهُ . وَهُوَ قَوْلُ طَاوُسٍ ، وَالتَّخَمِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِمَا رَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَجَرَّدَ لِإِهْلَالِهِ ، وَاغْتَسَلَ . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١) ، وَقَالَ : حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ . وَثَبِتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ ، وَهِيَ نَفْسَاءُ ، أَنْ تَغْتَسِلَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ^(٢) . وَلَأنَّ هَذِهِ الْعِبَادَةَ يَجْتَمِعُ لَهَا النَّاسُ ، فَسُنُّهَا الْاِغْتِسَالُ ، كَالْجُمُعَةِ . وَلَيْسَ ذَلِكَ وَاجِبًا فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْإِحْرَامَ جَائِزٌ بغيرِ اغْتِسَالٍ ، وَأَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ . وَحُكِيَ عَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ قَالَ : إِذَا نَسِيَ الْغُسْلَ ، يَغْتَسِلُ إِذَا ذَكَرَ . قَالَ الْأَثَرُمُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ قِيلَ لَهُ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ : مَنْ تَرَكَ الْاِغْتِسَالَ عِنْدَ الْإِحْرَامِ فَعَلَيْهِ دَمٌ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ لِأَسْمَاءَ :

وهو صحيح ، بلا نزاع . وتقدّم ذلك .
فائدة : إذا لم يجد ماءً ، فالصحيح من المذهب ، ونقله صالح ، أنه يتيمم .

(١) تقدم تخريجه في ١٢٤/٢ .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب إحرام النساء ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٦٩ / ٢ . وأبو داود ، في : باب الخائض تهل بالحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٤ / ١ . والنسائي ، في : باب الاغتسال من النفاس ، من كتاب الطهارة ، وفي : باب ما تفعل النساء عند الإحرام ، من كتاب الحيض ، وفي : باب إهلال النساء ، من كتاب الحج . المجتبى ١٠١ / ١ ، ١٦٠ ، ١٢٧ / ٥ ، ١٢٨ . وابن ماجه ، في : باب النساء والخائض تهل بالحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧١ / ٢ ، ٩٧٢ . وإمام مالك ، في : باب الغسل للإهلال ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٢٢ / ١ .
وانظر تخريج حديث جابر الآتي في صفة الحج .

« اغْتَسَلِي ». فكيف الطاهر ؟ فأظهرَ التَّعَجُّبَ مِنْ هذا القولِ . وكان ابنُ عَمَرَ يَغْتَسِلُ أحياناً ، وَيَتَوَضَّأُ أحياناً . وأى ذلكَ فَعَلَ أَجْزَأَهُ ، ولا أَوْجَبَ الاغْتِسَالَ ، ولا أَمَرَ به ، إِلَّا لحائِضٍ أو نُفَسَاءٍ ، ولو كان واجِباً لأَمَرَ به غيرَهما . ولأنَّه لأَمْرٌ مُسْتَقْبَلٌ ، فأشَبَّهَ غُسْلَ الْجُمُعَةِ . فإن لم يَجِدْ ماءً ، فقالَ القاضي : يَتَيَمَّمُ ؛ لأنَّه غُسْلٌ مَشْرُوعٌ ، فَنَابَ التَّيَمُّمُ عنه ، كالواجِبِ . والصَّحِيحُ أَنَّهُ غيرُ مَسْنُونٍ ؛ لأنَّه غُسْلٌ غيرُ واجِبٍ ، فلم يُسْتَحَبَّ التَّيَمُّمُ عِنْدَ عَدَمِهِ ، كغُسْلِ الْجُمُعَةِ . وما ذَكَرَهُ مُتَقَفِّضٌ بِغُسْلِ الْجُمُعَةِ . والفرقُ بَيْنَ الواجِبِ والمَسْنُونِ أَنَّ الواجِبَ شُرْعٌ لِإِبَاحَةِ الصَّلَاةِ ، والتَّيَمُّمُ يَقُومُ مَقَامَهُ في ذلكَ ، والمَسْنُونُ يُرَادُ لِلتَّنْظِيفِ وَقَطْعِ الرَّائِحَةِ ، والتَّيَمُّمُ لَا يُحْصَلُ هَذَا ، بَلْ يُحْصَلُ شَعْنًا وَتَغْيِيرًا ؛ ولذلك ائْتَرَقَا فِي الطَّهَارَةِ الصُّغْرَى ، فلم يُشْرَعَ تَجْدِيدُ التَّيَمُّمِ ، ولا تَكَرُّارُ الْمَسْحِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ الْغُسْلُ ، كالرجلِ ، وإن كانت حائِضًا أو نُفَسَاءً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ ، وَهِيَ نُفَسَاءٌ ، أَنْ تَغْتَسِلَ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ . وَأَمَرَ عَائِشَةَ أَنْ تَغْتَسِلَ لِإِهْلَالِ الْحَجِّ ، وَهِيَ حَائِضٌ ^(١) .

قال في « الفروع » ، في باب الغُسلِ : وَيَتَيَمَّمُ فِي الْأَصَحِّ لِحَاجَةٍ . قال في « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : تَيَمَّمُ فِي الْأَشْهَرِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَةِ الصُّغْرَى » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقِيلَ : لَا يُسْتَحَبُّ لَهُ التَّيَمُّمُ . اخْتَارَهُ

(١) انظر حديثها المتقدم في صفحة ١١١ .

فَإِنْ رَجَبَ الْحَائِضُ أَوْ التَّفَسَّاءُ الطُّهْرَ قَبْلَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمِيَقَاتِ اسْتَحَبَّ لهُمَا تَأْخِيرُ الْاِغْتِسَالِ حَتَّى يَطْهُرَا ؛ لِيَكُونَ أَكْمَلَ لهُمَا ، وَإِلَّا اغْتَسَلَا ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ التَّنْظِيفُ بِإِزَالَةِ الشَّعْرِ ، وَقَطْعِ الرَّائِحَةِ ، وَتَنْفِ الْإِبْطَرِ ، وَقَصِّ [٢٠/٣ ط] الشَّارِبِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، وَحَلْقِ الْعَانَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ يُسْنُّ لَهُ الْاِغْتِسَالُ وَالطُّيْبُ ، فَسُنُّ لَهُ هَذَا ، كَالْجُمُعَةِ ، وَلِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ قَطْعَ الشَّعْرِ وَتَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ ، فَاسْتَحَبَّ لَهُ فِعْلُهُ قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي إِحْرَامِهِ ، فَلَا يَتِمَّكُنُ مِنْهُ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَتَطَيَّبَ فِي بَدَنِهِ خَاصَّةً ، وَلَا فَرَقَ بَيْنَ مَا تَبَقَّى عَيْنُهُ ، كَالْمِسْكِ ، أَوْ أَثَرُهُ ، كَالْعُودِ وَالبَخُورِ وَمَاءِ الْوَرْدِ . هَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَأُمُّ حَبِيبَةَ ، وَمُعَاوِيَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْحَنْفِيَّةِ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَعُرْوَةَ ، وَالْقَاسِمِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَابْنِ جُرَيْجٍ . وَكَانَ عَطَاءٌ يَكْرَهُ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِمَا رَوَى يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ

الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتَوَى » ، وَابْنُ عَبْدِدُوسٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَأُطْلِقُهُمَا فِي « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الزُّرْكَشِيِّ » .

قوله : وَيَتَطَيَّبُ . يَعْنِي ، فِي بَدَنِهِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ لَهُ جُرْمٌ أَوْ لَا . فَأَمَّا تَطْيِيبُ ثَوْبِهِ ،

ﷺ ، فقال : يا رسول الله ، كيف ترى في رجلٍ أحرَمَ بمُعَمَّرَةٍ وهو مُتَضَمِّعٌ بطيبٍ ؟ فسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ ، يَعْنِي سَاعَةً ، ثُمَّ قَالَ : « اغْسِلِ الطَّيِّبَ الَّذِي بِكَ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - وَانْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ ، وَاصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَلِأَنَّهُ يُمْنَعُ مِنْ ابْتِدَائِهِ ، فَمُنِعَ مِنْ اسْتِدَامَتِهِ ، كَاللُّبْسِ . وَلَنَا ، قَوْلُ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ ، وَلِحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ . وَقَالَتْ : كَانَتْ تُنْظَرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَفِي لَفْظٍ لِمُسْلِمٍ : طَيَّبْتُهُ بِأُطِيبِ الطَّيِّبِ . وَقَالَتْ : بِطِيبٍ فِيهِ مِسْكٌ . وَحَدِيثُهُمْ فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ : عَلَيْهِ

فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُكْرَهُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ الْآجُرُّوِيُّ : الْإِنصَافُ يَحْرُمُ . وَقِيلَ : تَطْيِيبُ ثَوْبِهِ كَتَطْيِيبِ بَدَنِهِ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا . قَالَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب غسل الخلق ثلاث مرات من الثياب ، من كتاب الحج ، وفي : باب يفعل في العمرة ما يفعل في الحج ، من كتاب العمرة . صحيح البخاري ١٦٧/٢ ، ٥٧٦/٣ ، ١٩٨/٥ ، ٢٢٤ . ومسلم ، في : باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٦/٢ - ٨٣٨ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب الرجل يحرم في ثيابه ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٢/١ ، ٤٢٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الذي يحرم وعليه قميص أو جبة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٥٨/٤ ، ٥٩ . والنسائي ، في : باب الجبة في الإحرام ، وباب في الخلق للمحرم . من كتاب المناسك . المجتبى ٩٩/٥ ، ١٠٠ ، ١١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٢٢/٤ ، ٢٢٤ .

(٢) الوبيص : مثل البريق وزناً ومعنى .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الطيب عند الإحرام ، وباب الطيب بعد رمي الجمار ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب الفرق ، وباب تطيب المرأة زوجها بيديها ، وباب الطيب في الرأس واللحية ، وباب ما يستحب من الطيب ، وباب الذرة ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ١٦٨ / ٢ ، ٢٢٠ ، ٧ / ٢٠٩ ، ٢١٠ ، ٢١١ . ومسلم ، في : باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم = ٨٤٦ - ٨٥٠ .

جُبَّةٌ بِهَا أَثَرُ الْخُلُقِ^(١) . رواه مسلم . وفي بعضها : وَهُوَ مُتَضَمِّنٌ بِالْخُلُقِ . وفي بعضها : عَلَيْهِ رَذَعٌ^(٢) مِنْ زَعْفَرَانٍ . وهذا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ طِيبَ الرَّجُلِ كَانَ مِنَ الزَّعْفَرَانِ ، وَهُوَ مَنْهِيٌّ عَنْهُ لِلرِّجَالِ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ ، فَفِيهِ أَوَّلَى . وَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ^(٣) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعَفَرَ الرَّجُلُ . وَلَأَنَّ حَدِيثَهُمْ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ ، وَحَدِيثُنَا فِي سَنَةِ عَشْرِ . قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : كَانَ شَأْنُ صَاحِبِ الْجُبَّةِ قَبْلَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا خِلَافَ بَيْنَ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالسَّيْرِ وَالْآثَارِ ، أَنَّ قِصَّةَ صَاحِبِ الْجُبَّةِ

الزَّرَكَشِيُّ : وَقَدْ شَبَّهَهُ كَلَامُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَيَأْتِي ، هَلْ لَهُ اسْتِدَامَةٌ ذَلِكَ ؟

— كما أخرجه أبو داود ، في : باب الطيب عند الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٠٥ .
والترمذی ، في : باب ما جاء في الطيب عند الإحلال قبل الزهارة ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ٤ / ١٤٩ .
والنسائي ، في : باب إبادة الطيب عند الإحرام ، وباب موضع الطيب ، من كتاب المناسك .
المجتبى ٥ / ١٠٥-١٠٩ . وابن ماجه ، في : باب الطيب عند الإحرام ، وباب ما ينزل للرجل إذا رمى جمرة العقبة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٦ ، ١٠١١ . والدارمي ، في : باب الطيب عند الإحرام ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٢ ، ٣٣ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في الطيب في الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٢٨ . والإمام أحمد ، في : للسند ٦ / ٣٩ ، ٩٨ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٦٢ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٨١ ، ١٨٦ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٤ ، ٢٨٠ ، ٢٦٧ ، ٢٦٤ ، ٢٥٨ ، ٢٥٤ .

(١) الخُلُقُ : نوع من الطيب ، أعظم أجراته الزعفران .

(٢) رذع : شيء من زعفران في مواضع شتى .

(٣) في : باب التزفر للرجال ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٧ / ١٩٧ . كما أخرجه مسلم ، في : باب نهي الرجل عن التزفر ، من كتاب اللباس . صحيح مسلم ٣ / ١٦٦٢ ، ١٦٦٣ . وأبو داود ، في : باب في الخلق للرجال ، من كتاب التزفر . سنن أبي داود ٢ / ٣٩٨ . والترمذی ، في : باب ما جاء في كراهية التزفر والخلق للرجال ، من أبواب الأدب . عارضة الأحوذي ١٠ / ٢٥٧ . والنسائي ، في : باب الزعفران للمحرم ، من كتاب الحج ، وفي : باب التزفر ، من كتاب الزينة . المجتبى ٥ / ١٠٩ ، ١١٠ ، ١٦٥ / ٨ . الإمام أحمد ، في : للسند ١٠١ / ٣ . كلهم من حديث أنس بن مالك .

كانت عامَ خَبِيرٍ ، بالجِغَرَانَةِ (١) ، سَنَةَ ثَمَانٍ ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِي حُجَّةِ الْوُدَاعِ سَنَةَ عَشْرِ . فَعِنْدَ ذَلِكَ إِنْ قُدِّرَ التَّعَارُضُ ، فَحَدِيثُنَا نَاسِخٌ لِحَدِيثِهِمْ . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدَرَوِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّبِ ، قَالَ : سَأَلْتُ ابْنَ عُمرَ عَنِ الطَّيِّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَقَالَ : لِأَن أُطْلِيَ بِالْقَطْرِ أَنْ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ . قُلْنَا : تَمَامُ الْحَدِيثِ ، قَالَ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ ، فَقَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَدْ كُنْتُ أَطْيِبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَيَطُوفُ فِي نِسَائِهِ ، ثُمَّ يُصْبِحُ يَنْصَحُ طَيِّبًا (٢) . فَإِذَا صَارَ الْخَبِيرُ حُجَّةً عَلَى مَنْ احْتَجَّ بِهِ ، فَإِنْ فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ [٢١/٣] حُجَّةً عَلَى ابْنِ عُمرَ وَغَيْرِهِ ، وَقِيَّاسُهُمْ يُنْطَلُ بِالنِّكَاحِ ، فَإِنْ الْإِحْرَامُ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَهُ دُونَ اسْتِدَامَتِهِ .

فصل : فَإِنْ طَيَّبَ ثَوْبَهُ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةُ لُبْسِهِ ، مَا لَمْ يَنْزِعْهُ ، فَإِنْ نَزَعَهُ فَلَيْسَ لَهُ لُبْسُهُ ، فَإِنْ لَبَسَهُ اقْتَدَى ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ ابْتِدَاءَ الطَّيِّبِ وَلُبْسَ الْمُطَيَّبِ ، دُونَ الْاسْتِدَامَةِ . وَكَذَا إِنْ نَقَلَ الطَّيِّبَ مِنْ مَوْضِعٍ مِنْ بَدَنِهِ إِلَى مَوْضِعٍ ، يَفْتَدِي ؛ لِأَنَّهُ ابْتَدَأَ الطَّيِّبَ . وَكَذَا إِنْ تَعَمَّدَ مَسَّهُ يَدِهِ ، أَوْ نَحَاهُ عَنْ مَوْضِعِهِ ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ . فَأَمَّا إِنْ عَرَّقَ الطَّيِّبُ ، أَوْ ذَابَ بِالشَّمْسِ ، فَسَالَ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ فِعْلِهِ . قَالَتْ عَائِشَةُ ،

وَهَلْ تَجِبُ الْفِدْيَةُ بِهِ ؟ فِي آخِرِ بَابِ الْفِدْيَةِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَيْسَ لَهُ لُبْسُ ثَوْبٍ مُطَيَّبٍ . الْإِنْصَافُ

(١) ماء بين الطائف ومكة ، وهي إلى مكة أدنى .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب إذا جامع ثم عاد ، من كتاب الطهارة . صحيح البخاري ١ / ٧٥ .
ومسلم ، في : باب الطيب للمحرم عند الإحرام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٤٩ ، ٨٥٠ .
والنسائي ، في : باب الطواف على النساء في غسل واحد ، من كتاب الغسل . وفي : باب موضع الطيب ، من كتاب الحج . المجتبى ١ / ١٧٢ ، ١٠٩ / ٥ .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ فَنُضَمُّدُ جِهَانَا بِالْمِسْكِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرِقَتْ إِحْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا ، فِيرَانَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَا يَنْهَانَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَلْبَسَ ثَوْبَيْنِ أَيْضَيْنِ نَظِيفَيْنِ ؛ إِذَا رَأَوْا رِذَاءً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَلْيُحْرَمِ أَحَدُكُمْ فِي إِزَارٍ وَرِذَاءٍ وَنَعْلَيْنِ » ^(٢) . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَا نَظِيفَيْنِ ، إِمَّا جَدِيدَيْنِ ، أَوْ مَعْسُولَيْنِ ؛ لِأَنَّا أَحْبَبْنَا لَهُ التَّنْظِيفَ فِي بَدَنِهِ ، فَكَذَلِكَ فِي ثِيَابِهِ ، كَشَاهِدِ الْجُمُعَةِ . وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَا أَيْضَيْنِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « خَيْرُ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضُ » ، فَالْبَسُوهَا أَحْيَاءَكُمْ ، وَكَفَّنُوهَا فِيهَا مَوْتَكُمْ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ ^(٣) بِمَعْنَاهُ .

فصل : وَيَتَجَرَّدُ عَنِ الْمَخِيطِ إِنْ كَانَ رَجُلًا ، فَأَمَّا الْمَرْأَةُ فَلَهَا ثَبَسُ الْمَخِيطِ فِي الْإِحْرَامِ ؛ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ ثَبْسِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ بَدَنِهِ ، وَهُوَ كُلُّ مَا يُخَاطُ عَلَى قَدْرِ الْمَلْبُوسِ عَلَيْهِ ، كَالْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْبُرْنُسِ . وَلَوْ لَبَسَ إِزَارًا مُوَصَّلًا ، أَوْ اتَّشَحَّ بِثَوْبٍ مَخِيطٍ كَانَ جَائِزًا . وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فائدتان ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : وَيَلْبَسُ ثَوْبَيْنِ أَيْضَيْنِ نَظِيفَيْنِ ؛ إِذَا رَأَوْا رِذَاءً . فَالرِّذَاءُ يَصْعَقُ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ ، وَالْإِزَارُ فِي وَسْطِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَذَكَرَ الْحَلَوَانِيُّ فِي « التَّبَصُّرَةِ » ، إِخْرَاجَ كَيْفِهِ الْأَيْمَنِ مِنَ الرِّذَاءِ أَوَّلَى . الثَّانِيَةُ ، يَجُوزُ إِحْرَامُهُ فِي

(١) في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٥ .

(٢) أخرجه الإمام أحمد في : المسند ٣٤/٢ .

(٣) تقدم تخريجه في ٢٧٤/٥ .

وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَيُحْرِمَ عَقِيْبَهُمَا .

المقنع

الشرح الكبير

١١٥٧ - مسألة : (وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَيُحْرِمَ عَقِيْبَهُمَا)
المُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرِمَ عَقِيْبَ الصَّلَاةِ ، فَإِنْ حَضَرَتْ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ ، أُحْرِمَ
عَقِيْبَهَا ، وَإِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ تَطَوُّعًا وَأُحْرِمَ عَقِيْبَهُمَا . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ،
وَطَاوُسٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقَ ،
وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَدْ رُوِيَ
عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْإِحْرَامَ عَقِيْبَ الصَّلَاةِ ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رِجْلَتُهُ ، وَإِذَا بَدَأَ
بِالسَّيْرِ ، سَوَاءً ؛ لِأَنَّ الْجَمِيعَ مَرْوِيُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طَرَفٍ صَحِيحَةٍ .
قَالَ الْأَثَرُمُ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : أَيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ ؛ الْإِحْرَامُ فِي ذُبْرِ الصَّلَاةِ ،
أَوْ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رِجْلَتُهُ ^(١) ؟ قَالَ : كُلُّ ذَلِكَ ^(٢) قَدْ جَاءَ ، فِي ذُبْرِ الصَّلَاةِ ،
وَإِذَا عَلَا الْبَيْدَاءُ ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رِجْلَتُهُ . فَوَسَّعَ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ . قَالَ
ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ رِجْلَتُهُ قَائِمَةٌ .

الإِنصاف

ثَوْبٍ وَاحِدٍ . قَالَ فِي « التَّبَصُّرَةِ » : بَعْضُهُ عَلَى عَاتِقِهِ .

قوله : وَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ ، وَيُحْرِمُ عَقِيْبَهُمَا . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ
أَنْ يُحْرِمَ عَقِيْبَ صَلَاةٍ ؛ [٢٧٢/١] إِمَّا مَكْتُوبَةً أَوْ نَفْلًا . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ
الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، يُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرِمَ عَقِيْبَ مَكْتُوبَةٍ فَقَطْ ، وَإِذَا رَكِبَ وَإِذَا سَارَ
سَوَاءً . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُحْرِمَ عَقِيْبَ فَرَضٍ إِنْ كَانَ
وَقْتَهُ ، وَإِلَّا فَلَيْسَ لِلْإِحْرَامِ صَلَاةٌ تَخْصُهُ .

(١) في م : راحته .

(٢) سقط من : الأصل .

وروى ابن عباس، وأنس، رضي الله عنهما، نحوه. رواه البخاري^(١). والأولى [٢١/٣] الإحرام عقيب الصلاة؛ لما روى سعيد بن جبيرة، قال: ذكرت لابن عباس إهلال رسول الله ﷺ، فقال: أوجب رسول الله ﷺ الإحرام حين فرغ من صلاته، ثم خرج، فلما ركب رسول الله ﷺ راحلته، واستوت به قائمة، أهل، فأدرك ذلك منه قوم، فقالوا: أهل حين استوت به راحلته. وذلك أنهم لم يذكروا إلا ذلك، ثم سار حتى علا البيداء، فأهل، فأدرك ذلك منه ناس، فقالوا: أهل حين علا البيداء. رواه أبو داود^(٢)، والأثر. وهذا لفظه. وهذا فيه بيان وزيادة علم، فتعين حمل الأمر عليه، ولو لم يقله ابن عباس،

فائدة: لا يصلي الركعتين في وقت نهى. على الصحيح من المذهب، وعليه الأصحاب. وقال في «الفروع»: ويتوجه فيه الخلاف الذي في صلاة الاستيسقاء في وقت النهي، وقد مر، ولا يصلحها أيضاً من عدم الماء والتراب.

- (١) حديث ابن عباس أخرجه البخاري، في: باب ما يلبس المحرم من الثياب والأردية والأزر، من كتاب الجهاد. صحيح البخاري ٢ / ١٦٩. كما أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ١ / ٢٦٠.
- وحديث أنس أخرجه البخاري، في: باب من بات بذى الحليفة حتى أصبح، وباب التعميد والتسييح والتكبير قبل الإهلال ...، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢ / ١٧٠، ١٧١. كما أخرجه أبو داود، في: باب وقت الإحرام، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١ / ٤١١.
- وحديث ابن عمر أخرجه البخاري، في: باب من أهل حين استوت به راحلته، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢ / ١٧١. كما أخرجه مسلم، في: باب الإهلال من حيث تنبعت الرحلة، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢ / ٨٤٥. وأبو داود، في: باب في وقت الإحرام، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١ / ٤١٠، ٤١١. والنسائي، في: باب العمل في الإهلال، من كتاب المناسك. المجتبى ٥ / ١٢٧. وابن ماجه، في: باب الإحرام، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٣. والإمام مالك، في: باب العمل في الإهلال، من كتاب الحج. الموطأ ١ / ٣٣٢، ٣٣٣. والإمام أحمد، في: المسند ٢ / ١٧، ١٨، ٢٩، ٣٦، ٣٧.
- (٢) في: باب في وقت الإحرام، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١ / ٤١٠.

وَيَنْوِي الْإِحْرَامَ بِنُسْلِكَ مُعَيَّنٍ ، وَلَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ، المقنع

الشرح الكبير

لَتَعَيَّنَ حَمْلُ الْأَمْرِ عَلَيْهِ ؛ جَمْعًا بَيْنَ الْأَخْبَارِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَعَلَى سَبِيلِ
الاسْتِخْبَابِ . وَكَيْفَمَا أُخْرِمَ جَاز ، لَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِي ذَلِكَ .

١١٥٨ - مسألة : (وَيَنْوِي الْإِحْرَامَ بِنُسْلِكَ مُعَيَّنٍ ، وَلَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا
بِالنِّيَّةِ) يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعَيَّنَ مَا يُحْرِمُ بِهِ مِنَ الْأَنْسَاكِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ
الشَّافِعِيُّ ، فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : الْإِطْلَاقُ أَوَّلَى ؛ لِمَا رَوَى طَاوُسٌ ، قَالَ : خَرَجَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ ، لَا يُسَمَّى حَجًّا ، يَنْتَظِرُ الْقَضَاءَ ، فَتَزَلَ عَلَيْهِ
الْقَضَاءُ ، وَهُوَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَمَرَ أَصْحَابَهُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ أَهْلًا ، وَلَمْ
يَكُنْ مَعَهُ هَذِي ، أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمرَةً ^(١) . وَلَأنَّ ذَلِكَ أَحْوَطُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَأْمُنُ
الْإِخْصَارَ ، أَوْ تَعَذُّرَ فِعْلِ الْحَجِّ ، فَيَجْعَلُهَا عُمرَةً . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ
أَمَرَ أَصْحَابَهُ بِالْإِحْرَامِ بِنُسْلِكَ مُعَيَّنٍ ، فَقَالَ : « مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يُهْلَ
بِحَجٍّ ، « وَعُمرَةً » ، فَلْيُهْلَ ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلَ بِحَجٍّ فَلْيُهْلَ ، وَمَنْ أَرَادَ
أَنْ يُهْلَ بِعُمرَةٍ فَلْيُهْلَ » ^(٢) . وَالنَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ إِنَّمَا أُخْرِمُوا بِمُعَيَّنٍ ؛
لِمَا نَذَرَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، وَلَأنَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ
ﷺ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ فِي صُحْبَتِهِ يَطْلُبُونَ عَلَى أَحْوَالِهِ وَيَقْتَدُونَ بِهِ ، أَعْلَمُ

تنبيهان ؛ الأول ، قوله : وَيَنْوِي الْإِحْرَامَ بِنُسْلِكَ مُعَيَّنٍ ، وَلَا يَتَعَقَّدُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ . الإنصاف

(١) أخرجه الإمام الشافعي في مسنده ، انظر : الباب السابع في الإفراد والقران والجمع ، من كتاب الحج ، في
ترتيب السندى لمسند الشافعي ١ / ٣٧٢ .

(٢) ٢ - ٢) م : « أو عمره » .

(٣) تقدم ترجمته في صفحة ١١١ من حديث عائشة .

به من طأوس ، ثم إن حديثه مُرْسَلٌ ، والشافعي لا يَحْتَجُّ بالمراسيل ، فكيف صار إليه مع مخالفة الروايات الصحيحة المُسْنَدَةِ ، والاحتياط مُمَكِّنٌ ، بأن يجعلها عُمَرَةً ، فإن شاء كان مُتَمَتِّعًا ، وإن شاء أدخل عليها الحَجَّ ، فصار قارئًا .

فصل : وينبئ الإحرام بقلبه ، ولا يَنْعَقِدُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ ؛ لقول النبي ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ » ^(١) . ولأنها عِبَادَةٌ مَخْصُصَةٌ ، فافتقرت إلى النِّيَّةِ ، كالصلاة . فإن لَبَّى من غير نِيَّةٍ لم يَصِرْ مُحْرِمًا ؛ لما ذكرنا . وإن اقتصر على النِّيَّةِ ، كفاه ذلك . وهو قول مالك ، والشافعي . وقال أبو حنيفة : لا يَنْعَقِدُ بِمَجَرَّدِ النِّيَّةِ حتى يُضَافَ إليها التَّلْبِيَةُ ، أو سَوْقُ الْهَدْيِ ؛ لما رَوَى خَلَادُ بْنُ السَّائِبِ الْأَنْصَارِيُّ ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ ، قال : « جَاءَنِي جَبْرِيلُ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ، مُرْ أَصْحَابَكَ أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ » . قال التِّرْمِذِيُّ ^(٢) : هذا حديثٌ حسنٌ . ولأنها عِبَادَةٌ ذاتٌ تَحْرِيمٍ وَتَحْلِيلٍ ، فكانَ لها نُطْقٌ وَاجِبٌ ، كالصلاة ، ولأنَّ الْهَدْيَ [٢٢/٣]

قال ابنُ مُتَّجَى : إن قيل : الإحرام ما هو ؟ فإن قيل : النِّيَّةُ . قيل : فكيف ينبئ

(١) تقدم تخريجه في ٣٠٨/١ .

(٢) في : باب ما جاء في رفع الصوت بالتلبية ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤٧/٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب كيف التلبية ، من كتاب الحج . سنن أبي داود ٤٢١/١ . والنسائي ، في : باب رفع الصوت بالإلهال ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٢٥/٥ ، ١٢٦ . وابن ماجه ، في : باب رفع الصوت بالتلبية ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٥/٢ . والدارمي ، في : باب في رفع الصوت بالتلبية ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٣٤/٢ . والإمام مالك ، في : باب رفع الصوت بالإلهال ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٣٤/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٥/٤ .

وَيَشْتَرِطُ ، فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التَّسْلُكَ الْفُلَانِيَّ ، فَيَسِّرْهُ لِي ،

الشرح الكبير

وَالْأَصْحِيَّةَ لَا يَجِبَانِ بِمَجَرَّدِ النِّيَّةِ ، كَذَلِكَ التَّسْلُكُ . وَلَنَا ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ لَيْسَ فِي آخِرِهَا نَطْقٌ وَاجِبٌ ، فَلَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِهَا ، كَالصَّيَامِ . وَالخَيْرُ الْمُرَادُ بِهِ الِاسْتِخْبَابُ ، فَإِنَّ مَنْطُوقَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ ، وَلَا خِلَافَ فِي عَدَمِ وَجُوبِهِ ، فَمَا هُوَ مِنْ ضَرُورَتِهِ أَوَّلَى ، وَلَوْ وَجِبَ التَّنَطُّقُ لَمْ يَلْزَمْ كَوْنُهُ شَرْطًا ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ غَيْرُ مُشْتَرِطَةٍ فِيهِ ، وَالصَّلَاةُ فِي آخِرِهَا نَطْقٌ وَاجِبٌ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَأَمَّا الْهَدْيُ وَالْأَصْحِيَّةُ فَاِجِبَابٌ مَالِيَّةٌ ، فَهُوَ يُشْبِهُ التَّنَذِيرَ ، بِخِلَافِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ عِبَادَةٌ بِدَنِيَّةٍ . فَعَلَى هَذَا لَوْ نَطَقَ بِغَيْرِ مَا نَوَاهُ ، نَحْوُ أَنْ يَتَوَرَّى الْعُمْرَةَ ، فَيَسْبِقُ لِسَانُهُ إِلَى الْحَجِّ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، أَنْ يَقْعُدَ مَا نَوَاهُ دُونَ مَا لَفَظَ بِهِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّبِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى هَذَا . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاجِبَ النِّيَّةَ ، وَعَلَيْهَا الْاعْتِمَادُ ، وَاللَّفْظُ لَا عِبْرَةَ بِهِ ، فَلَمْ يُؤَثَّرْ ، كَمَا لَا يُؤَثَّرُ اخْتِلَافُ النِّيَّةِ فِيمَا يُعْتَبَرُ لَهُ اللَّفْظُ دُونَ النِّيَّةِ . فَإِنْ لَبَّى ، أَوْ سَاقَ الْهَدْيَ مِنْ غَيْرِ نِيَّةٍ ، لَمْ يَنْعَقِدْ إِخْرَامُهُ ؛ لِأَنَّ مَا اعْتَبِرَتْ لَهُ النِّيَّةُ لَا يَنْعَقِدُ بِدُونِهَا ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ .

١١٥٩ - مسألة : (وَيَشْتَرِطُ ، فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التَّسْلُكَ

الإيضاح

النِّيَّةَ ، وَنِيَّةُ النِّيَّةِ لَا تَجِبُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّسْلُسِ ؟ وَإِنْ قِيلَ : التَّجَرُّدُ . فَالتَّجَرُّدُ لَيْسَ رُكْنًا فِي الْحَجِّ ، وَلَا شَرْطًا وَفَاقًا ، وَالْإِخْرَامُ ، قِيلَ : إِنَّهُ أَحَدُهُمَا . فَالْجَوَابُ ، أَنَّ الْإِخْرَامَ النِّيَّةَ ، وَالتَّجَرُّدُ هَيْئَةٌ لَهَا . وَالنِّيَّةُ لَا تَجِبُ لَهَا النِّيَّةُ . وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ هُنَا : وَيَتَوَرَّى الْإِخْرَامَ بِتَسْلُكِ مُعَيَّنٍ . مَعْنَاهُ ، يَتَوَرَّى بِنِيَّتِهِ نُسْكًَا مُعَيَّنًا . وَالْأَشْيَاءُ ، أَنَّهُ شَرْطٌ ، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا ؛ كِنْيَةُ الْوُضُوءِ . انْتَهَى . الثَّانِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَيَشْتَرِطُ - أَيْ يُسْتَحَبُّ - فَيَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ التَّسْلُكَ الْفُلَانِيَّ . إِلَى آخِرِهِ ،

وَتَقَبَّلُهُ مِنِّي ، فَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ ، فَمَجَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي .

المفنع

الفُلَانِي ، فَيَسِّرُهُ لِي ، وَتَقَبَّلُهُ مِنِّي ، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ ، فَمَجَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي (فَإِنْ أَرَادَ التَّمَتُّعُ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْعُمْرَةَ ، فَيَسِّرْهَا لِي ، وَتَقَبَّلْهَا مِنِّي ، وَإِنْ حَبَسَنِي حَابِسٌ فَمَجَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي . وَإِنْ أَرَادَ الْإِفْرَادَ ، قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْهُ لِي وَتَقَبَّلْهُ مِنِّي . وَيَشْتَرِطُ . وَإِنْ أَرَادَ الْقِرَانَ قَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ فَيَسِّرْهُمَا لِي ، وَتَقَبَّلْهُمَا مِنِّي . وَيَشْتَرِطُ . وَهَذَا الْاِشْتِرَاطُ مُسْتَحَبٌّ . وَيُعِيدُ هَذَا الشَّرْطَ شَيْئَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ إِذَا عَاقَهُ عَدُوٌّ أَوْ مَرَضٌ أَوْ ذَهَابُ نَفَقَةٍ وَنَحْوُهُ ، أَنْ لَهُ التَّحَلُّلَ . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ مَتَى حُلَّ بِذَلِكَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَمِمَّنْ رَأَى الْاِشْتِرَاطَ فِي الْإِحْرَامِ ؛ عُمَرُ ، وَعَلِيٌّ ، وَابْنُ مَسْعُودٍ ، وَعَمَّارٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ ، وَعَلَقَمَةُ ، وَالْأَسْوَدُ ، وَشُرَيْحٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَعِكْرَمَةُ ، وَالشَّافِعِيُّ بِالْعِرَاقِ . وَأَنْكَرَهُ ابْنُ عُمَرَ ، وَطَاوُسٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ . وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّ الْاِشْتِرَاطَ يُعِيدُ سُقُوطَ الدَّمِ ، فَأَمَّا التَّحَلُّلُ فَهُوَ ثَابِتٌ عِنْدَهُ بِكُلِّ إِخْصَارٍ . وَاحْتَجُّوا بِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَنْكِرُ الْاِشْتِرَاطَ ، وَيَقُولُ : حَسْبُكُمْ سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ . وَلَأنَّهَا عِبَادَةٌ تَجِبُ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، فَلَمْ يُعَدَّ الْاِشْتِرَاطُ فِيهَا ، كَالصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ ، فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ

الشرح الكبير

أَنَّهُ يَقُولُ ذَلِكَ بِلِسَانِهِ ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، فَلَا يَصِحُّ الْاِشْتِرَاطُ بِقَلْبِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقِيلَ :

الإنصاف

الله، إني أريد الحج، وأنا شاكية. فقال النبي ﷺ: «حُجِّي، واشترطي أن [٢٢/٣] مَحَلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وعن ابن عباس، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ ضَبَاعَةَ أَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إني أريد الحج، فكيف أقول؟ قَالَ: «قُولِي: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، وَمَحَلِّي مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ تَحْبِسُنِي، فَإِنَّ لَكَ عَلَى رَبِّكَ مَا اسْتَشَيْتَ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٢). ولا قول لأحدٍ مع قول النبي ﷺ، فكيف يُعَارَضُ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ، ولو لم يَكُنْ فِيهِ حَدِيثٌ لَكَانَ قَوْلُ الْخَلِيفَتَيْنِ الرَّاشِدَيْنِ مَعَ مَنْ قَدْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ مِنْ فُقَهَاءِ الصَّحَابَةِ أَوْلَى مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ.

يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْإِحْرَامِ، وَيَتَعَقَّدُ بِالنِّيَّةِ. فكَذَا الْأَشْتِرَاطُ. وَهُمَا اخْتِمَا لَأَنْ مُطْلَقَانِ فِي «الْمُعْنَى»، وَ«الشَّرْحِ»، وَ«الزَّرْكَشِيِّ». وَاسْتَحَبَّ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الْأَشْتِرَاطَ لِلْخَائِفِ فَقَط. وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ، إِنْ اشْتَرَطَ فَلَا بَأْسَ.

فائدة: الْأَشْتِرَاطُ يُفِيدُ شَيْئَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا، إِذَا عَاقَهُ عَدُوٌّ، أَوْ مَرَضٌ، أَوْ ذَهَابُ

(١) أخرجه البخاري، في: باب الأكماء في الدين ...، من كتاب النكاح. صحيح البخاري ٩ / ٧. ومسلم، في: باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٦٧ / ٢.

كما أخرجه النسائي، في: باب كيف يقول إذا اشترط، من كتاب المناسك. المجتبى ١٣١ / ٥. وابن ماجه، في: باب الشرط في الحج، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٨٠، ٩٧٩ / ٢. والإمام أحمد، في: المسند ١٦٤ / ٦، ٢٠٢، ٣٤٩، ٣٦٠، ٤٢٠.

(٢) في: باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٦٨ / ٢. كما أخرجه أبو داود، في: باب الاشتراط في الحج، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤١١ / ١. والترمذي، في: باب ما جاء في الاشتراط في الحج، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ١٧٠ / ٤. والنسائي، في: باب كيف إذا اشترط، من كتاب الحج. المجتبى ١٣٠ / ٥. وابن ماجه، في: باب الشرط في الحج، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٩٨٠ / ٢. والدارمي، في: باب الاشتراط في الحج، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٣٥ / ٢. والإمام أحمد، في: المسند ٣٣٧ / ١، ٣٥٢.

المفتع وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ ،.....

الشرح الكبير

إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ غَيْرَ هَذَا اللَّفْظِ مِمَّا يُؤَدِّي مَعْنَاهُ ، يَقُومُ مَقَامَهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْمَعْنَى ، وَاللَّفْظَ إِنَّمَا أُريدُ لِتَأْدِيَةِ الْمَعْنَى . قَالَ إِبْرَاهِيمُ : خَرَجْنَا مَعَ عُلَقَمَةَ وَهُوَ يُريدُ الْعُمَرَةَ ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ إِنِّي أريدُ الْعُمَرَةَ ، إِنْ تيسَّرَتْ ، وَلَا فَلَاحَ حَرَجَ عَلَيَّ . وَكَانَ شُرَيْحٌ يَقُولُ : اللَّهُمَّ قَدْ عَرَفْتَ نِيَّتِي ، وَمَا أريدُ ، فَإِنْ كَانَ أَمْرًا تَيَمُّهُ فَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَلَا فَلَاحَ حَرَجَ عَلَيَّ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، لِعُرْوَةَ : قُلْ : اللَّهُمَّ إِنِّي أريدُ الْحَجَّ ، وَإِيَّاهُ نَوَيْتُ ، فَإِنْ تيسَّرَ ، وَلَا فَعُمَرَةُ . فَإِنْ نَوَى الْإِشْتِرَاطَ وَلَمْ يَتَلَفَّظْ بِهِ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّهُ تَابِعَ لِعَقْدِ الْإِحْرَامِ ، وَالْإِحْرَامُ يَنْعَقِدُ بِالنِّيَّةِ ، فَكَذَلِكَ تَابِعُهُ ، وَاخْتَمَلَ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ الْقَوْلِ ؛ لِأَنَّهُ اشْتَرِاطٌ ، فَاعْتَبِرَ فِيهِ الْقَوْلُ ، كَالْإِشْتِرَاطِ فِي التَّنْذِيرِ وَالْإِعْكَافِ وَالْوُقُوفِ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : « قَوْلِي مَجْلِي مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ تَحْسِبُنِي » .

١١٦٠ - مسألة : (وَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ التَّمَتُّعِ وَالْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ) لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ الْإِحْرَامِ بِأَيِّ الْأَنْسَاكِ الثَّلَاثَةِ شَاءَ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،

الإنصاف

نَفَقَةً ، أَوْ نَحْوَهُ ، جَازَ لَهُ التَّحَلُّلُ . الثَّانِي ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِالتَّحَلُّلِ . وَصَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بِذَلِكَ فِي آخِرِ بَابِ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ ، لَكِنْ قَوْلُنَا : جَازَ لَهُ التَّحَلُّلُ . هُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُ ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَالَ الزُّرْكَانِيُّ : ظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرْقِيِّ ، وَصَاحِبِ « التَّلْخِيسِ » ، وَأَيُّ الْبَرِّ كَاتِبٍ ، أَنَّهُ يَحِلُّ بِمُجَرَّدِ الْحَضَرِ . وَهُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ .

وَأَفْضَلُهَا التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ . وَعَنْهُ ، إِنْ سَاقَ الْهَدْيَ ، فَالْقِرَانَ الْمُتَمَتُّعُ ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ .

الشرح الكبير

فَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، وَمِنَّا مَنْ أَهْلٌ بِحَجٍّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . فَذَكَرَتِ التَّمَتُّعُ وَالْقِرَانَ وَالْإِفْرَادَ .

١١٦١ - مسألة : (وَأَفْضَلُهَا التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ) ثُمَّ الْقِرَانَ (وَعَنْهُ ، إِنْ سَاقَ الْهَدْيَ ، فَالْقِرَانَ أَفْضَلُ ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ) أَفْضَلُ الْأَنْسَاكِ التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ ، ثُمَّ الْقِرَانَ . وَمِمَّنْ رَوَى عَنْهُ اخْتِيَارُ التَّمَتُّعِ ؛ ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَعَائِشَةُ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَجَابِرُ بْنُ زَيْدٍ ، وَسَالِمٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَعِكْرِمَةُ ، وَأَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى الْمَرْوُذِيُّ عَنْ أَحْمَدَ ، إِنْ سَاقَ الْهَدْيَ ، فَالْقِرَانَ أَفْضَلُ ، وَإِنْ لَمْ يَسْقِهِ ، فَالتَّمَتُّعُ أَفْضَلُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَنَ حِينَ سَاقَ الْهَدْيَ ، وَمَتَّعَ كُلَّ مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ مِنَ الْحِلِّ حَتَّى يَنْحَرَ هَدْيَهُ . وَذَهَبَ الثَّوْرِيُّ ،

قوله : وَأَفْضَلُهَا التَّمَتُّعُ ، ثُمَّ الْإِفْرَادُ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ مِرَارًا كَثِيرَةً ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَصَالِحٌ : يَخْتَارُ الْمُتَمَتُّعَ ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ مَا أَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، إِنْ سَاقَ الْهَدْيَ ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب كيف نهل الحائض بالحج والعمرة ، من كتاب الحيض ، وفي : باب التمتع والإقارن والإفراد بالحج ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٨٧ / ١ ، ١٧٥ / ٢ ، ٢٢٥ / ٥ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٧٠ - ٨٧٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في إفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٢ / ١ . والإمام مالك ، في : باب إفراد الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٣٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٩ / ٦ . وتقديم بعضه في صفحة ١١١ .

وأصحاب الرأي إلى اختيار القرآن؛ لما روى أنس، رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ بَيْتِهِ جَمِيعًا: «لَبَّيْكَ عُمَرَةُ وَحَجَّاءُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) وحديث الصُّبَيْ^(٢) بن مَعْبُدٍ، حين أحرَمَ بهما، فَاتَى عُمَرَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: هُدَيْتَ [٢٣/٣] لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ^(٣). وَرَوَى عَنْ مَرْوَانَ ابْنَ الْحَكَمِ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَسَمِعَ عَلِيًّا يُلَبِّي بِعُمَرَةَ وَحَجٍّ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَلَمْ نَكُنْ نَهْنِئُ عَنْ هَذَا؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي بِهِمَا جَمِيعًا، فَلَمْ أَكُنْ أَذْغُ قَوْلًا^(٤) رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِقَوْلِكَ. رَوَاهُ سَعِيدٌ^(٥). وَلِأَنَّ الْقِرَانَ مُبَادَرَةً إِلَى فِعْلٍ

فَالْقِرَانُ أَفْضَلُ، ثُمَّ التَّمَتُّعُ. رَوَاهَا الْمَرْوُذِيُّ. وَاخْتَارَهَا الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ. وَقَالَ: هُوَ الْمَذْهَبُ. وَقَالَ: إِنَّ اعْتِمَرَ وَحَجًّا فِي سَفَرَتَيْنِ، أَوْ اعْتِمَرَ قَبْلَ أَشْهُرِ الْحَجِّ، فَإِلْفِرَادٌ أَفْضَلُ بِاتِّفَاقِ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ. وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى. وَذَكَرَهُ

(١) أخرجه البخاري، في: باب بعث علي بن أبي طالب ... إلى اليمن، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ٢٠٨ / ٥. ومسلم، في: باب في الإفراد والقران، وباب إهلاك النبي ﷺ وهديه، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢ / ٩٠٥، ٩١٥.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الإقران، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ١ / ٤١٧. والترمذي، في: باب ما جاء في الجمع بين الحج والعمرة، من أبواب الحج. عارضة الأحمدي ٤ / ٣٨. والنسائي، في: باب القران، من كتاب المناسك. المجتبى ٥ / ١١٦، ١١٧. وابن ماجه، في: باب الإحرام، وباب من قرن الحج والعمرة، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢ / ٩٧٣، ٩٨٩. والدارمي، في: باب في القران، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢ / ٧٠. والإمام أحمد، في: للسند ٢ / ٥٣، ٩٩ / ٣، ١٠٠، ١٨٧. (٢) في م: «الضبي».

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٨.

(٤) سقط من: الأصل.

(٥) وأخرجه البخاري، في: باب التمتع والإقران والإفراد بالحج ...، من كتاب الحج. صحيح البخاري ١٧٦، ١٧٥ / ٢. والنسائي، في: باب القران، من كتاب المناسك. المجتبى ٥ / ١١٥.

العبادة، وإحرام بالنسكَيْن من الميقات، وفيه زيادة تُسَلِّكُ هو الدَّم، فكان أولى. وذَهَبَ مالِكٌ، وأبو ثورٍ إلى اختيارِ الأفراد. وهو ظاهرُ مذهبِ الشافعي. وروى ذلك عن عُمَرَ، وعثمانَ، وابنِ عُمَرَ، وجابرٍ، وعائشةَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ؛ لِمَارَوْتِ عَائِشَةَ، وجابرٍ، أن رسولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنْ يَتَوَضَّعَ لِرَأْسِهِ مِثْلَ ذَلِكَ. وَتَفَقَّ عَلَيْهِمَا^(١). وعن ابنِ عُمَرَ، وابنِ عباسٍ مثل ذلك. وَتَفَقَّ عَلَيْهِمَا^(٢). ولأنَّ يَأْتِي بالحجِّ تامًّا من غيرِ احتياجٍ إلى جَبَرٍ، فكان أولى. قال عثمانُ: أَلَا إِنَّ الْحَجَّ التَّامَّ مِنْ أَهْلِيكُمْ، وَالْعُمْرَةَ التَّامَّةَ مِنْ أَهْلِيكُمْ. وقال إبراهيمُ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ، كَانُوا يُجَرِّدُونَ الْحَجَّ. وَلَنَا، مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ، وجابرٌ، وأبو موسى، وعائشةُ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَصْحَابَهُ لَمَّا طَافُوا بِالْبَيْتِ، أَنْ يَحِلُّوا، وَيَجْعَلُوهَا عُمْرَةً^(٣). فَتَقَلَّهَمُ مِنَ الْإِفْرَادِ وَالْقِرَانِ إِلَى الْمُتَعَةِ.

القاضي في «الخلافة» وغيره. وهي أَفْضَلُ مِنَ الثَّانِيَةِ. نصُّ عليه. واختاره الإنصاف

(١) أخرجهما البخاري في: باب التمتع والإفراد بالحج ...، من كتاب الحج. صحيح البخاري ١٧٥ / ٢، ١٧٦. ومسلم، في: باب بيان وجه الإحرام، وأنه يجوز إفراد الحج ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٨٧١/٢، ٨٧٣، ٨٧٥، ٨٨١.

(٢) في النسخ: عليه «والمثبت من المعنى». وأخرج حديث ابن عمر البخاري، في: باب في بحث علي بن أبي طالب ... إلى ابن ...، من كتاب المغازي. صحيح البخاري ٢٠٨/٥. ومسلم، في: باب الأفراد والقران، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٠٤/٢، ٩٠٥. كما أخرج حديث ابن عباس البخاري، في: باب التمتع والإفراد والإفراد بالحج ...، من كتاب الحج. صحيح البخاري ١٧٥/٢. ومسلم، في: باب جواز العمرة في أشهر الحج، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٠٩/٢.

(٣) أخرجه البخاري، في: باب كم أقام النبي ﷺ في حجته، من كتاب التفسير، وفي: باب التمتع والإفراد والإفراد بالحج ...، من كتاب الحج، وفي: باب أيام الجاهلية، من كتاب مناقب الأنصار. صحيح البخاري ٥٤/٢، ١٧٥، ٥١/٥، ٥٢. ومسلم، في: باب جواز العمرة في أشهر الحج، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٠٩/٢ - ٩١١.

مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا ، وَلَا يَنْقُلُهُمْ إِلَّا إِلَى الْأَفْضَلِ ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يَحِلُّوا ، إِلَّا مَنْ سَاقَ هَدْيًا ، وَثَبَّتْ عَلَى إِخْرَامِهِ ، وَقَالَ : « لَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا سُقْتُ الْهَدْيَ ، وَلَجَعَلْتُهَا عُمْرَةً » . قَالَ جَابِرٌ : حَجَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ سَاقَ الْبُذْنَ مَعَهُ ، وَقَدْ أَهْلُوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا ، فَقَالَ لَهُمْ : « جَلُّوا مِنْ إِخْرَامِكُمْ ، وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتَّعَةً » . فَقَالُوا : كَيْفَ نَجْعَلُهَا عُمْرَةً وَقَدْ سَمِينَا الْحَجَّ ؟ فَقَالَ : « افْعَلُوا مَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ ، فَلَوْلَا أَنِّي سُقْتُ الْهَدْيَ ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ » . وَفِي لَفْظٍ : فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتَقَاكُمْ لِلَّهِ ، وَأُضِدُّكُمْ ، وَأُبْرِكُكُمْ ، وَلَوْلَا هَدْيِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ » . فَحَلَلْنَا ، وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(١) . فَتَقَلَّهْمُ إِلَى التَّمَتُّعِ وَتَأْسَفَ إِذْ لَمْ يُمَكِّنْهُ ذَلِكَ ، فَذَلَّ عَلَى

الإِنصَافِ صَاحِبُ « الْفَائِقِ » فِي الصُّورَةِ الْأُولَى .

== كما أخرجه أبو داود ، في : باب في إفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٥/١ . والنسائي : في : باب لإباحة فسخ الحج بعمره لمن لم يسق الهدى ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤١ ، ١٤٢ .

(١) أخرج الأول البخاري ، في : باب تقضى الحائض المناسك كلها ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب عمرة التمتع ، من كتاب العمرة ، وفي : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الشركة ، وفي : باب قول النبي ﷺ لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، من كتاب التمني ، وفي : باب نبى النبي ﷺ عن التحريم إلا ما تعرف لإباحته ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٣ / ٤ ، ٥ ، ١٨٥ ، ٩ / ١٠٣ ، ١٣٧ ، ١٣٨ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٧٩ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في إفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٥ / ١ . وابن ماجه ، في : باب حجة رسول الله ﷺ ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ . والدارمي ، في : باب في سنة الحاج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٤٦ . والإمام أحمد ، في : المسند = ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣ / ١٤٨ ، ٢٦٦ ، ٣٠٥ ، ٣١٧ ، ٣٢٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦ .

فَضْلُهُ . وَلَأَن التَّمَتُّعَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، بِقَوْلِهِ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ ^(١) . دُونَ سَائِرِ الْإِنْسَاكِ . وَلَأَن التَّمَتُّعَ يَجْتَمِعُ لَهُ الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، مَعَ كَمَالِهِمَا وَكَمَالِ أَعْمَالِهِمَا عَلَى وَجْهِ الْيُسْرِ وَالسُّهُولَةِ ، مَعَ زِيَادَةِ نُسْلِكٍ ، فَكَانَ [٢٣/٣ ط] أَوَّلَى ، فَأَمَّا الْقِرَانُ فَإِنَّمَا يُؤْتَى فِيهِ بِأَفْعَالِ الْحَجِّ ، وَتَدْخُلُ أَعْمَالُ الْعُمْرَةِ فِيهِ ، وَالْمُفْرَدُ إِنَّمَا يَأْتِي بِالْحَجِّ وَحْدَهُ ، وَإِنْ اعْتَمَرَ بَعْدَهُ مِنْ أَدْنَى الْحِلِّ ، فَقَدْ اخْتَلَفَ فِي إِجْزَائِهَا عَنْ عُمْرَةِ الْإِسْلَامِ ، وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي إِجْزَاءِ عُمْرَةِ الْقَارِنِ ، وَلَا خِلَافَ فِي إِجْزَاءِ عُمْرَةِ الْمُتَمَتِّعِ ، فَكَانَ أَوَّلَى . فَأَمَّا حُجَّتُهُمْ بِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَفِيهَا أَجْوَبَةٌ : أَحَدُهَا ، مَنَعُ أَنْ يَكُونَ النَّبِيُّ ﷺ مُحَرَّمًا بِغَيْرِ التَّمَتُّعِ ؛ لِأُمُورٍ ؛ أَوَّلُهَا ، أَنَّ رِوَاةَ أَحَادِيثِهِمْ قَدْ رَوَوْا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ ، وَعَائِشَةُ ، وَجَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، مِنْ طُرُقٍ صِحَاحٍ ، فَسَقَطَ الْاِخْتِجَاجُ بِهَا . وَثَانِيهَا ، أَنَّ رِوَايَتَهُمْ اخْتَلَفَتْ ، فَرَوَوْا مَرَّةً أَنَّهُ أَفْرَدَ ، وَمَرَّةً أَنَّهُ تَمَتَّعَ ، وَمَرَّةً أَنَّهُ قَرَنَ ، وَالْقَضِيَّةُ وَاحِدَةٌ ،

فائدة : اختلف العلماء في حجة النبي ﷺ ، بحسب المذاهب ، حتى اختلف الإنصاف كلام القاضي وغيره ؛ هل حل من عمرته ؟ فيه وجهان . قال في « الفروع » : والأظهر قول أحمد : لا أشك أنه كان قارناً ، والمتعة أحب إلي . قال الشيخ تقي

= والحدث الثاني أخرجه البخاري ، في : باب التمتع والإقتران والإفراد ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٦ / ٢ . ومسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨٤ / ٢ ، ٨٨٥ .

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

ولا يُمكنُ الجَمْعُ بينها ، فَوَجَبَ اطِّراحُ الكلِّ ، وأحاديثُهم في القرآنِ أصحُّها حديثُ أنسٍ ، وقد أنكره ابنُ عُمرَ ، فقال : رَحِمَ اللهُ أنسا ، ذَهَلْ أنسٌ . مُتَّفَقٌ عليه ^(١) . وفي روايةٍ : كان أنسٌ يَتَوَلَّجُ على النساءِ . أى كان صَغِيرًا . وحديثُ عليٍّ ^(٢) رواه حَفْصُ بنُ أبي داودَ ، وهو ضَعِيفٌ ، عن ابنِ أبي لَيْلَى ، وهو كَثِيرُ الوَهْمِ . قاله الدَّارَقُطْنِيُّ . وثالثُها ، أنْ أُكْثِرَ الرواياتِ ، أنَ النبيَّ ﷺ ، كان مُتَمَتِّعًا . رَوَى ذلك عُمرُ ، وعليٌّ ، وعثمانُ ، وسعدُ بنُ أبي وقَّاصٍ ، وابنُ عباسٍ ، وابنُ عُمرَ ، ومُعاويةُ ، وأبو موسى ، وجابرٌ ، وعائشةُ ، وحَفْصَةُ ، بأحاديثٍ صحاحٍ . وإنما مَتَّعَهُ مِنَ الحِلِّ الهَدْيُ الذي كان معه ، ففي حديثِ عُمرَ ^(٣) ، أَنَّهُ قال : إِنِّي لَأَنهاكُم ^(٤) عن المُتَمَتِّعِ ، وإنَّها لفي كتابِ اللهِ ، ولقد صَنَعَهَا رسولُ اللهِ ﷺ ^(٥) . يَعْنِي العُمُرَةَ في الحَجِّ . وفي حديثِ عليٍّ ، أَنَّهُ اخْتَلَفَ هو وعثمانُ في المُتَمَتِّعِ بَعُسْفانَ ^(٦) ، فقالَ عليٌّ : ما تُريدُ إلى أمرٍ فَعَلَهُ رسولُ اللهِ ﷺ تَنْهَى عنه .

الإِنصافُ الدِّينَ : وعليه مُتَقَدِّمُو أصحابِهِ .

(١) تقدم تخريجُه في صفحة ١٥٢ . وقوله : يرحم الله أنسا ، ذهل أنس . لم نجدُه ، وعند مسلم والنسائي والدارمي : قال بكر : فحدثت بذلك ابن عمر ، أى بحديث أنس ، فقال : لبي بالحج وحده . فقلت أنسا فحدثته بقول ابن عمر ، فقال أنس : ما تعلمونا إلا صبيانا ١١ .

(٢) تقدم تخريجُه في صفحة ١٥٢ .

(٣) سقط من : الأصل .

(٤) في م : لا أنهاكم .

(٥) أخرجه النسائي ، في : باب التمتع ، من كتاب الحج . المجتبى ١١٩ / ٥ .

(٦) عسفان : منلة من مناهل الطريق بين الجحفة ومكة . معجم البلدان ٦٧٣ / ٣ .

مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . وَلِلنَّسَائِيِّ^(٢) ، قَالَ عَلَى لَعْنَانٍ : أَلَمْ تَسْمَعْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَمَتَّعَ ؟ قَالَ : بَلَى . وَعَنْ ابْنِ عُمرَ ، قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ . وَعَنْهُ أَنَّ حَفْصَةَ قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ : مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا مِنْ عُمْرَتِهِمْ ، وَلَمْ تَحْلِلْ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ ؟ قَالَ : إِنْ لَبِذْتُ رَأْسِي ، وَقَلَّدْتُ هَذَنِي ، فَلَا أَجِلَ حَتَّى أَنْحَرَ ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(٣) . وَقَالَ سَعْدٌ : صَنَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، وَصَنَعْنَاهَا مَعَهُ^(٤) . وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ

(١) تقدم ترجمته عند البخاري والنسائي في صفحة ١٥٢ . وأخرجه مسلم ، في : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٩٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥٧/١ ، ٦٠ . وعند مسلم ٨٩٦/٢ ، والإمام أحمد ٦١/٤ عن عبد الله بن شقيق بنحوه .
(٢) في : باب التمتع ، من كتاب الحج . المجتبى ١١٨/٥ .

(٣) أخرجه الأول البخاري ، في : باب من ساق البدن معه ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢٠٥/٢ . ومسلم ، في : باب وجوب الدم على التمتع ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠١/٢ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب الإقراء ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٩ . والنسائي ، في : باب التمتع ، من كتاب الحج . المجتبى ١١٧/٥ ، ١١٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٩/٢ ، ١٤٠ .
وأخرج الثاني البخاري ، في : باب التمتع والإقراء والإفراد بالحج ... ، وباب فتل القلائد للبدن واليقر ، وباب من لبذ رأسه عند الإحرام وحلق ، من كتاب الحج ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي ، وفي : باب التلبيد ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢ / ١٧٥ ، ٢٠٧ ، ٢١٣ ، ٢٢٢ / ٥ ، ٢٢٢ / ٧ ، ٢٠٩ . ومسلم ، في : باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٠٢ / ٢ ، ٩٠٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الإقراء ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٠ . والنسائي ، في : باب التلبيد عند الإحرام ، وباب تقليد الهدى ، من كتاب الحج . المجتبى ١٠٤ / ٥ ، ١٣٤ . وابن ماجه ، في : باب من لبذ رأسه ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠١٢ ، ١٠١٣ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في النحر في الحج ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٩٣ ، ٣٩٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ١٢٤ ، ٦ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٤) أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في التمتع ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ٣٩/٤ =

راجحة ؛ لأن روايتها أكثر وأعلم ، ولأن النبي ﷺ أخبر بالمتعة عن نفسه في حديث حفصة ، فلا يعارض خبره غيره . ولأنه يمكن الجمع بين الأحاديث ، بأن يكون النبي ﷺ [٢٤/٣] أخرم بالمتعة ، ثم لم يحل منها لأجل هذبه حتى أخرم بالحج ، فصار قارناً ، وسماه من سماء مفردا ؛ لأنه اشتغل بأفعال الحج وخذها بعد فراغه من أفعال العمرة ، فإن الجمع بين الأحاديث مهما أمكن أولى من حملها على التعارض . الوجه الثاني من الجواب ، أن النبي ﷺ قد أمر أصحابه بالانتقال إلى المتعة عن الأفراد والقران ، ولا يأمرهم إلا بالانتقال إلى الأفضل ، فإنه من المحال أن ينقلهم من الأفضل إلى الأدنى ، وهو الداعي إلى الخير ، الهادي^(١) إلى الفضل ، ثم أكد ذلك بتأسيه على قوات ذلك في حقه ، ولأنه لم يقدّر على انتقاله وجله ؛ لسوقه الهدى ، وهذا ظاهر الدلالة . الثالث ، أن ما ذكرناه قول النبي ﷺ ، وهم يحتجون بفعله ، وعند التعارض يجب تقديم القول ؛ لاختمال اختصاصه بفعله دون غيره ، كنهيه عن الوصال مع فعله له ، ونكاحه بغير ولي مع قوله : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ »^(٢) . فإن قيل : فقد قال أبو ذر : كانت متعة الحج لأصحاب

= والنسائي ، في : باب التمتع ، من كتاب المناسك . المجيب ١١٨/٥ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في التمتع ، من كتاب الحج . للموطأ ٣٤٤/١ . والإمام أحمد ، في : للسند ١٧٤/١ .
(١) في الأصل : « الداعي » .

(٢) ذكره البخاري في الترجمة ، في : باب من قال لا نكاح إلا بولي ، من كتاب النكاح . صحيح البخاري ١٩/٧ . وأخرجه أبو داود ، في : باب الولي ، من كتاب النكاح . سنن أبي داود ٤٨١/١ . والترمذي ، =

محمد ﷺ خاصة . رواه مسلم^(١) . قلنا : هذا قول صحابي ، يُخَالِفُ الكتاب والسنة والإجماع وقول من هو خير منه^(٢) . وأعلم . أما الكتاب فقولُه سبحانه : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾^(٣) . وهذا عام . وأجمع المسلمون على إباحة التمتع . وأما السنة ، فروى سعيد ، بإسناده ، أنَّ سُرَاقَةَ بِنَ مَالِكٍ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ : الْمُتَعَةُ لَنَا خَاصَّةٌ ، أَمْ هِيَ لِلْأَبَدِ ؟ قال : « بَلْ هِيَ لِلْأَبَدِ » . وفي لفظ ، قال : هي لعامتنا ، أو للأبد ؟ قال : « بَلْ لِلْأَبَدِ الْأَبَدِ ، دَخَلَتِ الْعُمْرَةُ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ »^(٤) . وفي حديث جابر الذي رواه مسلم^(٥) في صفة حج النبي ﷺ نحو هذا .

= في : باب ما جاء لا نكاح إلا بولي ، وباب ما جاء في استعمار البكر والثير ، من أبواب النكاح . عارضة الأهودي ٥ / ٢٦ . وابن ماجه ، في : باب لا نكاح إلا بولي ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ١ / ٦٠٥ . والدارمي ، في : باب النهي عن النكاح بغير ولي ، من كتاب النكاح . سنن الدارمي ٢ / ١٣٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٠ ، ٤ / ٣٩٤ ، ٤١٣ ، ٤١٨ ، ٦ / ٢٦٠ .

(١) في : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٧ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب إباحة فسخ الحج بعمره لمن لم يسق الهدى ، من كتاب المناسك . المجيب ٥ / ١٤٠ ، ١٤١ . وابن ماجه ، في : باب من قال كان فسخ الحج لهم خاصة ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٤٦٩ .

(٢) سقط من : م .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب عمرة التمتع ، من كتاب العمرة ، وفي : باب الاشتراك في الهدى والبدن ... ، من كتاب الشركة ، وفي : باب قول النبي ﷺ لو استقبلت من أمري ما استدبرت ، من كتاب التمني . صحيح البخاري ٣ / ١٨٥ ، ٩ / ١٠٣ . وسلم ، في : باب حجة النبي ﷺ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٨ . وابن ماجه ، في : باب فسخ الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٢ ، ٩٩٣ .

(٥) يأتي تخريجه في باب صفة الحج .

ومعناه ، والله أعلم ، أن الجاهليَّة كانوا لا يُجيزُونَ التَّمَتُّعَ ، وَيَرَوْنَ العُمْرَةَ في أشهرِ الْحَجِّ من أَفْجَرِ الفُجُورِ ، فَبَيَّنَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قد شَرَعَ العُمْرَةَ في أشهرِ الْحَجِّ ، وَجَوَّزَ الْمُتَمَتُّعَ إلى يومِ الْقِيَامَةِ . وقد خَالَفَ أَبَا ذَرٍّ عَلِيٌّ ، وسَعْدٌ ، وابنُ عَبَّاسٍ ، وابنُ عُمَرَ ، وعِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ ، وسَائِرُ المسلمين . قال عِمْرَانُ : تَمَتَّنَا مع رسولِ اللَّهِ ﷺ ، ونَزَلَ فيه الْقُرْآنُ ، ولم يَنْهِنَا عنه رسولُ اللَّهِ ﷺ ، ولم يَنْسَخْهَا شَيْءٌ ، فقالَ فيها رَجُلٌ بَرَأِيَهُ ما شَاءَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وقال سعدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ : فَعَلْنَاهَا مع رسولِ اللَّهِ ﷺ - يَعْنِي الْمُتَمَتُّعَ - وهذا يَوْمٌ يُؤْمِلُ كَافِرٌ بِالْعُرْشِ ^(٢) . يَعْنِي النَّاهِي عَنْهَا . وَالْعُرْشُ : بَيُوتُ مَكَّةَ . قال أَحْمَدُ ، حينَ ذِكْرِ له حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ : أَفَيَقُولُ بهذا أَحَدٌ ؟ الْمُتَمَتُّعُ [٢٤ / ٣ ط] في كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ، وقد أَجْمَعَ المُسْلِمُونَ على جَوَازِهَا . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ ^(٣) ، بِإِسْنَادِهِ ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَى عُمَرَ ، فَشَهِدَ عِنْدَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عن العُمْرَةِ قَبْلَ الْحَجِّ . قُلْنَا : هذا حالُهُ في مُخَالَفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْإِجْمَاعِ كحالِ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ ، بل هو أَذْنَى حالًا ، فَإِنْ في

- (١) أخرجه البخاري ، في : باب التمتع ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٦ / ٢ . ومسلم ، في : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٩٩ / ٢ ، ٩٠٠ .
كما أخرجه النسائي ، في : باب القران ، وباب التمتع ، من كتاب المناسك . المجتبى ١١٦ / ٥ ، ١٢٠ .
والإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٤٢٩ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ .
(٢) أخرجه مسلم ، في : باب جواز التمتع ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٩٨ / ٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨١ / ١ .
(٣) في : باب في أفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٦ / ١ .

إسناده مقالاً . فإن قيل : فقد نهى عنها عمر ، وعثمان ، ومعاوية . قلنا : فقد أنكر عليهم علماء الصحابة نهيتهم عنها ، وخالفوهم في فعلها ، وقد ذكرنا إنكار علي على عثمان ، واعتراؤه عثمان له ، وقول عمران بن حصين منكراً لنهي من نهى ، وقول سعد بن عاتبة على معاوية نهيه عنها ، وردهم عليهم بحجج لم يكن لهم عنها جواب ، بل ذكر بعض من نهى في كلامه الحجة عليه ، فقال عمر ، رضي الله عنه : والله إني لأنهاكم عن المتعة ، وإنها لفي كتاب الله ، وقد صنتها رسول الله ﷺ ^(١) . ولا خلاف في أن من خالف كتاب الله وسنة رسوله حقيق بأن لا يقبل نهيه ، ولا يحتج به ، مع أنه قد سئل سالم بن عبد الله بن عمر ، أنهى عمر عن المتعة ؟ قال : لا ، والله ما نهى عنها عمر ، ولكن قد نهى عنها عثمان . ولما نهى معاوية عن المتعة أمرت عائشة حشمها ومواليها أن يهلوا بها ، فقال معاوية : من هؤلاء ؟ فقيل : حشم أو موالى عائشة . فأرسل إليها : ما حملك على ذلك ؟ فقالت : أخبت أن يعلم أن الذي قلت ليس كما قلت . وقيل لابن عباس : إن فلاناً نهى عن المتعة . قال : انظروا في كتاب الله ، فإن وجدتموها فيه ، فقد كذب على الله ، وعلى رسوله ، وإن لم تجدوها فقد صدق . فأى الفريقين أحق بالاتباع وأولى بالصواب ؟ الذين معهم كتاب الله وسنة رسوله ، أم الذين يخالفونهما ؟ ثم قد ثبت عن النبي ﷺ الذي قوله حجة على الخلق أجمعين ، فكيف يعارض بقول غيره ؟ قال سعيد

وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ ؛ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَيَفْرَغَ مِنْهَا ، ثُمَّ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا فِي عَامِهِ . وَالْإِفْرَادُ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَالْقِرَانُ أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا جَمِيعًا ، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يُدْخِلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ . وَلَوْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ ، لَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُهُ بِهَا .

ابن جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ غُرُوزَةُ : نَهَى أَبُو بَكْرٌ ، وَعُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، عَنِ الْمُتَمَتُّعِ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَرَاهُمْ سَيَهْلِكُونَ . أَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ، وَيَقُولُونَ ^(١) نَهَى عَنْهَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ . وَسُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنْ مُتَمَتِّعِ الْحَجِّ ، فَأَمَرَ بِهَا ، فَقَالَ ^(٢) : إِنَّكَ تُخَالِفُ أَبَاكَ . فَقَالَ : عُمَرُ لَمْ يَقُلْ الَّذِي تَقُولُونَ . فَإِذَا أَكْثَرُوا عَلَيْهِ ، قَالَ : أَفَكِتَابُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبِعُوا أَمَ عُمَرُ ^(٣) ؟ . رَوَى الْأَثَرُ هَذَا كُلَّهُ .

١١٦٢ - مسألة : (وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ ؛ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَيَفْرَغَ مِنْهَا ، وَيُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ أَوْ مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا [٢٥/٣] فِي عَامِهِ . وَالْإِفْرَادُ أَنْ يُحْرِمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَالْقِرَانُ أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا جَمِيعًا ، أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ثُمَّ يُدْخِلَ عَلَيْهَا الْحَجَّ . وَلَوْ أُحْرِمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ أُدْخِلَ عَلَيْهِ الْعُمْرَةَ ، لَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُهُ بِهَا) إِذَا أُدْخِلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ قَبْلَ طَوَافِهَا مِنْ

قوله : وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ ؛ أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَقُولُ » .

(٢) أَيْ السَّائِلُ .

(٣) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ كَرَاهِيَةِ مَنْ كَرِهَ الْقِرَانَ وَاجْتَمَعَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢١/٥ .

غير خَوْفِ الْغَوَاتِ ، جاز ، وكان قَارِنًا بغيرِ خِلافٍ . وقد فَعَلَ ذلك ابنُ عُمَرَ ، ورواه عن النبي ﷺ^(١) . فَأَمَّا بعدَ الطَّوَافِ فليس له ذلك ، ولا

نصُّ عليه . وجزم به الخِرْقِيُّ ، وفي «الهِدَايَةِ» ، و«المُذْهَبِ» ، و«مَسْبُوكِ الدَّهَبِ» ، و«الْخُلَاصَةِ» ، و«المُسْتَوْعِبِ» ، و«المُغْنَى» ، و«التَّلْخِيسِ» ، و«المُحَرَّرِ» ، و«النَّظْمِ» ، و«الرَّعَايَتَيْنِ» ، و«الحَاوِيَيْنِ» ، و«الْفَائِقِ» ، وغيرهم . وقال بعضُ الأصحاب : هو أن يُحْرَمَ بالْعُمْرَةِ . وأُطْلِقَ ، منهم صاحبُ «المُبْهَجِ» . وقَدَّمه في «الفُرُوعِ» . وقَطَعَ جماعةٌ ، أن يُحْرَمَ بالْعُمْرَةِ مِنْ مِيقَاتِ بَلَدِهِ ، وَأُطْلِقُوا ، منهم الْمُصَنَّفُ في «الكَافِي» ، وابنُ نَقِيلٍ في «تَذَكُّرَتِهِ» . قال في «الفُرُوعِ» : ومُرَادُهُمْ في أَشْهُرِ الْحَجِّ .

قوله : وَيَفْرَغُ مِنْهَا . هكذا قال الأصحابُ . قال في «الفُرُوعِ» : قال الأصحابُ : وَيَفْرَغُ مِنْهَا . قلتُ : جَزَمَ بِهِ في «الهِدَايَةِ» ، و«المُبْهَجِ» ، و«التَّذَكُّرَةِ» ، و«المُذْهَبِ» ، و«مَسْبُوكِ الدَّهَبِ» ، و«الْخُلَاصَةِ» ، و«الكَافِي» ، و«المُغْنَى» ، و«التَّلْخِيسِ» ، و«الخِرْقِيِّ» ، و«النَّظْمِ» ، و«الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» ، و«الْوَجِيزِ» ، وغيرهم . وقال في «المُسْتَوْعِبِ» : وَيَتَحَلَّلُ . وقال الزُّرْكَانِيُّ : وَصِفَةُ التَّمَتُّعِ ، أن يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ في أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثم يُحْجُّ مِنْ عَامِهِ . قال : وقد أَشَارَ الشَّيْخَانُ إِلَى ذَلِكَ ؛ فَقَالَا : حَقِيقَةُ التَّمَتُّعِ ذَلِكَ . قال : وَلَا يُفْرِغُكَ مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ أَبِي مُحَمَّدٍ وَغَيْرِهِ ، مِنْ أَنَّ التَّمَتُّعَ ؛ أَنْ يُحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ في أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَيَفْرَغُ مِنْهَا ، ثُمَّ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ، إِلَى آخِرِهِ ؛ فَإِنَّ هَذَا التَّمَتُّعَ الْمَوْجِبُ لِلدَّمِ ، وَمِنْ هُنَا [٢٧٢ / ١] قُلْنَا :

(١) حديث ابن عمر تقدم ترجمته في صفحة ١٥٧ .

يَصِيرُ قَارِنًا . وبهذا قال الشافعي ، وأبو ثور . ورُوي عن عطاء . وقال مالك : يَصِيرُ قَارِنًا . وحكى ذلك عن أبي حنيفة ؛ لأنه أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، فَصَحَّ ، كَمَا قَبْلَ الطَّوَافِ . ولنا ، أنه قد شَرَعَ فِي التَّحْلُلِ مِنَ الْعُمْرَةِ ، فلم يُجْزِ إِدْخَالُ الْحَجِّ عَلَيْهَا ، كَمَا بَعْدَ السَّعْيِ .

إِنْ تَمَتَّعَ حَاضِرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ صَحِيحٌ عَلَى الْمَذْهَبِ . انتهى . وقال في « الْمُحَرَّرِ » : فَالتَّمَتُّعُ أَنْ يَتَمَتَّعَ قَبْلَ الْحَجِّ فِي أَشْهُرِهِ . وَتَبَعَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِثِينَ » ، وَ « الْفَائِقِ » . وَلَمْ يَقُولُوا : وَيَفْرَغُ مِنْهَا . وَيَأْتِي أَيْضًا فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الدَّمِّ عَلَى التَّمَتُّعِ ، هَلِ النَّيَّةُ شَرْطٌ فِي التَّمَتُّعِ أَمْ لَا ؟ . قُلْتُ : مَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ لَا يَرُدُّ عَلَى كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي قَوْلِهِمْ : وَيَفْرَغُ مِنْهَا . إِذِ الْفَرَاغُ لَا بُدَّ مِنْهُ عَلَى كُلِّ مُتَمَتِّعٍ ، سَوَاءً كَانَ آفَاقِيًّا أَوْ مَكِّيًّا ؛ إِذْ لَوْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ قَبْلَ فَرَاغِ الْعُمْرَةِ لَكَانَ قَارِنًا ، وَالْقَارِنُ لَا دَمَ عَلَيْهِ لِأَجْلِ تَمَتُّعِهِ ؛ لِأَنَّهُ انْتَقَلَ عَنِ التَّمَتُّعِ إِلَى الْقِرَانِ ، فَلِذَلِكَ أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ دَمَ الْقِرَانِ ، كَمَا يَأْتِي فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الدَّمِّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ، وَقَالَ هُوَ فِي الشُّرُوطِ ، وَالْمُصَنَّفُ فِي « الْمُغْنَى » . وَلَا يَلْزَمُ مِمَّا ادَّعَاهُ عَدَمُ صِحَّةِ عُمْرَةِ الْمَكِّيِّ ، فَإِنَّ الْأَصْحَابَ قَالُوا : يَفْرَغُ مِنْهَا . وَقَالُوا : يَصِحُّ تَمَتُّعُ الْمَكِّيِّ . فَإِذَا تَمَتَّعَ الْمَكِّيُّ وَأَحْرَمَ بِالْعُمْرَةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ فَرَاغِهِ مِنْهَا ، وَإِلَّا صَارَ قَارِنًا . فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّمَتُّعِ إِلَّا بِفَرَاغِهِ مِنَ الْعُمْرَةِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الزَّرْكَشِيِّ ، أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ لِلْمَكِّيِّ . وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ . وَيَأْتِي فِي آخِرِ بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ ، هَلْ يَجِلُّ الْمُتَمَتُّعُ إِذَا فَرَّغَ مِنَ الْعُمْرَةِ وَلَمْ يَسُقِ الْهَدْيَ إِذَا كَانَ مُلْبِدًا أَمْ لَا ؟ ^(١) وَيَأْتِي أَيْضًا فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الدَّمِّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ، هَلِ النَّيَّةُ شَرْطٌ فِي التَّمَتُّعِ أَمْ لَا ؟ ^(٢) قوله : ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ ، أَوْ مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا فِي عَامِهِ . هَكَذَا زَادَ جَمَاعَةٌ ؛

فصل : إَلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَذِي ، فَلَهُ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ
حَتَّى يَنْحَرَ هَذِي ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَلَا تَخْلُقُوا رُغُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ
أَلْهَذِي مَجْلَهُ ﴾^(١) . فَلَا يَتَحَلَّلُ بِطَوَائِفِهِ ، وَيَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ إِذْخَالُ الْحَجِّ عَلَى
الْعُمْرَةِ ؛ لِإِلَّا يَفُوتَهُ الْحَجُّ ، وَيَصِيرُ قَارِنًا ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ .

منهم صاحبُ « الفائق » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . ونقله حَرْبٌ ، وأبو داودُ ، يعني أنهم قالوا : من مكَّة أو من قريبٍ منها . ومنهم صاحبُ « الوجيز » ، لكن قيَّدَ القُرْبَ بالحَرَمِ . والذي عليه أكثرُ الأصحابِ ، أَنَّهُ يُحْرَمُ فِي عَلَيْهِ ، وَلَمْ يَقُولُوا : مِنْ مَكَّةَ . وَلَا : مِنْ قَرِيبٍ مِنْهَا . وَنَسَبَهُ فِي « الْفُرُوعِ » إِلَى الْأَصْحَابِ ؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » . وَزَادَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، فَقَالَ : يُحْرَمُ فِي عَامِهِ مِنْ مَكَّةَ . وَلَمْ يَذْكُرْ ، قَرِيبًا مِنْهَا . مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّلْخِيصِ » ، و « الْكَافِي » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » .

قوله : وَالْإِفْرَادُ ، أَنْ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، وَلَكِنْ يَغْتَمِرُ بَعْدَ ذَلِكَ . ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، وَأَطْلَقُوا ، مِنْهُمْ صَاحِبُ « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قَالَ جَمَاعَةٌ : يُحْرَمُ بِالْحَجِّ مِنَ الْبَيْقَاتِ ، ثُمَّ يُحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ . قَالَ فِي « الْفَائِقِ » : هُوَ أَنْ يُحْجَّ ثُمَّ يَغْتَمِرَ مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ . وَكَذَا فِي « الرِّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » : وَالْإِفْرَادُ ، أَنْ يُحْرَمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْبَيْقَاتِ . زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى ذَلِكَ ، وَعَنْهُ ، بَلْ يُحْرَمُ بِالْعُمْرَةِ مِنَ الْبَيْقَاتِ ، وَهُوَ صَاحِبُ « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ : الْإِفْرَادُ ، أَنْ لَا يَأْتِيَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ بِغَيْرِهِ . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ :

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

فصل : فإِذَا إِذْخَالَ الْعُمْرَةَ عَلَى الْحَجِّ فَلَا يَجُوزُ ، وَإِنْ فَعَلَ ، لَمْ يَصِحَّ ،
وَلَمْ يَصِرْ قَارِنًا . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ،
وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنَّبِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَصِحُّ وَيَصِيرُ قَارِنًا ؛ لِأَنَّهُ أَحَدُ

وهو أجود . قال القاضى وغيره : ولو تخلّل منه في يوم التّحرّ ، ثم أحرّم فيه بعُمْرَةٍ ،
 فليس بمُتَمَتِّعٍ ، في ظاهر ما نقله ابنُ هانئٍ ، ليس على مُعْتَمِرٍ بعدَ الْحَجِّ هَذِي ؛
 لِأَنَّهُ فِي حُكْمٍ مَا لَيْسَ مِنْ أَشْهُرِهِ ، بِذَلِيلِ قَوْتِ الْحَجِّ فِيهِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي
 « مُفْرَدَاتِهِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَذَلَّ أَنَّهُ لَوْ أُحْرِمَ بَعْدَ تَحْلُلِهِ مِنَ الْأَوَّلِ ، صَحَّ .
 وَقَالَ فِي « الْفُصُولِ » : الْإِفْرَادُ ، أَنْ يُحْرِمَ فِي أَشْهُرِهِ ، فَإِذَا تَحَلَّلَ مِنْهُ ، أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ
 مِنْ أَذْنَى الْجِلِّ .

قوله : وَالْقِرَانُ ، أَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا جَمِيعًا . هَكَذَا أَطْلَقَ جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ صَاحِبُ
 « الْمُبْهَجِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : وَالْقِرَانُ ، أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا
 فِي مُدَّةِ الْإِحْرَامِ . وَقَالَ آخَرُونَ : يُحْرِمُ بِهِمَا جَمِيعًا مِنَ الْبَيْقَاتِ ؛ مِنْهُمْ صَاحِبُ
 « الْهَدَايَةِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي « التَّذَكِيرَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ
 الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرِّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ،
 وَ « الْفَاتِقِ » .

قوله : أَوْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ يُذْخِلُ عَلَيْهَا الْحَجَّ . أَطْلَقَ ذَلِكَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ .
 وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : مِنْ مَكَّةَ ، أَوْ قُرْبَهَا .

فَالذَّكَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يُعْتَبَرُ لَصِيحَةٌ إِذْخَالَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ الْإِحْرَامَ بِهِ فِي
أَشْهُرِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يُعْتَبَرُ ذَلِكَ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ شَرَعَ فِي طَوَافِ
الْعُمْرَةِ ، لَمْ يَصِحَّ إِذْخَالَ الْحَجَّ عَلَيْهَا ، كَمَا لَوْ سَعَى ، إِلَّا لَمَنْ مَعَهُ هَذِي ، فَإِنَّهُ يَصِحُّ
وَيَصِيرُ قَارِنًا ، بِنَاءً عَلَى الْمَذْهَبِ ، مِنْ أَنَّ مَنْ مَعَهُ الْهَذِي لَا يَجُوزُ لَهُ التَّحَلُّلُ .

النُسَكَيْن، فجاز إدخاله على الآخر، كالآخر. ولنا، أنه قولٌ على رضى الله عنه. رواه عنه الأثرم. ولأن إدخال العُمرة على الحج لا يُفيد^(١) إلا ما أفاده العقد الأول، فلم يصح، كما لو استأجره على عمل، ثم استأجره عليه ثانياً، وعكسه إذا أدخل الحج على العُمرة.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف، أنه يُستحب أن ينطق بما أحرَمَ به من عُمرة أو حجٍّ أوهما. وهو صحيح، وهو المذهب، وعليه الأصحاب. وجزم به في «الهداية». وعن أبي الخطاب، لا يُستحب ذكر ما أحرَمَ به. نقله الزركشي.

قوله: ولو أحرَمَ بالحج، ثم أدخل عليه العُمرة، لم يصح إخراجها. ولم يصح قارناً. هذا الصحيح من المذهب، بناءً على أنه يلزمه بالإحرام الثاني شيء، وفيه خلاف. وقيل: يجوز إدخال العُمرة على الحج ضرورة. فعلى المذهب، يُستحب أن يرفضها لتأكيد الحج بفعل بعضه، وعليه لرفضها دمٌ ويقضيها [١/ ٢٧٣].

فائدة: مذهب الإمام أحمد، وأكثر أصحابه، أن عمل القارن كالمفرد في الأجزاء. نقله الجماعة عن الإمام أحمد. ويسقط ترتيب العُمرة، ويصير الترتيب للحج كما يتأخر الحلاق إلى يوم النحر، فوطؤه قبل طوافه لا يُفسد عُمَرَتَه. قال الزركشي: هو المذهب المختار للأصحاب. وعنه، على القارن طوافان وسعيان. وعنه، على القارن عُمرة مفردة. اختارها أبو بكر، وأبو حفص، لعدم طوافها. ويأتى في كلام المصنف، في آخر صفة الحج، أن عُمرة القارن تُجزئ عن عُمرة الإسلام. على الصحيح من المذهب. فعلى الرواية الثانية، يُقدم القارن فعل العُمرة على فعل الحج، كمتمتع ساق هدياً، فلو وقف بعرفة قبل طوافه وسعيه لها،

(١) في الأصل: «يفيد».

وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ [١٦٣] دَمُ نُسْلِكِ ، إِذَا لَمْ يَكُونَا مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ وَهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ ، وَمَنْ كَانَ مِنْهَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ .

١١٦٣ - مسألة : (وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ دَمُ نُسْلِكِ ، إِذَا لَمْ يَكُونَا مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ وَهُمْ أَهْلُ مَكَّةَ ، وَمَنْ كَانَ مِنْهَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ) يَجِبُ الدَّمُ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ فِي الْجُمْلَةِ بِالْإِجْمَاعِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَهْلِ الْآفَاقِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَقَدِمَ مَكَّةَ فَفَرَّغَ مِنْهَا وَأَقَامَ بِهَا فَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ، أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ ، وَعَلَيْهِ الْهَدْيُ إِنْ وَجَدَ ، وَإِلَّا فَالضَّيَامُ . وَقَدْ نَصَّ اللَّهُ سُبْحَانَهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ الْآيَةِ . وَقَالَ ابْنُ عُثْمَانَ : تَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيَطْفِئْ بِالْيَسْتِ ، وَبِالصَّافِ وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصِرْ ، ثُمَّ لِيَهْلُ بِالْحَجِّ ، وَيُهْدِي ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ » .

فَقِيلَ : تَنْتَقِضُ عُمْرَتُهُ وَيَصِيرُ مُفْرَدًا بِالْحَجِّ ، يُتِمُّهُ ثُمَّ يَقْتَصِرُ . قَدَّمَهُ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . وَقِيلَ : لَا تَنْتَقِضُ عُمْرَتُهُ ، فَإِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ ، طَافَ لَهَا ثُمَّ سَعَى ، ثُمَّ طَافَ لِلْحَجِّ ثُمَّ سَعَى . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَيَأْتِي ، هَلْ لِلْقَارِنِ (١) إِحْرَامَانِ أَوْ إِحْرَامٌ وَاحِدٌ ؟ فِي آخِرِ بَابِ الْفِذْيَةِ قَبْلَ قَوْلِهِ : وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ .

قَوْلُهُ : وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ دَمُ نُسْلِكِ . فَالْوَاجِبُ عَلَيْهِمَا دَمُ نُسْلِكِ ، لَا دَمُ جُبْرَانٍ . أَمَّا الْقَارِنُ ، فَيَلْزَمُهُ دَمٌ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ،

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط : « الْقَارِن » .

في الحجّ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ^(١). مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢). وعن أَبِي جَمْرَةَ^(٣)، قال: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ، فَأَمَرَنِي بِهَا، وَسَأَلْتُهُ عَنِ الْهَدْيِ، فَقَالَ: فِيهَا جَزُورٌ أَوْ بَقَرَةٌ أَوْ شِرْكٌ^(٤) فِي دَمٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٥).

فصل^(٦): والدَّمُ الواجِبُ شاةٌ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٌ، [٢٥/٣] أَوْ بَقَرَةٌ^(٧)، فَإِنْ نَحَرَ بَدَنَةً، أَوْ ذَبَحَ بَقَرَةً، فَقَدْ زَادَ خَيْرًا. وبه قال الشافعي، وأصحاب الرأي. وقال مالك: لا يُجْزِي إِلَّا بَقَرَةٌ^(٨)؛ لَأَنَّ

وعليه الأصحاب. ونقل بكر بن محمد، عليه هَدْيٌ، وليس كالمُتَمَتِّعِ، إِنَّ اللَّهَ أَوْجَبَ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ هَدْيًا فِي كِتَابِهِ، وَالْقَارِنُ إِنَّمَا رَوَى أَنَّ عَمَرَ قَالَ لِلنَّبِيِّ: اذْبَحْ تَيْسًا. وسأله ابن مُشَيْشٍ، الْقَارِنُ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُ وَجُوبًا؟ فقال: كَيْفَ يَجِبُ عَلَيْهِ وَجُوبًا؟ وَإِنَّمَا شَبَّهَهُ بِالْمُتَمَتِّعِ. قال في «الفروع»: فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ رِوَايَةٌ؛ لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ. فعلى المذهب، يَكُونُ الدَّمُ دَمَ نُسْلٍ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ. وهو الصَّحِيحُ مِنْ الْمَذْهَبِ، وعليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. وقال في «المُبْهَجِ»، و«عُيُونِ الْمَسَائِلِ»: لَيْسَ بِدَمٍ نُسْلٍ. يَعْنِيَانِ، بَلْ دَمٌ جُبْرَانٍ.

فائدة: لَا يَلْزَمُ الدَّمُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ. كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ. وَقَالَ فِي

(١) تقدم ترجمته في صفحة ١٥٧.

(٢) في م: ١ حمزة.

(٣) أي مشاركة في دم، حيث يجرى الشيء الواحد عن جماعة.

(٤) أخرجه البخاري، في: باب التمتع والإقراض...، وباب فمن تمتع بالعمرة إلى الحج، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢ / ١٧٦، ٢٠٤. ومسلم، في: باب جواز العمرة في أشهر الحج، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢ / ٩١١.

(٥) في م: ١ مسألة.

(٦) في م: ١ بدنة.

النبي ﷺ لَمَا تَمَتَّعَ سَاقَ بَدَنَةٍ . والذي ذَكَرَهُ تَرْكُ لَظَاهِرِ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ قَالَ : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وَأَطْرَاحُ الْأَثَارِ الثَّابِتَةِ . وَمَا احْتَجُّوا بِهِ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ ؛ فَإِنْ إِهْدَاءُ النَّبِيِّ ﷺ لِلْبَدَنَةِ لَا يَمْنَعُ إِجْزَاءَ مَا دُونَهَا ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ سَاقَ مَائَةَ بَدَنَةٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ ، فَلَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْبَدَنَةُ الَّتِي ^(١) يَذْبُحُهَا عَلَى صِفَةِ بُذْنِ النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مُفْرِدًا فِي حَجَّتِهِ . وَلِذَلِكَ ذَهَبُوا إِلَى تَفْضِيلِ الْإِفْرَادِ ، فَكَيْفَ يَكُونُ سَوْقُهُ لِلْبَدَنَةِ دَلِيلًا لَهُمْ فِي التَّمَتُّعِ ، وَلَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا !

فصل : وَإِنَّمَا يَجِبُ الدَّمُ بِشُرُوطٍ خَمْسَةٍ ؛ أَوَّلُهَا ، أَنْ يُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَإِنْ أُحْرِمَ بِهَا فِي غَيْرِ أَشْهُرِهِ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا ، وَلَا يَلْزُمُهُ دَمٌ ، سَوَاءً وَقَعَتْ أَعْمَالُهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، أَوْ فِي غَيْرِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . قَالَ الْأَثَرُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ، سُئِلَ عَنْ ^(٢) مَنْ أَهْلٌ بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ قَدِمَ فِي شَوَالٍ ، أَيْجِلُّ فِي عُمْرَتِهِ مِنْ شَوَالٍ ، أَوْ يَكُونُ مُتَمَتِّعًا ؟

« الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ : وَالْقِيَاسُ ، أَنَّهُ لَا يَلْزُمُ مَنْ سَافَرَ سَفَرًا قَصِيرًا أَوْ إِلَى الْمِيقَاتِ ، إِنْ قُلْنَا بِهِ ، كَظَاهِرِ مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، وَكَلَامِهِمْ يَقْتَضِي لَزُومَهُ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْقِرَانِ بَاقٍ بَعْدَ السَّفَرِ ، بِخِلَافِ التَّمَتُّعِ . انْتَهَى . وَأَمَّا الْمُتَمَتِّعُ ، فَيَجِبُ الدَّمُ عَلَيْهِ بِسَبْعَةِ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، وَهُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَهَذَا شَرْطٌ فِي وَجُوبِهِ إِجْمَاعًا . وَفَسَّرَ الْمُصَنِّفُ حَاضِرِي

(١) فِي م : الَّذِي .

(٢) سَقَطَ مِنْ م .

قال : لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا . واحتجَّ بحديث جابر^(١) ، وذكر إسناده عن أبي الزبير ، أنه سمع جابر بن عبد الله ، يُسأل عن امرأة تجعل على نفسها عمرة في شهر مُسمى ، ثم يخلو إلا ليلة واحدة ، ثم تحيض ؟ قال : لتخرج ، ثم لتهل بعمره ، ثم لتنتظر حتى تطهر ، ثم لتطف بالبيت . قال أبو عبد الله : فجعل عمرتها في الشهر الذي حلت فيه . ولا نعلم بين أهل العلم بخلاف أن من اعتمر في غير أشهر الحج ، وفرغ من عمرته قبل أشهر الحج ، أنه لا يكون مُتَمَتِّعًا ، إلا قولين شاذين ؛ أحدهما ، عن طاوس ، أنه قال : إذا اعتمرت في غير أشهر الحج ، ثم أقمت حتى الحج ، فانت مُتَمَتِّع .

المسجد الحرام ، أنهم أهل مكة ، ومن كان منها دون مسافة القصر . فظاهره ، أن ابتداء مسافة القصر من نفس مكة . وهو اختيار بعض الأصحاب . وهو ظاهر ما جزم به في « الشرح » ، وصاحب « التلخيص » . وقاله الإمام أحمد . وهو ظاهر كلام ابن منجي في « شرحه » . وقيل : أول مسافة القصر من آخر الحرم . وهو المذهب . وذكره ابن هبيرة قول أحمد . وجزم به في « الهداية » ، و « المستوعب » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . وقدمه في « الفروع » .

فوائد ؛ الأولى ، من له منزل قريب دون مسافة القصر ، ومنزل بعيد فوق مسافة القصر ، لم يلزمه دم . على الصحيح من المذهب ؛ لأن بعض أهله من حاضري المسجد الحرام ، فلم يوجد الشرط ، وله أن يحرم من القريب . واعتبر القاضي في « المجرد » ، وابن عقيل في « الفصول » ، إقامته أكثر بنفسه ، ثم بماله ، ثم بنيه^(٢) ، ثم الذي أكرم منه . الثانية ، لو دخل آفاق مكة ، مُتَمَتِّعًا نوايا الإقامة بها

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب نذر العمرة في شهر مسمى ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٨٥/١٠ .

(٢) في ط : « بنيه » .

وَالْآخَرُ ، عَنْ الْحَسَنِ ، أَنَّهُ قَالَ : مَنْ اغْتَمَرَ بَعْدَ النَّحْرِ ، فَهِيَ مُتَعَةٌ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِوَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ . فَأَمَّا إِنْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ حَلَّ مِنْهَا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا ، عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ عَنْ أَحْمَدَ . وَنُقِلَ مَعْنَى ذَلِكَ عَنْ جَابِرٍ ، وَأَبِي عِيَّاضٍ^(١) . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ ، وَأَحَدُ قَوْلَيْ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ طَاوُسٌ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَدْخُلُ فِيهِ الْحَرَمَ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَالْحَكَمُ ، وَابْنُ شُبْرُمَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَطُوفُ فِيهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي يَحِلُّ فِيهِ .

بَعْدَ فَرَاغِ نُسُكِهِ ، أَوْ نَوَاهَا بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنْهُ ، فَعَلِيهِ دَمٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ .. وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إِجْمَاعًا ، وَحَكِي وَجْهٌ ، لِأَدَمَ عَلَيْهِ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ اسْتَوَظَنَ آفَاقِيَّ مَكَّةَ ، فَهُوَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ اسْتَوَظَنَ مَكِّيَّ الشَّامِ أَوْ غَيْرَهَا ، ثُمَّ عَادَ مُقِيمًا مُتَمَتِّعًا ، لَزِمَهُ الدَّمُ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْمَجَرَّدِ » ، وَ « الْفُصُولِ » : لِأَدَمَ عَلَيْهِ ، كَسَفَرٍ غَيْرِ مَكِّيٍّ ثُمَّ عَوْدِهِ . الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ يَغْتَمِرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : عُمْرَتُهُ فِي الشَّهْرِ الَّذِي أَهْلٌ . وَالِاعْتِبَارُ عِنْدَنَا بِالشَّهْرِ الَّذِي أُحْرِمَ فِيهِ لَا بِالشَّهْرِ الَّذِي حَلَّ فِيهِ ؛ فَلَوْ أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ فِي رَمَضَانَ ، ثُمَّ حَلَّ فِي شَوَّالٍ ، لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا . نَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ . الشَّرْطُ الثَّالِثُ ، أَنْ يَحُجَّ مِنْ عَائِمِهِ . الشَّرْطُ الرَّابِعُ ، أَنْ لَا يُسَافِرَ بَيْنَ الْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ ، فَإِنْ سَافَرَ مَسَافَةً قَصَرَ فَأَكْثَرَ - أَطْلَقَهُ [١ / ٢٧٣ ط] جَمَاعَةٌ ، مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ،

(١) عمرو بن الأسود العنسي أبو عيَّاض ، تابعي من العلماء الثقات ، توفي في خلافة معاوية . تهذيب التهذيب

وهو قول مالك . وقال أبو حنيفة : إن طاف للعمرة أربعة أشواط في غير أشهر الحج فليس بمتمتع . وإن طاف الأربعة في أشهر الحج فهو متمتع ؛ لأن العمرة صحت في أشهر الحج ، بذليل أنه لو وطئ أفسدها ، أشبه إذا أحرَمَ [٢٦/٣] بها في أشهر الحج . ولنا ، ما ذكرناه عن جابر ، ولأنه أتى بتسلو لا تيم العمرة إلا به في غير أشهر الحج ، فلم يكن متمتعا ، كما لو طاف . ويُخرج عليه ما قاسوا عليه . الثاني ، أن يحج من عامه ، فإن اعتَمَرَ في أشهر الحج فلم يحج ذلك العام ، بل حج من العام القابل ، فليس بمتمتع . لا نعلم فيه خلافا ، إلا قولاً شاذاً عن الحسن في من اعتَمَرَ في أشهر الحج ، فهو متمتع ، حج أو لم يحج . والجمهور على خلاف هذا ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ . وهذا يقتضي الموالاة بينهما ، ولأنهم إذا أجمعوا على أن من اعتَمَرَ في غير أشهر الحج ، ثم حج من عامه ، فليس بمتمتع ، فهذا أولى ؛ لأن التباعد بينهما أكثر . الثالث ، أن لا يسافر بين العمرة والحج سفراً بعيداً تقصر في مثله

والشارح . قال في « الفروع » : ولعل مرادهم ، فأحرَمَ - فلا دم عليه . نص الإناص عليه . وجزم به ابن عقييل في « التذكرة » . وقدمه في « الفروع » . وجزم به في « الرعاية الصغرى » ، و « الحاويين » ، وقال : ولم يُحرَمَ به من ميقات ، أو يسافر سفر قصر . وقال في « الفصول » ، و « المذهب » ، و « منبوك الذهب » ، و « المحرر » ، و « المنور » : ولا يُحرَمَ بالحج من الميقات ، فإن أحرَمَ به من الميقات ، فلا دم عليه . ونص عليه أحمد . وقدمه في « الرعاية الكبرى » . وحمله القاضي على أن بينه وبين مكة مسافة قصر . وقال ابن عقييل :

الصلاة . نص عليه . ورؤي ذلك عن عطاء ، « والمغيرة المدني » ، وإسحاق . وقال الشافعي : إن رجع إلى الميقات فلا دم عليه . وقال أصحاب الرأي : إن رجع من مضره بطلت تمتعته ، وإلا فلا . وقال مالك : إن رجع إلى مضره أو إلى غيره أبعد من مضره بطلت تمتعته ، وإلا فلا . وقال الحسن : هو متمتع وإن رجع إلى بلده . واختاره ابن المنذر ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ﴾ الآية . ولنا ، ما رؤي عن عمر ، رضي الله عنه ، أنه قال : إذا اعتَمَرَ في أشهر الحج ثم أقام ، فهو متمتع ، فإن خرج ورجع ، فليس بمتمتع . وعن ابن عمر نحو ذلك .

هو رواية . وقال في « الترغيب » ، و « التلخيص » : إن سافر إليه فأحرم به ، فوجهان . ويظهر أثر هذا الخلاف في « قرن » ميقات أهل نجد ؛ فإنه أقل مما يقصر فيه الصلاة ، أما ما عداه ، فإن بينها وبين مكة مسافة قصر ، على ظاهر مقالته الزركشي في المواقيت . وتقدم قول ، إن أقربها ذات عرق . وقال في « الفروع » : ويتوجه احتمال ؛ يلزمه دم^(١) وإن رجع . الشرط الخامس ، أن يحل من العمرة قبل إخراجه بالحج ، بحل أولاً ، فإن أحرم به قبل حله منها ، صار قارناً . الشرط السادس ، أن يحرم بالعمرة من الميقات . ذكره أبو الفرج ، والحلواني . وجزم به ابن عقيل في « التذكرة » . وقدمه في « الفروع » . وقال القاضي ، وابن عقيل ، وجزم به في « المستوعب » ، و « التلخيص » ،

(١ - ١) في م : « والمغيرة والمدني » .

وهو المغيرة بن عبد الرحمن الخزومي ، قبه المدينة بعد مالك ، ومات بعده بسبع سنين . انظر ترجمته في

تهذيب التهذيب ١٠/٢٦٥ .

(٢) زيادة من : ش .

ولأنه إذا رَجَعَ إلى الميقاتِ أو ما دُونَهُ لَزِمَهُ الإِحْرَامُ مِنْهُ ، فإذا كان بَعِيدًا ، فقد أَنشَأَ سَفَرًا بَعِيدًا لِحَجَّهِ ، فلم يَتَرَفَّ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فلم يَلْزَمَهُ دَمٌ ، كمَوْضِعِ الوَافِقِ . والآيَةُ تَنَاوَلَتِ الْمُتَمَتِّعَ ، وهذا ليس بِمُتَمَتِّعٍ ؛ بِدَلِيلِ قولِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . الرَّابِعُ ، أن يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِ العُمْرَةِ قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، فإن أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى العُمْرَةِ قَبْلَ حِلِّهِ مِنْهَا ، كما فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَإِنَّهُ يَصِيرُ قَارِنًا ، ولا يَلْزَمُهُ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ . قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوُدَاعِ ، فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ ، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ ، لم أَطْفُ بِالْبَيْتِ ، ولا بَيْنَ الصَّفا والمَرْوَةِ ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « انْقُضِي رَأْسَكَ ، وَامْتَشِطِي ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ ، وَدَعِي العُمْرَةَ » . قَالَتْ : فَفَعَلْتُ ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّنْعِيمِ ، فاعْتَمَرْتُ مَعَهُ ،

و « الرَّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ : إِنْ بَقِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ مَسَافَةٌ^(١) قَصْرٌ ، فَأُحْرِمَ مِنْهُ ، لم يَلْزَمَهُ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، بَلْ دَمُ الْمُجَاوِزَةِ . وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا ، أَنَّهُ إِذَا أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ مِنْ دُونِ الميقاتِ ، يَلْزَمُهُ دَمَانِ ؛ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ، وَدَمُ إِحْرَامِهِ مِنْ دُونِ الميقاتِ ؛ لِأَنَّهُ لم يُقِمَّ ولم يَنْوِها بِهِ ، وليس بِسَاكِنٍ ، وَرَدُّوا مَا قَالَهُ الْقَاضِي . قال الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَلَوْ أُحْرِمَ الْآفَاقِيُّ بِعُمْرَةٍ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، ثُمَّ أَقَامَ بِمَكَّةَ ، وَاعْتَمَرَ مِنَ التَّنْعِيمِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . قَالَا : وَفِي نَصِّهِ عَلَى هَذِهِ الصُّورَةِ تَنْبِيهُ عَلَى إِجْبَابِ الدَّمِ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى بِطَرِيقِ الْأُولَى . الشَّرْطُ

(١) كَذَا بِالنسخ ، وَفِي الْفُرُوعِ : « دُونِ مَسَافَةٍ » .

فقال: « هَذِهِ عُمْرَةٌ مَكَانَ عُمْرَتِكَ ». قال عُرْوَةُ: فَقَضَى اللَّهُ حَاجَتَهَا وَعُمْرَتَهَا ، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صَوْمٌ وَلَا صَدَقَةٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . وَلَكِنْ عَلَيْهِ دَمٌ لِلْقِرَانِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ قَارِنًا ، وَتَرَفُّهُ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ . فَأَمَّا قَوْلُ عُرْوَةَ : لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَدْيٌ . يَحْتَمِلُ [٢٦/٣ ظ] أَنَّهُ أَرَادَ لَمْ يَكُنْ فِيهِ هَدْيٌ لِلْمُتَمَتِّعِ ، إِذْ قَدْ ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَبَحَ عَنْ نِسَائِهِ بَقْرَةً بَيْنَهُنَّ^(٢) . الْخَامِسُ ، أَنْ لَا يَكُونَ مِنْ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ . وَلَا خِلَافَ بَيْنِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي أَنَّ دَمَ الْمُتَمَتِّعِ لَا يَجِبُ عَلَى حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ أَنَّ حَاضِرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ مِيقَاتُهُ مَكَّةُ ، وَلَا يَحْصُلُ لَهُ التَّرَفُّهُ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، وَلِأَنَّهُ أُحْرِمَ مِنْ مِيقَاتِهِ ، أَشْبَهَ الْمُفْرَدَ .

الإِنصَافُ السَّابِعُ ، نِيَّةُ التَّمَتُّعِ فِي ابْتِدَاءِ الْعُمْرَةِ أَوْ فِي أَثْنَائِهَا . قَالَهُ الْقَاضِي ، وَأَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَتَبِعَهُ الْأَكْثَرُ . قُلْتُ : جَزَمَ بِهِ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُبْهَجِ » ، وَ « الْمُذْمَبِ » ، وَ « مُسْبُولِكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِيصِ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » : وَيَتَنَوَّى فِي الْأَصْحَحِ . وَقَالَ فِي « الصُّغْرَى » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » : وَيَتَنَوَّى فِي الْأَظْهَرِ . وَقِيلَ : لَا تُشْتَرِطُ نِيَّةُ التَّمَتُّعِ . اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » .

(١) تقدم تحريجه في صفحة ١١١ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في هدي البقرة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٦/١ . وابن ماجه ،

في : باب عن كم تجزى البقرة والبقرة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٧/٢ .

فصل : وحاضرو^(١) المسجد الحرام أهل الحرم ، ومن بينه وبين مكة دون مسافة القصر . نص عليه أحمد . وروى ذلك عن عطاء ، وبه قال الشافعي . وقال مالك : هم أهل مكة . وقال مجاهد : هم أهل الحرم . وروى ذلك عن طاوس . وروى عن مكحول وأصحاب الرأي : من دون المواقيت ؛ لأنه موضع شرع فيه التسك ، فأشبهه الحرم . ولنا ، أن حاضِر الشيء من دنا منه ، ومن دون مسافة القصر قريب من حكم الحاضر ، بدليل أنه إذا قصده لا يترخص رخص المسافر ؛ من القصر ، والفطر ، فيكون من حاضريه . وتحديدُه بالمِقات لا يصح ؛ لأنه قد يكون بعيداً يثبت له حكم السفر البعيد إذا قصده ، ولأن ذلك يُفضي إلى جعل البعيد من حاضريه ، والقريب من غير حاضريه ؛ لتفاوت المواقيت في القرب والبعد . واعتباره بما ذكرناه أولى ؛ لأن الشارع حد الحاضر دون مسافة القصر ، بنفى أحكام المسافرين عنه ، فكان الاعتبار به أولى من الاعتبار بالتسك ؛ لوجود لفظ الحضور في الآية .

فوائد ؛ إحداها ، لا يُعتبر وقوع التسكين عن واحد . ذكره بعض الأصحاب ، الإنصاف منهم المصنف ، والمجد . قاله الزركشي ، واقتصر عليه في « الفروع » . فلو اعتمد لنفسه ، وحج عن غيره ، أو عكسه ، أو فعل ذلك عن اثنين ، كان عليه دم المتعة . وقال في « التلخيص » في الشرط الثالث : أن يكون التسكان عن شخص واحد ، إما عن نفسه أو غيره ، فإن كان عن شخصين ، فلا تمتع ؛ لأنه لم يختلف أصحابنا ، أنه لا بد من الإحرام بالتسك الثاني من المِقات ، إذا كان

(١) في الأصل : « وحاضري » ، على حكاية لفظ الآية .

فصل: إذا كان للمُتَمَتِّعِ قَرَبَتَانِ ؛ قَرِيبَةٌ ، وَبَعِيدَةٌ ، فهو من حاضِرِی الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بَعْضُ أَهْلِهِ قَرِيبًا لَمْ يُوجَدْ فِيهِ الشَّرْطُ ، وَهُوَ أَنْ لَا يَكُونَ أَهْلُهُ مِنْ حاضِرِی الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، وَلِأَنَّ لَهُ أَنْ يُحْرَمَ مِنَ الْقَرِيبَةِ ، فَلَمْ يَكُنْ بِالْمُتَمَتِّعِ مُتَرَفِّهًا بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ . وقال القاضي : لَهُ حُكْمُ الْقَرِيبَةِ الَّتِي يُقِيمُ بِهَا أَكْثَرَ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا ، فَمِنْ التَّيِّ مَالِهِ بِهَا أَكْثَرُ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا ، فَمِنْ التَّيِّ يَتَوَى الْإِقَامَةَ بِهَا أَكْثَرَ ، فَإِنْ اسْتَوَيَا ، فَلَهُ حُكْمُ الْقَرِيبَةِ الَّتِي أُحْرِمَ مِنْهَا . وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِيلَ مَا قُلْنَاهُ .

فصل: فَإِنْ دَخَلَ الْآفَاقِيُّ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا نَاوِيًا الْإِقَامَةَ بِهَا بَعْدَ تَمَتُّعِهِ ، فَعَلَيْهِ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّدِ : أَجْمَعَ عَلَى هَذَا كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَلَوْ كَانَ الرَّجُلُ مَنْشُؤُهُ بِمَكَّةَ ، فَخَرَجَ عَنْهَا مُتَتَّقِلًا مُقِيمًا بِغَيْرِهَا ،

عَنْ غَيْرِ الْأَوَّلِ : وَالْمُصَنَّفُ يُخَالِفُ صَاحِبَ « التَّلْخِصِ » فِي الْأَصْلَيْنِ اللَّذَيْنِ بَنَى عَلَيْهِمَا . وَالْمَجْدُ يُوَافِقُهُ فِي الْأَصْلِ الثَّانِي ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ مُخَالَفَتُهُ فِي الْأَوَّلِ . الثَّانِيَةُ ، لَا تُعْتَبَرُ هَذِهِ الشُّرُوطُ - فِي كَوْنِهِ مُتَمَتِّعًا ، عَلَى الصَّحِيحِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : وَمَعْنَى كَلَامِ الشُّنَيْخِ ، يَعْنِي بِهِ الْمُصَنَّفُ ، يُعْتَبَرُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ » - إِلَّا الشَّرْطَ السَّادِسَ ، فَإِنَّ الْمُتَمَتِّعَ تَصِيحُ مِنَ الْمَكِيِّ ، كَغَيْرِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، كَالْأَفْرَادِ . وَنَقَلَ الْمَرْوُذِيُّ ، لَيْسَ لِأَهْلِ مَكَّةَ مُتَمَتِّعٌ . قَالَ الْقَاضِي ، وَالْمُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ : مَعْنَاهُ ، لَيْسَ عَلَيْهِمْ دَمُ مُتَمَتِّعٍ . وَقَالَ الزُّرْكَانِيُّ : قُلْتُ : قَدْ يَقَالُ : إِنَّ هَذَا مِنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْعُمْرَةَ لَا تَجِبُ عَلَيْهِمْ ، فَلَا مُتَمَتِّعٌ عَلَيْهِمْ ، أَيْ الْحَجُّ كَافِيهِمْ ؛ لَعَدَمِ وَجُوبِهَا عَلَيْهِمْ ، فَلَا حَاجَةَ لَهُمْ إِلَيْهَا . انْتَهَى . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ رِوَايَةً ، لَا تَصِيحُ الْمُتَمَتِّعُ مِنْهُمْ . قَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : لَا مُتَمَتِّعٌ لَهُمْ . وَأَطْلَقَهُمَا

ثم عاد إليها مُتَمَتِّعًا ، نَاوِيًا لِلْإِقَامَةِ بِهَا أَوْ غَيْرَ نَاوٍ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ مُتَعَةٍ ؛ لِأَنَّهُ خَرَجَ بِالِانْتِقَالِ عَنْهَا عَنْ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِهَا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ حُضُورَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِنَّمَا حَصَلَ بِنَيَْةِ الْإِقَامَةِ وَفِعْلِهَا ، وَهَذَا إِنَّمَا نَوَى الْإِقَامَةَ إِذَا فَرَّغَ مِنْ أَفْعَالِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَرَّغَ مِنْ عُمُرَتِهِ فَهُوَ نَاوٍ لِلخُرُوجِ [٢٧/٣] إِلَى الْحَجِّ ، فَكَأَنَّهُ إِنَّمَا نَوَى أَنْ يُقِيمَ بَعْدَ وَجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ ، فَأَمَّا إِنْ سَافَرَ الْمَكِّيَّ غَيْرَ مُتَقِيلٍ ، ثُمَّ عَادَ فَاعْتَمَرَ مِنَ الْعِمَاقَاتِ ، وَحَجَّ مِنْ عَامِهِ ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِ أَهْلِهِ مِنْ حَاضِرِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ .

فصل : وَهَذَا الشَّرْطُ الْخَامِسُ شَرْطُ لَوْجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ بِشَرْطٍ لَكَوْنِهِ مُتَمَتِّعًا ، فَإِنَّ مُتَعَةَ الْمَكِّيِّ صَحِيحَةٌ ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ أَحَدُ الْأَنْسَاكِ الثَّلَاثَةِ ، فَصَحَّ مِنَ الْمَكِّيِّ ، كَالنُّسُكَيْنِ الْآخَرَيْنِ . وَلَأَنَّ حَقِيقَةَ التَّمَتُّعِ أَنْ يَغْتَمِرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ثُمَّ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ . وَهَذَا مُوجُودٌ فِي الْمَكِّيِّ . وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ : لَيْسَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ مُتَعَةٌ . وَمَعْنَاهُ لَيْسَ عَلَيْهِمْ دَمٌ مُتَعَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمُتَعَةَ لَهُ لَا عَلَيْهِ ، فَتَعَيَّنَ حَمْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

فصل : إِذَا تَرَكَ الْآفَاقِيَّ الْإِحْرَامَ مِنَ الْعِمَاقَاتِ ، وَأَخْرَمَ مِنْ دُونِهِ بِعُمُرَةٍ ، ثُمَّ حَلَّ مِنْهَا ، وَأَخْرَمَ بِالْحَجِّ مِنْ مَكَّةَ مِنْ عَامِهِ ، فَهُوَ مُتَمَتِّعٌ ، وَعَلَيْهِ دَمَانٌ ؛ دَمٌ الْمُتَعَةِ ، وَدَمٌ لِإِحْرَامِهِ مِنْ دُونِ الْعِمَاقَاتِ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّرِ ،

فِي « الْفَاتِي » . الثَّلَاثَةُ ، لَا يَسْقُطُ دَمُ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ بِإِفْسَادِ نُسُكَيْهِمَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ . وَعَنْهُ ، يَسْقُطُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ قُلْنَا : يَلْزَمُ الْقَارِنُ لِلْإِفْسَادِ دَمَانٌ . سَقَطَ دَمُ الْقِرَانِ . انْتَهَى .

وابن عبد البر^(١) : أجمع العلماء على أن من أحرَمَ في أشهر الحج بعمرة ، وحلَّ منها ، ولم يكن من حاضري المسجد الحرام^(٢) ، ثم أقام بمكة خللاً ، ثم حج من عامه ، أنه مُتَمَتِّع عليه ذم . وقال القاضي : إذا تجاوز الميقات ، حتى صار بينه وبين مكة أقل من مسافة القصر ، فأحرَمَ منه ، فلا ذم عليه للمُتَمَتِّع ، لأنه من حاضري المسجد الحرام . وليس بجيئ ، فإن حضور المسجد الحرام إنما يحصل بالإقامة به ، ونية ذلك ، وهذا لم تحصل منه الإقامة ، ولا نيتها . ولأن الله تعالى قال : ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . وهذا يقتضي أن يكون المانع من الدم السكنى به ، وهذا ليس بساكن . وإن أحرَمَ الآفاقي بعمرة في غير أشهر الحج ، ثم أقام بمكة ، واعتَمَرَ من التَّعْيِيمِ في أشهر الحج ، وحج من عامه ، فهو مُتَمَتِّع . نص عليه أحمد^(٣) . وعليه ذم . وفي تنصيصه على هذه الصورة تنبيه على إيجاب الدم في الصورة الأولى بطريق الأولى .

الرابعة ، لا يسقط ذمها أيضاً بفواته . على الصحيح من المذهب . وعنه ، يسقط . الخامسة ، إذا قضى القارن [٢٧٤ / ١] قارناً ، لزمه دمان ؛ لقراءته الأول ذم ، ولقراءته الثاني آخر ، وفي ذم فواته الروايتان المتقدمتان . وقال المصنف : يلزمه دمان ، ذم لقراءته ، وذم لفواته . وإذا قضى القارن مفرداً ، لم يلزمه شيء ؛ لأنه أفضل . جزم به المصنف وغيره . وقدمه في « الفروع » . وجزم غير واحد ،

(١) الاستذكار ١١/ ٢١٤ .

(٢) سقط من : م .

(٣) سقط من : الأصل .

الشرح الكبير

وذكر القاضي شرطاً سادساً لوجوب الدَّم ، وهو أن يتوَيَّ في ابتداءِ العُمْرَةِ ، أو ^(١) أنها أنها مُتَمَتِّعٌ . وظاهر النصِّ يدلُّ على أن هذا غيرُ مُشْتَرَطٍ ، فإنه لم يذكره ، وكذلك الإجماع الذي ذكرناه مخالفٌ لهذا القول ، لأنه قد حصل له التَّزَوُّهُ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فَلَزِمَهُ الدَّمُ ، كَمَنْ نَوَى .

فصل في وقت وجوب الهدي وذبحه : أما وقت وجوبه ، فمن أحد ، أنه يجب إذا أحرَمَ بالحج . وهو قول أبي حنيفة ، والشافعي ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وهذا قد فعل ذلك ، ولأن ما جعل غايةً فوجود أوله كافٍ ، كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ ^(٢) . وعنه ، أنه يجب الدَّمُ إذا وقف بعرفة . اختاره القاضي . [٢٧/٣ ط] وهو قول مالك ؛ لأن التمتع بالعمرة إلى الحج إنما يحصل بعد وجود الحج منه ، ولا يحصل ذلك إلا بالوقوف ؛ لقول النبي ﷺ : « الْحَجُّ عَرَفَةُ » ^(٣) . ولأنه قبل ذلك

أنه يلزمه دم لقرانه الأول . وفيه لفوائه الروايتان . وزاد في « الفصول » ، يلزمه الإنصاف دم ثالث لوجوب القضاء . قال في « الفروع » : كذا قال . فإذا فرغ من قضى مفرداً ، أحرَمَ بالعمرة من الأبدن ، كمن فسد حجه ، ولألزمه دم . وإذا قضى

(١) في م : و ؛ ٤ .

(٢) سورة البقرة ١٨٧ .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب من لم يدرك عرفة ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٥١ ، ٤٥٢ .
والترمذي ، في : باب تفسير سورة البقرة ، الآية ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ فِي يَوْمَيْنِ ... ﴾ ، من أبواب التفسير . عارضة الأحمدي ١١ / ٩٨ ، ٩٩ . والنسائي ، في : باب فرض الوقوف بعرفة ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ٥ / ٢٠٦ . وابن ماجه ، في : باب من أتى عرفة ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٠٣ .
والدارمي ، في : باب بما هم الحج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٥٩ . وإمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣٣٥ .

يَغْرِضُ الْقَوَاتُ ، فَلَا يَحْصُلُ التَّمَتُّعُ ، وَلَأنَّهُ لو أُحْرِمَ بِالْحَجِّ ، ثُمَّ أُخْصِرَ^(١) أَوْ فَاتَهُ الْحَجُّ ، لَمْ يَلْزَمْهُ ذَمُّ الْمُتَمَتِّعِ ، وَلَا كَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَلَوْ وَجِبَ الدَّمُّ لَمَا سَقَطَ . وَقَالَ عَطَاءٌ : يَجِبُ إِذَا رَمَى الْجَمْرَةَ . وَنَحْوُهُ قَوْلُ أَبِي الْخَطَّابِ ، قَالَ : يَجِبُ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ يَوْمَ النَّحْرِ ؛ لِأنَّهُ وَقْتُ ذَبْحِهِ ، فَكَانَ وَقْتُ وَجُوبِهِ .

وَأَمَّا وَقْتُ ذَبْحِهِ ، فَيَوْمُ النَّحْرِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ مَا قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ لَا يَجُوزُ ذَبْحُ الْأَضْحِيَّةِ فِيهِ ، فَلَا يَجُوزُ ذَبْحُ الْهَدْيِ الَّذِي لِلتَّمَتُّعِ^(٢) كَمَا قَبْلَ التَّحَلُّلِ مِنَ الْعُمْرَةِ . وَقَالَ^(٣) أَبُو طَالِبٍ : سَمِعْتُ أَحْمَدَ قَالَ - فِي الرَّجُلِ يَدْخُلُ مَكَّةَ فِي شَوَالٍ ، وَمَعَهُ هَذِي - قَالَ : يَنْحَرُ بِمَكَّةَ ، وَإِنْ قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ نَحَرَهُ ، لَا يَضِيعُ أَوْ يَمُوتُ أَوْ يُسْرِقُ . وَكَذَا قَالَ عَطَاءٌ .

مُتَمَتِّعًا ، فَإِذَا تَحَلَّلَ مِنَ الْعُمْرَةِ ، أُحْرِمَ بِالْحَجِّ مِنَ الْأَبْعَدِ . السَّادِسَةُ ، يَلْزَمُ ذَمُّ التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ بِطُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي فِي « الْخِلَافِ » ، وَرَدَّ مَا نَقَلَ عَنْهُ خِلَافُهُ إِلَيْهِ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْبُلْغَةِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُ الدَّمُّ إِذَا أُحْرِمَ بِالْحَجِّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُ الدَّمُّ بِالْوُقُوفِ . وَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، اخْتِيَارَ الْقَاضِي . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ ، وَلَعَلَّهُ فِي « الْمُجَرَّدِ » : وَأُطْلِقَهُمَا وَالتَّى قَبْلَهَا فِي « الْكَافِي » ، وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَهُمَا . وَكَذَا

(١) فِي الْأَصْلِ : « حَضَرَ » .

(٢) لَمْ : « لِلتَّمَتُّعِ » .

(٣) (٣-٣) فِي م : « أَبُو الْخَطَّابِ » .

وإن قَدِمَ في العَشْرِ لم يَنْحَرْهُ حتى يَنْحَرَهُ بَعْنَى ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ وأَصْحَابَهُ قَدِمُوا في العَشْرِ فلم يَنْحَرُوا حتى نَحَرُوا بَعْنَى . وَمَنْ جاءَ قَبْلَ ذلكَ نَحَرَهُ عن عُمْرَتِهِ ، وأَقَامَ على إِحْرَامِهِ ، وكانَ قَارِنًا . وقالَ الشَّافِعِيُّ : يَجُوزُ نَحْرُهُ بَعْدَ الإِحْرَامِ بِالْحَجِّ . قولًا وَاحِدًا ، وفيما قَبْلَ ذلكَ بَعْدَ حِلِّهِ مِنَ العُمْرَةِ احْتِمَالَانِ . وَوَجْهُ جَوَازِهِ ، أَنَّهُ دَمٌ يَتَعَلَّقُ بِالْإِحْرَامِ ، وَيُنَوِّبُ عَنْه الصِّيَامُ ، فجازَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، كَدَمِ الطَّيِّبِ ، ولأنَّهُ يَجُوزُ إِذَا بَدَّلَهُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، فجازَ أداؤُهُ قَبْلَهُ ، كَسَائِرِ الفِذْيَاتِ .

فصل : وَيَجِبُ الدَّمُ على القارِنِ في قولِ عَائِمَةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، ولا نَعْلَمُ فيه خِلَافًا ، إلَّا عن داودَ ؛ لأنَّهُ قالَ : لا دَمَ عليه . وَروَى عن طائِفَةٍ . وَحَكَى ابنُ الْمُنْذِرِ أَنَّ ابنَ داودَ لَمَّا دَخَلَ مَكَّةَ سُئِلَ عن القارِنِ ، هل يَجِبُ عليه دَمٌ ؟ فقالَ : لا . فَجَرُّوا بِرِخْلِهِ . وهذا يَدُلُّ على شُهْرَةِ الأَمْرِ بَيْنَهُمْ . ولنا ، قولُهُ تعالى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . وهذا مُتَمَتَّعٌ بِالْعُمْرَةِ إلى الْحَجِّ ؛ بِدَلِيلِ أَنَّ عَلِيًّا لَمَّا سَمِعَ عِثْمَانَ يَنْهَى عن المُتَمَتِّعِ أَهْلَ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ ؛ لَيَعْلَمَ النَّاسُ أَنَّهُ ليسَ بِمَنْهَى عنه . وقالَ ابنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : إِنَّمَا الْقِرَانُ لِأَهْلِ الْآفَاقِ ، وتَلَا قولُهُ تعالى :

قالَ في « المُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » . وقالَ ابنُ الزَّاغُونِي في « الوَاضِحِ » : يَجِبُ دَمُ الْقِرَانِ بِالْإِحْرَامِ . قالَ في « الفُرُوعِ » : كَذَا قالَ . وعنه ، يُلْزَمُ بِالْإِحْرَامِ العُمْرَةُ لِيَتِمَّ التَّمَتُّعُ إِذْنٌ . قالَ في « الفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ يَتَنَى عَلَيْهَا ما إِذَا ماتَ بَعْدَ سَبَبِ الرُّجُوبِ ، يُخْرِجُ عَنْهُ مِنْ تَرَكْتِهِ . وقالَ بعضُ الأَصْحَابِ : فَائِدَةُ الرُّوَايَاتِ ، إِذَا تَعَذَّرَ الدَّمُ ، وَأَرَادَ الْإِنْتِقَالَ إلى الصُّومِ ، فَمَتَى يَثْبُتُ التَّعَذُّرُ ، فِيهِ الرُّوَايَاتُ .

﴿ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ . وقد رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَنْ قَرَنَ بَيْنَ حَجَّتِهِ وَعُمْرَتِهِ ^(١) فَلْيَهْرِقْ دَمًا » ^(٢) . ولأنَّ تَرْفَعَهُ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، فَأَشْبَهَ الْمُتَمَتِّعَ . فَإِنْ عَلِمَ الدَّمُ ، فَعَلِيهِ صِيَامٌ ، كَصِيَامِ الْمُتَمَتِّعِ ، سِوَاءٍ . وَمِنْ شَرْطِ وَجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَكُونَ مِنَ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ، فِي قَوْلِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ . وَقَالَ ابْنُ الْمَاجِشُونِ : عَلَيْهِ دَمٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَسْقَطَ الدَّمَّ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ ،

تَبْيِيْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، هَذَا الْحُكْمُ الْمُتَقَدِّمُ ، فِي لُزُومِ الدَّمِ . وَأَمَّا وَقْتُ ذَبْحِهِ ، فَجَزَمَ فِي « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمُذْهَبِ » ، وَ « مُسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَبْحُهُ قَبْلَ وَجُوبِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : لَا يَجُوزُ قَبْلَ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ . قَالَ : فَظَاهِرُهُ يَجُوزُ إِذَا وَجِبَ ؛ لِقَوْلِهِ : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ^(٣) . فَلَوْ جَازَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، لَجَازَ الْحَلْقُ ؛ لَوْجُودِ الْغَايَةِ . قَالَ : وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ فِي الْمُخَصَّرِ ، وَيَتَّبِعِي عَلَى عُمُومِ الْمَفْهُومِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ جَازَ لَنَحَرَ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ ، وَصَارَ كَمَنْ لَا هَدْيَ مَعَهُ ، وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُفْرَدًا أَوْ قَارِنًا ، أَوْ كَانَ لَهُ نِيَّةٌ ، أَوْ فَعَلَ الْأَفْضَلَ ، وَلَمَنَعَ التَّحْلُلَ بِسَوْقِهِ . انْتَهَى . وَقَدْ جَزَمَ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الْحَاوِي » ، وَ « الْفَاتِحِ » وَغَيْرِهِمْ ، أَنَّ وَقْتُ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقِرَانِ ، وَقْتُ ذَبْحِ الْأُضْحِيَّةِ ، عَلَى مَا بَيَّأْنِي فِي

(١) سقط من : م .

(٢) لم نجده .

(٣) سورة البقرة ١٩٦ .

وَمَنْ كَانَ قَارِنًا أَوْ مُفْرِدًا ، أُخْبِنَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ إِذَا طَافَ وَسَعَى
وَيَجْعَلَهَا عُمْرَةً ؛ لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ
قَدْ سَاقَ مَعَهُ هَدْيًا ، فَيَكُونَ عَلَى إِحْرَامِهِ .

الشرح الكبير

وليس هذا مُتَمَتِّعًا . [٢٨/٣] والصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، فَإِنَّا قَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ
مُتَمَتِّعٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَمَتِّعًا فَهُوَ فَرْعٌ عَلَيْهِ ، وَوُجُوبُ الدَّمِّ عَلَى الْقَارِنِ
إِنَّمَا كَانَ مَعْنَى النَّصِّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُخَالِفَ الْفَرْعُ عَلَيْهِ .
١١٦٤ - مسألة : (وَمَنْ كَانَ مُفْرِدًا أَوْ قَارِنًا ، أُخْبِنَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ
إِذَا طَافَ وَسَعَى وَيَجْعَلَهَا عُمْرَةً ؛ لِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ ،
إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَيَكُونَ عَلَى إِحْرَامِهِ) إِذَا كَانَ مَعَ الْمُفْرِدِ وَالْقَارِنِ
هَدْيٌ ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحِلَّ مِنْ إِحْرَامِهِ وَيَجْعَلَهُ عُمْرَةً ، بَغَيْرِ خِلَافٍ عِلْمَنَاهُ ؛

بابه . واختارَ أَبُو الْخَطَّابِ فِي « الْإِنْتِصَارِ » ، يَجُوزُ لَهُ نَحْرُهُ بِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ،
وَأَنَّهُ أَوْلَى مِنَ الصَّوْمِ ؛ لِأَنَّهُ مُبَدَّلٌ . وَحَمَلُ رِوَايَةِ ابْنِ مَنصُورٍ بِذَبْحِهِ يَوْمَ النَّحْرِ
عَلَى وَجْهِهِ يَوْمَ النَّحْرِ . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، أَنَّ قَدِيمَ قَبْلِ الْعَشْرِ وَمَعَهُ هَدْيٌ ، يَنْحَرُهُ ،
لَا يَضِيغُ أَوْ يَمُوتُ أَوْ يُسْرَقُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهَذَا ضَعِيفٌ . قَالَ فِي
« الْكَافِي » : إِنَّ قَدِيمَ قَبْلِ الْعَشْرِ ، نَحَرَهُ ، وَإِنْ قَدِيمٌ بِهِ فِي الْعَشْرِ ، لَمْ يَنْحَرْهُ حَتَّى
يَنْحَرَهُ بَيْنَى . اسْتَدْلَالًا بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ ، وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ . الثَّانِي ، هَذَا الْحُكْمُ مَعَ وَجُودِ
الْهَدْيِ ، أَمَا مَعَ عَدَمِهِ ، فَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي أَثْنَاءِ بَابِ الْفِيذِيَّةِ .

قوله : وَمَنْ كَانَ قَارِنًا أَوْ مُفْرِدًا ، أُخْبِنَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ إِذَا طَافَ وَسَعَى وَيَجْعَلَهَا
عُمْرَةً ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ أَصْحَابَهُ بِذَلِكَ . اَعْلَمْ أَنَّ فَسْخَ الْقَارِنِ وَالْمُفْرِدِ حُجْمًا
إِلَى الْعُمْرَةِ ، مُسْتَحَبٌّ بِشَرْطِهِ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ قَاطِبَةً . وَعَبَّرَ

لِما رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ ، قَالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ ، حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ ^(١) أَهْدَى ، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ ، ثُمَّ لِيَهْلُ بِالْحَجِّ وَلِيُهْدِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ ^(٢) هَدْيًا فَلْيَصُصْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٣) . فَأَمَّا مَنْ لَا هَدْيَ مَعَهُ ، فَيُسْتَحَبُّ لَهُ إِذَا طَافَ وَسَعَى أَنْ يَفْسَخَ نِيَّتَهُ بِالْحَجِّ ، وَيَنْوِيَ عُمْرَةً مُفْرَدَةً ، فَيَقْصِرَ وَيَحْلِلَ مِنْ إِحْرَامِهِ ؛ لِيَصِيرَ مُتَمَتِّعًا ، إِنْ لَمْ يَكُنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ . وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، يَرَى أَنَّ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى فَقَدَحَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يَنْوِ ذَلِكَ . وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَالَ مُجَاهِدٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَدَاوُدُ . وَذَهَبَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى ^(٤) أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ أَحَدُ التُّسْكِينِ ، فَلَمْ يَجُزْ فَنَسَخَهُ ،

الإنصاف القاضي ، وأصحابه ، والمجدد ، وغيرهم ، بالجواز ، وأَرَادُوا فَرَضَ الْمَسْأَلَةِ مَعَ الْمُخَالَفَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُوَ مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ ، لَكِنَّ الْمُصَنِّفَ هُنَا ذَكَرَ الْفَسْخَ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ . وَقَطَعَ بِهِ الْخَرَقِيُّ ، وَالْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفَائِقِ » . وَقَدَّمَهُ الزُّرْكَاشِيُّ ، وَقَالَ : هَذَا ظَاهِرُ الْأَحَادِيثِ . وَعَنْ ابْنِ عَقِيلٍ ، الطَّوَافُ بِنِيَّةِ الْعُمْرَةِ هُوَ الْفَسْخُ ، وَبِهِ حَصَلَ رَفْضُ الْإِحْرَامِ لَا غَيْرُ . فَهَذَا تَحْقِيقُ الْفَسْخِ وَمَا يَنْفَسِخُ بِهِ . قَالَ الزُّرْكَاشِيُّ : قُلْتُ :

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في م : « يحل » .

(٣) تقدم تحريجه في صفحة ١٥٧ .

(٤) في الأصل : « على » .

الشرح الكبير

كالْعُمْرَةِ . وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٗ^(١) عَنْ بِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُزَنِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَسَخَّ الْحَجَّ لَنَا خَاصَّةً ، أَوْ لِمَنْ يَأْتِي ؟ قَالَ : « لَنَا خَاصَّةً » . وَرَوَى أَيْضًا عَنْ الْمُرْقَعِ الْأَسَدِيِّ^(٢) ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كَانَ مَا أَوْزَنَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ دَخَلْنَا مَكَّةَ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً ، وَنَجْلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ، أَنَّ تِلْكَ كَانَتْ لَنَا خَاصَّةً ، رُخْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، دُونَ جَمِيعِ النَّاسِ^(٣) . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ أَصْحَابَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الَّذِينَ أَفْرَدُوا الْحَجَّ وَقَرَنُوا أَنْ يَجْعَلُوا كُلُّهُمْ ، وَيَجْعَلُوا عُمْرَةً ، إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ ، فِي أَحَادِيثَ كَثِيرَةٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهَا ، بَحِثُ يَقْرُبُ مِنَ الْمُتَوَاتِرِ ، وَلَمْ يَخْتَلِفْ فِي صِحَّةِ ذَلِكَ وَثُبُوتِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلِمْنَاهُ . وَذَكَرَ أَبُو حَفْصٍ ، فِي « شَرْحِهِ »

وَهَذَا جَيِّدٌ ، وَالْأَحَادِيثُ لَا تَأْبَاهُ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَتَبِعَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الرِّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الْقَاضِي وَغَيْرِهِ :

- (١) فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ كَانَ فَسَخَ الْحَجَّ لِمَنْ خَاصَّةً ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٗ ٢ / ٩٩٤ .
كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الرَّجُلِ يَهْلُ بِالْحَجِّ ثُمَّ يَجْعَلُهَا عُمْرَةً ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٠ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِبَاحَةِ فَسَخِ الْحَجِّ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمُجْتَمِعُ ٥ / ١٤٠ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي فَسَخِ الْحَجِّ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٥٠ .
(٢) كَذَا بِالنَّسَخِ . وَرَدَّتْ هَذِهِ النِّسْبَةُ هَكَذَا فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ لِلْبُخَارِيِّ ٨ / ٥٨ ، وَفِي أَصُولِ الثَّقَاتِ لِابْنِ حِبَّانَ ، كَمَا فِي حَاشِيَةِ ٥ / ٤٦٠ ، وَفِي أَصُولِ الْغَنِيِّ ، كَمَا فِي حَاشِيَةِ ٥ / ٢٥٢ . وَقَدْ ضَعَفَهَا ابْنُ مَكَوْلَا ، وَالسَّمْعَانِيُّ ، « الْأَسَدِيُّ » .
(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ جَوَازِ التَّحْتِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمَ ٢ / ٨٩٧ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِبَاحَةِ فَسَخِ الْحَجِّ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُجْتَمِعُ ٥ / ١٤١ . وَابْنُ مَاجَهٗ ، فِي : بَابٍ مِنْ قَالَ كَانَ فَسَخَ الْحَجَّ لِمَنْ خَاصَّةً ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٗ ٢ / ٩٩٤ . كُلُّهُمْ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ يَزِيدَ بْنِ شَرِيكٍ . وَرَوَايَةُ الْمُرْقَعِ أَخْرَجَهَا الْحَمِيدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ بِرَقْم (١٣٢) .

بإسناده عن إبراهيم الحري^(١)، وقد سُئِلَ عن فسخ الحج^(٢) إلى العمرة، فقال: قال سلمة بن شبيب لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، كل شيء منك حسن جميل، إلا خلة واحدة. فقال: وما هي؟ قال: تقول بفسخ^(٣) الحج. قال أحمد: قد كنت أرى أن لك عقلاً، عندي ثمانية عشر حديثاً صحيحاً جيداً، كلها في فسخ الحج، أتركها لقولك! وقد روى فسخ الحج إلى العمرة ابن عمر، وابن [٢٨/٣ ط] عباس، وجابر، وعائشة، رضي الله عنهم، وأحاديثهم متفق عليها. ورواه غيرهم من وجوه صحاح. قال جابر: أهللنا - أصحاب رسول الله ﷺ - بالحج خالصاً وحده وليس معه عمرة^(٤)، فقدم النبي ﷺ صبح رابعة مَضَّتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، فَلَمَّا قَدِمْنَا أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَحْلُلَ، قَالَ: «أَحْلُوا وَأَصِيبُوا مِنَ النِّسَاءِ». قَالَ: فَبَلَّغَهُ عَنَّا أَنَّا نَقُولُ: لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسُ لَيَالٍ، أَمَرْنَا أَنْ نَحْلُلَ إِلَى نِسَائِنَا، فَتَأْتِي عَرَفَةَ تَقَطُّرُ مَذَاكِيرُنَا

لِلْقَارِبِ وَالْمُفْرِدِ أَنْ يَفْسَخَا نُسُكَهُمَا إِلَى الْعُمْرَةِ [٢٧٤/١ ط]، بشرط أن لا يكونا وفقاً بعرفة، ولا ساقاً هدياً. فلم يُفصحوا بوقت الفسخ، بل ظاهر كلامهم، جواز الفسخ، سواء طافاً وسعيًا أولاً، إذا لم يقفَا بعرفة. قال الزركشي: ولا يُعزُّنك كلام ابن منجي؛ فإنه قال: ظاهر كلام المصنف، أن الطواف والسعي شرط في استيجاب الفسخ. قال: وليس الأمر كذلك؛ لأن الأخبار تقتضي الفسخ

(١) ق م: «الحرق».

(٢) سقط من: م.

(٣) ق م: «نفسخ».

(٤) ق م: «غيره».

بِالْمَنِيِّ . قال : فقام رسول الله ﷺ ، فقال : « قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَتَاكُمْ اللَّهُ وَأَصْدَقُكُمْ وَأَبْرُكُكُمْ ، وَلَوْلَا هَذِي تَحَلَّلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ ، فَحَلُّوا ، وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَدْبَرْتُ مَا أَهْدَيْتُ » . قال : فحللنا ، وسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا . قال : فقال سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ الْمَذَلِجِيُّ : مُتَعَنَّا هَذِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِعَامِنَا هَذَا ، أَمْ لِلْأَبَدِ ؟ فَظَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ^(١) ، أَنَّهُ قَالَ : « لِلْأَبَدِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢) . فَأَمَّا حَدِيثُهُمْ ، فَقَالَ أَحْمَدُ : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْحَارِثُ بْنُ بِلَالٍ ، فَمَنْ الْحَارِثُ بْنُ بِلَالٍ ؟ يُعْنَى أَنَّهُ مَجْهُولٌ . وَلَمْ يَرَوْهُ إِلَّا الدَّرَاوَرْدِيُّ^(٣) ، وَحَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رَوَاهُ مُرْقِعُ الْأَسَدِيِّ^(٤) ،

قَبْلَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا طَافَ وَسَعَى ثُمَّ فَسَخَ ، يَخْتِاجُ إِلَى طَوَافٍ وَسَعْيٍ الْإِنْصَافِ لِأَجْلِ الْمُعْتَرِ ، وَلَمْ يَزِدْ مِثْلَ ذَلِكَ . قَالَ : وَيُمْكِنُ تَأْوِيلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، عَلَى أَنَّ « إِذَا » ظَرَفَ لَهُ « أَحْبَبْنَا لَهُ أَنْ يَفْسَخَ وَقْتَ طَوَافِهِ » ، أَيْ وَقْتَ جَوَازِ طَوَافِهِ . انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ مُتَّعِي . وَغَفَلَ عَنِ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ، وَالْمُصَنِّفِ فِي « الْمُعْنَى » ،

(١) في م : « أَيْ بَكْر » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب تقضي الحائض المناسك كلها ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب عمرة التمتع ، من كتاب العمرة ، وفي : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الشركة ، وفي : باب قول النبي ﷺ لو استقبلت ... ، من كتاب التمني ، وفي : باب نهي النبي ﷺ على التحريم ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ ، ٣ / ٤ ، ٥ ، ١٨٥ ، ٩ / ١٠٣ ، ١٣٧ . ومسلم ، في : باب وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٨٣ ، ٨٨٤ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب أفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤١٥ . والنسائي ، في : باب لإباحة فسخ الحج ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤٠ . وابن ماجه ، في : باب فسخ الحج ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ٩٩٢ . وإمام أحمد ، في : المسند ٣ / ٣٠٥ ، ٣١٧ ، ٣٦٦ .

(٣) في م : « الداروردي » .

(٤) في النسخ : « الأسدي » .

فَمَنْ مُرَّقِعَ الْأَسَدِيُّ؟ شَاعِرٌ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ لَمْ يَلْقَ أَبَا ذَرٍّ . فَقِيلَ لَهُ : أَفَلَيْسَ
 قَدْ رَوَى الْأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، قَالَ :
 كَانَتْ مُتَعَةُ الْحَجِّ لَنَا خَاصَّةً - أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - ؟ قَالَ : أَفَيَقُولُ
 هَذَا أَحَدٌ ؟ الْمُتَعَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَقَدْ أَجْمَعَ النَّاسُ عَلَى أَنَّهَا جَائِزَةٌ . قَالَ
 الْجَوْزْجَانِيُّ : مُرَّقِعَ الْأَسَدِيُّ لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ ، وَمِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ فِي
 ضَعْفِهَا وَجَهَالَةِ رَوَاتِهَا لَا تُقْبَلُ إِذَا انْفَرَدَتْ ، فَكَيْفَ تُقْبَلُ فِي رَدِّ حُكْمٍ
 ثَابِتٍ بِالتَّوَاتُرِ ، مَعَ أَنَّ قَوْلَ أَبِي ذَرٍّ مِنْ رَأْيِهِ ، وَقَدْ خَالَفَهُ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ ،
 وَقَدْ شَذَّ بِهِ عَنِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَلَا يَكُونُ حُجَّةً . وَأَمَّا قِيَاسُهُمْ
 فَلَا يُقْبَلُ فِي مُقَابَلَةِ النَّصِّ الصَّحِيحِ ، عَلَى أَنَّ قِيَاسَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ فِي
 هَذَا لَا يَصِحُّ ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ قَلْبُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ فِي حَقِّ مَنْ فَاتَهُ الْحَجُّ وَمَنْ
 حُصِرَ عَنْ عَرَفَةَ ، وَالْعُمْرَةُ لَا تَصِيرُ حُجًّا بِحَالٍ ، وَلَأنَّ فُسْخَ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ
 يَصِيرُ بِهِ مُتَمَتِّعًا ، فَحَصَلَ الْفَضِيلَةُ ، وَفُسْخُ الْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ يَفُوتُ
 الْفَضِيلَةُ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مَشْرُوعِيَّةٍ مَا يُحْصَلُ الْفَضِيلَةُ مَشْرُوعِيَّةٌ مَا يَفُوتُهَا .

وَالشَّارِحُ . وَكَلَامُ الْقَاضِي ، وَأَيُّ الْخَطَّابِ وَغَيْرِهِمَا لَا يَأْتِي ذَلِكَ . قَالَ
 الزَّرْكَاشِيُّ : وَلَيْسَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ يَطُوفُ طَوَافًا ثَانِيًا ، كَمَا زَعَمَ ابْنُ مُنَجَّى .
 انْتَهَى . قُلْتُ : قَالَ فِي « الْكَافِي » : يُسْنُّ لَهَا ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا هَذِي ، أَنْ يَفْسَخَا
 يَتِيَهُمَا بِالْحَجِّ ، وَيَتَوَيَّا عُمْرَةً مُفْرَدَةً ، وَيَجْلَا مِنْ إِخْرَامِهِمَا بِطَوَافٍ وَسَعَى
 وَتَقْصِيرٍ ، لِيَصِيرَا مُتَمَتِّعَيْنِ . انْتَهَى . قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ : وَقَوْلُ ابْنِ مُنَجَّى : إِنَّ الْأَخْبَارَ
 تَقْتَضِي الْفُسْخَ قَبْلَ الطَّوَافِ وَالسَّعَى . لَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ قَدْ يُقَالُ : إِنَّ ظَاهِرَهَا ،
 أَنَّ الْفُسْخَ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ الطَّوَافِ . وَيُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ جَابِرٍ ؛ فَإِنَّهُ كَالنَّصِّ ، فَإِنَّ الْأَمْرَ

فصل : وإذا فسخ الحج إلى العُمرة صار مُتَمَتِّعًا ، حُكْمُهُ حُكْمُ الْمُتَمَتِّعِينَ ، فِي وُجُوبِ الدَّمِ وَغَيْرِهِ . وقال القاضي : لَا يَجِبُ الدَّمُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَرْطِ وُجُوبِهِ أَنْ يَتَوَيَّرَ فِي ابْتِدَاءِ الْعُمَرَةِ أَوْ فِي أَثْنَائِهَا^(١) أَنَّهُ مُتَمَتِّعٌ . وَهَذِهِ دَعْوَى لَا دَلِيلَ عَلَيْهَا ، تَخَالِفُ عُمُومَ الْكِتَابِ وَصَرِيحَ السُّنَنِ الثَّابِتَةِ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ [٢٩/٣] بِالْعُمَرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنْ الْهَدْيِ ﴾^(٢) . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى ، فَلْيُطَفِّ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّافَا وَالْمَرْوَةِ ، وَلْيَقْصِرْ وَلْيَحْلِلْ ، ثُمَّ لِيَهْلُ بِالْحَجِّ وَلِيُهْدِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذَا ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . وَلِأَنَّ وُجُوبَ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ

بِالْفَسْخِ إِنَّمَا هُوَ بَعْدَ طَوَائِفِهِمْ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : لِهَذَا أَنْ يَفْسَخَا يَتَمَتَّعَا بِالْحَجِّ . زَادَ الْمُصَنِّفُ ، إِذَا طَافَا وَسَعَى ، فَيَتَوَيَّرَانِ بِإِحْرَامِهِمَا ذَلِكَ عُمَرَةٌ مُفْرَدَةٌ ، فَإِذَا فَرَغَا مِنْهَا وَحَلَّ ، أُخْرِمَا بِالْحَجِّ ، لِيَصِيرَا مُتَمَتِّعَيْنِ . وَقَالَ فِي « الْأَنْبِصَارِ » ، وَ « عُيُونِ الْمَسَائِلِ » : لَوْ ادَّعَى مُدَّعٍ وُجُوبَ الْفَسْخِ ، لَمْ يُعْبَذْ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَجِبُ عَلَى مَنْ اعْتَقَدَ عَدَمَ مَسَاغِهِ . نَقْلُهُ فِي « الْفَائِقِ » .

قوله : لِأَنَّ الْوُجُوبَ قَدْ سَاقَ مَعَهُ هَذَا ، فَيَكُونُ عَلَى إِحْرَامِهِ . هَذَا شَرْطٌ فِي صِحَّةِ فُسْخِ الْقَارِنِ وَالْمُفْرَدِ حَجَّهُمَا إِلَى الْعُمَرَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَيَأْتِي حِكَايَةُ الْخِلَافِ بَعْدَ هَذَا . وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا كَوْنُهُ لَمْ يَقِفْ بِعَرَفَةَ . قَالَ الْأَصْحَابُ .

(١) فِي النسخ : « انْتِهَالَهَا » . وَانْظُرْ لِلْمَعْنَى ٢٥٥/٥ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٩٦ .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ١٥٧ .

وَلَوْ سَاقَ الْمُتَمَتِّعُ هَدْيًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَجِلَّ .

الشرح الكبير

لِلتَّرْفَةِ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، وَ هَذَا الْمَعْنَى لَا يَخْتَلِفُ بِالنِّبَةِ وَعَدَمِهَا ، فَوَجِبَ أَنْ لَا يَخْتَلِفَ فِي الْوُجُوبِ ، عَلَى أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبَةَ شَرْطٌ فَقَدْ وَجِدَتْ ، فَإِنَّهُ مَا حَلَّ حَتَّى نَوَى أَنَّهُ يَجِلُّ ثُمَّ يُحْرِمُ بِالْحَجِّ .

١١٦٥ - مسألة : (وَلَوْ سَاقَ الْمُتَمَتِّعُ الْهَدْيَ ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَجِلَّ)
لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ .
وَلَمَّا رَوَى ابْنُ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : تَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ ، فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ ، قَالَ لِلنَّاسِ : « مَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ ، فَإِنَّهُ لَا يَجِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَّمَ مِنْهُ حَتَّى يَقْضَى حَجُّهُ ^(١) » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَقَالَ مَالِكٌ ،

الإنصاف

قَوْلُهُ : وَلَوْ سَاقَ الْمُتَمَتِّعُ هَدْيًا ، لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَجِلَّ . هَذَا الْمَذْهَبُ بِلا رَيْبٍ .
فَعَلَى هَذَا ، يُحْرِمُ بِالْحَجِّ إِذَا طَافَ وَسَعَى لِعُمْرَتِهِ قَبْلَ تَحْلِيلِهِ بِالْحَلْقِ ، فَإِذَا ذَهَبَ يَوْمَ النُّحْرِ ، حَلَّ مِنْهُمَا مَعًا . نَصَّ عَلَيْهِ . نَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، الْهَدْيُ يُمْتَنَعُ مِنَ التَّحْلِيلِ مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ فِي الْعَشْرِ وَغَيْرِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يَجِلُّ كَمَنْ لَمْ يَهْدِ . وَهُوَ مُقْتَضَى مَا نَقَلَهُ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى . قَالَهُ الْقَاضِي . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ أَيْضًا ، فِي مَنْ يَتَّقِرُ قَارِنًا أَوْ مُتَمَتِّعًا مَعَهُ هَدْيٌ ، لَهُ أَنْ يُقَصِّرَ مِنْ شَعَرِ رَأْسِهِ خَاصَّةً . وَعَنْهُ ، إِنْ قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ ، نَحَرَ الْهَدْيَ وَحَلَّ . وَنَقَلَ يُوسُفُ بْنُ مُوسَى ، فِي مَنْ قَدِمَ مُتَمَتِّعًا مَعَهُ هَدْيٌ ، إِنْ قَدِمَ فِي شَوَّالٍ ، نَحَرَهُ وَحَلَّ ، وَعَلَيْهِ هَدْيُ آخَرُ ، وَإِنْ قَدِمَ فِي الْعَشْرِ ،

(١) في م : « حجته » .

والشافعي في قول: له التَّحْلُلُ، وَيَنْحَرُ هَذِيهِ عِنْدَ الْمَرْوَةِ. وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ
الْجَرَقِيِّ. وَلَنَا، مَا ذَكَّرْنَا مِنَ الْآيَةِ، وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ، وَرَوَتْ
حَفْصَةُ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا
مِنَ الْعُمْرَةِ، وَلَمْ تَحِلُّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي،
وَقَلَّدْتُ هَذِيهِ، فَلَا أَجِلُ حَتَّى أَنْحَرَ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وَالْأَحَادِيثُ فِي
ذَلِكَ كَثِيرَةٌ. وَعَنْ أَحَدٍ، فِي مَنْ قَدِمَ مُتَمَتِّعًا فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَسَاقِ الْهَدْيِ،
قَالَ: إِنْ دَخَلَهَا فِي الْعَشْرِ، لَمْ يَنْحَرِ الْهَدْيِ حَتَّى يَنْحَرَهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَإِنْ
قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ نَحَرَ الْهَدْيِ. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُتَمَتِّعَ إِذَا قَدِمَ قَبْلَ الْعَشْرِ
حَلٌّ وَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ. وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ. رَوَاهُ حَنْبَلٌ فِي «الْمَنَاسِلِ». وَ
وَقَالَ: مَنْ لَبَدَ أَوْ صَفَرَ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ سَاقِ الْهَدْيِ؛ لِحَدِيثِ حَفْصَةَ.
وَالرُّوَايَةُ الْأُولَى أَوْلَى؛ لِمَا ذَكَّرْنَا مِنَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ أَوْلَى
بِالْآتِبَاعِ.

لَمْ يَحِلَّ. فَقِيلَ لَهُ: خَيْرُ مُعَاوِيَةَ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا حَلٌّ بِمِقْدَارِ التَّقْصِيرِ. قَالَ الْقَاضِي: الْإِنْصَافُ
ظَاهِرُهُ يَتَحَلَّلُ قَبْلَ الْعَشْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَطُولُ إِخْرَافُهُ. وَقَالَ الْمُصَنِّفُ: يَحْتَمِلُ كَلَامُ
الْجَرَقِيِّ، أَنَّ لَهُ التَّحْلُلَ، وَيَنْحَرُ هَذِيهِ عِنْدَ الْمَرْوَةِ. وَيَأْتِي هَذَا أَيْضًا فِي كَلَامِ
الْمُصَنِّفِ، فِي آخِرِ بَابِ دُخُولِ مَكَّةَ.

فَالْتَدَاتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، حَيْثُ صَحَّ الْفَسْخُ، فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ دَمٌ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ
الْمَذْهَبِ. نَصٌّ عَلَيْهِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ، وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ»،
وَالْمُغْنَى، وَ«الشَّرْحِ»، وَغَيْرِهِمْ. وَذَكَرَهُ الْقَاضِي فِي «الْخِلَافِ».

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٧.

المفتح وَالْمَرْأَةُ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً فَحَاصَّتْ ، فَخَشِيتْ قَوَاتَ الْحَجِّ ،
أُحْرِمَتْ بِالْحَجِّ ، وَصَارَتْ قَارِنَةً .

الشرح الكبير

فصل : فَأَمَّا الْمُتَعَمِّرُ غَيْرُ الْمُتَمَتِّعِ ، فَإِنَّهُ يَحِلُّ بِكُلِّ حَالٍ فِي أَشْهُرِ
الْحَجِّ وَغَيْرِهَا ، كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَمَرَ ثَلَاثَ
عُمَرٍ سِوَى عُمَرَتِهِ الَّتِي مَعَ حَجَّتِهِ ، بَعْضُهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ ، فَكَانَ يَحِلُّ .
فَإِنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ نَحَرَهُ عِنْدَ الْمَرْوَةِ ، وَحَيْثُ نَحَرَهُ مِنَ الْحَرَمِ جَازٌ ؛
لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « كُلُّ فِجَاجٍ مَكَّةَ طَرِيقٌ وَمَنْحَرٌ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ،
وَابْنُ مَاجَهٗ (١) .

١١٦٦ - مسألة : (وَالْمَرْأَةُ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً (٢) فَحَاصَّتْ ،
فَخَشِيتْ قَوَاتَ الْحَجِّ ، أُحْرِمَتْ بِالْحَجِّ ، وَصَارَتْ قَارِنَةً) إِذَا حَاصَّتْ

الإنصاف

وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ ، عَنِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ دَمٌ لِعَدَمِ النَّيَّةِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرُّعَايَةِ
الْكُبْرَى » . الثَّانِيَةُ ، قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : لَا يُسْتَحَبُّ الْإِحْرَامُ بِنِيَّةِ الْفَسْخِ .
قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » : يُكْرَهُ ذَلِكَ . وَاقْتَصَرَ فِي « الْفُرُوعِ » عَلَى حِكَايَةِ
قَوْلِهِمَا .
قوله : وَالْمَرْأَةُ إِذَا دَخَلَتْ مُتَمَتِّعَةً ، فَحَاصَّتْ فَخَشِيتْ قَوَاتَ الْحَجِّ ، أُحْرِمَتْ

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب الصلاة بجمع ، من كتاب المناسك ، وفي : باب إذا أخطأ القوم الهلال ، من
كتاب الصوم . سنن أبي داود ٤٤٩/١ ، ٥٤٣ . وابن ماجه ، في : باب الذبح ، من كتاب المناسك . سنن
ابن ماجه ١٠١٣ / ٢ .

كما أخرجه الدارمي ، في : باب عرفة كلها موقف ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٥٧ / ٢ . والإمام
مالك ، في : باب ما جاء في النحر ... ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٩٣ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند
٣٢٦ / ٣ .

(٢) في م : « متممة » .

الْمُتَمَتِّعَةُ قَبْلَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ لَمْ يَكُنْ لَهَا أَنْ تَطُوفَ بِالْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَاةٌ ،
وَلِأَنَّهَا مَمْنُوعَةٌ مِنْ دُخُولِ الْمَسْجِدِ ، وَلَا يُمَكِّنُهَا أَنْ تَحِلَّ مِنْ عُمْرَتِهَا قَبْلَ
الطَّوَافِ . فَإِذَا خَشِيتَ قَوَاتَ الْحَجِّ ، أَخْرَمْتَ بِالْحَجِّ مِنْ عُمْرَتِهَا ،
وَصَارَتْ قَارِنَةً . هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَكَثِيرٍ
[٢٩/٣ ط] مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : قَدْ رَفَضَتِ الْعُمْرَةَ ، وَصَارَ
حَجًّا . وَمَا قَالَ هَذَا أَحَدٌ غَيْرُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَحُجَّتُهُ مَا رَوَى عَنْهُ عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ
عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، فَقَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا
حَائِضٌ ، لَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ ، وَلَا بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَشَكَرْتُ ذَلِكَ إِلَى
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : « انْقَضَى رَأْسُكِ ، وَامْتَشِطِي ، وَأَهْلِي بِالْحَجِّ ،
وَدَعِي الْعُمْرَةَ » . قَالَتْ : فَفَعَلْتُ ، فَلَمَّا قَضَيْتُ الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ
ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى التَّعِيمِ ، فَأَعْتَمَرْتُ مَعَهُ ، فَقَالَ :
« هَذِهِ عُمْرَةٌ مَكَانَ عُمْرَتِكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا
رَفَضَتْ عُمْرَتَهَا ، وَأَخْرَمَتْ بِحَجٍّ ، مِنْ وَجْهِ ؛ أَحَدُهَا قَوْلُهُ : « دَعِي
عُمْرَتَكَ » . وَالثَّانِي قَوْلُهُ : « وَامْتَشِطِي » . وَالثَّالِثُ قَوْلُهُ : « هَذِهِ عُمْرَةٌ
مَكَانَ عُمْرَتِكَ » . وَلَنَا مَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : أَقْبَلْتُ عَائِشَةَ بِعُمْرَةٍ ، حَتَّى
إِذَا كَانَتْ بِسَرَفٍ ^(٢) عَرَّكَتُ ^(٣) ، ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ ،

بِالْحَجِّ وَصَارَتْ قَارِنَةً . نَصَّ عَلَيْهِ . وَلَمْ تَقْضِ طَوَافَ الْقُدُومِ . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١١١ .

(٢) سَرَفٌ : مَوْضِعٌ بَيْنَ الْحَرَمَيْنِ ، قَرِيبٌ مِنْ مَكَّةَ .

(٣) عَرَّكَتُ الْمَرْأَةَ : حَاضَتْ .

فَوَجَدَهَا تَبْكِي ، فَقَالَ : « مَا شَأْنُكَ ؟ » . قَالَتْ : شَأْنِي أَنِّي قَدْ حِضْتُ ،
 وَقد حَلَّ النَّاسُ وَلَمْ أَجِلْ ، وَلَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ ، وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ
 الْآنَ . فَقَالَ : « إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ ، فَأَغْتَسِلِي ثُمَّ أَهْلِي
 بِالْحَجِّ » . فَفَعَلْتُ ، وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ ، حَتَّى إِذَا طَهَّرْتُ طَافْتُ بِالْكَعْبَةِ
 وَبِالصُّفَاوِ الْمَرْوُوقِ ، ثُمَّ قَالَ : « قَدْ حَلَلْتُ مِنْ حَجَّتِكَ وَعُمْرَتِكَ » . قَالَتْ :
 يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ .
 قَالَ : « فَادْهَبِي بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّعْمِيرِ » . وَرَوَى
 طَاوُسٌ ، عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهَا قَالَتْ : أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ ، فَقَدِمْتُ وَلَمْ أَطُفْ حَتَّى
 حِضْتُ ، فَتَسَكَّتِ الْمَنَاسِكُ كُلُّهَا ، وَقَدْ أَهْلَلْتُ بِالْحَجِّ . فَقَالَ هَارِ سَوْ لُ اللَّهِ
 ﷺ يَوْمَ النَّفَرِ : « يَسْعَلُكَ طَوَافُكَ لِحْجِكَ وَعُمْرَتِكَ » . فَأُبْتُ ، فَبَعَثَ
 مَعَهَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ ، فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّعْمِيرِ . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ ^(١) .
 وَهُمَا يَذْلَانِ عَلَى جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا . وَلَأنَّ إِذْخَالَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ جَائِزٌ
 بِالْإِجْمَاعِ مِنْ غَيْرِ خَشْيَةِ الْقَوَاتِ ، فَمَعَ خَشْيَتِهِ أَوَّلَى . وَقَالَ ابْنُ الْمُنْدَرِ :
 أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ لِمَنْ أَهَلَ بِعُمْرَةٍ أَنْ يَدْخُلَ
 عَلَيْهَا الْحَجَّ ، مَا لَمْ يَفْتَتِحِ الطَّوَافَ بِالْبَيْتِ . وَقَدْ أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ مَنْ كَانَ

فِي ذَلِكَ كُلِّهِ . وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ خَافَ غَيْرُهَا قَوَاتَ الْحَجِّ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَيَجِبُ دَمٌ
 الْقِرَانِ ، وَتَسْقُطُ عَنْهُ الْعُمْرَةُ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ

(١) الأول ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم . ٨٨١/٢ . كما أخرجه أبو
 داود ، في : باب أفراد الحج ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤١٤/١ . والنسائي ، في : باب في المهلة
 بالعمرة نحيض ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٢٨/٥ . والثاني تقدم تخريجها في صفحة ١١١ .

معه هَذِي فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ، أَنْ يَهْلَ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ ، وَمَعَ إِمْكَانِ الْحَجِّ مَعَ بَقَاءِ الْعُمْرَةِ لَا يَجُوزُ رَفْضُهَا ، كَغَيْرِ الْحَائِضِ . فَأَمَّا حَدِيثُ عُرْوَةَ ، فَإِنَّ قَوْلَهُ : « انْقَضَى رَأْسُكَ ، وَامْتَشَيْتَ ، وَدَعَى الْعُمْرَةُ » . انفردَ بِهِ عُرْوَةُ ، وَخَالَفَ بِهِ كُلُّ مَنْ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ حِينَ حَاصَتْ ، وَقَدْ رَوَى ذَلِكَ طَاوُسٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَالْأَسْوَدُ ، وَعُمَرَةُ^(١) ، عَنْ عَائِشَةَ ، فَلَمْ يَذْكُرُوا ذَلِكَ^(٢) . وَحَدِيثُ جَابِرٍ ، وَطَاوُسٍ مُخَالِفَانِ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ . وَقَدْ رَوَى حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، [٣٠/٣] عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، حَدِيثَ خِيضِهَا ، فَقَالَ فِيهِ : حَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا : « دَعَى عُمْرَتُكَ ، وَانْقَضَى رَأْسُكَ ، وَامْتَشَيْتَ » . وَذَكَرَ تَمَامَ الْحَدِيثِ . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَائِشَةَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ ، وَهُوَ مَعَ مَا ذَكَرْنَا مِنْ مُخَالَفَةِ بَقِيَّةِ الرُّوَاةِ يَدُلُّ عَلَى الْوَهْمِ ، مَعَ مُخَالَفَتِهَا لِلْكِتَابِ وَالْأَصُولِ ، إِذْ لَيْسَ لَنَا مَوْضِعٌ آخَرُ يَجُوزُ فِيهِ رَفْضُ الْعُمْرَةِ مَعَ إِمْكَانِ إِتْمَامِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ قَوْلَهُ : « دَعَى الْعُمْرَةُ » . أَيْ دَعَا بِحَالِهَا ، وَأَهْلَى بِالْحَجِّ مَعَهَا ، أَوْ دَعَى أَفْعَالَ الْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهَا تَدْخُلُ فِي أَفْعَالِ الْحَجِّ . فَأَمَّا الْعُمْرَةُ مِنَ التَّنْعِيمِ ، فَلَمْ يَأْمُرْهَا بِهَا النَّبِيُّ ﷺ ، وَإِنَّمَا قَالَتْ لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى حَجَجْتُ . قَالَ : « فَادْهَبْ

(١) ق م : « وَغَيْرُهُ » .

(٢) روايات كل من : طاووس والقاسم والأسود وعمرَةُ أخرجهما مسلم ، في : باب بيان وجوه الإحرام ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٧٣/٢ - ٨٧٩ .

المقنع وَمَنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا ، صَحَّ ، وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ .

الشرح الكبير

بِهَا يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ، فَأَعْمَرَهَا مِنَ التَّعْمِيرِ . وَرَوَى الْأَثَرُ بِإِسْنَادِهِ ،
عَنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَ : قُلْتُ : اعْتَمَرْتُ بَعْدَ
الْحَجِّ ؟ قَالَتْ : وَاللَّهِ مَا كَانَتْ عُمْرَةٌ ، مَا كَانَتْ إِلَّا زِيَارَةَ رَبِّ الْبَيْتِ ،
إِنَّمَا هِيَ مِثْلُ نَفَقَتِهَا . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا أَعْمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَائِشَةَ حِينَ الْخَتِّ
عَلَيْهِ ، فَقَالَتْ : يَرْجِعُ النَّاسُ بِنُسُكَيْنِ ، وَأَرْجِعُ بِنُسُكٍ . فَقَالَ : « يَا عَبْدَ
الرَّحْمَنِ ، أَعْمَرَهَا » . فَتَنَظَرَ إِلَى أُذُنِي الْحِجْلِ ، فَأَعْمَرَهَا مِنْهُ .

١١٦٧ - مسألة : (وَمَنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا ، صَحَّ ، وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا
شَاءَ) يَصِحُّ الْإِحْرَامُ بِالنُّسُكِ الْمُطْلَقِ ، وَهُوَ أَنْ لَا يُعَيَّنَ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً ؛
لأنَّه إِذَا صَحَّ الْإِحْرَامُ مَعَ الْإِبْهَامِ ، صَحَّ مَعَ الْإِطْلَاقِ ، قِيَاسًا عَلَيْهِ . فَإِذَا
أَحْرَمَ مُطْلَقًا ، فَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ الْإِنْسَانِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَيَدَّى الْإِحْرَامُ
بِأَيِّهَا شَاءَ ، فَكَانَ لَهُ صَرْفُ الْمُطْلَقِ إِلَى ذَلِكَ . وَالْأَوَّلَى صَرْفُهُ إِلَى الْعُمْرَةِ ؛
لأنَّه إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَلَا إِحْرَامَ بِالْحَجِّ مَكْرُوهٌ أَوْ مُمْتَنِعٌ ، وَإِنْ
كَانَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ ، فَالْعُمْرَةُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ التَّمَتُّعَ أَفْضَلُ . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ :
يَجْعَلُهُ عُمْرَةً ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَبَا مُوسَى حِينَ أَحْرَمَ بِمَا أَهْلُ بِهِ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً . كَذَا هَذَا .

الإنصاف

قوله : وَمَنْ أَحْرَمَ مُطْلَقًا - بَأَنْ نَوَى نَفْسَ الْإِحْرَامِ ، وَلَمْ يُعَيَّنْ نُسْكًا - صَحَّ ،
وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى مَا شَاءَ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ [١] /
٢٧٥ ر . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ
الإمامُ أَحْمَدُ أَيْضًا : يَجْعَلُهُ عُمْرَةً . وَقَالَ الْقَاضِي : يَجْعَلُهُ عُمْرَةً ، إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ

وَإِنْ أُحْرِمَ بِمِثْلِ مَا أُحْرِمَ بِهِ فُلَانٌ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِمِثْلِهِ .

١١٦٨ - مسألة : (وَإِنْ أُحْرِمَ بِمِثْلِ مَا أُحْرِمَ بِهِ فُلَانٌ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ

بِمِثْلِهِ) يَصِحُّ إِبْهَامُ الْإِحْرَامِ ، وَهُوَ أَنْ يُحْرِمَ بِمَا أُحْرِمَ بِهِ فُلَانٌ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو مُوسَى ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُنِخٌ بِالْبَطْحَاءِ ، فَقَالَ لِي : « بِمَ أَهَلَّلْتَ ؟ » . فَقُلْتُ : لَبَّيْتُ بِأَهْلَالٍ كَأَهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « أَحْسَنْتَ » . فَأَمَرَنِي فطُفْتُ [٣٠/٣ ط] بِالْبَيْتِ ، وَبِالصُّفَا وَالْمَرْوَةِ ، ثُمَّ قَالَ : « جِلٌّ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَرَوَى جَابِرٌ ، وَأَنَسٌ ، أَنَّ عَلِيًّا قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « بِمَ أَهَلَّلْتَ ؟ » . فَقَالَ : أَهَلَّلْتُ بِمَا أَهَلَّ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ جَابِرٌ فِي حَدِيثِهِ : قَالَ : « فَاهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا ^(٢) » . وَقَالَ أَنَسٌ :

الْحَجُّ . وَذَكَرَ غَيْرُهُ أَنَّهُ أَوَّلَى ، كَابْتِدَاءِ إِحْرَامِ الْحَجِّ فِي غَيْرِ أَشْهُرِ الْحَجِّ . وَقَالَ الْإِنصَافُ فِي « الرِّعَايَةِ » : إِنَّ شَرْطَنَا تَعْيِينَ مَا أُحْرِمَ بِهِ ، بِطُلِّ الْمَطْلُوقِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .

قوله : وَإِنْ أُحْرِمَ بِمِثْلِ مَا أُحْرِمَ بِهِ فُلَانٌ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِمِثْلِهِ . وَكَذَا لَوْ أُحْرِمَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الذبيح قبل الحلق ، من كتاب الحج ، وفي : باب متى يحل المعتمر ، من كتاب العمرة ، وفي : باب بعث أتي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ٢ / ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٨ / ٣ ، ٥ / ٢٠٥ . ومسلم ، في : باب في نسخ التحلل من الإحرام والأمر بإتمام ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٩٦ . كما أخرجه النسائي ، في : باب الحج بغير نية يقصده الحرم ، من كتاب المناسك . المنجي ٥ / ١٢١ ، ١٢٢ . والدارمي ، في : باب في التمتع ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٦ . وإلمام أحمد ، في : المسند ٤ / ٣٩٥ . (٢) في م : « إحراما » .

قال رسول الله ﷺ : « لَوْلَا أَنْ مَعِيَ هَذَا لَحَلَّتْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(١) .
 وَلَا يَخْلُو مَنْ أَهْلَهُمْ إِحْرَامُهُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَعْلَمَ مَا أُحْرِمَ
 بِهِ فَلَانٌ ، فَيَنْعَقِدُ إِحْرَامُهُ بِمِثْلِهِ ؛ فَإِنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لَهُ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ ؟ » . قَالَ : قُلْتُ :
 اللَّهُمَّ إِنِّي أَهْلٌ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . قَالَ : « فَإِنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ فَلَا
 تَحِلُّ » ^(٢) . الثَّانِي ، أَنْ لَا يَعْلَمَ مَا أُحْرِمَ بِهِ فَلَانٌ ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ
 النَّاسِ ، عَلَى مَا سَنَدَّكَرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ فَلَانٌ قَدْ
 أُحْرِمَ مُطْلَقًا ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمَ الْفَضْلِ الَّذِي قَبْلَهُ . الرَّابِعُ ، أَنْ لَا يَعْلَمَ
 هَلْ أُحْرِمَ فَلَانٌ أَوْ لَا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ لَمْ يُحْرِمَ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ
 إِحْرَامِهِ ، فَيَكُونُ إِحْرَامُهُ هَهُنَا مُطْلَقًا ، يَصْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ ، فَإِنْ صَرَفَهُ قَبْلَ
 الطَّوَافِ ، وَقَعَ طَوَافُهُ عَمَّا صَرَفَهُ ^(٣) إِلَيْهِ ، وَإِنْ طَافَ قَبْلَ صَرَفِهِ ، لَمْ يُعْتَدَ

بِمَا أُحْرِمَ بِهِ فَلَانٌ ، بِلَا خِلَافٍ فِيهِمَا نَعْلَمُهُ ، ثُمَّ إِنْ عَلِمَ مَا أُحْرِمَ بِهِ فَلَانٌ ، انْعَقَدَ بِمِثْلِهِ .
 وَلَوْ كَانَ إِحْرَامُ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَا لَوْ أُحْرِمَ هُوَ بِهِ مُطْلَقًا ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .
 قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَظَاهِرُهُ ، لَا يَلْزَمُهُ صَرَفُهُ إِلَى مَا يُصْرِفُ إِلَيْهِ ، وَلَا إِلَى مَا كَانَ
 صَرَفُهُ إِلَيْهِ . وَأُطْلِقَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ اخْتِمَالَيْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ كَلَامِ

(١) حديث جابر تقدم تخريجه صفحة ١٨٨ .

وحديث أنس أخرجه البخاري ، في : باب من أهل في زمن النبي ﷺ كإهلال النبي ﷺ ... ، وباب
 تقضي الحائض المناسك كلها ... ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٢/٢ ، ١٩٦ . ومسلم ، في : باب
 إهلال النبي ﷺ وهدية ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩١٤/٢ . كما أخرجه الترمذي ، في : باب حديثنا
 عهد الوارث ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ١٧٩/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨٥/٣ .

(٢) هذا لفظ النسائي عن جابر . انظر تخرجه الحديث السابق .

(٣) في م : « صرف » .

وإن أحرَمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، انْعَقَدَ بِإِحْدَاهُمَا ، المنع

الشرح الكبير

بطوافه ؛ لأنه طاف لا في حجٍّ ولا عمرَةٍ .

١١٦٩ - مسألة : (وإن أحرَمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، انْعَقَدَ إِحْرَامُهُ بِإِحْدَاهُمَا) إذا أحرَمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، انْعَقَدَ بِإِحْدَاهُمَا ، وَلَقِيَ الأُخْرَى . وبه قال مالكٌ ، والشافعيُّ . وقال أبو حنيفةً : يَنْعَقِدُ بَهُمَا ، وعليه قضاءُ إحداهما ؛ لأنه أحرَمَ بها^(١) . ولم يُتِمَّها . ولنا ، أنَّهما عبادتان لا يُلزِمُهُ المُضِيُّ فيهما ، فلم يَصِحَّ الإِحْرَامُ بهما ، كالصلاتين . وعلى هذا

الأصحاب ، يعملُ بقوله ، لا بما وَقَعَ في نفسه . ولو كان إِحْرَامٌ مِّنْ أحرَمَ بِعِثْلِهِ فاسِدًا ، فقال في « الفروع » : يَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ لَنَا فِيمَا إِذَا نَذَرَ عِبَادَةً فَاسِدَةً ، هَلْ تَنْعَقِدُ صَحِيحَةً أَمْ لَا ؟ على ما يَأْتِي في التَّنْذِيرِ . ولو جَهِلَ إِحْرَامُ الأوَّلِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ أحرَمَ بِنُسْكِ وَنَسِيهِ ، على ما يَأْتِي في كلامِ الْمُصَنِّفِ قَرِيبًا . ولو شَكَّ ، هَلْ أحرَمَ الأوَّلُ أَوْ لَا ؟ فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ مَالٍ لَمْ يُحْرَمْ ، فَيَكُونُ إِحْرَامُهُ مُطْلَقًا . قال في « الفروع » : هذا الْأَشْهُرُ . وقال : فظَاهِرُهُ ، وَلَوْ أُعْلِمَ أَنَّهُ لَمْ يُحْرَمْ ؛ لَجَزَمَهُ بِالْإِحْرَامِ ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ : إِنْ كَانَ مُحْرَمًا فَقَدْ أُحْرِمَتْ . فلم يَكُنْ مُحْرَمًا . وقال في « الكافي » : حُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ أحرَمَ بِنُسْكِ وَنَسِيهِ . وَقَدَّمَهُ في « الفروع » ، و « الرُّعَايَةِ » .

فائدة : قوله : وإن أحرَمَ بِحَجَّتَيْنِ أَوْ عُمْرَتَيْنِ ، انْعَقَدَ بِإِحْدَاهُمَا . بلا نزاع . قال في « الفروع » مُعَلَّلًا : لِأَنَّ الزَّمَانَ يَصْلُحُ لَوَاحِدَةٍ ، فَيَصِحُّ بِهِ ، كَتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ . قال : فَدَلَّ عَلَى خِلَافِ هَذَا ، كَأَصْلِهِ . قال : وَهُوَ مُتَوَجَّهٌ . يَغْنَى ، أَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَوَاحِدَةٍ مِنْهُمَا فِي قَوْلٍ . وقال أيضًا : يَتَوَجَّهُ الْخِلَافُ فِي انْعِقَادِهِ بَهُمَا .

(١) في الأصل : « بهما » .

وَإِنْ أُخْرِمَ بِنُسْلِكَ وَنَسِيَهُ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً . وَقَالَ الْقَاضِي : يَصْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ .

لو أفسد حجّه وعمرته ، لم يلزمه إلا قضاؤها . وعند أبي حنيفة ، يلزمه قضاؤها معاً ؛ بناءً على صحّة إخراجهما بها .

١١٧٠ - مسألة : (وَإِنْ أُخْرِمَ بِنُسْلِكَ وَنَسِيَهُ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً . وقال القاضي : يَصْرِفُهُ إِلَى مَا شَاءَ) أما إذا أُخْرِمَ بِنُسْلِكَ ، وَنَسِيَهُ قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَله صَرْفُهُ إِلَى أَىِّ الْأَنْسَالِكِ شَاءَ ، فَإِنَّهُ إِنْ صَرَفَهُ إِلَى عُمْرَةٍ ، وَكَانَ الْمَنَسِيُّ عُمْرَةً ، فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ حَجًّا مُفْرَدًا أَوْ قِرَانًا^(١) ، فَله فَسْخُهُمَا إِلَى الْعُمْرَةِ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ . وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْقِرَانِ ، وَكَانَ الْمَنَسِيُّ قِرَانًا ، فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ عُمْرَةً ، فإِذْخَالُ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ جَائِزٌ قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَيَصِيرُ قَارِنًا ، وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَعَا إِخْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ ، وَصَحَّ حَجُّهُ ، وَسَقَطَ فَرَضُهُ ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْإِفْرَادِ ، وَكَانَ مُفْرَدًا ، فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ

قوله : وَإِنْ أُخْرِمَ بِنُسْلِكَ وَنَسِيَهُ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً . هذا الصّحیح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . ونقله أبو داود . وجزّم به في « الوجيز » وغيره . وقدمه في « الفروع » ، و « الفائق » ، وغيرهما . قال ابن مُتْجَى في « شَرْحِهِ » : هذا المذهب . وقال القاضي : يَصْرِفُهُ إِلَى إِلَهُمَا شَاءَ . وهو رواية عن أحمد ، وقطع به جماعة . وحمل القاضي نصّ أحمد على الاستيحاب ، وقدمه في « الشرح » . قلت : وهو الصواب ؛ لأنّه على كلّ تقدير جائز . قال في « الْمُحَرَّرِ » : وَمَنْ أُخْرِمَ بِنُسْلِكَ فَإِنْسِيَهُ ، أَوْ أُخْرِمَ بِهِ مُطْلَقًا ، ثُمَّ عَيَّنَهُ بِتَمَتُّعٍ أَوْ إِفْرَادٍ أَوْ قِرَانٍ ، جَازَ ، وَسَقَطَ

(١) م : « قارنًا » .

مُتَمَتِّعًا ، فقد أَدْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ ، وصار قَارِنًا فِي الْحُكْمِ . وفيما بينَهُ وبينَ اللَّهِ تعالى ، وهو يُظَنُّ أَنَّهُ مُفَرِّدٌ ، وإنْ كَانَ قَارِنًا فَكَذَلِكَ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَجْعَلُهُ عُمْرَةً . قال القاضي : هذا على [٣١/٣] سَبِيلِ الاستِحْبَابِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَحَبَّ ذَلِكَ مَعَ الْعِلْمِ ، فَمَعَ عَدَمِهِ أَوَّلَى . وقال أبو حنيفة : يَصْرِفُهُ إِلَى الْقِرَانِ . وهو قولُ الشافعي الجَدِيدُ ، وقال في الْقَدِيمِ : يَتَحَرَّى ، فَيُنِي عَلَى غَالِبِ ظَنِّهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَرَائِطِ الْعِبَادَةِ ، فَيَدْخُلُهُ التَّحَرُّى ، كَالْقِبْلَةِ . وَمَبْنَى الْخِلَافِ عَلَى فُسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ ، فَإِنَّهُ جَائِزٌ عِنْدَنَا ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ ، فعلى هذا إِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْمُتَمَتِّعِ ، فهو مُتَمَتِّعٌ ، عَلَيْهِ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ، وَيُجْزِئُهُ عَنِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى إِفْرَادٍ أَوْ قِرَانٍ ، لم يُجْزِئْهُ عَنِ الْعُمْرَةِ ، إِذْ مِنَ الْمُحْتَمَلِ أَنْ يَكُونَ الْمَنْسِيءُ حَجًّا مُفَرَّدًا ، وليس له إِدْخَالُ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ ، فَتَكُونُ صِحَّةُ الْعُمْرَةِ مَشْكُوكًا فِيهَا ، فَلَا تَسْقُطُ بِالشَّكِّ ، وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ لَذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ حُكْمُ الْقِرَانِ يَقِينًا ، فَلَا يَجِبُ الدَّمُ مَعَ الشَّكِّ فِي سَبَبِهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ . وَأَمَّا

عنه فَرَضُهُ ، إِلَّا النَّاسِيَ لِنُشْكِهِ إِذَا عَيَّنَهُ بِقِرَانٍ ، أَوْ بَتَمَتُّعٍ . وقد ساقَ الْهَذْيَ ، فَإِنَّهُ يُجْزِئُهُ عَنِ الْحَجِّ دُونَ الْعُمْرَةِ . وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ وَجْهَيْنِ ؛ هَلْ يَجْعَلُهُ عُمْرَةً أَوْ مَا شَاءَ ؟

فائدة : لو عَيَّنَ الْمَنْسِيءُ بِقِرَانٍ ، صَحَّ حُجُّهُ ، وَلَا دَمٌ عَلَيْهِ . على الصَّحِيحِ . وقيل : يَلْزَمُهُ دَمُ قِرَانٍ اخْتِيَاطًا . وقيل : وتَصِحُّ عُمْرَتُهُ ، بِنَاءً عَلَى إِدْخَالِ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ لِحَاجَةِ ، فَيَلْزَمُهُ دَمُ قِرَانٍ . ولو عَيَّنَهُ بَتَمَتُّعٍ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ فُسْخِ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ ، وَيَلْزَمُهُ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ، وَيُجْزِئُهُ عَنْهُمَا . ولو كَانَ شَكُّهُ بَعْدَ طَوَائِفِ الْعُمْرَةِ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً ؛ لِامْتِنَاعِ إِدْخَالِ الْحَجِّ إِذْ لَمْ يَلْهَدْئِ مَعَهُ ، فَإِذَا سَعَى وَحَلَّى ، فَمَعَ

إِنْ شَكَّ بَعْدَ الطَّوَافِ ، لَمْ يُجْزَ صَرَفُهُ إِلَّا إِلَى الْعُمْرَةِ ؛ لِأَنَّ إِذْخَالَ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ بَعْدَ الطَّوَافِ غَيْرُ جَائِزٍ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُ هَذِي . فَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى حَجٍّ أَوْ قِرَانٍ ، فَإِنَّهُ يَتَحَلَّلُ بِفِعْلِ الْحَجِّ ، وَلَا يُجْزِئُهُ وَاحِدٌ مِنَ النَّاسِكِينَ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ حَجًّا ، وَإِذْخَالَ الْعُمْرَةِ عَلَيْهِ غَيْرُ جَائِزٍ ، فَلَمْ يُجْزِئُهُ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَعَ الشُّكِّ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ؛ لِلشُّكِّ فِيمَا يُوجِبُ الدَّمَ ، وَلَا قَضَاءً عَلَيْهِ ؛ لِلشُّكِّ^(١) فِيمَا يُوجِبُهُ . وَإِنْ شَكَّ وَهُوَ فِي الْوُقُوفِ بَعْدَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ ، جَعَلَهُ عُمْرَةً ، فَقَصَرَ ثُمَّ أَخْرَمَ بِالْحَجِّ ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ الْمَنْسِي عُمْرَةً^(٢) فَقَدْ أَصَابَ ، وَكَانَ مُتَمَتِّعًا ، وَإِنْ كَانَ إِفْرَادًا أَوْ قِرَانًا لَمْ يَنْفَسِحْ بِتَقْصِيرِهِ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُتَمَتِّعًا عَلَيْهِ دَمُ الْمُتَمَتِّعِ ، أَوْ غَيْرَ مُتَمَتِّعٍ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ لِتَقْصِيرِهِ . وَإِنْ شَكَّ ، وَلَمْ يَكُنْ طَافَ وَسَعَى ، جَعَلَهُ قِرَانًا ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ قِرَانًا فَقَدْ أَصَابَ ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَمِرًا فَقَدْ أَذْخَلَ الْحَجَّ عَلَى الْعُمْرَةِ وَصَارَ قِرَانًا ، وَإِنْ كَانَ مَفْرَدًا لَعَا إِخْرَامُهُ بِالْعُمْرَةِ ، وَصَحَّ إِخْرَامُهُ بِالْحَجِّ ، وَإِنْ صَرَفَهُ إِلَى الْحَجِّ جَازَ أَيْضًا ، وَلَا يُجْزِئُهُ عَنْ الْعُمْرَةِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مُفْرَدًا ، وَإِذْخَالَ الْعُمْرَةِ عَلَى الْحَجِّ غَيْرُ جَائِزٍ ، وَلَا دَمَ عَلَيْهِ ؛ لِلشُّكِّ فِي وُجُودِ^(٣) سَبِيهِ .

بَقَاءِ وَقْتِ الْوُقُوفِ ، يُحْرِمُ بِالْحَجِّ وَيُتِمُّهُ وَيُجْزِئُهُ ، وَيَلْزِمُهُ دَمٌ لِلْحَلْقِ فِي غَيْرِ وَقْتِهِ ، إِنْ كَانَ حَاجًّا ، وَإِلَّا فَدَمٌ مُتَمَتِّعٍ . وَلَوْ كَانَ شَكُّهُ بَعْدَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ ، وَجَعَلَهُ حَجًّا

(١) فِي النِّسْخِ : « لِلشُّكِّ » ، خَطَأً . وَانْظُرِ الْمَعْنَى ٩٩/٥ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « عُمَرَتُهُ » .

(٣) فِي الْأَصْلِ : « وَجُوبٌ » .

وَأَنْ أُحْرَمَ عَنْ رَجُلَيْنِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ ، وَإِنْ أُحْرِمَ عَنْ أَحَدِهِمَا ^{المتع} لَا بَعِيْنَهُ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَصْرِفُهُ إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ .

١١٧١ - مسألة : (وَإِنْ أُحْرِمَ عَنْ رَجُلَيْنِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ) إذا اسْتَنَابَهُ اثْنَانِ فِي التَّسْلُكِ ، فَأُحْرِمَ عَنْهُمَا بِهِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ دُونَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ وَقُوعُهُ عَنْهُمَا ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا أَوْلَى بِهِ مِنَ الْآخَرِ ، وَإِنْ أُحْرِمَ عَنْ نَفْسِهِ وَغَيْرِهِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ وَلَمْ يَنْوِهَا ، فَمَعَ نِيَّتَهُ أَوْلَى .

١١٧٢ - مسألة : (وَإِنْ أُحْرِمَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ . وقال أَبُو الْخَطَّابِ : لَهُ صَرْفُهُ [٣١/٣ ط] إِلَى أَيِّهِمَا شَاءَ) أَمَا إِذَا أُحْرِمَ عَنْ أَحَدِهِمَا غَيْرَ مُعَيَّنٍ ، فَإِنَّهُ يَقَعُ عَنْ نَفْسِهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ أَوْلَى مِنَ الْآخَرِ ، أَشَبَّهُ الْمَسْأَلَةَ قَبْلَهَا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَصِحَّ ، وَلَهُ صَرْفُهُ إِلَى أَيِّهِمَا

أَوْ قَرَانًا ، تَحَلَّلَ بِفِعْلِ الْحَجِّ ، وَلَمْ يُجْزِئْهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ، لِلشُّكِّ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ الْمُنْسَبِ عُمْرَةً ، فَلَا يَصِحُّ إِذْخَالُهُ عَلَيْهَا بَعْدَ طَوَائِفِهَا ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ حَجٌّ ، فَلَا يَصِحُّ إِذْخَالُهَا عَلَيْهِ ، وَلَا دَمٌ وَلَا قَضَاءٌ ؛ لِلشُّكِّ فِي سَبَبِهَا .

فائدة : قوله : (وَإِنْ أُحْرِمَ عَنْ رَجُلَيْنِ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ . بلا نزاع . وكذا لو أُحْرِمَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ غَيْرِهِ .

قوله : (وَإِنْ أُحْرِمَ عَنْ أَحَدِهِمَا لَا بَعِيْنَهُ ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ . هذا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ

المقنع وَإِذَا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ ، لَبَّى تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ

الشرح الكبير شاء . اختاره أبو الخطاب ؛ لأن الإحرام يصح بالمجهول ، فصَحَّ عَنْ المَجْهُولِ ، كما لو أحرَمَ مُطْلَقًا ، فإن لم يَفْعَلْ حتى طاف شَوْطًا ، وَقَعَ عَنْ نَفْسِهِ ، ولم يَكُنْ له صَرْفُهُ إِلَى أَحَدِهِمَا ؛ لأنَّ الطَّوْفَ لَا يَقَعُ عَنْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ .
١١٧٣ - مسألة : (وَإِذَا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ ، لَبَّى تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ

الإصناف المُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ .
وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : يَصْرِفُهُ إِلَى آيِهِمَا شَاءَ . قَالَ فِي « الْهَدَايَةِ » : وَعِنْدِي لَهُ صَرْفُهُ إِلَى آيِهِمَا شَاءَ . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » . فَعَلِيَ الْقَوْلُ الثَّانِي ، لَوْ طَافَ شَوْطًا ، أَوْ سَعَى ، أَوْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ جَعْلِهِ لِأَحَدِهِمَا ، [٢٧٥/١] تَعَيَّنَ جَعْلُهُ عَنْ نَفْسِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَعَنْهُ ، تَبَطَّلُ . كَذَا قَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » ، وَيُضْمَنُ .

فائدة : يُؤَدَّبُ مَنْ أَخَذَ مِنَ اثْنَيْنِ حَجَّتَيْنِ لِيَحُجَّ عَنْهُمَا فِي عَامٍ وَاحِدٍ ؛ لِفِعْلِهِ مُحَرَّمًا . نَصُّ عَلَيْهِ . فَإِنْ اسْتَنَابَهُ اثْنَانِ فِي عَامٍ فِي نُسْلِهِ ، فَأَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعَيْنِهِ ، وَنَيْسِيَهُ ، وَتَعَذَّرَ مَعْرِفَتُهُ ، فَإِنْ فَرَطَ أَعَادَ الْحُجَّ عَنْهُمَا ، وَإِنْ فَرَطَ الْمُوصَى إِلَيْهِ بِذَلِكَ ، غَرِمَ ذَلِكَ ، وَالْأَمِينُ تَرَكَةَ الْمُوصِيَيْنِ ، إِنْ كَانَ النَّائِبُ غَيْرَ مُسْتَأْجَرٍ لَذَلِكَ ، وَإِلَّا لَزِمَاهُ . وَإِنْ أَحْرَمَ عَنْ أَحَدِهِمَا بَعَيْنَهُ وَلَمْ يَنْسَهُ ، صَحَّ ، وَلَمْ يَصِحَّ إِحْرَامُهُ لِلْآخَرِ بَعْدَ . نَصُّ عَلَيْهِ . قُلْتُ : قَدْ قِيلَ : إِنَّهُ يُمَكِّنُ فِعْلَ حَجَّتَيْنِ فِي عَامٍ وَاحِدٍ ؛ بِأَنْ يَقِفَ بِعَرَفَةَ ، ثُمَّ يَطُوفَ لِلزَّيَارَةِ بَعْدَ نِصْفِ لَيْلَةِ النَّحْرِ بَيْسِير ، ثُمَّ يُدْرِكُ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ قَبْلَ طُلُوعِ فَجْرِ لَيْلَةِ النَّحْرِ .

قوله : وَإِذَا اسْتَوَى عَلَى رَاحِلَتِهِ ، لَبَّى . يَعْنِي ، إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً . وَهَذَا أَخَذَ الْأَقْوَالِ ، وَقَطَعَ بِهِ جَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ الْخِرَقِيُّ ، وَالْمُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ .

لَبَّيْكَ ، [٦٣ ط] لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنَّعْمَةَ لَكَ الْمُفْتَعِ
وَالْمُلْكُ ، لَا شَرِيكَ لَكَ .

الشرح الكبير

عَلَيْهِ السَّلَامُ : لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ ^(١) لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ
وَالنَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكُ ، لَا شَرِيكَ لَكَ (تُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ إِذَا اسْتَوَى عَلَى
رَاحِلَتِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَهَا ، وَأَمَرَهَا . وَأَذْنَى أَحْوَالِ الْأَمْرِ الْاسْتِحْبَابُ .
وَرَوَى سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا
مِنْ مُسْلِمٍ يُلَبِّي ، إِلَّا لَبَّى مَا عَنْ يَمِينِهِ مِنْ حَجَرٍ أَوْ شَجَرٍ أَوْ مَذْرٍ ^(٢) ، حَتَّى
تَنْقَطِعَ الْأَرْضُ مِنْ هَهُنَا وَهَهُنَا » ^(٣) . وَتُسْتَحَبُّ الْبِدَايَةُ بِهَا إِذَا اسْتَوَى عَلَى
رَاحِلَتِهِ ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ ، وَابْنُ عُمَرَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا رَكِبَ رَاحِلَتَهُ
وَأَسْتَوَتْ بِهِ ، أَهَلَ . رَوَاهُمَا الْبُخَارِيُّ ^(٤) . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا : أَوْجَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْإِحْرَامَ حِينَ فَرَّغَ مِنْ صَلَاتِهِ ، فَلَمَّا رَكِبَ
رَاحِلَتَهُ وَأَسْتَوَتْ بِهِ قَائِمَةً أَهَلَ ^(٥) . يَعْنِي ؛ لَبَّى . وَمَعْنَى الْإِهْلَالِ ، رَفْعُ
الصَّوْتِ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : اسْتَهْلُ الصَّبِيَّ . إِذَا صَاحَ . وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّهُمْ كَانُوا
إِذَا رَأَوْا الْإِهْلَالَ صَاحُوا . فَقِيلَ لِكُلِّ صَائِحٍ : مُسْتَهْلٌ ، وَإِنَّمَا يَرْفَعُ بِالتَّلْبِيَةِ .

وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَاتِحِ » . وَقِيلَ : يُسْتَحَبُّ ابْتِدَاءُ التَّلْبِيَةِ عَقِبَ إِحْرَامِهِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . الْإِنْصَافُ
قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ تَكُونَ التَّلْبِيَةُ حِينَ يُحْرَمُ .

(١) سقط من : م .

(٢) المدر : التراب المتلبد ، أو قطع الطين .

(٣) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في فضل التلبية والنحر ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤٤/٤ .

وابن ماجه ، في : باب التلبية ، من كتاب الناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٤/٢ ، ٩٧٥ .

(٤) تقدم تخريجه عنهما في صفحة ١٤٤ .

(٥) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٤ .

وهذه تَلِيَّةُ رسولِ الله ﷺ ، رَوَى ^(١) ابنُ عُمَرَ في الْمُتَّفَقِ عليه ^(٢) ، أَنَّ تَلِيَّةَ رسولِ الله ﷺ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ جَابِرٍ ^(٣) . وَالتَّلِيَّةُ مَا تُخَوِّذُهُ مِنْ لَبٍّ بِالْمَكَانِ إِذَا لَزِمَهُ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : أَنَا مُقِيمٌ ^(٤) عَلَى طَاعَتِكَ وَأَمْرِكَ ، غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ ذَلِكَ ، وَلَا شَارِدٌ عَلَيْكَ . هَذَا وَخَوِّهُ . وَتَوَّاهَا وَكَرَّرُوهَا ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا إِقَامَةَ بَعْدَ إِقَامَةٍ ، كَمَا لَوْ قَالُوا : حَنَانِيكَ . أَيْ رَحْمَةً بَعْدَ رَحْمَةٍ ، أَوْ رَحْمَةً مَعَ رَحْمَةٍ ، أَوْ مَا أَشْبَهَهُ . وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ : مَعْنَى التَّلِيَّةِ إِجَابَةٌ نِدَاءِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، حِينَ نَادَى بِالْحَجِّ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : لَمَّا فَرَّغَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ بِنَاءِ الْبَيْتِ ، قِيلَ لَهُ : أَذُنٌ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ . قَالَ : رَبِّ وَمَا يَنْبُلُ صَوْتِي . قَالَ : أَذُنٌ ، وَعَلَى الْبَلَاغِ . فَنَادَى إِبْرَاهِيمُ : أَيُّهَا النَّاسُ ، كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْحَجُّ . فَسَمِعَهُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ، أَفْلا

وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَنَقَلَ حَرْبٌ ، يُكَلِّبِي مَتَى شَاءَ سَاعَةً يُسَلِّمُ ، وَإِنْ شَاءَ بَعْدُ .

(١) في م : « وَكَارَوَى » .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ التَّلِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١٧٠ / ٢ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ التَّلِيَّةِ وَصَفَتِهَا وَوَقْتُهَا ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٤١ / ٢ ، ٨٤٢ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ كَيْفِ التَّلِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٢١ / ١ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي التَّلِيَّةِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْزَدِيِّ ٤١ / ٤٣ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ الْعَمَلِ فِي الْإِهْلَالِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ٣٣١ / ١ ، ٣٣٢ .

(٣) فِي : بَابِ حُجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٨٧ / ٢ .

(٤) فِي م : « أَقِيمُ » .

تَرَى النَّاسَ يَجِئُونَ مِنْ أَقْطَارِ الْأَرْضِ يُلَبُّونَ^(١) . وَيَقُولُونَ : لَبَّيْكَ إِنَّ
الْحَمْدَ - بِكسر الهمزة - . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَالْفَتْحُ جَائِزٌ ، وَالْكَسْرُ
أَجْوَدُ . قَالَ ثَعْلَبٌ : [٣٢/٣ ر] مَنْ قَالَ « أَنْ » بِالْفَتْحِ فَقَدْ خَصَّ ، وَمَنْ
قَالَ بِكَسْرِ الْأَلِفِ ، فَقَدْ عَمَّ . يَعْنِي ، أَيْ أَنَّ مَنْ كَسَرَ فَقَدْ جَعَلَ الْحَمْدَ لِلَّهِ
عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَمَنْ فَتَحَ فَمَعْنَاهُ لَبَّيْكَ ؛ لِأَنَّ الْحَمْدَ لَكَ ، أَيْ لِهَذَا السَّبَبِ .

فصل : وَلَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَى تَلْبِيَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَلَا تَكْرَهُ .

وَنَحْوَهُ قَالَ^(٢) الشافعي ، وابنُ المُنْذِرِ ؛ لقولِ جَابِرٍ : فَأَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ بِالتَّوْحِيدِ : « لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ ، إِنَّ
الْحَمْدَ وَالتَّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ ، لَا شَرِيكَ لَكَ » . وَأَهْلُ النَّاسِ بِهَذَا الَّذِي
يُهْلُونَ ، وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيَتَهُ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَلْبِي بِتَلْبِيَةِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ ، وَيَزِيدُ مَعَ هَذَا : لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَالْخَيْرُ
بِيَدَيْكَ ، وَالرَّغْبَاءُ^(٣) إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) . وَزَادَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ : لَبَّيْكَ ذَا النِّعَمَاءِ وَالْفَضْلِ ، لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ ، مَرْهُوبًا وَمَرْغُوبًا إِلَيْكَ ،
لَبَّيْكَ . هَذَا مَعْنَاهُ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ^(٥) . وَيُرْوَى أَنَّ أَنَسًا كَانَ يَزِيدُ : لَبَّيْكَ

(١) قال ابن حجر : أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم بأسانيدهم في تفاسيرهم عن ابن عباس
ومجاهد وعطاء وعكرمة وقادة وغير واحد ، والأسانيد إليهم قوية ، وأقوى ما فيه عن ابن عباس ما أخرجه أحمد
ابن منيع في مسنده وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عنه قال : ... ، وذكر كلام ابن عباس .
فتح الباري ٤/٩٠٣ . وأورده في المطالب العالية في أول كتاب الحج ٣١١/١ .

(٢) في م : « وقال » .

(٣) معناه الطلب والمسألة إلى من بيده الخير .

(٤) انظر تخرج حديث ابن عمر في تلبية رسول الله ﷺ المتقدم في الصفحة ٢٠٨ .

(٥) أخرجه ابن أبي شيبه ، وزاد : ذا النعماء والفضل الحسن . عزاه له ابن حجر في الفتح ٤١٠/٣ .

والتَّلْيِيَّةُ سُنَّةٌ ، وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا ، وَالْإِكْتَارُ مِنْهَا ،
وَالدُّعَاءُ بَعْدَهَا .

حَقًّا حَقًّا ، تَعَبُّدًا وَرِقًّا^(١) . ففى هذا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالزِّيَادَةِ ، وَلَا
تُسْتَحَبُّ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَزِمَ تَلْيِيَّتَهُ ، فَكَرَّرَهَا ، وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهَا . وَقَدْ رُوِيَ
أَنْ سَعْدًا سَمِعَ بَعْضَ بَنِي أَخِيهِ وَهُوَ يُلَيِّى : يَاذَا الْمَعَارِجِ . فَقَالَ : إِنَّهُ لَذُو
الْمَعَارِجِ ، وَمَا هَكَذَا كُنَّا نُلَيِّى عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٢) .

١١٧٤ - مسألة : (والتَّلْيِيَّةُ سُنَّةٌ ، وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا ،
وَالْإِكْتَارُ مِنْهَا ، وَالدُّعَاءُ بَعْدَهَا) التَّلْيِيَّةُ سُنَّةٌ ، كَمَا ذَكَّرْنَا ، وَلَيْسَتْ وَاجِبَةً .
وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ أَنَّهَا وَاجِبَةٌ ، يَجِبُ الدَّمُ بِتَرْكِهَا .
وَعَنْ الثَّوْرِيِّ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّهَا مِنْ شَرْطِ الْإِحْرَامِ ، لَا يَصِحُّ إِلَّا بِهَا ،

فَالدُّعَاءُ ؛ إِحْدَاهُمَا ، التَّلْيِيَّةُ سُنَّةٌ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ
الْأَصْحَابُ . وَقِيلَ : وَاجِبَةٌ . اخْتَارَهُ فِي « الْفَاتِحِ » . الثَّانِيَةُ : يُسْتَحَبُّ أَنْ يُلَيِّىَ عَنْ
الْأُخْرَسِ وَمَرِيضٍ . نَقَلَهُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ . قَالَ جَمَاعَةٌ : وَعَنْ مَجْنُونٍ وَمُعْمَى عَلَيْهِ . زَادَ
بَعْضُهُمْ ، وَنَائِمٍ . وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ ، أَنَّ إِشَارَةَ الْأُخْرَسِ الْمَفْهُومَةَ كُنْطِقُهُ .
قُلْتُ : الصَّوَابُ الَّذِي لَاشْكُ فِيهِ أَنَّ إِشَارَةَ الْأُخْرَسِ بِالتَّلْيِيَّةِ تَقُومُ مَقَامَ التُّطْقِ بِهَا ،
حَيْثُ عَلِمْنَا إِرَادَتَهُ لَذَلِكَ .

تَنْبِيْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : لَيَّيْتُ تَلْيِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ « لَيَّيْتُكَ اللَّهُمَّ ... » .

(١) أوردته الهيثمي في : باب الإلهال ، من كتاب الحج . كشف الأستار عن زوائد البراز ١٣/٢ . وقال
الهيثمي : رواه البراز مرفوعاً وموقوفاً ولم يسم شيخه في المرفوع . مجمع الزوائد ٢٢٢/٣ .
(٢) أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١٧٢/١ . قال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح إلا أن عبد الله - هو عبد الله
ابن أبي سلمة الراوى عن سعد - لم يسمع من سعد . مجمع الزوائد ٢٢٣/٣ .

كَالتَّكْبِيرِ لِلصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ ﴾ . قَالَ : الْإِهْلَالُ . وَعَنْ عَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَعِكْرَمَةَ : هُوَ التَّلْبِيَةُ . وَلِأَنَّ التُّسْلُكَ عِبَادَةٌ ذَاتُ إِحْرَامٍ وَإِحْلَالٍ فَكَانَ فِي أَوَّلِهَا ذِكْرُ وَاجِبٍ ، كَالصَّلَاةِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا ذِكْرٌ ، فَلَمْ تَجِبْ فِي الْحَجِّ ، كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ ، وَفَارَقَ الصَّلَاةَ ، فَإِنَّ التُّطُقَ فِي آخِرِهَا يَجِبُ ، فَوَجِبَ فِي أَوَّلِهَا ، بِخِلَافِ الْحَجِّ . وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ : أَيُّ الْحَجِّ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : « الْعَجُّ وَالتُّجُّ »^(١) . حَدِيثٌ غَرِيبٌ . الْعَجُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَةِ ، وَالتُّجُّ إِسَالَةُ الدِّمَاءِ بِالذَّبْحِ وَالتَّحْرِ . وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ^(٢) بِإِسْنَادِهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « أَتَانِي جَبْرِيلُ يَأْمُرُنِي أَنْ أُمِرَ أَصْحَابِي أَنْ يَرْفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ بِالتَّلْبِيَةِ » . وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَالَ أَنَسٌ :

إِلَى آخِرِهِ ، أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَيْهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، فَلَا تُسْتَحَبُّ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا ، وَلَكِنْ لَا تُكْرَهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ فِي « الْإِنْصَاحِ » : تُكْرَهُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا . وَقِيلَ : لَهُ الزِّيَادَةُ بَعْدَ فَرَاغِهَا ، لَا فِيهَا . الثَّانِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَيُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا . الْإِطْلَاقُ ، فَيَدْخُلُ فِيهِ لَوْ أُخْرِمَ مِنْ بَلَدِهِ ، لَكِنَّ الْأَصْحَابَ قَيَّدُوا ذَلِكَ بِأَنَّهُ لَا يُسْتَحَبُّ إِظْهَارُهَا فِي مَسَاجِدِ الْحِلِّ وَأَمْصَارِهَا . وَالْمَنْقُولُ عَنْ أَحْمَدَ ، إِذَا أُخْرِمَ مِنْ مِصْرِهِ ، لَا يُعْجِنُنِي أَنْ يُلْغَى حَتَّى يَبْرَزَ . فَيَكُونُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ وَغَيْرِهِ ، مِمَّنْ أَطْلَقَ ، مُقَيَّدًا بِذَلِكَ . وَعِنْدَ الشَّيْخِ تَقَى الدِّينِ ، لَا يُلْغَى بِوُقُوفِهِ بِعَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ ؛ لَعَدَمِ نَقْلِهِ .

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ التَّلْبِيَةِ وَالتَّحْرِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٤ / ٤٤ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَيِّ الْحَجِّ أَفْضَلُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣١ .
(٢) تَقْدِيمُ تَفْرِيغِهِ فِي صَفْحَةِ ١٤٦ .

سَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا [٢٢/٣ ط] صُرَاخًا^(١) . وقال أبو حازم : كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يَتْلِفُونَ الروحَاءَ^(٢) ، حَتَّى تُبَحَّ حُلُوقُهُمْ مِنَ التَّلْبِيَةِ . وقال سالم : كان ابنُ عُمَرَ يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالتَّلْبِيَةِ ، فَلَا يَأْتِي الرُّوحَاءَ حَتَّى يَصْحَلَ^(٣) صَوْتُهُ . وَلَا يُجْهَدُ نَفْسَهُ فِي رَفْعِ الصَّوْتِ زِيَادَةً عَلَى الطَّاقَةِ ؛ لِئَلَّا يَنْقَطِعَ صَوْتُهُ وَتَلْبِيَّتُهُ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ الْإِكْتَارُ مِنْهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ مَاجَةٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَضْحَى لِلَّهِ ، يُلَبِّي حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ ، إِلَّا غَابَتْ بِذُنُوبِهِ ، فَعَادَ كَمَا وَلَدَتْهُ أُمُّهُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةٍ^(٤) .

فصل : وَلَا يُسْتَحَبُّ رَفْعُ الصَّوْتِ بِهَا فِي مَسَاجِدِ الْأَنْصَارِ ، وَلَا فِي الْأَنْصَارِ ، إِلَّا فِي مَكَّةَ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،

الإنصاف قال في « الفروع » : كَذَا قَالَ .

فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : والدُّعَاءُ بَعْدَهَا . يَعْنِي ، يُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بَعْدَ التَّلْبِيَةِ ، بَلَا زِنَاعٍ ، وَيُسْتَحَبُّ أَيْضًا بَعْدَهَا الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . الثَّانِيَةُ ، لَا يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُ التَّلْبِيَةِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ . قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَقَالَ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُشْتَوَعِبِ » ،

(١) أخرجه البخاري ، في : باب رفع الصوت بالإلهال ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٠/٢ . وتقدم حديثه بتمامه في صفحة ١٥٢ .

(٢) الروحاء : بين مكة والمدينة ، على نحو من أربعين ميلاً . معجم البلدان ٨٢٨/٢ ، ٨٢٩ . (٣) يصحل : يُبَحُّ .

(٤) في : باب الظلال للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٦/٢ .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يُكَلِّمُ بِالْمَدِينَةِ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذَا الْمَجْنُونُ ، إِنَّمَا التَّلْبِيَةُ إِذَا بَرَزْتَ . وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يُكَلِّمُ فِي الْمَسَاجِدِ كُلِّهَا ، وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَلَأَنَّ الْمَسَاجِدَ إِنَّمَا بُنِيَتْ لِلصَّلَاةِ ، وَجَاءَتِ الْكَرَاهَةُ لِرَفْعِ الصَّوْتِ عَامًّا^(١) ، إِلَّا الْإِمَامَ خَاصَّةً ، فَوَجِبَ إِنْقَاؤها عَلَى عُمُومِهَا . فَأَمَّا مَكَّةُ فَتُسْتَحَبُّ التَّلْبِيَةُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ التُّسْلُكِ ، وَكَذَلِكَ الْمَسْجِدُ الْحَرَامُ وَسَائِرُ مَسَاجِدِ الْحَرَمِ ، كَمَسْجِدِ مِنًى ، وَفِي عَرَفَاتٍ أَيْضًا .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ الدُّعَاءُ بَعْدَهَا ، فَيَسْأَلُ اللَّهُ الْجَنَّةَ ، وَيَسْتَعِيدُ بِهِ مِنَ النَّارِ ، وَيَدْعُو بِمَا أَحَبَّ ؛ لِمَا رَوَى الدَّارَقُطْنِيُّ^(٢) بِإِسْنَادِهِ ، عَنْ خُزَيْمَةَ ابْنِ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ سَأَلَ اللَّهَ مَغْفِرَتَهُ وَرِضْوَانَهُ ، وَاسْتَعَاذَهُ بِرَحْمَتِهِ مِنَ النَّارِ . وَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ : يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ إِذَا فَرَغَ مِنْ تَلْبِيَّتِهِ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ . لِأَنَّهُ مَوْضِعُ شُرْعٍ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى ، فَشُرِعَ فِيهِ الدُّعَاءُ ، وَلِأَنَّ الدُّعَاءَ مَشْرُوعٌ مُطْلَقًا ، فَتَأَكَّدَتْ مَشْرُوعِيَّتُهُ بَعْدَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى . وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَى

و « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِمُ الْإِنْصَافِ مِنْ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » . وَقَالَ لَهُ الْأَثَرُ : مَا شِئْتُ يَفْعَلُهُ الْعَامَّةُ ؟ يُكَبِّرُونَ دُبُرَ الصَّلَاةِ ثَلَاثًا . فَتَبَسَّمَ ، وَقَالَ : لَا أَذْهَبُ مِنْ أَيْنَ جَاءُوا بِهِ ؟ قُلْتُ : أَلَيْسَ يُجْزِئُهُ مَرَّةٌ ؟ قَالَ : بَلَى ؛ لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ التَّلْبِيَةَ مُطْلَقًا . وَقَالَ الْقَاضِي

(١) فِي م : « عَامَةً » .

(٢) فِي : بَابِ الْمَوَاقِفِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . سَنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ ٣٣٨/٢ .

النبي ﷺ بعدها ؛ لأنه مَوْضِعُ شُرْعٍ فيه ذِكْرُ اللَّهِ تعالى ، فُشِّرَتْ فيه الصلاة على رسوله ، كالصلاة ، أو فُشِّرِعَ فيه ذِكْرُ رسوله ، كالأذان .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُ مَا أُخْرِمَ بِهِ فِي تَلْبِيَّتِهِ . قال أحمد : إِنْ شِئْتَ لَبَّيْتَ بِالْحَجِّ ، وَإِنْ شِئْتَ لَبَّيْتَ بِعُمْرَةٍ ، وَإِنْ شِئْتَ لَبَّيْتَ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ ، فَقُلْتُ : لَبَّيْكَ بِحَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ . وقال أبو الخطاب : لَا يُسْتَحَبُّ . وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عُمرَ . وهو قول الشافعي ؛ لِأَنَّ جَابِرًا قَالَ : مَا سَمَى النَّبِيُّ ﷺ فِي تَلْبِيَّتِهِ حَجًّا وَلَا عُمْرَةً . وَسَمِعَ ابْنُ عُمرَ [٣٢/٣] رَجُلًا يَقُولُ : لَبَّيْكَ بِعُمْرَةٍ . فَضَرَبَ صَدْرَهُ ، وَقَالَ : تُعْلِمُهُ مَا فِي نَفْسِكَ ^(١) . وَلَنَا ، مَا رَوَى أَنَسٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا » . وقال جابرٌ : قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَنَحْنُ نَقُولُ : لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ . وقال ابنُ عباسٍ : قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ وَهُمْ يُلَبُّونَ بِالْحَجِّ . وقال ابنُ عُمرَ : بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلًا بِالْعُمْرَةِ ، ثُمَّ أَهْلًا بِالْحَجِّ . مُتَّفَقٌ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ^(٢) . وقال أَنَسٌ : سَمِعْتُهُمْ يَصْرُخُونَ بِهِمَا صَرَخًا . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٣) . وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِهِمْ

فِي « الْخِلَافِ » : يُسْتَحَبُّ تَكَرُّرُهَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِتَلْبِيْسِهِ بِالْعِبَادَةِ . وَقَالَ

(١) أخرجهما البيهقي ، في : باب من قال لا يسمى في إعلاله حجاً ولا عمرة ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٤٠/٥ .

(٢) تقدم تخريج حديث أنس في صفحة ١٥٢ . وحديث جابر ، أخرجه البخاري ، في : باب من لبى بالحج وسماه ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٧٦/٢ . ومسلم ، في : باب في المتعة بالحج والعمرة ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨٦/٢ . أما حديث ابن عباس فتقدم تخريجه في صفحة ١٥٣ . وحديث ابن عمر تقدم تخريجه في صفحة ١٥٣ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢١٢ .

وَيُلَبِّي إِذَا عَلَا نَشْرًا، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا، وَفِي ذُبُرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ، المقنع

الشرح الكبير

وَأَكْثَرُ . وَقَوْلُ ابْنِ عُمَرَ يُخَالِفُهُ قَوْلُ أَبِيهِ ، فَإِنَّ النَّسَائِيَّ رَوَى بِإِسْنَادِهِ ،
عَنِ الصُّبَيْيِّ^(١) بْنِ مَعْبُدٍ ، أَنَّهُ أَوَّلُ مَا حَجَّ لَبَّى بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا ، ثُمَّ
ذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ، فَقَالَ : هَدَيْتَ لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ ﷺ^(٢) . وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ
فِي تَلْبِيَّتِهِ ، فَلَا بَأْسَ ، فَإِنَّ التَّيَّةَ مَحَلُّهَا الْقَلْبُ ، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ عَالِمٌ بِهَا .
فصل : وَلَا يُلَبِّي بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، إِلَّا أَنْ يَعْجَزَ عَنْهَا ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ مَشْرُوعٌ ،
فَلَا يُشْرَعُ بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، كَالْأَذَانِ وَالْأَذْكَارِ الْمَشْرُوعَةِ فِي الصَّلَاةِ .

فصل : وَإِنْ حَجَّ عَنْ غَيْرِهِ ، كَفَاهُ مُجَرَّدُ التَّيَّةِ عَنْهُ . قَالَ أَحْمَدُ : لَا
بَأْسَ بِالْحَجِّ عَنِ الرَّجُلِ ، وَلَا يُسَمِّيهِ . وَإِنْ ذَكَرَهُ فِي التَّلْبِيَةِ فَحَسَنٌ . قَالَ
أَحْمَدُ : إِذَا حَجَّ عَنْ رَجُلٍ يَقُولُ أَوَّلُ مَا يُلَبِّي : عَنْ فُلَانٍ . ثُمَّ لَا يُبَالِي أَنْ
لَا يَقُولَ بَعْدَ ذَلِكَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣) لِلَّذِي سَمِعَهُ يُلَبِّي عَنْ شُبْرُمَةَ : « لَبَّ
عَنْ نَفْسِكَ ، ثُمَّ لَبَّ عَنْ شُبْرُمَةَ »^(٤) . وَمَتَى لَبَّى بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بَدَأَ
بِذِكْرِ الْعُمْرَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ أَنَسٍ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ^(٥) قَالَ :
« لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا »^(٦) .

١١٧٥ - مسألة : (وَيُلَبِّي إِذَا عَلَا نَشْرًا ، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا ، وَفِي ذُبُرِ

المُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ : تَكَرَّرَ ثَلَاثًا حَسَنٌ ، فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرْتِجِبُ الْوَتَرَ . وَقَالَ فِي
« الرَّعَايَةِ » : يُكَرَّرُ تَكَرَّرُهَا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .
قَوْلُهُ : وَيُلَبِّي إِذَا عَلَا نَشْرًا ، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا ، وَفِي ذُبُرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوباتِ ،

(١) في م : الضبي .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٨ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٩١ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ١٥٢ .

المقنع وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ ، وَإِذَا التَّقَتِ الرَّفَاقُ .

الشرح الكبير

الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَاتِ ، وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ ، وَإِذَا التَّقَتِ الرَّفَاقُ (التَّلْبِيَةُ مُسْتَحَبَّةٌ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ ، وَيَتَأَكَّدُ اسْتِحْبَابُهَا فِي ثَمَانِيَةِ مَوَاضِعَ ؛ مِنْهَا السُّتَةُ الْمَذْكُورَةُ ، وَالسَّابِعُ إِذَا فَعَلَ مَحْظُورًا نَاسِيًا ، الثَّامِنُ إِذَا سَمِعَ مُلَبِّيًا ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُلَبِّي فِي حَجَّتِهِ إِذَا لَقِيَ رَاكِبًا ، أَوْ عَلَا أَكْمَةً^(١) ، أَوْ هَبَطَ وَادِيًا ، وَفِي دُبُرِ الصَّلَوَاتِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَمِنْ آخِرِ اللَّيْلِ^(٢) . وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ التَّلْبِيَةَ دُبُرَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَإِذَا هَبَطَ وَادِيًا ، وَإِذَا عَلَا نَشْرًا^(٣) ، وَإِذَا لَقِيَ رَاكِبًا ، وَإِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَقَدْ كَانَ قَبْلُ يَقُولُ مِثْلَ قَوْلِ مَالِكٍ : لَا يُلَبِّي عِنْدَ اضْطِدَامِ الرَّفَاقِ . وَالْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ النَّخَعِيِّ .

فصل : وَيُجْزَى مِنَ التَّلْبِيَةِ فِي^(٤) دُبُرِ الصَّلَاةِ مَرَّةً وَاحِدَةً . قَالَ الْأَثَرُمُ : قُلْتُ لِأُمِّي عَبْدَ اللَّهِ : مَا شَيْءٌ يَفْعَلُهُ الْعَامَّةُ ، يُلَبُّونَ فِي دُبُرِ الصَّلَاةِ

الإنصاف

وَإِقْبَالِ اللَّيْلِ وَالتَّهَارِ ، وَإِذَا التَّقَتِ الرَّفَاقُ . بَلَا نِزَاعَ . وَيُلَبِّي أَيْضًا إِذَا سَمِعَ مُلَبِّيًا ، أَوْ أَتَى مَحْظُورًا نَاسِيًا ، أَوْ رَكِبَ دَابَّةً . زَادَ فِي « الرُّعَايَةِ » ، أَوْ نَزَلَ عَنْهَا . وَزَادَ

(١) الأكمة : التل .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : هنا الحديث ذكره الشيخ في المذهب ، ويصح له النووي والمنذرى ، وقد رواه ابن عساکر في تحريجه لأحاديث المذهب . انظر : تلخيص الحبير ٢/٢٣٩ . وانظر المجموع ٧/٢٤٠ .

(٣) النشز : المرتفع من الأرض .

(٤) سقط من : م .

ثَلَاثًا ؟ فَتَبَسَّمَ ، وقال : ما أَذْرِي مِنْ أَيْنَ جَاءُوا بِهِ ؟ قُلْتُ : [٣٣/٣ ظ] أليس يُجْزِئُهُ مَرَّةً وَاحِدَةً ؟ قال : بلى . وذلك لِأَنَّ الْمَرْوِيَّ التَّلْبِيَّةَ مُطْلَقًا ، مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ ، وذلك يَحْصُلُ بِمَرَّةٍ وَاحِدَةٍ ، وهكذا التَّكْبِيرُ فِي أَذْيَارِ الصَّلَوَاتِ ، فِي أَيَّامِ الْأَضْحَى ، وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ . وَإِنْ زَادَ فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ ذِكْرٍ وَخَيْرٍ ، وَتَكَرُّارُهُ ثَلَاثًا حَسَنٌ ، فَإِنَّ اللَّهَ وَتَرْتِجِبُ الْوَتَرَ .

فصل : ولا بَأْسَ بِالتَّلْبِيَّةِ فِي طَوَافِ الْقُدُومِ . وبه قال ابن عباس ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ ، وَرَبِيعَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى ، وَدَاوُدُ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَرَوَى عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا يُلَبِّي حَوْلَ الْبَيْتِ . وقال ابن عُيَيْنَةَ : مَا رَأَيْنَا أَحَدًا يُفْتَدِي بِهِ يُلَبِّي حَوْلَ الْبَيْتِ ، إِلَّا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ . وقال أَبُو الْخَطَّابِ : لَا يُلَبِّي . وَهُوَ قَوْلُ لِلشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَغَلٌ بِذِكْرِ يَخُصُّهُ ، فَكَانَ أَوْلَى . وَلَنَا ، أَنَّهُ زَمَنُ التَّلْبِيَّةِ ، فَلَمْ يُكْرَهُ لَهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ حَوْلَ الْبَيْتِ ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّلْبِيَّةِ وَالذِّكْرِ الْمَشْرُوعِ فِي الطَّوَافِ . وَيُكْرَهُ لَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالتَّلْبِيَّةِ حَوْلَ الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْغَلُ الطَّائِفِينَ عَنْ طَوَافِهِمْ وَأَذْكَارِهِمْ .

فصل : ولا بَأْسَ أَنْ يُلَبِّي الْحَلَالَ . وبه قال الحسن ، وَالتَّخَعِيُّ ، وَعَطَاءُ ابْنُ السَّائِبِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكُرِهَ هَذَا مَالِكٌ . وَلَنَا ، أَنَّهُ ذِكْرٌ مُسْتَحَبٌّ لِلْمُحْرِمِ ، فَلَمْ يُكْرَهُ لغيرِهِ ، كَسَائِرِ الْأَذْكَارِ .

المقنع وَلَا تَرْفَعِ الْمَرْأَةُ صَوْتَهَا بِالتَّلْيَةِ ، إِلَّا بِقَدْرِ مَا تُسْمِعُ رَفِيقَتَهَا .

الشرح الكبير

١١٧٦ - مسألة : (وَلَا تَرْفَعِ الْمَرْأَةُ صَوْتَهَا بِالتَّلْيَةِ ، إِلَّا بِقَدْرِ مَا تُسْمِعُ نَفْسَهَا) ^(١) قال ابن عبد البر : أجمع العلماء على أن السنة في المرأة أن لا ترفع صوتها ، وإنما عليها أن تسمع نفسها . وبهذا قال عطاء ، ومالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأصحاب الرأي . وروى عن سليمان بن يسار ، أنه قال : السنة عندهم أن المرأة لا ترفع صوتها بالإهلال . وإنما كره لها رفع الصوت مخافة الفتنة بها ، ولهذا لا يؤسن لها أذان ولا إقامة ، والمسنون لها في التنبيه في الصلاة التصفيق دون التسييح .

الإنصاف

قوله : وَلَا تَرْفَعِ الْمَرْأَةُ صَوْتَهَا بِالتَّلْيَةِ ، إِلَّا بِقَدْرِ مَا تُسْمِعُ رَفِيقَتَهَا . السنة أن لا ترفع صوتها . حكاه ابن المنذر إجماعاً . ويكره جهرها بها أكثر من إسماع رفيقتها . على الصحيح من المذهب ؛ خوف الفتنة . ومنعها في « الواضح » [١] / ٢٧٦ و [٢] من ذلك ، ومن أذان أيضاً . هذا الحكم إذا قلنا : إن صوتها ليس بعورة . وإن قلنا : هو عورة . فإنها تمنع . وظاهر كلام بعض الأصحاب ، أنها تقتصر على إسماع نفسها . قال في « الفروع » : وهو متجه . وفي كلام أبي الخطاب ، والمصنف ، وصاحب « المستوعب » ، وجماعة ، لا تجهر إلا بقدر ما تسمع رفيقتها .

فوائد : الأولى ، لا تشرع التلية بغير العربية لمن يقدر عليها . قاله الأصحاب . الثانية ، يستحب أن يذكر نكته في التلية . على الصحيح من المذهب . قدمه المصنف ، والشارح ، ونصراه . وقدمه في « الفائق » . وقيل : لا يستحب . جزم

(١) كذا في النسخين ؛ المطبوعة والمخطوطة . وفي نسخ المقنع والإنصاف : « رفيقتها » . وعليه شرح صاحب البدع ، وكذا في متن الخرق . انظر البدع ١٣٤/٣ ، ١٣٥ ، الغنى ١٦٠/٥ .

به في «الهداية»، و «المستوعب». وأطلقهما في «الفروع». وقيل: يُسْتَحَبُّ ذكره فيها أول مرة. اختاره الآجروني. وحيث ذكره، فَيُسْتَحَبُّ للقَارِنِ ذكرُ العُمرة قبل الحج. على الصحيح من المذهب. نص عليه؛ فيقول: لَيْتَكَ عُمرةً وَحَجًّا. للحديث المتفق عليه. وقال الآجروني: يذكرُ الحج قبل العُمرة؛ فيقول: لَيْتَكَ حَجًّا وَعُمرةً. الثالثة، لا بأس بالتلبية في طوافِ القدوم. قاله الإمام أحمد وأصحابه. وحكى المصنف، عن أبي الخطاب، لا يلبى؛ لأنه مُشْتَغِلٌ بذكرِ يَحْضَهُ. فعلى الأول، قال الأصحاب: لا يظهرون التلبية في طوافِ القدوم. قاله في «الفروع». وقال في «الهداية»، و «المستوعب»، و «الخلاصة»، و «التلخيص»، وغيرهم: لا يُسْتَحَبُّ إظهارها فيه. ومعنى كلام القاضي، يُكره إظهارها فيه. وصرح به المصنف، والشارح. وذكر في «الرعاية» وَجْهًا؛ يُسَنُّ إظهارها فيه. وأما في السعي بعد طوافِ القدوم، فقال في «الفروع»: يَتَوَجَّهُ أَنْ حُكِمَ كَذَلِكَ. وهو مراد أصحابنا. الرابعة، لا بأس أَنْ يَلْبَى الحلالُ. ذكره المصنف، وتبعه الشارح وغيره، وقال في «الفروع»: ويتوجه احتمال، يُكره؛ لعدم نقله. قال: ويتوجه أَنْ الكلام في أثناء التلبية، ومخاطبته، حتى بسلام. وردَّ منه، كالأذان. انتهى. قلت: قال في «المذهب»: «لا يقطع التلبية بكلام»^(١)، فإن سلم عليه، ردَّ وبني.

تنبيه: هذا أحكامُ فعلِ التلبية، أما وقت قطعها، فيأتي في كلام المصنف، في آخر باب دخول مكة، فليعاود.

(١ - ١) في ١: «لا يقطع التلبية».

بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

وَهِيَ تِسْعَةٌ ؛ حَلَقُ الشَّعْرِ ،

الشرح الكبير

بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

(وهي تِسْعَةٌ) ١١٧٧ - مسألة : (حَلَقُ الشَّعْرِ) أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْمَحْرَمِ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْ شَعْرِهِ ، إِلَّا مِنْ عُذْرٍ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ﴾ ^(١) . وَرَوَى كَعْبُ ابْنِ عُجْرَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لَعَلَّكَ يُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اخْلُقْ رَأْسَكَ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ انْسُكْ شَاةً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . فَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَلْقَ كَانَ مُحَرَّمًا قَبْلَ ذَلِكَ .

فصل : فَإِنْ كَانَ لَهُ عُذْرٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ قَمَلٍ أَوْ غَيْرِهِ ، مِمَّا يَتَضَرَّرُ بِإِبْقَاءِ الشَّعْرِ ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ فَمَنْ [٣/٣٤] كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَعِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكَ ﴾ .

الإنصاف

بَابُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ

قوله : وهي تِسْعَةٌ ؛ حَلَقُ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ . يُمْنَعُ مِنْ إِزَالَةِ الشَّعْرِ لِجَمَاعًا ، وَسِوَاءِ كَانَ مِنَ الرَّأْسِ أَوْ غَيْرِهِ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » : إِنْ أْزَالَ شَعَرَ الْأَنْفِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ دَمٌ ، لَعَدَمِ التَّرَفُّهِ .

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) تقدم تخريجُه في ١٤٥/٢ ، وهو عند البخاري ١٦٤/٥ بدلا من ١٦٤/١ .

وللحديث المذكور . قال ابن عباس ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُرِيضًا ﴾ . أى برأسه قُرُوحٌ ، ﴿ أَوْ بِأَذَى مِنْ رَأْسِهِ ﴾ . أى قَمَلٌ .

الشرح الكبير

١١٧٨ - مسألة : (وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ) أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَقْلِيمِ أَظْفَارِهِ ، إِلَّا مِنْ عَذَرٍ ؛ لِأَنَّهُ إِزَالَةُ جُزْءٍ مِنْ بَدَنِهِ يَتَرَفُّهُ بِهِ ، أَشْبَهَ الشَّعْرَ . فَإِنْ انْكَسَرَ ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يُزِيلَ ظَفْرَهُ بِنَفْسِهِ إِذَا

الإنصاف

قال فى « الفروع » : كذا قال . قال : وظاهر كلام غيره خلافه ، وهو أظهر . والصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب قاطبة ، أَنَّ تَقْلِيمَ الْأَظْفَارِ كَحَلْقِ الشَّعْرِ . وَحَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ إجماعاً . وَوَجَّهَ فى « الفروع » احتمالاً ، لاشئ فى تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ . وَحَكَى الْمُصَنِّفُ وَمَنْ تَبِعَهُ رِوَايَةً ، لاشئ فيها . قال فى « الفروع » : « وظاهره ، أَنَّ الرِّوَايَةَ عَنْ أَحْمَدَ » ، ولم أجده لغيره . « وإيجازته فى « الْمُغْنَى » ^(٣) ، فى باب الْفِدْيَةِ ، أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ أَخْذِ أَظْفَارِهِ ، وعليه الْفِدْيَةُ بِأَخْذِهَا فى قَوْلِ أَكْثَرِهِمْ ؛ حَمَادٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرُوى عَنْ عَطَاءٍ . وَعنه ، لافِدْيَةٌ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ فِيهِ فِدْيَةٌ . انتهى . هذا لفظه . والظاهر أَنَّ قَوْلَهُ : وَعنه . يعود إلى عَطَاءٍ ، لِأَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ ذِكْرٌ . نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ نَصْرِ اللَّهِ فى « حَوَاشِيهِ » . وهو كما قال ^(١) .

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢ - ٢) زيادة من : ش .

(٣) انظر : المغنى ٥ / ١٤٦ .

فَمَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةً ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وَعَنْهُ ، لَا يَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ ^{الفتح} فَصَاعِدًا .

الشرح الكبير

انكسر ، لأن^(١) بقاءه يؤلمه ، أشبه الشعر التابت في عينه .

١١٧٩ - مسألة : (فَمَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةً ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . وعنه ، لَا يَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ فَصَاعِدًا) الكلام في هذه المسألة في فصلين ؛ أحدهما ، في وجوب الفدية بحلق شعر رأسه ، ولا خلاف في ذلك إذا كان لغير عذر . وقال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على وجوب الفدية على مَنْ حَلَقَ وهو مُحْرِمٌ لغير علة . والأصل في وجوبها ما ذكرنا من الآية والخبر . وظاهر كلام شيخنا هنا يدل على أنه لا فرق بين أن يقطع شعره لعذر أو غيره ، أو كان عامداً أو مخطئاً ، أنه يجب به الفدية . وقد دل عليه ظاهر الآية ، والخبر ، وهو ظاهر المذهب . وبه قال الشافعي . ونحوه عن الثوري . وفيه وجه آخر ، أنه لا فدية على الناسي . وهو قول إسحاق ، وابن المنذر ؛ لقوله عليه السلام : « غُفِيَ لَأُمِّي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ »^(٢) .

الإنصاف قوله : فَمَنْ حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ثَلَاثَةً ، فَعَلَيْهِ دَمٌ . هذا المذهب . قاله القاضي وغيره ، ونصره هو وأصحابه ، ونص عليه . وجزم به في « الوجيز » ، و « المحرر » ، و « الإفاذات » ، و « المذهب الأحمد » ، وغيرهم . وقدمه في « الفروع » ، و « الفائق » ، و « الشرح » ، و « الخلاصة » ، وغيرهم . وعنه ، لا يجب الدم إلا في أَرْبَعٍ شَعَرَاتٍ فَصَاعِدًا . نقلها جماعة . واختاره الخرقي . وقدمه في

(١) في الأصل : « ولأن » .

(٢) تقدم تخريجه في ٢٧٦/١ .

ولنا ، أنه إتلاف ، فاستَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كإتلاف مالِ الْآدَمِيِّ . ولأنَّ
 الآيةَ قد دَلَّتْ على وُجُوبِ الْفِدْيَةِ على مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِلأَدَى ، وهو مَعْذُورٌ ،
 فكانَ تَنْبِيْهَا على وُجُوبِهَا على غيرِ الْمَعْذُورِ ، وفيها دَلِيلٌ على وُجُوبِهَا على
 الْمَعْذُورِ بِغَيْرِ الأَدَى ، مِثْلَ الْمُحْتَجِمِ الَّذِي يَخْلُقُ مَوْضِعَ مُحَاجِمِهِ ، أو
 شَعْرًا عن شَجَّتِهِ . وفي مَعْنَى النَّاسِي التَّائِبِ^(١) الَّذِي يَقْلَعُ شَعْرَهُ ، أو
 يَصُوبُ رَأْسَهُ إلى نَارٍ ، فَيَحْرِقُ لَهَا شَعْرَهُ ، ونَحْوُ ذَلِكَ . الفصل الثَّانِي
 فِي الْقَدْرِ الَّذِي تَجِبُ بِهِ الْفِدْيَةُ ، وذلك ثَلَاثُ شَعْرَاتٍ فما زَادَ . قال
 الْقَاضِي : هذا الْمَذْهَبُ . وهو قولُ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وابنِ عُيَيْنَةَ ،
 وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ شَعْرُ آدَمِيٍّ يَقَعُ عَلَيْهِ الْجَمْعُ الْمُطْلَقُ ، أَشْبَهَ
 رُبْعَ الرَّأْسِ . وفيهِ رِوَايَةٌ أُخْرَى ذَكَرَهَا الْخَرَقِيُّ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ
 فَصَاعِدًا ؛ لِأَنَّ الْأَرْبَعَ كَثِيرٌ أَشْبَهَتْ رُبْعَ الرَّأْسِ ، أَمَّا الثَّلَاثُ فَهِيَ آخِرُ
 الْقِلَّةِ ، وَآخِرُ الشَّيْءِ مِنْهُ ، فَأَشْبَهَتْ مَا كَانَ دُونَهَا . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى
 رِوَايَةً ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا دُونَ الْخَمْسِ . وَلَا نَعْلَمُ وَجْهًا لِذَلِكَ . وَقَالَ
 أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ الدَّمُّ بِدُونِ رُبْعِ الرَّأْسِ ؛ لِأَنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ الْكُلِّ ، وَلِهَذَا
 إِذَا رَأَى رَجُلًا يَقُولُ : رَأَيْتُ فُلَانًا . وَإِنَّمَا أَرَى إِحْدَى جِهَاتِهِ . وَقَالَ مَالِكٌ :

« الْمَعْنَى » ، و « الرُّعَايَةُ الصُّغْرَى » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الطَّرِيقِ
 الْأَقْرَبِ » . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهِيَ الْأَشْهَرُ عَنْهُ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمَذْهَبِ » ،
 وَ « مَشْبُوكِ الذَّهَبِ » . وَذَكَرَ ابْنُ أَبِي مُوسَى رِوَايَةً ؛ لَا يَجِبُ الدَّمُّ إِلَّا فِي خَمْسٍ
 فَصَاعِدًا . وَاخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ فِي « التَّنْبِيْهِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَا وَجْهَ لَهَا .

(١) فِي النِّسْخِ : « وَالتَّائِبِ » . خَطَأً . وَانْظُرِ الْمَعْنَى ٣٨٢/٥ .

وَفِيْمَا دُونَ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ . وَعَنْهُ ، **المنع**
قَبْضَةٌ . وَعَنْهُ ، دِرْهَمٌ .

الشرح الكبير

إِذَا خَلَقَ مِنْ رَأْسِهِ مَا أَمَاطَ بِهِ الْأَذَى وَجَبَ الدَّمُ . وَقَدْ ذَكَرْنَا مَا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ . وَقَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ : إِنَّ الرُّبْعَ يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْكَلِّ . مَمْنُوعٌ ، وَمَا ذَكَرَهُ مِنَ الْمَثَالِ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالرُّبْعِ ، بَلْ هُوَ مَجَازٌ يَتَنَاوَلُ الْقَلِيلَ وَالكَثِيرَ . وَهَلْ يَجِبُ الدَّمُ [٣/ ٣٤ ط] بِقَصِّ ثَلَاثَةِ أَظْفَارٍ ، أَوْ لَا يَجِبُ إِلَّا فِي أَرْبَعٍ ؟ يُخَرِّجُ عَلَى الرَّوَاتِبَيْنِ فِي الشَّعْرِ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ ، وَعَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ، لَا يَجِبُ إِلَّا فِي خَمْسَةِ أَظْفَارٍ ، قِيَاسًا عَلَى الشَّعْرِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . ١١٨٠ - مَسْأَلَةٌ : (وَفِيْمَا دُونَ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ .

وَعَنْهُ ، قَبْضَةٌ . وَعَنْهُ ، دِرْهَمٌ) يَعْنِي إِذَا خَلَقَ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثِ شَعْرَاتٍ ، أَوْ أَقْلٌ مِنْ أَرْبَعٍ ، عَلَى الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى ، فَعَلَيْهِ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْخَرَقِيُّ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ : فِي الشَّعْرَةِ دِرْهَمٌ ، وَفِي الشَّعْرَتَيْنِ دِرْهَمَانِ . وَعَنْهُ : فِي كُلِّ شَعْرَةٍ قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَنَحْوَهُ عَنْ مَالِكٍ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . قَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : فِيْمَا قَلَّ مِنَ الشَّعْرِ إِطْعَامُ طَعَامٍ . وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَا تَقْدِيرَ فِيهِ ، فَيَجِبُ

قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : وَهِيَ أضعفها . وَأَطْلَقَهُنَّ فِي « التَّلْخِيصِ » . وَوَجَّهَ فِي الْإِنْصَافِ « الْفُرُوعِ » أَحْيَا ، لَا يَجِبُ الدَّمُ إِلَّا فِيْمَا يُمَاطُ بِهِ الْأَذَى . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ . قَالَ فِي « الْفَاتِي » : وَالْمُخْتَارُ تَعَلُّقُ الدَّمِ بِمِقْدَارِ يَتَرَفُّهُ بِأَزَالَتِهِ .

قَوْلُهُ : وَفِيْمَا دُونَ ذَلِكَ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ،

فيه أقل ما يقع عليه اسم الصدقة . وعن مالك ، في من أزال شعرا يسيرا : لا ضمان عليه ؛ لأن النص إنما أوجب الفدية في حلق جميع الرأس ، وألحقنا به ما يقع عليه اسم الرأس . ولنا ، أن ما ضمنت جملته ضمنت أبعاضه ، كالصيد . والأولى وجوب الإطعام ؛ لأن الشارع إنما عدل عن الحيوان إلى الإطعام في جزاء الصيد ، وههنا أوجب الإطعام مع الحيوان على وجه التخيير ، فيجب أن يرجع إليه فيما لا يجب فيه الدم ، والأولى مد ؛ لأنه أقل ما وجب بالشرع فدية ، فكان واجبا في أقل الشعر ، والطعام الذي يجزئ إخراجَه في الفطرة من البر والشعير والتمر والزبيب ، كالذي يجزئ في الأربع من الشعر .

فصل : وحكم الأظفار حكم الشعر فيما ذكرنا . قال ابن المنذر : أجمع أهل العلم على أن المخرم ممنوع من أخذ أظفاره ، وعليه الفدية بأخذها في قول أكثرهم ؛ منهم حماد ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وفيه رواية أخرى ، لا فدية عليه ؛ لأن الشرع لم يرد فيه بفدية . ولنا ، أنه أزال ما منع إزالته لأجل الترفه ، فوجب عليه الفدية ، كحلق الشعر . وعدم النص لا يمنع قياسه على المنصوص ،

وعليه الأصحاب . قال في « الفروع » : وهو المذهب عند الأصحاب . قال المصنف والشارح : هذا ظاهر المذهب . وهو الذي [٢٧٦/١] ذكره الخري . قال الزركشي : هذا المشهور من الروايات ، والمختار لعامة الأصحاب ؛ الخري ، وأبي بكر ، وابن أبي موسى ، والقاضي ، وأصحابه ، وغيرهم . انتهى . وعنه ، قبضة . لأنه لا تقدير فيه من الشارع . قال في « الفروع » : فدل على

كشعر البدن مع شعر الرأس . والحكم في فدية الأظفار ، وفيما يجب فيما دون الثلاث منها ، أو الأربع على الرواية الأخرى ، وفيما يجب في الأربع والثلاث كالحكم في الشعر ، على ما ذكرنا من التفصيل والاختلاف فيه . وهذا قول الشافعي ، وأبي ثور . وقال أبو حنيفة : لا يجب الدم إلا بتقليم أظفار يد كاملة . فلو قلم من كل يد أربعة ، لم يجب عليه دم عنده ؛ لأنه لم يستكمل منفعة اليد ، أشبه ما دون الثلاث . ولنا ، أنه قلم ما يقع عليه اسم الجمع ، أشبه ما لو قلم خمسا من يد واحدة ، وقولهم يئطل بما إذا حلق ربع رأسه ، فإنه لم يستوف منفعة العضو ، ويجب به الدم ، وقولهم يفضى إلى وجوب الدم في القليل دون الكثير .

فصل : وفي قص بعض الظفر ما في جميعه ، وكذلك في قطع بعض الشعرة ما في قطع جميعها ؛ لأن الفدية تجب في الشعر والظفر ، سواء طال أو قصر ، وليس [٣٥/٣] بمقدر^(١) بمساحة فيتقدر الضمان عليه ،

أن المراد ، يتصدق بشيء . وعنه ، ذرهم . وعنه ، نصف ذرهم . وعنه ، ذرهم الإنصاف أو نصفه . ذكرها أصحاب القاضى ، وخرجها القاضى من لىالى منى . وهو قول فى « الرعاية » . وقدمه فى « المستوعب » . قال الزركشى : ويلزم ، على تخريج القاضى ، أن يخرج أن لا شيء عليه ، وأن يجب دم ، كما جاء ذلك فى لىالى منى . ووجه فى « الفروع » تخريجا ، يلزمه فى كل شعرة أو ظفر ثلث دم . وما هو بعيد .

(١) فى م : بقدر .

وَإِنْ حُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ مُكْرَهَا أَوْ نَائِمًا ،
فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ .

بل هو كالوضحة ، يَجِبُ فِي الصَّغِيرَةِ مِنْهَا مَا يَجِبُ فِي الْكَبِيرَةِ . وَخَرَجَ
ابْنُ عَقِيلٍ وَجْهًا ، أَنَّهُ يَجِبُ بِحِسَابِ الْمُتَلَفِ ، كَالْأَضْبَعِ يَجِبُ فِي أَنْمَلِيَّتِهَا
ثُلُثُ دِرْتَمِهَا .

١١٨١ - مسألة : (وَإِنْ حُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ
مُكْرَهَا أَوْ نَائِمًا ، فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ) إِذَا حَلَقَ مُحْرِمٌ رَأْسَ مُحْرِمٍ بِإِذْنِهِ ،
أَوْ حَلَقَهُ حَلَالٌ بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسُهُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ :
﴿ وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ ﴾ . الْآيَةُ . وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ غَيْرَهُ هُوَ الَّذِي يَخْلُقُهُ ،
فَأُضَافَ الْفِعْلُ إِلَيْهِ ، وَجَعَلَ الْفِدْيَةُ عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَجِبَ الضَّمَانُ عَلَى
الْحَالِقِ ؛ لِأَنَّهُ شَعَرَ مُحْرَمًا ، أَشْبَهَ شَعَرَ الصَّيْدِ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ فِي
الْفُصُولِ . وَإِنْ حَلَقَ رَأْسَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ لَمْ يَنْتَهَ ، ففِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ،

قوله : وَإِنْ حُلِقَ رَأْسُهُ بِإِذْنِهِ ، فَالْفِدْيَةُ عَلَيْهِ . يَعْنِي ، عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسَهُ ، وَلَا
شَيْءَ عَلَى الْحَالِقِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَفِي « الْفُصُولِ » اخْتِمَالٌ ،
أَنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْحَالِقِ إِذَا كَانَ مُحْرَمًا ، كَشَعْرِ الصَّيْدِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .
فائدة : لو حُلِقَ رَأْسُهُ ، وَهُوَ سَاكِتٌ وَلَمْ يَنْتَهَ ، فَقِيلَ : الْفِدْيَةُ عَلَى الْمَخْلُوقِ
رَأْسُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ ؛ كَوَدِيعَةٍ . صَحَّحَهُ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ
الذَّهَبِ » ، وَ « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » . قُلْتُ : وَهُوَ
الصَّوَابُ . وَهُوَ ظَاهِرُ « الْمُتَوَرِّ » . وَقِيلَ : عَلَى الْحَالِقِ ؛ كَأَنَّهُ لَفَنَهُ مَالَهُ وَهُوَ
سَاكِتٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « مُتَخَبِّ الْأَدَبِيِّ » . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ

وَإِنْ حَلَقَ مُحْرَمٌ رَأْسَ حَلَالٍ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

يَجِبُ عَلَى الْحَالِقِ ، كَمَا لَوْ أَتْلَفَ مَالَهُ وَهُوَ سَاكِتٌ . وَالثَّانِي ، عَلَى الْمُحْرَمِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ عِنْدَهُ ، فَهُوَ كَمَا لَوْ أَتْلَفَ إِنْسَانٌ الْوَدِيعَةَ فَلَمْ يَنْتَههِ . وَإِنْ حَلَقَهُ مُكْرَهَا أَوْ نَائِمًا ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسَهُ . وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْقَاسِمِ ، وَابْنُ الْمُثَنِّبِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَعَنِ الشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ رَأْسَهُ ، وَلَمْ يُخْلَقْ بِإِذْنِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ انْقَطَعَ الشَّعْرُ بِنَفْسِهِ . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَإِنَّ الْفِدْيَةَ تَجِبُ عَلَى الْحَالِقِ ، مُحْرَمًا كَانَ أَوْ حَلَالًا . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : عَلَى الْحَلَالِ صَدَقَةٌ . وَقَالَ عَطَاءٌ : عَلَيْهِمَا الْفِدْيَةُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَزَالَ مَا مُنِعَ مِنْ إِزَالَتِهِ لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ ، فَكَانَتْ الْفِدْيَةُ عَلَيْهِ ، كَالْمُحْرَمِ يَخْلُقُ رَأْسَ نَفْسِهِ .

١١٨٢ - مسألة : (وَإِنْ حَلَقَ مُحْرَمٌ رَأْسَ حَلَالٍ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ)

المُصَنَّفُ هُنَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ، وَ « التَّلْخِصِ » ، الْإِنْصَافِ وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِحِ » .

قَوْلُهُ : وَإِنْ كَانَ مُكْرَهَا أَوْ نَائِمًا ، فَالْفِدْيَةُ عَلَى الْحَالِقِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : عَلَى الْمَخْلُوقِ رَأْسَهُ . وَذَكَرَ فِي « الْإِرْشَادِ » وَجْهًا ؛ أَنَّ الْفِدْيَةَ عَلَى الْحَالِقِ . وَوَجْهٌ فِي « الْفُرُوعِ » أَحْتِمَالًا ؛ أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ . وَيَأْتِي إِذَا أُكْرِهَ عَلَى الْحَلْقِ ، وَحَلَقَ بِنَفْسِهِ ، فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ ، فِي آخِرِ الْفِدْيَةِ .

قَوْلُهُ : وَإِنْ حَلَقَ مُحْرَمٌ رَأْسَ حَلَالٍ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ

المقنع وَقَطَعَ الشَّعْرَ وَنَتَفَهُ كَحَلْقِهِ ، وَشَعَرَ الرَّأْسِ وَالْبَدَنِ وَاحِدٌ . وَعَنْهُ ،
لِكُلِّ وَاحِدٍ حُكْمٌ مُفْرَدٌ .

الشرح الكبير وكذلك إن قلَّم أظْفاره . وبه قال عطاء ، ومجاهد ، وعمر بن دينار ،
والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور . وقال سعيد بن جبير ، في مُحْرِمٍ قَصَّ
شَارِبَ حَلَالٍ : يَتَصَدَّقُ بِدِرْهَمٍ . وقال أبو حنيفة : يَلْزُمُهُ صَدَقَةٌ ؛ لِأَنَّهُ
مُحْرِمٌ أَتْلَفَ شَعْرًا ، أَشْبَهَ شَعَرَ الْمُحْرِمِ . ولنا ، أَنَّهُ شَعْرٌ مُبَاحٌ الْإِتْلَافِ ،
فَلَمْ يَجِبْ بِإِتْلَافِهِ شَيْءٌ ، كَشَعْرِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ .

١١٨٣ - مسألة : (وَقَطَعَ الشَّعْرَ وَنَتَفَهُ كَحَلْقِهِ ، وَشَعَرَ الرَّأْسِ
وَالْبَدَنِ وَاحِدٌ . وَعَنْهُ ، لِكُلِّ وَاحِدٍ حُكْمٌ مُفْرَدٌ) لَا فَرْقَ بَيْنَ حَلْقِ الشَّعْرِ ،
وَلِإِتْلَافِهِ بِالثَّوْرِ ، أَوْ قَصِّهِ ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ
فِي الْأَظْفَارِ . وَشَعَرَ الرَّأْسِ وَالْبَدَنِ وَاحِدٌ ، سَوَاءً فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ ، فِي

الإنصاف الْأَصْحَابِ . وَفِي « الْفُصُولِ » اخْتِمَالٌ ؛ يَجِبُ الصَّغْنُ عَلَى الْمُحْرِمِ الْحَالِقِ .

فائدة : لو طَيَّبَ غَيْرَهُ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْحَالِقِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ
والتَّفْصِيلِ . قُلْتُ : لو قِيلَ بِوُجُوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى الْمُطَيِّبِ الْمُحْرِمِ ، لَكَانَ مُتَّجِهًا ؛
لِأَنَّهُ فِي الْغَالِبِ لَا يَسْلُمُ مِنَ الرَّائِحَةِ ، بِخِلَافِ الْحَلْقِ . وَفِي كَلَامِ بَعْضِ
الْأَصْحَابِ ، أَوْ أَلْبَسَهُ غَيْرُهُ ، فَكَالْحَالِقِ .

قوله : وَقَطَعَ الشَّعْرَ وَنَتَفَهُ كَحَلْقِهِ . وَكَذَا قَطَعَ بَعْضُ الظُّفْرِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ،
وعليه الْأَصْحَابُ . وَخَرَجَ ابْنُ عَقِيلٍ وَجْهًا ، يَجِبُ عَلَيْهِ يَنْسِيَتِهِ ، كَأَنَّمَلَهُ إِضْبَعٌ ،
وَمَا هُوَ بِبَعِيدٍ . وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ عَبْدِوَسَّ فِي « تَذَكُّرَتِهِ » . وَهُوَ اخْتِمَالٌ لِأَنِّي حَكِيمٌ .
ذَكَرَهُ عَنْهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَذَكَرَهُ فِي « الْفَاتِحِ » وَغَيْرِهِ قَوْلًا .

ظاهر المذهب . وهو قول الأكثرين ، بخلاف لداود ؛ لأنه شعرٌ يَحْصُلُ به التَّرفُّعُ والتَّنْظِيفُ ، أشبه الرأس . فإن حَلَقَ شعرَ رأسه وبَدَنه ، ففى الجميع فِدْيَةٌ واحدة ، وإن حَلَقَ مِنْ رَأْسِهِ شَعْرَتَيْنِ ، وَمِنْ بَدَنِهِ كَذَلِكَ ، فعليه دَمٌ . هذا اختِيارُ أبى الخطَّابِ ، وهو ظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ ، ومذهبُ أَكْثَرِ الفُقَهَاءِ . وفيه روايةٌ أُخْرَى ، [٣٥/٣ ظ] أنه إذا قَلَعَ مِنْ رَأْسِهِ وبَدَنِهِ ما يَجِبُ الدَّمُ بِكُلِّ واحدٍ منهما مُتَفَرِّدًا ، فعليه دَمَانِ . وهذا الذى ذَكَرَهُ القاضى ، وابنُ عَقِيلٍ . وعلى هذه الروايةِ ، لو قَطَعَ مِنْ رَأْسِهِ شَعْرَتَيْنِ ، وَمِنْ بَدَنِهِ كَذَلِكَ ، لم يَجِبْ عليه دَمٌ ؛ لأنَّ الرَّأْسَ يُخَالِفُ البَدَنَ بِحُصُولِ

قوله : وشعرُ الرأسِ والبَدَنِ واحدٌ . هذا الصَّحِيحُ مِنَ المَذْهَبِ والروايتين . اختارَهُ أبو الخطَّابِ ، والمُصَنِّفُ ، والشارحُ . وقال : هذا ظاهرُ المذهبِ ، وظاهرُ كلامِ الخِرَقِيِّ . وجَزَمَ به فى « الهادى » . وقَدَّمَهُ فى « الخلاصة » ، و « الرعايتين » ، و « الحاويتين » ، و « الفائق » . وعنه ، لكلِّ واحدٍ حُكْمٌ مُتَفَرِّدٌ . نقلها الجماعةُ عن أحمدَ . واختارها القاضى ، وابنُ عَقِيلٍ ، وجماعةٌ . وجَزَمَ به فى « المُبْهَجِ » ، و « نَظْمِ المُفْرَدَاتِ » . وأَظْلَقَهُما فى « المُسْتَوْعِبِ » ، و « التَّلْخِيسِ » ، و « المَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الفروع » . وقال فى « المُبْهَجِ » : إن أُرْزِلَ شعرُ الأَنْفِ ، لم يَلْزَمْهُ دَمٌ ؛ لِعَدَمِ التَّرفُّعِ . قال فى « الفروع » : كذا قال . قال : وظاهرُ كلامِ غيرِهِ بخلافه . وهو أَظْهَرُ . وتَظْهَرُ فائِدةُ الروايتين ، لو قَطَعَ مِنْ رَأْسِهِ شَعْرَتَيْنِ ، وَمِنْ بَدَنِهِ شَعْرَتَيْنِ ، فَيَجِبُ الدَّمُ عَلَى المَذْهَبِ ، ولا يَجِبُ عَلَى الروايةِ الثَّانِيَةِ .

فائدة : ذَكَرَ جماعةٌ مِنَ الأصحابِ ، أَنَّهُ لو لَيْسَ أَوْ تَطَلَّبَ فى رَأْسِهِ وبَدَنِهِ ، أَنَّ

وَإِنْ خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ فَقَلَعَهُ ، أَوْ نَزَلَ شَعْرُهُ فَعَطَى عَيْنَيْهِ فَقَصَّهُ ،
أَوْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَقَصَّهُ ، أَوْ قَلَعَ جِلْدًا عَلَيْهِ شَعْرٌ ، [٣٦٤] فَلَا فِدْيَةَ
عَلَيْهِ .

التَّحْلِيلُ بِحَلْقِهِ دُونَ شَعْرِ الْبَدَنِ . وَلَنَا ، أَنَّ الشَّعْرَ كُلَّهُ جِنْسٌ وَاحِدٌ فِي
الْبَدَنِ ، فَلَمْ تَتَعَدَّدِ الْفِدْيَةُ بِتَعَدُّدِهِ فِيهِ ، بِخِلَافِ مَوَاضِعِهِ ، كَسَائِرِ الْبَدَنِ ،
وَمَا لَوْ لَيْسَ قَمِيصًا وَسَرَاوِيلَ .

١١٨٤ - مسألة : (وَإِنْ خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ فَقَلَعَهُ ، أَوْ نَزَلَ شَعْرُهُ
فَعَطَى عَيْنَيْهِ فَقَصَّهُ ، أَوْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَقَصَّهُ ، أَوْ قَلَعَ جِلْدًا عَلَيْهِ شَعْرٌ ، فَلَا
فِدْيَةَ عَلَيْهِ) إِذَا خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ ، أَوْ اسْتَرَسَلَ شَعْرٌ حَاجِبِيهِ عَلَى عَيْنَيْهِ
فَعَطَّاهُمَا ، فَلَهُ إِزَالَتُهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ ، فَلَهُ قَصُّ مَا انْكَسَرَ مِنْهُ ،

فِيهِ الرَّوَايَتَانِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ عَلَيْهِ فِدْيَةَ وَاحِدَةً . وَجَزَمَ
بِهِ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَغَيْرُهُمْ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . وَذَكَرَ ابْنُ
أَبِي مُوسَى الرَّوَايَتَيْنِ فِي اللَّبْسِ . وَتَبِعَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » . وَقَدْ مَّا
أَنَّ عَلَيْهِ فِدْيَةَ وَاحِدَةً .

قوله : وَإِنْ خَرَجَ فِي عَيْنَيْهِ شَعْرٌ فَقَلَعَهُ ، أَوْ نَزَلَ شَعْرُهُ فَعَطَى عَيْنَيْهِ فَقَصَّهُ ، أَوْ
انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَقَصَّهُ - يَعْنِي ، قَصُّ مَا اخْتِاجَ إِلَى قَصِّهِ - أَوْ قَلَعَ جِلْدًا عَلَيْهِ شَعْرٌ ،
[٢٧٧/١] فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . وَكَذَا لَوْ اقْتَصَدَ فَرَّالُ الشَّعْرُ ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يُضْمَنُ ،
أَوْ حَجَمَ أَوْ اخْتَجَمَ وَلَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ فِي الْقَصْدِ بِمِثْلِهِ .
وَالْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، أَنَّهُ لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ بِفِعْلِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . وَقَالَ الْآجُرُّوِيُّ :
إِنْ انْكَسَرَ ظَفْرُهُ فَأَذَاهُ ، قَطَعَهُ وَفَدَى .

ولا شيء عليه ؛ لأنه إزالته لأذاه ، فلم يكن عليه فدية ، كقتل الصيد الصائل ، وكذلك إن قطع جلدة عليها شعر ، لم يكن عليه فدية ؛ لأنه زال تبعاً لغيره ، والتابع لا يضمّن ، كما لو قلع أشعار عيني إنسان ، فإنه لا يضمّن أهديهما . فأما إن كان الأذى من غير الشعر ، كالقمل ، والقروح ، والصُداع ، وشدة الحرّ عليه لكثرة الشعر ، فله إزالته ، وعليه الفدية ، كما لو احتاج إلى أكل الصيد في حال المخمصة ، وكذلك إن احتاج إلى مداواة قرحة لا يمكنه مداواتها إلا بقصّ ظفره ، فله قصه ، وعليه الفدية ؛ لما ذكرنا . وقال ابن القاسم ، صاحب مالك : لا فدية عليه . ولنا ، أنه أزال ما منعه إزالته لضرر في غيره ، أشبه خلق رأسه دفعا لضرر القمل . وإن وقع في أظفاره مرض ، فأزالها لذلك المرض ، فلا شيء عليه ؛ لأنه أزالها لإزالة مرضها ، أشبه قص الظفر لكسره . والله تعالى أعلم . وإن انكسر ظفره ، فأزال أكثر مما انكسر ، فعليه الفدية ؛ لأنه لا حاجة إلى إزالته .

فوائد ؛ الأولى ، لو حصل له أذى من غير الشعر ، كشدة حرّ وقروح ، وصداع ، أزاله وفدى ، كما كل صيد لضرورة . الثانية ، يجوز له تخليل لحيته ، ولا فدية بقطعه بلا تعمّد . نقله ابن إبراهيم . وقدمه في « الفروع » . والصحيح من المذهب ، أنه إن بان بمشط أو تخليل ، فدى . قال الإمام أحمد : إن خللها فسقط شعر ، أو كان ميتا ، فلا شيء عليه . قاله في « الفروع » . وجزم به المصنف ، والشارح ، وغيرهما . الثالثة ، يجوز له حكّ رأسه وبذنه برفق . نصّ عليه ، ما لم يقطع شعرا . وقيل : غير الجنب لا يخللها بيده ، ولا يحكهما بمشط

فصل: الثالث، تَعْطِيَةُ الرَّأْسِ؛ فَمَتَى غَطَّاهُ بِعِمَامَةٍ أَوْ خِرْقَةٍ،

الشرح الكبير

فصل: وإن خَلَلَ شَعْرَهُ، فَسَقَطَتْ شَعْرَةٌ، فَإِنْ كَانَتْ مِيتَةً فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الشَّعْرِ النَّابِتِ، فَفِيهَا الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهُ أزالَهَا بِفِعْلِهِ، فَإِنْ شَكَّ فِيهَا، فَلَا فِدْيَةَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ نَفَى الضَّمَانِ، وَبِرَاءَةُ الذِّمَّةِ، فَلَا يَجِبُ بِالشَّكِّ، وَإِنْ قَطَعَ اضْبِعًا عَلَيْهَا ظُفْرٌ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَبَعَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل: قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: (الثَّالِثُ، تَعْطِيَةُ رَأْسِهِ، فَمَتَى غَطَّاهُ بِعِمَامَةٍ

الإحصاف

وَلَا ظُفْرٍ. الرَّابِعَةُ، يَجُوزُ غَسْلُهُ فِي حَمَامٍ وَغَيْرِهِ بِلَا تَشْرِيحٍ. وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَيَتَوَجَّهُ قَوْلُ، أَنْ تَرِكَ غَطِّيهِ فِي الْمَاءِ وَتَغْسِبَ رَأْسَهُ أَوَّلَى، أَوِ الْجَزْمُ بِهِ. الْخَامِسَةُ، يَجُوزُ لَهُ غَسْلُ رَأْسِهِ بِسِدْرٍ أَوْ خِطْمِيٍّ. عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ. اخْتَارَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ. وَصَحَّحَهُ فِي «الْكَافِي». وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ». وَذَكَرَ جَمَاعَةً، يُكْرَهُ. وَجَزَمَ بِهِ صَاحِبُ «الْمُسْتَوْعِبِ»، وَالْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنَى»، وَالشَّارِحُ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي «شَرْحِهِ». وَعَنْهُ، يَحْرُمُ وَيَقْدَى. نَقَلَ صَالِحٌ، قَدْ رَجَّلَ شَعْرَهُ. وَلَعَلَّهُ يَقْطَعُهُ مِنَ الْغُسْلِ. وَعَلَى الْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ، حَكَى صَاحِبُ «الْمُسْتَوْعِبِ»، وَالْمُصَنِّفُ، وَغَيْرُهُمَا، فِي الْفِدْيَةِ رِوَايَتَيْنِ، وَقَدَّمُوا عَدَمَ الْوُجُوبِ. وَقِيلَ: الرِّوَايَتَانِ عَلَى الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ؛ فَإِنْ قُلْنَا: يَحْرُمُ. فَذَى، وَإِلَّا فَلَا. قُلْتُ: وَهُوَ الصَّوَابُ، كَلَا سَيْطِلَالٍ بِالْمَحْمِلِ عَلَى مَا يَأْتِي قَرِيبًا. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، فِي مَنْ اخْتَجَعَ إِلَى قَطْعِهِ بِجِمَامَةٍ أَوْ غَسَلَ: لَمْ يَضُرَّهُ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: كَذَا قَالَ.

تنبيه: قوله: الثالث، تَعْطِيَةُ الرَّأْسِ. تَقَدَّمَ فِي آخِرِ بَابِ السَّوَالِكِ، أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ، أَنَّ الْأَذْنَيْنِ مِنَ الرَّأْسِ، وَأَنَّ مَا فَوْقَهُمَا مِنَ الْبَيَاضِ مِنَ الرَّأْسِ، عَلَى الصَّحِيحِ. وَتَقَدَّمَ فِي بَابِ الْوُضُوءِ، مَا هُوَ مِنَ الرَّأْسِ، وَمَا هُوَ مِنَ الْوَجْهِ،

أَوْ قِرْطَاسٍ فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ غَيْرُهُ ، أَوْ عَصَبُهُ ، أَوْ طَيَّنُهُ بِطِينٍ أَوْ حِنَاءٍ الْمَقْنَعِ أَوْ غَيْرِهِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .

الشرح الكبير

أَوْ خِرْقَةٍ ، أَوْ قِرْطَاسٍ فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ غَيْرُهُ ، أَوْ عَصَبُهُ ، أَوْ طَيَّنُهُ بِطِينٍ أَوْ حِنَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ (أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ . حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَدْ ذَلَّ عَلَيْهِ نَهْيُ النَّبِيِّ ﷺ الْمُحْرَمِ عَنْ بُسِّ الْعِمَائِمِ وَالْبِرَانِسِ ^(١) . وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْمُحْرَمِ الَّذِي وَقَصَّتْهُ رَاحِلَتُهُ : « لَا تُحْمَرُوا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا » ^(٢) . فَعَلَّلَ مَنْعَ تَحْمِيرِ رَأْسِهِ بِبَقَائِهِ عَلَى إِحْرَامِهِ ، فَعَلِمَ أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ . وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، يَقُولُ : [٣٦/٣] « إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا » ^(٣) . وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَهَى أَنْ يَشُدَّ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ ^(٤) بِالسَّيْرِ ^(٥) .

فصل : والأذنان من الرأس ، تحرم تغطيتهما ، كسائر الرأس .

والخلاف في ذلك مُسْتَوْفَى ؛ فَمَا كَانَ مِنَ الرَّأْسِ حَرَمٌ تَغْطِيْتُهُ هُنَا ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . الإِنْصَافُ
قوله : فَمَتَى غَطَّاهُ بِعِمَامَةٍ ، أَوْ خِرْقَةٍ ، أَوْ قِرْطَاسٍ فِيهِ دَوَاءٌ أَوْ غَيْرُهُ ، أَوْ

(١) يأتي تخريجه من حديث ابن عمر في صفحة ٢٤٥ .

(٢) تقدم تخريجه في ٨٧/٦ .

(٣) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الحج . سنن الدارقطني ٢/٢٩٤ . والبيهقي ، في : باب المرأة لا تنتقب ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥/٤٧ . وانظر نصب الراية ٢/٢٧٢ .

(٤) سقط من : م .

(٥) لم نجده .

الملفح وَإِنْ اسْتَظَلَ بِالْمَحْمِلِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ .

الشرح الكبير

وأباح ذلك الشافعي . ولنا ، قوله ﷺ : «الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ»^(١) . وقد ذَكَرْنَاهُ فِي الطَّهَارَةِ . إِذَا ثَبِتَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يُمْنَعُ مِنْ تَغْطِيَةِ بَعْضِ رَأْسِهِ ، كَمَا يُمْنَعُ تَغْطِيَةَ جَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَنْهِيَ عَنْهُ يَحْرُمُ بَعْضُهُ ، كَمَا يَحْرُمُ جَمِيعُهُ ، وَلِذَلِكَ لَمَّا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ﴾^(٢) . حَرَّمَ حَلْقُ بَعْضِهِ . وَسَوَاءٌ غَطَّاهُ بِالْمَلْبُوسِ الْمُعْتَادِ ، أَوْ بِغَيْرِهِ ، مِثْلَ أَنْ عَصَبَهُ بِعِصَابَةٍ ، أَوْ شَدَّهُ بِسَيْرٍ ، أَوْ جَعَلَ عَلَيْهِ قِرْطَاسًا فِيهِ دَوَاءٌ ، أَوْ لَا دَوَاءَ فِيهِ ، أَوْ خَصَبَهُ بِحِجَاءٍ أَوْ طَلَاهُ بِطِينٍ ، أَوْ نَوَّرَهُ ، أَوْ جَعَلَ عَلَيْهِ دَوَاءً ، فَإِنْ جَمِيعَ ذَلِكَ سَتَرَتْهُ وَتَغَطَّتْهُ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ . وَسَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ لِعُذْرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، تَحِبُّ بِهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ يَدَى مِنْ رَأْسِهِ فِدْيَةٌ﴾ . الْآيَةُ . وَلِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ^(٣) . وَبِهَذَا كُلُّهُ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَكَانَ عَطَاءٌ يُرَخِّصُ فِي الْعِصَابَةِ مِنَ الضَّرُورَةِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ، كَمَا لَوْ لَيْسَ قَلَنْسُوءٌ لِلْبَرْدِ .

١١٨٥ - مسألة : (وَإِنْ اسْتَظَلَ بِالْمَحْمِلِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ) كَرِهَ

الإِنصاف

عَصَبَهُ - وَلَوْ بِسَيْرٍ - أَوْ طَيَّنَهُ بِطِينٍ أَوْ حِجَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ - وَلَوْ بِنُورَةٍ - فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ . بِلَا نِزَاعٍ .

فائدة : فَعَلُ بَعْضِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ ، كَفِعْلِهِ كُلَّهُ فِي التَّحْرِيمِ .

قوله : وَإِنْ اسْتَظَلَ بِالْمَحْمِلِ ، فَفِيهِ رَوَايَتَانِ . سَوَاءٌ كَانَ رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا . قَالَ

(١) تقدم تخريجه في ٢٨٨/١ .

(٢) سورة البقرة ١٩٦ .

(٣) تقدم تخريجه في ١٤٥/٢ .

أحمد، رَجَمَهُ اللهُ، لِلْمُحْرَمِ الْاِسْتِظْلَالَ بِالْمَحْمِلِ وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ، كَالْهُوْذَجِ وَالْعَمَارِيَّةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ عَلَى الْبَعِيرِ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ. وَيُرْوَى كَرَاهَتُهُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ، وَمَالِكٍ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ. وَكَانَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ يَقُولُ: لَا يَسْتَظِلُّ الْبَتَّةَ. وَرَخَّصَ فِيهِ رَبِيعَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ، وَعَطَاءٍ؛ لِمَا رَوَتْ أُمُّ الْحُصَيْنِ، قَالَتْ: حَجَجْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَجَّةَ الْوَادِعِ، فَرَأَيْتُ أُسَامَةَ وَبِلَالًا، وَأَحَدَهُمَا آخِذًا بِخِطَامِ نَاقَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْآخَرُ رَافِعٌ نَوْبَهُ يَسْتُرُهُ مِنَ الْحَرِّ، حَتَّى رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١). وَلَأنَّهُ يُبَاحُ لَهُ التَّظَلُّلُ فِي الْبَيْتِ وَالْخَبَاءِ، فَجَازَ فِي حَالِ الرُّكُوبِ، كَالْحَلَالِ.

القاضي وجماعة، واقتصر عليه في «الفروع». وكذا ما في معناه، كَالْهُوْذَجِ، وَالْعَمَارِيَّةِ، وَالْمَحْفَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَاعْلَمْ أَنَّ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي تَحْرِيمِ الْاِسْتِظْلَالِ. وَفِيهِ رِوَايَتَانِ؛ إِحْدَاهُمَا، يَحْرُمُ. وَهُوَ «الصَّحِيحُ مِنْ» الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: هَذَا الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ، وَالْمُخْتَارُ لِأَكْثَرِ الْأَصْحَابِ، حَتَّى إِنَّ الْقَاضِيَّ فِي «التَّغْلِيْقِ» وَفِي غَيْرِهِ، وَابْنَ الرَّائِغُونِيِّ، وَصَاحِبَ «الْعُقُودِ»، وَ«التَّلْخِيصِ»، وَجَمَاعَةً، لَا خِلَافَ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ. قَالَ فِي «الفروع»: اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ. وَهُوَ ظَاهِرٌ مَاقَدَّمُهُ. وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ، يُكْرَهُ. اخْتَارَهَا الْمُصَنِّفُ، وَالشَّارِحُ، وَقَالَ: هِيَ الظَّاهِرُ عَنْهُ. وَجَزَمَ

(١) في: باب استحباب رمي جمرة العقبة ...، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٤٤/٢.

كما أخرجه أبو داود، في: باب في الحرم يظل، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٢٥/١، ٤٢٦.

والنسائي، في: باب الركوب إلى الجمار ...، من كتاب المناسك. المجتبى ٢١٩/٥.

(٢-٢) زيادة من: ش.

واحتج أحمد، بأن عطاء روى أن ابن عمر، رضى الله عنه، رأى على رخل عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة عوداً يستتره من الشمس، فتهاه. وعن نافع، عن ابن عمر، أنه رأى رجلاً مخرباً على رخل، وقد رفع عليه ثوباً على عود يستتره من الشمس، فقال: أضح لمن أحرمت له. أى ابرز للشمس. رواهما الأثرم^(١). ولأنه يستتره بما يقصد به الترفه أشبه ما لو غطاه. والحديث الذى استدلوا به قد ذهب إليه أحمد، ولم يكره الاستتار بالثوب، فإن ذلك لا يقصد الاستدانة، والهودج بخلافه، والخيمة والبيت يرادان لجمع الرخل وحفظه، لا للترفه. إذا ثبت ذلك فإن أحمد، رحمه الله، إنما كره ذلك كراهة تنزيه في الظاهر [٣/٣٦ ط]

به ابن رزين في «شرحه»، وصاحب «الوجيز». وصححه في «تصحيح المحرر». قال القاضى موفق الدين: هذا المشهور. وأطلقهما في «الكافي»، و«المذهب الأحمد»، و«المحرر»، و«الفروع»^(٢)، وابن منجى في «شرحه»، و«الرعايتين»، و«الحاويتين». وعنه، يجوز من غير كراهة. ذكرها في «الفروع». ويحتمل أن يكون كلام المصنف في وجوب الفدية بفعل ذلك، وهو الظاهر؛ لقوله قبل ذلك: فمتى فعل كذا وكذا، فعليه الفدية، وإن استظل بالمحبل، ففيه روايتان. فسياقه يدل على ذلك، وعليه «شرح ابن منجى»، وفيها روايات؛ إحداها، لا تجب الفدية بفعل ذلك. واختاره المصنف. وصححه في «التصحيح»، وقدمه في «الشرح». قال ابن رزين

(١) وأخرجهما البيهقي، في: باب من استحسب للمحرم أن يضحى ...، من كتاب الحج. السنن الكبرى

عنه ؛ لَوْ قُوعِ الْخِلَافِ فِيهِ ، وَقَوْلِ ابْنِ عُمرَ ، وَلَمْ يَرَ ذَلِكَ حَرَامًا وَلَا مُوجِبًا لِلْفِدْيَةِ . قَالَ الْأَثَرُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُسْأَلُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَسْتِظِلُّ عَلَى الْمَحْمِلِ ؟ قَالَ : لَا . وَذَكَرَ حَدِيثَ ابْنِ عُمرَ . قِيلَ لَهُ : فَإِنْ فَعَلَ ، يُهْرِقُ دَمًا ؟ قَالَ : أَمَّا الدَّمُ فَلَا . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . اخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ .

فِي « شَرْحِهِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ . قَالَ فِي « إِذْرَاكِ الْعَايَةِ » ، وَ« تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : وَلَا يَسْتِظِلُّ بِمَحْمِلٍ فِي رِوَايَةٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّ » ، وَ« الْمُتَخَبِّ » . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، عَلَى مَا اضْطَلَحْنَا [٢٧٧/١ ط] عَلَيْهِ فِي الْخُطْبَةِ . وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ بِفَعْلٍ ذَلِكَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَجَزَمَ بِهِ الْخِرَقِيُّ ، وَصَاحِبُ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ« تَذَكِيرُ ابْنِ عَقِيلٍ » ، وَ« عَقُودُ ابْنِ الْبَنَّا » ، وَ« الْإِيضَاحُ » . وَصَحَّحَهُ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ« الْمُبْهَجِ » . وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي فِي « التَّغْلِيْقِ » ، وَابْنُ عَبْدِوَسَّ فِي « تَذَكِيرَتِهِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْكَافِي » ، وَ« الْهَادِي » ، وَ« الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِي » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« نَهَايَةِ ابْنِ رَزِينٍ » . وَالرِّوَايَةُ الثَّالِثَةُ ، إِنْ كَثُرَ الاسْتِظْلَالُ ، وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ ، وَإِلَّا فَلَا . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ جَمَاعَةٍ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَالزَّرْكَاشِيُّ ، وَغَيْرُهُمَا . وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« التَّلْخِيصِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْفَاتِحِ » .

تَنْبِيْهُ : اخْتَلَفَ الْأَصْحَابُ فِي مَحَلِّ الرِّوَايَتَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ؛ فَعِنْدَ ابْنِ أَبِي مُوسَى ، وَالْمُصَنِّفِ فِي « الْكَافِي » ، وَالْمَجْدِ ، وَالشَّارِحِ ، وَابْنِ مُنَجِّى فِي « شَرْحِهِ » ، أَنَّهُمَا مَبْنِيَّتَانِ عَلَى الرِّوَايَتَيْنِ فِي تَحْرِيمِ الاسْتِظْلَالِ وَعَدَمِهِ ، فَإِنْ قُلْنَا : يَحْرُمُ . وَجَبَتْ

الشرح الكبير وهو قول أهل المدينة ؛ لأنه ستر رأسه بما يستدام ويلازمه غالباً ، أشبه ما لو ستره بشيء يلاقيه . ويروى عن الرياشي^(١) ، قال : رأيت أحمد بن المعذل^(٢) في الموقف في يوم شديد الحر ، وقد صحى للشمس ، فقلت له : يا أبا الفضل ، هذا أمر قد اختلف فيه ، فلو أخذت بالتوسعة . فأنشأ يقول :

صَحِيْتُ لَهُ كَيْ اسْتَظِلَّ بِظِلِّهِ إِذَا الظِّلُّ أَصْحَى فِي الْقِيَامَةِ قَالِصَا
فَوَ أَسْفَا إِنْ كَانَ سَعْيُكَ بَاطِلًا وَوَاحَسَرْنَا إِنْ كَانَ حَجُّكَ نَاقِصَا

الإنصاف الفدئية ، ولأفلا . وهي طريقة ابن خندان . وعند القاضي ، وصاحب « المنهج » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « التلخيص » ، و « البلغة » ، و « الفروع » ، وغيرهم ، أنهما مبيتان على القول بالتحريم في الاستظلال ؛ إذ لا جواز عندهم ، إلا أن القاضي يستثنى اليسير فيبيحه ، ولا يوجب فيه فدئية ، كما تقدم .

فوائد ؛ إحداها ، وكذا الخلاف والحكم إذا استظل بثوب ونحوه ، نازلاً وراكباً . قاله القاضي وجماعة . واقتصر عليه في « الفروع » . الثانية ، لا أثر للقصدي وعدمه فيما فيه فدئية ، وما لا فيه فدئية ، على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقال ابن عقيل : إن قصد به الستر ، فدئى ، مثل أن يقصد بحمل

(١) أبو الفضل العباس بن الفرج ، كان إماماً في اللغة والنحو إخبارياً ، قتله الزنج بالبصرة سنة سبع وخمسين ومائتين . العبر ١٤ / ٢ .

والقصة والبيتان في ترتيب المدارك ٢ / ٥٥٣ ، وفيه : « المبد » مكان : « الرياشي » .

(٢) أحمد بن المذل بن غيلان العبدى البصرى ، فقيه مالكي متكلم ، وكان ورعاً متبعاً للسنّة ، من رجال القرن الثالث . طبقات الفقهاء للشيرازي ١٦٤ ، ترتيب المدارك ٢ / ٥٥٠-٥٥٨ ، الديساج المذهب ١٤٣-١٤١ / ١ .

وَأِنْ حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ شَيْئًا ، أَوْ نَصَبَ حِيَالَهُ ثَوْبًا ، أَوْ اسْتَظَلَّ بِخِيَمَةٍ الْمُنْعَى أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ بَيْتٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

١١٨٦ - مسألة : (وإن حمل على رأسه شيئاً ، أو نصب حِيَالَهُ ثَوْبًا ، أو استظلَّ بِخِيَمَةٍ أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ بَيْتٍ ، فلا شيء عليه) إذا حمل على رأسه طَبَقًا أَوْ مِكَتَلًا أَوْ نَحْوَهُ ، فلا فِدْيَةَ عليه . وبه قال عطاء ، ومالك . وقال الشافعي : عليه الفِدْيَةُ ؛ لأنه سَتَرَهُ . ولنا ، أن هذا لا يَقْصُدُ به السُّتْرُ غَالِبًا ، فلم تَجِبْ به الفِدْيَةُ ، كما لو وَضَعَ يَدَيْهِ على رأسه . وسواء قَصَدَ به السُّتْرُ أَوْ لَمْ يَقْصِدْ ؛ لأنَّ ما تَجِبُ به الفِدْيَةُ لَا يَخْتَلِفُ بِالْقَصْدِ وَعَدَمِهِ ، فكذلك ما لا تَجِبُ به . واختار ابنُ عَقِيلٍ وَجُوبَ الفِدْيَةِ إذا قَصَدَ به السُّتْرُ ؛ لأنَّ الحِيلَ لَا تَحِيلُ الْحُقُوقَ . ولأنَّه لو جَلَسَ عندَ الْعَطَارِ لَقَصَدَ شَمَّ الطَّيِّبِ ، وَجَبَتْ عليه الفِدْيَةُ ، وإن لَمْ يَقْصِدْ لَمْ تَجِبْ ، كذلك هذا . وإن سَتَرَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فلا شيء عليه ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، ولأنَّ السُّتْرَ يَبْغِضُ بَدَنَهُ لَا يَثْبُتُ لَهُ حَكْمُ السُّتْرِ ، ولذلك ^(١) «لَوْ وَضَعَ يَدَهُ عَلَى فَرْجِهِ ، لَمْ تُجْزِئْهُ فِي السُّتْرِ ، وَلأنَّ الْمُخْرِمَ مَا مُورَ بِمَسْحِ رَأْسِهِ ، وَذلك يَكُونُ بَوَضْعِ يَدِهِ

شَيْءٌ عَلَى رَأْسِهِ السُّتْرُ . الثالثة ، يَجُوزُ تَلْبِيْدُ رَأْسِهِ بِغَسَلٍ أَوْ صَنْغٍ وَنَحْوِهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا دَخَلَ غَبَارًا أَوْ دَيْبًا ، وَلَا يُصَيِّهِ شَعَتْ .

قوله : وإن حمل على رأسه شيئاً ، أو نصب حِيَالَهُ ثَوْبًا ، أو استظلَّ بِخِيَمَةٍ أَوْ شَجَرَةٍ أَوْ بَيْتٍ ، فلا شيء عليه . ولو قصد به السُّتْرُ . ولم يَسْتَنْ ابنُ عَقِيلٍ ، إذا

(١) في م : « كذلك » .

عليه . وإن طَلَا رَأْسَهُ بِغَسَلٍ ^(١) أَوْ صَنَعٍ ، لِيَجْتَمَعَ الشَّعْرُ وَيَتَلَبَّدَ فلا يَدْخُلُهُ الْغُبَارُ وَلَا يُصِيبُهُ الشَّعْثُ وَلَا يَقَعُ فِيهِ الدَّيْبُ ، جاز ، وهذا التَّلِيدُ الذى جاء فى حديث ابنِ عُمَرَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلُ مُلْبِدًا . مُتَّفَقٌ عليه ^(٢) . وإن كان فى رَأْسِهِ طَيْبٌ مِمَّا جَعَلَهُ فِيهِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ فلا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قال : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصْرِ الْمِسْكِ فى مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وهو مُحَرَّمٌ ^(٣) .

فصل : ولا بَأْسَ أَنْ يَسْتَنْظِلَ بِالسَّقْفِ وَالْحَائِطِ وَالشَّجَرَةِ وَالْجَبَاءِ ، وإن نَزَلَ تَحْتَ شَجَرَةٍ ، وَطَرَحَ عَلَيْهَا شَيْئًا يَسْتَنْظِلُ بِهِ ، فلا بَأْسَ بِهِ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ صَحَّ بِهِ الثَّقَلُ . قال جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فى حديثِ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ : وَأَمَرَ بَقْبَةً مِنْ شَعْرٍ ، فَضَرَبْتُ لَهُ بِنَمْرَةٍ ، [٣٧/٣ و] فَتَزَلَّ بِهَا ، حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ . رواه مسلم ^(٤) . ولا بَأْسَ

حَمَلَ عَلَى رَأْسِهِ شَيْئًا وَقَصَدَ السُّتْرَ بِهِ مِمَّا تَجِبُ فِيهِ الْفِدْيَةُ . الإِنْصَافُ

(١) هكذا فى النسختين بالغين ، وفى المغنى ١٥٢/٥ بعمل . . بالعين غير منقوطة . والغسل بكسر الغين : ما يغسل به الرأس مع الماء ، كالصابون ونحوه .

(٢) أخرجه البخارى ، فى : باب من أهل ملبدًا ، من كتاب الحج ، وفى : باب التلبد ، من كتاب اللباس . صحيح البخارى ١٦٨/٢ ، ٢٠٩/٧ . ومسلم ، فى : باب التلبية وصفتها ووقتها ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٤٢/٢ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب التلبد ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤٠٥/١ . والنسائى ، فى : باب التلبد عند الإحرام ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٠٤/٥ ، ١٠٥ . وابن ماجه ، فى : باب من لبد رأسه ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٣/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٢٠/٢ ، ١٣١ .

(٣) الحديث لعائشة ، وليس لابن عباس ، وهو المتقدم فى صفحة ١٣٩ .

(٤) تقدم تخريجه فى صفحة ١٥٤ .

الشرح الكبير

أَنْ يَنْصُبَ جِيَالَهُ ثَوْبًا يَقِيهِ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ ، إِمَّا أَنْ يُنْسِكَه إِنْسَانٌ ، أَوْ يَرْفَعَهُ عَلَى عَوْدٍ ، عَلَى نَحْوِ مَا رَوَى فِي حَدِيثِ أُمِّ الْحُصَيْنِ ، أَنَّ بِلَالًا أَوْ^(١) أُسَامَةَ كَانَ رَافِعًا ثَوْبَهُ يَسْتُرُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ . وَلَأنَّ ذَلِكَ لَا يُقْصَدُ بِهِ الْإِسْتِدَامَةُ ، فَلَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ ، كَالْإِسْتِظْلَالِ بِحَائِطٍ .

١١٨٧ - مسألة : (وَفِي تَعْطِيةِ الْوَجْهِ رِوَايَتَانِ) إِحْدَاهُمَا ، يُيَاحُ .

رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَجَابِرٍ ، وَالْقَاسِمِ ، وَطَاوُسٍ ، وَالثَّوْرِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يُيَاحُ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ^(٢) ابْنِ عَبَّاسٍ^(٣) ، أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ عَنْ

قَوْلِهِ : وَفِي تَعْطِيةِ الْوَجْهِ رِوَايَتَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الْمَذْهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْمُغْنَى » ، وَ« الْهَادِي » ، وَ« التَّلْخِيسِ » ، وَ« الْبُلْغَةِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« النَّظْمِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْفَاتِي » ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُيَاحُ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . قُلْتُ : مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « تَعْلِيلِهِ » ، وَ« جَامِعِهِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ عَبْدِوَسٍ فِي « تَذْكِرَتِهِ » . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » :

(١) فِي م : ١٠١ .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي صَفْحَةِ ٢٣٧ .

(٣) (٣ - ٣) فِي م : ١٠١ ابْنُ عَامِرٍ .

رَاحِلَتِهِ ، فَاقْعَصَتْهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ ، وَكُفُّوهُ فِي ثَوْبَيْهِ ، وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ ، وَلَا رَأْسَهُ ، فَإِنَّهُ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا »^(١) . وَلَأنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَى الْمَرْأَةِ ، فَحَرَّمَ عَلَى الرَّجُلِ ، كَالطَّبِيبِ . وَلَنَا ، قَوْلُ مَنْ ذَكَرْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَا نَعْرِفُ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي عَصْرِهِمْ ، فَكَانَ إِجْمَاعًا ، وَلِمَا رَوَى عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِخْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَإِخْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا »^(٢) . وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ الْمَشْهُورُ فِيهِ : « وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ » . هَذَا الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ ، وَقَوْلُهُ : « وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ » . فَقَالَ شُعْبَةُ : حَدَّثَنِي أَبُو بَشِيرٍ ، ثُمَّ سَأَلْتُهُ عَنْهُ بَعْدَ عَشْرِ سِنِينَ ، فَجَاءَ بِالْحَدِيثِ كَمَا كَانَ يُحَدِّثُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : « وَلَا تُخَمِّرُوا وَجْهَهُ وَرَأْسَهُ » . فَفِي قَوْلِهِ ذِكْرٌ عَلَى أَنَّهُ ضَعْفَ هَذِهِ الزِّيَادَةِ . وَقَدْ رَوَى فِي بَعْضِ أَلْفَاظِهِ : « خَمِّرُوا وَجْهَهُ ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ » . فَتَعَارَضَ الرَّوَايَتَانِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ يَبْطُلُ بِلُبْسِ الْقَفَازَيْنِ .

وَالجَوَازُ أَصَحُّ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « التَّصْحِيحِ » ، وَ « تَمَامِ أَبِي الْحُسَيْنِ » ، وَ « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « عُقُودِ ابْنِ الْبَنَّا » ، وَغَيْرِهِمَا . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْعُمْدَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ الْأَخْمَدِيِّ » ، وَ « الْمُتَوَرِّعِ » ، وَ « الْمُتَنَخَّبِ » ، وَ « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، لِاقْتِصَارِهِمْ عَلَى الْمَنْعِ مِنْ تَغْطِيطِ الرَّأْسِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْكَافِي » ، وَابْنُ رَزِينٍ فِي « شَرْحِهِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْعَايَةِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ بِتَغْطِيطِهِ . نَقَلْنَا الْأَكْثَرَ

(١) تقدم تخريجه في ٨٧/٦ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٥ .

فصل : الرابع ، لبسُ المَخِيْطِ وَالْخُفَيْنِ ، المقنع

الشرح الكبير

١١٨٨ - مسألة : (الرابع ، لبسُ المَخِيْطِ وَالْخُفَيْنِ) قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْمُحْرَمَ مَمْنُوعٌ مِنْ لُبْسِ الْقَمِيصِ ، وَالْعَمَائِمِ ، وَالسَّرَاوِيْلَاتِ ، وَالْبِرَانِسِ ، وَالْخِفَافِ . وَالْأَصْلُ فِي هَذَا مَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ : مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ مِنَ الثِّيَابِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ ، وَلَا الْعَمَائِمَ ، وَلَا السَّرَاوِيْلَاتِ ، وَلَا الْبِرَانِسَ ، وَلَا الْخِفَافَ ، إِلَّا أَحَدًا لَا يَجِدُ الثَّغْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ ، وَلَا يَلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزُّعْفَرَانُ ، وَلَا الْوَرُسُ ^(١) » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) .

الإِنصاف

عن الإمام أحمد . وقدمه في « المُبْتَهَجِ » .
قوله : الرابع ، لبسُ المَخِيْطِ وَالْخُفَيْنِ ، إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ إِزَارًا ، فَلْيَلْبَسِ سَرَاوِيلَ ،

(١) الورس : نبت يستعمل لتلوين الملابس الحريرية .
(٢) أخرجه البخاري ، في : باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل ، من كتاب العلم ، وفي : باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد الثقلين ، القميص والسراويل والتبان والقباء ، من كتاب الصلاة ، وفي : باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد الثقلين ، وباب البرانس ، وباب السراويل ، وباب العمام ، من كتاب الحج ، وفي : باب النعال السبتية وغيرها ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٤٥/١ ، ١٠٢ ، ٢٠/٣ ، ٢١ ، ١٨٧/٧ ، ١٩٨ . ومسلم ، في : باب ما يباح للمحرم بمح أو عمرة ، وما لا يباح ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٤/٢ ، ٨٣٥ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٣/١٥ . والنسائي ، في : باب النهي عن لبس القميص للمحرم ، وباب النهي عن لبس السراويل في الإحرام ، وباب النهي عن أن تنتقب المرأة الحرام ، وباب النهي عن لبس البرانس في الإحرام ، وباب النهي عن لبس العمامة في الإحرام ، وباب النهي عن لبس الخفين في الإحرام ، وباب الرخصة في لبس الخفين في الإحرام لمن لا يجد ثقلين ، وباب قطعهما أسفل من الكعبين ، وباب النهي عن أن تلبس الحرمة القفازين ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٠٠/٥ - ١٠٤ . وابن ماجه ، في : باب ما يلبس المحرم من الثياب ، وباب السراويل والخفين للمحرم إذا لم يجد إزارا أو نعلين ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٧/٢ ، ٩٧٨ . والدارمي ، في : باب ما يلبس المحرم من الثياب ، من كتاب المناسك . سنن = ..

إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ إِزَارًا ، فَلْيَلْبَسْ سَرَائِيلَ ، أَوْ لَا يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا ، وَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ .

نَصَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، وَالْحَقُّ بِهَا أَهْلُ الْعِلْمِ مَا فِي مَعْنَاهُ ، مِثْلَ الْجُبَّةِ ، وَالْدَّرَاعَةِ ^(١) ، وَالتَّبَانِ ، وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ . فَلَا يَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ سَتْرُ بَدَنِهِ بِمَا عَمِلَ عَلَى قَدَرِهِ ، وَلَا سَتْرُ عَضْوٍ مِنْ أَعْضَائِهِ بِمَا عَمِلَ عَلَى قَدَرِهِ ، كَالْقَمِيصِ لِلْيَدَنِ ، وَالسَّرَاوِيلِ لِبَعْضِ الْبَدَنِ ، وَالْقُفَّازَيْنِ [٣٧/٣ ط] لِلْيَدَيْنِ ، وَالْخُفَيْنِ لِلرَّجْلَيْنِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَلَيْسَ فِي هَذَا اخْتِلَافٌ . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لَا يَجُوزُ لُبْسُ شَيْءٍ مِنَ الْمَخِيطِ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الذَّكُورُ دُونَ الْإِنَاثِ .

١١٨٩ - مسألة : (إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ إِزَارًا ، فَلْيَلْبَسْ ^(٢) سَرَائِيلَ ، أَوْ لَا يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ ^(٣) خُفَيْنِ ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا ، وَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ) إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمُحْرِمُ إِزَارًا ، فَلَهُ أَنْ يَلْبَسَ سَرَائِيلَ ، وَإِذَا لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ ، فَلَهُ لُبْسُ الْخُفَيْنِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ :

أَوْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا ، وَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، إِنْ لَمْ يَقْطَعْ الْخُفَيْنِ إِلَى دُونِ الْكَعْبَيْنِ ، فَعَلَيْهِ الْفِذْيَةُ . قَالَ الْخَطَّابِيُّ ^(٤) : الْعَجَبُ مِنْ

= الدارمي ٣٢/٢ . والإمام أحمد في: المسند ٣/٢ ، ٤ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٤١ ، ٤٧ ، ٥٤ ، ٦٣ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٨١ ، ١١١ ، ١١٩ ، ١٣٩ .

(١) الدراعة : جبة مشقوقة المقدم .

(٢) في م : فيلبس .

(٣) في : مع ما لم السنن ١٧٦/٢ ، ١٧٧ .

سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بَعْرَفَاتٍ ، يَقُولُ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ الْخُفَيْنِ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ الْمُحْرَمِ » مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) .
ولا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ فِي لُبْسِهِمَا عِنْدَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ عَطَاءٍ ، وَعِكْرَمَةَ ، وَالثَّوْرِيِّ ،
وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، إِلَّا مَالَكًا ، وَأَبَا حَنِيفَةَ ، قَالَا :
عَلَى مَنْ لَبِسَ السَّرَاوِيلَ الْفِدْيَةُ ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عُمرَ الَّذِي قَدَّمْنَاهُ ، وَلأنَّ مَا
وَجَبَتْ الْفِدْيَةُ بَلْبُسِهِ مَعَ وُجُودِ الْإِزَارِ ، وَجَبَتْ مَعَ عَدَمِهِ ، كَالْقَمِيصِ .
وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْإِبَاحَةِ ، ظَاهِرٌ
فِي إِسْقَاطِ الْفِدْيَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَرَ بَلْبُسِهِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَةَ ، وَلأنَّهُ يَخْتَصُّ لُبْسَهُ
بِحَالَةِ عَدَمِ غَيْرِهِ ، فَلَمْ تَجِبْ بِهِ فِدْيَةٌ ، كَالْخُفَيْنِ الْمَقْطُوعَيْنِ . وَحَدِيثُ
ابْنِ عُمرَ مَخْصُوصٌ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَأَمَّا الْقَمِيصُ فِيمَكْنَهُ أَنْ يَأْتِرَ
بِهِ مِنْ غَيْرِ لُبْسٍ ، وَيَخْصُلُ بِهِ السُّتْرُ ، بِخِلَافِ السَّرَاوِيلِ .

الإمام أحمد في هذا - يعني في قوله بعدم القطع - فإنه لا يكاد يُخالفُ سنةً تَبْلُغُهُ .
وقُلْتُ سنةً لم تَبْلُغُهُ . قال الزُّرْكَانِيُّ : قُلْتُ : وَالْعَجَبُ كُلُّ الْعَجَبِ مِنَ الْخَطَائِي

(١) أخرجه البخاري ، في : باب لبس الخفين للمحرم إذا لم يجد نعلين ، من كتاب الحج ، وفي : باب السراويل ، من كتاب اللباس . صحيح البخاري ٢٠/٣ ، ١٨٧/٧ . ومسلم ، في : باب ما يباح للمحرم بحج أو عمرة ، ومالا يباح... من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٥/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٤/١ . والترمذي ، في : باب ما جاء في لبس السراويل ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٥٧/٤ . والنسائي ، في : باب الرخصة في لبس السراويل لمن لا يجد الإزار ، وباب الرخصة في لبس الخفين في الإحرام لمن لا يجد نعلين ، من كتاب مناسك الحج ، وفي : باب لبس السراويل ، من كتاب الزينة . المجهتي ١٠١/٥ ، ١٠٣ ، ١٨١/٨ ، ١٨٢ . وابن ماجه ، في : باب السراويل والخفين للمحرم إذا لم يجد إزاراً أو نعلين ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٩٧٧/٢ . والدارمي ، في : باب ما يلبس المحرم من الثياب ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٣٢/٢ . والإمام أحمد ، في : للمسنن ٢١٥/١ ، ٢٢١ ، ٢٢٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٣٣٧ .

فصل : وإذا لبس الخُفَّين ، مع عَدَمِ التَّغْلِيْنِ ، لم يَلْزَمُه قطعُهما ، في أشهرِ الروايتين عن أحمد . يُروى ذلك عن علي بن أبي طالب ، رَضِيَ اللَّهُ عنه . وبه قال عطاء ، وعكرمة . والروايةُ الأخرى ، أنه يَقْطَعُهما حتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ . فعلى هذه الرواية ، إن لَبَسَهما مِنْ غيرِ قَطْعٍ اِفْتَدَى . وبه قال عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، ومالك ، والثَّوْرِيُّ ، والشافعي ، وإسحاق ، وأصحابُ الرُّأْيِ ، وابنُ المُنْذِرِ ؛ لِما رَوَى ابنُ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عنهما ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، أنه قال : « فَمَنْ لَمْ يَجِدِ التَّغْلِيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الخُفَّيْنِ ، وَلْيَقْطَعْهُمَا ، حتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الكَعْبَيْنِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وهو مُتَّصِفٌ لِرِيَاضَةِ عَلَى حَدِيثِ ابنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ ، وَالزِّيَادَةِ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ . قال الخطَّابِيُّ^(١) : الْعَجَبُ مِنْ أَحْمَدَ فِي هَذَا ، فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يُخَالِفُ سُنَّةَ تَبْلُغِهِ ، وَقَلَّتْ سُنَّةٌ لَمْ تَبْلُغْ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِيِّ حَدِيثُ ابنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ : « وَمَنْ لَمْ يَجِدِ التَّغْلِيْنِ ، فَلْيَلْبَسِ الخُفَّيْنِ »^(٢) . مع

الإِنصاف في تَوْهُمِهِ عَنْ أَحْمَدَ مُخَالَفَةَ السُّنَّةِ أَوْ خَفَاءَهَا ، وَقَدْ قَالَ الْمَرْوُذِيُّ : اخْتَجِيتُ عَلَى أَمِي عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ابنُ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقُلْتُ : هُوَ زِيَادَةٌ فِي الْخَبَرِ . فَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ ، وَذَلِكَ حَدِيثٌ . فَقَدْ اِطَّلَعْتُ عَلَى السُّنَّةِ ، وَإِنَّمَا نَظَرْتُ نَظْرًا لَا يَنْظُرُهُ إِلَّا الْفُقَهَاءُ الْمُتَبَصِّرُونَ ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى غَايَتِهِ فِي الْفِقْهِ [١ / ٢٧٨ و] وَالنَّظَرُ . انْتَهَى . وَفِي « الْأَنْتِصَارِ » اِحْتِمَالٌ ، يَلْبَسُ سُرَاوِيلَ لِلْعَوْرَةِ فَقَطْ . وَيَأْتِي فِي أَوَّلِ جَزَاءِ

(١) في : معالم السنن ١٧٦/٢ ، ١٧٧ .

(٢) حديث ابن عباس تقدم قبل قليل .

وحديث جابر أخرجه مسلم ، في : باب ما يباح للمحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٣٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٢٣/٣ ، ٣٩٥ .

قول عليّ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : وَقَطَعَ الْخُفَّيْنِ فَسَادٌ ، يَلْبَسُهُمَا كَمَا هُمَا . مع مُوَافَقَةِ الْقِيَاسِ ، فَإِنَّهُ مَلْبُوسٌ أُبِيحَ مَعَ عَدَمِ غَيْرِهِ ، أَشْبَهَ السَّرَاوِيلَ ، وَلَأنَّ قَطْعَهُ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ حَالَةِ الْحَظَرِ ، فَإِنَّ لُبْسَ الْمَقْطُوعِ مُحَرَّمٌ مَعَ الْقَدْرَةِ عَلَى التَّغْلِيْنِ ، كَلْبَسِ الصَّحِيحِ ، [٣٨ / ٣] وفيه إِتْلَافٌ مَالِهِ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِضَاعَتِهِ . فَأَمَّا حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ ، فَقَدْ قِيلَ : إِنَّ قَوْلَهُ : « فَلْيَقْطَعْهُمَا » . مِنْ كَلَامٍ نَافِعٍ . كَذَلِكَ رُوِيَ فِي « أَمَالِي أُمِّي الْقَاسِمِ ابْنِ بَشْرَانَ »^(١) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ ، أَنَّ نَافِعًا قَالَ بَعْدَ رِوَايَتِهِ لِلْحَدِيثِ : وَلْيَقْطَعْ الْخُفَّيْنِ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ . وَرَوَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ رَخَّصَ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَلْبَسَ الْخُفَّيْنِ ، وَلَا يَقْطَعْهُمَا . وَكَانَ ابْنُ عُمرَ يُفْتِي بِقَطْعِهِمَا . قَالَتْ صَفِيَّةُ : فَلَمَّا أَخْبَرْتُهُ بِهَذَا رَجَعْتُ^(٢) . وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ ، بِإِسْنَادِهِ ،

الصَّيْدِ ، إِذَا لَبَسَ مُكْرَهًا .

تبيينه : ظَاهِرُ قَوْلِهِ : وَلَا يَقْطَعْهُمَا . أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَطْعُهُمَا . وَهُوَ صَحِيحٌ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : هُوَ فُسَادٌ . وَاجْتِنَاءُ الْمُصَنَّفِ ، وَالشَّارِحِ ، وَغَيْرُهُمَا بِالنَّهْيِ عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَوَّزَ الْقَطْعَ أَبُو الْخَطَّابِ وَغَيْرُهُ . وَقَالَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ ، وَأَنَّ فَائِدَةَ التَّخْصِيصِ ، كَرَاهَتُهُ لغيرِ إِحْرَامٍ . قَالَ الْمُصَنَّفُ :

(١) أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَشْرَانَ الْأُمَوِيُّ ، الْحَدِيثُ الثَّقَى ، تَوَفَّى سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِمِائَةٍ ، وَنَسَخَةُ أَمَالِيهِ فِي الظَّاهِرَةِ . تَارِيخُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ ١ / ١ / ٤٧٨ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٢٥ . وَابْنُ أَبِي عَمْرٍو ، فِي : بَابِ مَا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ الْمُحْرَمَةُ مِنَ الثِّيَابِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٥ / ٥٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٦ / ٣٥ . وَالحديث في هذه المصادر عن الترخيص للمحرفة أن تلبس خفيها ولا تقطعهما .

في « شرحه » عن عبد الرحمن بن عوف ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ طَافَ وَعَلَيْهِ خُفَّانٌ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ : وَالْخُفَّانِ مَعَ الْقَبَائِ ! فَقَالَ : قَدْ لَبِسْتُهُمَا مَعَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ^(١) . يَعْنِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْأَمْرُ بَقَطْعِهِمَا مَنْسُوحًا ، فَإِنَّ عُمَرَ بْنَ دِينَارٍ رَوَى الْحَدِيثَيْنِ جَمِيعًا ، وَقَالَ : انْظُرُوا إِلَيْهِمَا كَان قَبْلُ . قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ ^(٢) : قَالَ أَبُو بَكْرٍ التَّيْسَابُورِيُّ : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ قَبْلُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ رِوَايَاتِهِ ، قَالَ : نَادَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ ، يَعْنِي بِالْمَدِينَةِ ، فَكَأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ . وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، يَخْطُبُ بَعْرَفَاتٍ ، يَقُولُ : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ ، فَلْيَلْبِسْ خُفَيْنِ » ^(٣) . فَبَدَّلَ عَلَى تَأْخِرِهِ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ، فَيَكُونُ نَاسِخًا لَهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقَطْعُ وَاجِبًا لَبَيَّنَهُ لِلنَّاسِ ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَالْمَفْهُومُ مِنْ إِطْلَاقِ لُبْسِهِمَا لُبْسُهُمَا عَلَى حَالِهِمَا ، مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ . قَالَ شَيْخُنَا ^(٤) : وَالْأَوَّلَى قَطْعُهُمَا ؛ عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَخُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ ، وَأَخْذًا بِالِاخْتِيَاظِ . وَالَّذِي قَالَهُ صَحِيحٌ .

وَالْأَوَّلَى قَطْعُهُمَا ، عَمَلًا بِالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَخُرُوجًا عَنْ حَالِهِمَا مِنْ غَيْرِ قَطْعٍ .
فَوَالِدُ ؛ الْأَوَّلَى ، الرَّائِ كَالْخَفِّ فِيمَا تَقَدَّمَ . الثَّانِيَةِ ، لَوْ لُبِسَ مَقْطُوعًا دُونَ

(١) أخرجه الإمام أحمد في : المسند ١/١٩٢ .

(٢) انظر : سنن الدارقطني ١٣٠/٢ .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٧ .

(٤) في : المغني ١٢٢/٥ .

فصل : فإن لبس^(١) المقطوع مع وجود الثعل ، لم يجوز له ،
 وعليه الفدية . نص عليه . وبه قال مالك . وقال أبو حنيفة : لا فدية
 عليه ؛ لأنه لو كان لبسه محرماً وفيه فدية لما أمر بقطعه ؛ لعدم
 الفائدة فيه . وعن الشافعي كالمذهبيين . ولنا ، أن النبي ﷺ شرط
 لإباحة لبسهما عدم الثعلين ، فدل على أنه لا يجوز مع وجودهما ،
 ولأنه مخيط لعضو على قدره ، فوجب على المحرم الفدية بلبسه ،
 كالفقارين .

فصل : وقياس قول أحمد في اللالكة^(٢) ، والجنجم^(٣) ،
 ونحوهما ، أنه لا يلبسهما ، فإنه قال : لا يلبس الثعل التي لها قيد .
 وهذا أشد منها . وقد قال في رأس الخف الصغير : لا يلبسه . وذلك
 لأنه يستتر القدم ، وقد عمل لها على قدرها فأشبه الخف ، فإن عليم
 الثعلين ، فله لبس ذلك ، ولا فدية عليه ؛ لأن النبي ﷺ أباح لبس
 الخف عند ذلك ، فما دون الخف أولى .

[٢٨/٣ ط] **فصل : فأما الثعل فيباح لبسها كيفما كانت ، ولا**

الكعبتين ، مع وجود ثعل ، لم يجوز ، وعليه الفدية . على الصحيح من المذهب ،
 النص عليه . وقدمه في « الفروع » ، و « الفائق » ، و « المغني » ،
 و « الشرح » ، وقال القاضي ، وابن عقيل في « مفرداته » ، والمجد ، والشئخ

(١) في م : و وجد .

(٢) اللالكة : النعال المصنوعة من الجلد المدبوغ .

(٣) المجمم : المداس .

يَجِبُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ إِبَاحَتَهَا وَرَدَتْ مُطْلَقًا . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ فِي الْقَيْدِ فِي النَّعْلِ : يَفْتَدَى ؛ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ النَّعَالَ هَكَذَا . وَقَالَ : إِذَا أُخْرِمَتْ فَاقْطَعْ الْمَحْمَلَ الَّذِي عَلَى النَّعَالِ ، وَالْعَقِبَ الَّذِي يُجْعَلُ لِلنَّعْلِ ، فَقَدْ كَانَ عَطَاءٌ يَقُولُ : فِيهِ دَمٌ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِزْشَادِ » : فِي الْقَيْدِ وَالْعَقِبِ الْفِدْيَةُ . وَالْقَيْدُ : هُوَ السَّيْرُ الْمُعْتَرِضُ عَلَى الزَّمَامِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا كَرِهَهُمَا إِذَا كَانَا عَرِيضَيْنِ . وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَجِبْ قَطْعُ الْخُفَيْنِ السَّائِرَيْنِ لِلْقَدَمَيْنِ وَالسَّاقَيْنِ ، فَقَطْعُ سَيْرِ النَّعْلِ أَوْلَى أَنْ لَا يَجِبَ . وَلِأَنَّ ذَلِكَ مُعْتَادٌ فِي النَّعْلِ ، فَلَمْ يَجِبْ إِزَالَتُهُ ، كَسَائِرِ سُيُورِهَا ، وَلِأَنَّ قَطْعَ الْقَيْدِ وَالْعَقِبِ رُبَّمَا تَعَذَّرَ مَعَهُ الْمَشْيُ فِي النَّعْلَيْنِ ؛ لِسُقُوطِهِمَا بِزَوَالِ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَجِبْ ، كَقَطْعِ الْقَبَالِ^(١) .

فصل : فَإِنْ وَجَدَ نَعْلًا لَمْ يُمَكِّنْهُ لُبْسُهَا ، فَلَهُ لُبْسُ الْخُفِّ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ مَا لَا يُمَكِّنُ اسْتِعْمَالَهُ كَالْمَعْدُومِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَتْ النَّعْلُ

تَقْبَى الدِّينَ : يَجُوزُ لَهُ لُبْسُهُ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِخُفٍّ . فَلْيُبْسِ اللَّائِكَةَ وَالْجُمُجِمَ وَنَحْوَهُمَا يَجُوزُ ، عَلَى الثَّانِي لَا الْأَوَّلِ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَقِيَاسُ قَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي اللَّائِكَةِ وَالْجُمُجِمِ ، عَدَمُ لُبْسِهِمَا ، لَامَعَ عَدَمُ النَّعْلَيْنِ . الثَّلَاثَةُ ، لَوْ وَجَدَ نَعْلًا لَا يُمَكِّنُهُ لُبْسُهَا ، لَيْسَ الْخُفُّ ، وَلَا فِدْيَةُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَاخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَالْمَنْصُوصُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ عَلَيْهِ الْفِدْيَةَ بَلْيُسِّ الْخُفِّ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » . قُلْتُ : هَذَا الْمَذْهَبُ . الرَّابِعَةُ ، يُبَاحُ النَّعْلُ كَيْفَمَا

(١) الْقَبَالُ مِنَ النَّعْلِ : الزَّمَامُ الَّذِي يَكُونُ بَيْنَ الْإِصْبَعِ الْوَسْطَى وَالتَّى تَلِيهَا .

وَلَا يَغْفِدُ عَلَيْهِ مِنْطَقَةٌ وَلَا رِدَاءٌ وَلَا غَيْرُهُ ، إِلَّا إِزَارَهُ وَهَمِيَانَهُ الَّذِي
فِيهِ نَفَقَتُهُ ، إِذَا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ .

الشرح الكبير

لغيره ، وكالماء في التيمم ، والرقبة التي لا يمكنه عتقها ، ولأن العجز عن
لبسها قام مقام العدم في إباحة لبس الخف ، فكذلك في إسقاط الفدية .
ونص أحمد على وجوب الفدية ؛ لقوله عليه السلام : « مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ ،
فَيَلْبَسَ الْخَفَيْنِ » . وهذا واجد .

١١٩٠ - مسألة : (ولا يغفد عليه منطقة ولا رداء ولا غيره ، إلا
إزاره وهميانه الذي فيه نفقته ، إذا لم يثبت إلا بالعقد) ليس للمحرّم أن

كانت . على الصحيح من المذهب ؛ لإطلاق إباحتها . وقدمه في « الفروع » .
وعنه ، تجب الفدية في عقب النعل أو قيدها ، وهو السير المعترض على الزمام .
وذكره في « الإرشاد » . قال القاضي : مراده ، العريضين . وصححه بعضهم ؛
لأنه معتاد فيها .

تنبيه : شمل قوله : لبس المخيط . ما عمل على قدر العضو . وهذا إجماع ؛
ولو كان درعاً منسوجاً ، أو لبداً معقوداً ، ونحو ذلك . قال جماعة : بما عمل على
قدره وقصده به . وقال القاضي وغيره : ولو كان غير معتاد ، كجورب في كف ،
وخف في رأس ، فعليه الفدية .

فائدة : لا يشترط في اللبس أن يكون كثيراً ، بل الكثير والقليل سواء .

فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : ولا يغفد عليه منطقة ولا رداء ولا غيره . نص عليه ،
وليس له أن يحكمه بشوكة ، أو إبرق ، أو خيط ، ولا يزره في عروته ، ولا يغرزه
في إزاره ، فإن فعل ، أثم وفدى . الثانية ، يجوز شد وسطه بمندبل وحبل

يَعْقِدُ عَلَيْهِ الرَّدَاءَ وَلَا غَيْرَهُ ، إِلَّا الْإِزَارَ وَالْهَمِيَانَ^(١) ، وليس له أَنْ يَجْعَلَ
لذَلِكَ زُرًّا وَغُرُورَةً ، وَلَا يُخَلِّلَهُ بِشَوْكَةٍ وَلَا إِبْرَةٍ وَلَا خَيْطٍ ، وَلَا يَغْرِزَهُ فِي
إِزَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَخِيطِ . وَرَوَى الْأَثَرُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ
عنه ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ : أُخَالِفُ بَيْنَ طَرَفَيْ ثَوْبِي مِنْ وَرَائِي ، ثُمَّ أَعْقِدُهُ ؟ -
وهو مُحْرِمٌ - فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : لَا تَعْقِدْ عَلَيْكَ شَيْئًا^(٢) . وَعَنْ أَبِي مَعْبُدٍ ،
مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا مَعْبُدٍ ، زُرٌّ عَلَى طِيلَسَانِي . -
وهو مُحْرِمٌ - فَقَالَ لَهُ : كُنْتُ تَكْرَهُ هَذَا . فَقَالَ : إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَقْتَدِيَ .
وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَشَبَّحَ بِالْقَمِيصِ ، وَيَرْتَدِيَ بِهِ ، وَبِرْدَاءٍ مُوَصَّلٍ ، وَلَا يَعْقِدُهُ ؛
لِأَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ الْمَخِيطُ عَلَى قَدْرِ الْعُضْوِ .

ونحوهما ، إِذَا لَمْ يَعْقِدْهُ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي مُحْرِمٍ حَزَمَ عِمَامَةً عَلَى وَسْطِهِ :
لَا يَعْقِدُهَا ، وَيُدْخِلُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ . حَزَمَ بِهِ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْح » .
وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : يَجُوزُ لَهُ شُدُّ وَسْطِهِ بِحَبْلِ وَعِمَامَةٍ وَنَحْوِهَا ، وَبِرْدَاءٍ
لِحَاجَةٍ .

قوله : وَلَا يَعْقِدُ عَلَيْهِ مِنْطَقَةً . اعْلَمْ أَنَّ الْمِنْطَقَةَ لَا تَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِيهَا نَفَقَتُهُ
أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا نَفَقَتُهُ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْهَمِيَانِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي كَلَامِ
الْمُصَنِّفِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا نَفَقَتُهُ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ يَلْبَسَهَا لَوَجَعٍ أَوْ لِحَاجَةٍ
أَوْ غَيْرِهَا ، فَإِنْ لَبَسَهَا لَوَجَعٍ أَوْ حَاجَةٍ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَقْدِرُ . وَكَذَا لَوْ لَبَسَهَا
لغَيْرِ حَاجَةٍ بِطَرِيقٍ أَوَّلَى . وَفِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « التَّرْغِيبِ » رَوَايَةٌ ؛ أَنَّ

(١) الهميان : كيسٌ للنفقة يُشدُّ في الوسط .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يعقد المحرم رداءه ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥/٥١ . وابن أبي
شيبه ، في : باب في المحرم يعقد على بطنه ... ، من كتاب الحج . مصنف ابن أبي شيبة ٤٩/٤ .

الشرح الكبير

فصل : فأمّا الإزارُ ، فيَجُوزُ عَقْدُهُ ؛ لَأَنَّهُ يَخْتِاجُ إِلَيْهِ لَسْتَرِ الْعَوْرَةِ ،
فَأَيُّحَ ، كَاللِّبَاسِ لِلْمَرْأَةِ^(١) . وإن شَدَّ وَسَطَهُ بِالْمِنْدِيلِ أَوْ نَحْوِهِ ،
 كَالْحَبْلِ ، جاز إذا لم يَغْقِدْهُ . قال أحمدُ في مُخْرَمٍ حَزَمَ عِمَامَةً عَلَى وَسْطِهِ :
 لَا يَغْقِدُهَا ، وَيُدْخِلُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ . قال طَاوُسٌ : رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَطُوفُ
 بِالْبَيْتِ ، وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ قَدْ شَدَّهَا عَلَى وَسْطِهِ ، فَأَدْخَلَهَا هَكَذَا . وَلَا يَجُوزُ
 أَنْ يُعْشَقَ أَسْفَلَ إِزَارِهِ نِصْفَيْنِ ، وَيَغْقِدَ كُلَّ نِصْفٍ عَلَى سَاقٍ ؛ لَأَنَّهُ يُشَبِّهُ
 السَّرَاوِيلَ . وَلَا يَلْبَسُ الرَّأْيُ^(٢) ؛ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْخَفِّ .

فصل : فأمّا الْهِمْيَانُ ، فهو مُبَاحٌ لِلْمُخْرَمِ ، في قول أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ
 [٣٩/٣ ر] منهم ابنُ عَبَّاسٍ ، وابنُ عُمَرَ ، وسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ،
 وَمُجَاهِدٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَالْقَاسِمُ ، وَالتَّخَعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو
 ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . قال ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجَازَ ذَلِكَ جَمَاعَةٌ فَقُهَاةُ
 الْأَمْصَارِ ، مُتَقَدِّمُوهُمْ وَمُتَأَخِّرُوهُمْ . وَمتى ثَبَتَ بغيرِ الْعَقْدِ ، مُثْلَ أَنْ يَدْخُلَ

الْمِنْطَقَةَ كَالْهِمْيَانِ . اخْتَارَهُ الْآجُرُّوِيُّ ، وابنُ أَبِي مُوسَى ، وابنُ حَامِدٍ . وَذَكَرَ
 الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ ، أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا التَّفَقُّعُ وَعَدَمُهَا ، وَأَلَّا فَهِيَمَا سَوَاءٌ . قال في
 « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ .

قوله : إِلَّا إِزَارَهُ وَهِمْيَانَهُ الَّذِي فِيهِ نَفَقَتُهُ ، إذا لم يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ . أمّا الإزارُ إذا
 لم يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ ، فله أَنْ يَغْقِدَهُ ، بلا نزاع . وأمّا الْهِمْيَانُ ، فله أَيْضًا أَنْ يَغْقِدَهُ
 إذا لم يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ ، إذا كانتْ نَفَقَتُهُ فِيهِ . وَهذا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .

(١) سقط من : م .

(٢) الرأى : كالحلف إلا أنه لا قدم له ، وهو أطول من الحلف .

السُّيُورَ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، لَمْ يَعْقِدْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، فَإِنْ لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِالْعَقْدِ جَازٍ ، نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ : كَانُوا يُرَخِّصُونَ فِي عَقْدِ الْهَمِيَانِ لِلْمُحْرِمِ ، وَلَا يُرَخِّصُونَ فِي عَقْدِ غَيْرِهِ . وَقَالَتْ عَائِشَةُ : أُوثِقَ عَلَيْكَ نَفَقَتُكَ ^(١) . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أُوثِقُوا عَلَيْكُمْ نَفَقَاتِكُمْ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي « الشَّرْحِ » أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُحْرِمِ فِي الْهَمِيَانِ أَنْ يَرْبِطَهُ ، إِذَا كَانَتْ فِيهِ نَفَقَتُهُ . وَقَالَ مُجَاهِدٌ : سُئِلَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ الْمُحْرِمِ يَشُدُّ الْهَمِيَانِ عَلَيْهِ ؟ فَقَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَتْ فِيهِ نَفَقَتُهُ ، يَسْتَوْثِقُ مِنْ نَفَقَتِهِ ^(٢) . وَلِأَنَّهُ مِمَّا تَدْعُو الْحَاجَةُ إِلَيْهِ ، فَجَاز ، كَعَقْدِ الْإِزَارِ .

فصل : فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْهَمِيَانِ نَفَقَةٌ ، لَمْ يَجُزْ عَقْدُهُ ؛ لَعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ ، وَكَذَلِكَ الْمِنْطَقَةُ . وَقَدْ رَوَى عَنْ ^(٣) ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَرِهَ الْمِنْطَقَةَ وَالْهَمِيَانِ لِلْمُحْرِمِ . وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَيْسَ فِيهِ نَفَقَةٌ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ الرُّخْصَةِ فِيمَا فِيهِ النَّفَقَةُ . وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْمُحْرِمِ يَلْبَسُ الْمِنْطَقَةَ مِنْ وَجَعِ الظَّهْرِ ، أَوْ لِحَاجَةِ إِلَيْهَا ؟ فَقَالَ : يَفْتَدِي . فَقِيلَ لَهُ : أَفَلَا يَكُونُ مِثْلَ الْهَمِيَانِ ؟ قَالَ : لَا . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ ، أَنَّهُ كَرِهَ الْمِنْطَقَةَ لِلْمُحْرِمِ ، وَأَبَاحَ شُدَّ الْهَمِيَانِ ، إِذَا كَانَتْ فِيهِ نَفَقَةٌ . وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْهَمِيَانِ يَكُونُ فِيهِ

وَفِي « رَوَاضَةِ الْفَقِيهِ » لِبَعْضِ الْأَصْحَابِ ، وَلَمْ يُعْلَمْ مَنْ هُوَ مُصَنِّفُهَا ، لَا يَعْقِدُ سَيُورَ الْهَمِيَانِ . وَقِيلَ : لَا بَأْسَ ، اخْتِيَاظًا عَلَى التَّفَقُّهِ .

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب في الهميان للمحرم ، من كتاب الحج . المصنف ٥٠/٤ .
(٢) أخرجه بنحوه الطبراني في الكبير (١٠٨٠٦) .
(٣) زيادة ليستقيم بها المعنى .

وَإِنْ طَرَحَ عَلَى كِتْفَيْهِ قَبَاءٌ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : لَا فِدْيَةَ الْمَقْنَعِ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُدْخَلَ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ .

الْتَّفَقَ ، والمنطقة لا تَفَقَّ فيها ، فَأُبَيِّحُ شُدَّ مَا فِيهِ التَّفَقُّ لِلْحَاجَةِ إِلَى حِفْظِهَا ، ولم يُبَيِّحْ شُدَّ غَيْرَهَا . فَإِنْ كَانَ فِي الْمِنْطَقَةِ نَفَقَةٌ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْهَيْمَانِ نَفَقَةٌ ، فَهَمَا سَوَاءٌ . وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ أَحْمَدَ لَمْ يُبَيِّحْ شُدَّ الْمِنْطَقَةِ لَوَجَعَ الظُّهْرِ ، إِلَّا أَنْ يَفْتَدِيَ ؛ لِأَنَّ الْمِنْطَقَةَ لَيْسَتْ مُعَدَّةً لَذَلِكَ ، وَلِأَنَّهُ فَعَلَ الْمَحْظُورَ فِي الْإِحْرَامِ لِدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْ نَفْسِهِ ، أَشَبَّهَ مَنْ لَيْسَ الْمَخِيطُ لِدَفْعِ الْبَرْدِ ، أَوْ تَطْيِيبِ الْمَرَضِ . فَإِنْ فَعَلَ مَا لَا يُبَاحُ لَهُ فَعَلَهُ ؛ مِنْ عَقْدِ غَيْرِ الْهَيْمَانِ وَالْإِزَارِ وَنَحْوِهِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَحْظُورًا فِي الْإِحْرَامِ .

١١٩١ - مسألة : (وَإِنْ طَرَحَ عَلَى كِتْفَيْهِ قَبَاءٌ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُدْخَلَ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ) إِذَا طَرَحَ عَلَى كِتْفَيْهِ قَبَاءٌ أَوْ نَحْوَهُ ، وَأَدْخَلَ كِتْفَيْهِ فِيهِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ يَدَاهُ فِي الْكُمَيْنِ . هَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ مَخِيطٌ لِبَسِّهِ الْمُحْرَمُ عَلَى الْعَادَةِ فِي ثِيَابِهِ ، فَأُشْبِهَ الْقَمِيصَ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ الْمُثَنِّرِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ

قوله : وَإِنْ طَرَحَ عَلَى كِتْفَيْهِ قَبَاءٌ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، [١] / ٢٧٨ ط] وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . قُلْتُ : مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « خِلَافِهِ » ، وَأَبُو الْخَطَّابِ ، وَالْمَجْدُ . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يُدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الْكُمَيْنِ . وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ . صَحَّحَهَا فِي « التَّلْخِيسِ » ،

وَيَتَقَلَّدُ بِالسَّيْفِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ . المنع

الشرح الكبير

نَهَى عَنْ لُبْسِ الْأَقْبِيَةِ^(١) . وَقَالَ الْخِرَقِيُّ : لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ إِذَا لَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَإِبْرَاهِيمَ ، وَأَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ^(٢) فِي مَسْأَلَةِ [٣٩/٣ ط] الْخُفَّيْنِ إِذَا لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ . وَلَأَنَّ الْقَبَاءَ لَا يُحِيطُ بِالْبَدَنِ ، فَلَمْ تَلْزَمْهُ الْفِدْيَةُ بِوَضْعِهِ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ إِذَا لَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي كُمَيْهِ ، كَالْقَمِيصِ يَتَشَبَّحُ بِهِ ، وَقِيَاسُهُمْ مَنْقُوضٌ بِالرَّدَاءِ الْمُوَصَّلِ ، وَالْخَبَرُ مَحْمُولٌ عَلَى لُبْسِهِ مَعَ إِدْخَالِ يَدَيْهِ فِي الْكُمَيْنِ .

١١٩٢ - مَسْأَلَةٌ : (وَيَتَقَلَّدُ بِالسَّيْفِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ) إِذَا احتَاجَ الْمُحْرَمُ إِلَى أَنْ يَتَقَلَّدَ بِالسَّيْفِ ، فَلَهُ ذَلِكَ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ،

الإنصاف

و « التَّرْغِيبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » . وَرَجَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَعْنَى » ، وَالشَّارْحُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُبْهَجِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفَاتِي » . وَقَالَ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : إِذَا طَرَحَ الْقَبَاءَ عَلَى كَيْفِيَّتِهِ ، وَلَمْ يُدْخِلْ يَدَيْهِ فِي الْكُمَيْنِ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ ، وَجْهًا وَاحِدًا . وَإِنْ أَدْخَلَ يَدَيْهِ ، فَفِي الْفِدْيَةِ وَجْهَانِ . قُلْتُ : وَهُوَ ضَعِيفٌ . وَلَمْ أَرَهُ لغيرِهِ ، فَلَعَلَّهُ سَهَا . وَقَالَ فِي « الْوَاضِحِ » : إِنْ أَدْخَلَ إِحْدَى يَدَيْهِ ، فَذَى .

تَبَيَّنَ : مَفْهُومُ قَوْلِهِ : وَيَتَقَلَّدُ بِالسَّيْفِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ . أَنَّهُ لَا يَتَقَلَّدُ بِهِ عِنْدَ عَدَمِهَا . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَغَيْرِهِمْ . وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب ما يلبس المحرم من الثياب ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥٠/٥ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٠ .

ومالك^(١) . وكَرِهَهُ الحسنُ . ولَنَا ، ما رَوَى أَبُو داودَ^(٢) ، بإِسْنَادِهِ عن البراءِ ، قال : لَمَّا صَلَّحَ رسولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْحُدَيْبِيَّةِ صَلَحَهُمْ عَلَى أَنْ لَا يَدْخُلُوهَا إِلَّا بِجُلْبَانِ السِّلَاحِ - الْقِرَابِ بِمَا فِيهِ - . وهذا ظَاهِرٌ فِي إِبَاحَةِ حَمْلِهِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، لَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَأْمَنُونَ أَهْلَ مَكَّةَ أَنْ يَنْقُضُوا الْعَهْدَ ، فَاشْتَرَطُوا حَمْلَ السِّلَاحِ فِي قِرَابِهِ . فَأَمَّا مِنْ غَيْرِ خَوْفٍ ، فَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : لَا ، إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ . وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ : لَا يَحْمِلُ الْمُحْرِمُ السِّلَاحَ فِي الْحَرَمِ . قَالَ شَيْخُنَا^(٣) : وَالْقِيَاسُ إِبَاحَتُهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ

وَعِنْدَهُ ، يَتَقَلَّدُ بِهِ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ . اخْتَارَهُ ابْنُ الرَّاعُونِيِّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّ الْمُرَادَ فِي غَيْرِ مَكَّةَ ؛ لِأَنَّ حَمْلَ السِّلَاحِ فِيهَا لَا يَجُوزُ إِلَّا لِلْحَاجَةِ . نَقَلَ الْأَثَرُ ، لَا يَتَقَلَّدُ بِمَكَّةَ إِلَّا لَخَوْفٍ . وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى اللَّبْسِ عِنْدَهُ . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمَعْنَى » : وَالْقِيَاسُ إِبَاحَتُهُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ فِي مَعْنَى الْمَلْبُوسِ الْمَنْصُوصِ عَلَى تَحْرِيمِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ ، وَظَاهِرُهُ ، أَنَّهُ يُبَاحُ عِنْدَهُ فِي الْحَرَمِ . انْتَهَى . قُلْتُ : الَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُصَنِّفَ مَا أَرَادَ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا أَرَادَ جَوَازَ التَّقَلُّدِ بِهِ لِلْمُحْرِمِ ، مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ فِي الْجُمْلَةِ ، أَمَّا الْمَنَعُ مِنْ ذَلِكَ فِي مَكَّةَ ، فَلَهُ مَوْضِعٌ غَيْرُ هَذَا . وَكَذَا ابْنُ الرَّاعُونِيِّ ، وَكَذَا الرَّوَاةُ .

فائدة : الخُتْنَةُ الْمُشْكِلَةُ إِنْ لَيْسَ الْمَخِيطُ ، أَوْ غَطَّى وَجْهَهُ وَجَسَدَهُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ

(١) سقط من : الأصل .

(٢) في : باب المحرم بحمل السلاح ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٥/١ . كما أخرجه البخاري ، في : باب كيف يكتب هذا (الصلح) ... ، وباب الصلح مع المشركين ... ، من كتاب الصلح . صحيح البخاري ٢٤١/٣ ، ٢٤٢ . ومسلم ، في : باب صلح الحديبية ... ، من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٤٠٩/٣ ، ١٤١٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩١/٤ .

(٣) في : المعنى ١٢٨/٥ .

فصل : الخامس ، الطيب ، فيحرم عليه تطيب بدنه وثيابه ،
وسم الأدهان المطيبة ، والأدهان بها ،

ليس هو في معنى الملبوس المنصوص على تحريمه ، ولذلك لو حمل قرينة في عنقه لم يحرم ذلك ، ولم تجب به الفدية . وقد سئل أحمد عن المحرم يلقى جراحه في عنقه ، كهتفه القرينة ، فقال : أرजू أن لا يكون به بأس .

فصل : قال الشيخ ، رحمه الله : (الخامس ، الطيب ، فيحرم عليه تطيب بدنه وثيابه ، وسم الأدهان المطيبة والأدهان بها) أجمع أهل العلم على أن المحرم ممنوع من الطيب ، وقد دل عليه قول النبي ﷺ في المحرم الذي وقصته راحلته : « لَا تَمْسُوهُ بِطِيبٍ » . رواه مسلم . وفي لفظ : « وَلَا تَحْنُطُوهُ »^(١) . متفق عليه^(٢) . فلما منع الميت من الطيب لإخراجه ، فالحى أولى . ومتى تطيب فعليه الفدية ؛ لأنه فعل ما حرمه الإحرام ، فلزمته الفدية ، كاللباس ، فيحرم عليه تطيب بدنه ؛ لما ذكرنا من الحديث ، وتطيب ثيابه ، فلا يجوز له لبس ثوب مطيب . وهذا قول

فدية للشك ، وإن غطى وجهه ورأسه ، فدى ؛ لأنه إما رجل أو امرأة . قدمه في « الفروع » . وقال أبو بكر : يُعطى رأسه ويفدى . وذكره أحمد عن ابن المبارك ، ولم يخالفه . وجزم به في « الرعايتين » ، و « الحائضين » .

قوله : الخامس ، سم الأدهان المطيبة والأدهان بها . يحرم الأدهان بدنه مطيب ، وتجب به الفدية . على الصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب . وذكر

(١) في م : « تحيطوه » .

(٢) تقدم تخريجه في ٨٧/٦ .

جابر، وابن عمر، ومالك، والشافعي، وأبي ثور، وأصحاب الرأي . ولا نعلم فيه خلافاً ؛ لقول النبي ﷺ : « لَا يُلْبَسُ مِنَ الثِّيَابِ شَيْءٌ مَسَّهُ الزَّغْفَرَانُ ، وَلَا الْوَرْسُ » . متفق عليه^(١) . فكل ما صيغ بزغفران أو ورس ، أو غمس في ماء ورد ، أو بخر بعود ، فليس للمحرم لبسه ، ولا الجلوس عليه ، ولا التوّم عليه . نصّ عليه أحمد . لأنه استعمل له ، فأشبه لبسه . ومتى لبسه ، أو استعمله ، فعليه الفدية . وبه قال الشافعي . وقال أبو حنيفة : إن كان رطباً يلى بدنه ، أو يابساً ينفض ، فعليه الفدية ، وإلا فلا ؛ لأنه ليس بمطيب . ولنا ، أنه منهي عنه لأجل الإحرام ، فلزمته الفدية به ، كاستعمال الطيب في بدنه ، وقياساً على الثوب المطيب . فإن غسّله حتى ذهب ما فيه من ذلك ، فلا بأس به عند جميع العلماء . وإن فرش فوق المطيب ثوباً صفيقاً يمنع الرائحة والمباشرة ، فلا فدية بالتوّم عليه ؛ لأنه لم يستعمل الطيب ، ولم يباشره .

فصل : وليس له شم [٤٠/٣] الأذهان المطيبة ، كذهن الورد والبنفسج ، والخيري^(٢) ، والزنبق^(٣) ونحوها ، ولا الأذهان بها ، وليس في تحريم ذلك خلاف في المذهب . وكره مالك ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي الأذهان بذهن البنفسج . وقال الشافعي : ليس بطيب . ولنا ، أنه

في « الواضح » رواية ؛ لافدية بذلك . ويأتي قريباً حكم الأذهان غير المطيبة . الإنصاف

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٥ .

(٢) الحوي : نبت له زهر ، وغلب على أصفره . يستخرج منه دهن .

(٣) الزنبق : دهن الياصين .

وَشَمُّ الْمِسْكِ وَالْكَافُورِ وَالْعَنْبَرِ [٦٤] وَالزَّعْفَرَانِ وَالْوَرْسِ ، المنع
وَالْتَّبَخُرُ بِالْعُودِ وَنَحْوِهِ ، وَأَكْلُ مَا فِيهِ طَيِّبٌ يَظْهَرُ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ .

تُقَصَّدُ رَائِحَتُهُ ، وَيُتَّخَذُ لِلطَّيِّبِ ، أَشْبَهُ مَاءِ الْوَرْدِ . الشرح الكبير

١١٩٣ - مسألة : (وَشَمُّ الْمِسْكِ وَالْكَافُورِ وَالْعَنْبَرِ وَالزَّعْفَرَانِ
وَالْوَرْسِ ، وَالتَّبَخُرُ^(١) بِالْعُودِ ، وَأَكْلُ مَا فِيهِ الطَّيِّبُ ، يَظْهَرُ طَعْمُهُ أَوْ
رِيحُهُ) يَحْرُمُ عَلَيْهِ شَمُّ كُلِّ مَا تَطْيَبُ رَائِحَتُهُ وَيُتَّخَذُ لِلشَّمِّ ، كَالْمِسْكِ
وَالْعَنْبَرِ وَالْكَافُورِ وَالْغَالِيَةِ^(٢) وَالزَّعْفَرَانِ وَالْوَرْسِ وَمَاءِ الْوَرْدِ ؛ لِأَنَّهُ
اسْتِعْمَالٌ لِلطَّيِّبِ ، وَكَذَلِكَ التَّبَخُّرُ بِالْعُودِ ؛ لِأَنَّهُ طَيِّبٌ .

فصل : ومتى جُعِلَ شَيْءٌ مِنَ الطَّيِّبِ فِي مَأْكُولٍ أَوْ مَشْرُوبٍ ، كَالْمِسْكِ
وَالزَّعْفَرَانِ ، فَلَمْ تَذْهَبْ رَائِحَتُهُ ، لَمْ يَحِبِّحْ لِلْمُحَرَّمِ تَنَاوُلُهُ ؛ نَيْبًا كَانَ أَوْ قَدْ
مَسَّتْهُ النَّارُ . وبهذا قال الشافعي . وكان مالكٌ ، وأصحابُ الرَّأْيِ لَا يَرَوْنَ
بِمَا مَسَّتِ النَّارُ مِنَ الطَّعَامِ بَأْسًا وَإِنْ بَقِيَتْ رَائِحَتُهُ وَطَعْمُهُ وَلَوْ نُهَ ؛ لِأَنَّهُ
بِالطَّبِيخِ اسْتِحَالَ عَنْ كَوْنِهِ طَيِّبًا . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَعَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ ،

قوله : وَأَكْلُ مَا فِيهِ طَيِّبٌ يَظْهَرُ طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ . إِذَا أَكَلَ مَا فِيهِ طَيِّبٌ يَظْهَرُ
طَعْمُهُ أَوْ رِيحُهُ ، فَذَى ، وَلَوْ كَانَ مَطْبُوخًا أَوْ مَسَّتْهُ النَّارُ ، بَلَا نِزَاعَ أَغْلَمَهُ . وَإِنْ
كَانَتْ رَائِحَتُهُ ذَهَبَتْ وَبَقِيَ طَعْمُهُ ، فَالْمَذْهَبُ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ ،
وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . نصُّ عليه ، وعليه أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ .
وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : اخْتَارَهُ الْأَكْثَرُ . وَقِيلَ :

(١) فِي م : « الْمِبْخَر » .

(٢) الْغَالِيَةُ : أَخْلَاطُ مِنَ الطَّيِّبِ .

وسعيد بن جببر ، أنهم لم يَكُونُوا يَرَوْنَ بِأَكْلِ الْخُشْكَنَانِجِ ^(١) الْأَصْفَرَ بَأْسًا . وَكَرِهَهُ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ . وَلَنَا ، أَنَّ الْأَسْتِمْتَاعَ وَالثَّرْفَةَ بِهِ حَاصِلٌ ، أَشْبَهَ النَّيَّ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الطَّيِّبِ رَائِحَتَهُ ، وَهِيَ بَاقِيَةٌ . وَقَوْلُ مَنْ أَبَاحَ الْخُشْكَنَانِجَ الْأَصْفَرَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ ، فَإِنْ مَا ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ وَطَعْمُهُ ، وَلَمْ يَبْقَ فِيهِ إِلَّا اللَّوْنُ مِمَّا مَسَّتْهُ النَّارُ ، لَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ الْقَاسِمِ ، وَجَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، أَنَّهُمَا كَرِهَا الْخُشْكَنَانِجَ الْأَصْفَرَ . وَيُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا بَقِيََتْ رَائِحَتُهُ ؛ لِيُزُولَ الْخِلَافُ . فَإِنْ لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ ، لَكِنْ ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ وَطَعْمُهُ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَكَرِهَ مَالِكٌ ، وَالْحَمِيدِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ الْمِلْحِ الْأَصْفَرَ ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ مَا مَسَّتْهُ النَّارُ ، وَمَا لَمْ تَمَسَّهُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْمَقْصُودَ الرَّائِحَةَ دُونَ اللَّوْنِ ، فَإِنَّ الطَّيِّبَ إِنَّمَا كَانَ طَيِّبًا لِرَائِحَتِهِ ، لَا لِلْوَنَةِ ، فَوَجِبَ دَوْرَانُ الْحُكْمِ مَعَهَا دُونَهُ .

فصل : فَإِنْ ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ وَبَقِيَ طَعْمُهُ ، فظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، فِي رِوَايَةِ صَالِحٍ ، تَحْرِيمُهُ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّ الطَّعْمَ لَا يَكَادُ يَنْفَكُ عَنِ الرَّائِحَةِ ، فَمَتَى وَجَدَ الطَّعْمُ دَلًّا عَلَى وُجُودِ بَقَاءِ الرَّائِحَةِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ إِبَاحَتُهُ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الرَّائِحَةَ ، فَيُزُولُ الْمَنْعُ بِزَوَالِهَا .

لَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَيَأْتِي إِذَا اشْتَرَى طَيِّبًا وَحَمَلَهُ وَقَلْبَهُ وَلَمْ يَقْصِدْ شَمَّهُ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَإِنْ جَلَسَ عِنْدَ الْعَطَارِ .

(١) هكذا ورد بزيادة الجيم في آخره . والخشكان : خبزة تصنع من خالص دقيق الحنطة وتملأ بالسكر واللوز أو الفستق وماء الورد ، وتقل .

وَإِنْ مَسَّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا لَا يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .
الْعُودِ وَالْفَوَاكِهِ وَالشَّيْحِ وَالْخُرَامَى .

فصل : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْكُلَ طَيِّبًا ، وَلَا يَكْتَحِلَ بِهِ ، وَلَا يَسْتَعِطَ بِهِ ،
وَلَا يَحْتَقِنَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ لِلطَّيِّبِ ، أَشْبَهَ شَمَّهُ .

١١٩٤ - مسألة : (وَإِنْ مَسَّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا لَا يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، فَلَا فِدْيَةَ
عليه) إِذَا مَسَّ مِنْ [٤٠/٣ ط] الطَّيِّبِ مَا لَا يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، كَالْمِسْكِ غَيْرِ
الْمَسْحُوقِ ، وَقَطَعَ الْكَافُورَ وَالْعَنْبَرِ ، فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُسْتَعْمِلٍ
لِلطَّيِّبِ ، فَإِنْ شَمَّهُ فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ، لِأَنَّهُ هَكَذَا يُسْتَعْمَلُ . وَإِنْ شَمَّ الْعُودَ ،
فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَطْطِبُ بِهِ هَكَذَا . وَإِنْ كَانَ الطَّيِّبُ يَغْلُقُ بِيَدِهِ ،
كَالْغَالِيَةِ وَمَاءِ الْوَرْدِ وَالْمِسْكِ الْمَسْحُوقِ الَّذِي يَغْلُقُ بِأَصَابِعِهِ ، فَعَلِيهِ
الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَعْمِلٌ لِلطَّيِّبِ .

١١٩٥ - مسألة : (وَلَهُ شَمُّ الْعُودِ وَالْفَوَاكِهِ وَالشَّيْحِ وَالْخُرَامَى ^(١))

قوله : وَإِنْ مَسَّ مِنَ الطَّيِّبِ مَا لَا يَغْلُقُ بِيَدِهِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . بِلَا نِزَاعٍ ؛ كِمِسْكِ
غَيْرِ مَسْحُوقٍ ، وَقَطَعَ كَافُورَ ، وَعَنْبَرٍ ، وَنَحْوِهِ . وَمَقْهُومُهُ ، أَنَّهُ إِذَا عَلِقَ بِيَدِهِ ،
أَنْ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، كَغَالِيَةِ وَمَاءِ
وَرْدٍ . وَقِيلَ : أَوْ جَهْلَ ذَلِكَ ، كِمِسْكِ مَسْحُوقٍ . قَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » . وَيَأْتِي
فِي بَابِ الْفِدْيَةِ قَبْلَ قَوْلِهِ : وَإِنْ رَفَضَ إِخْرَامَهُ . لَوْ مَسَّ طَيِّبًا يَظُنُّهُ يَابِسًا فَبَانَ رَطْبًا ،
هَلْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ أَمْ لَا ؟

فائدة : قوله : وَلَهُ شَمُّ الْعُودِ وَالْفَوَاكِهِ وَالشَّيْحِ وَالْخُرَامَى . بِلَا نِزَاعٍ . وَكَذَا

(١) زهر طويل العيدان ، زهره أحمر ، طيب الرائحة .

وَفِي شَمِّ الرِّيحَانِ وَالتَّرْجِسِ وَالْوَرْدِ وَالبَّنَفْسَجِ وَالبَّرَمِ وَنَحْوَهَا ،

المقتع

الشرح الكبير

للمحرمِ شَمُّ العُودِ ، ولا فِدْيَةٌ عليه ؛ لأنه لا يُطَيَّبُ به هكذا ، إنما يُقَصَّدُ منه التَّبَخِيرُ ، وكذلك الفَوَاكِهُ كُلُّهَا ؛ مِنْ الْأَتْرُجِ وَالثَّقَاحِ وَالسَّفَرَجَلِ وَغَيْرِهَا ، وكذلك نَبَاتُ الصَّحْرَاءِ ؛ كالشَّيْحِ وَالْقَيْصُومِ ^(١) وَالخُزَامِيِّ الَّذِي تُسْتَطَابُ رَائِحَتُهُ ، وما يَشْمُهُ الْآدَمِيُّونَ لغيرِ قَصْدِ الطَّيِّبِ ؛ كَالْحِنَاءِ وَالْعُصْفَرِ ، فَمُبَاحٌ شَمُّهُ ، ولا فِدْيَةٌ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُرْمَرَ ، أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَشَمَّ شَيْئًا مِنْ نَبَاتِ الْأَرْضِ مِنَ الشَّيْحِ وَالْقَيْصُومِ وَغَيْرِهَا . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا ، لِأَنَّهُ لَا يُقَصَّدُ لِلطَّيِّبِ ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ الطَّيِّبُ ، أَشْبَهُ سَائِرِ نَبَاتِ الْأَرْضِ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ ﷺ ، كُنَّ يُحْرَمْنَ فِي الْمُعْصَفَرَاتِ ^(٢) .

١١٩٦ - مسألة : (وفي شَمِّ الرِّيحَانِ وَالتَّرْجِسِ وَالْوَرْدِ وَالبَّنَفْسَجِ

كُلِّ نَبَاتِ الصَّحْرَاءِ ، وما يُنبِتُهُ الْآدَمِيُّ لَا لِقَصْدِ الطَّيِّبِ ، كَالْحِنَاءِ وَالْعُصْفَرِ . وكذا الْقَرْنَفُلُ وَالدَّارِصِينِيُّ ^(٣) وَنَحْوُهَا .

قوله : وفي شَمِّ الرِّيحَانِ وَالتَّرْجِسِ وَالْوَرْدِ وَالبَّنَفْسَجِ وَالبَّرَمِ وَنَحْوَهَا ،

(١) شجر على أطرافه زهر مستدير ذهبي اللون طيب الرائحة .

(٢) أخرجه البخاري عن عائشة تعليقاً ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ١٦٩ / ٢ . ووصله البيهقي ، في : باب العصفري ليس بطيب ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٥ / ٥٩ . وأخرجه الإمام مالك ، عن أسماء بنت أبي بكر ، في : باب لبس الثياب المصبغة ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٢٦ / ١ . والبيهقي في الموضع السابق .

(٣) الدارصيني : شجر هندي يكون يتخوم الصين كالرمان ، وأوراقه كأوراق الجوز ، إلا أنها أدق ، ولا زهر له ولا يزر ، وهو معرب عن (دارشين) الفارسي . تذكرة داود ١٣٧ / ١ .

المنع وَالْإِدْهَانِ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ فِي رَأْسِهِ ، رَوَاتَانِ .

الشرح الكبير

وَالْبَرَمُ^(١) ونحوها ، وَالْإِدْهَانِ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ فِي رَأْسِهِ ، رَوَاتَانِ (المذكور في هذه المسألة يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَا يُنْبِتُهُ الْآدَمِيُّونَ لِلطَّيِّبِ ، وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ ، كَالرَّيْحَانِ الْفَارِسِيِّ وَالْمَرْذُوشِ^(٢) وَالنَّرْجِسِ وَالْبَرَمِ ، ففیه رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُبَاحُ بِغَيْرِ فِدْيَةٍ . وَهُوَ قَوْلُ عِثَانَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَبَسَ ذَهَبَتْ رَائِحَتُهُ ، أَشْبَهَ نَبْتَ الْبَرْثَةِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ ، أَشْبَهَ الْعُصْفَرُ . وَالثَّانِيَةُ ، يَحْرُمُ شَمُّهُ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَعَلِيَ الْفِدْيَةُ . وَهُوَ قَوْلُ جَابِرٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّهُ يُتَّخَذُ لِلطَّيِّبِ ، أَشْبَهَ الْوَرْدَ . وَكَرِهَهُ مَالِكٌ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَلَمْ يُوجِبُوا فِيهِ شَيْئًا . وَكَلَامُ

الإنصاف

وَالْإِدْهَانِ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ فِي رَأْسِهِ ، رَوَاتَانِ . شَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ شَيْئَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، الْإِدْهَانُ بِدُهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ . وَالثَّانِي ، شَمُّ مَا عَدَا ذَلِكَ ، مِمَّا ذَكَرَهُ وَنَحْوُهُ ، وَهُوَ يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، مَا يُنْبِتُهُ الْآدَمِيُّ لِلطَّيِّبِ ، [٢٧٩/١] وَلَا يُتَّخَذُ مِنْهُ طَيِّبٌ ، كَالرَّيْحَانِ الْفَارِسِيِّ ، وَالثَّمَامِ^(٣) ، وَالْبَرَمِ ، وَالنَّرْجِسِ ، وَالْمَرْزُجُوشِ ، وَنَحْوِهَا ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يُبَاحُ شَمُّهُ ، وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : اخْتَارَهُ الْأَصْحَابُ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ ، وَ « إِذْرَاكَ الْعَايَةِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » ، وَ « الْمُتَخَبِّ » ، وَغَيْرِهِمْ .

(١) الْبَرَمُ : زَهْرُ أَصْفَرٍ طَيِّبٍ الرَّائِحَةِ لِشَجَرَةٍ تَسْمَى شَجَرَةَ إِبْرَاهِيمَ . تَكْمَلَةُ الْمَعَاجِمِ الْعَرَبِيَّةِ لِدَوْدَى . النسخة العربية ٣١١/١ .
(٢) الْمَرْذُوشُ : « وَيُقَالُ أَيْضًا : مَرْزُجُوشٌ ، وَمَرْزُجُوشٌ ، وَمَرْدُوشٌ ، فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ ، وَاسْمُهُ السَّمْسِقُ بِالْعَرَبِيَّةِ ، نَبَاتٌ طَيِّبٌ الرَّائِحَةِ . جَامِعُ مَفْرَدَاتِ الْأَدْوِيَةِ ١٤٤/٤ .
(٣) الثَّمَامُ : نَبْتُ طَيِّبٍ مُرٌّ ، سَمِيَ كَذَلِكَ لِسَطْوَعِ رَائِحَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ بِهَا عَلَى نَفْسِهِ .

أحمدٌ مُحْتَمِلٌ لهذا ، فإنه قال في الرِّيحَانِ : ليس من آلهِ الْمُحْرَمِ . ولم يَذْكُرْ فيه فِدْيَةً . الثاني ، ما يَنْبُتُ لِلطَّيْبِ ، وَيَتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ ، كالوَرْدِ وَالبَنْفَسَجِ واليَاسَمِينِ والخَيْرِيِّ ، فهذا إِذَا اسْتَعْمَلَهُ وَسَمَّهُ ، ففيه الفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ الفِدْيَةَ

والرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَحْرُمُ سَمُّهُ ، وفيه الفِدْيَةُ وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَصَحَّحَ فِي « التَّصْحِيحِ » ، أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي سَمِّ الرِّيحَانِ ، وَأَوْجَبَ الفِدْيَةَ فِي سَمِّ النَّرْجِسِ ، وَالبَرَمِ ، وَهُوَ غَرِيبٌ ، أَغْنَى التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الرِّيحَانِ وَغَيْرِهِ ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« عُقُودِ ابْنِ الْبَنَّا » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْهَادِي » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ الْأَخْمَدِ » ، وَ« الزَّرَكِيَّيْنِ » . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَذْهَبَ رَوَايَةً وَاحِدَةً ، لَا فِدْيَةَ فِيهِ ، وَأَنَّ قَوْلَ أَحْمَدَ : لَيْسَ مِنْ آلِهِ الْمُحْرَمِ . لِلْكَرَاهِيَةِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي أَيْضًا رَوَايَةً أُخْرَى ؛ أَنَّهُ يَحْرُمُ سَمُّ مَا نَبَتَ بِنَفْسِهِ فَقَط . الْقِسْمُ الثَّانِي ، مَا يَنْبُتُ لِلطَّيْبِ ، وَيَتَّخَذُ مِنْهُ طِيبٌ ، كالوَرْدِ وَالبَنْفَسَجِ ، وَالخَيْرِيِّ ؛ وَهُوَ الْمُتَوَرِّدُ ، وَاللَّيْنُوفُ ، وَالْيَاسَمِينُ ؛ وَهُوَ الَّذِي يَتَّخَذُ مِنْهُ الزُّبُقُ . فَالْصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَحْرُمُ سَمُّهُ ، وَعَلَيْهِ الفِدْيَةُ إِنْ سَمَّهُ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَظْهَرُ ، كَأَيِّ الْوَرْدِ . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » ، وَ« التَّصْحِيحِ » ، وَ« الْكَافِي » . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَابْنُ الْبَنَّا فِي « عُقُودِهِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ يُبَاحُ سَمُّهُ ، وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّدِ » ، وَ« الْمُتَخَبِّ » ، وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« الْهَادِي » ،

تَجِبُ فيما يَتَّخِذُ منه ، كماءِ الْوَرْدِ ، فكذلك أَضْلُهُ . وعن أَحْمَدَ رِوَايَةً أُخْرَى
فِي الْوَرْدِ ، لَا شَيْءَ فِي شَمِّهِ ؛ لِأَنَّهُ زَهْرٌ ، أَشْبَهَ سَائِرَ الشَّجَرِ . وقد ذَكَرَ
شَيْخُنَا فِيهِ هَهُنَا رِوَايَتَيْنِ . وكذلك ذَكَرَ أَبُو الْخَطَّابِ . وَالْأَوَّلَى تَحْرِيمُهُ

و « التَّلْخِيسِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ،
و « الْفَاتِقِ » ، و « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، و « الزَّرْكَشِيِّ » .

تَسْبِيحًا ؛ الْأَوَّلُ ، مُرَادُهُ بِالرَّيْحَانِ ، الرَّيْحَانُ الْفَارِسِيُّ . صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ .
وَقَالَ فِي « إِذْرَاكِ الْعَايَةِ » : وَلَهُ شَمُّ رَيْحَانٍ . وَعَنْهُ ، بَرِيٌّ . الثَّانِي ، تَابِعَ الْمُصَنِّفُ
أَبَا الْخَطَّابِ فِي حِكَايَةِ الرِّوَايَتَيْنِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ ، وَتَابِعَ أَبَا الْخَطَّابِ أَيْضًا صَاحِبُ
« الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « التَّلْخِيسِ » ،
و « الْمَذْهَبِ الْأَحْمَدِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَتَيْنِ » ،
و « الْفَاتِقِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَحَكَى الْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ، فِي الرَّيْحَانِ
الْفَارِسِيِّ ، الرِّوَايَتَيْنِ ، ثُمَّ قَالَ : وَفِي سَائِرِ النَّبَاتِ الطَّيِّبِ الرَّائِحَةِ ، الَّذِي لَا يَتَّخِذُ
مِنْهُ طَيْبٌ ، وَجْهَانِ ، قِيَاسًا عَلَى الرَّيْحَانِ . وَقَدَّمَ ابْنَ رَزِينٍ ، أَنَّ جَمِيعَ الْقِسْمَيْنِ
فِيهِ وَجْهَانِ ، الرَّيْحَانُ وَغَيْرُهُ ، ثُمَّ قَالَ : وَقِيلَ : فِي الْجَمِيعِ رِوَايَتَانِ . انْتَهَى . فَتَلَخَّصَ
لِلْأَصْحَابِ فِي حِكَايَةِ الْخِلَافِ ، ثَلَاثَ طُرُقٍ .

« فَائِدَةٌ : الرَّيْحَانُ وَغَيْرُهُ نَحْوُهُ كَأَضْلِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَدَّمَهُ
فِي « الْفُرُوعِ » . وَفِي « الْفُصُولِ » اخْتِمَالٌ بِالْمَنْعِ ، كَمَا وَرَدَ . وَقَالَ فِي
« الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ عَكْسُهُ ^(٢) . انْتَهَى ^(١) . وَأَمَّا الْأَدْهَانُ بِذَهْنٍ لَا طَيْبَ فِيهِ ،

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢) في ١ : عليه . - والمثبت من الفروع ٣ / ٣٧٩ .

ووجوب الفدية فيه ؛ لأنه يثبت للطيب ، ويتخذ منه ، أشبه الزعفران والعنبر . قال القاضي : يقال [٤١/٣] إن العنبر تمر شجرة ، وكذلك الكافور .

فصل : فأما الأدهان بدهن لا طيب فيه ، كالزيت ، والشيرج ، والسمن ، والشحم ، ودهن البان^(١) الساذج ، فتقل الأثرم ، قال : سمعت أبا عبد الله يسأل عن المحرم يدهن بالزيت والشيرج ؟ فقال :

الزيت والشيرج ، ودهن البان الساذج ونحوها ، فالصحيح من المذهب والروايتين ، جواز ذلك ، ولا فدية فيه . نص عليه . وصححه في « التصحيح » ، و « الرعاية الكبرى » . وجزم به في « المبهر » ، و « الإفادات » ، و « الوجيز » ، و « المنور » ، و « نظم المفردات » ، وغيرهم . قال ناظم المفردات :

أَوْ يَدَّهْنُ فِي رَأْسِهِ بِالشَّيْرِجِ أَوْ زَيْتٍ الْمَنْصُوصِ لَا مَنْ خَرَجَ
وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » . وصححه ابن البنا في « عُقُودِهِ » .
وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، عَدَمُ الْجَوَازِ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » :
ذَكَرَ الْقَاضِي ، أَنَّهُ اخْتِيارُ الْخَرَقِيِّ . قُلْتُ : قَالَ الْخَرَقِيُّ فِي « مُخْتَصَرِهِ » : وَلَا يَدَّهْنُ
بِمَا فِيهِ طَيِّبٌ ، وَلَا مَا لَا طَيِّبَ فِيهِ . فَعَطَفَهُ عَلَى مَا فِيهِ الْفِدْيَةُ ، وَالظَّاهِرُ التَّسَاوَى .
وَيَأْتِي فِي التَّنْبِيهِ الثَّلَاثُ . قَالَ الْقَاضِي : هَذِهِ الرَّوَايَةُ أَنْصُ الرَّوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقُهُمَا فِي
« الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ،
و « الْخُلَاصَةِ » ، و « الْهَادِي » ، و « التَّلْخِيصِ » ، و « التَّرْغِيبِ » ،

(١) البان : شجر سبط القوام لين ، ورقه كورق الصفصاف .

نعم، يَذْهَنُ به إذا احتاج إليه، وَيَتَدَاوَى الْمُحْرَمُ بما يَأْكُلُ. قال ابنُ المُنْذِرِ : أَجْمَعَ عَوَامُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرَمِ أَنْ يَذْهَنَ بَدَنَهُ بِالشَّحْمِ وَالزَّيْتِ وَالسَّمْنِ . وَنُقِلَ جَوَازُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي ذَرٍّ ، وَالْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، وَعَطَاءٍ ، وَالضُّحَّاكِ . نَقَلَهُ الْأَثَرُ . وَنَقَلَ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : الزَّيْتُ الَّذِي يُؤْكَلُ لَا يَذْهَنُ الْمُحْرَمُ بِهِ رَأْسَهُ . فَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَذْهَنُ رَأْسَهُ بِشَيْءٍ مِنَ الْأَذْهَانِ . وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ يُزِيلُ الشَّعْتَ ، وَيُسَكِّنُ الشَّعْرَ .

فصل : فَأَمَّا ذَهْنُ سَائِرِ الْبَدَنِ ، فَلَا نَعْلَمُ عَنْ أَحَدٍ فِيهِ مَنَعًا ، وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى إِبَاحَتِهِ فِي الْيَدَيْنِ ، وَلِنَّمَا الْكَرَاهَةُ فِي الرَّأْسِ خَاصَّةً ؛ فَإِنَّهُ مَحَلُّ الشَّعْرِ . وَقَالَ الْقَاضِي : فِي إِبَاحَتِهِ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ رَوَاتَانِ . فَإِنْ

و «الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ، و «النَّظْمِ» ، و «الْحَاوِثِينَ» ، و «الْفَائِقِ» ، و ابْنُ مُنَجَّى فِي «شَرْحِهِ» ، و «الشَّرْحِ» . وَلَكِنْ إِنَّمَا حَكَى الْخِلَافَ فِي التَّحْرِيمِ وَعَدَمِهِ ، لَا فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ .

تنبيهات : الْأَوَّلُ ، شَمِلَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ : وَالْأَذْهَانُ بِذَهْنٍ غَيْرِ مُطَيَّبٍ . الزَّيْتُ ، وَالشَّيْرَجُ ، وَالسَّمْنُ ، وَالشَّحْمُ ، وَالْبَانُ السَّادَجُ . وَذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ كَثِيرَةٌ . وَاقْتَصَرَ الْقَاضِي ، وَابْنُ عَقِيلٍ عَلَى الزَّيْتِ وَالشَّيْرَجِ . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ ، أَنَّ السَّمْنَ كَالزَّيْتِ . الثَّانِي ، ظَاهِرُ قَوْلِهِ : فِي رَأْسِهِ . [٢٧٩ / ١ ط] أَنَّ الْخِلَافَ مَخْصُوصٌ بِالرَّأْسِ فَقَطْ . وَفِي غَيْرِهِ ، يَجُوزُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ فِي «الْمُعْنَى» ، وَ «الشَّارِحِ» ، وَتَبِعَهُمَا ابْنُ مُنَجَّى ، وَنَازِلُ الْمُفْرَدَاتِ ، كَمَا تَقَدَّمَ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : فَكَانَ يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَ : وَالْوَجْهَ . وَلِهَذَا قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : فِي ذَهْنِ

فَعَلَهُ فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ، سَوَاءَ ذَهْنُ رَأْسِهِ وَغَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُطَيَّبًا . وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ صُدِّعَ وَهُوَ مُحْرَمٌ ، فَقَالُوا : أَلَا نَدَهْنُكَ بِالسَّمْنِ ؟ قَالَ : لَا . قَالُوا : أَلَيْسَ تَأْكُلُهُ ؟ قَالَ : لَيْسَ أَكَلُهُ كَالادِّهَانِ بِهِ . وَعَنْ مُجَاهِدٍ ، أَنَّهُ إِنْ تَدَاوَى بِهِ فَعَلِيهِ الْكَفَّارَةُ . وَقَالَ مَنْ مَنَعَ مِنْ ذَهْنِ الرَّأْسِ : فِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ مُزِيلٌ لِلشَّعَثِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ مُطَيَّبًا . وَلَنَا ، أَنَّ وُجُوبَ الْفِدْيَةِ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ ، وَلَا دَلِيلَ فِيهِ مِنْ نَصٍّ وَلَا إِجْمَاعٍ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الطَّيِّبِ ، فَإِنَّ الطَّيِّبَ يُوجِبُ الْفِدْيَةَ وَإِنْ لَمْ يُزَلْ شَعْتًا ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الرَّأْسُ وَغَيْرُهُ ، وَالذَّهْنُ بِخِلَافِهِ ، وَلِأَنَّهُ مَانِعٌ لَا تَجِبُ الْفِدْيَةُ بِاسْتِعْمَالِهِ فِي الْبَدَنِ ، فَلَمْ تَجِبْ بِاسْتِعْمَالِهِ فِي الرَّأْسِ ، كَالْمَاءِ .

شَعْرَهُ . فَلَمْ يَخُصَّ الرَّأْسَ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : الرَّوَايَتَانِ فِي رَأْسِهِ وَيَذَنَّهُ . قُلْتُ : وَعَلَى هَذَا الْأَكْثَرُ ، كَالْمُصَنِّفِ فِي « الْكَافِي » ، وَصَاحِبِ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ« الْفَاتِحِ » ، وَ« الْمُحَرَّرِ » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هَذِهِ طَرِيقَةُ الْأَكْثَرِينَ . قُلْتُ : وَرَدَ النَّصُّ عَنْ أَحْمَدَ بِالْمَنْعِ فِي الرَّأْسِ ، فَكَذَلِكَ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ . وَمَنْ أَجْرَى الْخِلَافَ فِي جَمِيعِ الْبَدَنِ ، نَظَرَ إِلَى تَغْلِيلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِالشَّعَثِ ، وَهُوَ مُوجُودٌ فِي الْبَدَنِ ، وَفِي الرَّأْسِ أَكْثَرُ . الثَّالِثُ ، حَيْثُ قُلْنَا بِالتَّحْرِيمِ ، فَإِنَّ الْفِدْيَةَ تَجِبُ ، عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ الْأَصْحَابِ . قَالَهُ الزُّرْكَانِيُّ . قَالَ : وَكَذَلِكَ قَالَ الْقَاضِي فِي « تَغْلِيلِهِ » : إِنَّهُ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ؛ لِأَنَّهُ مَنَعَ مِنْهُ ، وَاخْتِيَارُ الْخَرِيقِ . انْتَهَى . قُلْتُ :

وإن جلس عند العطار ، أو في موضعٍ ليشم الطيب ، فشمه ، فعليه الفدية ، وإلا فلا .

١١٩٧ - مسألة : (وإن جلس عند العطار ، أو في موضعٍ ليشم الطيب ، فشمه ، فعليه الفدية ، وإلا فلا) متى قصد شم الطيب من غيره بفعلٍ منه ، نحو أن يجلس عند العطارين لذلك ، أو يدخل الكعبة حال تججيرها ليشم طيبها ، أو يحمل معه عقدة فيها مسك ليجد ريحها . قال أحمد : سبحانه الله ! كيف يجوز هذا ؟ وأباح الشافعي ذلك ، إلا العقدة تكون معه يشمها ، فإن أصحابه اختلفوا فيها . قال : لأنه شم الطيب من غيره ، أشبه ما لو لم يقصده . ولنا ، أنه قصد شم الطيب مبتدئاً به وهو مُحَرَّم ، فحُرَّم ، كما لو باشره ، يُحَقِّقُ ذلك أن القصد شم الطيب ، لا مباشرته ، بدليل أنه لو مس اليايس الذي لا يعلق بيده ، لم يكن عليه شيء ، ولو رفعه بخرقة وشمه ، وجبت عليه الفدية [٤١/٣ ط] وإن لم يباشره .

جزم به في « الفروع » . ولم يوجب المصنف الفدية على كلا الروايتين . وقال : هو ظاهر كلام الإمام أحمد . وجزم به في « الشرح » ، و « الحاويين » . وقد ذكر ذلك القاضي أيضاً في « تعليقه » ، لكنه جعل المنع من أحمد بمعنى الكراهة من غير فدية .

قوله : وإن جلس عند العطار ، أو في موضعٍ ليشم الطيب ، فشمه - مثل من قصد الكعبة حال تججيرها - فعليه الفدية ، وإلا فلا . متى قصد شم الطيب ، حرَّم عليه ، وعليه الفدية إذا شم . وهذا المذهب . نص عليه ، وعليه الأصحاب . وحكى القاضي في « التعليق » ، وأبو الخطاب في « الانتصار » ، عن ابن حامد ، يُباح ذلك .

فَصْلُ : السَّادِسُ ، قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ وَاضْطِیَادُهُ ؛ وَهُوَ مَا كَانَ الْمَقْتُولُ مِنْ غَيْرِهِ .

الشرح الكبير

فَأَمَّا إِنْ لَمْ يَقْصِدْ شَمَّهُ ، كَالْجَالِسِ عِنْدَ الْعَطَارِ لِحَاجَتِهِ ، وَدَاخِلِ السُّوقِ ، أَوْ دَاخِلِ الْكَعْبَةِ لِلتَّبَرُّكِ بِهَا^(١) ، وَمَنْ يَشْتَرِي طَيْبًا لِنَفْسِهِ ، أَوْ لِلتَّجَارَةِ وَلَا يَمْسُهُ ، فَغَيْرُ مَمْنُوعٍ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فَعُفِيَ عَنْهُ . فَإِنْ حَمَلَ الطَّيْبَ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنْ كَانَ رِيحُهُ ظَاهِرًا لَمْ يَجُزْ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا جَازَ .

فصل : قال الشيخ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (السَّادِسُ ، قَتْلُ صَيْدِ الْبَرِّ وَاضْطِیَادُهُ ؛ وَهُوَ مَا كَانَ وَخْشِيًّا مَا كُوْلًا ، أَوْ مُتَوَلَّدًا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ) لَا

الإِنصاف

فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، بِجُوزِ لِمُشْتَرِي الطَّيْبِ حَمْلُهُ وَتَقْلِيْبُهُ ، إِذَا لَمْ يَمْسَهُ وَلَوْ ظَهَرَ رِيحُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الطَّيْبَ ، وَلَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ . ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَالْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَابْنُ رَزِينٍ ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : وَيَتَوَجَّهُ ، وَلَوْ غَلِقَ بِيَدِهِ ؛ لَعَدِمَ الْقَصْدُ ، وَلِحَاجَةِ التَّجَارَةِ . وَعَنْ ابْنِ عَقِيلٍ ، إِنْ حَمَلَهُ مَعَ ظُهُورِ رِيحِهِ ، لَمْ يَجُزْ ، وَإِلَّا جَازَ . وَنَقَلَ ابْنُ الْقَاسِمِ ، لَا يَصْلُحُ لِلْعَطَارِ يَحْمِلُهُ لِلتَّجَارَةِ ، إِلَّا مَا لَا رِيحَ لَهُ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ لَيْسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ ، أَوْ غَطَّى رَأْسَهُ جَاهِلًا ، فَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : يَتَوَجَّهُ أَنْ يَكُونَ كَالْأَكْلِ فِي الصُّومِ جَاهِلًا . وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي لِحَصْنِهِ : يَجِبُ أَنْ يَقُولَ ذَلِكَ .

قوله : السَّادِسُ ، قَتْلُ الصَّيْدِ وَاضْطِیَادُهُ ؛ وَهُوَ مَا كَانَ وَخْشِيًّا مَا كُوْلًا . وَهَذَا

(١) هَكَذَا قَالَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، مَعَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّبَرُّكُ بِالْخَلْقِ ، وَلَا الْكَعْبَةِ وَلَا غَيْرَهَا ، وَمَا صَحَّ مِنْ تَبَرُّكِ الصَّحَابَةِ ، رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ، بِمَا انْفَصَلَ مِنْ جِسْمِ الرَّسُولِ ﷺ ، كَمِرْقَةٍ وَشَعْرَةٍ وَرَيْقَةٍ ، فَهَذَا مِنْ خِصَالِهِ ﷺ فِي حَيَاتِهِ .

خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي تَحْرِيمِ قَتْلِ صَيْدِ الْبَرِّ وَاضْطْيَادِهِ عَلَى الْمُحْرَمِ .
وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُ اللَّهِ سُبحَانَهُ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾ ^(١) . وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ حُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ^(٢) .
وَالصَّيْدُ الْمُحْرَمُ عَلَى الْمُحْرَمِ مَا جَمَعَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ
وَخْشِيًّا ، وَمَا لَيْسَ بِوَخْشِيٍّ لَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ أَكْلُهُ ، وَلَا ذَبْحُهُ ؛
كَبْهِيمَةِ الْأَنْعَامِ وَالْخَيْلِ وَالذَّجَاجِ ، وَغَوَّهَا . لَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ
فِيهِ خِلَافًا . وَالْإِجْتِهَادُ فِي ذَلِكَ بِالْأَصْلِ ، لَا بِالْحَالِ ، فَلَوْ اسْتَأْنَسَ
الْوَخْشِيُّ ، وَجَبَ فِيهِ الْجَزَاءُ ، كَالْحِمَامِ يَجِبُ الْجَزَاءُ فِي أَهْلِيَّةِ وَوَخْشِيَّةِ
إِجْتِهَادًا بِالْأَصْلِ . وَلَوْ تَوَخَّشَ الْأَهْلِيُّ ، لَمْ يَجِبْ فِيهِ شَيْءٌ . قَالَ أَحْمَدُ فِي
بَقَرَةٍ صَارَتْ وَخْشِيَّةً ؛ لَا شَيْءَ فِيهَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا الْإِنْسِيَّةُ . فَإِنْ تَوَلَّدَ
بَيْنَ الْوَخْشِيِّ وَالْأَهْلِيِّ وَلَدٌ ، فَفِيهِ الْجَزَاءُ ؛ تَغْلِيْبًا لِلتَّحْرِيمِ . وَاخْتَلَفَتْ
الرُّوَايَةُ فِي الذَّجَاجِ السُّنْدِيُّ ، هَلْ فِيهِ جَزَاءٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَرَوَى مُهَنَّأٌ ،
عَنْ أَحْمَدَ ، فِي الْبَطِّ : يَذْبَحُهُ الْمُحْرَمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ صَيْدًا . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ يَحْرُمُ
عَلَيْهِ ذَبْحُهُ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْوَخْشِيُّ ، فَهُوَ كَالْحِمَامِ .
الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ مَا كُوِلَا ، فَأَمَّا مَا لَيْسَ بِمَا كُوِلَا ، كَسِبَاعِ الْبَهَائِمِ

الإنصاف
فِي قِتْلِهِ الْجَزَاءُ إِجْمَاعًا مَعَ تَحْرِيمِهِ ، إِلَّا أَنَّ فِي بَقَرِ الْوَخْشِ رِوَايَةً ؛ لَا جَزَاءَ فِيهَا ،
عَلَى مَا يَأْتِي . وَيَأْتِي إِذَا قَتَلَ الصَّيْدَ مُكْرَهًا أَوْ نَاسِيًا ، فِي بَابِ الْفِدْيَةِ .
قَوْلُهُ : أَوْ مُتَوَلَّدًا مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ . شَمِلَ قِسْمَيْنِ ؛ قِسْمَ مُتَوَلَّدَيْنِ وَوَخْشِيٍّ وَأَهْلِيٍّ ،

(١) سورة المائدة ٩٥ .

(٢) سورة المائدة ٩٦ .

والمُسْتَحَبُّ مِنَ الْحَشَرَاتِ وَالطَّيْرِ وَسَائِرِ الْمُحَرَّمَاتِ ، فَلَا جَزَاءَ فِيهِ .
 قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : إِنَّمَا جُعِلَتِ الْكَفَّارَةُ فِي الصَّيْدِ الْمُحَلَّلِ أَكْلُهُ .
 وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَوْجَبُوا الْجَزَاءَ فِي الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ
 الْمَأْكُولِ وَغَيْرِهِ ، كَالسَّمْعِ الْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ الصُّبْعِ وَالذَّنْبِ ؛ تَغْلِيلاً لِتَحْرِيمِ
 قَتْلِهِ ، كَمَا غَلَّبُوا التَّحْرِيمَ فِي أَكْلِهِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : فِي أَمِّ حُبَيْنٍ
 جَذَى . وَهِيَ دَابَّةٌ مُتَفَخِّخَةُ الْبَطْنِ . وَهَذَا خِلَافُ الْقِيَاسِ ، فَإِنَّ أَمِّ حُبَيْنٍ
 مُسْتَحَبَّةٌ عِنْدَ الْعَرَبِ لَا تَوْكُلُ . وَقَدْ حُكِيَ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْبَدْوِ سُئِلَ : مَا
 تَأْكُلُونَ ؟ فَقَالَ : مَا ذَبَّ وَدَرَجَ إِلَّا أَمِّ حُبَيْنٍ . فَقَالَ السَّائِلُ : لَيْسَ أَمِّ
 حُبَيْنٍ الْعَاقِيَةُ . وَإِنَّمَا تَبِعُوا فِيهَا قَضِيَّةَ عُثْمَانَ ، فَإِنَّهُ قَضَى فِيهَا بِحُلَانٍ ^(١) ،
 وَهُوَ الْجَذَى . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهَا . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الثُّغْلَبِ ،
 فَعَنَتُهُ ، فِيهِ الْجَزَاءُ . وَهُوَ الْمَشْهُورُ . وَبِهِ قَالَ طَاوُسٌ ، وَقَتَادَةُ ، وَمَالِكٌ ،
 وَالشَّافِعِيُّ . وَعَنْ أَحْمَدَ : لَا شَيْءَ فِيهِ . وَهُوَ قَوْلُ الزُّهْرِيِّ ، وَعَمْرُو بْنِ
 دِينَارٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ [٤٢/٣] ؛ لِأَنَّهُ سَبَّحَ . وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ
 أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ^(٢) . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي السَّنُورِ الْوَحْشِيِّ

وَقَسَمَ مُتَوَلَّدُ بَيْنَ وَخَشِيٍّ وَغَيْرِ مَا كُولٍ . وَكِلَاهُمَا يَحْرُمُ قَتْلُهُ ، فَوَلًا وَاجِدًا ، وَعَلَيْهِ
 الْجَزَاءُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ
 الْكُبْرَى » : وَمَا أُكِلَ أَبَوَاهُ فُدِيَ ، وَحُرِّمَ قَتْلُهُ ، وَكَذَا مَا أُكِلَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ دُونَهُ .
 وَقِيلَ : لَا يُفْدَى ، كَمُحَرَّمِ الْأَبْوَيْنِ . انْتَهَى . وَفِي « الْفُرُوعِ » هُنَا سَهْوٌ فِي الثَّقَلِ

(١) فِي م : بِحُلَانٍ .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ فِي ١٧٨/١ .

فَمَنْ أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَ جُزْءًا مِنْهُ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ ،

وَالْأَهْلِيُّ ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِي الْأَهْلِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ وَخْشِيًّا وَلَا مَأْكُولًا . وَأَمَّا الْوَخْشِيُّ ، فَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ سَبْعٌ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ : فِي الْوَخْشِيِّ حُكُومَةٌ . وَالْاِخْتِلَافُ فِيهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي إِبَاحَتِهِ . وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الْهُذْهِدِ وَالصُّرْدِ^(١) ؛ لِاِخْتِلَافِ الرَّوَايَتَيْنِ فِي إِبَاحَتِهِمَا . وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ فِي إِبَاحَتِهِ اخْتَلَفَ^(٢) فِي جَزَائِهِ . فَأَمَّا مَا يُحْرَمُ ، فَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِيهِ ؛ لَعَدَمِ النَّصِّ فِيهِ ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ . الثَّالِثُ ، أَنْ يَكُونَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ . فَأَمَّا صَيْدُ الْبَحْرِ فَلَا يُحْرَمُ عَلَى الْمُحْرَمِ بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلنَّاسِ يَارَ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا ﴾ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : طَعَامُهُ مَا لَفَظَهُ^(٣) .

١١٩٨ - مسألة : (فَمَنْ أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَ جُزْءًا

منه ، فعليه جزاؤه) مَنْ أَتْلَفَ صَيْدًا وَهُوَ مُحْرَمٌ ، فعليه جزاؤه ، بإجماع أهل العلم . وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ

مِنْ « الرَّعَايَةِ » .

تنبيه : يَأْتِي حُكْمُ غَيْرِ الْوَخْشِيِّ ، وَمَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَلَا تَأْثِيرَ لِلْحُرْمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِي تَحْرِيمِ حَيَوَانِ إِنْسِي . انتهى .

(١) الصُّرْدُ : وزان عُمَرُ : نوع من الغربان ، الجمع صُرْدَان .

(٢) فِي الْأَصْلِ : « يَخْتَلَفُ » .

(٣) أَخْرَجَهُ عَنْهُ ابْنُ جَرِيرٍ فِي تَفْسِيرِهِ ٦٥/٧ .

وَيَضْمَنُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، أَوْ أَعَانَ عَلَى ذَبْحِهِ ، المنع

الشرح الكبير

مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴿١﴾ . قَالَ شَيْخُنَا^(١) ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِي قَتْلِ الصَّيْدِ مُتَعَمِّدًا ، أَنْ فِيهِ الْجَزَاءُ ، إِلَّا الْحَسَنَ ، وَمُجَاهِدًا ، قَالَا : يَجِبُ فِي الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ ، وَلَا يَجِبُ فِي الْعَمْدِ . وَهَذَا خِلَافُ النَّصِّ ، فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ .

وَقَتْلُ الصَّيْدِ نَوْعَانِ ؛ مُبَاحٌ وَمُحَرَّمٌ ، فَالْمُحَرَّمُ أَنْ يَقْتُلَهُ ابْتِدَاءً مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ يُبَيِّحُ قَتْلَهُ ، ففِيهِ الْجَزَاءُ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وَالْمُبَاحُ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يُضْطَرَّ إِلَيْهِ . وَالثَّانِي ، أَنْ يَصُولَ عَلَيْهِ الصَّيْدُ . وَالثَّالِثُ ، إِذَا أَرَادَ تَخْلِيصَهُ مِنْ سَبْعٍ أَوْ شَبَكَةٍ أَوْ غَوْرَةٍ . وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

فصل : وَيَضْمَنُ مَا تَلَفَ فِي يَدِهِ ، وَإِنْ صَادَهُ لَمْ يَمْلِكْهُ ؛ لِأَنْ مَا حَرَّمَ لِحَقِّ غَيْرِهِ ، لَا يَمْلِكُ بِالْأَخْذِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهِ ، كَالِ غَيْرِهِ ، وَعَلَيْهِ إِرسَالُهُ فِي مَوْضِعٍ يَمْتَنِعُ فِيهِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، قَتِلَ ، صَمِنَتْهُ ، كَالِ الْآدَمِيِّ إِذَا أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ قَتِلَ فِي يَدِهِ ، وَإِنْ كَانَ مَمْلُوكًا لَآدَمِيٍّ ، فَعَلَيْهِ رَدُّهُ إِلَيْهِ ؛ لَكَوْنِهِ غَصَبَهُ مِنْهُ .

فصل : وَإِنْ أَتَلَفَ جُزْءًا مِنَ الصَّيْدِ ، فَعَلَيْهِ صَمَانُهُ ؛ لِأَنْ جُمْلَتَهُ مَضْمُونَةٌ ، فَكَانَ بَعْضُهُ مَضْمُونًا ، كَالْآدَمِيِّ وَالْأَمْوَالِ .

١١٩٩ - مسألة : (وَيَضْمَنُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، أَوْ أَعَانَ

الإنصاف

فائدة : قوله : وَيَضْمَنُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ . هَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا . نَقَلَهُ ابْنُ مَنْصُورٍ ، وَابْنُ إِبْرَاهِيمَ ، وَأَبُو الْحَارِثِ فِي الدَّلَالِ . وَنَقَلَهُ عَبْدُ اللَّهِ فِي الْمُشِيرِ .

(١) في : المغنى ٥/٣٩٥ .

أو كَانَ لَهُ أَثَرٌ فِي ذَبْحِهِ ؛ مِثْلَ أَنْ يُعِيرَهُ سَكِينًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ الْمُتَعَمِّدُ ، فَيَكُونُ جَزَاؤُهُ بَيْنَهُمَا .

الشرح الكبير

على ذَبْحِهِ ، أو كَانَ لَهُ أَثَرٌ فِي ذَبْحِهِ ، مِثْلَ أَنْ يُعِيرَهُ سَكِينًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاتِلُ مُتَعَمِّدًا ، فَيَكُونُ جَزَاؤُهُ بَيْنَهُمَا (يَحْرُمُ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ الدَّلَالَةُ عَلَى الصَّيْدِ ، وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ ، فَإِنْ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ^(١) ، لَمَّا صَادَ الْجِمَارُ الْوَحْشِيُّ ، وَأَصْحَابُهُ مُحْرِمُونَ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، [٤٢/٣ ط] أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ » . وَفِي لَفْظٍ : فَأَبْصَرُوا جِمَارًا وَحْشِيًّا ، وَأَنَا مَشْغُولٌ أَخْصِفُ ^(٢) نَعْلِي ، فَلَمْ يُؤْذَنُوا لِي ، وَأَحْبَبُوا لِي أَنْ أَبْصُرَهُ . وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى تَعَلُّقِ ^(٣) التَّحْرِيمِ بِذَلِكَ ، لَوْ وَجَدَ مِنْهُمْ . وَلَا أَنَّهُ سَبَبٌ إِلَى إِتْلَافِ صَيْدٍ مُحْرَمٍ عَلَيْهِ ، فَحَرَّمَ ، كَنَصْبِ الشَّرِكِ .

فصل : وليس له الإعانة على الصَّيْدِ بِشَيْءٍ ، فَإِنْ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ : ثُمَّ رَكِبْتُ وَنَسِيتُ السُّوْطَ وَالرُّمَحَ ، فَقُلْتُ لَهُمْ : نَاوِلُونِي السُّوْطَ وَالرُّمَحَ ، قَالُوا : وَاللَّهِ لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ . وَفِي رِوَايَةٍ : فَاسْتَعْتَنَتْهُمْ ،

الإنصاف

وَنَقَلَهُ أَبُو طَالِبٍ فِي الْمُشِيرِ فِي الَّذِي يُعِينُ . وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ فِي « الْمُبْهَجِ » : إِنْ كَانَتْ الدَّلَالَةُ مُلْجِئَةً ، لَزِمَ الْجَزَاءُ لِلْمُتَعَمِّدِ ، كَقَوْلِهِ : دَخَلَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب من استوهب من أصحابه ... ، من كتاب الهبة وفضلها . صحيح البخاري ٢٠١/٣ . ومسلم ، في : باب تحريم الصيد للمحرم ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٥١/٢ - ٨٥٤ . وأبو داود ، في : باب لحم الصيد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٩/١ . والنسائي ، في : باب إذا ضحك المحرم ... ، وباب إذا أشار المحرم ... ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٤٥/٥ ، ١٤٦ . (٢) أخصيف نعل : أخضرها . (٣) في م : « تعليق » .

فَأَبَوْا أَنْ يُعَيِّنُونِي . وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ اعْتَقَدُوا تَحْرِيمَ الْإِعَانَةِ ، وَالنَّبِيُّ ﷺ أَقْرَهُمْ عَلَى ذَلِكَ . وَلَأنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مُحْرَمٍ ، فَحُرْمٌ ، كَالْإِعَانَةِ عَلَى قَتْلِ الْآدَمِيِّ . وَيَضْمَنُهُ بِالْذَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، فَإِذَا دَلَّ الْمُحْرَمُ حَلَالًا عَلَى الصَّيْدِ فَاتَّلَفَ ، فَالْجَزَاءُ عَلَى الْمُحْرَمِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ،

الصَّيْدُ فِي هَذِهِ الْمَعَارِفِ . وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُلْحِجَةٍ ، لَمْ يَلْزَمَهُ ، كَقَوْلِهِ : ذَهَبَ إِلَى تِلْكَ الْبَرِيَّةِ . لِأنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِالسَّبَبِ مَعَ الْمُبَاشَرَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُلْحِجًا ؛ لَوْ جَوَّبَ الضَّمَانُ عَلَى الْقَاتِلِ وَالِدَافِعِ ، دُونَ الْمُتَمَسِّكِ وَالْحَافِظِ . وَقَالَ فِي « الْفَائِقِ » : وَالْمُخْتَارُ تَحْرِيمُ الدَّلَالَةِ وَالْإِشَارَةِ ، دُونَ لُزُومِ الضَّمَانِ بَعْدَهَا . وَقَالَ أَبُو حَكِيمٍ فِي « شَرْحِهِ » : إِذَا أَمْسَكَ الْمُحْرَمُ صَيْدًا حَتَّى قَتَلَهُ الْحَلَالُ ، لَزِمَهُ الْجَزَاءُ ، وَيَرْجِعُ بِهِ [٢٨٠ / ١] عَلَى الْحَلَالِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُتَمَسَّكْ لِيَقْتُلَهُ ، بَلْ أَمْسَكَهُ لِلتَّمَلُّكِ ، فَقَتَلَهُ الْحَلَالُ بغيرِ إِذْنِهِ ، فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالْجَزَاءِ ؛ لِأنَّهُ أَلْجَأَهُ عَلَى الضَّمَانِ بِقَتْلِهِ .

فَوَائِدُ ؛ إِحْدَاهَا ، لَا ضَمَانَ عَلَى ذَالٍ وَمُشِيرٍ إِذَا كَانَ قَدْ رَأَاهُ مَنْ يُرِيدُ صَيْدَهُ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَكَذَا لَوْ وُجِدَ مِنَ الْمُحْرَمِ عِنْدَ رُؤْيَا الصَّيْدِ ضَحِكٌ أَوْ اسْتِشْرَافٌ ، فَقَطِنَ لَهُ غَيْرُهُ فَصَادَهُ ، أَوْ أَعَارَهُ آلَةً لغيرِ الصَّيْدِ ، فَاسْتَعْمَلَهَا فِيهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَظَاهِرُ مَا سَبَقَ ، لَوْ ذَلَّ فَكَذَّبَهُ ، لَمْ يَضْمَنْ . الثَّانِيَةُ ، لَا يَحْرُمُ دَلَالَةُ عَلَى طَيْبٍ وَلِبَاسٍ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي ، وَابْنُ شِهَابٍ ، وَغَيْرُهُمَا . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » ؛ لِأنَّهُ لَا يَضْمَنُ بِالسَّبَبِ ، وَلَأنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمُ مُخْتَصٍّ ، وَالدَّلَالَةُ عَلَى الصَّيْدِ يَتَعَلَّقُ بِهَا حُكْمُ مُخْتَصٍّ وَهُوَ مُخْتَصٌّ ، وَهُوَ تَحْرِيمُ الْأَكْلِ وَالْإِنْتِمَاءِ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ نَصَبَ شَبَكَةً ثُمَّ أَخْرَمَ ، أَوْ أَخْرَمَ ثُمَّ حَفَرَ بَقْرًا بِحَقٍّ ، كَذَّارَهُ ، أَوْ لِلْمُسْلِمِينَ بِطَرِيقٍ وَاسِعٍ ، لَمْ يَضْمَنْ مَا تَلَفَ بِذَلِكَ ، وَإِلَّا ضَمِنَ ، كَالْآدَمِيِّ إِذَا تَلَفَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

وعطاء، ومجاهد، وبكر المزني، وإسحاق، وأصحاب الرأي. وقال مالك، والشافعي: لا شيء على الدال؛ لأنه يضمن بالجنابة، فلا يضمن بالدلالة، كالأدمي. ولنا، حديث أبي قتادة، ولأنه سبب يتوصل به إلى إتلاف الصيد، فتعلق به الضمان، كما لو نصب أخبولة، ولأنه قول على، وابن عباس، رضي الله عنهما، ولا مخالف لهما في الصحابة. وإن أشار إليه، فهو كما لو دل عليه؛ لأنه في معناه.

فصل: فإن دل محرماً على الصيد، فقتله، فالجزاء بينهما. وبه قال عطاء، وحماد بن أبي سليمان. وقال الشعبي، وسعيد بن جبير،

وأطلق في «الانتصار» ضمانه، وأنه لا نجب به كفارة قتل. قال في «الفروع»: ومراد من أطلق من أصحابنا، والله أعلم، إذا لم يتحیل، فالذهب، رواية واحدة. وإذا تحیل^(١)، فالخلاف. قال: وعدمه أشهر وأظهر. وقال في «الفصول»، في أواخر الحج، في دبق^(٢): قبل إخراجه لا يضمن به، بل بعده، كنصب أخبولة، وحفر بئر، ورمي، اعتباراً بحالة النصب والرمي، ويتحیل الضمان، اعتباراً بحال الإصابة. وقال أيضاً: يتصدق من آذاه أو أفزعه بحسب أذيته استئحساناً. قال: وتقريه كلباً من مكان الصيد جنابة، كتقريبه الصيد من مهلكة.

قوله: إلا أن يكون القاتل محرماً فيكون جزاؤه بينهما. يعني، إذا كان القاتل محرماً، والمتسبب في قتله محرماً، فجزم المصنف هنا، أن الجزاء بينهما. وهو

(١) في ١: يتحیل. وفي الأصل، ط: لم يتحیل. وكذا بالفروع ٤٠٨/٣.

(٢) الدبق: حمل شعر في جوفه كالغراء لازق يلزق بجناح الطائر فيصاد به.

وأصحابُ الرأي : على كُلِّ واحدٍ جزاء ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ من الفعلين يَسْتَقِلُّ بالجزء إذا انفرد ، فكذلك إذا لم يَضْمَنْهُ غيره . وقال مالكُ والشافعي : لا شيء على الدَّالِّ . ولنا ، أنَّ الواجبَ جزاءُ المُتَلَفِ ، وهو واحدٌ ، فيكونُ الجزاءُ واحدًا ، وعلى مالكٍ والشافعي ما سَبَقَ . ولا فَرْقَ في جميعِ «الصُّورِ بَيْنَ» كَوْنِ المَذْلُولِ عليه ظاهِرًا ، أو خَفِيًّا لا يراه إِلَّا بالدَّلَالَةِ عليه . ولو دَلَّ مُحَرِّمٌ مُحَرِّمًا على صَيْدٍ ، ثم دَلَّ الآخَرُ آخَرَ ، ثم كذلك إلى عَشْرَةٍ ، فَقَتَلَهُ العاشرُ ، كان الجزاءُ على جميعِهِمْ . وإن قَتَلَهُ الأوَّلُ فلا شيءَ على غيره ؛ لأنَّه لم يَدُلَّه عليه أَحَدٌ ، فلا يُشارِكُهُ في ضَمَانِهِ أَحَدٌ . ولو كان المَذْلُولُ رأى الصَّيْدَ قَبْلَ الدَّلَالَةِ والإِشارَةِ ، فلا شيءَ على الدَّالِّ والمُشيرِ ؛ لأنَّ ذلك لم يَكُنْ سَبَبًا في تَلَفِهِ ، ولأنَّ هذه ليست دَلَالَةً على الحَقِيقَةِ ، وكذلك إن وُجِدَ مِنَ المُحَرِّمِ حَدَثٌ عِنْدَ رُؤْيَةِ الصَّيْدِ ؛ مِنْ

المَذْهَبِ ، وإِحدى الرواياتِ . اختارها ابنُ حامِدٍ ، والمُصَنِّفُ ، والشارِحُ . وجَزَمَ به في «الإِرشادِ» ، و«الهِدَايَةِ» ، و«مُسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، و«الْخُلَاصَةِ» ، و«الْوَجيزِ» ، وابنُ مُنْجَى في «شَرْحِهِ» . وقَدَّمَهُ في «الكافي» ، وصَحَّحَهُ . وهو مِنَ المُفْرَدَاتِ . والروايةُ الثَّانِيَةُ ، على كُلِّ واحدٍ جزاء . اختارها أبو بَكْرٍ . وحكاهُما في «المَذْهَبِ» وَجْهَيْنِ ، وأُطْلِقَهُما . والروايةُ الثَّالِثَةُ ، عليهما جزاء واحدٌ ، إِلَّا أن يكونَ صَوْماً ، فعلى كُلِّ واحدٍ صَوْمٌ تَامٌ . «ولو أَهْدَى واحدٌ ، وصامَ الآخَرُ ، فعلى المُهْدِي بِحَصَّتِهِ ، وعلى الصَّائِمِ صَوْمٌ تَامٌ» . نَقَلَ هذه الروايةَ

(١ - ١) في م : «الصورتين» .

(٢ - ٢) زيادة من : ش .

صَحْلِكِ ، أَوْ اسْتِشْرَافٍ ، فَقَطِنَ لَهُ غَيْرُهُ فِصَادُهُ ، فَلَا شَيْءَ عَلَى الْمُحْرَمِ ؛ فَإِنَّ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ^(١) ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاحَةِ ^(٢) ، وَمِنَّا الْمُحْرَمُ ، وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحْرَمِ ، إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي يَتَرَاءُونَ شَيْئًا ، فَتَنَظَّرْتُ ، فَإِذَا جِمَارٌ وَخَشِرٌ . وَفِي لَفْظٍ : فَبَيْنَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِي ، فَصَحْلَكَ بَعْضُهُمْ ، إِذْ نَظَرْتُ ، إِذَا أَنَا بِجِمَارٍ وَخَشِرٍ . وَفِي لَفْظٍ : [٤٣/٣] فَلَمَّا كُنَّا بِالصَّفَاحِ ^(٣) ، إِذَا هُمْ يَتَرَاءُونَ . فَقُلْتُ : أَيُّ شَيْءٍ تَنْظُرُونَ ؟ فَلَمْ يُخْبِرُونِي . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ .

فصل : فَإِنْ أَعَارَ قَاتِلَ الصَّيْدِ سِلَاحًا ، فَقَتَلَهُ بِهِ ، فَهُوَ كَأَلَوْ ذَلِكَ عَلَيْهِ ؛ سَوَاءٌ كَانَ الْمُسْتَعَارُ مِمَّا لَا يَتِمُّ قَتْلُهُ إِلَّا بِهِ ، أَوْ أَعَارَهُ شَيْئًا هُوَ مُسْتَعْنٍ عَنْهُ ، مِثْلُ أَنْ يُعِيرَهُ رُمَحًا وَمَعَهُ رُمُحٌ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أَعَانَهُ عَلَيْهِ بِمُنَاوَلَتِهِ سِلَاحَهُ أَوْ سَوْطَهُ ، أَوْ أَمَرَهُ بِاضْطِيَادِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ، وَقَوْلِ أَصْحَابِهِ : وَاللَّهِ لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ . وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرُهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ » . وَكَذَلِكَ إِنْ أَعَارَهُ سِكِّينًا فَذَبَحَ بِهَا . فَأَمَّا إِنْ أَعَارَهُ آلَةً لَيْسَتْ تَعْمَلُهَا فِي غَيْرِ الصَّيْدِ ، فَاسْتَعْمَلَهَا فِي

عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ الْجَمَاعَةُ ، وَنَصَرَهَا الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ . وَقَالَ الْحَلَوَانِيُّ : عَلَيْهَا الْأَكْثَرُ . وَقَدْ مَهَا فِي « الْمُبْهَجِ » ، وَقَالَ : هِيَ أَظْهَرُ . وَقِيلَ : لَا جَزَاءَ عَلَى مُحْرَمٍ مُتَسَلِّحٍ مَعَ مُحْرَمٍ قَاتِلٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا ، لَا يُلْزَمُ مُتَسَلِّحًا

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٨ .

(٢) القاحه : مدينة على ثلاث مراحل من المدينة قبل السقيا بنحو ميل . معجم البلدان ٥/٤ .

(٣) الصفاح : موضع بين حنين وأنصاب الحرم على يسرة الداخل إلى مكة من مشاش . معجم البلدان ٣٩٨/٣ .

الصَّيْدِ ، لم يَضْمَنْ ؛ لأنَّ ذلك غيرُ مُحَرَّمٍ عليه ، أشَبَهَ ما لو صَحَّحَكَ عندَ رُؤْيَةِ الصَّيْدِ ، فَقَطِنَ له إنسانٌ ، فصادَه .

فصل : فإن دَلَّ الحَلَالُ مُحَرِّمًا على صَيْدٍ ، فَقَتَلَهُ ، فلا شيءَ على الحَلَالِ ؛ لأنَّه لا يَضْمَنْ الصَّيْدَ بِالْإِتْلَافِ ، فبالدَّلَالَةِ عليه ^(١) أَوَّلَى ، إِلَّا أن يَكُونَ ذلك في الحَرَمِ ، فَيَشْتَرِكُ في الجَزَاءِ ، كالمُحَرِّمِينَ ، لأنَّ صَيْدَ الحَرَمِ حَرَامٌ على الحَلَالِ والمُحَرِّمِ . فإن اشْتَرَكَ في قَتْلِ الصَّيْدِ حَلَالٌ ومُحَرِّمٌ في الحِلِّ ، فعلى المُحَرِّمِ الجَزَاءُ جَمِيعُهُ ، على ظاهر قول أحمد ، رَحِمَهُ الله . وقال أصحابُ الشافعي : عليه نِصْفُ الجَزَاءِ ، كما لو كانا مُحَرِّمِينَ . ولنا ، أَنَّهُ اشْتَرَكَ في قَتْلِهِ مَنْ يَجِبُ عليه الصُّمَانُ ، وَمَنْ لا يَجِبُ ، فاختَصَّ الجَزَاءُ بَمَنْ يَجِبُ عليه ، كما لو دَلَّ الحَلَالُ مُحَرِّمًا على صَيْدٍ ، فعليه . ولأنَّه اجْتَمَعَ مُوجِبٌ ومُسْقِطٌ ، فغَلَبَ الإِيجابُ ، كما لو قَتَلَ صَيْدًا بَعْضُهُ في الحَرَمِ وبَعْضُهُ في الحِلِّ . ذَكَرَ هذه المسأَلَةُ القاضي أبو الحُسَيْنِ .

مع مُبَاشَرٍ . قال : وَلَعَلَّهُ أَظْهَرَ ، لا سِيَّما إِذَا أُنْسِكَ لِيَمْلِكَه ، فَقَتَلَهُ مُجِلٌّ . انتهى . الإِنصاف . وقيل : القَرَارُ على القَاتِلِ ؛ لأنَّه هو جَعَلَ فِعْلَ المُمْسِكِ عِلَّةً . قال في « الفروع » : وهذا مُتَوَجِّهٌ . وجزم ابنُ شَهَابٍ ، أَنَّ الجَزَاءَ على المُمْسِكِ ؛ لتَأْكُدهُ ، وَأَنَّ عَكْسَهُ ^(٢) المَالُ . قال في « الفروع » : كذا قال . ويأتِي ذلك أَيضًا في كلامِ المصنِّفِ ، في آخِرِ بابِ جَزَاءِ الصَّيْدِ ، عندَ قولِهِ : وَإِنْ اشْتَرَكَ جَمَاعَةٌ في قَتْلِ صَيْدٍ .

(١) سقط من : م .

(٢) في الأصل ، ١ : عليه . وانظر : الفروع ٤١٢/٣ .

فصل : وكذلك إن كان شريكه سبعا ، ثم إن كان جرح أحدهما قبل صاحبه ، والسابق الحلال أو السبع ، فعلى المخرم جزاؤه مجروحا ، وإن كان السابق المخرم فعليه أرض جرحه ، على ما ذكرنا . وإن كان جرحهما في حال واحد ، أو جرحاه ومات منهما ، فالجزاء كله على المخرم . وفيه وجه لنا ، كقول أصحاب الشافعي : إن على المخرم نصفه ، كالمخمرتين .

فوائد : الأولى ، كذا الحكم والخلاف لو كان الشريك سبعا ، فإن سبق خلل أو سبع ، فجرحه أحدهما ثم قتله المخرم ، فعليه جزاؤه مجروحا ، وإن سبق هو فجرحه ، وقتله أحدهما ، فعلى المخرم أرض جرحه ، فلو كانا مخمرين ، ضمن الجارح نفسه ، والقاتل تيمم الجزاء . ولو جرح المجل والمخرم معا ، قيل : على المخرم بقطعه . اختاره أبو الخطاب في « خلافة » . وقدمه ابن رزين في « شريحه » . وقيل : عليه جزاء كامل . جزم به القاضي أبو الحسين ، والشارح . وأطلقهما الزركشي ، والمصنف في « المغني » . الثانية ، لو كان الدال والشريك لا ضمان عليه ، كالمجل مع المخرم ، فالجزاء جميعه على المخرم . على الصحيح من المذهب . قال في « الفروع » : في الأشهر . وجزم به في « المغني » ، و « الشرح » ، ونصره ، وقال : هذا ظاهر قول أحمد . وجزم به في « المنهج » . قال ابن البنا : نص عليه . قال في « الفروع » : والمنقول عن أحمد ، إطلاق القول . ولم يبين . قال القاضي : فيحتمل أن يريد به جميعه ، ويحتمل بخصيته . وذكر بعضهم وجهين ؛ لأنه اجتماع موجب ومسقط ، فغلب الإيجاب . قال في « القاعدة الثامنة والعشرين » : قال القاضي في « المجرد » : مقتضى الفقه عندى ، أنه يلزمه نصف الجزاء . الثالثة ، لو دل خلل خللا على صيد في الحرم .

وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَأَكْلُ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ ، وَلَا الْمَنَعُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ .

الشرح الكبير

١٢٠٠ - مسألة : (وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَأَكْلُ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ) لَا خِلَافَ فِي تَحْرِيمِ الصَّيْدِ عَلَى الْمُحْرَمِ إِذَا صَادَهُ أَوْ ذَبَحَهُ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ ^(١) . وَإِنْ صَادَهُ حَلَالٌ ، أَوْ ذَبَحَهُ ، وَكَانَ مِنَ الْمُحْرَمِ إِعَانَةً فِيهِ ، أَوْ دَلَالَةً ، أَوْ إِشَارَةً إِلَيْهِ ، لَمْ يُبَيِّحْ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ أَعَانَ عَلَيْهِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ ذَبَحَهُ . وَإِنْ صِيدَ مِنْ أَجْلِهِ ، حُرِّمَ عَلَيْهِ أَكْلُهُ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَهُ أَكْلُ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ [٤٣/٣ ط] بِشَيْءٍ ؟ » . قَالُوا : لَا . قَالَ : « كُلُّوْا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . فَذَلَّ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ

[٢٨٠/١ ط] فَهُوَ كَمَا لَوْ ذَلَّ مُحْرَمٌ مُحْرَمًا عَلَى صَيْدٍ . قَالَه نَازِلُ الْمُفْرَدَاتِ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ جَمَاعَةٌ : لِأَصْحَابِنَا عَلَى دَالٍّ فِي حِلٍّ ، بَلْ عَلَى الْمَذْلُولِ وَحْدَهُ ، كَحَلَالِ دَلٍّ مُحْرَمًا . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي أَوَّلِ بَابِ صَيْدِ الْحَرَمِ .

قوله : وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَأَكْلُ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ . يَحْرُمُ عَلَى الْمُحْرَمِ الْأَكْلُ مِنْ كُلِّ صَيْدٍ صَادَهُ أَوْ ذَبَحَهُ إِنْجَامًا ، وَكَذَا إِنْ دَلَّ مُحْرَمٌ حَلَالًا

(١) سورة المائدة ٩٦ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٧٨ .

إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِالإِشَارَةِ وَالْأَمْرِ وَالْإِعَانَةِ ، وَلَأنَّهُ صَيْدٌ مُذَكَّى ، لَمْ يَحْصُلْ فِيهِ
وَلَا فِي سَبَبِهِ مَنَعٌ مِنْهُ ، فَلَمْ يَحْرُمْ عَلَيْهِ أَكْلُهُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يُصَدِّ لَهُ . وَلَنَا ، مَا
رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَنَامَةَ اللَّيْثِيَّ أَهْدَى
إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيًا ، وَهُوَ بِالْأَبْوَاءِ^(١) أَوْ بَوْدَانَ^(٢) ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَلَمَّا رَأَى مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ : « إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَا
حُرْمٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . وَرَوَى جَابِرٌ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : سَمِعْتُ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ ، مَا لَمْ تَصِيدُوهُ ، أَوْ يُصَدِّ
لَكُمْ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٤) . وَقَالَ : هُوَ أَحْسَنُ

إِنْصَافٍ عَلَيْهِ ، فَقَتَلَهُ ، أَوْ أَعَانَهُ ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ

(١) الأبواء : قرية من أعمال الفرع من المدينة ، بينها وبين الجحفة مما على المدينة ثلاثة وعشرون ميلا . معجم البلدان ١ / ١٠٠ .

(٢) ودان : موضع بين مكة والمدينة ، وهي قرية جامعة من نواحي الفرع بينها وبين حرشة ستة أميال ، وبينها وبين الأبواء نحو من ثمانية أميال ، قرية من الجحفة . معجم البلدان ٤ / ٩١٠ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب إذا أهدى للمحرم ... ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب قبول هدية الصيد ، وباب من لم يقبل الهدية ... ، من كتاب الهبة . صحيح البخاري ٣ / ١٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٨ . ومسلم ، في : باب تحريم الصيد للمحرم ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٨٥٠ ، ٨٥١ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية لحم الصيد ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ٤ / ٧٨ . والنسائي ، في : باب ما لا يجوز للمحرم ... ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٤٤ . وابن ماجه ، في : باب ما ينهى عنه المحرم ... ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٣٢ . والدارمي ، في : باب في أكل لحم الصيد ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٩ . والإمام مالك ، في : باب ما لا يحل للمحرم أكله من الصيد ، من كتاب الحج . الموطأ ١ / ٣٥٣ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٦ ، ٣٦٢ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٧١ - ٧٣ .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب لحم الصيد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء في أكل الصيد ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذي ٤ / ٧٥ . والنسائي ، =

حديث في الباب . وهذا فيه تحريم ما صيد للمحرم ، وفيه إباحة ما لم يصيده ولم يُصَدَّ له .

فصل : ولا يخرم عليه الأكل من غير ذلك . وهذا مذهب الشافعي ، وأبي حنيفة ، ومالك . ويروى ذلك عن طلحة بن عبيد الله . وحكي عن علي^(١) ، وابن عمر ، وعائشة ، وابن عباس ، رضي الله عنهم ، أن لحم الصيد يخرم على المحرم بكل حال . وبه قال طاوس . وكرهه الثوري ، وإسحاق ، لعنوم قوله سبحانه : ﴿ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ . ولما ذكرنا من حديث الصَّغْبِ بْنِ جَثَامَةَ . وروى أبو داود^(٢) ، بإسناده ، عن عبد الله بن الحارث ، عن أبيه ، قال : كان الحارث خليفة عثمان على الطائف ، فصنع له طعاما ، وصنع فيه الحجل^(٣) و اليعاقب^(٤) ولحم الوخش ، فبعث إلى علي بن أبي طالب ، فجاءه ، فقال : أطعموه قوما حلالا ، إنا حُرَّم . ثم قال علي : أنشد الله من كان ههنا من أشجع ، أتعلمون أن رسول الله ﷺ أهدى إليه رجل جمارا وخشرا ، فأبى أن يأكله ؟ قالوا : نعم . ولأنه لحم صيد فحرَّم على

من المذهب . نقله الجماعة عن الإمام أحمد ، وعليه الأصحاب ، وعليه الجزاء إن

= في : باب إذا أشار المحرم إلى الصيد ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٤٧/٥ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٧/٣ .

(١) في م : عطاء .

(٢) في : باب لحم الصيد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٨/١ .

(٣) الحجل : طائر على قدر الحمام ، أحر المنقار والرجلين ، ويسمى دجاج البر .

(٤) اليعاقب : هو ذكر الحجل .

المُحْرَمِ ، كَالْوَدْلِ عَلَيْهِ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ ، وَجَابِرٍ ، فَإِنَّهُمَا صَرَّحَا فِي الْحُكْمِ ، وَفِي ذَلِكَ جَمْعٌ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ وَبَيَانُ الْمُخْتَلَفِ مِنْهَا ، بِأَنْ يُحْمَلَ تَرْكُ النَّبِيِّ ﷺ الْأَمْلَ فِي حَدِيثِ الصَّغْبِ بْنِ جَثَامَةَ ؛ لِعِلْمِهِ ، أَوْ ظَنَّهُ أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِ ، وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ عَلَى ذَلِكَ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحَدِيثَيْنِ ، فَإِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ أَوْلَى مِنَ التَّعَارُضِ وَالتَّنَاقُضِ . وَرَوَى مَالِكٌ فِي « الْمَوْطَأِ » ^(١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ يُرِيدُ مَكَّةَ ، وَهُوَ مُحْرَمٌ ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالرُّوحَاءِ ، إِذَا حِمَارٍ وَحَشَى عَفِيرٌ ، فَجَاءَ الْبَهْرِيُّ ، وَهُوَ صَاحِبُهُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، شَأْنُكُمْ بِهَذَا الْحِمَارِ . فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ فَقَسَمَهُ بَيْنَ الرَّفَاقِ .

فصل : وَمَا حَرَّمَ عَلَى الْمُحْرَمِ لِكَوْنِهِ دَلٌّ عَلَيْهِ أَوْ أَعَانَ عَلَيْهِ أَوْ صَيْدَ مِنْ أَجْلِهِ ، لَا يَحْرُمُ عَلَى الْحَلَالِ أَكْلُهُ ؛ لِقَوْلِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَطْعَمُوهُ حَلَالًا . وَقَدْ بَيَّنَّا حَمْلَهُ عَلَى أَنَّهُ صَيْدٌ مِنْ أَجْلِهِمْ ، وَحَدِيثِ الصَّغْبِ بْنِ جَثَامَةَ ، حِينَ رَدَّ [٤٤/٣] وَالنَّبِيُّ ﷺ الصَّيْدَ عَلَيْهِ ، لَمْ يَنْهَ عَنْ أَكْلِهِ ،

أَكَلَهُ ، وَإِنْ أَكَلَ بَعْضُهُ صَمْنَهُ بِمِثْلِهِ مِنَ اللَّحْمِ . وَفِي « الْإِتْبَارِ » اخْتِمَالٌ بِجَوَازِ أَكْلِ مَا صِيدَ لِأَجْلِهِ .

فَالدَّقَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، مَا حَرَّمَ عَلَى الْمُحْرَمِ ، بِذَلَالَةٍ أَوْ إِعَانَةٍ أَوْ صَيْدِهِ ، لَا يَحْرُمُ عَلَى مُحْرَمٍ غَيْرِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا .

(١) في : باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ، من كتاب الحج . الموطأ ١/٣٥١ . كما أخرجه النسائي ، في : باب ما يجوز للمحرم أكله ، من كتاب المناقب ، وفي : باب إباحة أكل لحوم حمر الوحش ، من كتاب الصيد والذبايح . المجتبى ١٤٣/٥ ، ١٨١/٧ .

ولأنه صَيْدٌ حَلَالٌ ، فَأُيِّحَ لِلْحَلَالِ أَكْلُهُ ، كَمَا لَوْ صِيدَ لَهُمْ . وَهَلْ يُبَاحُ أَكْلُهُ
لِ الْمُحْرَمِ آخَرَ ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُبَاحُ ؛ فَإِنْ ظَاهَرَ حَدِيثُ جَابِرٍ
إِبَاحَتَهُ . وَهُوَ قَوْلُ عَثْمَانَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ يُرَوَّى : أَنَّهُ أَهْدَى لَهُ صَيْدًا ،
فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ : كُلُّوا . وَلَمْ يَأْكُلْ ، وَقَالَ : إِنَّمَا صِيدَ مِنْ أَجْلِي ^(١) .
وَلأنَّهُ لَمْ يُصَدَّ مِنْ أَجْلِهِ ، فَحَلَّ لَهُ ، كَمَا لَوْ صَادَهُ الْحَلَالُ لِنَفْسِهِ . وَيَحْتَمِلُ
أَنْ يَحْرُمَ . وَهُوَ قَوْلُ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ
أَبِي قَتَادَةَ ^(٢) : « هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَحْمِلَ عَلَيْهَا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا ؟ »
قَالُوا : لَا . قَالَ ^(٣) : « فَكُلُّوهُ » . فَمَفْهُومُهُ أَنَّ إِشَارَةَ وَاحِدٍ مِنْهُمْ تُحَرِّمُهُ
عَلَيْهِمْ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى .

فصل : وَإِذَا قُتِلَ الْمُحْرَمُ الصَّيْدَ ، ثُمَّ أَكَلَهُ ، ضَمِنَهُ لِلْقَتْلِ دُونَ
الْأَكْلِ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : يَضْمَنُهُ
لِلْأَكْلِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ مِنْ صَيْدٍ مُحْرَمٍ عَلَيْهِ ، فَضَمِنَهُ ، كَمَا لَوْ صِيدَ

وَقِيلَ : يَحْرُمُ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ قُتِلَ الْمُحْرَمُ صَيْدًا ، ثُمَّ أَكَلَهُ ، ضَمِنَهُ لِقَتْلِهِ لَا لِأَكْلِهِ .
نَصٌّ عَلَيْهِ . وَكَذَا إِنْ حَرَّمَ عَلَيْهِ بِالذَّلَالَةِ أَوْ الْإِعَانَةِ عَلَيْهِ أَوْ الْإِشَارَةِ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ،
لَمْ يَضْمَنْ لِلْأَكْلِ ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ مَضْمُونٌ بِالْجَزَاءِ مَرَّةً ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ جَزَاءٌ ثَانٍ ، كَمَا
لَوْ أَتْلَفَهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَجَزَمَ بِهِ الْأَكْثَرُ . وَقَالَ فِي « الْغَنِيِّ » : عَلَيْهِ الْجَزَاءُ .

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا لَا يَحِلُّ لِلْمُحْرَمِ أَكْلُهُ مِنَ الصَّيْدِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١/٣٥٤ .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيمُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٧٨ .

(٣) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

(٤) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ .

لأجله . ولنا ، أنه صَيْدٌ مَضْمُونٌ بِالْجَزَاءِ ، فلم يُضْمَنْ ثَانِيًا ، كما لو أَتْلَفَهُ
 بغيرِ الأَكْلِ ، وَكَصَيْدِ الْحَرَمِ ^(١) إِذَا قَتَلَهُ الْحَلَالُ وَأَكَلَهُ ، وكذلك إن
 قَتَلَهُ مُحَرَّمٌ آخَرُ ، ثم أَكَلَ هذا منه ، لم يَجِبْ عليه الْجَزَاءُ ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا .
 ولأنَّ تَحْرِيمَهُ لِكُونِهِ مَيْتَةً ، وَالْمَيْتَةُ لَا تُضْمَنُ بِالْجَزَاءِ ، وكذلك إن حُرِّمَ
 عليه أَكْلُهُ بِالذَّلَالَةِ عَلَيْهِ ، أَوْ ^(٢) الْإِعَانَةِ عَلَيْهِ ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، لم يُضْمَنْ ؛
 لَأَنَّهُ صَيْدٌ مَضْمُونٌ بِالْجَزَاءِ مَرَّةً ، فلم يَجِبْ به جَزَاءٌ ثَانٍ ، كما لو أَتْلَفَهُ .
 فَإِنْ أَكَلَ مِمَّا صِيدَ لِأَجْلِ ضَمْنِهِ . وهو قولُ مالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ .
 وقال في الْجَدِيدِ : لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَكَلَ لِلصَّيْدِ ، فلم يَجِبْ به الْجَزَاءُ ،
 كما لو قَتَلَهُ ، ثم أَكَلَهُ . ولنا ، أَنَّهُ إِتْلَافٌ مَمْنُوعٌ مِنْهُ لِحُرْمَةِ الْإِحْرَامِ ، فَتَعَلَّقَ
 بِهِ الضَّمَانُ ، كَالْقَتْلِ . أَمَّا إِذَا قَتَلَهُ ، ثم أَكَلَهُ ، لَا يُحَرِّمُ لِلْإِتْلَافِ ، إِنَّمَا
 حُرِّمَ لِكُونِهِ مَيْتَةً . إِذَا ثَبِتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُضْمَنُ بِمِثْلِهِ مِنَ اللَّحْمِ ؛ لِأَنَّهُ أَضْلَهُ
 مَضْمُونٌ بِمِثْلِهِ مِنَ النَّعَمِ ، فَكَذَلِكَ أَبْعَاضُهُ تُضْمَنُ بِمِثْلِهَا ، بِخِلَافِ حَيَوَانِ
 الْآدَمِيِّ ، فَإِنَّهُ يُضْمَنُ جَمِيعُهُ بِالْقِيَمَةِ ، فَكَذَلِكَ أَبْعَاضُهُ .

فصل : وَإِذَا ذَبَحَ الْمُحَرَّمُ الصَّيْدَ ، صَارَ مَيْتَةً ، يَحْرُمُ أَكْلُهُ عَلَى جَمِيعِ
 النَّاسِ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَالْقَاسِمِ ، وَسَالِمٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ،

تنبيه : دَخَلَ فِي قَوْلِهِ : وَلَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْأَكْلُ مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ . لَوْ ذَبَحَ مُحِلٌّ صَيْدًا
 لغيرِهِ مِنَ الْمُحَرَّمِينَ ، فَإِنَّهُ يَحْرُمُ عَلَى الْمَذْبُوحِ لَهُ ، وَلَا يَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ
 الْمُحَرَّمِينَ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِصِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ :

(١) ق : م : « الحرم » .

(٢) ق : م : « أو » .

وَإِنْ أَتْلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ ، أَوْ نَقَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فَفَسَدَ ، فَعَلَيْهِ الْمَنَعُ ضَمَانُهُ [٢٥٥] بِقِيَمَتِهِ .

والشافعي ، وإسحاق ، وأصحاب الرأي . وقال الحَكَمُ ، والثَّوْرِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ : لا بَأْسَ بِأَكْلِهِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : هو بِمَنْزِلَةِ ذَبِيحَةِ السَّارِقِ . وقال عُمَرُو بْنُ دِينَارٍ ، وأَيُّوبُ السُّخْتِيَانِيُّ : يَأْكُلُهُ الْحَلَالُ . وَحُكِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ قَوْلَ قَدِيمٍ ، أَنَّهُ يَحِلُّ لغيرِهِ الْأَكْلُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ مَنْ أَبَاحَتْ ذَكَاتُهُ غَيْرَ الصَّيْدِ أَبَاحَتْ الصَّيْدَ ، كَالْحَلَالِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَيَوَانٌ حُرْمٌ عَلَيْهِ ذَبْحُهُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى ، فَلَمْ يَحِلَّ بِذَبْحِهِ ، كَالْمَجُوسِيِّ ، وَبِهَذَا فَارَقَ سَائِرَ الْحَيَوَانَاتِ ، وَفَارَقَ غَيْرَ [٤٤٣/٣] الصَّيْدِ ، فَإِنَّهُ لَا يُحْرَمُ ذَبْحُهُ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي صَيْدِ الْمُحْرَمِ إِذَا ذَبَحَهُ مُحْرَمٌ أَوْ حَلَالٌ . وَبَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ يَقُولُ : هُوَ مُبَاحٌ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ .

١٢٠١ - مسألة : (وَإِنْ أَتْلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ ، أَوْ نَقَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فَفَسَدَ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ بِقِيَمَتِهِ) إِذَا أَتْلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ ضَمِنَتْهُ بِقِيَمَتِهِ ، أَيْ صَيْدٍ كَانَ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : فِي بَيْضِ النَّعَامِ قِيَمَتُهُ . وَرُويَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ،

يُحْرَمُ عَلَيْهِ أَيْضًا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْقَاعِدَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ الْمِائَةِ » .

قوله : وَإِنْ أَتْلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ ، أَوْ نَقَلَهُ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ فَفَسَدَ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ بِقِيَمَتِهِ . إِذَا أَتْلَفَ بَيْضَ صَيْدٍ بِفِعْلِهِ ، أَوْ بِنَقْلِ وَنَحْوِهِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الصَّيْدِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

تبيينه : ظاهرُ قَوْلِهِ : فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ بِقِيَمَتِهِ . أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ قِيَمَةٌ ، كَالْمَذْبُورِ ، لِأَشْيَاءٍ عَلَيْهِ فِيهِ ، وَلَوْ كَانَ فِيهِ فَرْخٌ مَيِّتٌ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ

وابن مسعود، رضى الله عنهما. وبه قال الثعبي، والزهرى،
والشافعى، وأبو ثور، وأصحاب الرأى؛ لأنه روى عن النبى ﷺ قال -
فى بيض النعام يصيبه المحرم - : « ثمنه ». رواه ابن ماجه^(١). وإذا
وجب فى بيض النعام قيمته، مع أنه من ذوات الأمثال، فغيره أولى،
ولأن البيض لا مثل له، فيجب فيه قيمته، كصغار الطير. فإن لم يكن
له قيمة، لكونه مذراً^(٢)، أو لأن فرخه ميت، فلا شيء فيه. قال
أصحابنا: إلا يبيض النعام، فإن لقشره قيمة. والصحيح أنه لا شيء فيه؛
لأنه إذا لم يكن فيه حيوان، ولا ماله إلى أن يصير فيه حيوان، صار
كالأخجار والخشب، وسائر ماله قيمة من غير الصيد، ألا ترى أنه لو
نقب بيضة، فأخرج ما فيها، لزمه جزاء جميعها، ثم لو كسرها هو أو
غيره، لم يلزمه لذلك شيء؟ ومن كسر بيضة، فخرج منها فرخ حي،
فعاش؛ فلا شيء فيه. وقال ابن عقيل: يحتمل أن يضمته، إلا أن يحفظه
من الجراح إلى أن ينهض، فيطير؛ لأنه صار فى يده مضموناً، وتخليته
غير ممتنع ليس برد تأم. ويحتمل أن لا يضمته؛ لأنه لم يجعله غير ممتنع.
بعد أن كان ممتنعاً، بل تركه على صفته، فهو كما لو أمسك طائراً أعرج،
ثم تركه. وإن مات، ففيه ما فى صغار أولاد المتلفر بيضة، ففى فرخ

أكثر الأصحاب، لكن يستثنى من المذير يبيض النعام؛ فإن الأصحاب قالوا: لقشر
بيضة قيمة. وعنه، لا شيء فى قشره أيضاً. اختاره المصنف، والشارح. وقال

(١) فى : باب جزاء الصيد يصيبه المحرم، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ١٠٣١/٢.

(٢) مذبذب البيض مذبذباً : قسّد.

الْحَمَامِ صَغِيرٌ أَوْلَادُ الْعَمْرِ . وَفِي فَرْخِ الثَّعَامَةِ حُورًا^(١) ، وَفِيمَا عَدَاهَا قِيَمَةٌ ، إِلَّا مَا كَانَ أَكْبَرَ مِنَ الْحَمَامِ ، فَفِيهِ مَا نَذَرُهُ مِنَ الْخِلَافِ فِي أُمَهَاتِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَلَا يَحِلُّ لِمُحْرَمٍ أَكْلُ يَيْضِ الصَّيْدِ إِذَا كَسَرَهُ هُوَ أَوْ مُحْرَمٌ سِوَاهُ . وَإِنْ كَسَرَهُ حَلَالٌ فَهُوَ كُلُّهُمُ الصَّيْدُ ، إِنْ كَانَ أَخَذَهُ لِأَجْلِ الْمُحْرَمِ لَمْ يَبَحْ أَكْلُهُ ، وَالْأَبْيَحُ . وَإِنْ كَسَرَ الْمُحْرَمُ يَيْضَ صَيْدٍ ، لَمْ يُحَرِّمْ عَلَى الْحَلَالِ ؛ لِأَنَّ حِلَّهُ لَهُ لَا يَقِفُ عَلَى كَسَرِهِ ، وَلَا يُعْتَبَرُ لَهُ أَهْلِيَّتُهُ ، بَلْ لَوْ كَسَرَهُ مَجُوسِيٌّ أَوْ وَثَنِيٌّ ، أَوْ بَغِيرَ تَسْمِيَةٍ ، لَمْ يُحَرِّمْ ، فَأَشْبَهَ قَطْعَ اللَّحْمِ وَطَبْخَهُ . وَقَالَ الْقَاضِي : يُحَرِّمُ عَلَى الْحَلَالِ أَكْلَهُ ، كَالصَّيْدِ ؛ لِأَنَّ كَسَرَهُ جَرَى مَجْرَى الذَّبْحِ ، بِذَلِكَ حِلُّهُ لِلْمُحْرَمِ بِكَسْرِ الْحَلَالِ لَهُ ، وَتَحْرِيمِهِ عَلَيْهِ بِكَسْرِ الْمُحْرَمِ .

فصل : وَإِنْ نَقَلَ يَيْضَ صَيْدٍ ، فَجَعَلَهُ تَحْتَ آخَرَ ، أَوْ تَرَكَ مَعَ يَيْضِ الصَّيْدِ يَيْضًا آخَرَ ، أَوْ شَيْئًا ، فَتَفَرَّعَ عَنْ يَيْضِهِ حَتَّى فَسَدَ ، فَعَلِيهِ صَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ بِسَبَبِهِ . وَإِنْ صَحَّ وَفَرَّخَ ، فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ . وَإِنْ بَاضَ الصَّيْدُ عَلَى فِرَاشِهِ ، فَتَقَلَّ بِرَفْقٍ ، فَفَسَدَ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ بِنَاءً عَلَى الْجَرَادِ إِذَا انْفَرَشَ [٤٥/٣ ط] فِي طَرِيقِهِ ، وَحُكْمُ يَيْضِ الْجَرَادِ حُكْمُ الْجَرَادِ ، وَكَذَلِكَ يَيْضُ كُلِّ حَيَوَانٍ حُكْمُهُ حُكْمُهُ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنْهُ أَشْبَهَ الْأَصْلَ . وَإِنْ اخْتَلَبَ لَبَنَ صَيْدٍ فَفِيهِ قِيَمَتُهُ ، كَمَا لَوْ حَلَبَ لَبَنَ حَيَوَانٍ مَقْصُوبٍ .

الْحَلَوَانِيُّ فِي « الْمَوْجِزِ » : إِنْ تَصَوَّرَ وَتَخَلَّقَ الْفَرْخُ فِي يَيْضَتِهِ ، فَفِيهِ مَا فِي جَيْنَيْنِ الْإِنصَافِ

(١) الحُوراء : وَلَدُ النَّاظِقَةِ تَضَعُهُ أَوَّلَى أَنْ يَفْصَلَ عَنْ أُمِّهِ .

وَلَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ بَغَيْرِ الْإِزْثِ . وَقِيلَ : لَا يَمْلِكُهُ بِهِ أَيْضًا .

١٢٠٢ - مسألة : (وَلَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ بَغَيْرِ الْإِزْثِ . وَقِيلَ : لَا يَمْلِكُهُ ^(١) بِهِ أَيْضًا) لَا يَمْلِكُ الْمُحْرَمُ الصَّيْدَ ابْتِدَاءً بِالتَّبَعِ وَلَا بِالْهَيْبَةِ ، وَنَحْوَهُمَا مِنَ الْأَسْبَابِ ، فَإِنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَتَّامَةَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ حِمَارًا وَخَشِيئًا ، فَرَدَّهُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : « إِنَّا لَمْ نُرُدَّهُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنَّا حُرْمٌ » ^(٢) . فَإِنْ أَخَذَهُ بِأَحَدِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ ، ثُمَّ تَلَفَ ، فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ ، وَإِنْ كَانَ مَبِيعًا ، فَعَلِيهِ الْقِيَمَةُ لِلْمَالِكِ مَعَ الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ لَمْ يَزُلْ عَنْهُ ، وَإِنْ أَخَذَهُ رَهْنًا ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ سِوَى الْجَزَاءِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَانَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَتَلَفْ فَعَلِيهِ رَدُّهُ إِلَى مَالِكِهِ ،

صَيْدٍ سَقَطَ بِالضَّرْبَةِ مَيْتًا . انْتَهَى . وَإِنْ كَسَرَ بَيْضَةً ، فَخَرَجَ مِنْهَا فَرْخٌ فَعَاشَ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ يَضْمَنَهُ ، إِلَّا أَنْ يُحْفَظَ مِنَ الْخَارِجِ إِلَى أَنْ يَنْهَضَ فَيَطِيرَ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَضْمَنَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْهُ غَيْرَ مُتَتَبِعٍ بَعْدَ أَنْ كَانَ مُتَتَبِعًا ، بَلْ تَرَكَهُ عَلَى صِفَتِهِ . انْتَهَى . وَيَأْتِي إِذَا قُتِلَ حَامِلًا ، فَأَلْقَتْ جَبِينَهَا مَيْتًا ، فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ .

قوله : وَلَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ بَغَيْرِ الْإِزْثِ . لَا يَمْلِكُ الصَّيْدَ ابْتِدَاءً بِشِرَاءٍ ، وَلَا بِاتِّهَابٍ ، وَلَا بِاضْطِْيَادٍ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَةِ » : وَلَا يَمْلِكُ صَيْدًا بِاضْطِْيَادِهِ بِحَالٍ ، وَلَا بِشِرَاءٍ وَلَا بِاتِّهَابٍ فِي الْأَصَحِّ فِيهِمَا . فَحَكَى وَجْهًا بِصَحَّةِ الْمِلْكِ بِالشِّرَاءِ وَالْإِتِّهَابِ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَفِي « الرُّعَايَةِ » ، يَمْلِكُهُ بِشِرَاءٍ أَوْ اتِّهَابٍ . وَالظَّاهِرُ ، أَنَّهُ سَقَطَ لَفْظُ « قَوْلٍ » . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، لَوْ قَبِضَهُ ثُمَّ تَلَفَ ، فَعَلِيهِ جَزَاؤُهُ ، وَعَلَيْهِ قِيَمَةُ الْمُعْنَنِ لِلْمَالِكِ . وَقَالَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَمْلِكُ » .

(٢) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي صَفْحَةِ ٢٨٦ .

فَإِنْ أُرْسَلَهُ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ لِمَالِكِهِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاءٌ ، وَعَلَيْهِ رَدُّ الْمَبِيعِ أَيْضًا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ إِرْسَالُهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَمْلُوكًا ، وَلِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ إِثْبَاتُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ عَلَى الصَّيْدِ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَلَا يَسْتَرِدُّ الْمُخْرِمُ الصَّيْدَ الَّذِي بَاعَهُ وَهُوَ حَلَالٌ بِخِيَارٍ وَلَا غَيْبٍ فِي ثَمَنِهِ ، وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ مِلْكٍ عَلَى الصَّيْدِ ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ مِنْهُ . وَإِنْ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِغَيْبٍ أَوْ خِيَارٍ ، فَلَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الرَّدِّ مُحَقَّقٌ ، ثُمَّ لَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الْمُخْرِمِ ، وَيُلْزَمُهُ إِرْسَالُهُ .

فصل : وَإِنْ وَرِثَهُ الْمُخْرِمُ مَلَكَهُ ^(١) ؛ لِأَنَّ الْمِلْكَ بِالْإِزْثِ لَيْسَ بِفِعْلٍ مِنْ جِهَتِهِ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِهِ حُكْمًا ، اخْتَارَ ذَلِكَ أَوْ كَرِهَهُ ، وَلِهَذَا يَدْخُلُ فِي مِلْكِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ، وَيَدْخُلُ بِهِ الْمُسْلِمُ فِي مِلْكِ الْكَافِرِ ،

فِي «الرَّعَايَةِ» : لَا شَيْءَ لَوَاهِبِهِ . انْتَهَى . وَعَلَى الْمَذْهَبِ أَيْضًا ، لَوْ قَبَضَهُ رَهْنًا قَتَلَهُ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ فَقَطْ ، وَإِنْ لَمْ يَتْلَفْ ، فَعَلَيْهِ رَدُّهُ ، فَإِنْ أُرْسَلَهُ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ لِمَالِكِهِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ جَزَاءٌ ، وَيُرَدُّ الْمَبِيعُ وَلَا يُرْسَلُهُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُلْزَمَهُ إِرْسَالُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الرَّعَايَةِ» . وَيُرَدُّ الْمُؤْهُوبُ عَلَى وَاهِبِهِ ، عَلَى الصَّحِيحِ ، كَالْمَبِيعِ ، فَإِنْ تَلَفَ بَعْدَ رَدِّهِ ، فَهَدَرَ قَبْلَ الرَّدِّ مِنْ ضَمَانِهِ . وَلَا يَتَوَكَّلُ الْمُخْرِمُ - خَرَجَ بِهِ إِلَى الْجِلْدِ - فِي بَيْعِ الصَّيْدِ وَلَا شِرَائِهِ ، فَلَوْ خَالَفَ لَمْ يَصِحَّ عَقْدُهُ . وَلَا يَسْتَرِدُّ الْمُخْرِمُ الصَّيْدَ الَّذِي بَاعَهُ وَهُوَ حَلَالٌ ، بِخِيَارٍ وَلَا غَيْبٍ فِي ثَمَنِهِ وَلَا غَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ ابْتِدَاءُ مِلْكٍ ، وَإِنْ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي عَلَيْهِ بِخِيَارٍ أَوْ غَيْبٍ ، فَلَهُ ذَلِكَ ، وَيُلْزَمُ الْمُخْرِمُ إِرْسَالُهُ . وَأَمَّا مِلْكُهُ بِالْإِزْثِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَمْلِكُهُ بِهِ ، وَعَلَيْهِ

(١) فِي م : وَرِثَهُ .

وإن أُمسِكَ صَيِّدًا حَتَّى تَحْلَلَ ، ثُمَّ تَلْفَ أَوْ ذَبَحَهُ ، ضَمِنَهُ ، وَكَانَ مَيْتَةً . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَهُ أَكَلُهُ .

المقنع

فَجَرَى مَجْرَى الاسْتِدَامَةِ . وَقِيلَ : لَا يَمْلِكُ بِهِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ جِهَةٌ مِنْ جِهَاتِ التَّمْلِيكِ ، أَشْبَهَ الْبَيْعَ وَغَيْرَهُ ، فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِ ثُبُوتِ مِلْكِهِ عَلَيْهِ ، فَإِذَا حُلَّ مَلَكَهُ .

الشرح الكبير

١٢٠٣ - مسألة : (وإن أُمسِكَ صَيِّدًا حَتَّى تَحْلَلَ ، ثُمَّ تَلْفَ أَوْ ذَبَحَهُ ، ضَمِنَهُ ، وَكَانَ مَيْتَةً . وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : لَهُ أَكَلُهُ^(١)) إِذَا صَادَ الْمُحْرَمُ صَيِّدًا لَمْ يَمْلِكْهُ ، فَإِنْ أُمسِكَ حَتَّى حُلَّ ، لَزِمَهُ إِزْسَالُهُ ، وَلَيْسَ لَهُ ذَبْحُهُ ، فَإِنْ تَلْفَ فَعَلِيهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحِلُّ لَهُ إِمْسَاكُهُ ، أَشْبَهَ الْغَاصِبَ . وَإِنْ

جَاهِرُوا الْأَصْحَابَ . وَقِيلَ : لَا يَمْلِكُ بِهِ أَيْضًا . فَعَلِيهِ ، يَكُونُ أَحَقُّ بِهِ ، فَيَمْلِكُ إِذَا حُلَّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْقَاعِدَةِ الْخَمْسِينَ » ،^(٢) وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرُّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ^(٣) .

الإنصاف

قوله : (وإن أُمسِكَ صَيِّدًا حَتَّى تَحْلَلَ ، ثُمَّ تَلْفَ أَوْ ذَبَحَهُ ، ضَمِنَهُ ، وَكَانَ مَيْتَةً . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، إِلَّا أَبَا الْخَطَّابِ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : لَهُ أَكَلُهُ ، وَيَضْمَنُهُ . [٢٨١ / ١] كَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ .

فَوَالِدُ ، الْأَوَّلَى ، وَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ أُمسِكَ صَيِّدَ الْحَرَمِ ، وَخَرَجَ بِهِ إِلَى الْجِلِّ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ حَلَبَ الصَّيِّدَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ إِلَى الْجِلِّ ، أَوْ بَعْدَ حِلِّهِ^(١) ، ضَمِنَهُ بَقِيَّتِهِ ، وَهَلْ يَخْرُومُ أَمْ لَا ؛ لِأَنَّ تَخْرِيمَ الصَّيِّدِ لِعَارِضٍ ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ فِي « الْفُنُونِ » ، قُلْتُ :

(١) فِي الْأَصْلِ : « كَلَهُ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ شَرْحِهِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ ، ط : « حَكَمَهُ » .

ذَبَحَهُ ضَمِنَهُ لَذَلِكَ ، وَحَرَّمَ أَكْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ صَيَّدَ ضَمِنَهُ بِحُرْمَةِ الْإِحْرَامِ ، فَلَمْ يُبَحِّ أَكْلَهُ ، كَمَا لَوْ ذَبَحَهُ حَالَ إِحْرَامِهِ . وَلِأَنَّهَا ذَكَاةٌ مُنِعَ مِنْهَا بِسَبَبِ الْإِحْرَامِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ الْإِحْرَامُ بَاقِيًا . وَاخْتَارَ أَبُو الْحَطَّابِ ، أَنَّ لَهُ أَكْلَهُ ، وَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ ذَبَحَهُ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ ذَبْحِ الصَّيِّدِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ صَادَهُ بَعْدَ الْحِلِّ . وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ هَذَا يَلْزُمُهُ ضَمَانُهُ ، بِخِلَافِ الَّذِي صَادَهُ بَعْدَ الْحِلِّ . رَوَى ابْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَحْمَدَ : إِذَا اسْتَأْجَرَ بَيْتًا فِي الْحَرَمِ ، فَوَجَدَ فِيهِ صَيْدًا مَيْتًا ، فَدَاهُ اخْتِيَاطًا . وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِدَاؤُهُ ؛ لِأَنَّ (١)

الأصل براءة الذمّة .

الأولى تخريمه ، كأصليه . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ بَيْنُهُ . الثَّالِثَةُ ، لَوْ ذَبَحَ الْمُحْرَمُ صَيْدًا ، أَوْ قَتَلَهُ ، فَهُوَ مَيْتَةٌ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، فَيَحْرُمُ أَكْلُهُ عَلَى الْمُحْرَمِ وَالْحَلَالِ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ ذَبَحَ مُحِلٌّ صَيْدَ حَرَمٍ ، فَكَالْمُحْرَمِ . وَيَأْتِي إِذَا اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ صَيْدٍ فَذَبَحَهُ ، هَلْ هُوَ مَيْتَةٌ ، أَوْ يَحِلُّ بِذَبْحِهِ ؟ عِنْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيِّدِ ، فَلَهُ أَكْلُهُ . الْخَامِسَةُ ، لَوْ كَسَرَ مُحْرَمٌ بَيْضَ صَيْدٍ ، حَرَّمَ عَلَيْهِ أَكْلَهُ ، وَيُبَاحُ أَكْلُهُ لِلْحَلَالِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ؛ لِأَنَّ حِلَّهُ لَا يَقِفُ عَلَى كَسَرِهِ ، وَلَا يُغْتَبَرُ لَهُ أَهْلِيَّتُهُ ، فَلَوْ كَسَرَهُ مَجُوسِيٌّ ، أَوْ بَغِيرَ تَسْمِيَةٍ ، حَلٌّ . وَقَالَ الْقَاضِي : يَحْرُمُ عَلَى الْحَلَالِ أَيْضًا ، كَالصَّيِّدِ ؛ لِأَنَّ كَسَرَهُ جَرَى مَجْرَى الذَّبْحِ ؛ بِدَلِيلِ حِلِّهِ لِلْمُحْرَمِ بِكَسَرِ الْحَلَالِ لَهُ ، وَتَخْرِيصِهِ عَلَيْهِ بِكَسَرِ الْمُحْرَمِ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ » : يَحْرُمُ عَلَيْهِ مَا كَسَرَهُ . وَقِيلَ : وَعَلَى حَلَالٍ وَمُحْرَمٍ .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « ولأن » .

وَإِنْ أُحْرِمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ ، لَزِمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ
 الْمُشَاهَدَةِ دُونَ الْحُكْمِيَّةِ عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، فَتَلَفَ ، ضَمِنَهُ ،
 وَإِنْ أُرْسِلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ قَهْرًا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُرْسِلِ .

١٢٠٤ - مسألة : (وَإِنْ أُحْرِمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ
 بِصَيْدٍ ، لَزِمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ دُونَ الْحُكْمِيَّةِ عَنْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ،
 فَتَلَفَ ، ضَمِنَهُ ، وَإِنْ أُرْسِلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ قَهْرًا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُرْسِلِ)
 إِذَا أُحْرِمَ وَفِي مِلْكِهِ صَيْدٌ ، لَمْ يُزَلْ مِلْكُهُ [٤٥/٣ ط] عنه ، وَلَا يَدُهُ الْحُكْمِيَّةُ ،
 مِثْلُ أَنْ يَكُونَ فِي بَلَدِهِ ، أَوْ فِي يَدِ نَائِبٍ^(١) لَهُ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ . وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ
 إِنْ مَاتَ ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالتَّيْعِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهِمَا . وَإِنْ غَضِبَهُ غَاصِبٌ
 لَزِمَهُ رَدُّهُ ، وَيَلْزِمُهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ عَنْهُ . وَمَعْنَاهُ : إِذَا كَانَ فِي قَبْضَتِهِ ،
 أَوْ خِيَمَتِهِ ، أَوْ رَحْلِهِ ، أَوْ قَفْصٍ مَعَهُ ، أَوْ مَرْبُوطًا بِخَبْلٍ مَعَهُ ، لَزِمَهُ إِزَالَتُهُ .

قوله : وَإِنْ أُحْرِمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ بِصَيْدٍ ، لَزِمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ
 دُونَ الْحُكْمِيَّةِ عَنْهُ . إِذَا أُحْرِمَ وَفِي يَدِهِ صَيْدٌ ، لَزِمَهُ إِزَالَةُ يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ ، مِثْلُ مَا
 إِذَا كَانَ فِي قَبْضَتِهِ ، أَوْ خِيَمَتِهِ ، أَوْ رَحْلِهِ ، أَوْ قَفْصِهِ ، أَوْ مَرْبُوطًا بِخَبْلٍ مَعَهُ ، وَنَحْوِهِ ،
 وَمِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ ، فَيُرَدُّهُ مَنْ أَخَذَهُ^(٢) ، وَيَضْمَنُهُ مَنْ قَتَلَهُ ، دُونَ الْحُكْمِيَّةِ ، مِثْلُ أَنْ
 يَكُونَ فِي بَيْتِهِ ، أَوْ بَلَدِهِ ، أَوْ فِي يَدِ نَائِبٍ لَهُ فِي غَيْرِ مَكَانِهِ ، وَمِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ أَيْضًا ،
 وَلَا يَضْمَنُهُ إِنْ تَلَفَ ، وَلَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالتَّيْعِ وَالْهَبَةِ وَغَيْرِهِمَا ، وَمَنْ غَضِبَهُ لَزِمَهُ
 رَدُّهُ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ فِيهِمَا ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَجَزَمَ فِي

(١) فِي م : « ثَابِت » .

(٢) فِي الْأَصْل ، ط : « حْدَهُ » .

وبه قال مالك ، وأصحاب الرأي . وقال الثوري : هو ضامن لما في بيته أيضا . وحكى نحو ذلك عن الشافعي . وقال أبو ثور : ليس عليه إرسال ما في يده . وهو أحد قولَي الشافعي ؛ لأنه في يده ، ولم يجب إرساله ، كما لو كان في يده الحكمية ، ولأنه لا يلزم من منعه ابتداء الصيد المنع من استدامته ، بدليل الصيد في الحرم . ولنا على أنه لا يلزمه إزالة يده الحكمية ، أنه لم يفعل في الصيد فعلا ، فلم يلزمه شيء ، كما لو كان في ملك غيره . وعكس هذا إذا كان في يده المشاهدة ؛ لأنه فعل الإمساك في الصيد ، فكان ممنوعا منه ، وكحالة الابتداء ، فإن استدامة الإمساك إمساك ؛ بدليل أنه لو حلف لا يُمسِكُ^(١) شيئا ، فاستدام إمساكه ، حث . والأصل المقيس عليه ممنوع ، والحكم فيه ما ذكرنا قياسا عليه .

« الرعابة » ، لا يصح نقل ملكه عما بيده المشاهدة . قال : فيه نظر . انتهى . قلت : لم أجد ذلك في « الرعابتين » ، بل صرح في « الكبرى » بالجواز ؛ فقال : ومن آخرم ، أو دخل الحرم ، وله صيد ، أو ملكه بعد ، لم يزُلْ ملكه عنه ، وإن كان بيده ابتداء أو دواما ، أو معه في قفص أو حبل ، أرسله ، وملكه فيه باقر ، وله بيعه وهبته بشرطهما . انتهى . وقال في « غبون المسائل » : إن آخرم وعنده صيد ، زال ملكه عنه ؛ لأنه لا يجوز ابتداء ملكه . والنكاح يراد للاستدامة والبقاء ، فلهذا لا يزول . قال في « الفروع » : كذا قال . وأما إذا دخل الحرم بصيد ، فالملذّب ، وعليه الأصحاب ، ونقله الجماعة ، أنه يلزمه إزالة يده عنه وإرساله ، فإن أتلّفه أو تليف ، ضمنه . كما قال المصنف ، كصيد الجمل في الحرم . وقال في « الفروع » : ويتوجّه أنه لا يلزمه إرساله ، وله ذبحه ، ونقل الملك فيه ؛ لأن

(١) في م : « يملك » .

إذا ثبت هذا ، فإنه متى أُرْسِلَ لم يُزَلْ مِلْكُهُ عنه ، وَمَنْ أَخَذَهُ رَدَّهُ عليه إذا حَلَّ ، وَمَنْ قَتَلَهُ ضَمِنَتْهُ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ كَانَ عَلَيْهِ ، وَإِذَا أَلَّ يَدَهُ لَا تُزِيلُ الْمِلْكَ ، بِدَلِيلِ الْغَضَبِ وَالْعَارِيَةِ . فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ قَبْلَ إِزْسَالِهِ مَعَ امْتِنَانِهِ ، ضَمِنَتْهُ ؛ لِأَنَّهُ تَلَفَ تَحْتَ الْيَدِ الْعَادِيَةِ ، فَلَزِمَتْهُ ضَمَانُهُ ، كَمَا لَ الْآدَمِيِّ . وَلَا يَلْزِمُهُ ضَمَانُهُ قَبْلَ امْتِنَانِ الْإِزْسَالِ ؛ لِعَدَمِ التَّفْرِيطِ وَالتَّعَدُّ . فَإِنْ أُرْسِلَ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ قَهْرًا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا لَهُ فِعْلُهُ ؛ وَلِأَنَّهُ الْيَدُ قَدْ زَالَ حُكْمُهَا وَخُرْمَتُهَا . فَإِنْ أَمْسَكَهُ حَتَّى حَلَّ ، فَمِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ مِلْكُهُ لَمْ يُزَلْ بِالْإِحْرَامِ ، إِثْمًا زَالَ حُكْمُ الْمُشَاهَدَةِ ، فَصَارَ كَالْعَصِيرِ يَتَحَمَّرُ ثُمَّ يَتَحَلَّلُ قَبْلَ إِرَاقَتِهِ .

الشَّارِعُ إِثْمًا نَهَى عَنْ تَنْفِيرِ صَيْدٍ مَكَّةَ ، وَلَمْ يُبَيِّنْ مِثْلَ هَذَا الْحُكْمِ الْخَفِيُّ مَعَ كَثَرَةِ وَقُوعِهِ ، وَالصَّحَابَةُ مُخْتَلِفُونَ ، وَقِيَاسُهُ عَلَى الْإِحْرَامِ فِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ أَكْدُ لَتَحْرِيمِهِ مَا لَا يُحَرِّمُهُ .

قوله : فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ، قَتَلَفَ ، ضَمِنَتْهُ . إِذَا أُحْرِمَ وَفِي مِلْكِهِ صَيْدٌ ، وَهُوَ فِي يَدِهِ الْمُشَاهَدَةِ ، لَزِمَتْهُ إِزْسَالُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ حَتَّى تَلَفَ ، فَجَزَمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، أَنَّهُ يَضْمِنُهُ مُطْلَقًا . وَهُوَ أَحَدُ الْوَجْهَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » . وَهُوَ تَخْرِيجُ لَابِنِ عَقِيلٍ . وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ النَّاطِلُ ، كَالْمُصَنِّفِ . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، إِنَّ امْتِنَانَهُ إِزْسَالَهُ فَلَمْ يُرْسِلْهُ حَتَّى تَلَفَ ، ضَمِنَتْهُ ، وَإِلَّا فَلَا ؛ لِعَدَمِ تَفْرِيطِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَنَصَّ أَحَدُ عَلَى التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْيَدَيْنِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمَعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْقَوَاعِدِ الْفَقْهِيَّةِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُصُولِ » . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ هُنَا

فصل : وَمَنْ مَلَكَ صَيْدًا فِي الْجِلِّ ، فَأَدْخَلَهُ الْحَرَمَ ، لَزِمَهُ رَفْعُ يَدِهِ وَإِزْسَالُهُ ، فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، أَوْ أَتْلَفَهُ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ، كَصَيْدِ الْجِلِّ فِي حَقِّ الْمُحْرَمِ . قَالَ عَطَاءٌ : إِنْ ذَبَحَهُ ، فَعَلَيْهِ الْجَزَاءُ . وَرُوِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَمَنْ كَرِهَ إِدْخَالَ الصَّيْدِ الْحَرَمَ ، ابْنُ عُمرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةُ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرَخَّصَ فِيهِ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَرُوِيَ عَنْهُ الْكَرَاهَةُ . قَالَ هِشَامُ بْنُ عُروَةَ : كَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ تِسْعَ سِنِينَ يَرَاهَا فِي الْأَقْفَاصِ ، وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ لَا يَرَوْنَ بِهِ بَأْسًا . وَرَخَّصَ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُثَنِّدِ ؛ لِأَنَّهُ مَلَكَه خَارِجًا ، وَحَلَّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ ، فَجَازَ لَهُ ذَلِكَ فِي الْحَرَمِ ، كَصَيْدِ الْمَدِينَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْحَرَمَ سَبَبٌ مُحَرَّمٌ لِلصَّيْدِ ، يُوجِبُ ضَمَانَهُ ، فَحَرَمَ اسْتِدْأَمَةُ إِمْسَاكِهِ ، كَالْإِحْرَامِ ، وَلِأَنَّهُ صَيْدٌ ذَبَحَهُ فِي الْحَرَمِ ، فَلَزِمَهُ [٤٦/٣ ر] جَزَاؤُهُ ، كَمَا لَوْ صَادَهُ مِنْهُ ، وَصَيْدُ الْمَدِينَةِ لَا جَزَاءَ فِيهِ ، بِخِلَافِ صَيْدِ الْحَرَمِ .

أَيْضًا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » . وَأَمَّا إِذَا مَلَكَ الصَّيْدَ فِي الْجِلِّ ، وَدَخَلَ بِهِ فِي الْحَرَمِ ، وَلَمْ يُرْسِلْهُ حَتَّى أَتْلَفَهُ ، أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ ، فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ ، قَوْلًا وَاحِدًا عِنْدَ الْأَصْحَابِ . وَتَقْلَهُ الْجَمَاعَةُ . كَمَا تَقْدُمُ .

فائدة : لَوْ أَمْسَكَ صَيْدًا فِي الْإِحْرَامِ ، لَزِمَهُ إِزْسَالُهُ ، فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ إِزْسَالِهِ ، ضَمِنَهُ مُطْلَقًا ، قَوْلًا وَاحِدًا .

قوله : وَإِنْ أَرْسَلَهُ إِنْسَانٌ مِنْ يَدِهِ قَهْرًا ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُرْسِلِ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَعِنْدَ أُنَى حَبِيقَةَ يَضْمَنُهُ ؛ [٢٨١/١ ط]

المقتنع **وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا صَائِلًا عَلَيْهِ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ،**

الشرح الكبير

فصل : فَإِنْ أَمْسَكَ صَيْدًا فِي الْحَرَمِ ، فَأَخْرَجَهُ «إِلَى الْحِلِّ» ، لَزِمَهُ إِزْسَالُهُ مِنْ يَدِهِ ، كَالْمُحْرَمِ إِذَا أَمْسَكَ الصَّيْدَ حَتَّى حَلَّ ، فَإِنْ تَرَكَهُ ، فَتَلَفَ ، فَعَلِيهِ ضَمَانُهُ ، كَالْمُحْرَمِ إِذَا أَمْسَكَهُ حَتَّى تَحَلَّلَ .

١٢٠٥ - مسألة : (وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا صَائِلًا عَلَيْهِ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، أَوْ

الإصناف

لَأَنَّ مِلْكَهُ مُحْتَرَمٌ ، فَلَا يَبْطُلُ بِإِحْرَامِهِ . وَقَوَّى أَدْلَتَهُ ، وَمَالَ إِلَيْهَا ، وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : فَظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ أَيْ حَنِيفَةٍ مُتَوَجِّهٌ . قُلْتُ : قَطَعَ بِذَلِكَ فِي « الْمُبْهَجِ » ، فَقَالَ فِي فَصْلِ جَزَاءِ الصَّيْدِ : فَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ صَيْدٌ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ أَخْرَمَ ، فَأَرْسَلَهُ مِنْ يَدِهِ غَيْرُهُ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، لَزِمَهُ ضَمَانُهُ ، سَوَاءً كَانَ الْمُرْسِلُ حَلَالًا أَوْ مُحْرَمًا . انْتَهَى . وَنَقَلَ هَذَا فِي « الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ وَالْثَّعِينَ » ، ثُمَّ قَالَ : اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرْسِلُ حَاكِمًا أَوْ وَلِيًّا صَبِيًّا ، فَلَا ضَمَانَ ، لِلْوَلَايَةِ . ثُمَّ قَالَ : هَذَا كُلُّهُ بِنَاءً عَلَى قَوْلِنَا : يَجِبُ إِزْسَالُهُ وَإِلْحَاقُهُ بِالْوَحْشِيِّ . وَهُوَ الْمَنْصُوصُ ، أَمَا إِنْ قُلْنَا : يَجُوزُ لَهُ نَقْلُ يَدِهِ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ بِإِعَارَةٍ أَوْ إِيدَاعٍ ، كَمَا قَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي بَابِ الْعَارِيَةِ ، فَالضَّمَانُ وَاجِبٌ بِغَيْرِ إِشْكَالٍ . انْتَهَى .

فائدة : لَوْ أَمْسَكَهُ حَتَّى حَلَّ فَمِلْكُهُ بَاقٍ عَلَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ فِي « الْكَافِي » : يُرْسَلُهُ بَعْدَ حِلِّهِ ، كَمَا لَوْ صَادَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ .
قوله : وَإِنْ قَتَلَ صَيْدًا صَائِلًا عَلَيْهِ دَفْعًا عَنْ نَفْسِهِ ، لَمْ يَضْمَنْهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ .

(١ - ١) سقط من : م .

أَوْ بِتَخْلِيصِهِ مِنْ سَبْعٍ ، أَوْ شَبَكَةٍ لِيُطْلَقَهُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ . وَقِيلَ : الْمَفْعُ
يَضْمَنْهُ فِيهِمَا .

الشرح الكبير

بِتَخْلِيصِهِ مِنْ سَبْعٍ ، أَوْ شَبَكَةٍ لِيُطْلَقَهُ ، قَتِلَ ، لَمْ يَضْمَنْهُ . وَقِيلَ : يَضْمَنْهُ
فِيهِمَا (إِذَا صَالَ عَلَيْهِ صَيِّدٌ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى دَفْعِهِ إِلَّا بِقَتْلِهِ ، فَلَهُ قَتْلُهُ ، وَلَا
ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : عَلَيْهِ الْعَجَازُ . وَهُوَ
قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ لِحَاجَةِ نَفْسِهِ ، أَشْبَهَ قَتْلَهُ لِحَاجَتِهِ إِلَى أَكْلِهِ . وَلَنَا ،
أَنَّهُ حَيَوَانٌ قَتَلَهُ لِدَفْعِ شَرِّهِ ، فَلَمْ يَضْمَنْهُ ، كَالْأَدَمِيِّ الصَّائِلِ ، وَلِأَنَّهُ التَّحَقُّقُ
بِالْمُؤْذِيَاتِ طَبْعًا ، فَصَارَ كَالْكَلْبِ الْعَقُورِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَخْشَى مِنْهُ
التَّلَفُ أَوْ مَضَرَّةٌ ، كَجَرْحِهِ ^(١) ، أَوْ إِتْلَافِ مَالِهِ ، أَوْ بَعْضِ حَيَوَانَاتِهِ .

فصل : فَإِنْ خَلَصَ صَيِّدًا مِنْ سَبْعٍ ، أَوْ شَبَكَةٍ ، أَوْ أَخَذَهُ لِيُخْلَصَ مِنْ
رَجُلِهِ خَيْطًا وَنَحْوَهُ ، قَتِلَ بِذَلِكَ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ .

وعليه الأصحاب . قَالَ الْقَاضِي . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَقِيَاسُ قَوْلِهِ . وَجَزَمَ
بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُعْنَى » ،
وَ « الشَّرْحِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَخْشَى مِنْهُ التَّلَفُ أَوْ مَضَرَّةٌ ، كَجَرْحِهِ ،
أَوْ إِتْلَافِ مَالِهِ ، أَوْ بَعْضِ حَيَوَانِهِ . قَالَ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ فِي « التَّنْبِيهِ » :
عَلَيْهِ الْجَزَاءُ .

قوله : أَوْ بِتَخْلِيصِهِ مِنْ سَبْعٍ ، أَوْ شَبَكَةٍ لِيُطْلَقَهُ ، لَمْ يَضْمَنْهُ إِذَا تَلَفَ . يَعْنِي ،
إِذَا فَكَّهُ بِسَبَبِ تَخْلِيصِهِ مِنْ سَبْعٍ أَوْ شَبَكَةٍ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ
الْأَصْحَابِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَقَالَ :
فِي الْأَشْهُرِ . وَقِيلَ : يَضْمَنْهُ . وَيَأْتِي فِي بَابِ الْعُصْبِ ، إِذَا حَالَ حَيَوَانٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ

(١) لِي : م : لجرحه .

وَلَا تَأْثِيرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِي تَحْرِيمِ حَيَوَانِ إِنْسِيٍّ ، وَلَا مُحَرَّمٍ الْأَكْلِ ، إِلَّا الْقَمَلُ فِي رِوَايَةٍ . وَأَيُّ شَيْءٍ تَصَدَّقَ بِهِ ، كَانَ خَيْرًا مِنْهُ .

وقيل : عليه الضمان . وهو قول قتادة ؛ للعموم الآية . ولأن غاية ما فيه أنه عديم القصد إلى قتله ، فأشبهه قتل الخطأ . ولنا ، أنه فعل أبيع لحاجة الحيوان ، فلم يضمن ما تلف به ، كالوداوى ولي الصبي الصبي ، فمات بذلك ، وهذا ليس بمتعبد ، ولا تناوله الآية .

١٢٠٦ - مسألة : (ولا تأثير للحرم ولا للإحرام في تحريم حيوان إنسي ، ولا مُحَرَّمِ الْأَكْلِ ، إِلَّا الْقَمَلُ) على المُحَرَّمِ (في رواية . وأيُّ شَيْءٍ تَصَدَّقَ بِهِ ، كان خيراً منه) لا تأثير للحرم ولا للإحرام في تحريم شيء من الحيوان الأهلي ؛ كبهيمة الأنعام ، والحيل ، والدجاج ، ونحوها ؛ لأنه ليس بصيد ، وإنما حرم الله سبحانه الصيد . وقد كان النبي ﷺ يذبح البُذَنَ في إحرامه في الحرم ، يتقرب إلى الله سبحانه بذلك .

ماله وقته ، هل يضمنه أم لا ؟ ويأتي في كلام المصنف ، إذا تلف بعض الصيد أو جرحه .

قوله : ولا تأثير للحرم ولا للإحرام في تحريم حيوان إنسي ، ولا مُحَرَّمِ الْأَكْلِ . ذكر المصنف هنا شيئين ؛ أحدهما ، الحيوان الإنسي . والثاني ، الحيوان المُحَرَّمُ أَكْلُهُ . فأما الحيوان الإنسي ، فلا يحرم على المُحَرَّمِ ، ولا في الحرم إجماعاً ، لكن الإعتبار في الوحشي والأهلي بأضله ، فالحمام وخبثي ، وإن تأهل ، نص عليه ، ففيه الجزاء كالمؤحش . قطع به الأصحاب . والصحيح من المذهب ،

وقال عليه السلام : « أَفْضَلُ الْحَجِّ الْعَجُّ وَالنَّجُّ » ^(١) . يعنى إِسَالَةَ الدَّمَاءِ بِالذَّبْحِ وَالنَّحْرِ . وَهَذَا لِإِخْلَافٍ فِيهِ . فَإِنْ كَانَ مُتَوَلِّدًا بَيْنَ وَخَشِيٍّ وَأَهْلِيٍّ ، غَلَبَ جَانِبُ التَّحْرِيمِ .

فصل : فَأَمَّا الْمُحَرَّمُ أَكْلُهُ فَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ؛ أَحَدُهَا ، الْحُمْسُ الْفَوَاسِقُ الَّتِي أَبَاحَ الشَّارِعُ قَتْلَهَا فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ ، وَهِيَ الْجِدَاةُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ . وَفِي بَعْضِ أَفَافِ الْحَدِيثِ : الْحَيَّةُ مَكَانَ الْعَقْرَبِ . فَيُبَاحُ قَتْلُهُنَّ فِي الْإِحْرَامِ وَالْحَرَمِ . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ ؛ الثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَإِسْحَاقُ . وَحَكِيٌّ عَنْ النَّحْوِيِّ أَنَّهُ مَنَعَ قَتْلَ الْفَأْرَةِ . وَالْحَدِيثُ صَرِيحٌ فِي جِلِّ قَتْلِهَا ، فَلَا تَعْوِيلَ عَلَى مَا خَالَفَهُ . وَالْمُرَادُ بِالْغُرَابِ الْأَبْقَعُ وَغُرَابُ الْبَيْتِ . [٦٣/٤] وَقَالَ قَوْمٌ : لَا يُبَاحُ قَتْلُ غُرَابِ الْبَيْتِ ؛ لِأَنَّهُ رُويَ : « حُمْسُ فَوَاسِقُ ، يُقْتَلْنَ فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ ؛ الْحَيَّةُ ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ ، وَالْحُدْيَا » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢) . وَهَذَا يُقَيَّدُ

أَنَّ الْبَطَّ كَالْحَمَامِ ، فَهُوَ وَخَشِيٌّ وَإِنْ تَأَهَّلَ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، الْإِنْصَافِ وَ « الْفُرُوع » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الزُّرَّكَانِيُّ : الْمُصَحَّحُ وَجُوبُ الْجَزَاءِ . وَعَنْهُ ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٢١١ .

(٢) في : باب ما يندب للمحرم وغيره قتله من الدواب ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٥٦/٢ - ٨٥٩ . كما أخرجه البخاري ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب جزاء الصيد . صحيح البخاري ١٧/٣ . والنسائي ، في : باب ما يقتل في الحرم من الدواب ، وباب قتل الجذاة في الحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٦٣/٥ ، ١٦٥ . وابن ماجه ، في : باب ما يقتل المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٢٢/٦ ، ١٦٤ .

مُطْلَقٌ ذَكَرَ الْغُرَابِ فِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ ، وَلَا يُمَكِّنُ حَمْلُهُ عَلَى الْعُمُومِ ،
بَدَلِيلٌ أَنَّ الْمُبَاحَ مِنَ الْغُرَابِ لَا يَحِلُّ قَتْلُهُ . وَلَنَا ، مَا رَوَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ
اللهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : أَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسِ فَوَاسِقَ فِي الْحَرَمِ ؛
الْحِدَاةُ ، وَالْغُرَابُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْعَقْرَبُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ . وَعَنْ
ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « خَمْسٌ مِنَ
الدَّوَابِّ ، لَيْسَ عَلَى الْمُحَرَّمِ جُنَاحٌ فِي قَتْلِهِنَّ » . وَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ
عَائِشَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا^(١) . وَهَذَا عَامٌّ فِي الْغُرَابِ ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ
الْآخِرِ . وَلِأَنَّ غُرَابَ الْبَيْنِ مُحَرَّمٌ الْأَكْلِ ، يَغْدُو عَلَى أَمْوَالِ النَّاسِ ، وَلَا
وَجْهَ لِإَخْرَاجِهِ مِنَ الْعُمُومِ . وَفَارَقَ مَا أُبِيحَ أَكْلُهُ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي مَعْنَى مَا
أُبِيحَ قَتْلُهُ ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ تَخْصِيصِهِ تَخْصِيصُ مَا لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ . الْقِسْمُ الثَّانِي
مِنَ الْمُحَرَّمِ أَكْلُهُ ، مَا كَانَ طَبْعُهُ الْأَذَى ، وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مِنْهُ أَذَى ؛ كَالْأَسَدِ ،

لَا يَقْضِيهِ إِذَا كَانَ أَهْلِيًّا ؛ لِأَنَّهُ مَا لَوْفَ بِأَصْلِ الْخِلْقَةِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا
قَالُوا . وَأُطْلِقَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ فِي الدَّجَاجِ رِوَايَتَيْنِ ، وَخَصَّصَهُمَا ابْنُ أَبِي مُوسَى وَمَنْ

(١) الأول أخرجه البخاري ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح
البخاري ١٧/٣ . ومسلم ، في : باب ما يندب للمحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٥٦/٢ ، ٨٥٧ .
كما أخرجه النسائي ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٤٨/٥ .
وابن ماجه ، في : باب ما يقتل المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣١/٢ .
والثاني أخرجه البخاري ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح
البخاري ١٧/٣ . ومسلم ، في : باب ما يندب للمحرم ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٥٦/٢ - ٨٥٩ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٨/١ .
والنسائي ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ١٤٧/٥ ، ١٤٩ . والإمام
مالك ، في : باب ما يقتل المحرم من الدواب ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٥٦/١ . والإمام أحمد ، في : المسند
٧٧ ، ٦٥ ، ٥٤ ، ٥٢ ، ٥٠ ، ٤٨ ، ٣٧ ، ٣٢ ، ٨/٢ .

والتَّمِيرِ ، والفَهْدِ ، والدُّنْبِ ، وما في مَعْنَاهُ ، فَيُبَاحُ قَتْلُهُ أَيْضًا ، وَلَا جَزَاءَ فِيهِ . قَالَ مَالِكٌ : الْكَلْبُ الْعَقُورُ ، مَا عَقَرَ النَّاسَ وَعَدَا عَلَيْهِمْ ، مِثْلُ الْأَسَدِ ، والدُّنْبِ ، والتَّمِيرِ ، والفَهْدِ . فَعَلِيَ هَذَا يُبَاحُ قَتْلُ كُلِّ مَا فِيهِ أَذَى لِلنَّاسِ فِي أَنْفُسِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ ، مِثْلُ سِبَاعِ الْبَهَائِمِ كُلِّهَا ، الْحَرَامِ أَكْلُهَا ، وَجَوَارِحِ الطَّيْرِ ؛ كَالْبَزَائِ ، وَالصَّقَرِ ، وَالشَّاهِينِ ، وَالْعُقَابِ ، وَنَحْوِهَا ، وَالْحَشَرَاتِ الْمُؤْذِيَةِ ، وَالزُّبُورِ ، وَالْبَقِ ، وَالْبَعُوضِ ، وَالْبَرَاغِيثِ ، وَالدُّبَابِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : يُقْتَلُ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ ، وَالدُّنْبُ قِيَاسًا عَلَيْهِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْخَبَرَ نَصٌّ مِنْ كُلِّ جِنْسٍ عَلَى صُورَةٍ مِنْ أَذْنَاهُ ؛ تَنْبِيْهَا عَلَى مَا هُوَ أَعْلَى مِنْهَا ، وَدَلَالَةً عَلَى مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا ، فَتَنْصُهُ عَلَى الْغُرَابِ وَالْجِدَاةِ تَنْبِيْةً عَلَى الْبَزَائِ وَنَحْوِهِ ، وَعَلَى الْفَأْرَةِ تَنْبِيْةً عَلَى الْحَشَرَاتِ ، وَعَلَى الْعَقْرَبِ تَنْبِيْةً عَلَى الْحَيَّةِ ، وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ ، وَعَلَى الْكَلْبِ الْعَقُورِ تَنْبِيْةً عَلَى السَّبَاعِ الَّتِي هِيَ أَعْلَى مِنْهُ ، وَلِأَنَّ مَا لَا يُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ وَلَا مِثْلِهِ ، لَا يُضْمَنُ بِشَيْءٍ ، كَالْحَشَرَاتِ . الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْمُحَرَّمَ الْأَكْلِ ، مَا لَا يُؤْذِي بِطَبْعِهِ ، كَالرَّخْمِ ، وَالدَّيْدَانِ ، فَلَا أَثَرَ لِلْحَرَمِ وَلَا لِلْإِحْرَامِ فِيهِ ، وَلَا جَزَاءَ فِيهِ إِنْ قَتَلَهُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ .

تَابِعَهُ بِدَجَاجِ السُّنْدِ . وَصَحَّحَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، أَنَّ الدَّجَاجَ السُّنْدِيَّ وَحْشِيٌّ ، كَالْحَمَامِ . وَأُطْلِقَ فِي « الْفَاتِقِ » ، فِي دَجَاجِ السُّنْدِ وَالْبَطِّ ، الرُّوَايَتَيْنِ . وَقَدْ قَامَ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، أَنَّ فِي الدَّجَاجِ الْأَهْلِيَّ الْجَزَاءَ . قُلْتُ : هَذَا مُشْكِلٌ جِدًّا ، وَرُبَّمَا كَانَ مُخَالِفَ الْإِجْمَاعِ ، وَالْإِغْبَارُ فِي الْأَهْلِيِّ بِأَصْلِهِ ، فَلَوْ تَوَحَّشَ بَقَرًا أَوْ غَيْرُهُ فَهُوَ أَهْلِيٌّ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي بَقَرَةٍ تَوَحَّشَتْ : لَا شَيْءَ فِيهَا .

وقال مالك: يَحْرُمُ قَتْلُهَا، فَإِنْ قَتَلَهَا فَدَاها، وكذلك كُلُّ سَبْعٍ لَا يَغْدُو عَلَى النَّاسِ. فَإِذَا وَطِئَ الذُّبَابُ، أَوِ النَّمْلُ، أَوِ الذَّرُّ، أَوِ قَتَلَ الزُّبُورَ، تَصَدَّقَ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعَامِ. وقال ابنُ عَقِيلٍ: فِي النَّمْلَةِ لُقْمَةٌ أَوْ ثَمَرَةٌ إِذَا لَمْ تُؤْذِهِ. وَيَتَخَرَّجُ فِي النُّحْلَةِ مِثْلُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ [٤٧/٣] نَهَى عَنْ قَتْلِ النَّمْلَةِ وَالنُّحْلَةِ^(١). وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى: فِي الضَّفَدَعِ حُكُومَةٌ. وَلَنَا، أَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ إِنَّمَا أَوْجَبَ الْجَزَاءَ فِي الصَّيْدِ، وَلَيْسَ هَذَا بِصَيْدٍ. قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: الصَّيْدُ مَا جَمَعَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ؛ أَنْ يَكُونَ مُبَاخًا مُعْتَمَعًا^(٢). وَلِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ وَلَا قِيَمَةَ، وَالضَّمَانُ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَحَدِ هَذَيْنِ الشَّيْئَيْنِ.

وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، أَنَّ الْجَوَامِيسَ أَهْلِيَّةٌ مُطْلَقًا. ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ. وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْمُسْتَوْعِبِ» وَغَيْرِهِ. وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ». وَقَالَ فِي «الرُّعَايَةِ»: وَمَا تَوَحَّشَ مِنْ إِنْسِيٍّ، أَوْ تَانَسَ مِنْ وَحْشِيٍّ، فَلَيْسَ صَيْدًا. وَقِيلَ: مَا تَوَحَّشَ مِنْ إِنْسِيٍّ، فَهُوَ عَلَى الْإِبَاحَةِ لِرَبِّهِ وَغَيْرِهِ، وَمَا تَانَسَ مِنْ وَحْشِيٍّ، فَكَمَا لَوْ لَمْ يَتَّانَسَ. وَقِيلَ: مَا تَلَفَ مِنْ وَحْشِيٍّ، لَمْ يَحِلَّ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ، وَلَوْ تَوَحَّشَ إِنْسِيٍّ، لَمْ يَحْرُمَ. انْتَهَى. وَأَمَّا مُحْرَمُ الْأَكْلِ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ، أَنَّهُ لَا جَزَاءَ فِي قَتْلِهِ، إِلَّا مَا سَبَقَ مِنَ الْمُتَوَلَّدِ، وَمَا يَأْتِي فِي الْقَمَلِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، فِي: بَابِ قَتْلِ الذَّرِّ، مِنْ كِتَابِ الْأَدَبِ. سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٦٥٦/٢. وَابْنُ مَاجَةَ، فِي: بَابِ مَا يُنْهَى عَنْ قَتْلِهِ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ. سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ١٠٧٤/٢. وَالدَّارِمِيُّ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ الضَّفَادِعِ وَالنُّحْلَةِ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَاحِ. سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٨٩/٢. وَالْإِمَامُ مَالِكٌ، فِي: بَابِ النَّهْيِ عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ فِي الْغَزْوِ. مِنْ كِتَابِ الْجِهَادِ. الْمَوْطَأُ ٤٤٨/٢. وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ، فِي: الْمُسْنَدِ ٣٣٢/١، ٣٤٧.

(٢) ذَكَرَ هُنَا شَيْخَيْنِ زَادَ عَلَيْهِمَا صَاحِبُ الْمَعْنَى: وَحْشِيًّا. الْمَعْنَى ١٧٧/٥.

الشرح الكبير

فصل : ولا بأس أن يُقَرَّدَ الْمُحْرِمُ بِعِيَرِهِ . رُويَ ذلك عن ابنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ قَرَّدَ بِعِيَرِهِ بِالسَّقِيَا^(١) ، أَيْ تَزَعَ الْقُرَادَ^(٢) عَنْهُ ، قَرَّمَاهُ . وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ^(٣) ، وَعَطَاءٍ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَجُوزُ . وَكَرِهَهُ عِكْرِمَةُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَأنَّهُ مُؤَدِّ فَايَبَحَ قَتْلُهُ ، كَالْحَيَّةِ وَالْعَقْرَبِ .

فصل : فَأَمَّا الْقَمْلُ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، إِباحَةُ قَتْلِهِ ؛ لِأنَّهُ مِنْ

قال الإمام أحمد : لا فِدْيَةَ فِي الضَّفَدِ . وقال في « الإِرْشَادِ » : فِيهِ حُكُومَةٌ . وَقَدَّمَهُ الْإِنْصَافُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » . وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ . قَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : لَا أَعْرِفُ لَهُ وَجْهًا . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : فِي التَّمْلَةِ لَقَمَةٌ ، أَوْ تَمْرَةٌ إِذَا لَمْ تُؤْذِهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَيَخْرُجُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي التَّحْلَةِ ، وَفِي أُمِّ حُبَيْنَ وَجْهٌ ؛ يَضْمُنُهَا بِجَدْيٍ . اخْتَارَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَهُوَ خِلَافُ الْقِيَاسِ . وَأُمُّ حُبَيْنَ ، هِيَ الْجِزْبَاءُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهِيَ دَائِبَةٌ مَعْرُوفَةٌ ، مِثْلُ أُمِّ غُرْسٍ ، وَابْنِ [٢٨٢ / ١] آوَى . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : هِيَ دَائِبَةٌ مُتَنَفِّخَةُ الْبَطْنِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ مِثْلُهُ كُلُّ مُحْرِمٍ لَمْ يُؤْمَرْ بِقَتْلِهِ . انْتَهَى . وَفِي السُّنَنِ الْأَهْلِيَّةِ وَجْهٌ ؛ أَنَّ فِيهِ الْجِزَاءَ . وَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي الثُّغْلَبِ ، وَالسُّنُورِ الْأَهْلِيِّ ، وَالْهَذْهَدِ ، وَالْقِرْدِ ، وَغَوَّهَا ، فِي بَابِ جِزَاءِ الصَّيْدِ .

قوله : إِلَّا الْقَمْلَ فِي رِوَايَةٍ ، إِذَا قَتَلَهُ الْمُحْرِمُ . اعْلَمْ أَنَّ فِي جَوَازِ قَتْلِ الْقَمْلِ

(١) السقيا : منزل بين مكة والمدينة ، قيل : هي على يومين من المدينة .

(٢) القُرَاد : دويبة متطفلة ، تمشي على الثواب والطيور ، وتمتص دمه .

(٣) في الأصل : « يزيد » .

أَكْثَرُ الْهَوَامِ أَدَى ، فَأُبَيِّحُ قَتْلَهُ ، كَالْبَرَاغِيثِ ، وَسَائِرِ مَا يُؤْذَى . وَالثَّانِيَةُ ، أَنْ قَتْلَهُ مُحَرَّمٌ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَفُّهُ بِإِزَالَتِهِ ، فَحَرَّمَ ، كَقَطْعِ الشَّعْرِ ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى كَعْبَ بْنَ عُجْرَةَ وَالْقَمْلَ يَتَنَاقَرُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَقَالَ لَهُ : « احْلِقْ رَأْسَكَ »^(١) . فَلَوْ كَانَ قَتْلُ الْقَمْلِ وَإِزَالَتُهُ مُبَاحًا لَمْ يَكُنْ كَعْبٌ لِيَتَرَكَّهُ حَتَّى يَصِيرَ كَذَلِكَ ، وَلَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَرَهُ بِإِزَالَتِهِ خَاصَّةً . وَالصُّبْبَانُ كَالْقَمْلِ ؛ لِأَنَّهُ يَبْضُهُ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ قَتْلِ الْقَمْلِ وَرَمِيهِ ، أَوْ قَتْلِهِ بِالزُّبْنِ ، لِحُصُولِ التَّرَفُّهِ بِهِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا الرَّوَاتِبَانِ فِيمَا أَرَاهُ مِنْ شَعْرِهِ ، أَمَّا مَا أَلْقَاهُ مِنْ ظَاهِرِ بَدَنِهِ وَتَوْبِهِ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَظَاهِرُ كَلَامِ شَيْخِنَا هُنَا يَقْتَضِي الْعُمُومَ . وَيَجُوزُ لَهُ حَكُّ رَأْسِهِ بِرِيقٍ ؛ كَيْلَا يَقْطَعَ شَعْرًا ، أَوْ يَقْتُلَ قَمْلًا ، فَإِنْ حَكَّ فَرَأَى فِي يَدِهِ شَعْرًا اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَفْدِيَهُ^(٢) اخْتِيَاطًا ، وَلَا يَجِبُ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ .

وَصِيبَانُهُ^(٣) لِلْمُحَرَّمِ رَوَاتِبَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ« الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ« الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ« الْكَافِي » ، وَ« الْهَادِي » ، وَ« الْمُغْنَى » ، وَ« التَّلْخِصِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ« الْفَائِقِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ؛ لِإِحْدَاهُمَا ، يُبَاحُ قَتْلُهَا ، كَالْبَرَاغِيثِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْإِفَادَاتِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّ » ، وَ« الْمُتَخَبِّ » . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ« الْخُلَاصَةِ » ، وَ« النَّظْمِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، لَا يُبَاحُ قَتْلُهَا . وَهِيَ الصَّحِيحَةُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَهِيَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . قَالَ

(١) تقدم تخريجه في ١٤٥/٢ .

(٢) في م : يعيده .

(٣) الصبيان : يبيض القمل والبرغوث ، واحدته صبيانة .

فصل : فَإِنْ تَغَلَّى الْمُحْرِمُ ، أَوْ قَتَلَ قَمَلًا ، فَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ، فَإِنْ كَعَبَ
 ابْنُ عُجْرَةَ حِينَ خَلَقَ رَأْسَهُ قَدْ أَذْهَبَ قَمَلًا كَثِيرًا ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ لَذَلِكَ
 شَيْءٌ ، إِنَّمَا أَوْجَبَ الْفِدْيَةَ بِخَلْقِ الشَّعْرِ ، وَلِأَنَّ الْقَمَلَ لَا قِيَمَةَ لَهُ ، فَأَشْبَهَ
 الْبَعُوضَ وَالْبَرَاعِيثَ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ بِصَيِّدٍ ، وَلَا هُوَ مَا كُوِّلَ . حُكِيَ عَنْ ابْنِ
 عُمَرَ ، قَالَ : هِيَ أَهْوَنُ مَقْتُولٍ . وَسُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، عَنْ ^(١) مُحْرِمٍ أَلْقَى
 قَمَلَةً ، ثُمَّ طَلَبَهَا فَلَمْ يَجِدْهَا ، قَالَ : تِلْكَ ^(٢) ضَالَّةٌ لَا تَبْتَغَى . وَهَذَا قَوْلُ
 طَاوُسٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ
 - فِي مَنْ قَتَلَ قَمَلَةً - قَالَ : يُطْعِمُ شَيْئًا . فَعَلَى هَذَا ، أَيْ شَيْءٌ يُصَدَّقُ بِهِ
 أَجْزَأُهُ ، سِوَاءٍ قَتَلَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا . وَهَذَا قَوْلُ أَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَقَالَ
 إِسْحَاقُ : ثَمَرَةٌ فَمَا فَوْقَهَا . وَقَالَ مَالِكٌ : حَفَنَةٌ مِنْ طَعَامٍ . وَرَوَى ذَلِكَ
 عَنْ ابْنِ عُمَرَ . وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ كُلُّهَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِنَا ، فَإِنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ
 التَّقْدِيرَ ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى التَّقْرِيبِ لِأَقَلِّ مَا يُتَصَدَّقُ بِهِ .

الزَّرَكَشِيُّ : هِيَ أَنْصُ الرُّوَايَتَيْنِ ، وَاخْتِيَارُ الْخِرَقِيِّ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » .
 وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » ، وَ« الزَّرَكَشِيِّ » ،
 وَ« الْمُحَرَّرِ » . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، هَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ فِي قَتْلِهَا جَزَاءٌ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ .
 وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الزَّرَكَشِيِّ » ، وَ« الْكَافِي » ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا جَزَاءَ
 عَلَيْهِ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْعُمْدَةِ » : لَا شَيْءَ فِيمَا حُرِّمَ أَكْلُهُ إِلَّا الْمُتَوَلَّدُ .
 وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنِيِّ » ، وَ« الشَّرْحِ » ، وَ« ابْنِ رَزِينِ » ، وَصَحَّحَهُ فِي

(١) فِي م : هِيَ فِي .

(٢) فِي م : مَالِكٌ .

فصل : والخلاف إنما هو في قتلِه للمُحَرَّم ، أما في الحَرَمِ فبِإِباحِ قَتْلِ القَمَلِ بِغَيْرِ خِلَافٍ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حُرِّمَ فِي حَقِّ الْمُحَرَّمِ ؛ لِأَمَّا فِيهِ مِنَ التَّرَفُّهِ ، فَهُوَ كَقَطْعِ الشَّعْرِ [٧/٣ ط] وَمَنْ كَانَ فِي الْحَرَمِ غَيْرَ مُحَرَّمٍ ، فمُبَاحٌ لَهُ قَطْعُ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ ، وَالطَّيِّبُ ، وَسَائِرُ مَا يُتَرَفُّهُ بِهِ .

فصل : وَلَا بَأْسَ بِغَسْلِ الْمُحَرَّمِ رَأْسَهُ وَبَدَنَهُ بِرَفِيقٍ . فَعَلَ ذَلِكَ عُمرُ ، وَابْنُهُ ، وَرَخَّصَ فِيهِ عَلِيٌّ ، وَجَابِرٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَ مَالِكٌ لِلْمُحَرَّمِ أَنْ يَغْتَسِلَ فِي الْمَاءِ ، وَيُعَيَّبَ فِيهِ رَأْسَهُ ، وَلَعَلَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ سَيَّرَ لَهُ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ ؛

الإِنصاف « النَّظْمِ » ، فَلَا تَفْرِيعَ عَلَيْهَا . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ جَزَاءٌ . وَقَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » : إِنَّ حَرَّمَ قَتْلَهُ ، فَقِيهِ الْفِدْيَةُ ، وَإِلَّا فَلَا . (وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الرَّعَائِيَّتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَّتَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ ^(١) . فَعَلِيهَا ، أَيْ شَيْءٌ تَصَدَّقَ بِهِ كَانَ خَيْرًا مِنْهُ ، كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ ، وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفَائِقِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الزَّرْكَاشِيِّ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ » ، وَغَيْرِهِمْ .

تنبيه : ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّ الرُّوَايَتَيْنِ فِي تَحْرِيمِ قَتْلِ الْقَمَلِ ، لَا فَرْقَ فِيهِمَا بَيْنَ قَتْلِهِ وَرَمْيِهِ ، أَوْ قَتْلِهِ بِالرُّنْبُقِ وَغَوَاهُ ، مِنْ رَأْسِهِ ، وَبَدَنِهِ ، وَتَوْبِهِ ، ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ . وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحِ . (وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ رَزِينٍ ، وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » وَغَيْرِهِ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ ^(٢) .

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢ - ٢) زيادة من : ش .

الشرح الكبير

لأن ذلك ليس بيسير ، ولهذا لا يقوم مقام السترة في الصلاة . وقد روى عن ابن عباس ، قال : رُبما قال لي عُمَرُ ونحن مُخْرِمُونَ بِالْجُحْفَةِ : تعالْ أَبَايْكَ^(١) أَيْنا أطولُ نَفْسًا في المَاءِ . رواه سعيد^(٢) . ولأنه ليس بيسير مُعْتَادٍ ، وَأَشْبَهَ صَبَّ المَاءِ عليه ، وَوَضَعَ يَدَهُ عليه . وقد روى عبد الله بن حُثَيْنٍ ، قال : أَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ، فَأَتَيْتُهُ وَهُوَ يَغْتَسِلُ ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ ، فَقَالَ : مَنْ هَذَا ؟ فَقُلْتُ^(٣) : أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُثَيْنٍ ، أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْأَلُكَ : كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُخْرِمٌ . فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ ، فَطَأَطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسُهُ ، ثُمَّ قَالَ لِإِنْسَانٍ يَصُبُّ عَلَيْهِ المَاءَ : صُبِّ . فَصَبَّ عَلَى

وقيل : رَمِيهِ مِنْ غَيْرِ ظَاهِرٍ ثَوْبِهِ كَقَتْلِهِ . وقال في «المَذْهَبِ» : إِذَا قُلْنَا : لَا يُبَاحُ قَتْلُهُ ، وَكَانَ قَدْ جَعَلَ فِي رَأْسِهِ زَنْبِقًا قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، فَتَلَفَ بَعْدَ^(٤) الْإِحْرَامِ ، لَمْ يَضْمَنْ . انتهى . قلتُ : هَذَا يُفْتَى مَنْ نَصَبَ الْأُخْبُولَةَ قَبْلَ الْإِحْرَامِ ، ثُمَّ يَقَعُ فِيهَا بَعْدَ الْإِحْرَامِ صَيِّدٌ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . «وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الفُرُوعِ»^(٥) . وقال القاضي ، وابن عَقِيلٍ : إِنَّمَا الرُّوَاتَانِ فِيمَا إِذَا أَرَاكَ مِنْ شَعْرِهِ ، وَبَدَنِهِ ، وَبَاطِنِ ثَوْبِهِ ، وَيَجُوزُ مِنْ ظَاهِرِهِ . نَقَلَهُ عَنْهُمَا فِي «الفُرُوعِ» . وَحَكَى الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، أَنَّ الرُّوَاتَيْنِ

(١) معنى : ننظر أبنا أبي .

(٢) أخرجه البيهقي ، في : باب الاغتسال بعد الإحرام ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ٦٣/٥ .

(٣) في الأصل : « فقال » .

(٤) يباح بالأصول ، ولعلها كما أثبتناها .

(٥) ٥ - زيادة من : ط .

رَأْسِهِ ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ ، فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ ، ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) .

فصل : وَيُكْرَهُ لَهُ غَسْلُ رَأْسِهِ بِالسِّنْدِرِ وَالْخِطْمِيِّ^(٢) وَنَحْوِهِمَا ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِزَالَةِ الشَّعَثِ ، وَالتَّعَرُّضِ لِقَطْعِ الشَّعْرِ . وَكَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . فَإِنْ فَعَلَ فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ : عَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .

فِيمَا أَزَالَهُ مِنْ شَعْرِهِ ، أَمَّا مَا أَلْقَاهُ مِنْ ظَاهِرِ بَدَنِهِ ، ^(٣) وَثَوْبِهِ ، فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . انْتَهَى . قَالَ الزُّرَّكَاشِيُّ : قَالَ الْقَاضِي فِي « الرُّوَايَتَيْنِ » : وَمَوْضِعُ الرُّوَايَتَيْنِ ، إِذَا أَلْقَاهَا مِنْ شَعْرِ رَأْسِهِ ، أَوْ بَدَنِهِ ، أَوْ لَحْيِهِ ، أَمَّا إِنْ أَلْقَاهَا مِنْ ظَاهِرِ بَدَنِهِ^(٤) ، أَوْ ثِيَابِهِ ، أَوْ بَدَنِ مُجَلٍّ ، أَوْ مُحْرِمٍ غَيْرِهِ ، فَهُوَ جَائِزٌ ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .

فائدة : يَجُوزُ قَتْلُ الْبَرَاغِيثِ مُطْلَقًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ أَكْثَرُهُمْ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَقَالَ فِي

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ الْاِغْتِسَالِ لِلْمَحْرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَحْصَرِ وَجِزَاءِ الْعَيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ . ٣ / ٢٠ . وَاسْلَمَ ، فِي : بَابِ جَوَازِ غَسْلِ الْهَرَمِ بِدَنِهِ وَرَأْسِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمَ ٢ / ٨٦٤ . كَمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْهَرَمِ يَخْتَسِلُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ١ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ غَسْلِ الْهَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . الْمُجْتَمِعُ ٥ / ٩٨ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْهَرَمِ يَغْسِلُ رَأْسَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ ٢ / ٩٧٨ ، ٩٧٩ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ الْاِغْتِسَالِ فِي الْإِحْرَامِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكَ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٢ / ٣٠ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ غَسْلِ الْهَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . الْمَوْطَأُ ١ / ٣٢٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٥ / ٤٢١ .

(٢) الْخِطْمِيُّ ، يَفْتَحُ الْخَاءَ وَكُسْرُهَا : نَبَاتٌ مِنَ الْفَصِيلَةِ الْحَيَازِيَّةِ ، يَدُقُّ وَرَقُهُ بِاهِسَاءٍ ، وَيَجْعَلُ غَسْلًا لِلرَّأْسِ فَيَنْقِيهِ . (٣ - ٣) سَقَطَ مِنْ : ط .

الشرح الكبير

وبه قال مالك، وأبو حنيفة. وقال صاحباه: عليه صدقة؛ لأن الخطيئ يستلذ برائحته، ويزيل الشعث، ويقتل الهوام، فوجب به الفدية، كالورس. ولنا، أن النبي ﷺ قال، في المخرج الذي وقصه بغيره: «اغسلوه بماء وسدر، وكفونوه في ثوبيه، ولا تحنطوه، ولا تحمروا رأسه؛ فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا». متفق عليه^(١). فأمر بعسله

«الفرع»: ظاهر تعليق القاضى، أن البراغيث كالقمل. قال: وهو متوجه. الإنصاف. وجزم في «الرعاية» في موضع، لا يقتل البراغيث ولا البعوض. وذكره في موضع آخر قولاً، وزاد، ولا قراداً. وقال الشيخ تقي الدين: إن قرصه ذلك، قتله منجناً، وألا فلا يقتله.

تنبيه: مفهوم قوله: إلا القمل، إذا قتله المخرج. أنه لا يخرم قتله في الحرم. وهو صحيح، فيباح بلا نزاع بين الأصحاب.

فوائد: يستحب قتل كل مؤذ من حيوان وطير. جزم به في «المستوعب»، وغيره. وقدمه في «الفرع»، وقال: هو مراد من أباحه. انتهى. فمعه الفوايق الخمسة. وهن: الغراب الأسود، والأبقع - وقيل: المراد في الحديث، الأبقع. قاله الزركشي - والجذاة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور، والأسود البهيم. وفي مسلم: والحية. أيضاً. وفيه: يقتل في الحرم والإحرام. وفيه: أنه، عليه أفضل الصلوة والسلام، أمر مخرباً يقتل حية في بني. فنص من كل جنس على أذناه تنبيهها، والتنبيه مقدم على المفهوم إن كان. وللدارقطني: يقتل المخرج الذئب^(٢). نقل حنبل، يقتل المخرج الكلب العقور، والذئب،

(١) تقدم تحريجه في ٨٧/٦.

(٢) أخرجه الدارقطني، في: كتاب الحج. سنن الدارقطني ٢/٢٣٢.

بالسِّدْرِ ، مع إثبات حُكْمِ الإِحْرَامِ فِي حَقِّهِ ، وَالْخِطْيُ كَالسِّدْرِ . وَلَآئِهِ لَيْسَ بِطَيْبٍ ، فَلَمْ تَجِبِ الْفِدْيَةُ بِاسْتِعْمَالِهِ ، كَالثُّرَابِ . وَقَوْلُهُمْ : تُسْتَلَذُّ رَائِحَتُهُ . مَمْنُوعٌ ، ثُمَّ يَبْطُلُ بِالْفَاكِهَةِ وَبَعْضِ الثُّرَابِ . وَلِإِزَالَةِ الشَّعَثِ يَحْصُلُ بِذَلِكَ أَيْضًا . وَقَتْلُ الْهَوَامِّ لَا يُعْلَمُ حُصُولُهُ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُهُ عَلَى الْوَرَسِ ؛ لِأَنَّهُ طَيْبٌ . وَلِذَلِكَ لَوْ اسْتَعْمَلَهُ فِي غَيْرِ الْعَسَلِ ، أَوْ فِي تَوْبِهِ ، مُنِعَ مِنْهُ ، بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا .

وَالشَّيْخُ ، وَكُلُّ مَا عَدَا مِنَ السَّبَاعِ . وَنَقَلَ أَبُو الْحَارِثِ ، يَقْتُلُ الشَّيْخَ ، عَدَا أَوْ لَمْ يَعُدَّ . انْتَهَى . وَمِمَّا يَقْتُلُ أَيْضًا ، الثَّيْمَرُ ، وَالْفَهْدُ ، وَكُلُّ جَارِحٍ ؛ كَنَسْرِ ، وَبَازِيٍّ ، وَصَقْرٍ ، وَبَاشِقٍ ، وَشَاهِينٍ ، وَغَقَابٍ ، وَغَوْهَا ، وَذُبَابٍ ، [١ / ٢٨٢ ظ] وَوَزْغٍ ، وَعَلَقٍ ، وَطَبُوعٍ ، وَبَقٍّ ، وَبَعُوضٍ . ذَكَرَهُ صَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَالْمُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمْ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، يَقْتُلُ الْقِرْدَ ، وَالنَّسْرَ ، وَالْعَقَابَ ، إِذَا وَثَبَ ، وَلَا كَفَّارَةَ . وَقَالَ قَوْمٌ : لَا يُبَاحُ قَتْلُ غُرَابِ الْبَيْتِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ الْمُسْتَوْعِبِ ؛ فَإِنَّهُ مِثْلُ الْغُرَابِ الْأَبْعَقِ فَقَطْ . فَإِنْ قَتَلَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْدُوَ عَلَيْهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَلَا يَتَّبَعِي لَهُ . وَمَا لَا يُؤْذِي بَطْنِيهِ ، لَا أَجْزَاءَ فِيهِ ، كَالرَّخَمِ ، وَالبُومِ وَغَوْهَا . قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : وَيَجُوزُ قَتْلُهُ مِنْهُمْ النَّاطِلُ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ . وَقِيلَ : يَحْرَمُ . نَقَلَ أَبُو دَاوُدَ ، وَيَقْتُلُ كُلُّ مَا يُؤْذِيهِ . وَلِلْأَصْحَابِ وَجْهَانِ فِي تَمَلُّ وَغَوْهَا . وَجَزَمَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، يُكْرَهُ قَتْلُهُ مِنْ غَيْرِ أَذْيَةٍ ، وَذَكَرَ مِنْهَا الذُّبَابَ . قَالَ فِي التَّحْرِيمِ : وَالتَّحْرِيمُ أَظْهَرُ ؛ لِلنَّهْيِ . نَقَلَ حَنْبَلٌ ، لَا بَأْسَ بِقَتْلِ الذَّرِّ . وَنَقَلَ مُهَنَّأٌ ، وَيَقْتُلُ التَّمَلَّةَ إِذَا عَضَّتْهُ ، وَالتَّحْلَةَ إِذَا آذَتْهُ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقْيُ الدِّينِ ، لَا يَجُوزُ قَتْلُ نَحْلٍ ، وَلَوْ بِأَخْذِ كُلِّ عَسَلَةٍ . قَالَ هُوَ وَغَيْرُهُ : إِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ

وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ عَلَى الْمُحْرِمِ ، وَفِي إِبَاحَتِهِ فِي الْحَرَمِ الْمُفْتَعِ رَوَاتَانِ .

١٢٠٧ - مسألة : (ولا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ عَلَى الْمُحْرِمِ ، وَفِي إِبَاحَتِهِ فِي الْحَرَمِ رَوَاتَانِ) [٤٨/٣] لَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ عَلَى الْمُحْرِمِ ، بغيرِ خِلَافٍ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَارَةِ ﴾ ^(١) . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمرَ : طَعَامُهُ مَا أَقْنَاهُ . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ : طَعَامُهُ مِلْحُهُ . وَلَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي جَوَازِ أَكْلِهِ وَبَيْعِهِ وَشِرَائِهِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ حَيَوَانِ الْبَحْرِ الْمِلْحِ ، وَبَيْنَ مَا فِي الْأَنْهَارِ وَالْعُيُونِ ، فَإِنَّ اسْمَ الْبَحْرِ يَتَنَاوَلُ الْكُلَّ ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فَرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا ﴾ ^(٢) . وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَابَلَهُ بِصَيْدِ الْبَرِّ بِقَوْلِهِ : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُم صَيْدَ الْبَرِّ ﴾ . فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَا لَيْسَ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ فَهُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ .

نَمْلٌ إِلَّا يَقْتُلُهُ ، جَازَ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يُدْخَنُ لِلزَّنايِرِ إِذَا خَشِيَ أَذَاهُمْ ، هُوَ أَحَبُّ الْإِنْسَانِ إِلَى مِنْ تَحْرِيقِهِ ، وَالنَّمْلُ إِذَا آذَاهُ يَقْتُلُهُ .

فَالدَّيْمَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : وَلَا يَحْرُمُ صَيْدُ الْبَحْرِ عَلَى الْمُحْرِمِ . هَذَا الْجَمَاعُ . وَاعْلَمْ أَنَّ الْبَحْرَ الْمِلْحَ وَالْأَنْهَارَ وَالْعُيُونَ سَوَاءٌ . الثَّانِيَةُ ، مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، كَالسُّلْحَفَةِ وَالسَّرَّطَانِ وَغَوَاهُمَا ، كَالسَّمَكِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ ، عَلَيْهِ الْجَزَاءُ .

(١) سورة المائدة ٩٦ .

(٢) سورة فاطر ١٢ .

وَحَيَوَانُ الْبَحْرِ مَا كَانَ يَعِيشُ فِي الْمَاءِ ، وَيُفْرِخُ فِيهِ ، وَيَبْيِضُ فِيهِ . فَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ ، كَالسَّمَكِ وَنَحْوِهِ ، فَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ ، كَالسَّلْحَفَةِ ، وَالسَّرَطَانِ ، فَهُوَ كَالسَّمَكِ ، لَا جَزَاءَ فِيهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ : فِيهِ الْجَزَاءُ ، وَفِي الصَّفَدَعِ ، وَكُلِّ مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يُفْرِخُ فِي الْمَاءِ ، وَيَبْيِضُ فِيهِ ، فَكَانَ مِنْ حَيَوَانِهِ ، كَالسَّمَكِ . فَأَمَّا طَيْرُ الْمَاءِ ، فَفِيهِ الْجَزَاءُ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ مُخَالَفًا غَيْرَ مَا حُكِيَ عَنْ عَطَاءٍ ، أَنَّهُ قَالَ : حَيْثُمَا يَكُونُ أَكْثَرُ فَهُوَ مِنْ صَيِّدِهِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِنَّمَا يُفْرِخُ فِي الْبَرِّ ، وَيَبْيِضُ فِيهِ ، وَإِنَّمَا يَدْخُلُ الْمَاءَ لِيَتَعَيَّشَ فِيهِ ، وَيَكْتَسِبَ مِنْهُ ، فَهُوَ كَصَيِّدِ الْآدَمِيِّينَ . فَإِنْ كَانَ جِنْسٌ مِنَ الْحَيَوَانِ ، نَوْعٌ مِنْهُ فِي الْبَرِّ ، وَنَوْعٌ مِنْهُ فِي الْبَحْرِ ، كَالسَّلْحَفَةِ ، فَلِكُلِّ نَوْعٍ حُكْمُ نَفْسِهِ ، كَالْبَقَرِ ، مِنْهَا الْوَحْشِيُّ مُحَرَّمٌ ، وَالْأَهْلِيُّ مُبَاحٌ .

فصل : وهل يُباح صَيْدُ الْبَحْرِ فِي الْحَرَمِ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ أَصْحُهُمَا ،

قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّ الْمُرَادَ ، أَنَّ مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ لَهُ حُكْمُهُ ، وَمَا يَعِيشُ فِي الْبَحْرِ لَهُ حُكْمُهُ . وَأَمَّا طَيْرُ الْمَاءِ ، فَبَرٌّ بِلَا نِزَاعٍ ؛ لِأَنَّهُ يُفْرِخُ وَيَبْيِضُ فِي الْبَرِّ . قَوْلُهُ : وَفِي إِبَاحَتِهِ فِي الْحَرَمِ رِوَايَتَانِ . وَأُطْلَقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنَجَّى » ، وَ « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْهَدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْهَادِي » ، وَ « التَّلْخِصِ » . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : أَيْضًا ، فِي أَحْكَامِ صَيْدِ الْمَدِينَةِ : وَفِي صَيْدِ السَّمَكِ فِي الْحَرَمَيْنِ رِوَايَتَانِ . وَقَدْ

وَيُضْمَنُ الْجَرَادَ بِقِيمَتِهِ ، فَإِنْ انْفَرَشَ فِي طَرِيقِهِ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْيِ ^{المقتنع}

الشرح الكبير

أَنَّهُ لَا يُبَاحُ ، فَلَا يَحِلُّ الصَّيْدُ مِنْ آبَارِ الْحَرَمِ وَعُيُونِهِ ، كَرِهَهُ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَا يَنْفَرُ صَيْدُهَا » ^(١) . وَلِأَنَّ الْحُرْمَةَ تَثْبُتُ لِلصَّيْدِ بِحُرْمَةِ الْمَكَانِ ، وَهُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ صَيْدٍ . وَالثَّانِيَةُ ، أَنَّهُ مُبَاحٌ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ لَا يُحَرِّمُهُ ، فَلَمْ يُحَرِّمْهُ الْحَرَمُ ، كَالسَّبَاعِ ، وَالْحَيَوَانِ الْأَهْلِيِّ .

١٢٠٨ - مسألة : (وَيُضْمَنُ الْجَرَادَ بِقِيمَتِهِ ، فَإِنْ انْفَرَشَ فِي

الإنصاف

سَبَقَتَا إِخْدَاهُمَا ، لَا يُبَاحُ . صَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، فِي « مَنْسِكَهِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، ^(٢) وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينٍ » ^(٣) . قَالَ فِي « الْوَجِيزِ » : وَيَحْرُمُ صَيْدُ الْحَرَمِ مُطْلَقًا . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْجَزْقِيِّ . وَالثَّانِيَةُ ، يُبَاحُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ ابْنِ أَبِي مُوسَى . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » : وَهُوَ اخْتِيَارِي . وَصَحَّحَهُ النَّاطِمُ .

قوله : وَيُضْمَنُ الْجَرَادَ بِقِيمَتِهِ . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ الْجَرَادَ إِذَا قُتِلَ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الإذخر ... ، من كتاب الجنائز ، وفي : باب فضل الحرم ... ، وباب لا يهل القتال بمكة ... ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب ما قيل في الصواغ ... ، من كتاب البيوع ، وفي : باب كيف تعرف لقطة ... ، من كتاب اللقطة ، وفي : باب إثم الغادر للبر والفاجر ، من كتاب الوصايا . صحيح البخاري ٢ / ١١٥ ، ١١٦ ، ١٨١ ، ٣ / ١٨ ، ٧٩ ، ١٦٤ ، ٤ / ١٢٧ . ومسلم ، في : باب تحريم مكة ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٨٦ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب حرمة مكة ، وباب تحريم القتال ، من كتاب مناسك الحج . المجتبى ٢ / ١٦٠ ، ١٦١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٩ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٨ . (٢ - ٢) زيادة من : ش .

المقنع عَلَيْهِ ، فَفِي الْجَزَاءِ وَجْهَانِ . وَعَنْهُ ، لَا ضَمَانَ فِي الْجَرَادِ .

الشرح الكبير طَرِيقُهُ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْنِيِّ عَلَيْهِ ، فِي الْجَزَاءِ وَجْهَانِ . وَعَنْهُ ، لَا ضَمَانَ فِي الْجَرَادِ (اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِي الْجَرَادِ ، فَعَنْهُ ، هُوَ مِنْ ^(١) صَيْدِ الْبَحْرِ ، لَا جَزَاءَ فِيهِ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي سَعِيدٍ . قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّدِ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَكَغَبٌ : هُوَ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ . قَالَ غُرُوزٌ : هُوَ مِنْ ثَثَرَةٍ حُوتٍ . وَرَوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : أَصَابَنَا ضَرْبٌ مِنْ جَرَادٍ ، فَكَانَ الرَّجُلُ مِنَّا يَضْرِبُ بِسَوْطِهِ وَهُوَ مُخْرِمٌ . فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ هَذَا لَا يَصْلُحُ . فَذَكَرَ [٤٨/٣] ط ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « إِنَّ هَذَا مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » . وَعَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « الْجَرَادُ مِنْ صَيْدِ الْبَحْرِ » . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ ^(٢) . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، أَنَّهُ مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ ، وَفِيهِ الْجَزَاءُ . وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ ؛ لِمَا رَوَى أَنَّ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لَكُغَبٍ فِي جَرَادَتَيْنِ : مَا جَعَلْتَ فِي نَفْسِكَ ؟

الإِنصَافُ يُضْمَنُ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » ، وَ « الْمُتَوَرِّ » . قَالَ ابْنُ مُثَنَّى : هَذَا الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « تَجْرِيدِ الْعِنَايَةِ » : يُضْمَنُ عَلَى الْأَطْهَرِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الْمُتَبَهِّجِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « النَّظْمِ » . وَإِلَيْهِ مِثْلُ الْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحِ . وَعَنْهُ ، لَا يُضْمَنُ الْجَرَادُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ رَزِينِ » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « نِهَايَةِ ابْنِ رَزِينِ » ، وَ « نَظْمِهَا » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الْمَذْهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،

(١) سقط من : م .

(٢) في : باب في الجراد للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٩ / ١ .

كما أخرج الأول الترمذی ، في : باب ما جاء في صيد البحر للمحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٨٣ / ٤ . وابن ماجه ، في : باب صيد الحيتان والجراد . من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٤ / ٢ .

قال دُرْهَمَان . قال : بَخْ ، دُرْهَمَانُ خَيْرٌ مِنْ مَائَةِ جَرَادَةٍ . رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ فِي « مُسْنَدِهِ »^(١) . وَلَأَنَّهُ طَيْرٌ يُشَاهِدُ طَيْرَاتِهِ فِي الْبَرِّ ، وَيُهْلِكُهُ الْمَاءُ إِذَا وَقَعَ فِيهِ ، أَشَبَّهُ الْعَصَافِيرَ . فَأَمَّا الْحَدِيثَانِ اللَّذَانِ ذَكَرْنَاهُمَا لِلرَّوَايَةِ الْأُولَى ، فَوَهْمٌ . قَالَ أَبُو دَاوُدَ . فَعَلِيَ هَذَا يَضْمُنُهُ بَقِيَّتُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ : يَتَصَدَّقُ بِتَمْرَةٍ عَنِ الْجَرَادَةِ . وَهَذَا يَرَوَى عَنْ عُمَرَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : قَبْضَةٌ مِنْ طَعَامٍ . قَالَ الْقَاضِي : كَلَامُ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ أَوْجَبَ ذَلِكَ عَلَى طَرِيقِ الْقِيَمَةِ . وَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ لَمْ يُرِيدُوا بِذَلِكَ التَّقْدِيرَ ، وَإِنَّمَا أَرَادُوا أَنَّ^(٢) فِيهِ أَقْلُ شَيْءٍ .

فصل : فَإِنْ افْتَرَشَ الْجَرَادُ فِي طَرِيقِهِ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْيِ عَلَيْهِ ، بِحَيْثُ لَا

و « الْخُلَاصَةُ » ، و « الْفَاتِحُ » ، وَالشَّارِحُ ، وَالزُّرْكَيْشِيُّ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، الْإِنْصَافُ يَضْمُنُهُ بَقِيَّتُهُ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، و « الرُّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِثَيْنِ » ، و « الشَّرْحِ » ، وَابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَعَنْهُ ، يَتَصَدَّقُ بِتَمْرَةٍ عَنِ جَرَادَةٍ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِرْشَادِ » ، و « الْمُبْهَجِ » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُصُولِ » . قَالَ الْقَاضِي : هَذِهِ الرَّوَايَةُ تَقْوِيمٌ لَا تَقْدِيرٌ ، فَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ رَوَايَةً وَاحِدَةً .

قوله : فَإِنْ انْفَرَشَ فِي طَرِيقِهِ ، فَقَتَلَهُ بِالْمَشْيِ عَلَيْهِ ، فَفِي الْجَزَاءِ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْهِدَايَةِ » ، و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الْمَذْهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْكَافِي » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الْحَاوِثَيْنِ » ،

(١) فِي : بَابِ مَا يَبَاحُ لِلْمَحْرَمِ وَمَا يَحْرَمُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . تَرْتِيبُ مَسْنَدِ الشَّافِعِيِّ ٣٢٧/١ .

(٢) سَقَطَ مِنْ : م .

وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيِّدِ ، أَوْ احْتَجَّ إِلَى فِعْلِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ
الْمَحْظُورَاتِ ، فَلَهُ فِعْلُهُ ، وَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ .

المقنع

يُمْكِنُهُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ جَزَاؤُهُ ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ لِنَفْعِ
نَفْسِهِ ، فَضَمِنَهُ ، كَالْمُضْطَرِّ يَقْتُلُ صَيْدًا يَأْكُلُهُ . وَالثَّانِي ، لَا يَضْمِنُهُ ؛ لِأَنَّهُ
اضْطُرَّ إِلَى إِتْلَافِهِ ، أَشْبَهَ الصَّائِلَ عَلَيْهِ .

الشرح الكبير

١٢٠٩ - مسألة : (وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيِّدِ ، أَوْ احْتَجَّ ^(١) إِلَى
شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ ، فَلَهُ فِعْلُهُ ، وَعَلَيْهِ الْفِدَاءُ) إِذَا اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ

و «الرَّعَاتَيْنِ» ، و «الفروع» ، و «الفائق» ، و «شرح ابن منجي» ؛
أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِ الْجَزَاءُ . جَزَمَ بِهِ فِي «الوجيز» ، وَصَحَّحَهُ فِي «التَّصْحِيحِ» .
وَالثَّانِي ، لَا جَزَاءَ عَلَيْهِ . قَالَ النَّاطِمُ :

وَيُفْدَى جَرَادٌ فِي الْأَصْحَ بَقِيْمَةٍ . وَلَوْ فِي طَرِيقِ دُسْتِهِ بِمُبْعَدٍ

قَالَ فِي «الْفُصُولِ» : وَهَذَا أَصَحُّ . وَقَدَّمَهُ ابْنُ رَزِينٍ فِي «شَرْحِهِ» .

فَائِدَةٌ : حُكْمُ بَيْضِ الطَّيْرِ إِذَا أَتْلَفَهُ لِحَاجَةٍ ، كَالْمَشَى عَلَيْهِ ، حُكْمُ الْجَرَادِ إِذَا
افْتَرَشَ فِي طَرِيقِهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَصَاحِبُ «الفروع» ، وَغَيْرُهُمَا .

قَوْلُهُ : وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى أَكْلِ الصَّيِّدِ . فَلَهُ أَكْلُهُ . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ بَيْنَ الْأَصْحَابِ ،
لَكِنْ إِذَا ذَبَحَهُ فَهَلْ هُوَ كَالْمَيْتَةِ ، لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ [١ / ٢٨٣] إِلَّا لِمَنْ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ
الْمَيْتَةِ ، أَوْ يُحِلُّهُ الذَّبْحُ ؟ قَالَ الْقَاضِي : هُوَ مَيْتَةٌ . وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحْمَدَ : كُلُّ مَا
اضْطَادَّهُ الْمُخْرِمُ وَقَتْلَهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ قَبْلَ قَتْلِهِ . قَالَ فِي «الفروع» : كَذَا قَالَ
الْقَاضِي . قَالَ : وَيَتَوَجَّهُ جُلُّهُ ؛ لِجِلِّ أَكْلِهِ . انْتَهَى .

(١) فِي م : «وَاحْتَاجَ» .

الصَّيِّدُ ، أَيْحَ لَهُ ذَلِكَ ، بغيرِ خِلَافٍ عَلِمْنَاهُ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ^(١) . وَتَرَكُ الْأَكْلَ مَعَ الْقُدْرَةِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ، إِقَاءً بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ . وَمتى قَتَلَهُ لَزِمَهُ ضَمَانُهُ ، سَوَاءٌ وَجَدَ غَيْرَهُ أَوْ لَمْ يَجِدْ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاحٌ ، أَشَبَّهُ صَيْدَ الْبَحْرِ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْآيَةِ ، وَلِأَنَّهُ قَتَلَهُ مِنْ غَيْرِ مَعْنَى حَدَثَ مِنَ الصَّيِّدِ يَفْتَضِي قَتْلَهُ ، فَضَمْنُهُ كَغَيْرِهِ ، وَلِأَنَّهُ أَتْلَفَهُ لِلدَّفْعِ الْأَذَى عَنْ نَفْسِهِ ، لَا لِمَعْنَى مِنْهُ ، أَشَبَّهُ خَلَقَ الشَّعْرَ لِأَذَى بَرَأْسِهِ . وَكَذَلِكَ إِنْ اخْتِاجَ إِلَى خَلْقِ شَعْرِهِ لِلْمَرَضِ أَوْ الْقَمَلِ (أَوْ قَطْعِ) شَعْرِهِ لِمُدَاوَاةِ جُرْحٍ أَوْ نَحْوِهِ ، أَوْ تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ ، أَوْ لُبْسِ الْمَخِيطِ ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ ، فَلَهُ فِعْلُهُ ، كَمَا جَازَ خَلْقُ رَأْسِهِ لِلْحَاجَةِ ، فَإِنْ فَعَلَهُ فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ الْفِدْيَةَ تَثْبُتُ فِي خَلْقِ الرَّأْسِ لِلْعُدْرِ ؛ لِلآيَةِ ، وَحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، وَقَسْنَا عَلَيْهِ سَائِرَ الْمَحْظُورَاتِ .

قوله : وعليه الفداء . هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به أكثرهم . وقيل : لا فداء عليه والحالة هذه . وحكى عن أبي بكر . قاله الزركشي .

تنبيه : يأتي في آخر كتاب الأطعمة ، في كلام المصنف ، لو اضطر إلى الأكل ووجد ميتة وصيدا وهو مُحَرَّمٌ ، أَوْ فِي الْحَرَمِ . وَأَمَّا إِذَا اخْتِاجَ إِلَى فِعْلِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ ، مِثْلَ إِنْ اخْتِاجَ إِلَى خَلْقِ شَعْرِهِ لِمَرَضٍ ، أَوْ قَمَلٍ ، أَوْ غَيْرِهِ ، أَوْ إِلَى تَغْطِيَةِ رَأْسِهِ ، أَوْ لُبْسِ الْمَخِيطِ وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَفَعَلَهُ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ، بِإِخْلَافِ أَعْلَمُهُ . وَيجوزُ تَقْدِيمُ الْفِدْيَةِ بَعْدَ وُجُودِ الْعُدْرِ ، وَقَبْلَ فِعْلِ الْمَحْظُورِ .

(١) سورة البقرة ١٩٤ .

(٢ - ٢) في م : ٥ وقطع .

فَصْلٌ : السَّابِعُ ، عَقْدُ النِّكَاحِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ . وَفِي الرُّجْعَةِ رَوَاتَانِ . وَلَا فِدْيَةٌ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا .

فصل : قال الشيخُ ، رَحِمَهُ اللهُ : (السَّابِعُ ، عَقْدُ النِّكَاحِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ . وَفِي الرُّجْعَةِ رَوَاتَانِ . وَلَا [٤٩/٣] فِدْيَةٌ عَلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْهُمَا) لَا يَجُوزُ لِلْمُخْرَمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ لِنَفْسِهِ ، وَلَا يَكُونُ وَلِيًّا فِي النِّكَاحِ ، وَلَا وَكِيلاً فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ تَزْوِيجُ الْمُخْرَمَةِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِهِ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ ، وَالتُّهْرِيُّ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَأَجَازَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ ،

فائدة : لو كان بالمُخْرَمِ شَيْءٌ لَا يَحِبُّ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ، جَازَ لَهُ اللَّبْسُ ، وَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . نَصَّ عَلَيْهِ . قُلْتُ : فُبُعَايَ بِهَا . وَتَقَدَّمَ إِذَا ذُلَّ عَلَى طَيْبٍ أَوْ لِبَاسٍ ، عِنْدَ الدَّلَالَةِ عَلَى الصَّنِيدِ .

قوله : السَّابِعُ ، عَقْدُ النِّكَاحِ لَا يَصِحُّ مِنْهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ . وَسَوَاءُ زَوْجٍ غَيْرِهِ ، أَوْ تَزَوَّجَ مُخْرَمَةً أَوْ غَيْرَهَا ، وَلِيًّا كَانَ أَوْ وَكِيلاً . وَعَنْهُ ، إِنْ زَوَّجَ الْمُخْرَمَ غَيْرَهُ ، صَحَّ سَوَاءَ كَانَ وَلِيًّا أَوْ وَكِيلاً . اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ ، كَمَا لَوْ حَلَقَ الْمُخْرَمُ رَأْسَ حَلَالٍ . قَالَهُ الرُّزَّكَسِيُّ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، الْاِغْتِيَابُ بِحَالَةِ الْعَقْدِ ، فَلَوْ وَكَّلَ مُخْرَمٌ حَلَالًا ، فَقَعَدَهُ بَعْدَ جُلُّهُ ، صَحَّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ . وَلَوْ وَكَّلَ حَلَالٌ حَلَالًا ، فَقَعَدَهُ بَعْدَ أَنْ أُخْرِمَ ، لَمْ يَصِحَّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَصِحُّ . وَلَوْ وَكَّلَ ثُمَّ أُخْرِمَ ، لَمْ يَتَعَزَّلْ وَكِيْلُهُ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقِيلَ : يَتَعَزَّلُ . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ حَلَّ الْمُوَكَّلُ كَانَ لَوْ كَيْلَهُ عَقْدُهُ لَهُ فِي الْأَقْيَسِ . قَالَهُ فِي « الرُّعَايَةِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . فَلَوْ قَالَ :

وهو قول أبي حنيفة ؛ لما روى ابن عباس ، أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . ولأنه عَقْدٌ يَمْلِكُ به الاستمتاع ، فلم يُحْرَمَه الإحرام ، كشيء الإماء . ولنا ، ما روى عثمان بن عفان ، رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا يَنْكِحُ الْمُحْرِمُ ، وَلَا يَنْكِحُ ، وَلَا يَخْطُبُ » . رواه مسلم^(٢) . ولأن الإحرام يُحْرَمُ الطَّيْبُ ، فَيَحْرَمُ النِّكَاحُ ، كَالْعِدَّةِ . فأمَّا حديث ابن عباس ، فقد روى يزيد بن الأصم ، عن ميمونة ،

عَقَدَهُ قَبْلَ إِحْرَامِي . قُبِلَ قَوْلُهُ . وكذا لو قال : عَقَدَهُ بَعْدَ إِحْرَامِي . لَأَنَّهُ يَمْلِكُ فَنَسَخَهُ ، فَيَمْلِكُ إِقْرَارَهُ به ، وَلَكِنْ يَلْزَمُهُ نِصْفُ الْمَهْرِ . وَيَصِحُّ الْعَقْدُ مَعَ جَهْلِهِمَا

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب تزويج المحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفى : باب عمرة القضاء ... ، من كتاب المغازى . صحيح البخارى ١٩/٣ ، ١٨١/٥ . ومسلم ، فى : باب تحريم نكاح المحرم ... ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٣١/٢ ، ١٠٣٢ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب المحرم يتزوج ، من كتاب المناسك . سنن أبى داود ٤٢٧/١ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الرخصة فى ذلك (تزويج المحرم) ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٧٢/٤ . والنسائى ، فى : باب الرخصة فى النكاح للمحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٥٠/٥ . والدارمى ، فى : باب تزويج المحرم ، من كتاب المناسك ، سنن الدارمى ٣٧/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢٤٥/١ ، ٢٦٦ ، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٤٦ ، ٣٥٤ ، ٣٦٠ .

(٢) فى : باب تحريم نكاح المحرم ، من كتاب النكاح . صحيح مسلم ١٠٣٠/٢ ، ١٠٣١ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب المحرم يتزوج ، من كتاب المناسك ، سنن أبى داود ٤٢٧/١ . والنسائى ، فى : باب التهنيت عن ذلك (النكاح للمحرم) ، من كتاب مناسك الحج ، وفى : باب التهنيت عن نكاح المحرم ، من كتاب النكاح . المجتبى ١٥١/٥ ، ٧٣/٦ . وابن ماجه ، فى : باب المحرم يتزوج ، من كتاب النكاح . سنن ابن ماجه ٦٣٢/١ . والإمام مالك ، فى : باب نكاح المحرم ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٤٨/١ ، ٣٤٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٥٧/١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٣ .

وانظر ما أخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية تزويج المحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٧١/٤ . والدارمى ، فى : باب تزويج المحرم ، من كتاب المناسك ، وفى : باب فى نكاح المحرم . من كتاب النكاح . سنن الدارمى ٣٧/٢ ، ٣٨ ، ١٤١ .

رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجَهَا حَلَالًا ، وَبَنَى بِهَا حَلَالًا ، وَمَاتَتْ بِسَرِّفٍ ، فِي الظُّلَّةِ الَّتِي بَنَى بِهَا فِيهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَالْأَثَرُمُ^(١) . وَعَنْ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ : تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَيْمُونَةَ وَهُوَ حَلَالٌ ، وَبَنَى بِهَا وَهُوَ حَلَالٌ ، وَكُنْتُ أَنَا الرَّسُولَ بَيْنَهُمَا^(٢) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَمَيْمُونَةُ أَعْلَمُ بِحَالِ نَفْسِهَا ، وَأَبُو رَافِعٍ صَاحِبُ الْقِصَّةِ ، وَهُوَ السَّقْفِيُّ فِيهَا ، فَهَمَا أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَوَّلَى بِالتَّقْدِيمِ لَوْ كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَبِيرًا ، فَكَيْفَ وَقَدْ كَانَ صَغِيرًا لَا يَعْرِفُ حَقَائِقَ الْأُمُورِ . وَقَدْ أَتَكَرَّ عَلَيْهِ هَذَا الْقَوْلُ ، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ : وَهَمَّ ابْنُ عَبَّاسٍ ، مَا تَزَوَّجَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا حَلَالًا . فَكَيْفَ يُعْمَلُ بِحَدِيثِ هَذَا حَالَهُ ؟

الإِنصَافُ وَقُوْعُهُ ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ تَعَاطَى الصَّحِيحَ .

فَالدَّيْتَانِ ؛ إِخْدَاهُمَا ، لَوْ قَالَ الزَّوْجُ : تَزَوَّجْتُ^(٣) بَعْدَ أَنْ حَلَلْتُ . فَقَالَتْ : بَلْ وَأَنَا مُحْرِمَةٌ . صُدِّقَ الزَّوْجُ ، وَتُصَدِّقُ هِيَ فِي نَظِيرَتِهَا فِي الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ . ذَكَرَهُ ابْنُ شَهَابٍ وَغَيْرُهُ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ أُحْرِمَ الْإِمَامُ ، مُنِعَ مِنَ التَّزْوِيجِ لِنَفْسِهِ وَتَزْوِيجِ

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ الْهَرَمِ بِتَزْوِيجِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٤٢٧ / ١ .
كَمَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ تَحْرِيمِ نِكَاحِ الْهَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٠٣٢ / ٢ .
وَالْتِّرِمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الرِّخْصَةِ فِي ذَلِكَ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٢٤ / ٤ . وَابْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابِ الْهَرَمِ بِتَزْوِيجِ ، مِنْ كِتَابِ النِّكَاحِ ، سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٦٣٢ / ١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ تَزْوِيجِ الْهَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٣٨ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٣٣٢ / ٦ .

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي كِرَاهِيَةِ تَزْوِيجِ الْهَرَمِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ٧١ / ٤ .
وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ تَزْوِيجِ الْهَرَمِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٣٨ / ٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْتَدْرَكِ ٣٩٣ ، ٣٩٢ / ٦ .

(٣) فِي ١ : تَزَوَّجْتُكَ .

وَيُمْكِنُ حَمْلُ قَوْلِهِ : وَهُوَ مُحْرِمٌ . أَى فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ ، أَوْ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ ، كَمَا قِيلَ :

* قَتَلُوا ابْنَ عَفَّانَ الْخَلِيفَةَ مُحْرِمًا *^(١)

وقيل : تَزَوَّجَهَا حَلَالًا وَظَهَرَ^(٢) أَمْرُ تَزْوِيجِهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ . ثُمَّ لَوْ تَعَارَضَ الْحَدِيثَانِ ، كَانَ تَقْدِيمُ حَدِيثِنَا أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ ، وَذَلِكَ فِعْلُهُ ، وَالْقَوْلُ آكَدٌ ؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُخْتَصًّا بِمَا فَعَلَهُ . وَعَقْدُ النِّكَاحِ يُخَالِفُ شَرَاءَ الْأَمَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ بِالْعِدَّةِ وَالرَّدِّ وَاخْتِلَافِ الدِّينِ ، وَكَوْنِ الْمُنْكَوْحَةِ أُنْثَى لِمِنْ الرِّضَاعِ ، وَلِأَنَّ النِّكَاحَ إِنَّمَا يُرَادُ لِلوِطْءِ غَالِبًا ، بِخِلَافِ الشَّرَاءِ ، فَإِنَّهُ يُرَادُ لِلْخِدْمَةِ وَالتَّجَارَةِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، فَافْتَرَقَا .

أَقَارِبِهِ ، وَأَمَّا بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ ، فَقَالَ الْقَاضِي فِي « التَّعْلِيلِ » : لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يُزَوِّجَ ، الْإِنْسَافَ وَإِنَّمَا يُزَوِّجُ خُلَفَاؤُهُ ، ثُمَّ سَلَّمَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ بِوِلَايَةِ الْحُكْمِ مَا لَا يَجُوزُ بِوِلَايَةِ النَّسَبِ . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ اخْتِمَالَيْنِ فِي عَدَمِ تَزْوِيجِهِ وَجَوَازِهِ لِلْحَرَجِ ؛ لِأَنَّ الْحُكَّامَ إِنَّمَا يُزَوِّجُونَ بِإِذْنِهِ وَوِلَايَتِهِ ، وَاخْتَارَ الْجَوَازَ لِجَلِّهِ حَالِ وِلَايَتِهِ . وَالِاسْتِدَامَةُ أَقْوَى ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَبْطُلُ بِفُسْقٍ طَرَأَ . وَاقْتَصَرَ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ« الشَّرْحِ » عَلَى حِكَايَةِ كَلَامِ ابْنِ عَقِيلٍ . وَذَكَرَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، أَنَّ نَائِبَهُ إِذَا أَخْرَمَ ، مِثْلُ الْإِمَامِ . قُلْتُ : قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ فِي « الْمَذْهَبِ » ، وَ« مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » : لِلْإِمَامِ الْأَعْظَمِ نَائِبُهُ أَنْ يُزَوِّجَ وَهُوَ مُحْرِمٌ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ ، عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . انْتَهَى .

(١) صدر بيت للراعي الهيمى ، عجزه :

* ودعا قلم أَرْثَلَهُ مَحْلُولًا *

شعر الراعى الهيمى وأخباره ١٤٤ .

(٢) في م : « أظهر » .

فصل : وإذا وَكَّلَ الْمُخْرِمُ حَلَالًا فِي النِّكَاحِ ، فَقَعْدَ لَهُ النِّكَاحُ بَعْدَ تَحْلِيلِ الْمُوَكَّلِ ، صَحَّ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّ الْاِغْتِيَارَ بِحَالَةِ الْعَقْدِ . وَإِنْ وَكَّلَهُ وَهُوَ حَلَالٌ ، فَلَمْ يَعْقِدْ لَهُ الْعَقْدَ حَتَّى أُخْرِمَ ، لَمْ يَصِحَّ ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا . فَإِنْ أُخْرِمَ الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ مُنْعَ مِنَ التَّزْوِيجِ [٩/٣ ط] لِنَفْسِهِ ، وَتَزْوِيجِ أَقَارِبِهِ ، وَهَلْ يُمْنَعُ مِنْ أَنْ يُزَوَّجَ بِالْوِلَايَةِ الْعَامَّةِ ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُمْنَعُ ، كَمَا لَوْ بَاشَرَ الْعَقْدَ . وَالثَّانِي ، لَا يُمْنَعُ ؛ لِأَنَّ فِيهِ حَرَجًا عَلَى النَّاسِ ، وَتَضْيِيقًا عَلَيْهِمْ فِي سَائِرِ الْبِلَادِ ، لِأَنَّ مَنْ يُزَوَّجُ مِنَ الْحُكَّامِ إِنَّمَا يُزَوَّجُوهُ بِإِذْنِهِ وَوِلَايَتِهِ . ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَقِيلٍ ، وَاخْتَارَ الْجَوَازَ ؛ لِأَنَّهُ حَالٌ وَلَايَتِهِ كَانَ حَلَالًا ، وَالِاسْتِدَامَةُ أَقْوَى مِنَ الْاِبْتِدَاءِ ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَةَ الْعُظْمَى مِنْ شَرَطِهَا الْعَدَالَةُ ، وَلَا تُبْطَلُ بِالْفِسْقِ الطَّارِئِ .

فصل : وإذا وَكَّلَ الْحَلَالُ مُحِلًّا فِي النِّكَاحِ ، فَقَعْدَ النِّكَاحُ ، وَأُخْرِمَ الْمُوَكَّلُ ، فَقَالَتِ الزَّوْجَةُ : وَقَعَ الْعَقْدُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ ، فَلَمْ يَصِحَّ . وَقَالَ الزَّوْجُ : بَلْ قَبْلَهُ . فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ . وَإِنْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ بِالْعَكْسِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ يَمْلِكُ فَسْخَ الْعَقْدِ ، فَمَلَكَ الْإِقْرَارَ بِهِ ، لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ نِصْفُ الصَّدَاقِ .

فصل : فَإِنْ تَزَوَّجَ ، أَوْ زَوَّجَ ، أَوْ زُوِّجَتِ الْمُخْرِمَةُ ، لَمْ يَصِحَّ

الإِنصَافُ قُلْتُ : وَظَاهِرُ كَلَامٍ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ ، عَدَمُ الصَّحَّةِ مِنْهَا .

قَوْلُهُ : وَفِي الرَّجْعَةِ رَوَايَتَانِ . يَعْنِي فِي إِبَاحَتِهَا وَصِحَّتِهَا . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْإِزْشَادِ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُبْتَهَجِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ »

النِّكَاحُ ، سَوَاءَ كَانَ الْكُلُّ مُعْزَمِينَ أَوْ بَعْضُهُمْ ؛ لِأَنَّهُ مَنَّهُى عَنْهُ ، فَلَمْ يَصِحَّ ، كِنِكَاحِ الْمَرَأَةِ عَلَى عَمَّتَيْهَا وَخَالَتَيْهَا . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى : إِذَا زَوَّجَ الْمُعْزَمُ غَيْرَهُ ، صَحَّ فِي إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، رَجَمَهُ اللَّهُ ، أَنَّهُ قَالَ : إِنْ زَوَّجَ الْمُعْزَمُ لَمْ يَنْفَسِخِ النِّكَاحُ . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْوَلِيُّ بِمُفْرَدِهِ أَوْ الْوَكِيلُ مُعْزَمًا ، لَمْ يَفْسُدِ النِّكَاحُ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ يَبِيحُ مَحْظُورًا لِلْحَلَالِ ، فَلَمْ يَمْنَعْ مِنْهُ الْإِحْرَامُ ، كَمَا لَوْ حَلَّقَ الْمُعْزَمُ رَأْسَ حَلَالٍ . وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ ؛ لِلْحَدِيثِ . وَكَلَامُ أَحْمَدُ يُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَفْسُدْ لِكَوْنِهِ مُخْتَلَفًا فِيهِ . قَالَ الْقَاضِي : وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا بِطَلْقَةٍ . وَكَذَلِكَ كُلُّ نِكَاحٍ مُخْتَلَفٍ فِيهِ ، كَالنِّكَاحِ بِلَا وَلَى ؛ لِبَيَاحِ تَزْوِيجِهَا بَيِّقِينَ . وَفِي الرَّجْعَةِ رَوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا تَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ وَضِعَ لِإِبَاحَةِ الْبُضْعِ ، أَشْبَهَ النِّكَاحِ . وَالثَّانِيَّةُ ، تَصِحُّ ، وَتُبَاحُ . وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَاجْتِيَازِ الْخِرَقِيِّ ؛ لِأَنَّهُا إِمْسَاكٌ لِلزَّوْجَةِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى :

الذَّهَبُ « ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، ذَكَرُوهُ فِي بَابِ الرَّجْعَةِ ، وَ « الْحَاوِثَيْنِ » ، وَنَاطِمُ الْإِنصَافِ « الْمُفْرَدَاتِ » ، « وَ « الْمُحَرَّرِ » ^(١) ؛ إِحْدَاهُمَا ، تُبَاحُ ، وَتَصِحُّ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . اخْتَارَهَا الْخِرَقِيُّ ، وَالْقَاضِي فِي كِتَابِ « الرَّوَائِثَيْنِ » ، وَالْمُصَنَّفُ ، وَالشَّارِحُ . وَصَحَّحَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » هُنَا ، وَ « التَّلْخِيسِ » ، « وَ « الْبَلْعَةِ » ^(٢) ، وَ « الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، وَ « التَّصْحِيحِ » ، « وَ « تَصْحِيحِ الْمُحَرَّرِ » ^(٣) ، وَ « الْفَائِقِ » . قَالَ نَاطِمُ الْمُفْرَدَاتِ : عَلَيْهَا الْجُمْهُورُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ « الْمُنَوَّرِ » ، وَ « الْمُتَخَبِّرِ » ، وَ « الْإِفَادَاتِ » . وَقَدَّمَهُ

﴿فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ﴾^(١) . ولأنها تُجوزُ بلا وِلْيٍّ ، ولا شُهودٍ ، ولا إذنٍ ، فلم تُحرِّم ، كما أمسكها بترك الطَّلَاقِ . ولأنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ الرَّجْعِيَّةَ مُبَاحَةٌ قَبْلَ الرَّجْعَةِ ، فلا يَحْصُلُ بها إِخْلَالٌ ، ولو قلنا : إِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ . لم يَكُنْ ذَلِكَ مانِعًا مِنْ رَجْعَتِهَا ، كالتَّكْفِيرِ لِلْمُظَاهِرِ . وهذه الرِّوَايَةُ هِيَ الصَّحِيحَةُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَيُبَاحُ شِرَاءُ الْإِمَاءِ لِلتَّسْرِي وَغَيْرِهِ ، وَلَا تُعْلَمُ فِي ذَلِكَ خِلَافًا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَيُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ الْخِطْبَةُ ، وَخِطْبَةُ الْمُحْرِمَةِ ، وَيُكْرَهُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَخْطُبَ لِلْمُحَلِّينَ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي حَدِيثِ عُمَانَ : « وَلَا يَخْطُبُ »^(٢) . وَلِأَنَّهُ تَسَبُّبٌ إِلَى الْحَرَامِ ، أَشْبَهَ الْإِشَارَةَ إِلَى الصَّيِّدِ .

فِي « الْكَافِي » ، وَ « الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى » . وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، الْمَنْعُ وَعَدَمُ الصَّحَةِ . نَقَلَهَا الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ . وَنَصَرَهَا الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا يَصِحُّ عَلَى الْمَشْهُورِ . قَالَ فِي « الْإِيضَاحِ » : وَهِيَ أَصَحُّ . وَنَصَرَهَا فِي « الْمُبْهَجِ » . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هِيَ الْأَشْهَرُ عَنْ أَحْمَدَ .

فوائد : الْأَوَّلَى ، تَكْرَهُ خِطْبَةُ الْمُحْرِمِ كَخِطْبَةِ الْعَقْدِ وَشُهُودِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْرُمُ ذَلِكَ لِتَحْرِيمِ دَوَاعِي الْجَمَاعِ . وَأَطْلَقَ أَبُو الْفَرَجِ الشَّيْرَازِيُّ تَحْرِيمَ الْخِطْبَةِ . [٢٨٣/١ ط] الثَّانِيَّةُ ، تَكْرَهُ الشَّهَادَةُ فِيهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : تَحْرُمُ . وَقَدَّمَهُ الْقَاضِي ، وَاجْتَنَبَ بِنَقْلِ حَنْبَلٍ ، لَا يَخْطُبُ . قَالَ : وَمَعْنَاهُ لَا يَشْهَدُ التَّكَاحَ . ثُمَّ سَلَّمَهُ . وَقَالَ فِي « الرَّعَايَةِ »

(١) سورة البقرة ٢٣١ .

(٢) تقدم تحريمه في صفحة ٣٢٥ .

فصل : الثَّامِنُ ، الْجِمَاعُ فِي الْفَرْجِ ، قُبْلًا كَانَ أَوْ دُبْرًا ، مِنْ الْمَنَعِ

والإِخْرَامُ الْفَاسِدُ كَالصَّحِيحِ فِي مَنَعِ النِّكَاحِ ، وَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ ؛ لِأَنَّ حُكْمَهُ بَاقٍ فِي وُجُوبٍ مَا يَجِبُ بِالْإِخْرَامِ ، فَكَذَلِكَ فِي مَا يَحْرُمُ بِهِ .

فصل : وَيُكْرَهُ أَنْ يَشْهَدَ فِي النِّكَاحِ ؛ [٣ / ٥٠] لِأَنَّهُ مَعُونَةٌ عَلَى النِّكَاحِ ، أَشْبَهَ الْخُطْبَةَ . وَإِنْ شَهِدَ أَوْ حَطَبَ ، لَمْ يَفْسُدِ النِّكَاحُ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِشَهَادَةِ مُحْرِمِينَ ؛ لِأَنَّ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ : « لَا يَشْهَدُ » . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ لِلشَّاهِدِ فِي الْعَقْدِ ، فَأَشْبَهَ الْحَطِيبَ ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ غَيْرُ مَعْرُوفَةٍ ، فَلَا يَثْبُتُ بِهَا حُكْمٌ . وَمَتَى تَزَوَّجَ الْمُحْرِمُ أَوْ الْمُحْرِمَةُ ، أَوْ زَوَّجَ ، لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ فِدْيَةٌ ؛ لِأَنَّهُ فَسَدَ لِأَجْلِ الْإِخْرَامِ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ فِدْيَةٌ ، كَشِرَاءِ الصَّيْدِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِخْرَامِ الْفَاسِدِ وَالصَّحِيحِ فِيمَا ذَكَرْنَا ؛ لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مَا يَمْنَعُهُ فِي الصَّحِيحِ ، كَحَلْقِ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، كَذَلِكَ التَّزْوِيجُ .

فصل : قَالَ الشَّيْخُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : (الثَّامِنُ ، الْجِمَاعُ فِي الْفَرْجِ ؛ قُبْلًا

وغيرها : يُكْرَهُ لِمُحَلِّ خُطْبَةٍ مُحْرِمَةٍ ، وَأَنْ فِي كِرَاهَةِ شَهَادَتِهِ فِيهِ وَجْهَانِ . قَالَ الْإِنْسَافُ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . الثَّلَاثَةُ ، يَصِحُّ شِرَاءُ الْأُمَةِ لِلوَطْءِ وَغَيْرِهِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : لَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . الرَّابِعَةُ ، يَجُوزُ اخْتِيَارُ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعٍ نِسْوَةٍ لِبَعْضِهِنَّ ، فِي حَالِ إِخْرَامِهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَنَصَرَاهُ ، وَابْنُ رَزِينٍ . وَقَالَ الْقَاضِي : لَا يَخْتَارُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ نِكَاحِ الْكُفَّارِ ، فَإِنَّهُ مَحَلُّهُ .

قوله : الثَّامِنُ ، الْجِمَاعُ فِي الْفَرْجِ ، قُبْلًا كَانَ أَوْ دُبْرًا ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ .

آدَمِيٌّ أَوْ غَيْرِهِ . فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، فَسَدَ نُسْكُهُ ،
عَامِدًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا ،.....

كان أو دُبْرًا ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ . فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ ، فَسَدَ
نُسْكُهُ ، عَامِدًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا (يَفْسُدُ الْحَجُّ بِالْوَطْءِ ، فِي الْجُمْلَةِ ، بِغَيْرِ
خِلَافٍ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ الْحَجَّ لَا يَفْسُدُ بِإِثْنَانِ
شَيْءٍ فِي حَالِ الْإِحْرَامِ ، إِلَّا الْجَمَاعَ . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ،
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ ، فَقَالَ : إِنِّي وَقَعْتُ بِامْرَأَتِي وَنَحْنُ مُحْرِمَانِ .
فَقَالَ : أَفْسَدْتَ حَجَّكَ ، انْطَلِقْ أَنْتَ وَأَهْلُكَ مَعَ النَّاسِ ، فاقضُوا مَا
يَقْضُونَ ، وَحِلٌّ إِذَا حَلُّوا ، فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ فَاخْجُجْ أَنْتَ وَامْرَأَتُكَ ،
وَأَهْدِيَا هَذِي ، فَإِنْ لَمْ تَجِدَا ، فَصُومَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةَ إِذَا
رَجَعْتُمْ . وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ عُمَرَ^(١) ، وَلَمْ نَعْرِفْ لَهُمْ
مُخَالَفًا فِي عَصَرِهِمْ ، فَكَانَ إجماعًا . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ فِي « سُنَنِهِ »^(٢) . وَفِي
حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ : وَيَتَفَرَّقَانِ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمَانِ ، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهُمَا .
قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَعْلَى شَيْءٍ رَوِيَ فِي مَنْ وَطِئَ فِي حَجِّهِ .

فَمَتَى فَعَلَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، فَسَدَ نُسْكُهُ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، قَوْلًا وَاحِدًا ،
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، إِلَّا أَنَّ بَعْضَهُمْ خَرَجَ عَدَمَ الْفَسَادِ بِوَطْءِ الْبَهِيمَةِ مِنْ عَدَمِ
الْحَدِّ بِوَطْئِهَا . وَأَطْلَقَ الْحَلَوَانِيُّ وَجْهَيْنِ ، أَحَدُهُمَا ، لَا يَفْسُدُ ، وَعَلَيْهِ شَاةٌ . وَأَطْلَقَ
فِي « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، فِي فَسَادِ التُّسْلُكِ بِوَطْءِ الْبَهِيمَةِ ، وَجْهَيْنِ . وَقَالَ فِي

(١) فِي م : « عَمَر » .

(٢) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَفْسُدُ الْحَجَّ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرَى . ١٦٧/٥ ، ١٦٨ .

وَرُويَ ذلكَ عن عُمَرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ . وبه قالَ سَعِيدُ بْنُ المُسَيَّبِ ، وعَطَاءٌ ، والنَّخَعِيُّ ، والثَّوْرِيُّ ، والشافِعِيُّ ، وإسحاقُ ، وأبو ثَوْرٍ ، وأصحابُ الرَّأيِ .

فصل : ومتى كان قَبْلَ التَّحْلِيلِ الأوَّلِ فَسَدَ الْحَجُّ ؛ سَوَاءٌ كان قَبْلَ الوُقُوفِ ، أو بَعْدَهُ في قولِ الأَكْثَرينَ . وقال أبو حَنِيفَةَ ، وأصحابُ الرَّأيِ : إن جَامَعَ قَبْلَ الوُقُوفِ فَسَدَ حَجُّهُ ، وإن جَامَعَ بَعْدَهُ لم يَفْسُدْ ؛ لقولِ النَّبِيِّ ﷺ : « الْحَجُّ عَرَفَةٌ » ^(١) . ولأنَّهُ مَعْنَى يَأْمَنُ بِهِ الْفَوَاتُ ، فَأَمِنَ بِهِ الْإِفْسَادُ ، كَالْتَحْلِيلِ . ولنا ، قولُ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، فَإِنْ قَوْلُهُمْ مُطْلَقٌ « فِي مَنْ » جَامِعٌ وَهُوَ مُخَرِّمٌ ، ولأنَّهُ جِمَاعٌ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًا ، فَأَفْسَدَهُ ، كما قَبْلَ الوُقُوفِ . وقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : [٥٠/٣ ط] « الْحَجُّ عَرَفَةٌ » . يَعْنِي : مُعْظَمُهُ ، أَوْ أَنَّهُ رُكْنٌ مُتَأَكِّدٌ فِيهِ . وَلَا يَلْزَمُ مِنْ أَمْنِ الْفَوَاتِ أَمْنُ الْفَسَادِ ؛ بِدَلِيلِ الْعُمَرَةِ .

فصل : وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الوُطْءِ فِي الْقُبُلِ وَالدُّبْرِ ، مِنْ آدَمِيٍّ أَوْ بَيْهَمَةٍ . وبه قالَ الشَّافِعِيُّ ، وأبو ثَوْرٍ . وَيَتَخَرَّجُ فِي ^(٢) وَطْءِ الْبَيْهَمَةِ أَنَّهُ لَا يَفْسِدُ الْحَجُّ ، إِذَا قُلْنَا : لَا يَجِبُ بِهِ الْحَدُّ . وَهُوَ قولُ مالِكٍ ، وأبي حَنِيفَةَ ؛ لَأَنَّهُ

« الْمَذْهَبُ » : وَإِذَا وَطِئَ بَيْهَمَةً ، فَكَالْوُطْءِ فِي غَيْرِهَا ، فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ . وَتَقَدَّمَ الْإِنْصَافُ إِذَا أُخْرِمَ حَالُ وَطْئِهِ ، فِي أَوَّلِ بَابِ الْإِحْرَامِ .

(١) تقدم تخريجُه في صفحة ١٨١ .

(٢) ٢ - ٢) سقط من : م .

(٣) في م : ١ من .

لا يُوجِبُ الحَدَّ ، أَشَبَّهَ الوَطْءَ دُونَ الفَرْجِ . وَحَكَى أَبُو ثَوْرٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَنَّ اللُّوَاطَ وَالْوَطْءَ فِي دُبُرِ الْمَرْأَةِ لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُثَبِّتُ بِهِ الْإِخْصَانُ ، أَشَبَّهَ الوَطْءَ دُونَ الفَرْجِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَطْءٌ فِي فَرْجٍ يُوجِبُ الْغُسْلَ ، فَافْسَدَ الْحَجَّ ، كَالْوَطْءِ فِي قُبُلِ الْأَدْمِيَّةِ ، وَيُفَارِقُ الوَطْءَ دُونَ الفَرْجِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْكَبَائِرِ فِي الْأُجْنِبِيَّةِ ، وَلَا يُوجِبُ مَهْرًا ، وَلَا عِدَّةً ، وَلَا حَدًّا ، وَلَا غُسْلًا ، وَإِنْ أَتَزَلَّ بِهِ ، فَهُوَ كَمَسَّا لَتَنَا ، فِي رِوَايَةٍ .

فصل : والعَمْدُ والنِّسْيَانُ فيما ذَكَرْنَا سَوَاءً . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : إِذَا جَامَعَ أَهْلَهُ بَطَلَ حَجُّهُ ؛ لِأَنَّهُ شَيْءٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ ، وَالشَّعْرُ إِذَا حَلَقَهُ فَقَدْ ذَهَبَ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ ، وَالصَّيْدُ إِذَا قَتَلَهُ فَقَدْ ذَهَبَ ، لَا يَقْدِرُ عَلَى رَدِّهِ ، فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الْعَمْدُ وَالنِّسْيَانُ فِيهَا سَوَاءً . وَالْجَاهِلُ بِالتَّحْرِيمِ وَالْمُكْرَهُ فِي حُكْمِ النَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُورٌ ، وَمِمَّنْ قَالَ : إِنَّ عَمْدَ الْوَاطِي^(١) وَنِسْيَانَهُ سَوَاءً . أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي الْقَدِيمِ ، وَقَالَ فِي الْجَدِيدِ : لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ مَعَ النَّسْيَانِ شَيْءٌ . وَحَكَى ابْنُ عَقِيلٍ فِي الْفُصُولِ رِوَايَةً ، لَا يُفْسِدُ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « عَفِيَ لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ »^(٢) . وَالْجَهْلُ فِي مَعْنَاهُ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ تَجِبُ بِإِفْسَادِهَا الْكُفَّارَةُ ،

قوله : غَامِدًا كَانَ أَوْ سَاهِيًا . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، أَنَّ السَّاهِيَّ فِي فِعْلٍ ذَلِكَ كَالْعَامِدِ . وَقَطَعَ بِهِ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ، وَكَذَا الْجَاهِلُ وَالْمُكْرَهُ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ فِي الْجَاهِلِ . وَذَكَرَ فِي « الْفُصُولِ » رِوَايَةً ، لَا

(١) فِي م : « الْوَطْءِ » .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي ٢٧٦/١ .

فافتَرَقَ فيها وَطْءُ العَامِدِ والسَّاهِي ، كَالصَّوْمِ . وَلَنَا ، أَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، لَمْ يَسْتَفْصِلُوا السَّائِلَ عَنِ الْعَمِدِ وَالنَّسِيَانِ ، حِينَ سَأَلَهُمْ عَنْ حُكْمِ الْوُطْءِ ، وَلِأَنَّهُ سَبَبٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ وَجُوبُ الْقَضَاءِ فِي الْحَجِّ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَالْفَوَاتِ . وَالصَّوْمُ مَمْنُوعٌ .

فصل : وَيَجِبُ بِهِ بَدَنَةٌ ، رُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَإِسْحَاقُ : عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِشَاءً . وَقَالَ أَصْحَابُ الرَّأْيِ : إِنْ كَانَ قَبْلَ الْوُقُوفِ ، فَسَدَ حَجُّهُ ، وَعَلَيْهِ شَاءٌ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ ، فَحَجُّهُ صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَ الْوُقُوفِ مَعْنَى يُوجِبُ الْقَضَاءَ ، فَلَمْ يَجِبْ بِهِ بَدَنَةٌ ، كَالْفَوَاتِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ جَمَاعٌ صَادَفَ إِخْرَامَاتَانَا ، فَوَجَبَتْ بِهِ الْبَدَنَةُ ، كَبَعْدِ الْوُقُوفِ ، وَلِأَنَّهُ قَوْلٌ مِّنْ سَمِعْنَا [٥١/٣] مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ مَا قَبْلَ الْوُقُوفِ وَبَعْدَهُ . أَمَّا الْفَوَاتُ ، فَهُوَ مُفَارِقٌ لِلْجَمَاعِ ، وَأَمَّا فَسَادُ الْحَجِّ ، فَلَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ حَالِ الْإِكْرَاهِ وَالْمُطَاوَعَةِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يُوجِبُونَ فِيهِ الشَّاءَ ، بِخِلَافِ الْجَمَاعِ .

فصل : وَحُكْمُ الْمَرَأَةِ حُكْمُ الرَّجُلِ فِي فَسَادِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّ الْجَمَاعَ وَجَدَ

يَفْسُدُ حَجُّ النَّاسِي ، وَالْجَاهِلِ ، وَالْمُكْرَهِ ، وَغَوَاهِمَ . وَخَرَّجَهَا الْقَاضِي فِي كِتَابِ « الرُّوَاتِينَ » . وَاخْتَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَصَاحِبُ « الْفَاتِحِ » ، وَمَالٌ إِلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : هَذَا مُتَّجَةٌ . وَرَدَّ أدِلَّةُ الْأَصْحَابِ ، وَقَالَ : فِيهِ نَظَرٌ . وَقَالَ فِي « الرُّوَضَةِ » : الْمُكْرَهَةُ لَا يَفْسُدُ حَجُّهَا ، وَعَلَيْهَا بَدَنَةٌ . وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ مَا يَجِبُ بِالْوُطْءِ ، فِي بَابِ الْفِدْيَةِ ، فِي آخِرِ الصُّرْبِ الثَّانِي ، وَبَعْدَهُ ، إِذَا وَطِئَ ،

وَعَلَيْهِمَا الْمُضِيُّ فِي فَايِدِهِ ، وَالْقَضَاءُ عَلَى الْفَوْرِ مِنْ حَيْثُ أُحْرِمَا
أَوَّلًا . وَنَفَقَةُ الْمَرْأَةِ فِي الْقَضَاءِ عَلَيْهَا إِنْ طَاوَعَتْ ، وَإِنْ أَكْرَهَتْ
فَعَلَى الزَّوْجِ .

منهما ، فاستويا فيه ، وحُكْمُ الْمُكْرَهَةِ^(١) وَالتَّائِمَةِ حُكْمُ الْمُطَاوَعَةِ ، وَلَا
فَرْقَ فِيمَا بَعْدَ يَوْمِ التَّحْرِيقِ وَقَبْلَهُ ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، أَشْبَهَ قَبْلَ
يَوْمِ التَّحْرِيقِ .

١٢١٠ - مسألة : (وعليهما المضى في فائده ، والقضاء على الفور
من حيث أحرما أولا . ونفقة المرأة في القضاء عليها إن طاوعت ، وإن
أكرهت فعلى الزوج) لَا يَفْسُدُ الْحَجُّ بِغَيْرِ الْجَمَاعِ ، فَإِذَا فَسَدَ فَعَلَيْهِ
إِثْمَانُهُ ، وَلَيْسَ لَهُ الْخُرُوجُ مِنْهُ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ ، وَعَلِيٍّ ، وَأَبِي
هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ .
وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ : يَجْعَلُ الْحَجَّةُ عُمْرَةً ، وَلَا يُقِيمُ عَلَى حَجَّةٍ فَاسِدَةٍ .
وَقَالَ دَاوُدُ : يَخْرُجُ بِالْإِفْسَادِ مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ
عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ »^(٢) . وَلَنَا ، عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى :

عَامِدًا أَوْ مُخْطِئًا .

قوله : وعليهما المضى في فائده . حُكْمُهُ حُكْمُ الْإِحْرَامِ الصَّحِيحِ . نَقَلَهُ
الْجَمَاعَةُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ : أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُعْتَمَرَ مِنْ

(١) في الأصل : « المكره » .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب النجس ... ، من كتاب البيوع ، وفي : باب إذا اصطلحوا على صلح ... ، =

﴿وَاتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾^(١) . ولأنه قول من سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، ولم نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا ، ولأنه مَعْنَى يَجِبُ بِهِ الْقَضَاءُ ، فلم يَخْرُجْ مِنْهُ ، كَالْقَوَاتِ . وَالْخَبَرُ لَا يُلْزِمُنَا ، لِأَنَّ الْمَضْيَـةَ^(٢) فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ ، وَلِأَنَّمَا وَجِبَ الْقَضَاءُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِهِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُلْزِمُهُ بِالْإِحْرَامِ . وَنَحْصُ مَا لَكَآ بِأَنِّهَا حَجَّةٌ لَا يُمْكِنُ الْخُرُوجُ مِنْهَا بِالْإِخْرَاجِ^(٣) ، فَلَا يَخْرُجُ مِنْهَا إِلَى عُمْرَةٍ ، كَالصَّحِيحَةِ . إِذَا ثَبِتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْعَلَ بَعْدَ الْإِفْسَادِ كَمَا يَفْعَلُ قَبْلَهُ ، مِنَ الْوُقُوفِ ، وَالْمَيْسَةِ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَالرَّمْيِ ، وَيَجْتَنِبُ بَعْدَ الْفَسَادِ مَا يَجْتَنِبُهُ قَبْلَهُ ، مِنَ الْوُطْءِ ثَانِيًا ، وَقَتْلِ الصَّيِّدِ ، وَالطَّيِّبِ ،

التَّعْيِيمِ ، يَعْنِي ، يَجْعَلُ الْحَجَّ عُمْرَةً ، وَلَا يُقِيمُ عَلَى حَجَّةٍ فَاسِدَةٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِنصَافِ مَالِكٍ .

قوله : وَالْقَضَاءُ عَلَى الْقَوْرِ . إِنْ كَانَ مَا أَفْسَدَهُ حَجًّا وَاجِبًا ، فَلَا نِزَاعَ فِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ ، وَتَجْزِئِهِ الْحَجَّةُ مِنْ قَابِلٍ . وَإِنْ كَانَ الَّذِي أَفْسَدَهُ تَطَوُّعًا ، فَالْتَّصُوصُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَجُوبُ الْقَضَاءِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعُوا بِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ وَجُوبُ إِتِمَامِهِ ، لَا وَجُوبُهُ فِي نَفْسِهِ ؛ لِقَوْلِهِمْ : إِنَّهُ تَطَوُّعٌ ، فَيُثَابُ عَلَيْهِ

= من كتاب الصلح ، وفي : باب إذا اجتهد العامل ... ، من كتاب الاعتصام . صحيح البخاري ٩١ / ٣ ، ٢٤١ ، ٩ / ١٣٢ . ومسلم ، في : باب نقض الأحكام ... ، من كتاب الأفضية . صحيح مسلم ٣ / ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ . وأبو داود ، في : باب في لزوم السنة ، من كتاب السنة . سنن أبي داود ٢ / ٥٠٦ . وابن ماجه ، في : باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ ... ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ٧ / ١ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٦٦ / ١٨٠ ، ٢٥٦ .

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) في م : المعنى .

(٣) في م : بالإحرام .

واللباس ، ونحوه ، وعليه الفدية بالجنابة على الإحرام الفاسد ، كالإحرام الصحيح . ويلزمه القضاء من قابل بكل حال ؛ لأنه قول ابن عمر ، وابن عباس ، وعبد الله بن عمرو ، رضي الله عنهم . فإن كانت الحجة التي أفسدتها واجبة بأصل الشرع ، أو بالنذر ، أو قضاء ، كانت الحجة من قابل مجزئة ؛ لأن الفاسد إذا انضم إليه القضاء أجزأ عما يجزئ عنه الأول لو لم يفسده ، وإن كانت تطوعاً وجب قضاؤها أيضاً ؛ لأنه بالدخول في الإحرام صار الإحرام عليه واجباً ، فإذا أفسده وجب قضاؤه ، كالمندور . ويكون القضاء على الفور . ولا تعلم فيه مخالفاً ؛ لأن الحج الأصل^(١) يجب على الفور ، فهذا أولى ؛ لأنه قد تعين بالدخول فيه ، والواجب بأصل الشرع لم يتعين بذلك .

فصل : [٥١/٣ ط] ويحرم بالقضاء من أبعد الموضعين ؛ الميقات ، أو موضع إحرامه الأول ؛ لأنه إن كان الميقات أبعد ، فلا يجوز تجاوز الميقات بغير إحرام ، وإن كان موضع إحرامه أبعد ، فعليه الإحرام بالقضاء

ثواب نفل . وفي « الهداية » ، و « الانتصار » ، و « غيون المسائل » رواية ، لا يلزم القضاء . قال المنجد : لا أحسبها إلا سهواً .

قوله : والقضاء على الفور من حيث أحرماً أولاً . إن كانا أحرماً قبل الميقات ، أو من الميقات ، أحرماً في القضاء من الموضع الذي أحرماً منه أولاً ، وإن كانا أحرماً من دون الميقات ، أحرماً من الميقات . وهذا بلا نزاع . ونص عليه الإمام أحمد ، وعليه الأصحاب . وقال في « الفروع » : ويتوجه أن يحرم من الميقات

(١) في م : « الأصل » .

وَيَتَفَرَّقَانِ فِي الْقَضَاءِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا فِيهِ إِلَى أَنْ يَحِلَّ . ^{المقنع}
وَهَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

منه . نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِيَكُونَ الْقَضَاءُ عَلَى صِفَةِ الْأَدَاءِ . وَلَأَنَّهُ
قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ يَقُولُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ،
وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ النَّخَعِيُّ : يُحْرِمُ مِنْ مَوْضِعِ الْجَمَاعِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعُ
الْإِسْفَادِ . وَلَنَا ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ ، فَكَانَ قَضَاؤُهَا عَلَى حَسَبِ أَدَائِهَا ، كَالصَّلَاةِ .
فصل : وَتَفَقُّةُ الْمَرْأَةِ فِي الْقَضَاءِ عَلَيْهَا إِنْ طَاوَعَتْ ؛ لِأَنَّهَا أَفْسَدَتْ
حَجَّتَهَا مُتَعَمِّدَةً ، فَكَانَتْ تَفَقُّةُ الْقَضَاءِ عَلَيْهَا ، كَالرَّجُلِ ، وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً
فَعَلَى الزَّوْجِ ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي أَفْسَدَ حَجَّتَهَا ، فَكَانَتْ التَّفَقُّةُ عَلَيْهِ ، كَتَفَقُّةِ
حَجِّهِ ^(١) .

١٢١١ - مسألة : (وَيَتَفَرَّقَانِ فِي الْقَضَاءِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا
فِيهِ إِلَى أَنْ يَحِلَّ . وَهَلْ ^(٢) هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ) إِذَا

مُطْلَقًا . وَمَالَ إِلَيْهِ . ^{الإِنصَافُ}

قوله : وَتَفَقُّةُ الْمَرْأَةِ فِي الْقَضَاءِ عَلَيْهَا إِنْ طَاوَعَتْ - بِلَا زِوَاعٍ - وَإِنْ أَكْرَهَتْ ،
فَعَلَى الزَّوْجِ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ ، وَلَوْ طَلَّقَهَا . نَقَلَ الْأَثَرُ ، عَلَى الزَّوْجِ حَمْلُهَا ، وَلَوْ
طَلَّقَهَا وَتَزَوَّجَتْ بغيرِهِ ، وَيُجْبَرُ الزَّوْجُ الثَّانِي عَلَى إِزْسَالِهَا إِنْ ائْتَمَعَ . وَيَأْتِي فِي بَابِ
الْفِدْيَةِ فِي آخِرِ الضَّرْبِ الثَّانِي ، وَجُوبُ فِدْيَةِ الْوَطْءِ عَلَى الْمَرْأَةِ فِي الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ .
قوله : وَيَتَفَرَّقَانِ فِي الْقَضَاءِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي أَصَابَهَا فِيهِ إِلَى أَنْ يَحِلَّ . هَذَا

(١) في م : حجة .

(٢) سقط من : م .

قَضِيَا يُفَرَّقَانِ مِنْ مَوْضِعِ الْجَمَاعِ ، حَتَّى يَقْضِيَا حَجَّهْمَا . رُويَ هَذَا عَنْ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَرَوَى سَعِيدٌ وَالْأَثَرُمُ^(١) ، بِإِسْنَادِهِمَا ، أَنَّ عُمَرَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ وَهِيَ مُحْرِمَانِ ، فَقَالَ : أَيْنَمَا حَجَّكُمَا ، فَإِذَا كَانَ عَامَ قَابِلٍ ، فَحُجَّا ، وَأَهْدِيَا ، حَتَّى إِذَا بَلَغْتُمَا الْمَكَانَ الَّذِي أَصَبْتُمَا فِيهِ مَا أَصَبْتُمَا ، فَتَفَرَّقَا حَتَّى تَحِلَّا . وَرُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلُ ذَلِكَ^(٢) . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَالتَّحْمِي ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَرُويَ عَنْ أَحْمَدَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُمَا يَتَفَرَّقَانِ مِنْ حَيْثُ يُحْرِمَانِ إِلَى أَنْ يَحِلَّا . رَوَاهُ مَالِكٌ فِي

الإِنصَافِ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُعْنَى» ، وَ«الشَّرْحِ» ، وَ«الْفُرُوعِ» ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، يَتَفَرَّقَانِ مِنَ الْمَوْضِعِ الَّذِي يُحْرِمَانِ مِنْهُ .

قَوْلُهُ : وَهَلْ هُوَ وَاجِبٌ أَوْ مُسْتَحَبٌّ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي «الْهِدَايَةِ» ، وَ«الْمُذْهَبِ» ، وَ«الْهَادِي» ، وَ«الْمُسْتَوْعِبِ» ، وَ«التَّلْخِصِ» ، وَ«الشَّرْحِ» ، وَ«الْفَائِقِ» ، وَ«شَرْحِ ابْنِ مُنَجَّى» ، أَحَدُهُمَا ، مُسْتَحَبٌّ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي «الشَّرْحِ» : وَهُوَ أَوَّلَى . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ، وَ«الْمُنَوَّرِ» ، وَ«الْمُنْتَخَبِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، وَ«الْمُحَرَّرِ» ، وَ«الرُّعَايَتَيْنِ» ، وَ«الْحَاوِيَيْنِ» . وَاخْتَارَهُ ابْنُ عَبْدِوَسَّاسٍ فِي «تَذَكُّرَتِهِ» . وَالْوَجْهُ الثَّانِي ، أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ . جَزَمَ بِهِ أَبُو الْخَطَّابِ فِي «رُغُوسِ الْمَسَائِلِ» .

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ : فِي : بَابِ مَا يَفْسِدُ الْحَجَّ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبْرَى ١٦٧/٥ .

(٢) تَقْدِيمُ تَغْرِيبِهِ فِي صَفْحَةِ ٣٣٢ .

الشرح الكبير

الموطأ^(١) عن علي رضي الله عنه . ورؤى عن ابن عباس . وهو قول مالك ؛ لأن التفريق بينهما خوفاً من معاودة المحظور ، وهو يوجد في جميع إخراجيهما^(٢) . ووجه الأول ، أن ما قبل موضع الإفساد كان إخراجيهما فيه صحيحاً ، فلم يجب التفريق فيه ، كالذى لم يفسد ، وإنما اختص التفريق بموضع الجماع ؛ لأنه ربما يذكره برؤية مكانه ، فيدعوه ذلك إلى فعله . ومعنى التفريق أن لا يركب معها في مخيل ، ولا ينزل معها في فسطاط ونحوه . قال أحمد : يفرقان في النزول ، وفي المخيل ، والفسطاط^(٣) ، ولكن يكون بقرنها .

وهل يجب التفريق ، أو يستحب ؟ فيه وجهان ؛ أحدهما ، لا يجب . وهو قول أبي حنيفة ؛ لأنه لا يجب التفريق في قضاء رمضان إذا أفسده ، كذلك الحج . والثاني ، يجب ؛ لأنه قول من سمينا من الصحابة . وقد

تنبيهان ؛ أحدهما ، معنى التفريق ؛ أن لا يركب معها في مخيل ، ولا ينزل معها في فسطاط ، ونحو ذلك . قال الإمام أحمد : يفرقان في النزول ، والفسطاط ، [٢٨٤ / ١] والمخيل ، ولكن يكون بقرنها . انتهى . وذلك ليراعى أخوالها ، فإنه محرّمها . الثاني ، ظاهر كلام المصنف أن زوجها الذي وطئها يجوز ويصلح أن يكون محرماً لها في حجة القضاء . وهو صحيح ، وهو ظاهر كلام الأصحاب . قاله في « الفروع » . وقد ذكر المصنف ، والشارح ، وابن منجي في « شريحه » ،

(١) في : باب هدى المهر ... ، من كتاب الحج . الموطأ . ٣٨١ / ١ ، ٣٨٢ .

(٢) في : إخراجها .

(٣) في : البساط .

أمرُوا به ، ولأنَّ الاجْتِمَاعَ في ذلك المَوْضِعِ يُدَكِّرُ الْجَمَاعَ ، فَيَكُونُ مِنْ دَوَاعِيهِ . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ حِكْمَةَ التَّفْرِيقِ ؛ لِلصَّبَايَةِ عَمَّا يَتَوَهَّمُ مِنْ مُعَاوَذَةِ الْوَقَاعِ عِنْدَ تَذَكُّرِهِ بِرُؤْيَا مَكَانِهِ ، وَهَذَا [٥٢/٣] وَهُمْ بَعِيدٌ لَا يَقْتَضِي الْإِجْبَابَ . وَالْعُمْرَةُ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ كَالْحَجِّ ؛ لِأَنَّهَا أَخَذَ النَّسَكَيْنِ ، فَأَشْبَهَ الْآخَرَ . فَإِنْ كَانَ الْمُعْتَمِرُ مَكِّيًّا قَدْ أُخْرِمَ بِهَا مِنَ الْحِلِّ ، أُخْرِمَ لِلْقَضَاءِ مِنَ الْحِلِّ . وَإِنْ كَانَ أُخْرِمَ بِهَا مِنَ الْحَرَمِ ، أُخْرِمَ لِلْقَضَاءِ مِنَ الْحِلِّ ؛ لِأَنَّهُ مِيقَاتُهَا . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَكِّيِّ وَمَنْ حَصَلَ بِهَا مِنَ الْمُجَاوِرِينَ . وَإِنْ أَفْسَدَ الْمُتَمَتِّعُ عُمْرَتَهُ ، وَمَضَى فِي فَايِسِدْهَا ، فَأَتَمَّهَا ، فَقَالَ أَحْمَدُ : يَخْرُجُ إِلَى الْمِيقَاتِ ، فَيُحْرِمُ مِنْهُ لِلْحَجِّ ، فَإِنْ خَشِيَ الْقَوَاتِ أُخْرِمَ مِنْ مَكَّةَ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ ، فَإِذَا قَرَعَ مِنْ حَجِّهِ ، خَرَجَ إِلَى الْمِيقَاتِ ، فَأُخْرِمَ مِنْهُ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ الَّتِي أَفْسَدَهَا ، وَعَلَيْهِ هَذِي يَذْبُحُ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ لِمَا أَفْسَدَ مِنْ عُمْرَتِهِ . وَلَوْ أَفْسَدَ الْمُفْرِدُ حَجَّتَهُ ، وَأَتَمَّ ، فَلَهُ الْإِخْرَامُ بِالْعُمْرَةِ مِنْ أَذْنَى الْحِلِّ ، كَالْمَكِّيِّ .

فصل : وإذا أفسد القارن نسكته ، فعليه فداء واحد . وبه قال عطاء ،

الإنصاف يكون بقربها ليراعى أخوالها ؛ لِأَنَّهُ مَحْرَمُهَا . وَنَقَلَ لِبْنُ الْحَكَمِ ، يُعْتَبَرُ أَنْ يَكُونَ مَعَهَا مَحْرَمٌ غَيْرُ الزَّوْجِ . قُلْتُ : فَيُعَانِي بِهَا .

فوائد ؛ الأولى ؛ حُكْمُ الْعُمْرَةِ حُكْمُ الْحَجِّ فِي فَسَادِهَا بِالْوَطْءِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنَ السَّعْيِ وَوُجُوبِ الْمَضِيِّ فِي فَايِسِدْهَا ، وَوُجُوبِ الْقَضَاءِ وَغَيْرِهِ ، فَإِنْ كَانَ مَكِّيًّا ، أَوْ حَصَلَ بِهَا مُجَاوِرًا ، أُخْرِمَ لِلْقَضَاءِ مِنَ الْحِلِّ ، سَوَاءً أُخْرِمَ بِهَا مِنْهُ أَوْ مِنَ الْحَرَمِ . وَإِنْ أَفْسَدَ الْمُتَمَتِّعُ عُمْرَتَهُ ، وَمَضَى فِيهَا وَأَتَمَّهَا ، فَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يَخْرُجُ إِلَى

الشرح الكبير

وابن جُرَيْج ، ومالك ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور . وقال
الحَكَم : عليه هَذِيان . وَيَتَخَرَّجُ لَنَا أَنْ يَلْزِمَهُ بَدَنَةُ لِلْحَجِّ ، وَشَاةٌ لِلْعُمْرَةِ ،
إِذَا قُلْنَا : يَلْزِمُهُ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ . وقال أصحابُ الرَّأْيِ : إِنْ وَطِئَ قَبْلَ
الْوُقُوفِ ، فَسَدَ نُسُكُهُ ، وَعَلَيْهِ شَاتَانِ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ . وَلَنَا ، أَنَّ الصَّحَابَةَ
الَّذِينَ سَأَلُوا عَمَّنْ أَفْسَدَ نُسُكُهُ ، لَمْ يَأْمُرُوهُ إِلَّا بِفِدَاءٍ وَاحِدٍ ، وَلَمْ يُفَرِّقُوا ،
وَلأنَّهُ أَخَذَ الْأَنْسَاكُ الثَّلَاثَةَ ، فَلَمْ يَجِبْ فِي إِفْسَادِهِ أَكْثَرُ مِنْ فِدْيَةٍ وَاحِدَةٍ ،
كَالْآخَرِينَ . وَسَائِرُ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، وَاللَّبْسِ ، وَالطَّيْبِ ، وَغَيْرُهَا ،
لَا يَجِبُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَكْثَرُ مِنْ فِدْيَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَمَا لَوْ كَانَ مُفْرَدًا .

فصل : وَحُكْمُ الْعُمْرَةِ حُكْمُ الْحَجِّ فِي فَسَادِهَا بِالْوَطْءِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ
السَّعْيِ ، وَوُجُوبِ الْمُضِيِّ فِي فَاسِدِهَا ، وَوُجُوبِ الْقَضَاءِ ، قِيَاسًا عَلَى
الْحَجِّ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ بِإِفْسَادِهَا إِلَّا شَاةٌ . وقال الشافعي : عَلَيْهِ الْقَضَاءُ
وَبَدَنَةٌ ، كَالْحَجِّ . وقال أبو حنيفة : إِنْ وَطِئَ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ ،
كَقَوْلِنَا ، وَإِنْ وَطِئَ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ تَفْسُدْ عُمْرَتُهُ ، وَعَلَيْهِ شَاةٌ . وَلَنَا عَلَى
الشافعي ، أَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا وَقُوفٌ فِيهَا ، فَلَمْ تَجِبْ فِيهَا بَدَنَةٌ ، كَمَا لَوْ قَرَنَاهَا
بِالْحَجِّ ، وَلأنَّ الْعُمْرَةَ دُونَ الْحَجِّ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا دُونَ حُكْمِهِ .

الْبَيْقَاتِ ، فَيُحْرَمُ^(١) مِنْهُ بِعُمْرَةٍ ، فَإِنْ خَافَ قَوْتَ الْحَجِّ ، أُحْرِمَ بِهِ مِنْ مَكَّةَ ،
وَعَلَيْهِ دَمٌ ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنَ الْحَجِّ ، أُحْرِمَ مِنَ الْبَيْقَاتِ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ الَّذِي أَفْسَدَهَا ،
وَعَلَيْهِ هَذِي لِمَا أَفْسَدَ مِنْ عُمْرَتِهِ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ . وَجَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ
فِي « الْفُرُوعِ » . وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ ، وَالْمِمْوْنِيُّ ، فَإِذَا فَرَّغَ مِنْهُ أُحْرِمَ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ

(١) فِي الْأَصْلِ ، ط : : فَيُحْرَجُ .

ولنا على أئى حنيفة ، أَنَّ الْجِمَاعَ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، فَاسْتَوَى فِيهِ مَا قَبْلَ الطَّوَافِ وَبَعْدَهُ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ ، وَلِأَنَّهُ وَطْءٌ صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًا ، فَأَفْسَدَهُ ، كَمَا قَبْلَ الطَّوَافِ .

فصل : إِذَا أَفْسَدَ الْقَارِنُ وَالْمُتَمَتِّعُ نُسُكَهُمَا ، لَمْ يَسْقُطِ الدَّمُ عَنْهُمَا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَسْقُطُ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، مِثْلُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلِ التَّرَفُّهُ بِسُقُوطِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ . وَقَالَ الْقَاضِي فِي الْقَارِنِ : إِذَا قُلْنَا : إِنَّ عَلَيْهِ لِلْإِفْسَادِ دَمَيْنِ ، سَقَطَ ^(١) دَمُ الْقِرَانِ . وَلَنَا ، أَنَّ مَا وَجَبَ فِي النُّسُكِ الصَّحِيحِ وَجَبَ فِي الْفَاسِدِ ، كَالْأَفْعَالِ [٥٢/٣ ط] وَلِأَنَّهُ دَمٌ وَجَبَ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يَسْقُطْ بِالْإِفْسَادِ ، كَالدَّمِ الْوَاجِبِ لِتَرْكِهِ الْمِيقَاتِ . فَإِنْ أَفْسَدَ الْقَارِنُ نُسُكَهُ ، ثُمَّ قَضَى مُفْرَدًا ، لَمْ يَلْزَمْهُ فِي الْقَضَاءِ دَمٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : يَلْزَمُهُ ؛ لِأَنَّهُ يَجِبُ فِي الْقَضَاءِ مَا يَجِبُ فِي الْأَدَاءِ . وَلَنَا ، أَنَّ الْإِفْرَادَ أَفْضَلُ مِنَ الْقِرَانِ مَعَ الدَّمِ ، فَإِذَا أَتَى بِهِ فَقَدْ أَتَى بِمَا هُوَ

بِعُمْرَةٍ مَكَانَ مَا أَفْسَدَ . قَالَ الْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ ، تَفْرِيعًا عَلَى رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ ، أَنَّ دَمَ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقِرَانِ يَسْقُطُ بِالْإِفْسَادِ ، فَقَالَ : إِنْ أَهْلُ بَعْمَرَةٍ لِلْقَضَاءِ ، فَهَلْ هُوَ مُتَمَتِّعٌ ؟ إِنْ أَنْشَأَ سَفَرًا قَصْرًا ، فَتَمَتَّعَ ، وَإِلَّا فَلَا . عَلَى ظَاهِرِ نَقْلِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ ، إِذَا أَنْشَأَ سَفَرًا قَصْرًا ، فَتَمَتَّعَ . وَنَقَلَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ رِوَايَةَ أُخْرَى ، يَقْتَضِي أَنْ بَلَّغَ الْمِيقَاتِ ، فَتَمَتَّعَ ، فَقَالَ : لَا يَكُونُ مُتَمَتِّعًا حَتَّى يَخْرُجَ إِلَى مِيقَاتِهِ . الثَّانِيَةِ ، قَضَاءُ الْعَبْدِ كَنَذَرِهِ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ يَصِحُّ فِي حَالِ رِقِّهِ ؛ لِأَنَّهُ وَجَبَ عَلَيْهِ بِإِجَابِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هَذَا أَشْهُرُ . وَقِيلَ : لَا يَصِحُّ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْفُرُوعِ » .

(١) ق م : فسد .

وإن جامع بعد التحلل الأول لم يفسد حجه ، المقنع

أولى ، فلم يلزمه شيء ، كمن لزمته الصلاة بتيمم ، فقضى بوضوء .
١٢١٢ - مسألة : (وإن جامع بعد التحلل الأول لم يفسد نسكه ،

«وتقدم ذلك في كتاب المتاميك ، في أحكام العبد^(١) . وإن كان الذي أفسده مأذوناً فيه ، قضى متى قدر . نقله أبو طالب ، ولم يملك منعه منه ؛ لأن إذنه فيه إذن في موجب ومقتضاه . وإن كان غير مأذون فيه ، ملك السيد منعه . على الصحيح من المذهب ؛ لتفويت حقه . وقيل : لا يملكه لجوابه . » «وتقدم أيضاً هناك^(٢) . وإن أُعْتِقَ قَبْلَ الْقَضَاءِ ، انصرف إلى حجة الإسلام . على الصحيح من المذهب . وقال ابن عَقِيلٍ : عندي لا يصح . الثالثة ، يلزم الصبي القضاء ، على الصحيح من المذهب ، إذا أفسده . نص عليه ؛ لأنه يلزمه البدنة ، والمضي في فائده ؛ كالبالغ . وقيل : لا يلزمه القضاء ؛ لعدم تكليفه . وحكاها القاضي في «تعليقه» احتمالاً . فعلى المذهب ، يكون القضاء بعد بلوغه . على الصحيح من المذهب . نص عليه . وقيل : يصح قبل بلوغه . وصححه القاضي في «خلافه» . الرابعة ، يكفي العبد والصبي حجة القضاء عن حجة الإسلام ، والقضاء إن كفت ، لو صحّت كالأداء^(٣) . على الصحيح من المذهب . وخالف ابن عَقِيلٍ . وتقدم ذلك مع أحكام العبد باتم من هذا ، في أول كتاب الحج ، فليعاوِذ . الخامسة ، لو أفسد القضاء ، لزمه قضاء الواجب الأول لا القضاء .

قوله : وإن جامع بعد التحلل الأول لم يفسد حجه . هذا المذهب ، سواء كان مفرداً أو قارئاً ، وعليه الأصحاب . وقال في «الفرع» : ويتوجه أن حجه

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢) في ١ : « كالأولى » .

وَيَمْضِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَيُحْرِمُ ؛ لِيَطُوفَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . وَهَلْ يَلْزِمُهُ
بَدَنَةُ أَوْ شَاةٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

وَيَمْضِي إِلَى التَّنْعِيمِ فَيُحْرِمُ ؛ لِيَطُوفَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . وَهَلْ يَلْزِمُهُ بَدَنَةُ أَوْ
شَاةٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ (فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةُ فُصُولٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنَّ الْوُطْءَ بَعْدَ
التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ لَا يُفْسِدُ الْحَجَّ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعِكْرَمَةَ ، وَعَطَاءٍ ،
وَالشَّعْبِيِّ ، وَرَبِيعَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابَ الرَّأْيِ .
وَقَالَ النَّخَعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَحَمَّادٌ : عَلَيْهِ حَجٌّ مِنْ قَابِلٍ ؛ لِأَنَّ الْوُطْءَ
صَادَفَ إِحْرَامًا تَامًا بِالْحَجِّ ، فَأَفْسَدَهُ ، كَالْوُطْءِ قَبْلَ الرَّمْيِ . وَلَنَا ، قَوْلُ
النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ شَهِدَ صَلَاتَنَا هَذِهِ ، وَوَقَفَ مَعَنَا حَتَّى نَذْفَعَ ، وَقَدْ وَقَفَ
بِعَرَفَةَ قَبْلَ ذَلِكَ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ، فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ ، وَقَضَى تَفَثُهُ » ^(١) . وَلَأَنَّ

يُفْسِدُ إِنْ بَقِيَ إِحْرَامُهُ ، وَفَسَدَ بَوَاطِنُهُ . وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ فِي « التَّنْبِيهِ » ، أَنَّ مَنْ وَطِئَ فِي
الْحَجِّ قَبْلَ الطَّوَافِ ، فَسَدَ حَجُّهُ . وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى مَا قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ . قَالَ فِي
« الْمُسْتَوْعِبِ » ، عَنْ كَلَامِ أَبِي بَكْرٍ : يَرِيدُ إِذَا لَمْ يَكُنْ رَمَى جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ ، فَلَا يَكُونُ
قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ . وَقَالَ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَيْنِ » : وَإِنْ جَامَعَ قَبْلَ تَحْلِيلِهِ الْأَوَّلِ .
وَقِيلَ : قَبْلَ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ . وَيَأْتِي فِي صِفَةِ الْحَجِّ ، بِمَ يَحْصُلُ التَّحْلِيلُ الْأَوَّلُ ؟

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابٍ مِنْ لَمْ يَدْرِكْ عَرَفَةَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ١ / ٤٥٢ .
وَالْتِّرَمِذِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ بِمَجْمَعٍ ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَوْحُدِيِّ ٤ / ١٢٨ ، ١٢٩ .
وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابٍ مِنْ لَمْ يَدْرِكْ صَلَاةَ الصُّبْحِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمَجْمُوعُ ٥ / ٢١٣ ، ٢١٤ .
وَإِبْنُ مَاجَةَ ، فِي : بَابٍ مِنْ أَقَى عَرَفَةَ قَبْلَ الْفَجْرِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ ابْنُ مَاجَةَ ٢ / ١٠٠٤ .
وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابٍ بِمَا يَمُ الْحَجِّ . مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٢ / ٥٩ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ
٤ / ١٥ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

ابن عباس قال ، في رجل أصاب أهله قبل أن يفيض يوم التَّحْرِ : يَنْحَرَانِ جَزُورًا بَيْنَهُمَا ، وليس عليه الْحَجُّ مِنْ قَابِلٍ^(١) . ولا تُعْرِفُ له في الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا . ولأنَّهَا عِبَادَةٌ لَهَا تَحْلُلَانِ ، فَوُجُودُ الْمُفْسِدِ بَعْدَ تَحْلِيلِهَا الْأَوَّلِ لَا يُفْسِدُهَا ، كما بَعْدَ التَّسْلِيمَةِ الْأُولَى في الصَّلَاةِ ، وبهذا فَارَقَ مَا قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ . الفصل الثَّانِي ، أن يَفْسُدَ الْإِحْرَامُ بِالْوَطْءِ بَعْدَ جَمْعَةِ الْعَقَبَةِ ، فَيَلْزُمُهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ الْجَلِّ . وبذلك قَالَ عِكْرِمَةُ ، وَرَبِيعَةُ ، وَإِسْحَاقُ . وقال ابنُ عباسٍ ، وَعَطَاءُ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ : حَجُّهُ صَحِيحٌ ، وَلَا يَلْزُمُهُ إِحْرَامٌ ؛ لِأَنَّهُ إِحْرَامٌ لَمْ يَفْسُدْ جَمِيعُهُ ، فَلَمْ يَفْسُدْ بَعْضُهُ ، كما بَعْدَ التَّحْلِيلِ الثَّانِي . وَلَنَا ، أَنَّهُ وَطْءٌ صَادَفَ إِحْرَامًا ، فَافْسَدَهُ ، كَالْإِحْرَامِ التَّامِّ . وإذا فَسَدَ إِحْرَامُهُ ، فعليه أَنْ يُحْرِمَ ؛ لِبَاقِي الطَّوَائِفِ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ

فائدة : هل يكون بعد التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ مُحْرِمًا ؟ ذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، أَنَّهُ يَكُونُ مُحْرِمًا ؛ لِبَقَاءِ تَحْرِيمِ الْوَطْءِ الْمُتَابِعِ وَجُودَهُ صِحَّةَ الْإِحْرَامِ . وقال الْقَاضِي أَيْضًا : إِبْطَاقُ الْمُحْرِمِ ؛ مَنْ حُرِّمَ عَلَيْهِ الْكُلُّ . وقال ابنُ عَقِيلٍ في « الْفُنُونِ » : يَبْطُلُ إِحْرَامُهُ عَلَى اخْتِمَالٍ . وقال في « مُفْرَدَاتِهِ » : هُوَ مُحْرِمٌ ؛ لَوْجُوبِ الدَّمِّ . وَذَكَرَ الْمُصَنِّفُ في « الْمُغْنَى » هُنَا ، وَتَبِعَهُ في « الشَّرْحِ » ، أَنَّهُ مُحْرِمٌ . وَقَالَا في مَسْأَلَةِ مَا يَبَاحُ بِالتَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ : نَنْتَعِ أَنَّهُ مُحْرِمٌ ، وَإِنَّمَا يَبْقَى بَعْضُ أَحْكَامِ الْإِحْرَامِ . وَنَقَلَ ابْنُ مَنْصُورٍ ، وَالْمِيمُونِيُّ ، وَابْنُ الْحَكَمِ ، في مَنْ وَطِئَ بَعْدَ الرَّمْيِ ، يَنْتَقِضُ إِحْرَامُهُ . قَالَ التُّرْكُشِيُّ : لَوْ وَطِئَ بَعْدَ الطَّوَائِفِ وَقَبْلَ الرَّمْيِ ، [١ / ٢٨٤ ط] فَظَاهِرُ كَلَامِهِ جَمَاعَةٌ ، أَنَّهُ كَالْأَوَّلِ ، وَلِأَبْنِ مُحَمَّدٍ في مَوْضِعٍ ، في لُزُومِ الدَّمِّ اخْتِمَالًا . وَجَزَمَ

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب الرجل يصيب امرأته بعد التحلل الأول ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى

الطَّوَافُ رُكْنٌ ، فَيَجِبُ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ، كَالْوُقُوفِ . وَيَلْزَمُهُ
 الْإِحْرَامُ مِنَ الْحِلِّ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَتَّبِعِي أَنْ يَجْمَعَ فِيهِ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ،
 فَلَوْ أَبْخَنَاهُ الْإِحْرَامُ مِنَ الْحَرَمِ ، لَمْ يَجْمَعْ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَهُ كُلَّهَا تَقَعُ
 فِي الْحَرَمِ ، أَشْبَهَ الْمُعْتَمِرَ . وَإِذَا أَحْرَمَ ، طَافَ لِلزِّيَارَةِ ، وَسَعَى إِنْ لَمْ يَكُنْ
 سَعَى ، وَتَحَلَّلَ ؛ لِأَنَّ الَّذِي بَقِيَ عَلَيْهِ بَقِيَّةُ أَفْعَالِ الْحَجِّ . وَإِنَّمَا وَجِبَ عَلَيْهِ
 الْإِحْرَامُ لِثَلَاثِي بِهَا فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ، هَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ .
 وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ وَافَقَهُ مِنَ الْأَثِمَةِ ، أَنَّهُ يَعْتَمِرُ ،
 فَيَحْتَمِلُ [٥٣/٣] أَنَّهُمْ أَرَادُوا هَذَا أَيْضًا ، وَسَمَّوْهُ عُمْرَةً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَفْعَالُ
 الْعُمْرَةِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ أَرَادُوا عُمْرَةً حَقِيقَةً ، فَيَلْزَمُهُ سَعَى وَتَقْصِيرٌ .
 وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ . وَقَوْلُهُ : يُحْرِمُ مِنَ التَّعِيمِ . لَمْ يَذْكُرْهُ لَوْ جُوبِ الْإِحْرَامُ
 مِنْهُ ، بَلْ لِأَنَّهُ حِلٌّ ، فَمَنْ أَمَى الْحِلَّ وَأَحْرَمَ ، جَازَ ، كَالْمُعْتَمِرِ .

فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ بِلُزُومِ الدَّمِ ، تَبَعًا لِلْأَصْحَابِ .
 قَوْلُهُ : وَيَمْضِي إِلَى التَّعِيمِ فَيُحْرِمُ ؛ لِيَطُوفَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . اَعْلَمْ أَنَّ الْمَذْهَبَ ،
 أَنَّ الْوُطْءَ بَعْدَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ يُفْسِدُ الْإِحْرَامَ ، قَوْلًا وَاحِدًا ، وَيَلْزَمُهُ أَنْ يُحْرِمَ مِنَ
 الْحِلِّ ؛ لِيَجْمَعَ بَيْنَ الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ، لِيَطُوفَ فِي إِحْرَامٍ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّهُ رُكْنُ الْحَجِّ ،
 كَالْوُقُوفِ . وَهَذَا ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَاسْتَخَارَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُ .
 وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الْفَاتِقِ » . وَقَالَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » . وَقَدَّمَهُ
 فِي « الْفُرُوعِ » . وَاسْتَخَارَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ، وَقَالَ : سَوَاءٌ أَبْعَدَ أَوْ لَا . وَمَعْنَاهُ ،
 كَلَامُ غَيْرِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَمَنْ تَابَعَهُمَا :
 وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَعْتَمِرُ . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ هَذَا الْمَعْنَى ، يَعْنِي مَا تَقَدَّمَ ،
 وَسَمَّاهُ عُمْرَةً ؛ لِأَنَّ هَذِهِ أَفْعَالُ الْعُمْرَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ عُمْرَةً حَقِيقَةً ، فَيَلْزَمُهُ سَعَى

فصل : ومتى وطيء بعد رمي الجمره لم يفسد حجه ؛ خلق أو لم يخلق . هذا ظاهر كلام أحمد ، والخرقي ، ومن سمينا من الأئمة ؛ لترتيبهم هذا الحكم على الوطء بعد مجرد الرمي ، من غير اعتبار أمر زائد .

فصل : فإن طاف للزيارة ، ولم يرم ، ثم وطيء ، لم يفسد حجه بحال ؛ لأن الحج قد تمت أركانه كلها ، ولا يلزمه إخراج من الحل ؛ فإن الرمي ليس بركن ، ولا يلزمه دم ؛ لما ذكرنا . ويحتمل أن يلزمه ؛ لأنه وطيء قبل وجود ما يتم به التحلل ، أشبه من وطيء بعد الرمي ، قبل الطواف .

فصل : والقارن كالمفرد ، في أنه إذا وطيء بعد الرمي لم يفسد حجه ولا عمرته ؛ لأن الحكم للحج ، ألا ترى أنه لا يحل من عمرته قبل الطواف ، ويفعل ذلك إذا كان قارنا ، ولأن الترتيب للحج دونها ، والحج لا يفسد قبل الطواف ، كذلك العمره . وقال أحمد ، في من وطيء بعد الطواف يوم النحر ، قبل أن يركع : ما عليه شيء . قال أبو طالب : سألت أحمد عن الرجل يقبل بعد رمي جمره العقبة ، قبل أن يزور البيت ؟ قال :

وتقصير . قالوا : والأول أصح . وقال الشيخ تقي الدين أيضا : يعتبر مطلقا . والإنصاف وعليه نصوص أحمد . وجزم به القاضي في « الخلاف » ، وابن عقيل في « مفرداته » ، وابن الجوزي في كتاب « أسباب الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « المنهج » . قال أبو الخطاب في « رُغُوس المسائل » : يأتي بعمل عمره ، وبالطواف والسعي ، وبقية أفعال الحج . قوله : وهل يلزمه بدنة ، أو شاة ؟ على روايتين . وأطلقهما في « الهداية » ، و « المذهب » ، و « مسبوك الذهب » ، و « المستوعب » ،

ليس عليه شيء ، قد قَضَى الْمَنَامِيكَ . فعلى هذا ليس في غيرِ الْوَطْءِ في الْفَرْجِ شيء . الْفَصْلُ الثَّالِثُ ، فيما يَجِبُ عليه فِدْيَةٌ لِلْوَطْءِ ، وهو شاةٌ . نَصُّ عليه أحمدُ . وهو ظاهرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وهو قولُ عِكْرَمَةَ ، وَرَبِيعَةَ ، ومَالِكٍ ، وإِسْحَاقَ . وفيه رِوَايَةٌ أُخْرَى ، أَنَّ عليه بَدَنَةٌ . وهو قولُ ابنِ عَبَّاسٍ^(١) ، وَعَطَاءٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ وَطْءٌ فِي الْحَجِّ ، فَوَجِبَتْ بِهِ بَدَنَةٌ ، كَمَا قَبْلَ رَمِي جَمْرَةِ الْعَقَبَةِ . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى ، أَنَّهُ وَطْءٌ لَمْ يُفْسِدِ الْحَجَّ ، فَلَمْ يُوجِبْ بَدَنَةً ، كَالْوَطْءِ دُونَ الْفَرْجِ ، إِذَا لَمْ يَنْزِلْ ، وَلِأَنَّ حُكْمَ الْإِحْرَامِ خَفَّ بِالتَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَنْقُصَ مُوجِبُهُ عَنِ الْإِحْرَامِ التَّامِّ .

و « التَّلْخِيسِ » ، و « الْمُحَرَّرِ » ، و « الْفُرُوعِ » ، و « الزَّرْكَاشِيِّ » ؛ إِخْدَامًا ، يَلْزَمُهُ بَدَنَةٌ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، و « الْمُتَسَخَّبِ » ، و « الْإِفَادَاتِ » ، « وَالْقَاضِي » ، وَالْمَوْفُوقُ فِي « شَرْحِ مَنَامِيكَ الْمُقْنِعِ » ، وَنَصَرَهُ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ » ، و « الْحَاوِيَيْنِ » ، و « الْفَائِقِ » ، و « النُّظْمِ » . وَالرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَلْزَمُهُ شاةٌ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَصَحَّحَهُ فِي « التَّصْحِيحِ » . قَالَ فِي « عُقُودِ ابْنِ الْبَنَّا » ، و « الْخُلَاصَةِ » : يَلْزَمُهُ دَمٌ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِزْشَادِ » ، و « الْإِبْصَاحِ » ، و « الْمُنُورِ » ، و « الْكَافِي » ، و « الْعُمْدَةِ » ، و « شَرْحِهَا » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُعْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، وَنَصَرَاهُ . وَصَحَّحَهُ الْقَاضِي فِي كِتَابِ « الرِّوَايَتَيْنِ » .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب الرجل يصيب امرأته بعد التحلل الأول ، من كتاب الحج . السنن الكبرى

فَصْلُ : التَّاسِعُ ، الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ لِشَهْوَةٍ ، فَإِنْ فَعَلَ
فَأَنْزَلَ ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ .

فصل : وإذا أفسد القضاء لم يجب عليه قضاؤه ، وإنما يقضى عن الحج الأول ، كما لو أفسد قضاء الصلاة والصيام ، وجب القضاء للأصل دون القضاء ، كذا ههنا . وذلك لأن الواجب لا يزداد بقواته ، وإنما يبقى ما كان واجبا في الذمة على ما كان عليه ، فيعود^(١) به القضاء .

فصل : قال الشيخ ، رضى الله عنه : (التاسع ، المباشرة فيما دون الفرج لشهوة ، فإن فعل فأنزل ، فعليه بدنة . وهل يفسد [٥٣/٣ ط]

فائدتان : إحداهما ، لو طاف للزيارة ولم يزم ، ثم وطئ ، فقدم في « المغنى » ، و « الشرح » ، أنه لا يلزمه إخراج من الحل ، ولا دم عليه ؛ لوجود أن كان الحج ، ويحتجّل أن يلزمه . قال في « الفروع » : وظاهر كلام جماعة كما سبق . الثانية ، العمرة كالحج فيما تقدم ، وتفسد قبل فراغ الطواف . وكذا قبل سعيها ، إن قلنا : هو ركن أو واجب . وقال في « الترغيب » : إن وطئ قبل السعي ، خرّج على الروايتين في كونه ركنًا أو غيره . انتهى . ولا تفسد قبل الحلّ إن لم يجب . وكذا إن وجب . على الصحيح من المذهب ، ويلزمه دم . وقدمه في « الترغيب » ، أنها تفسد . وقال في « التبصرة » : في فداء مخطوئها قبل الحلّ الروايتان . وقال في « الرعاية » : وعنه ، يفسد الحج فقط . قال في « الفروع » : كذا قال . وبأبي في باب الفدية ، في آخر الضرب الثاني ، ما يجب بالوطء في العمرة .

قوله : التاسع ، المباشرة فيما دون الفرج لشهوة - وكذا إن قبل أو لم

(١) في الأصل : « فرد » .

المفتع وَهَلْ يَفْسُدُ نُسْكُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، لَمْ يَفْسُدْ .

الشرح الكبير نُسْكُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، لَمْ يَفْسُدْ (إِذَا وَطِئَ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ ، أَوْ قَبْلَ ، أَوْ لَمَسَ بِشَهْوَةٍ ، فَأَنْزَلَ ، فَعَلِيهِ بَدَنَةٌ . وَبِذَلِكَ قَالَ الْحَسَنُ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ : عَلَيْهِ شَاةٌ ؛ لِأَنَّهُ مُبَاشِرَةٌ دُونَ الْفَرْجِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يُنْزَلْ . وَلَنَا ، أَنَّهَا مُبَاشِرَةٌ أَوْجَبَتْ الْغُسْلَ ، فَأَوْجَبَتْ بَدَنَةً ، كَالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ .

فصل : وَفِي فسادِ النُّسكِ بِهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يَفْسُدُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ، وَالْخِرَقِيُّ ، فِيمَا إِذَا وَطِئَ دُونَ الْفَرْجِ فَأَنْزَلَ . وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ يُفْسِدُهَا الْوَطْءُ ، فَأَفْسَدَهَا الْإِنْزَالُ عَنْ مُبَاشَرَةٍ ، كَالصِّيَامِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَفْسُدُ .

الإصناف لِشَهْوَةٍ - فَإِنْ فَعَلَ فَأَنْزَلَ ، فَعَلِيهِ بَدَنَةٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْإِزْشَادِ » : قَوْلًا وَاحِدًا . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ شَاةٌ إِنْ لَمْ يَفْسُدْ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَ ابْنُ رَزِينٍ فِي « نِهَائِهِ » ، أَنَّ عَلَيْهِ شَاةٌ . وَجَزَمَ بِهِ نَاطِقُهَا . وَأَطْلَقَهُمَا الْحَلَوَانِيُّ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَفْسُدْ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْقِيَاسَانِ ضَعِيفَانِ . وَيَأْتِي أَيْضًا فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي بَابِ الْفِدْيَةِ فِي الصَّرْبِ الثَّلَاثِ ، فِي قَوْلِهِ : وَمَتَى أَنْزَلَ بِالْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، فَعَلِيهِ بَدَنَةٌ .

قوله : وَهَلْ يَفْسُدُ نُسْكُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْإِزْشَادِ » ، وَ « الْإِيضَاحِ » ، وَ « الْمُذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ؛

وهو قول الشافعي ، وأصحاب الرأي ، وابن المنذر ، وهو الصحيح ، إن شاء الله تعالى ؛ لأنه استمتاع لا يجب بنوعه الحد ، فلم يفسد الحج ، كما لو لم ينزل ، ولأنه لا نص فيه ولا إجماع ، ولا يصح قياسه على المنصوص عليه ؛ لأن الوطء في الفرج يجب بنوعه الحد ، ولا يفترق الحال فيه بين الإنزال وعدمه ، بخلاف المباشرة . والصيام بخلاف الحج في المفسيدات ، ولذلك يفسد إذا أنزل بتكرار النظر وسائر مخطوراته ، والحج لا يفسد بشيء من مخطوراته غير الجماع ، فافترقا . والمرأة كالرجل في هذا ، إذا كانت ذات شهوة ، وإلا فلا شيء عليها ، كالرجل إذا لم يكن له شهوة . وإن لم ينزل لم يفسد حجه بذلك . لا نعلم فيه خلافا ؛ لأنها مباشرة دون الفرج عريت عن الإنزال ، فلم يفسد بها الحج ، قياسا عليه . وقد روى عن ابن عباس ، رضي الله عنهما ، أنه قال لرجل قبل زوجته : أفسدت حجك . وروى ذلك عن سعيد بن جبيرة . وهو محمول على ما إذا أنزل .

إحداهما ، لا يفسد . وهي المذهب . صححها في « التصحيح » . وجزم به في الإنصاف « الوجيز » . واختارها المصنف ، والشارح ، وصاحب « الفائق » ، وابن رزين في « شرحه » . وهو ظاهر ما قدمه الناظم . والثانية ، يفسد . نصرها القاضي ، وأصحابه . قال في « المنهج » : فسدت في أصح الروايتين . وقدمه في « الهداية » وغيرها . وصححه في « البلغة » . واختارها الخريفي ، وأبو بكر في الوطء دون الفرج إذا أنزل . قال الزركشي : هذه أشهرها . وعنه رواية ثالثة ، إن أمتى بالمباشرة ، فسدت نسكه دون غيره .

فصل : وَالْمَرْأَةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا ، وَيَحْرُمُ [٢٦٦] عَلَيْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ، إِلَّا فِي اللَّبَاسِ ، وَتُظْلِلُ الْمَحْمَلِ .

فصل : فَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ ، فَأَنْزَلَ أَوْ لَمْ يَنْزِلْ ، لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهُ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى عَنْ الْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ ، وَمَالِكٍ ، فِي مَنْ رَدَّدَ النَّظَرَ حَتَّى أَمْتَى ، عَلَيْهِ حُجٌّ قَابِلٌ ؛ لِأَنَّهُ أَنْزَلَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، أَشْبَهَ الْإِنْزَالَ بِالْمُبَاشَرَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِنْزَالٌ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ ، أَشْبَهَ الْإِنْزَالَ بِالْفِكْرِ وَالِاخْتِلَامِ ، وَالْأَصْلُ الَّذِي قَاسُوا عَلَيْهِ مَمْنُوعٌ . ثُمَّ إِنَّ الْمُبَاشَرَةَ أَبْلَغُ فِي اللَّذَّةِ ، وَآكَدُ فِي اسْتِدْعَاءِ الشَّهْوَةِ ، فَلَا يَصِحُّ الْقِيَاسُ عَلَيْهَا . وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ لَمْ يَفْسُدْ حُجُّهُ . لَا نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِخِلَافِ ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ ، أَشْبَهَ الْفِكْرَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

فصل : قَالَ ، [٢٥٤/٣] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (وَالْمَرْأَةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا ، وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ، إِلَّا فِي اللَّبَاسِ ، وَتُظْلِلُ الْمَحْمَلِ) يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ تَغْطِيَةُ وَجْهِهَا فِي إِحْرَامِهَا . لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا

قوله : وَإِنْ لَمْ يَنْزِلْ ، لَمْ يَفْسُدْ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَتَبَعَ الشَّارِحُ وَغَيْرُهُ : لَا يَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . [٢٨٥/١] . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَسَبَقَ فِي الصُّومِ خِلَافٌ ، وَمِثْلُهُ الْفِدْيَةُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ الْحَلَوَانِيِّ ، أَنَّ فِيهِ خِلَافًا . وَيَأْتِي مَا يَجِبُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ فِي بَابِ الْفِدْيَةِ .

قوله : وَالْمَرْأَةُ إِحْرَامُهَا فِي وَجْهِهَا . هَذَا بِلَا نِزَاعٍ ، فَيَحْرُمُ عَلَيْهَا تَغْطِيَتُهُ بِرُفْعِ ، أَوْ نِقَابٍ ، أَوْ غَيْرِهَا ، وَيَجُوزُ لَهَا أَنْ تُسَدِّلَ عَلَى وَجْهِهَا لِحَاجَةٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ جَوَازَ السُّدْلِ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : إِنَّمَا لَهَا أَنْ

خِلَافًا ، إِلَّا مَا رُوِيَ عَنْ أَسْمَاءَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، أَنَّهَا كَانَتْ تُعْطِي وَجْهَهَا^(١) . فَيَحْتَمِلُ أَنَّهَا كَانَتْ تُعْطِيهِ بِالسُّدُلِ^(٢) عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَلَا يَكُونُ اخْتِلَافًا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : كَرَاهِيَةُ الِّبْرِقْعِ ثَابِتَةٌ عَنْ سَعِيدٍ ، وَابْنِ عُمرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَ فِيهِ . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ^(٣) ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « وَلَا تَتَّقِبُ الْمَرْأَةُ ، وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَّازِينَ » . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِحْرَامُ الرَّجُلِ فِي رَأْسِهِ ، وَإِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهَهَا »^(٤) .

تُسَدِّلُ عَلَى وَجْهَهَا مِنْ فَوْقَ ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَرْفَعَ الثَّوْبَ مِنْ أَسْفَلَ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : الْإِنْصَافُ : كَانَ أَحْمَدُ يَقْصِدُ أَنَّ الثَّقَابَ مِنْ أَسْفَلَ عَلَى وَجْهَهَا . وَقَالَ الْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ : تُسَدِّلُ وَلَا يُصِيبُ الْبَشْرَةَ ، فَإِنْ أَصَابَهَا ، فَلَمْ تَرْفَعْهُ مَعَ الْقُدْرَةِ ، فَذَتْ ، لَا سِتْدَامَةَ السُّتْرِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : لَيْسَ هَذَا الشَّرْطُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَلَا فِي الْخَبَرِ ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ ، فَإِنَّ الْمَسْدُولَ لَا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ إِصَابَةِ الْبَشْرِ ، فَلَوْ كَانَ شَرْطًا لَبَيَّنَّهُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمَا قَالَهُ صَحِيحٌ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَلَوْ مَسَّ وَجْهَهَا ، فَالْصَّحِيحُ جَوَازُهُ ؛ لِأَنَّ وَجْهَهَا كَيْدُ الرَّجُلِ .

(١) أخرجه الإمام مالك ، في : باب تختم الحرم وجهه ، من كتاب الحج . الموطأ ١/ ٣٢٨ .

(٢) السدل بالضم والكسر : الستر . وبالفتح : سدل الثوب .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب ما ينهى من الطيب للمحرم ... ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد . صحيح البخاري ٣ / ١٩ . وأبو داود ، في : باب ما يلبس المحرم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ١ / ٤٢٤ . والترمذي ، في : باب ما جاء فيما لا يجوز للمحرم ... ، من أبواب الحج . عارضة الأحوذى ٤ / ٥٣ ، ٥٤ . والنسائي ، في : باب النهي عن أن تتقب المرأة الحرام ، وباب النهي عن أن تلبس المحرمة القفازين ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٠١ ، ١٠٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢ / ٢٢ .

(٤) تقدم تخريجه في صفحة ٢٣٥ .

فصل : فإن احتاجت إلى ستر وجهها ؛ لمُرور الرجال قرياً منها ، فإنها تسدل الثوب فوق رأسها على وجهها . روى ذلك عن عثمان ، وعائشة ، رضي الله عنهما . وبه قال عطاء ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وإسحاق ، ومحمد بن الحسن ، ولا نعلم فيه خلافاً ؛ لما روى عن عائشة ، رضي الله عنها ، قالت : كان الرُكبان يمرُّون بنا ، ونحن مُحَرَّمات مع رسول الله ﷺ ، فإذا حاذونا سدَّكت إحدانا جلبابها على وجهها ، فإذا جاوزونا كشفناه . رواه أبو داود ، والأثرم^(١) . ولأنَّ بالمراة حاجةً إلى ستر وجهها ، فلم يحرم عليها ستره على الإطلاق ، كالغورة . وذكر القاضي : أنَّ الثوب يكون متجافياً عن وجهها ، بحيث لا يصيب البشرة ، فإن أصابها ثم زال أو أزالته بسرعة ، فلا شيء عليها ، كما لو أطارت الريح الثوب عن غورة المصلي ثم عاد بسرعة ، لا تبطل الصلاة . وإن لم ترفعه مع القدر ، فذت ؛ لأنها استدامت الستر . قال شيخنا^(٢) : ولم أر هذا الشرط عن أحمد ، ولا هو في الخبر ، مع أنَّ الظاهر

تنبيه : مفهوم كلام المصنّف وغيره ، أنَّ غير الوجه لا يحرم تغطيته . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وقال أبو الفرج الشيرازي في « الإيضاح » : والمرأة إخراجها في وجهها وكفئها . وقال في « المنهج » : وفي الكفنين روايتان . وقال في « الانتصار » : المرأة أبيع لها كشف الوجه في الصلاة

(١) أخرجه أبو داود ، في : باب في المحرمة تغطي وجهها ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٥/١ .
والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠/٦ .

(٢) في : المغني ١٥٥/٥ .

خِلافُهُ ، فَإِنَّ الثَّوْبَ الْمَسْدُودَ لَا يَكَادُ يَسْلَمُ مِنْ إِصَابَةِ الْبَشَرَةِ ، فَلَوْ كَانَ هَذَا شَرْطًا لَبَيَّنَ . وَإِنَّمَا مُنِعَتِ الْمَرْأَةُ مِنَ التَّرْفَعِ وَالتَّقَابِ وَنَحْوِهِ ، مِمَّا يُعَدُّ لِسِتْرِ الْوَجْهِ . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا لَهَا أَنْ تَسْدِلَ عَلَى وَجْهِهَا مِنْ فَوْقَ ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تَرْفَعَ الثَّوْبَ مِنْ أَسْفَلَ . كَأَنَّهُ يَقُولُ : إِنَّ التَّقَابَ مِنْ أَسْفَلَ عَلَى وَجْهِهَا .

فصل : وَيَجْتَمِعُ فِي حَقِّ الْمُخْرِمَةِ وَجُوبُ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ، وَتَحْرِيمُ تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ . وَلَا يُمَكِّنُ تَغْطِيَةُ جَمِيعِ الرَّأْسِ إِلَّا بَعْزَهُ مِنَ الْوَجْهِ ، وَلَا كَشْفُ جَمِيعِ الْوَجْهِ إِلَّا بِكَشْفِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ سِتْرُ الرَّأْسِ كُلُّهُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ ، إِذْهُ عَوْرَةٌ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِحَالَةِ الْإِحْرَامِ ، وَكَشْفُ الْوَجْهِ بِخِلافِهِ ، وَقَدْ أَبْخْنَا سِتْرَ جُمْلَتِهِ لِلْحَاجَةِ [٣/ ٥٤ ط] الْعَارِضَةِ ، فَسِتْرُ جُزْءٍ مِنْهُ لِسِتْرِ الْعَوْرَةِ أَوَّلَى .

فصل : وَلَا بَأْسَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَطُوفَ مُتَتَبِّعَةً ، إِنْ لَمْ تُكُنْ مُخْرِمَةً . فَعَلَّتْهُ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . وَكَرِهَ ذَلِكَ عَطَاءٌ ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ ، وَذَكَرَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثَ ابْنِ جُرَيْجٍ ، أَنَّ عَطَاءً كَانَ يَكْرَهُ لِقَابِ الْمُخْرِمَةِ أَنْ تَطُوفَ مُتَتَبِّعَةً ، حَتَّى حَدَّثَهُ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ ، أَنَّ عَائِشَةَ طَافَتْ وَهِيَ مُتَتَبِّعَةٌ . فَأَخَذَ بِهِ .

والإحرام .

الإحرام

فائدة : يَجْتَمِعُ فِي حَقِّ الْمُخْرِمَةِ وَجُوبُ تَغْطِيَةِ الرَّأْسِ ، وَتَحْرِيمُ تَغْطِيَةِ الْوَجْهِ ، وَلَا يُمَكِّنُهَا تَغْطِيَةُ كُلِّ الرَّأْسِ إِلَّا بِتَغْطِيَةِ جُزْءٍ مِنَ الْوَجْهِ ، وَلَا كَشْفُ جَمِيعِ الْوَجْهِ إِلَّا بِكَشْفِ جُزْءٍ مِنَ الرَّأْسِ ، فَالْمُحَافَظَةُ عَلَى سِتْرِ الرَّأْسِ كُلُّهُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ

فصل : وَيَحْرُمُ عَلَيْهَا مَا يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ ؛ مِنْ قَطْعِ الشَّعْرِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ ، وَالطَّبِيبِ ، وَقَتْلِ الصَّيْدِ ، وَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ ، إِلَّا لُبْسَ الْمَخِيطِ ، وَتَقْطِيلِ الْمَحْمَلِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحَفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ مَمْنُوعَةٌ مِمَّا مُنِعَ مِنَ الرِّجَالِ ، إِلَّا بَعْضَ اللَّبَاسِ . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ ، عَلَى أَنَّ لِلْمُحْرِمَةِ لُبْسَ الْقُمُصِ^(١) وَالدَّرُوعِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخُمُرِ وَالْخِفَافِ . وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ أَمْرَ النَّبِيِّ ﷺ الْمُحْرِمَ بِأَمْرِ وَحُكْمِهِ عَلَيْهِ ، يَدْخُلُ فِيهِ الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ ، إِنَّمَا اسْتَنْتَى مِنْهُ اللَّبَاسُ لِلْحَاجَةِ إِلَى سِتْرِ الْمَرْأَةِ ؛ لِكَوْنِهَا عَوْرَةً ، إِلَّا وَجْهَهَا ، فَتَجَرَّدُهَا يُفْضَى إِلَى انْكِشَافِهَا ، فَأَبِيحَ لَهَا اللَّبَاسُ لِلسِّتْرِ ، كَمَا أَبِيحَ لِلرَّجُلِ عَقْدُ الْإِزَارِ ؛ كَيْلَا يَسْقُطَ ، فَتُنْكَشِفَ عَوْرَتُهُ ، وَلَمْ يُبَيِّحْ عَقْدَ الرِّدَاءِ . وَقَدْ رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى النِّسَاءَ فِي إِحْرَامِهِنَّ عَنِ الْقَفَازَيْنِ وَالتَّقَابِ ، وَمَا مَسَّ الْوَرَسَ وَالزَّغْفَرَانَ مِنَ الثِّيَابِ . وَلَتَلْبَسَ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنَ أَلْوَانِ الثِّيَابِ ؛ مِنْ مُعَصْفَرٍ أَوْ خَزُرٍ أَوْ حَلِيٍّ أَوْ سَرَاوِيلٍ أَوْ قَمِيصٍ أَوْ خُفٍّ^(٢) . وَهَذَا صَرِيحٌ . وَالْمُرَادُ بِاللَّبَاسِ هَهُنَا الْمَخِيطُ مِنَ الْقُمُصِ وَالدَّرُوعِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالْخِفَافِ ، وَمَا يَسْتُرُ الرَّأْسَ ، وَنَحْوَهُ .

الإنصاف أَكَّدَ ، لِأَنَّهُ عَوْرَةٌ ، وَلَا يَخْتَصُّ بِالْإِحْرَامِ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ

(١) فِي الْأَصْلِ : الْقَمِيصُ .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَلْبَسُ الْإِحْرَامَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنَ أَبُو دَاوُدَ ٤٢٤/١ . كَمَا أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٢/٢ .

وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ وَالْخُلْخَالَ وَنَحْوَهُ ، وَلَا تَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِدِ .
المنع

الشرح الكبير

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ مَا يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ ؛ مِنْ
الْغُسْلِ ، وَالطَّيْبِ . قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ ، فَضَمَّمْتُ جِبَاهَنَا بِالْمِسْكِ وَالطَّيْبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرَقَتْ
إِخْدَانَا ، سَالَ عَلَى وَجْهِهَا ، فَبَرَاها النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهَا^(١) .
وَالشَّابَّةُ وَالْكَبِيرَةُ سَوَاءٌ فِي هَذَا ، فَإِنَّ عَائِشَةَ كَانَتْ شَابَّةً . فَإِنْ قِيلَ : أَلَيْسَ
قَدْ كَرِهَ ذَلِكَ فِي الْجُمُعَةِ ؟ قُلْنَا : لِأَنَّهَا فِي الْجُمُعَةِ تَقْرُبُ مِنَ الرِّجَالِ ،
فِيخَافُ الْإِفْتِتَانُ بَهَا ، بِخِلَافِ مَسَائِلَتِنَا ، وَلِهَذَا يَلْزَمُ الْحَجُّ النِّسَاءَ ، وَلَا
تَلْزُمُهُنَّ الْجُمُعَةُ . وَكَذَلِكَ يُسْتَحَبُّ لَهَا قَلَّةُ الْكَلَامِ ، إِلَّا فِيمَا يَنْفَعُ ،
وَالِاسْتِغَالُ بِالتَّلْبِيَةِ وَذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى .

١٢١٣ - مسألة : (وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ ، وَلَا الْخُلْخَالَ ، [٣/ ٥٥ و]
وَلَا تَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِدِ) الْقَفَازَانِ شَيْءٌ يُعْمَلُ لِلْيَدَيْنِ ، يُدْخِلُهُمَا فِيهِمَا مِنْ

« الْفُرُوعِ » ، وَالزُّرَكَيشِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ . قُلْتُ : لَعَلَّهُمْ أَرَادُوا بِذَلِكَ الِاسْتِحْبَابَ ،
وَلَا حَيْثُ قُلْنَا : يَجِبُ كَشْفُ الْوَجْهِ ، فَإِنَّهُ يُعْفَى عَنِ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ مِنْهُ ، وَحَيْثُ
قُلْنَا : يَجِبُ سِتْرُ الرَّأْسِ . فَيُعْفَى عَنِ الشَّيْءِ الْيَسِيرِ ، كَمَا قُلْنَا فِي مَسْحِ الرَّأْسِ فِي
الْوُضُوءِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

قوله : وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَازِينَ . يَغْنَى ، أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهَا لُبْسُهُمَا . نَصَّ عَلَيْهِ . وَهَذَا شَيْءٌ يُعْمَلُ
لِلْيَدَيْنِ ، كَمَا يُعْمَلُ لِلزَّوَارِءِ ؛ وَفِيهِ الْفِدْيَةُ كَالرَّجُلِ ، فَإِنَّهُ أَيْضًا يُعْتَمَرُ مِنْ لُبْسِهِمَا ،

(١) تقدم تحريجه في صفحة ١٤٢ .

خَرْقٍ ، يَسْتُرُهُمَا مِنَ الْحَرِّ ، مَثَلُ مَا يُعْمَلُ لِلْبَزَاةِ ، يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ تَلْبُسُهُ فِي حَالِ إِحْرَامِهَا . هَذَا قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالتَّحَّيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَإِسْحَاقُ . وَكَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ يُلْبِسُ بَنَاتِهِ الْقَفَّازِينَ وَهُنَّ مُحْرِمَاتٌ . وَرَخَّصَ فِيهِ عَلِيٌّ ، وَعَائِشَةُ ، وَعَطَاءٌ . وَبِهِ قَالَ الثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَلِلشَّافِعِيِّ كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَاحْتَجُّوا بِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِحْرَامُ الْمَرْأَةِ فِي وَجْهِهَا » ^(١) . وَلِأَنَّهُ عُضْوٌ يَجُوزُ سِتْرُهُ بِغَيْرِ الْمَخِيطِ ، فَجَازَ سِتْرُهُ بِهِ ، كَالرَّجُلَيْنِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « لَا تَنْتَقِبُ الْمَرْأَةُ ، وَلَا تَلْبَسُ الْقَفَّازِينَ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢) . وَحَدِيثُهُمُ الْمُرَادُ بِهِ الْكَشْفُ ، فَأَمَّا السِتْرُ بِغَيْرِ الْمَخِيطِ ، فَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ ، وَلَا يَجُوزُ بِالْمَخِيطِ .

وَلَا يَلْزَمُ مِنَ تَغْطِيَتِهِمَا بَكْمَهُمَا لِمَشَقَّةِ التَّحَرُّزِ ، جَوَازُهُ بِهِمَا ؛ بِدَلِيلِ تَغْطِيَةِ الرَّجُلِ قَدَمَيْهِ بِإِزَارِهِ لَا بِخُفٍّ ، وَإِنَّمَا جَازَ تَغْطِيَةَ قَدَمَيْهَا بِكُلِّ شَيْءٍ ، لِأَنَّهَا غَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ . وَلَنَا فِي الْكَفَّيْنِ رَوَاتَانِ ، أَوِ الْكَفَّانِ يَتَعَلَّقُ بِهِمَا حُكْمُ التَّيَمُّمِ كَالْوَجْهِ .

فائدة : لَوْ لَفَّتْ عَلَى يَدَيْهَا خِرْقًا أَوْ خِرْقَةً ، وَشَدَّتْهَا عَلَى حَنَاءِ أَوْ لَا ، كَشَدَّهُ عَلَى جَسَدِهِ شَيْئًا . ذَكَرَهُ فِي « الْفُصُولِ » عَنْ أَحْمَدَ ، فَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ ، لَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا ذَلِكَ . وَاخْتَارَهُ فِي « الْفَاتِي » . وَقَالَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ : هُمَا كَالْقَفَّازِينَ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » .

(١) تقدم ترجمته في صفحة ٢٣٥ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٣٥٥ .

فصل : فأما الخلخال ، وما أشبهه من الحلّي ، كالسوار ، فظاهر كلام شيخنا ههنا أنّه لا يجوز لبسه . وهو ظاهر كلام الخرقى . وقد قال أحمد : المحرمة ، والمتوفى عنها زوجها ، يتركان الطيب والزينة ، ولهما ما سوى ذلك . وروى عن عطاء ، أنّه كان يكره للمحرمة الحرير والحلّي . وكرهه الثوري . وروى عن قتادة ، أنّه كان لا يرى بأساً أن تلبس المرأة الخاتم والقرط وهي محرمة ، وكره السوارين والخلخالين والذملج^(١) . وظاهر المذهب الرخصة فيه . وهو قول ابن عمر ، وعائشة ، وأصحاب الرأي . وهو الصحيح . قال أحمد ، في رواية حنبل : تلبس المحرمة الحلّي والمعصفر . وقال : عن نافع ، كان نساء ابن عمر وبناته يلبسن الحلّي والمعصفر وهن محرّمات ، لا ينكر عبد الله ذلك .

قوله : والخلخال ونحوه . الصحيح من المذهب ، أنّه يُباح لها لبس الخلخال ، والحلّي ، ونحوهما . نص عليه ، وعليه جماهير الأصحاب . قال المصنّف ، والشارح ، وصاحب « الفروع » ، وغيرهم : هذا ظاهر المذهب . وقدمه في « الفروع » ، وغيره . قال الزركشي : عليه جمهور الأصحاب . وعنه ، يخرم ذلك . وهو ظاهر كلام الخرقى . قلت : وهو ظاهر كلام المصنّف ههنا ، لكن قال في « المطالع » ، عن كلام المصنّف : وإنما عطف الخلخال ونحوه على الفقازين ، وإن كان لبس الفقازين محرّماً ، ولبس الخلخال والحلّي مباحاً في ظاهر المذهب ؛ لأن لبسه مكروه ، فبينهما اشتراك في رجحان الترك . انتهى . وحمل صاحب « المستوعب » ، والمصنّف كلام الخرقى على الكراهة ، وكلام

(١) الذملج ، والذملوج : سوار يحيط بالعقد .

وقد ذكرنا حديث ابن عمر^(١)، وفيه: «وَلْتَلْبَسْ بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنْ أَلْوَانِ الثِّيَابِ؛ مِنْ مُعَصْفَرٍ، أَوْ خَزَّرٍ، أَوْ حَلْيٍ». قال ابن المنذر: لا يجوزُ المنعُ منه بغير حُجَّةٍ. ويَحْتَمِلُ كَلَامُ أَحْمَدَ فِي الْمَنْعِ عَلَى الْكَرَاهَةِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الزَّيْنَةِ، وَشِبْهِهِ بِالْكُحْلِ بِالْإِثْمِيدِ. وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ، كَمَا لَا فِدْيَةَ فِي الْكُحْلِ. فَأَمَّا ثُبُسُ الْقَفَّازِينَ، ففِيهِ الْفِدْيَةُ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَا تُهَيِّتُ عَنْ ثُبُسِهِ فِي الْإِحْرَامِ، فَلَزِمَتْهَا الْفِدْيَةُ، كَالثَّقَابِ^(٢). وقال القاضي: يَحْرُمُ عَلَيْهَا شَدُّ يَدَيْهَا بِخِرْقَةٍ؛ لِأَنَّهُ سَتَرٌ لِيَدَيْهَا بِمَا يَخْتَصُّ بِهَا، أَشْبَهَ الْقَفَّازِينَ، وَكَأَلَوْ شَدُّ الرَّجُلِ عَلَى جَسَدِهِ شَيْئًا. وَإِنْ لَفَّتْ يَدَيْهَا مِنْ غَيْرِ شَدُّ، فَلَا فِدْيَةَ؛ لِأَنَّ الْمُحْرَمَ هُوَ الثُّبُسُ، لَا تُعْطِيْتُهُمَا، كَبَدَنِ الرَّجُلِ.

فصل: والكحلُ بالإثْمِيدِ فِي الْإِحْرَامِ مَكْرُوهٌ لِلْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ، وَإِنَّمَا

المُصَنَّفُ كَكَلَامِ الْخِرْقِيِّ، لَكِنَّ ابْنَ مُنَجَّى شَرَحَ عَلَى أَنَّهُ مُحْرَمٌ، فَحَمَلَهُ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَلَمْ يَخْلُ خِلَافًا.

فائدة: لَا يَحْرُمُ عَلَيْهَا لِبَاسُ زَيْنَةٍ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ. وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ»، وَ«الرُّعَايَةِ»، وَزَادَ، وَيُكْرَهُ. وَقَالَ الْحَلَوَائِيُّ فِي «التَّبَيُّرَةِ»: يَحْرُمُ لِبَاسُ زَيْنَةٍ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ كَحَلْيٍ.

قوله: وَلَا تَكْتَحِلُ بِالْإِثْمِيدِ. ونحوه. قال الشَّارِحُ، تَبَعًا لِلْمُصَنَّفِ فِي «الْمُعْنَى»: الْكُحْلُ بِالْإِثْمِيدِ مَكْرُوهٌ لِلْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ، وَإِنَّمَا خُصِّصَتِ الْمَرْأَةُ بِالذِّكْرِ

(١) حديث ابن عمر تقدم تخريجه في صفحة ٣٥٨.

(٢) في م: «بالتقاب».

خُصَّتِ الْمَرْأَةُ بِالذَّكْرِ ؛ لِأَنَّهَا مَحَلُّ الزَّيْنَةِ ، وَالكَرَاهَةُ [٣ / ٥٥ ط] فِي حَقِّهَا أَكْثَرُ مِنَ الرَّجُلِ . يُرَوَّى هَذَا عَنْ عَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَمُجَاهِدٍ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ قَالَ : يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ بِكُلِّ كُحْلٍ لَيْسَ فِيهِ طِبُّ . وَرَخَّصَ فِيهِ مَالِكٌ فِي الْحَرِّ يَجِدُهُ ^(١) الْمُحْرِمُ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : يَكْتَحِلُ الْمُحْرِمُ بِمَا لَمْ يُرْذَ بِهِ الزَّيْنَةُ . قِيلَ لَهُ : الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وَوَجْهُ كَرَاهِيَّتِهِ مَا رَوَى عَنْ جَابِرٍ ، أَنَّ عَلِيًّا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَدِمَ مِنَ الْيَمَنِ ، فَوَجَدَ فَاطِمَةَ مِمَّنْ حَلَّ ، فَلَبِسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا ، وَاسْتَحَلَّتْ ، فَأَتَتْكَ ذَلِكَ عَلَيْهَا ، فَقَالَتْ : أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا . فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « صَدَقْتُ ، صَدَقْتُ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ ^(٢) . وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ مَمْنُوعَةً مِنْ ذَلِكَ . وَرَوَى عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ لَا مَرْأَةٌ : اسْتَحْلِي

لِأَنَّهَا مَحَلُّ الزَّيْنَةِ ، وَالكَرَاهَةُ فِي حَقِّهَا أَكْثَرُ مِنَ الرَّجُلِ . انْتَهَى . وَقَدَّمَهُ . فَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، الْكَرَاهَةُ مُطْلَقًا . أَعْنَى سَوَاءٌ كَانَ الْكُحْلُ لِلزَّيْنَةِ أَوْ غَيْرِهَا . وَهَذَا اخْتِيَارُ الْمُصَنِّفِ ، وَالشَّارِحِ ، وَغَيْرِهِمَا . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ لِلزَّيْنَةِ . نَصُّ عَلَيْهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ . نَقَلَ ابْنُ

(١) أَى فِي عَيْنِهِ . انظر المعنى ١٥٦/٥ .

(٢) هذا من حديث جابر الطويل ، والحديث أخرجه مسلم ، في : باب حجة النبي ﷺ ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٨٨٦-٨٩٢ . وأبو داود ، في : باب صفة حجة النبي ﷺ ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٤٠/١ - ٤٤٣ . والنسائي ، في : باب الأذان لمن يجمع بين الصلاتين ... ، من كتاب الأذان . وباب الكراهية في الثياب المصبغة ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٣ / ٢ ، ١٤ ، ١١١ / ٥ . وابن ماجه ، في : باب حجة رسول الله ﷺ ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٢٤-١٠٢٦ . والدارمي ، في : باب في سنة الحاج ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٤٥-٤٩ .

بأَيِّ كُحْلٍ شِفَتْ ، غَيْرَ الْإِثْمِيدِ أَوْ الْأَسْوَدِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْكُحْلَ
بِالْإِثْمِيدِ مَكْرُوهٌ ، وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ ، لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . وَرَوَتْ شُمَيْسَةُ ، عَنْ
عَائِشَةَ ، قَالَتْ : اشْتَكَيْتُ عَيْنِي وَأَنَا مُحْرَمَةٌ ، فَسَأَلْتُ عَائِشَةَ ، فَقَالَتْ :
اكَتَحِلِّي بِأَيِّ كُحْلٍ شِفَتْ ، غَيْرَ الْإِثْمِيدِ^(١) . أَمَا إِنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ ، وَلَكِنَّهُ
زَيْنَةٌ ، "فَنَحْنُ نَكْرَهُهُ" . قَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنْ فَعَلَا فَلَا أَعْلَمُ عَلَيْهِمَا فِيهِ فِدْيَةٌ
بَشَى .

فصل : فَأَمَّا الْكُحْلُ بِغَيْرِ الْإِثْمِيدِ وَالْأَسْوَدِ ، فَلَا كَرَاهَةَ فِيهِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ
مُطَيَّبًا ؛ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَقَوْلِ ابْنِ عُثْمَانَ ، وَقَدْ رَوَى
مُسْلِمٌ^(٢) ، عَنْ ثَيْبِ بْنِ وَهْبٍ ، قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ ، حَتَّى إِذَا
كُنَّا بِمَلِكٍ^(٣) ، اشْتَكَى عُثْمَانُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهَ عَيْنَيْهِ ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عَثْمَانَ
لِيَسْأَلَهُ ، فَقَالَ : اضْمِذْهُمَا بِالصَّبْرِ ، فَإِنَّ عَثْمَانَ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ،

مَنْصُورٌ ، لَا تَكْتَحِلُ الْمَرْأَةُ بِالسَّوَادِ [٢٨٥/١] فظَاهِرُهُ التَّخْصِيسُ بِالْمَرْأَةِ ، وَهَذَا
ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ أَبِي مُوسَى . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ . وَحَمَلَ صَاحِبُ
« الْمُسْتَوْعِبِ » كَلَامَ صَاحِبِ « الْإِرْشَادِ » عَلَى الْكَرَاهَةِ . وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ : ظَاهِرُ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْهَرَمِ يَكْتَحِلُ بِمَا لَيْسَ بِطَبِيبٍ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٦٣/٥ .
(٢) ٢ - ٢) فِي م : فِيهِ جَبَّ تَرَكَهُ .

(٣) فِي : بَابِ جَوَازِ مَدَاوَةِ الْهَرَمِ عَيْنِهِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ٨٦٣ / ٢ .
كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَكْتَحِلُ الْهَرَمَ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٤٢٦ / ١ .
وَالْتِّرَمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي الْهَرَمِ بِشَتَكِي ... ، مِنْ أَبْوَابِ الْحَجِّ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٧٦ / ٤ .
وَالْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْهَرَمِ يَكْتَحِلُ بِمَا لَيْسَ ... ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ ٦٢ / ٥ .
(٤) مِلَلٌ : مَوْضِعٌ عَلَى ثَمَانِيَةِ عَشَرَ مِيلًا مِنَ الْمَدِينَةِ .

وَيَجُوزُ لُبْسُ الْمُعْصِفِ وَالْكُحْلِيِّ ، وَالْخِصَابُ بِالْحِنَاءِ ، وَالنَّظَرُ ^{الفتح} فِي الْمِرَآةِ لَهُمَا جَمِيعًا .

الشرح الكبير

في الرجل إذا اشتكى عَيْنَهُ وهو مُحْرِمٌ ، يَضْمَدُهَا بِالصَّبْرِ . ففيه دَلِيلٌ عَلَى إِبَاحَةِ مَا أَشْبَهَهُ ، مِمَّا لَيْسَ فِيهِ زِينَةٌ وَلَا طِيبٌ . وَكَانَ إِبْرَاهِيمُ لَا يَرَى بِالذَّرُورِ ^(١) الْأَخْمَرَ بَاسًا .

فصل : وَإِذَا أُحْرِمَ الْخُنْتَى الْمُشْكِلُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ اجْتِنَابُ الْمَخِيطِ ؛ لِأَنَّا لَا نَتَيَقَّنُ كَوْنَهُ رَجُلًا . وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : يُعْطَى رَأْسُهُ وَيُكْفَرُ . قَالَ شَيْخُنَا ^(٢) : وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْوُجُوبِ ، فَلَا يَجِبُ بِالشُّكِّ ، فَإِنْ غَطَّى وَجْهَهُ وَجَسَدَهُ ، لَمْ يَلْزَمْهُ فِدْيَةٌ لِدَلَالَةِ ذَلِكَ . وَإِنْ جَمَعَ بَيْنَ تَغْطِيَةِ وَجْهِهِ بِنِقَابٍ أَوْ بَرْقَعٍ ، وَغَطَّى رَأْسَهُ ، أَوْ لَبَسَ الْمَخِيطَ ، لَرِمْتِهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٢١٤ - مسألة : (وَيَجُوزُ لُبْسُ الْمُعْصِفِ وَالْكُحْلِيِّ ، وَالْخِصَابُ بِالْحِنَاءِ ، وَالنَّظَرُ فِي الْمِرَآةِ لَهُمَا جَمِيعًا) لَا بَاسَ بِمَا صُبِعَ بِالْمُعْصِفِ ؛ لِأَنَّهُ

كَلَامُ الْخِرْقِيِّ ، التَّحْرِيمُ . وَقَدْ يُقَالُ : ظَاهِرُهُ وَجُوبُ الْفِدْيَةِ . وَقَدْ أَقْرَهُ ابْنُ الزَّائِغُونِيِّ عَلَى ذَلِكَ ؛ فَقَالَ : هُوَ كَالطِّيبِ وَاللِّبَاسِ . وَجَعَلَهُ الْمُحَرِّمُونَ مَكْرُوهًا ، وَكَذَا أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَلَمْ يُوجِبْ فِيهِ فِدْيَةً ، وَسَوَّى بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ .

قوله : وَيَجُوزُ لُبْسُ الْمُعْصِفِ وَالْكُحْلِيِّ . يَجُوزُ لُبْسُ الْمُعْصِفِ ، عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، سِوَاءَ كَانَ اللَّابِسُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً .

(١) الضرور : ما يلزم في العين وعلى الجرح من دواء يابس .

(٢) في : المغني ١٦١/٥ .

ليس بطيب ، ولا بأس باستعماله وشمّه . هذا قول جابر ، وابن عمر ،
وعبد الله بن جعفر ، وعقيل بن أبي طالب ، رضي الله عنهم . وهو مذهب
[٥٦/٣] الشافعي . وكرهه مالك ، إذا كان يَنْتَفِضُ^(١) في جسده ، ولم
يُوجِب فيه فدية . ومنع منه الثوري ، وأبو حنيفة ، ومحمد ، وشبهوه
بالمورس والمزعفر ؛ لأنه صِنْع طيب الرائحة . ولنا ، أن في حديث ابن
عمر ، رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ قال في المحرمة : « وَلْتَلْبَسَنَّ
بَعْدَ ذَلِكَ مَا أَحَبَّتْ مِنَ أَلْوَانِ الثِّيَابِ ؛ مِنْ مَعْصَفٍ ، أَوْ خَزْ ، أَوْ حَلِي » .
رواه أبو داود^(٢) . وعن عائشة ، وأسماء ، وأزواج النبي ﷺ ، أَنَّهُنَّ كُنَّ
يُحْرِمْنَ فِي الْمَعْصَفَاتِ^(٣) . ولأنه قول من سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ ، ولم
نَعْرِفْ لَهُمْ مُخَالَفًا ، ولأنه ليس بطيب ، فلم يُكْرَهِ الْمَصْبُوغُ بِهِ ، كَالسَّوَادِ .

وقال في « الواضح » : يجوز لبسه ما لم يَنْتَفِضْ عليه . وسبق في آخر باب ستر
العورة ، أنه يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ ، ففيه أولى . وأما الكُحْلِيُّ وغيره من
الصَّبَاغِ ، فالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أنه يجوز لبسه من غير استحباب ، وعليه أكثر
الأصحاب . وجزم به المصنّف وغيره . وقدمه في « الفروع » . وقال في
« الرعاية » وغيرها : يُسَنُّ لِبْسُ ذَلِكَ . قال في « الفروع » : وهو أظهر .

قوله : والخضاب بالجناء . يعني ، لا بأس به للمرأة في إخراجها . وهو اختيار
المصنّف ، والشارح ، فإنهما قالا : لا بأس به . والصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أنه

(١) في الأصل : يَنْفِضُ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ٣٥٨ .

(٣) تقدم ترجمته في صفحة ٢٦٥ .

وَأَمَّا الْوَرَسُ وَالزَّرْعَفَرَانُ ، فَإِنَّهُ طَيِّبٌ . وَلَا بَأْسَ بِالْمُمَشَّقِ ، وَهُوَ الْمَصْبُوغُ بِالْمَغْرَةِ^(١) ؛ لِأَنَّهُ مَصْبُوغٌ بِطَيِّينَ ، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَصْبَاغِ ، سِوَى مَا ذَكَّرْنَا ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ إِلَّا مَا وَرَدَ الشَّرْعُ بِتَحْرِيمِهِ ، أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ . وَلَيْسَ هَذَا كَذَلِكَ . فَأَمَّا الْمَصْبُوغُ بِالرِّيَاحِينِ ، فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الرِّيَاحِينِ فِي نَفْسِهَا ، فَمَا مُنِعَ الْمُحْرَمُ مِنْ اسْتِعْمَالِهِ مُنِعَ لُبْسُ الْمَصْبُوغِ بِهِ ، إِذَا ظَهَرَتْ رَائِحَتُهُ ، وَإِلَّا فَلَا . إِلَّا أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ لُبْسُ الْمُعَصْفَرِ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ ، فَكَذَلِكَ فِيهِ ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ .

فصل : وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْتَضِبَ بِالْحِنَاءِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ ، أَنَّهُ قَالَ : مِنْ السُّنَّةِ أَنْ تَذُكَّ الْمَرْأَةُ يَدَيْهَا فِي حِنَاءٍ^(٢) . وَلِأَنَّهُ مِنَ الزَّيْنَةِ ، فَاسْتَحَبَّ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، كَالطَّيِّبِ ، وَلَا بَأْسَ بِالْخِضَابِ فِي حَالِ إِحْرَامِهَا . وَقَالَ الْقَاضِي : يُكْرَهُ ؛ لِكُونِهِ مِنَ الزَّيْنَةِ ، فَأَشْبَهَ الْكُحْلَ بِالْإِثْمِدِ . فَإِنْ فَعَلَتْ ، وَلَمْ تَشُدَّ يَدَيْهَا بِالْخَرَقِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا . وَبِهِ قَالَ

يُكْرَهُ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَجَمَاعَةٌ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . فَعَلِيهِ ، إِنْ فَعَلَتْ ، فَإِنْ شَدَّتْ يَدَيْهَا بِخَرَقَةٍ ، فَذَتْ ، وَإِلَّا فَلَا .

فائدة : يُسْتَحَبُّ لَهَا الْخِضَابُ بِالْحِنَاءِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ . قَالَهُ الْأَصْحَابُ ، وَيُسْتَحَبُّ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ لِمُزَوَّجَةٍ ؛ لِأَنَّ فِيهِ زِينَةً وَتَحْيِيئًا لِلزَّوْجِ ، كَالطَّيِّبِ .

(١) الْمَغْرَةُ : الطَّيْنُ الْأَحْمَرُ يُصْبَغُ بِهِ .

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْمَرْأَةِ تَخْتَضِبُ قَبْلَ إِحْرَامِهَا وَتَمْتَشِطُ بِالطَّيِّبِ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرِ . ٤٨/٥ .

الشافعي، و ابن المنذر . وكان مالك، ومحمد بن الحسن يكرهان الخضاب للمحرمية، وألزامها الفدية. ولنا، ما روى عكرمة، أنه قال : كائت عائشة، وأزواج النبي ﷺ، يختصين بالحناء، وهن حرم. ولا بأس بذلك للرجل فيما لا تشبه فيه بالنساء؛ لأن الأصل الإباحة، وليس ههنا دليل يمنع، من نص، ولا إجماع، ولا هو في معنى المنصوص.

فصل: ولا بأس بالنظر في المرأة للحاجة، كمداواة جرح، أو إزالة شعرة ثبتت في عينه، ونحو ذلك مما أباح الشرع له فعله. وقد روى عن ابن عمر، وعمر بن عبد العزيز، أنهما كانا ينظران في المرأة وهما

قال في «الرعاية» وغيرها: ويكره لأئمة؛ لعدم الحاجة مع خوف الفتنة. «وفي المستوعب»، لا يستحب لها. وقال في مكان آخر: كرهه أحمد. وقال الشيخ تقي الدين: هو بلا حاجة. فأما الخضاب للرجل، فقال المصنف، والشارح، وجماعة: لا بأس به فيما لا تشبه فيه بالنساء. وأطلق في «المستوعب»، لها الخضاب بالحناء. يختص النساء^(١). وظاهر ما ذكره القاضي، أنه كالمرأة في الحناء؛ لأنه ذكر المسألة واحدة. انتهى. ويباح للحاجة.

قوله: والنظر في المرأة لهما جميعاً. يعني، يجوز للرجل والمرأة النظر في المرأة لحاجة؛ كمداواة جرح، وإزالة شعر ثبتت في عينه، ونحو ذلك. وهو مراد المصنف. وإن كان النظر لإزالة شعرة، أو تسوية شعر، أو شيء من الزينة،

(١ - ١) كذا بالأصول، والنص غير مستقيم. وفي الفروع: «وفي المستوعب، لا يستحب لها... فأما الخضاب للرجل، فذكر الشيخ أنه لا بأس به فيما لا تشبه فيه بالنساء... وأطلق في المستوعب، له الخضاب بالحناء، وقال في مكان آخر: كرهه أحمد... وقال شيخنا: هو بلا حاجة يختص بالنساء. انظر الفروع ٤٥٤/٣.

الشرح الكبير

مُحْرَمَان . وَيُكْرَهُ أَنْ يَنْظُرَ فِيهَا لِإِزَالَةِ شَعَثٍ ، أَوْ تَسْوِيَةِ شَعْرٍ ، أَوْ شَيْءٍ مِنَ الزَّيْنَةِ . ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . قَالَ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ : لَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ فِي الْمِرَاقِ ، وَلَا يُصْلِحُ شَعْرًا ، وَلَا يَنْقُضُ عَنْهُ غُبَارًا . وَقَالَ أَيْضًا : إِذَا كَانَ يُرِيدُ زِينَةً ، فَلَا . قِيلَ : فَكَيْفَ يُرِيدُ زِينَةً ؟ قَالَ : يَرَى شَعْرَةً فَيَسْوِيهَا . رَوَى [٥٦/٣ ط] نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ رَوَى فِي حَدِيثٍ : « إِنَّ الْمُحْرَمَ الْأَشْعَثَ الْأَغْبَرَ » . وَفِي آخَرٍ : « إِنَّ اللَّهَ يُبَاهِي بِأَهْلِي عَرَفَةَ مَلَائِكَتُهُ ، فَيَقُولُ : يَا مَلَائِكَتِي ، انْظُرُوا إِلَى عِبَادِي ، قَدْ أَتَوْنِي شَعَثًا غُبْرًا ، ضَاحِينَ » ^(١) . أَوْ كَمَا جَاءَ . وَلَا فِدْيَةَ بِالنَّظَرِ فِي الْمِرَاقِ بِحَالٍ ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ أَدَبٌ لَا شَيْءَ عَلَى فَاعِلِهِ . لَا نَعْلَمُ أَحَدًا أَوْجَبَ فِي ذَلِكَ شَيْئًا .

فصل : وَلِلْمُحْرَمِ أَنْ يَخْتَجِمَ ، وَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ ، إِذَا لَمْ يَقْطَعْ شَعْرًا ، فِي قَوْلِ الْجُمْهُورِ ؛ لِأَنَّهُ تَدَاوَى بِإِخْرَاجِ دَمٍ ، أَشْبَهَ الْفَصْدَ ، وَبَطَّ الْجُرْحَ ^(٢) . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَخْتَجِمُ إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ . وَكَانَ الْحَسَنُ يَرَى فِي الْحِجَامَةِ

كُرْهَ ذَلِكَ ^(٣) . ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْح » ، « وَ « شَرْحُ ابْنِ مَنْجَى » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ ، وَفِي تَرْكِ الْأَوَّلَى نَظَرٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْنَعُ أَنْ يَأْتُوا شَعَثًا غُبْرًا . وَأُطْلِقَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ ، لَا بَأْسَ بِهِ ، وَبَعْضُ مَنْ أَطْلَقَ ، قَيْدَ فِي مَكَانٍ آخَرَ بِالْحَاجَةِ .

(١) ضاحين : بارزين للشمس .

والحديث أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢/٢٢٤ ، ٣٠٥ .

(٢) بطَّ الجرح : شقه .

(٣) زيادة من : ش .

دَمًا . وَلَنَا ، أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١) . وَلَمْ يَذْكُرْ فِدْيَةً . وَلِأَنَّهُ لَا يَتَرَفُّهُ بِذَلِكَ ، أَشْبَهَ شَرَبَ الْأَذْوِيَةِ . وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي قَطْعِ الْعُضْوِ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَالخِتَانِ ، كُلُّ ذَلِكَ مُبَاحٌ مِنْ غَيْرِ فِدْيَةٍ ، فَإِنْ احتَاجَ فِي الْحِجَامَةِ إِلَى قَطْعِ شَعْرٍ ، فَلَهُ قَطْعُهُ ؛ لِمَا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُحَيْتَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اخْتَجَمَ بِلُحْيِي جَمَلٍ^(٢) ، فِي طَرِيقِ مَكَّةَ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ ، وَسَطَ رَأْسِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٣) . وَمِنْ ضَرُورَةٍ

فائدة: قال الآجُرِّيُّ ، وابنُ الرَّاغُوْنِيّ ، وغيرُهما : وَيَلْبَسُ الخَاتَمَ . وتقدّم جَوَازُ

(١) أخرجه البخاري ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب الحجامة والقيء للصائم ، من كتاب الصوم ، وفي : باب الحجام في السفر والإحرام ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ٣ / ١٩ ، ٤٣ ، ٧ / ١٦١ . ومسلم ، في : باب جواز الحجامة للمحرم ، من كتاب الحجج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٢ ، ٨٦٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب الحرم يحتجم ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٢٦ / ١ . والترمذي ، في : باب كراهية الحجامة للصائم ، من أبواب الصوم ، وفي : باب ما جاء في الحجامة للمحرم ، من أبواب الحجج . عارضة الأحوذى ٣ / ٣٠٥ ، ٤ / ٦٩ . والنسائي ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٥٢ . وابن ماجه ، في : باب ما جاء في الحجامة للصائم ، من كتاب الصيام ، وفي : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١ / ٥٣٧ ، ٢ / ١٠٢٩ . والدارمي ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٢ / ٣٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٢١٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٣١٥ ، ٣٣٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ ، ٣٥١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٤ .

(٢) لحي جبل : موضع بين مكة والمدينة . فتح الباري ٤ / ٥١ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب الحجامة للمحرم ، من كتاب المحصر وجزاء الصيد ، وفي : باب الحجامة للرأس ، من كتاب الطب . صحيح البخاري ٣ / ١٩ ، ٧ / ١٦٢ . ومسلم ، في : باب جواز الحجامة للمحرم ، من كتاب الحجج . صحيح مسلم ٢ / ٨٦٣ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب حجامه الحرم وسط رأسه ، من كتاب المناسك . المجتبى ٥ / ١٥٣ . وابن ماجه ، في : باب موضع الحجامة ، من كتاب الطب . سنن ابن ماجه ٢ / ١١٥٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٥ / ٣٤٥ .

الشرح الكبير

ذلك قَطْعُ الشَّعْرِ . ولأنَّه يُباحُ حَلْقُ الشَّعْرِ لِإِزَالَةِ أَذَى القَمَلِ ، فكذلك هذا ، وعليه الفِدْيَةُ . وبه قال مالكٌ ، والشافعيُّ ، وأبو حنيفةٌ ، وأبو ثورٌ ، وابنُ المنذرِ . وقال أبو يوسف ، ومحمدٌ : يَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ . ولنا ، قَوْلُهُ تعالى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ ﴾ ^(١) . الآية . ولأنَّه حَلَقَ شَعْرًا لِإِزَالَةِ ضَرَرٍ غَيْرِهِ ، فَلَزِمَتْهُ الفِدْيَةُ ، كما لو حَلَقَهُ لِإِزَالَةِ قَمَلِهِ .

فصل : وَيَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ مَا نَهَاها اللهُ تعالى عنه ، بقَوْلِهِ : ﴿ أَلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ أَلْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي أَلْحَجِّ ﴾ ^(٢) . وهذا صِيغَتُهُ صِيغَةُ النَّهْيِ ، والمُرَادُ بِهِ النَّهْيُ ، كَقَوْلِهِ تعالى : ﴿ لَا تَضَارَّ وَالِدَةَ وَابْنَهُمَا ﴾ ^(٣) . والرَّفَثُ الجِمَاعُ . رَوَى ذلك عن ابنِ عباسٍ ، وابنِ عُمرَ . ورَوَى عن ابنِ عباسٍ ، أَنَّهُ قال : الرَّفَثُ ، غَشِيَانُ النِّسَاءِ ، والتَّقْيِيلُ ، والغَمَزُ ، وأنْ يَعْرضَ لها بالفُحْشِ مِنَ الكلامِ .

لُبْسِهِ لِلزَّيْنَةِ فيما يُباحُ مِنَ الفِضَّةِ لِلرِّجَالِ . قال في « الفروع » : وإذا لم يُكْرَهْ في الإنصافِ غيرُ الإِخْرَامِ ، فيَتَوَجَّهُ في كراهَتِهِ للمُحْرِمِ لِزَيْنَتِهِ ، ما في كُحْلِ ونَظَرٍ في مِرْآةٍ .

فائدة : يَجْتَنِبُ الْمُحْرِمُ ما نَهَى اللهُ عنه ، ممَّا فُسِّرَ به الرَّفَثُ والفُسُوقُ ؛ وهو السَّبَابُ . وقيل : المعاصي ، والجِدَالَ ، والمِرَاءُ . قال المصنِّفُ ، والشارحُ : المُحْرِمُ مُمْتَنِعٌ مِنْ ذلك كُلِّهِ . وقال في « الفُصولِ » : يَجِبُ اجْتِنَابُ الجِدَالِ ؛

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) سورة البقرة ١٩٧ .

(٣) سورة البقرة ٢٣٣ .

الشرح الكبير وقال أبو عبيدة : الرَّفْتُ لَغَا الْكَلَامِ . وَأَنْشَدَ قَوْلَ الْعَجَّاجِ ^(١) :

* عَنِ اللَّغَا وَرَفْتُ التَّكَلُّمِ *

وقيل : الرَّفْتُ هو ما يُكْنَى عنه مِنْ ذَنْبِ الْجِمَاعِ . وَرُويَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، أَنَّهُ أَنْشَدَ بَيِّنًا فِيهِ التَّصْرِيحُ بِمَا يُكْنَى عنه مِنَ الْجِمَاعِ . وَهُوَ مُحْرِمٌ ^(٢) ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنَّمَا الرَّفْتُ مَا رُوجِعَ بِهِ النِّسَاءُ . وَفِي لَفْظٍ : مَا قِيلَ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ النِّسَاءِ . وَفِي الْجُمْلَةِ ، كُلُّ مَا فُسِّرَ بِهِ الرَّفْتُ يَنْبَغِي لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَجْتَنِبَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ فِي الْجِمَاعِ أَظْهَرُ ؛ [٥٧/٣] وَلِمَا ذَكَرْنَا مِنْ تَفْسِيرِ الْأَيْمَةِ ، وَلِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَأُرِيدَ بِهِ الْجِمَاعُ ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ ^(٣) . أَمَّا الْفُسُوقُ : فَهُوَ السَّبَابُ ؛ لقول النبي ﷺ : « سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤) . وَقِيلَ : الْفُسُوقُ الْمَعَاصِي . رُويَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ،

الإِنصاف وهو الْمُمَارَاةُ فيما لَا يَغْنَى . ^(٥) وَقَالَ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » : يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْفُسُوقُ ؛ وَهُوَ السَّبَابُ ، وَالْجِدَالُ ؛ وَهُوَ الْمُمَارَاةُ فيما لَا يَغْنَى ^(٦) . وَقَالَ فِي « الرِّعَايَةِ » : يُكْرَهُ كُلُّ جِدَالٍ وَمِرَاءٍ فيما لَا يَغْنَى ، وَكُلُّ سَبَابٍ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ كَمَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُحِلِّ ، بَلْ أَوَّلَى . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَقَالَ فِي « الرُّوضَةِ » وَغَيْرِهَا :

(١) ديوان العجاج ٢٩٦ . وفي اللسان (ل غ ا) ٢٥٠/١٥ ، أَنَّهُ لِرُؤْيَةٍ . قَالَ : وَنَسَبَهُ ابْنُ بَرَى لِلْعَجَّاجِ .

(٢) البيت في الفائق ١١٤/٤ ، واللسان (ر ف ث) ١٥٤/٢ ، والتاج (ر ف ث) ٢٦٣/٥ (الكويت) .

وَانْظُرْ تَقْسِيمَ الطَّبْرِيِّ ١٢٥/٤ - ١٣٤ .

(٣) سورة البقرة ١٨٧ .

(٤) تقدم نَحْرَجِيهِ فِي ٣٩/٣ .

(٥ - ٥) سَقَطَ : مِنَ الْأَصْلِ ، ط .

الشرح الكبير

وابن عمر، وعطاء، وإبراهيم. وقالوا أيضاً: الجدال البراء. قال ابن عباس، رضي الله عنه: هو أن ثماري صاحبك حتى تُغضبه. والمُحرِمُ ممنوعٌ من ذلك كله، قال النبي ﷺ: «مَنْ حَجَّ، فَلَمْ يَرُفْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(١). وقال مجاهد، في قوله: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾. أى: لا مُجَادَلَة. وقول الجمهورِ أُولَى.

فصل: وَيُسْتَحَبُّ لَهُ قِلَّةُ الْكَلَامِ، إلّا فيما يَنْفَعُ؛ صِيَانَةً لِنَفْسِهِ عَنِ اللَّغْوِ وَالْوُقُوعِ فِي الْكَذِبِ وَمَا لَا يَحِلُّ، فَإِنَّ مَنْ كَثَرَ كَلَامُهُ كَثُرَ سَقَطُهُ. وعن أبي هريرة، رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ». مُتَّفَقٌ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يَتَوَقَّى الْكَلَامَ فِي مَا لَا يَنْفَعُ، وَالْجِدَالَ وَالْبَرَاءَ وَاللَّغْوَ وَغَيْرَ ذَلِكَ، مِمَّا لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ، وَيُسْتَحَبُّ قِلَّةُ الْكَلَامِ إِلَّا فِي مَا يَنْفَعُ، وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ»: يُكْرَهُ لَهُ كَثَرَةُ الْكَلَامِ بِلَا نَفْعٍ. انتهى. ويجوزُ لَهُ التَّجَارَةُ وَعَمَلُ الصَّنْعَةِ. قال في «الفروع»: وَالْمُرَادُ مَا لَمْ يَشْغَلْهُ عَنْ مُسْتَحَبٍّ أَوْ وَاجِبٍ.

(١) أخرجه البخاري، في: باب فضل الحج المبرور، وباب قول الله عز وجل ﴿وَلَا فَسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾، من كتاب الحج. صحيح البخاري ٢ / ١٦٤، ٣ / ١٤. ومسلم، في: باب فضل الحج والعمرة ويوم عرفة، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٢ / ٩٨٣، ٩٨٤. كما أخرجه الترمذي، في: باب ما جاء في ثواب الحج والعمرة، من أبواب الحج. عارضة الأحوذى ٤ / ٢٦. والنسائي، في: باب فضل الحج، من كتاب الحج. المجتبى ٥ / ٨٥. وابن ماجه، في: باب فضل الحج والعمرة، من كتاب المناسك. سنن ابن ماجه ٢ / ٩٦٥. والدارمي، في: باب فضل الحج والعمرة، من كتاب المناسك. سنن الدارمي ٢ / ٣١. والإمام أحمد، في: المسند ٢ / ٢٢٩، ٢٤٨، ٤١٠، ٤٩٤.

عليه^(١) . وعنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ ، تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ »^(٢) . قال أبو داود : « أَصُولُ السُّنَنِ أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ ، هَذَا أَحَدُهَا . وَهَذَا فِي حَالِ الْإِحْرَامِ أَشَدُّ اسْتِحْبَابًا ؛ لِأَنَّهُ حَالُ عِبَادَةٍ وَاسْتِشْعَارٍ بِطَاعَةِ ، فَهُوَ يُشَبِّهُ الْاِعْتِكَافَ . وَقَدْ احْتَجَّ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، عَلَى ذَلِكَ ، بِأَنَّ شُرَيْحًا ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، كَانَ إِذَا أَحْرَمَ كَانَتْ حَيَّةً صَمَاءً . فَيُسْتَحَبُّ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَشْتَغَلَ بِالتَّلْبِيَةِ ، وَذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ ، أَوْ أَمْرِ بِمَعْرُوفٍ ، أَوْ نَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ ، أَوْ تَعْلِيمِ جَاهِلٍ ، أَوْ يَأْمُرُ بِحَاجَتِهِ ، أَوْ يَسْكُتُ ، فَإِنْ تَكَلَّمَ بِمَا لَا إِثْمَ فِيهِ ، أَوْ أَتَشَدَّ شِعْرًا لَا يَقْبَحُ ، فَهُوَ مُبَاحٌ ، وَلَا يُكْثَرُ ، فَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ كَانَ عَلَى نَاقَةٍ لَهُ^(٣) وَهُوَ مُحْرِمٌ ، فَجَعَلَ يَقُولُ :

كَأَنَّ رَاكِبَهَا غَضَنٌ بِمَرْوَحَةٍ إِذَا تَكَلَّمْتُ بِهِ أَوْ شَارِبٌ فَمِلُ^(٤)

(١) أخرجه البخارى ، فى : باب من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، وباب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه ... ، من كتاب الأدب ، وفى : باب حفظ اللسان ... ، من كتاب الرقاق . صحيح البخارى ٨ / ١٣ ، ٣٩ ، ١٢٥ . وسلم ، فى : باب الحث على إكرام الجار ... ، من كتاب الإيمان ، وفى : باب الضيافة ونحوها ، من كتاب اللقطة . صحيح مسلم ١ / ٦٨ ، ١٣٥٣ / ٣ . كما أخرجه أبو داود ، فى : باب فى حق الجوار ، من كتاب الأدب . سنن أبى داود ٢ / ٦٣٢ . والترمذى ، فى : باب حدثنا سويد ... ، من أبواب القيامة . غارضة الأحوذى ٩ / ٣٠٩ . والإمام مالك ، فى : باب جامع ما جاء فى الطعام والشراب ، من كتاب صفة النبى ﷺ . الموطأ ٢ / ٩٢٩ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٢ / ١٧٤ ، ٢٦٧ ، ٤٣٣ ، ٤ / ٣١ ، ٦٩ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

(٢) تقدم تخريجه فى ٦٢٨ / ٧ .

(٣) سقط من : م .

(٤) المروحة : المغازة ، وهى الموضع الذى تخترقه الريح .

الله أَكْبَرُ ، اللهُ أَكْبَرُ^(١) . وهذا يُدُلُّ على الإِبَاحَةِ . وَالْفَضِيلَةُ مَا ذَكَرْنَاهُ
أَوَّلًا ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

فصل : وَيَجُوزُ لِلْمُحْرِمِ أَنْ يَتَجَرَّ ، وَيَصْنَعَ الصَّنَائِعَ ، بغيرِ خِلَافٍ
عَلِمْنَاهُ . قال ابنُ عباسٍ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا : كانَ ذُو المَجازِ وعُكاظُ مَنَجَرَ
النَّاسِ في الجاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا جاءَ الإسلامُ كانَّهُم كَرَهُوا ذلكَ ، حتَّى نَزَلَتْ :
﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ ﴾^(٢) . يَغْنَى في مَواسِمِ
الحَجِّ^(٣) .

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب لا يضيق على واحد منهما أن يتكلم بما لا يأثم فيه من شعر أو غيره ، من كتاب
الحج . السنن الكبرى ٦٨/٥ .

(٢) سورة البقرة ١٩٨ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب التجارة أيام الموسم ... ، من كتاب الحج ، وفي : باب ما جاء في قول الله
تعالى : ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ ﴾ ... ، وباب الأسواق التي كانت في الجاهلية ... ، من كتاب البيوع ، وفي :
باب تفسير سورة البقرة ، من كتاب التفسير . صحيح البخاري ٢/٢٢٢ ، ٢٢٣ ، ٦٩/٣ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٦/٣٤ .

بَابُ الْفِدْيَةِ

وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ ؛ أَحَدُهَا ، مَا هُوَ عَلَى التَّخْيِيرِ ، وَهُوَ نَوَعَانٍ ؛ أَحَدُهُمَا ، يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ؛ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ بُرٌّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ ، وَهِيَ فِدْيَةُ حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَتَغْطِيةِ الرَّأْسِ ، وَاللَّبْسِ ، وَالطَّيْبِ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ الدَّمُ ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ لِعُذْرٍ ، فَيُخَيَّرَ .

الشرح الكبير

بَابُ الْفِدْيَةِ

(وهي على ثلاثة أضرب ؛ أحدها ، ما هو على التَّخْيِيرِ ، وهو نوعان ؛ أحدهما ، يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ [٥٧/٣ ط] أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ، (لِكُلِّ مِسْكِينٍ) مُدٌّ بُرٌّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ ، وَهِيَ فِدْيَةُ حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَتَغْطِيةِ الرَّأْسِ ، وَاللَّبْسِ ، وَالطَّيْبِ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ الدَّمُ ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ لِعُذْرٍ ، فَيُخَيَّرُ (١))

الإنصاف

بَابُ الْفِدْيَةِ

قوله : وهي على ثلاثة أضرب ؛ أحدها ، ما هو على التَّخْيِيرِ ، وهو نوعان ؛ أحدهما ، يُخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدٌّ بُرٌّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعِ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ ذَبْحِ شَاةٍ ، وَهِيَ فِدْيَةُ حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَتَغْطِيةِ الرَّأْسِ ، وَاللَّبْسِ ، وَالطَّيْبِ . هذا المذهب في ذلك

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) في النسخ : « فيجب » . خطأ .

الكَلَامُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي فُصُولٍ ؛ أَحَدُهَا ، فِي أَنَّ فِدْيَةَ هَذِهِ الْمَحْظُورَاتِ عَلَى التَّخْيِيرِ ، أَيُّهَا شَاءَ فَعَلَ . وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ ^(١) . ذَكَرَهُ بَلْفِظِ « أَوْ » ، وَهِيَ لِلتَّخْيِيرِ . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ : « لَعَلَّكَ أَذَاكَ هَوَامُكَ ؟ » . قَالَ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اخْلُقْ رَأْسَكَ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، أَوْ انْسُكْ شَاةً » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَفِي لَفْظِ : « أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ تَمْرٍ » . فَذَلَّتِ الْآيَةُ وَالْحَبْرُ عَلَى وَجُوبِ الْفِدْيَةِ عَلَى صِفَةِ التَّخْيِيرِ بَيْنَ الذَّبْحِ وَالْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ فِي خَلْقِ

كُلِّهِ ^(٣) مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ . أَمَّا « مِنْ حَيْثُ » التَّفْصِيلُ ، فَإِنْ كَانَ بِالصِّيَامِ ، فَيُجْزِئُهُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالْأَصْحَابُ . وَقَالَ الْآجُرِيُّ : يَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ . وَإِنْ كَانَ بِالْإِطْعَامِ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ وَالرَّوَايَتَيْنِ ، أَنَّهُ يُطْعِمُ لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدَّ بُرٍّ . كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، وَ« الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ« الْمُتَوَرِّعِ » ، وَ« شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفَائِقِ » ، وَ« الْفُرُوعِ » ، وَهِيَ أَشْهُرُ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُهُ [٢٨٦/١] إِلَّا نِصْفُ صَاعٍ بُرٍّ لِكُلِّ مِسْكِينٍ كَغَيْرِهِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْكَافِي » . وَأَطْلَقَهُمَا فِي « الْمُغْنَى » ،

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

(٢) تقدم تخريجه في ١٤٥/٢ .

(٣) زيادة من : ش .

(٤ - ٤) سقط : من الأصل ، ط .

الشرح الكبير

الشَّعَرُ ، وقسنا عليه تَقْلِيمَ الْأُظْفَارِ ، وَاللَّبَسَ ، وَالطَّيْبَ ؛ لِأَنَّهُ حُرِّمَ فِي الْإِحْرَامِ لِأَجْلِ التَّرَفُّهِ ، فَأَشْبَهَ حَلْقَ الشَّعَرِ . وَلَا فَرْقَ فِي الْحَلْقِ بَيْنَ الْمَعْذُورِ وَغَيْرِهِ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ ، وَالْعَامِدِ وَالْمُحْطِئِ . وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِذَا حَلَقَ لَغَيْرِ عَذْرِ ، فَعَلِيهِ دَمٌ مِنْ غَيْرِ تَخْيِيرٍ . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَيْرٌ بِشَرْطِ الْعَذْرِ ، فَإِذَا عُدِمَ الْعَذْرُ ، زَالَ التَّخْيِيرُ . وَلَنَا ، أَنَّ الْحُكْمَ ثَبَتَ فِي غَيْرِ الْمَعْذُورِ بِطَرِيقِ التَّنْبِيهِ تَبَعًا لَهُ ، وَالتَّبَعُ لَا يُخَالِفُ أَصْلَهُ . وَلِأَنَّ كُلَّ كَفَّارَةٍ ثَبَتَ التَّخْيِيرُ فِيهَا مَعَ الْعَذْرِ ، ثَبَتَ مَعَ عَدَمِهِ ، كَجَزَاءِ الصَّيِّدِ ، لَا فَرْقَ بَيْنَ قَتْلِهِ لِلضَّرُورَةِ إِلَى أَكْلِهِ ، أَوْ لَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ لَجَوَازِ الْحَلْقِ ، لَا لِلتَّخْيِيرِ .

الفصل الثاني ، أَنَّهُ مُخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْحَدِيثِ ، وَهِيَ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ ، لِكُلِّ مِسْكِينٍ مُدُّبُرٌّ ، أَوْ نِصْفُ صَاعٍ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، أَوْ ذَبْحُ شَاةٍ ، وَقَدْ دَلَّ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ عَلَى ذَلِكَ . وَفِي

الإنصاف

و « الشَّرْح » ، وَ « الْفُرُوع » .

تبيينان ؛ أَحَدُهُمَا ، ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ لَا يُجْزِئُ الْخُبْزُ . وَهُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ الْإِجْزَاءَ ، وَيَكُونُ رَظْلَتَيْنِ عِرَاقِيَّيْنِ ، كَرَوَايَةٍ ذَكَرَهَا الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ . قَالَ : وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ بِأَدَمٍ ، وَإِنْ كَانَ مِائِيو كُلِّ مِنْ بُرٍّ وَشَعِيرٍ ، فَهُوَ أَفْضَلُ . الثَّانِي ، ظَاهِرُ كَلَامِهِ ، أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مَعْذُورًا ، أَوْ غَيْرَ مَعْذُورٍ . وَذَكَرَهُ الرَّوَايَةُ بَعْدَ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَيْهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَقَلَهُ جَعْفَرٌ وَغَيْرُهُ . قَالَ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ : هَذَا ظَاهِرُ

لَفْظُ : « أَوْ أَطْعَمَ فَرَقَائِنَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ » . وفي لَفْظِ : « فَصُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَإِنْ شِئْتَ ، فَتَصَدَّقْ بِثَلَاثَةِ أَصْعَ مِنْ تَمْرٍ بَيْنَ سِتَّةِ مَسَاكِينَ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١) . وبهذا قال مُجَاهِدٌ ، وَالتَّحْمِي ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ الْحَسَنُ ، وَعِكْرِمَةُ ، وَنَافِعٌ : الصَّيَّامُ عَشْرَةُ أَيَّامٍ ، وَالصَّدَقَةُ عَلَى عَشْرَةِ مَسَاكِينَ . وَيُرْوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ، قَالُوا : يُجْزَى مِنَ الْبُرِّ نِصْفُ صَاعٍ ، وَمِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ صَاعٌ .

فصل : والحديثُ إِنَّمَا ذُكِرَ فِيهِ التَّمْرُ ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ الْبُرُّ [٥٨/٣] وَالشَّعِيرُ وَالزَّرِيبُ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ أَجْزَأُ فِيهِ التَّمْرُ ، أَجْزَأُ ذَلِكَ فِيهِ ، كَالْفِطْرَةِ ، وَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ . وَقَدْ رَوَى أَبُو دَاوُدَ فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، قَالَ : فَدَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ لِي : « اخْلُقْ رَأْسَكَ ، وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ فَرَقَائِنَ زَرِيبٍ ، أَوْ ائْسُكْ شَاةً » . وَلَا يُجْزَى مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ أَقَلُّ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْعَ ، إِلَّا الْبُرُّ فَفِيهِ رِوَايَتَانِ ؛

الإِنصاف المذهب . وهو ظاهرُ كلامِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، (٢) وَ « الْمُحَرَّرِ » (١) ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، يَجِبُ الدَّمُ ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ لِعُذْرٍ ، فَيُخَيَّرُ . جَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ : اخْتَارَهُ ابْنُ عُقَيْلٍ . فَعَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ، يَتَعَيَّنُ الدَّمُ ، فَإِنْ عَدِمَهُ أَطْعَمَ ، فَإِنْ تَعَذَّرَ صَامَ ، فَيَكُونُ عَلَى التَّرْتِيبِ .
فائدة : يَجُوزُ لَهُ تَقْدِيمُ الْكَفَّارَةِ عَلَى الْحَلْقِ ، كَكَفَّارَةِ الْيَمِينِ .

(١) انظر تخریج حديث كعب بن عجرة في ١٤٥/٢ .

(٢) زيادة من : ش .

الثاني ، جزاء الصيد ؛ يتخير فيه بين المثل أو تقويمه بدرأهم ^{المنع} يشتري بها طعاما ، فيطعم كل مسكين مدا ، أو يصوم عن كل مديوما ، وإن كان مما لا مثل له ، خیر بين الإطعام والصيام . وعنه ، أن جزاء الصيد على الترتيب ، فيجب المثل ، فإن لم يجد ، لزمه الإطعام ، فإن لم يجد ، صام .

الشرح الكبير

إحداهما ، يجرى مديبر لكل مسكين مكان نصف صاع من غيره ، كما في كفارة اليمين . والثانية ، لا يجرى إلا نصف صاع ؛ لأن الحكم ثبت فيه بطريق التنبيه أو القياس ، والفرع يماثل أصله ، ولا يخالفه . وبهذا قال مالك ، والشافعي .

فصل : ومن أبيع له خلق رأسه ، جاز له تقديم الكفارة على الحلق ، فعلة على رضى الله عنه ، ولأنها كفارة ، فجاز تقديمها على وجوبها ، ككفارة اليمين .

الفصل الثالث ، أنه لا فرق بين فعلها لعذر أو غيره ، وقد ذكرناه .

١٢١٥ - مسألة : النوع (الثاني ، جزاء الصيد ؛ يتخير فيه بين

المثل وتقويمه بدرأهم يشتري بها طعاما ، فيطعم لكل مسكين مدا ، أو يصوم عن كل مديوما ، وإن كان مما لا مثل له ، خیر بين الإطعام والصيام . وعنه ، أن جزاء الصيد على الترتيب ، فيجب المثل ، فإن لم يجد ، لزمه الإطعام ، فإن لم يجد ، صام) الكلام في هذه المسألة في فصول ؛

قوله : الثاني ، جزاء الصيد ؛ يتخير فيه بين المثل أو تقويمه - أى تقويم المثل - بدرأهم يشتري بها طعاما ، فيطعم كل مسكين مدا ، أو يصوم عن كل

الإنصاف

أحدها ، في وجوب الجزاء على المُمْحَرَمِ في قَتْلِ الصَّيِّدِ ، وأُجْمِعَ أَهْلُ الْعِلْمِ على وجوبه في الْجُمْلَةِ ، وقد نَصَّ اللهُ تعالى عليه بقَوْلِهِ : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ ﴾ ^(١) . نَصَّ على وجوب الجزاء على الْمُتَعَمِّدِ . وقد ذَكَرْنَاهُ .

الفصل الثاني ، أنه على التَّخْيِيرِ بَيْنَ الْأَشْيَاءِ الْمَذْكُورَةِ ، بِأَيِّهَا شَاءَ كَفَرَ ، مُوسِرًا كَانَ ، أَوْ مُعْسِرًا . وبهذا قال مالك ، والشافعي ، وأصحابُ الرَّأْيِ . وعن أحمد رواية ثَانِيَّةٌ ، أَنَّهَا على التَّرْتِيبِ ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ أَوَّلًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَطْعَمَ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ . رَوَى هذا عن ابن عباس ، والثَّوْرِيِّ ، وَلَأنَّ هَذِي الْمُتَعَةِ على التَّرْتِيبِ ، وهذا آكُذُّ مِنْهُ ، لِأنَّهُ يَفْعَلُ مَحْظُورٍ . وعنه رواية ثَالِثَةٌ ، أَنَّهُ لَا إِطْعَامَ فِي كَفَّارَةِ الصَّيِّدِ ؛ وَإِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي الْآيَةِ لِيُعْدَلَ بِهِ الصَّيَّامُ ، لِأَنَّ مَنْ قَدَّرَ على الإِطْعَامِ قَدَّرَ على الذَّبْحِ .

مُدَّيَوْمًا ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ ، يُخَيَّرُ بَيْنَ الإِطْعَامِ وَالصَّيَّامِ . اعْلَمْ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، أَنَّ كَفَّارَةَ جَزَاءِ الصَّيِّدِ على التَّخْيِيرِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : هُوَ الْمَنْصُوصُ ، وَالْمُخْتَارُ لِلْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، أَنَّ جَزَاءَ الصَّيِّدِ على التَّرْتِيبِ ، فَيَجِبُ الْمِثْلُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، نَزَمَهُ الإِطْعَامُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ . نَقَلَهَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَكَمِ . فعلى المذهبِ ، يُخَيَّرُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي ذَكَرَهَا

هكذا قال ابن عباس . وهذا قول الشافعي . ولنا ، قوله سبحانه : ﴿ فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَذِيحًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةَ طَعَامَ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا ﴾ . و « أَوْ » في الأمر للتخيير . روى عن ابن عباس ، رضى الله عنه ، أنه قال : كل شيء « أَوْ » فهو مُحَيَّرٌ ، وأما ما كان « فَإِنْ لَمْ يَجِدْ » فهو [٥٨/٣] الأول فالأول ^(١) . ولأنه عطف هذه الخصال بعضها على بعض بـ « أَوْ » ، فكان مُحَيَّرًا في جميعها ، كقضية الأذى . وقد سمي الله تعالى الطعام كفارة ، ولا يكون كفارة ما لم يجب إخراجُه وجعله طعامًا للمساكين ، وما لا يجوز صرفه إليهم لا يكون طعامًا لهم . ولأنها كفارة ذكر فيها الطعام ، فكان من خصالها كسائر الكفارات ، وقولهم : إنها وجبت بفعل محظور . يطل بفدية الأذى . على أن لفظ النص صريح في التخيير ، فليس ترك مدلوله قياسًا على هدي المتعة بأولى من العكس ، فكما لا يجوز ثم ، لا يجوز هنا .

المُصَنَّفُ ؛ وهى إخراج المثل ، أو التقويم بطعام ، أو الصيام عنه . وهو الصحيح الإنصاف من المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ، الخيرة بين شيئين ؛ وهى إخراج المثل ، والصيام ، ولا إطعام فيها . فإنما ذكر في الآية ليعدل به الصيام ، لأن من قدر على الإطعام قدر على الذبح . نقلها الأثرم . وعلى المذهب أيضًا ، لو أراد الإطعام فالصحيح من المذهب ، وعليه الأصحاب ، ونص عليه ، أنه يقوم المثل ، كما قال المُصَنَّفُ : بدرأهم ، ويشتري بها طعامًا . وعنه ، لا يقوم المثل ، وإنما يقوم الصيد

(١) أخرجه البيهقي ، في : باب التخيير بين الإطعام والكسوة والعق ، من كتاب الأيمان . السنن الكبرى . ٦٠/١٠ .

فصل : وإذا اختار المِثْل ، ذَبَحَهُ وَتَصَدَّقَ بِهِ عَلَى فُقَرَاءِ الْحَرَمِ ، وَلَا يُجْزِيهِ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ حَيًّا عَلَى الْمَسَاكِينِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ سَمَاءُ هَذِيَا ، وَالْهَذْيُ يَجِبُ ذَبْحُهُ ، وَلَهُ ذَبْحُهُ أَيْ وَقْتُ شَاءَ ، وَلَا يَخْتَصُّ^(١) ذَلِكَ بِأَيَّامِ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِهِ مُطْلَقٌ .

الفصل الثالث ، أَنَّهُ مَتَى اخْتَارَ الإِطْعَامَ ، فَإِنَّهُ يُقَوِّمُ الْمِثْلَ بِدَرَاهِمَ ، وَالْدَّرَاهِمَ بِطَعَامٍ ، وَيَتَصَدَّقُ بِهِ عَلَى الْمَسَاكِينِ . وبهذا قال الشافعي . وقال مالك : يُقَوِّمُ الصَّيْدَ ، لَا الْمِثْلَ . وَحَكَى ابْنُ أَبِي مُوسَى رِوَايَةً مِثْلَ ذَلِكَ . وَحَكَى رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ إِنْ شَاءَ اشْتَرَى بِالدَّرَاهِمِ طَعَامًا ، فَتَصَدَّقَ بِهِ ، وَإِنْ شَاءَ تَصَدَّقَ بِالدَّرَاهِمِ . وَجَهٌ قَوْلُ مَالِكٍ ، أَنَّ التَّقْوِيمَ إِذَا وَجِبَ لِأَجْلِ الإِثْلَافِ قَوْمَ الْمُتَلَفِ ، كَالَّذِي لَا مِثْلَ لَهُ . وَلَنَا عَلَى مَالِكٍ ، أَنَّ كُلَّ مُتَلَفٍ وَجِبَ فِيهِ الْمِثْلُ ، إِذَا قَوْمٌ وَجِبَتْ قِيَمَةُ مِثْلِهِ ، كَالْمِثْلِيِّ مِنْ مَالِ الْآدَمِيِّ .

مَكَانَ إِثْلَافِهِ أَوْ بَقْرِهِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الإِرْشَادِ » . وَحَيْثُ قَوْمَ الْمِثْلِ أَوْ الصَّيْدِ ، فَإِنَّهُ يَشْتَرَى بِهِ طَعَامًا لِلْمَسَاكِينِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَهُ الصَّدَقَةُ بِالدَّرَاهِمِ ، وَلَيْسَتْ الْقِيَمَةُ مِمَّا خَيْرَ اللَّهِ فِيهِ^(٢) . ذَكَرَهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ : وَهَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ ؟ فِيهِ اخْتِلَافٌ .

تنبيهات : الأول ، التَّقْوِيمُ يَكُونُ بِالْمَوْضِعِ الَّذِي أُتْلَفَ فِيهِ وَبَقْرِهِ . نَقَلَهُ ابْنُ الْقَاسِمِ ، وَبُسْنَدِيٌّ . وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ ، وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَجَزَمَ

(١) فِي الْأَصْلِ : « يَخْصُ » .

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ ش .

وعلى أنه لا تجوز الصدقة بالدرهم ، أن الله سبحانه إنما ذكر في الآية التخيير بين ثلاثة أشياء ، وهذا ليس منها . والطعام المخرج هو الذي يخرج في الفطرة وفدية الأذى من التمر والزبيب . والبر والشعير ، قياساً عليه ، ويحتمل أن يجزئ كل ما يسمى طعاماً ؛ لدخوله في إطلاق اللفظ .

الفصل الرابع ، أنه يطعم كل مسكين من البر مداً ، كما يدفع إليه في كفارة اليمين ، ومن سائر الأصناف ، نصف صاع . نص عليه أحمد ، رحمه الله تعالى ، في إطعام المساكين ، في الفدية والجزاء وكفارة اليمين : إن أطعم برّاً ، فمد لكل مسكين ، وإن أطعم تمرّاً ، فنصف صاع لكل مسكين . ولفظ شيخنا ههنا مطلق في أنه يطعم لكل مسكين مداً ، ولم يفرق بين الأصناف . وكذلك ذكره الخرقى مطلقاً . والأولى أنه لا يجزئ من غير البر بأقل من نصف صاع ؛ لأنه لم يرد الشرع في موضع بأقل من ذلك في طعمة المساكين ، وهذا لا توقيف فيه ، فيرد إلى نظرائه . ولا يجزئ إخراج الطعام إلا على مساكين الحرم ؛ لأنه قائم مقام الهدي الواجب لهم ، فيكون أيضاً لهم ، كقيمة المثلي من مال آدمي .

[٥٩/٣] الفصل الخامس ، أنه يصوم عن كل مد يوماً . وهو قول

غير واحد ، يقوم بالحرم ، لأنه محل ذبحه . وتقدم رواية ، أنه يقوم الصيد مكان إتيافه أو بقربه . الثاني ، الطعام هنا ، هو الذي يخرج في الفطرة ، وفدية الأذى . على الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب . وقدمه في « المغني » ، و « الشرح » ، و « الفروع » ، وغيرهم . وقيل : ويجزئ أيضاً كل ما يسمى طعاماً . وهو احتمال في « المغني » وغيره . وجزم به القاضي في « الخلاف » .

عطاء ، ومالك ، والشافعي ؛ لأنها كفارة دَخَلَهَا الصَّيَّامُ وَالْإِطْعَامُ ، فكان
اليَوْمُ في مُقَابَلَةِ الْمُدِّ ، ككفارة الظَّهَار . وعن أحمد ، رَحِمَهُ اللهُ ، أَنَّهُ يَصُومُ
عن كُلِّ نَصْفِ صَاعٍ يَوْمًا . وهو قول ابن عباس ، والحسن ، والنَّخَعِي ،
والثَّوْرِي ، وأصحابِ الرَّأْيِ ، وابنِ الْمُنْذِر . قال القاضي : المسألة رواية

الثَّالِث ، ظاهرُ قولِهِ : فَيُطْعَمُ كُلُّ مِسْكِينٍ مُدًّا . أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْبَرِّ ، أَوْ مِنْ
غَيْرِهِ . وكذا هو ظاهرُ الْجَرْقِيِّ ، وأجراه ابنُ مُنْجَى على ظاهرِهِ ، وشرح عليه ،
ولم يتعرَّضْ إلى غيرِهِ . وقال الشَّارِحُ : والأوَّلَى أَنَّهُ لَا يُجْزَى مِنْ غَيْرِ الْبَرِّ أَقْلٌ مِنْ
نِصْفِ صَاعٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ الشَّرْعُ فِي مَوْضِعٍ بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ فِي طُعْمَةِ الْمَسْكِينِ .
قال الزُّرْكَانِيُّ : هذا المنصوص والمشهور . وجزم به في «الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ،
و «الْحَاوِيَيْنِ» ، و «المُحَرَّرِ» . قلت : وهو المذهب المنصوص . الرَّابِعُ ،
ظاهرُ قولِهِ أيضًا : أَوْ يَصُومُ عن كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا . أَنَّهُ سَوَاءٌ كَانَ مِنَ الْبَرِّ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ .
وهو ظاهرُ كلامِ الْجَرْقِيِّ أيضًا . وتابعه في «الْإِشَادِ» ، و «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» ،
و «عُقُودِ ابْنِ الْبَنَّا» ، و «الْإِيضَاحِ» . وقدمه في «التَّلْخِيسِ» ،
و «الشرح» . وهو رواية أثبتتها بعضُ الأصحاب . والصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ،
وعليه أكثرُ الأصحابِ ، أَنَّهُ يَصُومُ عن طَعَامِ كُلِّ مِسْكِينٍ يَوْمًا . قدمه في
«الفُرُوعِ» . وجزم به في «المُحَرَّرِ» ، و «الرَّعَايَةِ الصُّغْرَى» ،
و «الْحَاوِيَيْنِ» .

فوائد ؛ الأوَّلَى ، أَطْلَقَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ عَنْهُ ، فَقَالَ : يَصُومُ عن كُلِّ مُدٍّ
يَوْمًا . وَأَطْلَقَ فِي رِوَايَةٍ أُخْرَى ، [٢٨٦/١ ظ] فَقَالَ : يَصُومُ عن كُلِّ مَدَّيْنِ يَوْمًا .
فَنَقَلَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمُعْنِيِّ» ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ «التَّلْخِيسِ» ، عن
القاضي ، أَنَّهُ قَالَ : الْمَسْأَلَةُ رِوَايَةٌ وَاحِدَةٌ . وَحَمَلَ رِوَايَةَ الْمُدِّ عَلَى الْبَرِّ ، وَرِوَايَةَ

واحدةً ، واليَوْمُ عن مُدُّ بُرٍّ ، أو نِصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ فِي الرُّوَايَتَيْنِ مَحْمُولٌ عَلَى اخْتِلَافِ الْحَالَيْنِ ؛ لِأَنَّ صَوْمَ الْيَوْمِ مُقَابِلُ إِطْعَامِ الْمِسْكِينِ ، وَإِطْعَامُ الْمِسْكِينِ مُدُّ بُرٍّ ، أو نِصْفِ صَاعٍ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ الْيَوْمَ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ فِي مُقَابَلَةِ إِطْعَامِ الْمِسْكِينِ ، فَكَذَا هُنَا . وَرَوَى أَبُو نُوَيْرٍ ، أَنَّ كَفَّارَةَ الصَّيْدِ مِنَ الْإِطْعَامِ وَالصَّيَامِ مِثْلُ كَفَّارَةِ الْآدَمِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . وَلَنَا ، أَنَّهُ جَزَاءٌ عَنْ مُثْلِفٍ ، فَاخْتَلَفَ بِاخْتِلَافِهِ ، كَبَدَّلَ مَالِ الْآدَمِيِّ . وَلِأَنَّ الصَّحَابَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، حِينَ قَضَوْا فِي الصَّيْدِ قَضَوْا فِيهِ مُخْتَلِفًا .

فصل : فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ مَا لَا يَعْدِلُ يَوْمًا ، كَذَوْنِ الْمُدِّ ، صَامَ عَنْهُ يَوْمًا كَامِلًا . كَذَلِكَ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالتَّحْمِيُّ ، وَحَمَّادٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا خَالَفَهُمْ ؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا يَتَّبَعُضُ ، فَيَجِبُ تَكْمِيلُهُ . وَلَا يَجِبُ التَّابِعُ فِي الصَّيَامِ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ أَمَرَ بِهِ مُطْلَقًا ، فَلَا يَتَّقَيَّدُ بِالتَّابِعِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ .

المُدَّتَيْنِ عَلَى غَيْرِهِ . قَالَ الزُّرَّكَانِيُّ : وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي رِوَايَتِي الْقَاضِي ، أَنَّ حَنْبَلًا ، وَابْنَ مَنْصُورٍ نَقَلَا عَنْهُ ، أَنَّهُ يَصُومُ عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا . وَأَنَّ الْأَثَرَمَ نَقَلَ فِي فِذْيَةِ الْأَذَى ، عَنْ كُلِّ مُدٍّ يَوْمًا ، وَعَنْ نِصْفِ صَاعٍ ، تَمَرًا أَوْ شَعِيرًا ، يَوْمًا . قَالَ : وَهُوَ اخْتِيَارُ الْخِرَقِيِّ ، وَأَبُو بَكْرٍ . قَالَ : وَيُمْكِنُ أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ : عَنْ كُلِّ نِصْفِ صَاعٍ يَوْمًا . عَلَى أَنَّ نِصْفَ الصَّاعِ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ ، لَا مِنَ الْبُرِّ . انْتَهَى . قَالَ الزُّرَّكَانِيُّ : وَعَلَى هَذَا ، فَاِخْذِي الرُّوَايَتَيْنِ مُطْلَقَةً ، وَالْأُخْرَى مُقَيَّدَةً ، «لَا أَنَّ»

ولا يَجُوزُ أَنْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ الْجَزَاءِ ، وَيُطْعِمَ عَنْ بَعْضٍ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ^(١) ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَجَوَّزَهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، إِذَا عَجَزَ عَنْ بَعْضِ الْإِطْعَامِ . وَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهَا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ، فَلَمْ يَجْزُ فِيهَا ذَلِكَ ، كَسَائِرِ الْكَفَّارَاتِ .

فصل : وَإِنْ كَانَ مِمَّا لَا مِثْلَ لَهُ مِنَ الصَّيِّدِ ، يُخَيَّرُ قَاتِلُهُ ، بَيْنَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا ، فَيُطْعِمَهُ لِلْمَسَاكِينِ ، وَبَيْنَ أَنْ يَصُومَ ، لَتَعَذُّرِ الْمِثْلِ . وَهَلْ يَجُوزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ ؟ فِيهِ اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا يَجُوزُ . وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ ، فَإِنَّهُ قَالَ : إِذَا أَصَابَ الْمُحْرِمُ صَيْدًا ، وَلَمْ يُصِبْ لَهُ عَدْلٌ حُكْمٍ عَلَيْهِ ، قَوِّمَ طَعَامًا ، إِنْ قَدَّرَ عَلَى طَعَامٍ ، وَإِلَّا صَامَ لِكُلِّ نَصْفِ صَاعٍ يَوْمًا . هَكَذَا يَرَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَلَأَنَّهُ جَزَاءُ صَيْدٍ ، فَلَمْ يَجْزُ إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ فِيهِ ، كَالَّذِي لَهُ مِثْلٌ ، وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَيَّرَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ

الرِّوَايَتَيْنِ مُطْلَقَتَانِ . وَإِذْنُ يَسْهُلُ الْحَمْلُ . وَكَذَلِكَ قَطَعَ أَبُو الْبَرَكَاتِ وَغَيْرُهُ ، إِلَى أَنْ عَزَوْا ذَلِكَ إِلَى الْخِرَقِيِّ . وَفِيهِ نَظَرٌ . انْتَهَى . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَأَقْرَبُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ النَّصِّينَ عَلَى ظَاهِرِهِمَا ، وَحَمَلَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ ذَلِكَ عَلَى مَا سَبَقَ ، يَعْنِي ، حَمَلَ رِوَايَةَ الْمُدَّةِ عَلَى الْبَرِّ ، وَرِوَايَةَ الْمُدَّةِ عَلَى غَيْرِهِ . قَالَ : وَهُوَ أَظْهَرُ . انْتَهَى . الثَّانِيَةُ ، لَوْ بَقِيَ مِنَ الطَّعَامِ مَا لَا يَعْدِلُ يَوْمًا ، صَامَ عَنْهُ يَوْمًا . نَصٌّ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبَعُ . الثَّلَاثَةُ ، لَا يَجِبُ التَّاتِبُ فِي هَذَا الصِّيَامِ ، بِلَا نِزَاعٍ أَعْلَمُهُ ؛ لِلْآيَةِ . الرَّابِعَةُ ، لَا يَجُوزُ أَنْ يَصُومَ عَنْ بَعْضِ الْجَزَاءِ ، وَيُطْعِمَ عَنْ بَعْضِهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .

(١) سقط من : م .

[٦٦ ط] **فَصَلِّ** : الضَّرْبُ الثَّانِي عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ الْمَنْعِ
 أَنْوَاعٌ ؛ أَحَدُهَا ، دَمُ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقِرَانِ ، فَيَجِبُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ
 يَجِدْ ، فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ
 عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ صَامَهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، أَجْزَأُ ،

الشرح الكبير ليس منها الْقِيَمَةُ ، فَإِذَا عَدِمَ أَحَدَ الثَّلَاثَةِ ، يَتَّقَى التَّخْيِيرُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ
 الْبَاقِيَيْنِ ، فَأَمَّا لِإِجَابِ شَيْءٍ غَيْرِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ فَلَا . وَالثَّانِي ، يَجُوزُ
 إِخْرَاجُ الْقِيَمَةِ ؛ [٥٩/٣ ط] لِأَنَّ عُمرَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ لَكَعْبٍ : مَا
 جَعَلْتَ عَلَى نَفْسِكَ ؟ قَالَ : ذِرْهَمَيْنِ . قَالَ : اجْعَلْ مَا جَعَلْتَ عَلَى
 نَفْسِكَ ^(١) . وَقَالَ عَطَاءٌ : فِي الْعُصْفُورِ نِصْفُ ذِرْهَمٍ . وَظَاهِرُهُ إِخْرَاجُ
 الدَّرَاهِمِ الْوَاجِبَةِ . وَعَنْهُ ، أَنَّ جِزَاءَ الصَّيْدِ عَلَى التَّرْتِيبِ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

فصل : قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (الضَّرْبُ الثَّانِي عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ
 أَنْوَاعٌ ؛ أَحَدُهَا ، دَمُ الْمُتَمَتِّعِ وَالْقِرَانِ ، فَيَجِبُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَصِيَامُ
 ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ
 إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ صَامَهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، أَجْزَأُ) لَا نَعْلَمُ خِلَافًا فِي وُجُوبِ الدَّمِ
 عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَالْقَارِنِ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا مَضَى ، وَذَكَرْنَا شُرُوطَ وَجُوبِ
 الدَّمِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ؛

الإنصاف قوله : الضَّرْبُ الثَّانِي عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَهُوَ ثَلَاثَةٌ أَنْوَاعٌ ؛ أَحَدُهَا ، دَمُ الْمُتَمَتِّعِ
 وَالْقِرَانِ ، فَيَجِبُ الْهَدْيُ . وَلَا خِلَافَ فِي وَجُوبِهِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ وَقْتُ وَجُوبِهِ ، وَقَدْ

(١) تقدم تحريجه في صفحة ٣٢١ .

لَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ ^(١) . وَتُعْتَبَرُ الْقُدْرَةُ عَلَى الْهَدْيِ فِي مَوْضِعِهِ ، فَمَتَى عِدَمَهُ فِي مَوْضِعِهِ ، جَازَ لَهُ الْإِتِقَالُ إِلَى الصِّيَامِ ، وَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ فِي بَلَدِهِ ؛ لِأَنَّ وُجُوبَهُ مُوقَّتٌ ، فَاعْتَبِرَتْ لَهُ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ فِي مَوْضِعِهِ ، كَالْمَاءِ فِي الطَّهَارَةِ ، إِذَا عِدَمَهُ فِي مَكَانِهِ انْتَقَلَ إِلَى التُّرَابِ .

فصل : وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ صَوْمِ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ وَقْتَانِ ؛ وَقْتُ اسْتِحْبَابٍ ، وَقْتُ جَوَازٍ . فَأَمَّا الثَّلَاثَةُ ، فَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ . يُرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَالْحَسَنِ ، وَالتَّحِيصِيِّ ، وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَعَلْقَمَةَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَرَوَى عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ يَصُومُهُنَّ مَا بَيْنَ إِهْلَالِهِ بِالْحَجِّ وَيَوْمِ عَرَفَةَ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ يَجْعَلُ آخِرُهَا يَوْمَ التَّرْوِيَةِ ؛ لِأَنَّ صَوْمَ يَوْمِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ غَيْرُ مُسْتَحَبٍّ . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » ذَلِكَ مَذْهَبَ أَحْمَدَ . وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحْمَدَ مَا ذَكَرْنَاهُ أَوَّلًا ، وَإِنَّمَا أَوْجَبْنَاهُ صَوْمَ

ذُبْحِهِ ، فِي بَابِ الْإِحْرَامِ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَيَجِبُ عَلَى الْقَارِنِ وَالْمُتَمَتِّعِ ذَمُّ نُسْكَو ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ - يَغْنَى ، فِي مَوْضِعِهِ ، فَلَوْ وَجَدَهُ فِي بَلَدِهِ ، أَوْ وَجَدَ مَنْ يُقْرِضُهُ ، فَهُوَ كَمَنْ لَمْ يَجِدْهُ . نَصُّ عَلَيْهِ - فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا يَوْمَ عَرَفَةَ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي « التَّغْلِيْقِ » . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : هَذَا الْأَشْهَرُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَعَلَيْهِ أَصْحَابُهُ .

يَوْمَ عَرَفَةَ هُنَا لِمَوْضِعِ الْحَاجَةِ . وعلى هذا القول ، يُسْتَحَبُّ لَهُ تَقْدِيمُ
الإِحْرَامِ بِالْحَجِّ قَبْلَ يَوْمِ التَّوْبَةِ ؛ لِيَصُومَهَا فِي الْحَجِّ ، فَإِنْ صَامَ مِنْهَا شَيْئًا
قَبْلَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، جاز . نَصٌّ عَلَيْهِ . فَأَمَّا وَقْتُ جَوَازِ صِيَامِهَا ، فَإِذَا
أُحْرِمَ بِالْعُمْرَةِ . وهذا قولُ أُمِّي حَنِيفَةَ . وعن أحمد : إِذَا حَلَّ مِنَ الْعُمْرَةِ .
وقال مالكٌ ، والشافعيُّ : لَا يَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ الإِحْرَامِ بِالْحَجِّ . ويروى ذلك
عن ابْنِ عُمرَ . وهو قولُ إِسْحَاقَ ، وابنِ الْمُنْذِرِ ؛ لقولِ اللَّهِ تَعَالَى :
﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ . ولأنَّه صِيَامٌ وَاجِبٌ ، فلم يَجُزْ تَقْدِيمُهُ
على وَقْتِ وَجُوبِهِ ، كسائرِ الصِّيَامِ الْوَاجِبِ . ولأنَّ مَا قَبْلَهُ وَقْتُ لَا [١٠٠/٣]
يَجُوزُ فِيهِ الْمُبْدَلُ ، فلم يَجُزْ فِيهِ الْبَدَلُ ، كَقَبْلِ الإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ . وقال
الثَّوْرِيُّ والأَوْزَاعِيُّ : يَصُومُهُنَّ مِنْ أَوَّلِ الْعَشْرِ إِلَى يَوْمِ عَرَفَةَ . ولنا ، أَنَّ
إِحْرَامَ الْعُمْرَةِ أَحَدُ إِحْرَامِي التَّمَتُّعِ ، فجاز الصَّوْمُ بَعْدَهُ ، كإِحْرَامِ الْحَجِّ .
وأما قَوْلُهُ : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ . فَقِيلَ : مَعْنَاهُ فِي أَشْهُرِ
الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ إِضْمَارٍ ، إِذَا كَانَ الْحَجُّ أَفْعَالًا لَا يُصَامُ فِيهَا ، إِنْما
يُصَامُ فِي وَقْتِهَا ، أَوْ فِي أَشْهُرِهَا ، فهو كَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ
مَعْلُومَاتٌ ﴾ ^(١) . وأما تَقْدِيمُهُ على وَقْتِ الْوُجُوبِ ، فَيَجُوزُ إِذَا وَجَدَ السَّبَبَ ،

وعَلَّلَ بِالْحَاجَةِ . قال في « الفروع » : وفيه نظَرٌ . وعنه ، الْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرُهَا
يَوْمَ التَّوْبَةِ . وذكرَهَا الْقَاضِي فِي « الْمُجَرَّدِ » . ذلك مَذْهَبُ أَحْمَدَ ، وإليه مَيْلُ
صَاحِبِ « الفروع » . فعلى الْمَذْهَبِ ، قال الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ : يُقَدِّمُ الإِحْرَامَ على
يَوْمِ التَّوْبَةِ ، فيَحْرُمُ يَوْمُ السَّابِعِ . وعلى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ ، يُحْرَمُ يَوْمُ السَّادِسِ .

(١) سورة البقرة ١٩٧ .

كَتَقْدِيمِ التَّكْفِيرِ عَلَى الْحِنْثِ وَزُهُوقِ النَّفْسِ ، وَأَمَّا كَوْنُهُ بَدَلًا فَلَا يُقَدَّمُ عَلَى الْمُبَدِّلِ ، فَقَدْ ذَكَرْنَا رِوَايَةً فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ الْهَدْيِ عَلَى الْإِحْرَامِ بِالْحَجِّ ، فَكَذَلِكَ الصَّوْمِ .

فصل : فَأَمَّا تَقْدِيمُ الصَّوْمِ عَلَى إِحْرَامِ الْعُمْرَةِ ، فَلَا يَجُوزُ . لَا نَعْلَمُ قَائِلًا بِجَوَازِهِ . إِلَّا رِوَايَةً عَنْ أَحْمَدَ ، حَكَاهَا بَعْضُ الْأَصْحَابِ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُ تَقْدِيمُ الصَّوْمِ عَلَى سَبَبِهِ وَوُجُوبِهِ ، وَمُخَالَفٌ لِقَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَأَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، يُزَيِّرُهُ عَنْ هَذَا . وَأَمَّا السَّبْعَةُ فَلَهَا وَقْتَانِ ؛ وَقْتُ اخْتِيَارٍ ، وَقْتُ جَوَازٍ ، أَمَّا وَقْتُ الْاخْتِيَارِ فَإِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُثْمَرَ ،

قُلْتُ : فَيَكُونُ مُسْتَثْنًى مِنْ قَوْلِهِمْ : يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَمَتِّعِ الَّذِي حَلَّ ، الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ . فَيُعَانِي بِهَا .

فوائد : الْأَوَّلَى ، يَجُوزُ تَقْدِيمُ صِيَامِ الثَّلَاثَةِ أَيَّامٍ بِإِحْرَامِ الْعُمْرَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَشْهُرُ . وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِيمَاءٌ إِلَيْهِ ؛ لِقَوْلِهِ : وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَكُونَ آخِرَهَا يَوْمَ عَرَفَةَ . وَعَنْهُ ، يَصُومُهَا إِذَا حَلَّ مِنَ الْعُمْرَةِ . الثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ صَوْمُهَا قَبْلَ الْإِحْرَامِ بِالْعُمْرَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يَجُوزُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْمُرَادُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ . وَنَقَلَهُ الْأَثَرُ ، فَيَكُونُ السَّبَبُ . قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : أَخَذَ نُسْكَى التَّمَتُّعِ ، فَجَازَ تَقْدِيمُهَا عَلَيْهِ ، كَالْحَجِّ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، عَنْ هَذِهِ الرِّوَايَةِ : وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ، وَأَحْمَدُ مُنْزَعٌ عَنْ هَذِهِ الْمُخَالَفَةِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ . الثَّلَاثَةُ ، وَقْتُ وَجُوبِ صَوْمِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ ، وَقْتُ وَجُوبِ الْهَدْيِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ ؛

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : « فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذِيأ ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١) . وَأَمَّا وَقْتُ الْجَوَازِ ، فَإِذَا مَضَتْ أَيَّامُ التَّشْرِيقِ ، قَالَ الْأَثَرُمُ : سُئِلَ أَحْمَدُ : هَلْ يَصُومُ بِالطَّرِيقِ أَوْ بِمَكَّةَ ؟ قَالَ : كَيْفَ شَاءَ . وَهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ . وَعَنْ عَطَاءٍ ، وَمُجَاهِدٍ : يَصُومُهَا فِي الطَّرِيقِ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ . وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنِّرِ : يَصُومُهَا إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، لِلْحَبَرِ . وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُثْمَرَ . وَهُوَ قَوْلٌ لِلشَّافِعِيِّ . وَلَهُ قَوْلٌ كَقَوْلِنَا ، وَكَقَوْلِ إِسْحَاقَ . وَلَنَا ، أَنَّ كُلَّ صَوْمٍ لَزِمَهُ وَجَازٌ فِي وَطَنِهِ ، جَازٌ قَبْلَ ذَلِكَ ، كَسَائِرِ الْفُرُوضِ ،

لَأَنَّهُ بَدَلَ كَسَائِرِ الْأَبْدَالِ . وَقَالَ الْقَاضِي : وَعِنْدَنَا يَجِبُ إِذَا أُحْرِمَ بِالْحَجِّ . وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ الْقَاسِمِ وَسِنْدِيِّ ، عَنْ صِيَامِ الْمُتَنَعَةِ ، مَتَى يَجِبُ ؟ قَالَ : إِذَا عَقَّدَ الْإِحْرَامَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وَقَالَ الْقَاضِي أَيْضًا : لَا خِلَافَ أَنَّ الصَّوْمَ يَتَعَيَّنُ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، بِحَيْثُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِلَيْهِ ، بِخِلَافِ الْهَذِي . انْتَهَى . الرَّابِعَةُ ، ذَكَرَ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَصَاحِبُ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرُهُمْ ، أَنَّ أُخْرَ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَالْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ إِلَى يَوْمِ النَّحْرِ ، فَقَضَاءٌ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَنَعِ صِيَامٍ ، وَإِلَّا كَانَ أَدَاءً . وَلَعَلَّ فِي كَلَامِ صَاحِبِ « الْفُرُوعِ » : مَبْنِيٌّ عَلَى عَدَمِ مَنَعِ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . بِزِيَادَةِ « عَدَمِ » ، وَهِيَ يَتَضَيِّحُ الْمَعْنَى .

قوله : وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ ، وَإِنْ صَامَ قَبْلَ ذَلِكَ ، أَجْزَأ . يَعْنِي ، بَعْدَ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ ، لَكِنْ لَا يَجُوزُ صَوْمُهَا فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ؛

(١) تقدم تحريجه في صفحة ١٥٧ .

فَإِنْ لَمْ يَصُمْ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، صَامَ أَيَّامَ مِنِّي . وَعَنْهُ ، لَا يَصُومُهَا ، وَيَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ .

وَأَمَّا الْآيَةُ ، فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ جَوَّزَ لَهُ تَأْخِيرَ الصَّيَامِ الْوَاجِبِ ؛ تَخْفِيفًا عَنْهُ ، فَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ الْإِجْزَاءَ قَبْلَهُ ، كَتَأْخِيرِ صَوْمِ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ وَالْمَرَضِ ، بِقَوْلِهِ سَبَّحَانَهُ : ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ ^(١) . لِأَنَّ الصَّوْمَ وَجَدَ مِنْ أَهْلِهِ بَعْدَ وَجُودِ سَبَبِهِ ، فَأُجْزَأَ ، كَصَوْمِ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ .

١٢١٦ - مسألة : (فَإِنْ لَمْ يَصُمْ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، صَامَ أَيَّامَ مِنِّي . وَعَنْهُ ، لَا يَصُومُهَا ، وَيَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ) إِذَا لَمْ يَصُمْ الْمُتَمَتِّعُ الثَّلَاثَةَ الْأَيَّامَ فِي الْحَجِّ ، فَإِنَّهُ يَصُومُهَا بَعْدَ ذَلِكَ . وَبِهَذَا قَالَ عَلِيُّ ، وَابْنُ عُثْمَانَ ، وَعَائِشَةُ ، وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءُ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، [٦٠/٣ ط] وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَيُرَوَّى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَمُجَاهِدٍ : إِذَا فَاتَهُ الصَّوْمُ فِي الْعَشْرِ ،

لِبَقَاءِ أَعْمَالِ الْحَجِّ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَيَجُوزُ صَوْمُهَا بَعْدَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ . يَعْنِي ، إِذَا كَانَ قَدْ طَافَ طَوَافَ الزِّيَارَةِ . قَالَ الْقَاضِي . وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : ﴿ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴾ . يَعْنِي ، مِنْ عَمَلِ الْحَجِّ ؛ لِأَنَّهُ الْمَذْكُورُ ، وَمُعْتَبَرٌ لَجَوَازِ الصَّوْمِ .

قوله : فَإِنْ لَمْ يَصُمْ [٢٨٧/١] قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ - يَعْنِي ، الْأَيَّامَ الثَّلَاثَةَ - صَامَ أَيَّامَ مِنِّي . قَالَ ابْنُ مُنَجَّبٍ فِي « شَرْحِهِ » : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « النَّظْمِ » ، وَ « الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » ، فِي بَابِ أَقْسَامِ التَّسْلُكِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَصَحَّحَهُ فِي « الْفَاتِحِ » . وَعَنْهُ ، لَا يَصُومُهَا . وَتَقَدَّمَ

لم يَصُمْ بعده ، واستقرَّ الهديُّ في ذِمَّتِهِ ؛ لأنَّ الله تعالى ، قال : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ ﴾ . ولأنَّه بَدَلُ مُوقَّتٍ ، فَيَسْقُطُ بِخُرُوجِ وَقْتِهِ ، كَالْجُمُعَةِ . ولنا ، أنَّه صَوْمٌ وَاجِبٌ ، فلم يَسْقُطْ بِخُرُوجِ وَقْتِهِ ، كَصَوْمِ رَمَضَانَ . والآيَةُ تُدَلُّ عَلَى وَجُوبِهِ فِي الْحَجِّ ، لا عَلَى سُقُوطِهِ ، والقياسُ مُتَنَقِّضٌ بِصَوْمِ الظَّهَارِ ، إِذَا قَدَّمَ الْمَسِيِسَ عَلَيْهِ ، وَالْجُمُعَةُ لَيْسَتْ بَدَلًا ، إِنَّمَا هِيَ الْأَصْلُ ، وَإِنَّمَا سَقَطَتْ لِأَنَّ الْوَقْتَ جُعِلَ شَرْطًا لَهَا ، كَالْجَمَاعَةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يَصُومُ أَيَّامَ مِنَى . وهذا قولُ ابنِ عُمرَ ، وعائِشَةَ ، وعُروَةَ ، وعُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ ، والزُّهْرِيِّ ، ومَالِكٍ ، والأَوْزَاعِيِّ ، وإِسْحَاقَ ، والشَّافِعِيِّ فِي الْقَدِيمِ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمرَ ، وعائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَا : لَمْ يُرَخَّصْ فِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ أَنْ يُصُنَّ إِلَّا لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(١) . وهذا يَنْصَرِفُ إِلَى تَرْخِيصِ

ذلك مع زِيَادَةِ حَسَنَةٍ فِي أَوَاخِرِ بَابِ صَوْمِ التَّلَوُّعِ ، وَذِكْرَ مَنْ قَدَّمَ وَأَطْلَقَ وَصَحَّحَ . فَعَلِيَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَصُومُ أَيَّامَ مِنَى ، وَصَامَهَا ، فَلَا دَمَ عَلَيْهِ . جَزَمَ بِهِ جَمَاعَةٌ ؛ مِنْهُمْ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَصَاحِبُ « الرُّعَايَةِ » ، وَغَيْرُهُمْ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَقَالَ : لَعَلَّهُ مُرَادُ الْقَاضِي وَأَصْحَابِهِ ، وَصَاحِبِ « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَغَيْرِهِمْ ، بِتَأْخِيرِ الصَّوْمِ عَنْ أَيَّامِ الْحَجِّ .

وقوله : وَيَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَعَلَيْهِ دَمٌ . يَعْنِي ، إِذَا قُلْنَا : لَا يَجُوزُ صَوْمُ أَيَّامِ مِنَى . وَكَذَا لَوْ قُلْنَا : يَجُوزُ صَوْمُهَا . وَلَمْ يُصُنَّهَا ، فَقَدَّمَ الْمُصَنِّفُ هُنَا ، أَنَّ عَلَيْهِ دَمًا عَلَى هَذِهِ الرُّوَايَةِ . وَهَذَا إِحْدَى الرُّوَايَاتِ . جَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ،

(١) في : باب من ساق البدن معه ، من كتاب الحج . صحيح البخاري ٢ / ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

وَعَنَّهُ ، إِنْ تَرَكَ الصَّوْمَ لِعُذْرٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، وَإِنْ تَرَكَهُ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، فَعَلَيْهِ دَمٌ .

الشرح الكبير

رسول الله ﷺ ، ولأن الله تعالى أمر بصيام هذه الأيام الثلاثة في الحج ، ولم يبق من الحج إلا هذه الأيام ، فَيَتَعَيَّنُ الصَّوْمُ فِيهَا ، فإذا صام هذه الأيام ، فحُكْمُهُ حُكْمُ مَنْ صَامَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ . وعن أحمد رواية أخرى ، أنه لا يَصُومُ أَيَّامَ مِنَى . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَالْحَسَنِ ، وَعَطَاءٍ . وهو قول ابن المنذر ؛ لأن النبي ﷺ نَهَى عَنْ صَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ ، ذَكَرَ مِنْهَا أَيَّامُ التَّشْرِيقِ^(١) ، ولأنها لا يَجُوزُ فِيهَا صَوْمُ الثَّغْلِ ، فلا يَصُومُهَا عَنْ الْفَرَضِ ، كَيَوْمِ النَّحْرِ . فعلى هذه الرواية يَصُومُ بَعْدَ ذَلِكَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ . وكذلك الْحُكْمُ إِذَا قُلْنَا بِصَوْمِ أَيَّامِ مِنَى ، فلم يَصُمْهَا . واخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فِي وَجُوبِ الدَّمِ عَلَيْهِ ، فعنه ، عليه دَمٌ ؛ لأنه أَخَّرَ الْوَاجِبَ مِنْ مَنَاسِكَ الْحَجِّ عَنْ وَقْتِهِ ، فَلَزِمَهُ دَمٌ ، كَرَمِي الْجِمَارِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمُؤَخَّرِ لِعُذْرٍ أَوْ لَغَيْرِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا . وقال القاضي : إِنَّمَا يَجِبُ الدَّمُ إِذَا أَخَّرَهُ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، «فَإِنْ أَخَّرَهُ لِعُذْرٍ» ، فليس عليه إِلَّا قَضَاؤُهُ ؛ لأنَّ الدَّمُ الَّذِي

الإنصاف

و «الْمُنَوَّرِ» ، و «الْمُنْتَخَبِ»^(٢) . واختارها الخِرَقِيُّ ، وقدمه في «المَحَرَّرِ» ، و «الْفَائِقِ» . وعنه ، إِنْ تَرَكَ الصَّوْمَ لِعُذْرٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، وَإِنْ تَرَكَهُ لَغَيْرِ عُذْرٍ ، فعليه مع فِعْلِهِ دَمٌ . اختارَه الْقَاضِي فِي «الْمُجَرَّدِ» . وجَزَمَ بِهِ فِي «الْهِدَايَةِ» ، و «الْمَذْهَبِ» ، و «مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، و «التَّلْخِصِ» ، فِي

(١) تقدم ترجمته في ٥٤٣/٧ .

(٢) ٢ - ٣ سقط من : م .

(٣) سقط من : ط .

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : إِنْ أَخَّرَ الْهَدْيَ أَوْ الصَّوْمَ لِعُذْرٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا الْقَضَاؤُهُ ، وَإِنْ أَخَّرَ الْهَدْيَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ دَمٌ آخَرُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . قَالَ : وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَعَ الصَّوْمِ دَمٌ بِحَالٍ ، وَلَا يَجِبُ التَّابِعُ فِي الصَّيَامِ .

هو المُبَدَّل ، لو أَخَّرَهُ لِعُذْرٍ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَمٌ لِتَأْخِيرِهِ ، فَلْيَبْدُلْ أَوَّلَى . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ .

١٢١٧ - مسألة : (وقال أبو الخطَّاب : إِنْ أَخَّرَ الصَّوْمَ أَوْ الْهَدْيَ لِعُذْرٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، وَإِنْ أَخَّرَ الْهَدْيَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ دَمٌ آخَرُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . قَالَ : وَعِنْدِي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَعَ الصَّوْمِ دَمٌ بِحَالٍ ، وَلَا يَجِبُ التَّابِعُ فِي الصَّيَامِ) إِذَا أَخَّرَ الْهَدْيَ الْوَاجِبَ لِعُذْرٍ ، مِثْلُ أَنْ

الْمَعْدُورُ دُونَ غَيْرِهِ . وَقَدْ أَمَّا ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » ، أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ لِعُذْرٍ ، عَلَيْهِ دَمٌ ، وَأَطْلَقَ الرِّوَايَتَيْنِ فِي الْمَعْدُورِ . وَعِنَهُ ، لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ بِحَالٍ . اخْتَارَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ . قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : وَهِيَ الَّتِي نَصَّهَا الْقَاضِي فِي « تَعْلِيلِهِ » . وَأَطْلَقَهُنَّ فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْمَغْنَى » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الزُّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ : التَّرْجِيحُ مُخْتَلِفٌ . وَأَطْلَقَ الْخِلَافَ فِي غَيْرِ الْمَعْدُورِ ، فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِيصِ » . وَأَمَّا تَأْخِيرُ الْهَدْيِ عَنْ أَيَّامِ النَّحْرِ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ فِيهِ دَمٌ أَمْ لَا ، أَمْ يَلْزَمُهُ مَعَ عَدَمِ الْعُذْرِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ مَعَ الْعُذْرِ ؟ فِيهِ الرِّوَايَاتُ الْمُتَقَدِّمَةُ فِي الدَّمِ .

(١) لم : من .

ضَاعَتْ تَفَقُّهُ ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، كَسَائِرِ الْهَدَايَا الْوَاجِبَةِ . وَإِنْ أُخِّرَ لغيرِ عُذْرٍ ، ففيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا قَضَاؤُهُ ، كَسَائِرِ الْهَدَايَا . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ هَذِي آخَرُ ؛ لِأَنَّهُ نُسِكَ مُوقَّتٌ ، فَلَزِمَهُ الدَّمُ بِتَأْخِيرِهِ عَنْ وَقْتِهِ ، كَرَمَى الْجِمَارِ . قَالَ أَحْمَدُ : مَنْ تَمَتَّعَ ، فَلَمْ يُهْدِلْ إِلَى قَابِلِهِ ، يُهْدَى هَذَيْنِ . كَذَلِكَ [٦١/٣] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . وَأَمَّا إِذَا أُخِّرَ الصَّوْمُ ، فَقَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الدَّمُ ، إِذَا كَانَ تَأْخِيرُهُ لغيرِ عُذْرٍ . اخْتَارَهُ الْقَاضِي . وَإِنْ كَانَ لِعُذْرٍ ، ففيهِ رِوَايَتَانِ . وَعَنْ أَحْمَدَ رِوَايَةٌ ثَالِثَةٌ ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ مَعَ الصَّوْمِ دَمٌ بِحَالٍ . وَهَذَا اخْتِيَارُ أَبِي الْخَطَّابِ ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ يَجِبُ الْقَضَاءُ بِقَوَاتِهِ ، فَلَمْ يَجِبْ بِقَوَاتِهِ دَمٌ ، كَصَوْمِ رَمَضَانَ .

وَأُطْلِقَهُنَّ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْحَاوِيَتَيْنِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ؛ إِحْدَاهُنَّ ، يَلْزَمُهُ دَمٌ مُطْلَقًا . قَدَّمَهُ فِي « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الْفَاتِقِ » . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَلْزَمُهُ دَمٌ بِحَالٍ سِوَى الْهَذِي . وَقَدَّمَهُ فِي « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » . وَالثَّالِثَةُ ، إِنْ أُخِّرَ لِعُذْرٍ ، لَمْ يَلْزَمُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرُّعَايَتَيْنِ » . وَصَحَّحَهُ فِي « الْكُبْرَى » . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « إِذْرَاكِ الْغَايَةِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مَنجَى » ، فِي الْمَعْدُورِ دُونَ غَيْرِهِ . قُلْتُ : هَذَا الْمَذْهَبُ . وَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ أَيْضًا ، وَجُوبُ الدَّمِ عَلَى غَيْرِ الْمَعْدُورِ . وَأُطْلِقَ الْخِلَافَ فِي غَيْرِ الْمَعْدُورِ ، فِي « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْخُلَاصَةِ » ، وَ « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الْكَافِي » ، وَ « الشَّرْحِ » . وَحَكَى جَمَاعَةَ الْخِلَافِ فِي

فصل : ولا يَجِبُ التَّابُعُ فِي صِيَامِ التَّمَتُّعِ ، لَا فِي الثَّلَاثَةِ ، وَلَا فِي السَّبْعَةِ ، وَلَا التَّفْرِيقِ^(١) . نَصَّ عَلَيْهِ أَحَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ وَرَدَّ بِهَا مُطْلَقًا ، وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي جَمْعًا^(٢) وَلَا تَفْرِيقًا . وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَإِسْحَاقَ وَغَيْرِهِمَا . وَقَالَ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ : إِذَا أَخَّرَ الثَّلَاثَةَ وَصَامَ السَّبْعَةَ ، فَعَلِيهِ التَّفْرِيقُ ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ ، وَمَا وَجِبَ التَّفْرِيقُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْفِعْلُ لَا يَسْقُطُ بِفَوَاتِ وَقْتِهِ ، كَأَفْعَالِ الصَّلَاةِ مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَوْمٌ وَاجِبٌ ، فَعَلَهُ فِي زَمَنِ يَصْبِحُ الصَّوْمُ فِيهِ ، فَلَمْ يَجِبْ تَفْرِيقُهُ ، كَسَائِرِ الصَّوْمِ ، وَلَا نُسَلِّمُ وَجُوبَ التَّفْرِيقِ فِي الْأَدَاءِ ، فَإِنَّهُ إِذَا صَامَ أَيَّامَ مَنَى ، وَاتَّبَعَهَا السَّبْعَةَ ، فَمَا حَصَلَ التَّفْرِيقُ . وَإِنْ سَلَّمْنَا وَجُوبَ التَّفْرِيقِ فِي الْأَدَاءِ ، فَإِنَّمَا كَانَ مِنْ حَيْثُ الْوَقْتُ ، فَإِذَا فَاتَ الْوَقْتُ سَقَطَ ، كَالْتَّفْرِيقِ بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ .

فصل : وَوَقْتُ وَجُوبِ الصَّوْمِ وَقْتُ وَجُوبِ الْهَدْيِ ؛ لِأَنَّهُ بَدَّلَ عَنْهُ ،

الْمَعْذُورِ وَجْهَيْنِ ، وَفِي غَيْرِ الْمَعْذُورِ رَوَاتَيْنِ .

فَالَّذَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَوْلُهُ : وَلَا يَجِبُ التَّابُعُ فِي الصَّيَامِ . اَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَابُعٌ ، وَلَا تَفْرِيقٌ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ؛ لِإِطْلَاقِ الْأَمْرِ ، وَلَا يَجِبُ التَّفْرِيقُ وَلَا التَّابُعُ بَيْنَ الثَّلَاثَةِ وَالسَّبْعَةِ إِذَا قَضَى ، كَسَائِرِ الصَّوْمِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ مَاتَ قَبْلَ الصَّوْمِ ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ صَوْمِ رَمَضَانَ ، عَلَى مَا سَبَقَ ، تَمَكَّنَ مِنْهُ أَوَّلًا . نَصَّ عَلَيْهِ .

(١) فِي م : فِي التَّفْرِيقِ ؛ .

(٢) فِي م : حُجًّا ؛ .

المنع وَمتى وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، فَشَرَعَ فِيهِ ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ ،
لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ .

الشرح الكبير فَأُشْبِهَ سَائِرَ الْأَبْدَالِ ، فَإِنْ قِيلَ : فَكَيْفَ جَوَّزْتُمْ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الصَّوْمِ قَبْلَ
زَوَالِ وَجُوبِ الْمُبْدِلِ ، فَلَمْ يَتَّحَقَّقِ الْعَجْزُ عَنِ الْمُبْدِلِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَتَّحَقَّقُ
الْعَجْزُ الْمُجَوِّزُ لِلْإِنْتِقَالِ إِلَى الْمُبْدِلِ زَمَنَ الْوُجُوبِ ، فَكَيْفَ جَوَّزْتُمْ الصَّوْمَ
قَبْلَ وَجُوبِهِ ؟ قُلْنَا : إِنَّمَا جَوَّزْنَا لَهُ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْمُبْدِلِ ؛ بِنَاءً عَلَى الْعَجْزِ
الظَّاهِرِ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ مِنَ الْمُعْسِرِ اسْتِمْرَارُ إِعْسَارِهِ وَعَجْزِهِ ، كَمَا جَوَّزْنَا
التَّكْفِيرَ قَبْلَ وَجُوبِ الْمُبْدِلِ ، وَأَمَّا تَجْوِيزُ الصَّوْمِ قَبْلَ وَجُوبِهِ ، فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ .

١٢١٨ - مسألة : (ومتى وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ ، فَشَرَعَ فِيهِ ، ثُمَّ قَدَرَ
عَلَى الْهَدْيِ ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ) هَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ،
وَقَتَادَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ ^(١) ، وَحَمَّادٌ ،

الإنصاف قوله : ومتى وَجَبَ عَلَيْهِ الصَّوْمُ فَشَرَعَ فِيهِ ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ ، لَمْ يَلْزَمَهُ الْإِنْتِقَالُ
إِلَيْهِ ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَفِي « الْفُصُولِ » وَغَيْرِهِ
تَخْرِيجٌ ، يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ . وَخَرَّجُوهُ مِنْ اغْتِبَارِ الْأَغْلَظِ فِي الْكُفَّارَةِ . وَقَالَ ابْنُ
الرَّاعُونِيِّ فِي « وَاضِحِهِ » : إِنْ فَرَّغَهُ ثُمَّ قَدَرَ يَوْمَ النَّحْرِ عَلَيْهِ ، نَحَرَهُ إِنْ وَجَبَ إِذَنْ ،
وَلَوْ دَمَ الْقِرَانِ يَجِبُ بِأَحْرَامِهِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . قَالَ فِي « الْقَاعِدَةِ
الْحَامِصَةِ » : لَوْ كَفَّرَ الْمُتَمَتِّعُ بِالصَّوْمِ ، ثُمَّ قَدَرَ عَلَى الْهَدْيِ وَقَتَ وَجُوبِهِ ، فَصَرَّحَ
ابْنُ الرَّاعُونِيِّ فِي « الْإِفْتَاءِ » ، بِأَنَّهُ لَا يُجْزِئُهُ الصَّوْمُ . وَإِطْلَاقُ الْأَكْثَرِينَ يُخَالِفُهُ ،

(١) أَبُو بَسَارٍ ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ ، وَاسْمُ أَبِيهِ بَسَارٌ مَوْلَى الْأَخْنَسِ بْنِ شَرِيْقٍ الصَّحَابِيُّ ، كَانَ مَفْتًى مَكَّةَ بَعْدَ
عَطَاءَ ، وَأَخَذَ التَّفْسِيرَ مِنْ عَجَاهِدَ ، وَكَانَ أَحْصَى النَّاسَ بِهِ . مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَةً . انْظُرْ طَبَقَاتُ الْفُقَهَاءِ
لِلشَّيْخِ رَازِي ٧٠ . سِرُّ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ ١٢٥/٦ ، ١٢٦ .

وَأِنْ وَجَبَ ، وَلَمْ يَشْرَعْ فِيهِ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ .

الشرح الكبير

وَالثَّوْرِيُّ : إِنْ أَيْسَرَ قَبْلَ أَنْ يُكْمَلَ الثَّلَاثَةَ ، فَعَلِيهِ الْهَدْيُ ، فَإِنْ كَمَلَ الثَّلَاثَةَ ، صَامَ السَّبْعَةَ . وَقِيلَ : مَتَى قَدَّرَ عَلَى الْهَدْيِ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ، انْتَقَلَ إِلَيْهِ ، صَامَ أَوْ لَمْ يَصُمْ ، وَإِنْ وَجَدَهُ بَعْدَ أَنْ مَضَتْ أَيَّامُ النَّحْرِ ، أَجْزَأَهُ الصِّيَامُ ، قَدَّرَ عَلَى الْهَدْيِ أَوْ لَمْ يَقْدِرْ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى الْمُبَدِّلِ فِي زَمَنِ وُجُوبِهِ ، فَلَمْ يُجْزِئْهُ [٦١/٣ ظ] الْبَدَلُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَصُمْ . وَلَنَا ، أَنَّهُ صَوْمٌ دَخَلَ فِيهِ لِعَدَمِ الْهَدْيِ ، فَإِذَا وَجَدَ الْهَدْيَ ، لَمْ يَلْزَمُهُ الْخُرُوجُ إِلَيْهِ ، كَصَوْمِ السَّبْعَةِ . وَعَلَى هَذَا يُخْرَجُ الْأَصْلُ الَّذِي قَاسُوا عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ مَا شَرَعَ فِي الصِّيَامِ . فَأَمَّا إِنْ اخْتَارَ الْإِنْتِقَالَ إِلَى الْهَدْيِ ، جَاز ؛ لِأَنَّهُ أَكْمَلَ .

١٢١٩ - مسألة : (وَأِنْ وَجَبَ ، وَلَمْ يَشْرَعْ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ) إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ . قَالَ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ : إِذَا لَمْ يَصُمْ فِي الْحَجِّ ، فَلْيَصُمْ إِذَا رَجَعَ ، وَلَا يَرْجِعْ إِلَى الدَّمِ ، قَدْ انْتَقَلَ قَرَضُهُ إِلَى الصِّيَامِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الصِّيَامَ اسْتَقَرَّ فِي ذِمَّتِهِ لَوْجُوبِهِ حَالًا وَجُودِ السَّبَبِ الْمُتَصِلِ بِشَرْطِهِ ، وَهُوَ عَدَمُ الْهَدْيِ . وَالثَّانِيَّةُ ، يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَيْهِ .

الإيضاح

بل وفي كلام بعضهم تضريح به .

قوله : وَأِنْ وَجَبَ ، وَلَمْ يَشْرَعْ فِيهِ ، فَهَلْ يَلْزَمُهُ الْإِنْتِقَالُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْكَافِي » ، وَ « الْمُغْنَى » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْفَاتِي » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ، وَ « الزُّرْكَشِيِّ » ، وَغَيْرِهِمْ ؛ إِحْدَاهُمَا ، لَا يَلْزَمُهُ . وَهِيَ الْمَذْهَبُ . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » : هَذِهِ الْمَذْهَبُ . انْتَهَى . وَصَحَّحَهُ فِي « الْهِدَايَةِ » ،

قال يَعْقُوبُ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الْمُتَمَتِّعِ إِذَا لَمْ يَصُمْ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ؟ قَالَ : عَلَيْهِ هَذَانِ ، يَبْعَثُ بِهِمَا إِلَى مَكَّةَ . أَوْ جَبَّ عَلَيْهِ الْهَدْيُ الْأَصْلِيُّ لِتَأْخِيرِ الصَّوْمِ عَنْ وَقْتِهِ ؛ لِأَنَّهُ قَدَّرَ عَلَى الْمُبْدِلِ قَبْلَ شُرُوعِهِ فِي الْبَدَلِ ، فَلَزِمَهُ الْإِتِّقَالُ إِلَيْهِ ، كَالْمُتَمَتِّعِ إِذَا وَجَدَ الْمَاءَ .

فصل : وَمَنْ لَزِمَهُ صَوْمُ الْمُتَمَتِّعِ ، فَمَاتَ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ لِعُذْرِ مَنَعِهِ الصَّوْمَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَإِنْ كَانَ لِغَيْرِ عُذْرٍ ، أَطْعَمَ عَنْهُ ، كَمَا يُطْعَمُ عَنْ صَوْمِ رَمَضَانَ ؛ لِأَنَّهُ صَوْمٌ وَجَبَ بِأَصْلِ الشَّرْعِ ، أَشْبَهَ صَوْمَ رَمَضَانَ .

و « الْمَذْهَبِ » ، و « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، و « الْخُلَاصَةِ » ، و « التَّلْخِصِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ ، يَلْزِمُهُ ، كَالْمُتَمَتِّعِ يَجِدُ الْمَاءَ . صَحَّحَهُ فِي « التَّضْجِيعِ » ، و « النِّظْمِ » ، وَالْقَاضِي الْمَوْفَّقُ (١) فِي « شَرْحِ الْمَنَائِلِ » (٢) . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْإِفَادَاتِ » ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا جَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ » ، و « الْخَرْقِيِّ » ، و « الْمُتَوَرِّ » ، و « الْمُتَخَبِّ » ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : لَا يَلْزِمُهُ الْإِتِّقَالُ [٢٨٧/١] بَعْدَ الشُّرُوعِ . قَالَ فِي « التَّلْخِصِ » : وَمَبْنَى الْخِلَافِ ، هَلِ الْإِعْتِبَارُ فِي الْكُفَّارَاتِ بِحَالِ الْوُجُوبِ ، أَوْ بِأَغْلَظِ الْأَحْوَالِ ؟ فِيهِ رِوَايَتَانِ . انْتَهَى . قُلْتُ : الْمَذْهَبُ ، الْإِعْتِبَارُ فِي الْكُفَّارَاتِ بِحَالِ الْوُجُوبِ . كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ فِي كُفَّارَةِ الظَّهَارِ مُحَرَّرًا . فَعَلِيَ الْمَذْهَبُ ، لَوْ قَدَّرَ عَلَى الشَّرَاءِ بِتَمَنٍّ فِي الذَّمَّةِ ، وَهُوَ مُوسِرٌ فِي بَلَدِهِ ، لَمْ يَلْزِمَهُ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ كُفَّارَةِ الظَّهَارِ وَالْيَمِينِ وَغَيْرِهِمَا . قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ » .

فائدة : قَالَ فِي « الْقَوَاعِدِ الْفِقْهِيَّةِ » ، فِي « الْقَاعِدَةِ السَّادِسَةِ عَشَرَ » : إِذَا عَدِمَ هَذَا الْمُتَمَتِّعُ وَوَجَبَ الصَّيَامُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ وَجَدَ الْهَدْيَ قَبْلَ الشُّرُوعِ فِيهِ ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ

التَّوَعُّ [١٦٧] ، الثَّانِي ، الْمُحْصَرُ ، يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، الْمُتَعِّقُ
صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَّ .

الشرح الكبير

١٢٢٠ - مسألة : (التَّوَعُّ الثَّانِي ، الْمُحْصَرُ ، يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ
لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَّ) لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ الْهَدْيِ عَلَى
الْمُحْصَرِ ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ
الْهَدْيِ ﴾ (١) . فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، ثُمَّ حَلَّ ، قِيَاسًا عَلَى
هَدْيِ الْمُتَمَتِّعِ ، وَلَيْسَ لَهُ التَّحَلُّلُ قَبْلَ ذَلِكَ ، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ ، نَذَكْرُهُ فِي
بَابِ الْإِخْصَارِ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

الإنصاف

الْإِتْقَالُ أَمْ لَا ؟ يَتَبَيَّنُ عَلَى أَنَّ الْإِغْتِبَارَ فِي الْكُفَّارَاتِ بِحَالِ الْوُجُوبِ ، أَوْ بِحَالِ الْفِعْلِ ،
وَفِيهِ رَوَايَتَانِ . وَقَالَ فِي « التَّلْخِصِ » . فَإِنْ قُلْنَا : بِحَالِ الْوُجُوبِ ، صَارَ الصَّوْمُ
أَصْلًا ، لَا بَدَلًا . وَعَلَى هَذَا ، فَهَلْ يُجْزِئُهُ فِعْلُ الْأَصْلِ ، وَهُوَ الْهَدْيُ ؟ الْمَشْهُورُ ،
أَنَّهُ يُجْزِئُهُ . وَحَكَى الْقَاضِي فِي « شَرْحِ الْمَذْهَبِ » ، عَنْ ابْنِ حَامِدٍ ، أَنَّهُ لَا
يُجْزِئُهُ . قُلْتُ : يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ فِي أَثْنَاءِ الظَّهَارِ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ ، وَأَنَّ
الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ ، الْإِغْتِبَارُ بِحَالِ الْوُجُوبِ .

قوله : التَّوَعُّ الثَّانِي ، الْمُحْصَرُ ، يَلْزَمُهُ الْهَدْيُ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ،
ثُمَّ حَلَّ . اعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا أُخْصِرَ عَنِ التَّيْتِ بَعْدُو ، فَهُوَ التَّحَلُّلُ ، بَأَنَ يَنْحَرَّ هَدْيًا نِيَّةً .
التَّحَلُّلُ وَجُوبًا مَكَانَهُ ، وَبِجَوَازٍ أَنَّ يَنْحَرَّهُ فِي الْجِلِّ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ .
وَعَنْهُ ، يَنْحَرُّ فِي الْحَرَمِ . وَعَنْهُ ، يَنْحَرُّهُ الْمُفْرَدُ وَالْقَارِنُ يَوْمَ التَّحْرِ . وَيَأْتِي ذَلِكَ
فِي قَوْلِهِ : وَدَّمَ الْإِخْصَارَ يُخْرِجُهُ حَيْثُ أُخْصِرَ . فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ، صَامَ عَشْرَةَ

(١) سورة البقرة ١٩٦ .

النَّوْعُ الثَّالِثُ ، فَذِيَّةُ الْوُطْءِ ، تَجِبُ بِهِ بَدَنَّةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ؛ كَدَمِ الْمُتَمَتِّعَةِ ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ بِهِ .

١٢٢١ - مسألة : (النَّوْعُ الثَّالِثُ ، فَذِيَّةُ الْوُطْءِ ، تَجِبُ بِهِ بَدَنَّةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ، كَدَمِ الْمُتَمَتِّعَةِ ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (به) وقد ذَكَرْنَاهُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ . رَوَاهُ عَنْهُمْ الْأَثَرُ^(١) . وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُمْ فِي الصَّحَابَةِ مُخَالَفٌ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا ، فَيَكُونُ بَدَلَهُ مَقِيسًا عَلَى بَدَلِ دَمِ الْمُتَمَتِّعَةِ . هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا أَوْجَبْنَا الْبَدَنَةَ بِقَوْلِ الصَّحَابَةِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَكَذَلِكَ فِي بَدَلِهَا .

أَيَّامٍ بِالنِّسَةِ ، ثُمَّ حُلَّ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ . وَلَا إِطْعَامَ فِيهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . قَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ« الرُّعَايَتَيْنِ » ، وَ« الْحَاوِثَيْنِ » . وَعَنْهُ ، بَلَى . وَقَالَ الْأَجَرِيُّ : إِنَّ عَلِيَّ بْنَ الْهَذْيِ مَكَانَهُ قَوْمَهُ طَعَامًا ، وَصَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا . وَحُلَّ . قَالَ : وَأَجِبْتُ أَنْ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَصُومَ إِنْ قَدَّرَ ، فَإِنْ صَعُبَ عَلَيْهِ ، حُلَّ ثُمَّ صَامَ . وَيَأْتِي حُكْمُ الْفَوَاتِ قَرِيبًا ، وَتَأْتِي أَحْكَامُ الْمُخَصَّرِ فِي بَابِهِ بِأَتَمِّ مِنْ هَذَا .

قوله : النَّوْعُ الثَّالِثُ ، فَذِيَّةُ الْوُطْءِ ؛ تَجِبُ بِهِ بَدَنَّةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْهَا ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةً فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعَ ، كَدَمِ الْمُتَمَتِّعَةِ ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ بِهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . هَذَا الْمَذْهَبُ . يَعْنِي ، أَنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنَ الْهَذْيِ إِلَى الصِّيَامِ . قَالَ الْمُصَنِّفُ ،

(١) تقدم حديثهم في صفحة ٣٣٢ .

وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ لَمْ يَجِدِ الْبَدَنَةَ ، أَخْرَجَ بَقَرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَسَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، أَخْرَجَ بَقِيَمَتَهَا طَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ ^(١) ، فَبَايَهَا كَفَّرَ أَجْزَأُهُ .

(وقال القاضي : يُخْرِجُ بَدَنَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، أَخْرَجَ بَقَرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَسَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، أَخْرَجَ بَقِيَمَتَهَا طَعَامًا ، (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ يُخَيَّرُ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ ^(١) ، فَبَايَهَا كَفَّرَ أَجْزَأُهُ) وَجْهُ قَوْلِ الْقَاضِي : يَجِبُ بِالْوُطْءِ

وَالشَّارِحُ : هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» ، و«الْمُتَّخِبِ» . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» ، و«الْكَافِي» ، و«تَجْرِيدِ الْعَيْنَاةِ» . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ لَمْ يَجِدِ الْبَدَنَةَ ، أَخْرَجَ بَقَرَةً ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَسَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَخْرَجَ بَقِيَمَتَهَا ، أَيْ الْبَدَنَةَ ، طَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَنْ كُلِّ مَدْيُومًا . وَقَدَّمَهُ فِي «الْهِدَايَةِ» ، و«الْمُذْهَبِ» ، و«مَسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، و«الْمُسْتَوْعِبِ» ، و«الْخُلَاصَةِ» ، و«التَّلْخِيسِ» ، و«الرَّعَايَتَيْنِ» ، و«الْحَاوِيَيْنِ» ، و«الْفَائِقِ» ، وَغَيْرِهِمْ ، وَقَالُوا : فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَنْ كُلِّ مَدْيُومٍ ، أَوْ يَصْفِرُ صَاعَ تَمْرٍ أَوْ شَعِيرٍ ، يَوْمًا . وَقَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : وَقَالَ الْقَاضِي : يَتَصَدَّقُ بِقِيَمَةِ الْبَدَنَةِ طَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَنْ طَعَامِ كُلِّ مُسْكِينٍ يَوْمًا ؛ كَجَزَاءِ الصَّيْدِ ، لَا يَتَقَبَّلُ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ لِإِلَى الْإِطْعَامِ مَعَ وُجُودِ الْمِثْلِ ، وَلَا إِلَى الصِّيَامِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِطْعَامِ . وَنَقَلَهُ أَيْضًا الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ ،

(١ - ١) سقط من : م .

بَدَنَةً . لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ [٦٢/٣] اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدِ
الْبَدَنَةَ أُخْرِجَ بَقَرَةً ؛ لِأَنَّهَا تَسَاوِيهَا فِي الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِيِّ . وَقَدْ رَوَى أَبُو
الزُّبَيْرِ (عَنْ جَابِرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : كُنَّا نَنْحَرُ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ .
فَقِيلَ لَهُ : وَالْبَقَرَةُ ؟ قَالَ : وَهَلْ هِيَ إِلَّا مِنَ الْبُذْنِ (١) ! فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أُخْرِجَ
سَبْعًا مِنَ الْعَنَمِ ؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ الْبَدَنَةِ فِي الْهَدْيِ وَالْأَضَاحِيِّ ، وَلِمَا رَوَى
ابْنُ عَبَّاسٍ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا ، فَقَالَ : إِنِّي عَلَى بَدَنَةٍ ، وَأَنَا
مُوسِرٌ لَهَا ، وَلَا أَجِدُهَا فَأَشْتَرِيهَا . فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَنَاعَ سَبْعَ شَيْءٍ ،

عَنْ الْقَاضِي . وَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأَتُهُ بَقَرَةٌ ،
وَيُجْزِئُهُ أَيْضًا سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ . عَلَى مَا يَأْتِي هُنَاكَ . قَالَ الْمُصَنِّفُ هُنَا : وَظَاهِرُ كَلَامِ
الْخِرَقِيِّ ، أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي هَذِهِ الْخَمْسَةِ ، فَبِأَيِّهَا كَفَّرَ أَجْزَأَهُ . وَكَذَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي
« الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمَذْهَبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ، وَ « الْمُسْتَوْعِبِ » ،
وَ « التَّلْخِصِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ، وَغَيْرِهِمْ . قَالَ الشَّارِحُ : إِنَّمَا صَرَّحَ الْخِرَقِيُّ
بِأَجْزَاءِ سَبْعٍ مِنَ الْعَنَمِ مَعَ وُجُودِ الْبَدَنَةِ . هَكَذَا ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ . وَلَعَلَّ ذَلِكَ قَدْ
نَقَلَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ عَنْهُ فِي غَيْرِ كِتَابِهِ « الْمُخْتَصَرِ » . انْتَهَى .

فَائِدَةٌ : قَالَ ابْنُ مُنْجَى فِي « شَرْحِهِ » : قَالَ صَاحِبُ « التَّهَايَةِ » فِيهَا ، يَعْنِي ،
(٢) « بَعْدَ هَذَا » : مَنَشَأُ الْخِلَافِ بَيْنَ الْخِرَقِيِّ وَالْقَاضِي ، أَنَّ الْوَطْءَ ، هَلْ هُوَ مِنْ قَبِيلِ
الاسْتِمْتَاعَاتِ ، أَوْ مِنْ قَبِيلِ الْاسْتِهْلَاكَاتِ ؟ فَعَلِيَ هَذَا ، إِنْ قِيلَ : هُوَ مِنْ قَبِيلِ
الاسْتِمْتَاعَاتِ ، وَجِبَ أَنْ تَكُونَ كَفَّارَتُهُ عَلَى التَّخْيِيرِ ؛ لِأَنَّ الطَّيْبَ وَاللَّبْسَ اسْتِمْتَاعٌ ،

(١ - ١) سقط من : م .

(٢) أخرجه مسلم ، في : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٩٥٥/٢ .

(٣ - ٣) في : الأصل ، ط ، : « جده » .

الشرح الكبير

فَيَذْبَحُهُنَّ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٗ ^(١) . وَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، أَخْرَجَ بِقِيمَتِهَا طَعَامًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، صَامَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا ، كَقَوْلِنَا فِي جَزَاءِ الصَّيْدِ ، عَلَى إِحْدَى الرَّوَائِثَيْنِ ، فِي أَنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ إِلَى ^(٢) الْإِطْعَامِ مَعَ وُجُودِ الْمِثْلِ ، وَلَا إِلَى الصِّيَامِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الْإِطْعَامِ . قَالَ شَيْخُنَا : وَظَاهِرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ فِي هَذِهِ الْحُمُسَةِ ، فَبِأَيِّهَا كَفَّرَ أَجْزَأَهُ . وَالْخَرَقِيُّ إِنَّمَا صَرَّحَ بِأَجْزَاءِ

الإتصاف

وَمَا عَلَى التَّخْيِيرِ . عَلَى الصَّحِيحِ . وَإِنْ قِيلَ : هُوَ مِنْ قَبْلِ الْاسْتِهْلَاكِ ، وَجَبَ أَنْ يَكُونَ عَلَى التَّرْتِيبِ ؛ لِأَنَّ قَتْلَ الصَّيْدِ اسْتِهْلَاكٌ ، وَكَفَّارَتُهُ عَلَى التَّرْتِيبِ . عَلَى الصَّحِيحِ . انْتَهَى .

فَائِدَةٌ : قَالَ ابْنُ مُتَجَنَّى فِي « شَرْحِهِ » : وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِنْتِقَالَ مِنَ الْبَدَنَةِ إِلَى الصِّيَامِ لَمْ أَجِدْ بِهِ قَوْلًا لِأَحْمَدَ ، [٢٨٨ / ١] وَلَا لِأَحَدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَكَانَهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، اخْتَارَهُ لِمَا فِيهِ مِنْ مُوَافَقَةِ الْعِبَادَةِ ، إِلَّا أَنَّ فِيهِ نَظْرًا ، نَقْلًا وَآثَرًا ؛ أَمَّا النَّقْلُ ، فَقَالَ فِي « الْمَغْنِيِّ » ^(٣) : يَجِبُ عَلَى الْمُجَامِعِ بَدَنَةٌ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ ، فَشَاةٌ . وَأَيْضًا فَإِنَّهُ شَبَّهَ هُنَا فِدْيَةَ الْوَطْءِ بِفِدْيَةِ الْمُتَعَةِ ، وَالشَّبَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي ذَاتِ الْوَاجِبِ ، أَوْ فِي نَفْسِ الْإِنْتِقَالِ . وَيُرَدُّ عَلَى الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا بَدَنَةٌ بَلْ شَاةٌ . وَعَلَى الثَّانِي ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَالُ فِي الْمُتَعَةِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّاقِ . وَأَمَّا الْآثَرُ ، فَإِنَّ الْمَرْوِيَّ عَنْ الْعِبَادَةِ ، أَنَّ مَنْ أَفْسَدَ حَبَّهٖ ، أَفْتَوَهُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ، انْتَقَلَ إِلَى صِيَامِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، وَلَا يَلْزَمُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَجِدْ بَدَنَةً أَنْ يُقَالَ عَنْهُ : لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ

(١) في : باب كم تحزى من الغنم عن البدنة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ٢ / ١٠٤٨ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ١ / ٣١١ ، ٣١٢ .

(٢) في الأصل : « إلا إلى » .

(٣) انظر : المغنى ٥ / ١٦٧ .

سَنِعَ مِنَ الْعَنَمِ مع وجودِ الْبَذَنَةِ . هكذا ذَكَرَ في كِتَابِهِ . وَلَعَلَّ ذَلِكَ نَقْلُهُ
بَعْضُ الْأَصْحَابِ عَنْهُ فِي غَيْرِ كِتَابِهِ « الْمُخْتَصَر » . وَوَجْهُ قَوْلِهِ ، أَنَّهَا كَفَّارَةٌ
تَجِبُ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، فَيُخَيَّرُ فِيهَا بَيْنَ الدَّمِ وَالْإِطْعَامِ وَالصِّيَامِ ، كِفْذِيَّةُ
الْأَدَى .

لَا يَجِدُ بَذَنَةً وَيَجِدُ بَقْرَةً أَوْ شَاةً . انْتَهَى . قُلْتُ : فِي كَلَامِ ابْنِ مُتَجَبَّى شَيْءٌ ؛ وَهُوَ
أَنَّهُ نَقَلَ عَنِ الْمُصَنِّفِ فِي « الْمُعْنَى » أَنَّهُ قَالَ : يَجِبُ عَلَى الْمُجَامِعِ بَذَنَةٌ ، فَإِنْ
لَمْ يَجِدْ ، فَشَاةٌ . وَهَذَا لَمْ يَقُلْهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » عَنْ أَصْحَابِ الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا
نَقَلَهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ ، وَإِسْحَاقَ ، فَلَعَلَّهُ كَانَ فِي النُّسخَةِ الَّتِي عِنْدَهُ نَقْصٌ ، فَسَقَطَ هَذَا
النَّقْلُ وَالْإِعْرَاضُ . وَقَوْلُهُ : وَالشُّبُهَةُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي ذَاتِ الْوَاجِبِ ، أَوْ فِي نَفْسِ
الْإِنْتِقَالِ . فَيُرَدُّ عَلَى الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ لَا يَجِبُ فِيهَا بَذَنَةٌ ، بَلْ شَاةٌ . قُلْتُ : هَذَا غَيْرُ وَارِدٍ ،
وَالْجَامِعُ بَيْنَهُمَا ، أَنَّ هَذَا هَذِيٌّ وَهَذَا هَذِيٌّ ، وَلَا يُلْزَمُ الْمُسَاوَاةُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ، بَلْ
يُكْتَفَى بِجَامِعٍ مَا . وَقَوْلُهُ : وَيُرَدُّ عَلَى الثَّانِي ، أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَالُ فِي الْمُتَعَةِ مع
الْقُدْرَةِ عَلَى الشَّاقِ . قُلْتُ : وَهَذَا مُسَلَّمٌ ، فَإِنَّا نَقُولُ : لَا يَجُوزُ الْإِنْتِقَالُ عَنِ الْهَذِيِّ
الْوَاجِبِ بِالْوُطْءِ مع الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ . وَهَكَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، فَلَا يُرَدُّ عَلَيْهِ . وَقَوْلُهُ :
وَأَمَّا الْأَثَرُ ، فَإِنَّ الْمَرْوِيَّ عَنِ الْعِبَادِلَةِ ، أَنَّ مَنْ أَفْسَدَ حَجَّه ، أَقْتَرَهُ إِذَا لَمْ يَجِدِ الْهَذِيَّ ،
انْتَقَلَ إِلَى صِيَامٍ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ، وَلَا يُلْزَمُ فِي حَقِّ مَنْ لَمْ يَجِدْ بَذَنَةً أَنْ يَقَالَ عَنْهُ : لَمْ
يَجِدِ الْهَذِيَّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَجِدُ بَذَنَةً وَيَجِدُ بَقْرَةً أَوْ شَاةً . قُلْنَا : هَذَا مُسَلَّمٌ .
وَالْمُصَنِّفُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، قَدْ ثَبَّهَ عَلَى هَذَا بَعْدَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَذَنَةٌ ،
أُجْزَأَتْهُ بَقْرَةٌ ، وَيُجْزِئُهُ أَيْضًا سَنِعٌ مِنَ الْعَنَمِ . عَلَى مَا بَيَّأَنِي . فَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ الْمُصَنِّفُ .
غَايَتُهُ ، أَنَّ ذَلِكَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِ . فَيُرَدُّ بِصُرِيحٍ كَلَامِهِ الْآتِي ، وَتَقْيِيدُهُ بِهِ . وَكَلَامُ
الْمُصَنِّفِ يُقَيِّدُ بَعْضُهُ بَعْضًا ، وَهَذَا عَجَبٌ مِنْهُ ؛ إِذْ هُوَ شَارَحُ كَلَامِهِ .

وَيَجِبُ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ بَدَنَةً ، إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ ، وَشَاةً ، إِنْ
كَانَ فِي الْعُمْرَةِ .

الشرح الكبير

١٢٢٢ - مسألة : (وَيَجِبُ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ بَدَنَةً ، إِنْ كَانَ فِي
الْحَجِّ ، وَشَاةً ، إِنْ كَانَ فِي الْعُمْرَةِ) قد ذَكَّرْنَا ذَلِكَ فِي بَابِ مَحْظُورَاتِ
الْإِحْرَامِ مُفَصَّلًا ، فِيمَا إِذَا كَانَ الْوُطْءُ قَبْلَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ وَبَعْدَهُ ، وَذَكَّرْنَا
الْخِلَافَ فِيهِ بِمَا يُغْنِي عَنْ إِعَادَتِهِ ^(١) .

الإحصاف

قوله : وَيَجِبُ بِالْوُطْءِ فِي الْفَرْجِ بَدَنَةً ، إِنْ كَانَ فِي الْحَجِّ . هذا المذهب ، وعليه
جماهير الأصحاب ، وسواءُ كان قَارِنًا أَوْ غَيْرَهُ . وعنه ، يَلْزُمُ الْقَارِنَ بَدَنَةً لِلْحَجِّ ،
وَشَاةً لِلْعُمْرَةِ ، إِنْ لَزِمَهُ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ . قال في « الْحَاوِي » وغيره : اخْتَارَهُ
الْقَاضِي . وقال في « الْفُرُوعِ » : وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، إِنْ وَطِئَ قَبْلَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ ،
فَسَدَتْ ، وعليه شَاةٌ لَهَا وَشَاةٌ لِلْحَجِّ ، وَبَعْدَ طَوَافِهَا لَا تَنْفُسُدُ ، بَلْ حُجَّةٌ ، وعليه
دَمٌ . قال القاضِي : وَيَخْرُجُ لَنَا مِثْلُ هَذَا عَلَى رِوَايَتِنَا ، عَلَيْهِ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ . قال
في « الْفُرُوعِ » : كَذَا قَالَ . وقال الْمُصَنِّفُ ، وَتَبِعَهُ الشَّارِحُ : وَيَخْرُجُ لَنَا ، أَنْ
يَلْزِمَهُ بَدَنَةً لِلْحَجِّ وَشَاةً لِلْعُمْرَةِ . وقال في « الرُّعَايَةِ » : وَإِنْ أَفْسَدَ قَارِنٌ نُسْكَهُ بَوَطْءٍ ،
لَزِمَهُ بَدَنَةٌ . نصُّ عليه ، وَشَاةٌ مَعَ دَمِ الْقِرَانِ . وقيل : إِنْ لَزِمَهُ طَوَافَانِ - وقيل :
وَسَعْيَانِ - لَزِمَهُ كَفَّارَتَانِ لهما ، وَبَدَنَةٌ وَشَاةٌ ، وَسَقَطَ دَمُ الْقِرَانِ .

قوله : وَشَاةٌ إِنْ كَانَ فِي الْعُمْرَةِ . هذا المذهب ، وعليه الأصحاب . ونقله أبو
طَالِبٍ . وقال الْحَلَوَانِيُّ في « الْمُوجِزِ » : الْأَشْبَهُ أَنَّهُ يَجِبُ بَدَنَةٌ ، كَالْحَجِّ . قوله :
وُجُوبُ الْبَدَنَةِ بَوَطْءِهِ فِي الْحَجِّ ، وَالشَّاةُ بَوَطْءِهِ فِي الْعُمْرَةِ . إِنَّمَا هُمَا مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ ،
أَمَّا مِنْ حَيْثُ التَّفْصِيلُ ، فَقَدْ تَقَدَّمَ فِي آخِرِ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ؛ فَإِنَّهُ تَارَةً يَكُونُ

(١) انظر ما تقدم في صفحة ٣٣١ .

وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِثْلُ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَتْ مُطَاوِعَةً ، وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا . وَقِيلَ : تَلَزُمُهَا كَفَّارَةٌ يَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ عَنْهَا .

١٢٢٣ - مسألة : (وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِثْلُ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَتْ مُطَاوِعَةً ، وَإِنْ كَانَتْ مُكْرَهَةً ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا . وَقِيلَ : عَلَيْهَا كَفَّارَةٌ يَتَحَمَّلُهَا الزَّوْجُ عَنْهَا) ، إِذَا جَامَعَ امْرَأَتَهُ فِي الْحَجِّ وَهِيَ مُطَاوِعَةٌ ، فَحُكْمُهَا حُكْمُهُ ؛ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَدَنَةٌ ، إِنْ كَانَ قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ . وَمَنْ أَوْجَبَ عَلَيْهَا بَدَنَةً ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَمَالِكٌ ، وَالْحَكَمُ ، وَحَمَّادٌ . وَلَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَهْدِ نَاقَةً^(١) . وَلِأَنَّهَا إِحْدَى الْمُتَجَامِعَيْنِ مِنْ غَيْرِ إِكْرَاهٍ ، فَأَشْبَهَتْ الرَّجُلَ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : أَرَجُو أَنْ يُجْزِيَئَهُمَا هَذَيْنِ وَاحِدٌ . رُويَ ذَلِكَ عَنْ عَطَاءٍ . وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهُ جَمَاعٌ وَاحِدٌ ، فَلَمْ يُوجِبْ أَكْثَرَ مِنْ بَدَنَةٍ ، كَحَالَةِ الْإِكْرَاهِ . فَأَمَّا الْمُكْرَهَةُ عَلَى الْجَمَاعِ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهَا ، وَلَا عَلَى الْوَاطِئِ أَنْ يَقْدِيَ عَنْهَا .

قَبْلَ التَّحَلُّلِ الْأَوَّلِ ، وَتَارَةً بَعْدَهُ ، وَمَا فِيهِ مِنَ الْخِلَافِ ، فَلْيَعْلَمْ ذَلِكَ .
قوله : وَيَجِبُ عَلَى الْمَرْأَةِ مِثْلُ ذَلِكَ ، إِنْ كَانَتْ مُطَاوِعَةً . الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَاهِيزُ الْأَصْحَابِ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْمَرْأَةَ كَالرَّجُلِ إِذَا طَاوَعَتْ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هَذَا الْمَشْهُورُ ، وَالْمُخْتَارُ لِلْأَصْحَابِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْمُغْنَى» ، وَ«الْمُحَرَّرِ» ، وَ«الشرح» ، وَ«الْفُرُوعِ» ، وَغَيْرِهِمْ . وَعَنْهُ ، يُجْزِيَئُهُمَا هَذَيْنِ وَاحِدٌ ؛ لِأَنَّهُ جَمَاعٌ وَاحِدٌ .

(١) انظر تخریج حديث ابن عباس وابن عمر وابن عمرو في صفحة ٣٣٢ .

فصل : الضرب الثالث ، الدماء الواجبة للفوات ، أو لتترك المفتح
واجب ، أو للمباشرة في غير الفرج ؛ فما أوجب منه بدنة ،

الشرح الكبير

نص عليه أحمد ؛ لأنه جماعٌ يُوجبُ الكفارة ، فلم يُوجبْ حال الإكراه أكثر من كفارة واحدة ، كما في الصيام . وهذا قول إسحاق ، وأبي ثور ، وابن المنذر . وعن أحمد رواية أخرى ، أن عليه أن يهدي عنها . وهو قول عطاء ، ومالك ؛ لأن إفساد [٦٢/٣ ط] الحَجِّ وجَد منه في حَقِّهما ، فكان عليه لإفساد حَجِّها هَدْيٌ ، كما فساد حَجَّه . وعنه ما يدلُّ على أن الهدْيَ عليها . وهو قول أصحاب الرأْي ؛ لأن فساد الحَجِّ ثَبَت بالنسبة إليها فكان الهدْيُ عليها ، كما لو طأوعته ، ويَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنَّ الهدْيَ عليه ، يَحْتَمِلُهُ الزَّوْجُ عنها ، فلا يَكُونُ روايةً ثالثة .

فصل : قال الشيخ ، رَحِمَهُ اللهُ : (الضرب الثالث ، الدماء الواجبة للفوات ، أو لتترك واجب ، أو للمباشرة في غير الفرج ؛ فما أوجب منها

وعنه ، لافدية عليها ؛ لأنه لا وطء منها . ذكره القاضي وغيره . واختاره ابن حامد . الإنصاف
 وصححه ابن عَقيْلٍ وغيره .

قوله [٢٨٨/١ ط] وإن كانت مُكرَهَةً ، فلا فدية عليها . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب . وعنه ، عليها الفدية . وعنه ، يُفدى عنها الواطئ . ووجه في « الفروع » رواية ، أنها تُفدى وترجع على الواطئ ، من الرواية التي في الصَّوم . وقال في « الرُّوضَةِ » : المُكرَهَةُ يَفْسُدُ صَوْمُهَا ، ولا يَلْزَمُهَا كَفَّارَةٌ ، ولا يَفْسُدُ حَجُّهَا ، وعليها بدنة . قال في « الفروع » : كذا قال .

قوله : الضرب الثالث ، الدماء الواجبة للفوات ، أو لتترك واجب ، أو للمباشرة

فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ . وَمَا عَدَاهُ ، فَقَالَ [٦٧ ط] الْقَاضِي : مَا وَجَبَ لِتَرْكِ وَاجِبٍ مُلْحَقٍ بِدَمِ الْمُتَعَةِ ، وَمَا وَجَبَ لِلْمُبَاشَرَةِ مُلْحَقٍ بِفِدْيَةِ الْأَذَى .

بَدَنَةً ، فَحُكْمُهَا^(١) حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ . وَمَا عَدَاهُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : مَا وَجَبَ لِتَرْكِ وَاجِبٍ مُلْحَقٍ بِدَمِ الْمُتَعَةِ ، وَمَا وَجَبَ لِمُبَاشَرَةٍ مُلْحَقٍ بِفِدْيَةِ الْأَذَى (إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ ، فِي أَصَحِّ الرِّوَايَتَيْنِ . وَسَنَذْكُرُ ذَلِكَ ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى . وَكَذَلِكَ إِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنْ وَاجِبَاتِ الْحَجِّ ؛ كَالْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ إِلَى اللَّيْلِ ، وَالْمَيْيَتِ بِمَزْدَلَفَةَ ، وَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ الْمُتَّفَقِ عَلَى وَجُوبِهَا . وَالْهَدْيُ الْوَاجِبُ بغيرِ النَّذْرِ يَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ ؛ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ وَمَقِيسٌ عَلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ .

فِي غيرِ الْفَرْجِ ؛ فَمَا أَوْجَبَ مِنْهُ بَدَنَةً ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ . إِذَا فَاتَهُ الْحَجُّ لَعَدَمِ وَقُوفِهِ بِعَرَفَةَ لِعُدْرِ حَضَرٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ مَحِلُّهُ حَيْثُ حَبَسْتَنِي ، فَعَلَيْهِ هَذِي . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَعَنْهُ ، لَا هَذِي عَلَيْهِ . وَأُطْلِقَهُمَا الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ ، فِي بَابِ الْقَوَاتِ وَالْإِحْصَارِ . فَعَلَى الْمَذْهَبِ ، يُجْزَى مِنَ الْهَدْيِ مَا اسْتَيْسَرَ ، مِثْلُ هَذِي الْمُتَعَةِ . قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا . وَقَالَ فِي « الْمَوْجِزِ » : هُوَ بَدَنَةٌ . وَعَلَى الْمَذْهَبِ ، إِنْ عَدِمَ الْهَدْيُ زَمَنَ وَجُوبِهِ ، صَامَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ ؛ ثَلَاثَةَ فِي الْحَجِّ ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، مِنْ أَنَّ دَمَ الْقَوَاتِ مَقِيسٌ عَلَى دَمِ الْمُتَعَةِ ، فَهُوَ مِثْلُهُ سَوَاءً ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي كَلَامِ الْقَاضِي الْآتِي . وَعَلَى كَلَامِ

(١) فِي م : « فَحُكْمُهَا » .

الشرح الكبير

فَالْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِذْيَةُ الْأَذَى ، وَجَزَاءُ الصَّيْدِ ، وَدَمُ الْإِخْصَارِ ، وَدَمُ الْمُتَنَعَةِ ، وَالْبَدَنَةُ الْوَاجِبَةُ بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ ؛ لِقَضَاءِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ بِهَا ، وَما سِوَى ذَلِكَ مَقِيسٌ عَلَيْهِ . فَالْبَدَنَةُ الْوَاجِبَةُ بِالْمُبَاشَرَةِ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ مَقِيسَةٌ عَلَى الْوَاجِبَةِ بِالْوَطْءِ بِالْفَرْجِ ؛ لِأَنَّهُ دَمٌ وَجِبَ بِسَبَبِ الْمُبَاشَرَةِ ، أَشَبَّهُ الْوَاجِبَ بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ ، وَهَكَذَا الْقِرَانُ يُقَاسُ عَلَى هَذِي التَّمَثُّعِ ؛ لِأَنَّهُ وَجِبَ لِلتَّرَفُّهِ بِتَرْكِ أَحَدِ السَّفَرَيْنِ ، أَشَبَّهُ دَمَ الْمُتَنَعَةِ ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ أَيْضًا دَمُ الْفَوَاتِ ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ مِثْلُ دَمِ الْمُتَنَعَةِ ، وَبَدَلُهُ مِثْلُ بَدَلِهِ ، وَهُوَ صِيَامُ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ مِنْهَا ثَلَاثَةٌ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّ الْفَوَاتَ إِنَّمَا يَكُونُ بِفَوَاتِ لَيْلَةِ النَّحْرِ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ بَعْضَ مَا اقْتَضَاهُ إِحْرَامُهُ ، فَصَارَ كَالْتَارِكِ لِأَحَدِ السَّفَرَيْنِ . فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَّا أُلْحَقْتُمُوهُ بِهِذِي الْإِخْصَارِ ، فَإِنَّهُ أَشَبَّهُ بِهِ ، إِذْ هُوَ إِخْلَالٌ مِنْ إِحْرَامِهِ قَبْلَ إِتِمَائِهِ ؟ قُلْنَا :

الإنصاف

صَاحِبِ « الْمَوْجِزِ » ، حُكْمُهَا حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ . هَذَا مَا يَظْهَرُ . وَأَمَّا الْخَرِيقُ ، فَإِنَّهُ جَعَلَ الصَّوْمَ عَنْ دَمِ الْفَوَاتِ كَالصَّوْمِ عَنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ ؛ عَنْ كُلِّ مَذْيُومًا . وَيَأْتِي ذَلِكَ فِي بَابِ الْمُحْصَرِّ بِأَتَمِّ مِنْ هَذَا . وَأَمَّا إِذَا بَاشَرَ دُونَ الْفَرْجِ ، وَأَوْجَبْنَا عَلَيْهِ بَدَنَةً ، فَإِنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْبَدَنَةِ الْوَاجِبَةِ بِالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ . عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ أَغْلَمَهُ .

قوله : وَمَاعِدَاهُ - يَعْنِي ، مَاعِدًا مَا يَجِبُ فِيهِ الْبَدَنَةُ - فَقَالَ الْقَاضِي : مَا وَجِبَ لِتَرْكِ وَاجِبٍ ، مُلْحَقٌ بِدَمِ الْمُتَنَعَةِ ، وَمَا وَجِبَ لِلْمُبَاشَرَةِ ، مُلْحَقٌ بِفِذْيَةِ الْأَذَى . مِثَالُ تَرْكِ الْوَاجِبِ الَّذِي يَجِبُ بِهِ دَمٌ ، تَرْكُ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَالْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، أَوِ الْمَيْسَرَةُ بِمُزْدَلِفَةَ إِلَى بَعْدِ نِصْفِ اللَّيْلِ ، أَوْ طَوَافُ الْوَدَاعِ ،

أَمَّا الْهَدْيُ فَقَدْ اسْتَوَى فِيهِ ، وَأَمَّا الْبَدَلُ فَإِنَّ الْإِخْصَارَ لَيْسَ بِمَنْصُوصٍ عَلَى الْبَدَلِ فِيهِ ، وَإِنَّمَا ثَبَتَ قِيَاسًا ، وَقِيَاسُهُ عَلَى الْأَصْلِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ أَوَّلَى مِنْ قِيَاسِهِ عَلَى قَرَعِهِ ، عَلَى أَنَّ الصِّيَامَ هُنَا مِثْلُ الصِّيَامِ عَنْ دَمِ الْإِخْصَارِ فِي الْعَدَدِ ، لِأَنَّ صِيَامَ الْإِخْصَارِ يَجِبُ قَبْلَ الْحَلِّ ، وَهَذَا يَجُوزُ قَبْلَ الْحَلِّ وَبَعْدَهُ . وَأَمَّا الْخِرْقَى ، فَإِنَّهُ جَعَلَ الصَّوْمَ عَنْ دَمِ الْفَوَاتِ كَالصَّوْمِ عَنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ ، عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا . وَالْمَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ [٦٣/٣] وَإِنِّهِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، مِثْلُ مَا ذَكَرْنَا . وَيُقَاسُ عَلَيْهِ أَيْضًا كُلُّ دَمٍ وَجِبَ لَتَرْكِ وَاجِبٍ ، كَتَرْكِ الْإِحْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَالْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ ، وَالْمَيْمَةِ بِمُزْدَلِفَةَ ، وَطَوَافِ الْوُدَّاعِ ، فَالْوَاجِبُ فِيهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ؛ لِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ تَرَكَ الْإِحْرَامَ مِنَ الْمِيقَاتِ بِالْحَجِّ ، وَكَانَ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ وَاجِبًا ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ الْهَدْيُ لَذَلِكَ ، فِقِسْنَا عَلَيْهِ تَرَكَ الْوَاجِبِ . وَيُقَاسُ عَلَى فِدْيَةِ الْأَذَى مَا وَجِبَ بِفِعْلٍ مَحْظُورٍ يَتَرَفُّهُ بِهِ ، كَتَقْلِيمِ الْأُظْفَارِ ، وَاللَّبْسِ ، وَالطَّيْبِ . وَكُلُّ اسْتِمْتَاعٍ

أَوْ الْمَيْمَةِ بِعَنَى ، أَوْ الرَّمْيِ ، أَوْ الْجَلَاقِ ، أَوْ نَحْوِهَا ، فَحُكِّمَ هَذِهِ الدَّمَاءُ الْوَاجِبَةُ بِتَرْكِ الْوَاجِبِ ، حُكْمُ دَمِ الْمُتَمَتِّعِ ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ . جَزَمَ بِهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمَنْ تَرَكَ وَاجِبًا ، وَلَوْ سَهْوًا ، جَبَرَهُ بِدَمٍ ، فَإِنْ عَدِمَهُ ؛ فَكَصَّوْمِ الْمُتَمَتِّعِ وَالْإِطْعَامِ عَنْهُ . وَمِثَالُ فِعْلِ الْمُبَاشَرَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلدَّمِ ، كُلُّ اسْتِمْتَاعٍ يُوجِبُ شَاةً ، كَالْوُطْءِ فِي الْعُمْرَةِ ، وَبَعْدَ التَّحْلُلِ الْأَوَّلِ فِي الْحَجِّ ، إِذَا قُلْنَا بِهِ ، وَالْمُبَاشَرَةَ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ ، إِذَا قُلْنَا : تَجِبُ شَاةٌ . فَحُكِّمَهَا حُكْمُ فِدْيَةِ الْأَذَى ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ . وَهَذَا أَيْضًا مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ . جَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ ، وَابْنُ

وَمَتَى أَنْزَلَ بِالْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، الْمَنَعُ فَعَلَيْهِ شَاةٌ . وَعَنْهُ ، بَدَنَةٌ .

الشرح الكبير

مِنَ النِّسَاءِ يُوجِبُ شَاةٌ ، كَالْوَطْءِ فِي الْعُمَرَةِ ، وَبَعْدَ التَّحْلِيلِ الْأَوَّلِ فِي الْحَجِّ ، وَالْمُبَاشَرَةِ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ ، فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى فِدْيَةِ الْأَذَى مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، فَيُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَيُلْحَقُ بِهِ . وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فِي مَنْ وَقَعَ عَلَى امْرَأَتِهِ فِي الْعُمَرَةِ قَبْلَ التَّقْصِيرِ : عَلَيْهِ فِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسْكِ . رَوَاهُ الْأَثَرُمُ (١) .

١٢٢٤ - مسألة : (وَمَتَى أَنْزَلَ بِالْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ . وَعَنْهُ ، بَدَنَةٌ) أَمَا إِذَا أَنْزَلَ بِالْمُبَاشَرَةِ ، فَإِنَّ عَلَيْهِ بَدَنَةً ، لِأَنَّهُ اسْتِمْتَاعٌ أَوْجَبَ الْغُسْلَ ، فَأَوْجَبَ بَدَنَةً ، كَالْوَطْءِ فِي الْفَرْجِ ، وَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ ، فِي الصَّحِيحِ . كَذَلِكَ ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . وَبِهِ قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَعَطَاءٌ ، وَابْنُ سِيرِينَ ، وَالزُّهْرِيُّ ،

الإنصاف

مُنْجَى ، وَغَيْرُهُمَا .

قوله : وَمَتَى أَنْزَلَ بِالْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، فَعَلَيْهِ بَدَنَةٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » . وَهُوَ مِنَ الْمُفْرَدَاتِ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ شَاةٌ ، إِنْ لَمْ يَفْسُدْ نُسْكُهُ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي وَغَيْرُهُ . وَأُطْلِقَهُمَا الْحَلَوَائِيُّ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ ، فِي قَوْلِهِ : التَّاسِعُ ، الْمُبَاشَرَةُ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ ، وَهَلْ يَفْسُدُ نُسْكُهُ بِذَلِكَ ؟

قوله : فَإِنْ لَمْ يُنْزَلْ ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَإِخَذَى الرَّوَايَتَيْنِ . قَالَ الشَّارِحُ :

(١) وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُعْتَمِرِ لَا يَقْرُبُ امْرَأَتَهُ ، مِنْ كِتَابِ الْحَجِّ . السَّنَنِ الْكَبِيرَى ١٧٢/٥ .

وَقَتَادَةُ، وَمَالِكٌ، وَالتَّوْرِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَأَبُو ثَوْرٍ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ؛
لأنَّهَا مُلَامَسَةٌ لَا تُفْسِدُ الْحَجَّ، عَرِيَتْ عَنِ الْإِنْزَالِ، فَلَمْ تُوجِبْ بَدَنَةً،
كَاللَّمَسِ لغيرِ شَهْوَةٍ. وعنه، يَجِبُ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ. وقال الحسنُ، في مَنْ
ضَرَبَ يَدَهُ عَلَى فَرْجِ جَارِيَتِهِ: عَلَيْهِ بَدَنَةٌ. وعن سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: إِذَا نَالَ
مِنْهَا مَا دُونَ الْجِمَاعِ، ذَبَحَ بَقْرَةً؛ لأنَّهَا مُبَاشِرَةٌ مَحْظُورَةٌ بِالْإِحْرَامِ،
أَشْبَهَتْ مَا اقْتَرَنَ بِهِ الْإِنْزَالُ. ولنا، أَنَّهَا مُلَامَسَةٌ مِنْ غَيْرِ إِنْزَالٍ، فَأَشْبَهَتْ
لَمَسَ غَيْرِ الْفَرْجِ. وَيَجِبُ بِهِ شَاةٌ؛ لِمَا رَوَى الْأَثَرُمُ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْعَبِيدِ
اللَّهُ قَبْلَ عَائِشَةَ بَنَتْ طَلْحَةَ مُحْرِمًا، فَسَأَلَ، فَأُجِيعَ لَهُ عَلَى أَنْ يُهْرِيقَ
دَمًا، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ أَنْزَلَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُذَكَّرْ. وَسَوَاءٌ مَذَى أَوْ لَمْ يَمِذْ،
قال سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: إِنْ قَبْلَ، فَمَذَى، أَوْ لَمْ يَمِذْ، فعليه دَمٌ. وسائرُ اللَّمَسِ
لشَهْوَةٍ كَالْقُبْلَةِ فِيمَا ذَكَرْنَا؛ لِأَنَّهُ اسْتِمْتَاعٌ يَلْتَذُّ بِهِ، كَالْقُبْلَةِ. قال أَحْمَدُ،
رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي مَنْ قَبِضَ عَلَى فَرْجِ امْرَأَتِهِ، وَهُوَ مُحْرِمٌ: فَإِنَّهُ يُهْرِيقُ دَمًا.

فعليه شاةٌ في الصحيح. وصحَّحه النَّاطِظُ. قال الزُّرْكَانِيُّ: هذا الأشهرُ. وجزمَ
به الخِرَقِيُّ، وصاحبُ «الوجيزِ»، و«الكافي»، و«شرح ابنِ رَزِينٍ». وقدمه في «الهداية»، و«المستوعبِ»، و«الخلاصة». وعنه، بَدَنَةٌ. نصرها القاضي
وأصحابه. قاله في «الفروع». وأطلقهما في «الفروع»، و«شرح ابنِ مُنْجَيٍّ»، و
«المذهبِ»، و«مُسَبِّوكِ الدَّهَبِ».

فائدة: وكذا الْحُكْمُ لَوْ قَبْلَ، أَوْ لَمَسَ لَشَهْوَةٍ. على الصحيح من المذهب. اختاره القاضي، والمُصَنِّفُ، والمَجْدُ، والشَّارِحُ، وغيرُهُم. والخِرَقِيُّ حَكَمَ

وَأِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَمْنَى ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، هَلْ هُوَ بَدَنَةٌ أَوْ
شَاةٌ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ مَدَى بِذَلِكَ ، فَعَلَيْهِ شَاةٌ .

وبه قال عطاء ؛ لأنه استمناحٌ مَحْظُورٌ فِي الْإِحْرَامِ ، أَشْبَهَ الْوَطْءَ فِيمَا دُونَ
الْفَرْجِ .

١٢٢٥ - مسألة : (وَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَمْنَى ، فَعَلَيْهِ
دَمٌ ، هَلْ هُوَ شَاةٌ أَوْ بَدَنَةٌ ؟ [٦٣/٣ ط] عَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَإِنْ مَدَى بِذَلِكَ ،
فَعَلَيْهِ شَاةٌ) إِذَا كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ، فِيهِ رِوَايَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهِ بَدَنَةٌ .
رَوَى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ شَاةٌ . وَهُوَ قَوْلُ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ .
وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وَحَكَّى عَنْ
أَبِي حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيِّ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمُبَاشَرَةٍ ، أَشْبَهَ الْفِكْرَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِذَا
يَفْعَلُ مَحْظُورًا ، فَأَوْجَبَ الْفِدْيَةَ ، كَاللَّمَسِ . وَقَدْ رَوَى الْأَثَرُ عَنْ ابْنِ
عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُ قَالَ لَهُ رَجُلٌ : فَعَلَ اللَّهُ بِهِ ذَنْبًا ، لَهَا

بِأَنَّهُ إِذَا أَنْزَلَ بِالْمُبَاشَرَةِ دُونَ الْفَرْجِ ، يَفْسُدُ حُجُّهُ ، وَحَكَّى الرَّوَايَتَيْنِ فِي مَا أَنْزَلَ
بِالْقُبْلَةِ . وَعَكَّسَهُ^(١) ابْنُ أَبِي مُوسَى فَحَكَّى الرَّوَايَتَيْنِ فِي الْوَطْءِ دُونَ الْفَرْجِ ، وَجَزَمَ
بِعَدَمِ الْإِفْسَادِ فِي الْقُبْلَةِ .

قوله : وَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَأَنْزَلَ ، أَوْ اسْتَمْنَى ، فَعَلَيْهِ دَمٌ ، هَلْ هُوَ بَدَنَةٌ أَوْ شَاةٌ ؟
عَلَى رِوَايَتَيْنِ [٢٨٩/١ ط] وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الشَّرْحِ » ، وَ « شَرْحِ ابْنِ مُنْجَى » ،
و « الزَّرْكَشِيِّ » ، وَ « الْهِدَايَةِ » ، وَ « الْمُنْذِبِ » ، وَ « مَسْبُوكِ الذَّهَبِ » ،
و « الْمُسْتَوْعِبِ » ، وَ « الْكَافِي » ؛ إِحْدَاهُمَا ، عَلَيْهِ بَدَنَةٌ . وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصُّ

(١) بَيَّضَ فِي : الْأَصْلُ ، ط .

تَطَيَّبْتُ لِي ، فَكَلَّمْتَنِي ، وَحَدَّثْتَنِي ، حَتَّى سَبَقْتَنِي الشَّهْوَةُ . فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : أَتَيْمٌ حَجَلٌ وَأَهْرَقٌ دَمًا^(١) . وَالِاسْتِمْنَاءُ فِي مَعْنَى تَكَرُّارِ النَّظَرِ فَيُقَاسُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ فَمَذَى ، فَعَلِيهِ شَاءَ ، وَكَذَلِكَ ذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ مِنَ الْمَنِيِّ ؛ لِكَوْنِهِ خَارِجًا بِسَبَبِ الشَّهْوَةِ ، وَلِأَنَّهُ حَصَلَ بِهِ التَّبَادُّ ، فَهُوَ كَاللَّمَسِ ، فَإِنْ لَمْ يَقْتَرِنْ بِهِ مَنِيٌّ وَلَا مَذَى ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، كَرَّرَ النَّظَرَ أَوْ لَمْ يُكْرَرْهُ . وَقَدُرُوْى عَنْ أَحْمَدَ ، فِي مَنْ جَرَّدَ أَمْرَآئِهِ ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ غَيْرُ التَّجْرِيدِ ، أَنَّ عَلَيْهِ شَاءَ ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمَسَ ، فَإِنَّ التَّجْرِيدَ لَا يَحْلُو عَنِ اللَّمَسِ ظَاهِرًا ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ أَمْنَى ، أَوْ أَمْدَى ، أَمَّا مُجَرَّدُ النَّظَرِ فَلَا شَيْءَ فِيهِ ، فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْظُرُ إِلَى نِسَائِهِ وَهُوَ مُحَرِّمٌ ، وَكَذَلِكَ أَصْحَابُهُ .

عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْجُمْهُورُ ؛ مِنْهُمْ الْقَاضِي ، وَأَصْحَابُهُ ، وَالْخَرَقِيُّ وَغَيْرُهُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » ، وَ « الْمُحَرَّرِ » . وَالثَّانِيَةُ ، عَلَيْهِ شَاءَ . جَزَمَ بِهِ فِي « الرَّجَزِ » . قَالَ فِي « الْخُلَاصَةِ » : لَزِمَهُ دَمٌ . قَالَ الزُّرْكَانِيُّ : هِيَ الْمُنْصُوصَةُ . قَالَ نَاطِلُ الْمُفْرَدَاتِ :

وَمُحَرِّمٌ بِالنَّظَرِ الْمُكَرَّرِ أَمْنَى فَذَى بِالشَّاقِ أَوْ بِالْجَزْرِ

فَالثَّانِيَةُ : لَوْ نَظَرَ نَظْرَةً فَأَمْنَى ، فَعَلِيهِ شَاءَ ، بَلَا يُزَاعَرُ ، وَإِنْ لَمْ يُعْنِ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَذَكَرَ الْقَاضِي رَوَايَةً ؛ يَقْدِي بِمُجَرَّدِ النَّظَرِ ، أَنْزَلَ أَمْ لَا . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَمُرَادُهُ إِنْ كَرَّرَ .

قَوْلُهُ : وَإِنْ مَذَى بِذَلِكَ ، فَعَلِيهِ شَاءَ . يَعْنِي ، إِذَا مَذَى بِتَكَرُّارِ النَّظَرِ . وَهَذَا

(١) انظر ما أخرجه البيهقي ، في : باب الهرم يهيب امرأته ... ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ١٦٨/٥ .

وَإِنْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ .

المقتع

فصل : فَإِنْ نَظَرَ وَلَمْ يُكْرَرْ النَّظَرُ ، فَأَمْتَى ، فَعَلِيهِ شَاءٌ ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ يَخْصُلُ بِهِ اللَّذَّةُ ، أَوْ جَبَّ الْإِنْزَالُ ، أَشْبَهَ اللَّمْسَ ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ عَنْهُ ، أَشْبَهَ الْفِكْرَ وَالْإِحْتِلَامَ .

١٢٢٦ - مسألة : (فَإِنْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ) وَحَكَى

المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب ، وقطع به كثير ؛ منهم صاحب «الهِدَايَةِ» ، و«المُذْهَبِ» ، و«مُسْبُوكِ الذَّهَبِ» ، و«الْمُسْتَوْعِبِ» ، و«الْخُلَاصَةِ» ، و«الْهَادِي» ، و«الْمُجَرَّدِ» ، وغيرهم . وقدمه في «الفروع» وغيره . قال الزُّرْكَانِيُّ : اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وقال في «الكَافِي» : لَا فِدْيَةَ بِمَذْيِ بَتِّكَارِ نَظَرٍ . قال في «الفروع» : فَيَتَوَجَّهُ مِنْهُ تَخْرِيجٌ ، لَا فِدْيَةَ بِمَذْيِ بَغَيْرِ النَّظَرِ . وجزم به الْأَدَمِيُّ الْبَغْدَادِيُّ فِي «كِتَابِهِ» ؛ فَقَالَ : إِنْ مَذَى بِاسْتِمْنَاءٍ . قلتُ : وجزم به في «الْوَجِيزِ» ؛ فَقَالَ : وَإِنْ مَذَى بِاسْتِمْنَاءٍ ، فَلَا فِدْيَةَ . وتقدَّم الرواية التي رَكَرَهَا الْقَاضِي .

تنبيه : مفهومُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُكْرَرْ النَّظَرُ وَأَمْتَى ، لَا شَيْءَ عَلَيْهِ . وهو صحيح ، وهو المذهب ، وهو ظاهرُ كَلَامِ الْأَكْثَرِ . وقدمه في «الفروع» وغيره . وقال في «الرَّوَضَةِ» ، و«الْمُسْتَوْعِبِ» : عَلَيْهِ شَاءُ ذَلِكَ . قلتُ : وهو ظاهرُ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : وَإِنْ نَظَرَ فَصَرَفَ بَصَرَهُ فَأَمْتَى ، فَعَلِيهِ دَمٌ . وشرح على ذلك ابنُ الرَّائِغُونِيِّ .

قوله : وَإِنْ فَكَّرَ فَأَنْزَلَ ، فَلَا فِدْيَةَ عَلَيْهِ . هذا المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به في «الْوَجِيزِ» وغيره . وقدمه في «الفروع» وغيره . وعن أبي حَفْصٍ ، وابنِ عَقِيلٍ ، أَنَّهُ كَالنَّظَرِ ؛ لِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ . ومُرَادُهُمَا ، إِذَا اسْتَدْعَاهُ ،

أبو حفص البرمكي، وابن عقيل، أن حكمه حكم تكرر النظر إذا اقترن به الإنزال، في إفساد الصوم، فيحتمل أن يجب به ههنا دم، قياساً عليه. ولنا، قول النبي ﷺ: «عُفِيَ لِأُمَيَّةَ عَنِ الْخَطَا وَالنِّسْيَانِ». «وَمَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَعْمَلْ أَوْ تَتَكَلَّمْ». متفق عليه^(١). ولأنه لا نص فيه، ولا إجماع، ولا يصح قياسه على تكرار النظر؛ لأنه ذووئه في استدعاء الشهوة، وإفضائه إلى الإنزال، ويخالفه في التحريم إذا تعلق بأجنبيّة، أو الكراهة إن كان في زوجته، فيبقى على الأصل.

فصل: والعمد والنسيان في الوطء سواء. نص عليه أحمد. وقد ذكرناه، فأما القبلة، واللئس، وتكرار النظر، فلم يذكر شيخنا حكم النسيان فيه في الحج، لكن ذكره في مفسدات الصوم^(٢)، وفرق بين العمد والسهو، فينبغي أن يكون ههنا مثله، وكذلك ذكره الخرقى. والفرق بينهما، أن الوطء لا يكاد يتطرق النسيان إليه، بخلاف ما ذوؤه، ولأن [٦٤/٣] الجماع يفسد الصوم بمجرد دون غيره. والجاهل بالتحريم^(٣)، والمكروه، في حكم الناسي؛ لأنه معذور.

أما إذا غلبه، فلا نزاع أنه لا شيء فيه. قاله الزركشي وغيره. وأطلقهما في «المحرر».

فائدتان؛ إحداهما، الخطأ هنا كالعمد، على الصحيح من المذهب،

(١) هما حديثان؛ الأول أخرجه ابن ماجه فقط وتقدم تخريجه في ٢٧٦/١، والثاني تقدم في ٤٢٨/٧.

(٢) انظر ما تقدم في ٤٢٧/٧.

(٣) في النسخين: «في التحريم».

فصل : وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ ، مِثْلَ أَنْ حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، أَوْ وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ ، قَبْلَ التَّكْفِيرِ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، لَزِمَتْهُ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ .

فصل : قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ ، مِثْلَ أَنْ حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، أَوْ وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ ، قَبْلَ التَّكْفِيرِ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَعَلِيهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ) إِذَا حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، فَالْوَاجِبُ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، مَا لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ قَبْلَ فِعْلِ الثَّانِي ، فَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ حَلَقَ ثَانِيًا ، فَعَلِيهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ أَيْضًا ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِيمَا إِذَا وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ ، أَوْ لَبَسَ ثُمَّ لَبَسَ ، أَوْ تَطَيَّبَ ثُمَّ تَطَيَّبَ ، وَكَذَلِكَ

كَالْوَطْءِ . وَقِيلَ : لَا . كَمَا سَبَقَ فِي الصُّومِ . الثَّانِيَةُ ، الْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ مَعَ وُجُودِ الشَّهْوَةِ مِنْهَا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ فِي خَطَأٍ مَا سَبَقَ .

قوله : وَمَنْ كَرَّرَ مَحْظُورًا مِنْ جِنْسٍ ، مِثْلَ أَنْ حَلَقَ ثُمَّ حَلَقَ ، أَوْ وَطِئَ ثُمَّ وَطِئَ - سِوَاءِ وَطِئِ الْمَرْأَةِ أَوْ لَوْ أَوْ غَيْرِهَا - قَبْلَ التَّكْفِيرِ عَنِ الْأَوَّلِ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَكَذَا لَوْ قَلَّمَ ثُمَّ قَلَّمَ ، أَوْ لَبَسَ ثُمَّ لَبَسَ ، وَلَوْ بَخِيطٍ عَلَى رَأْسِهِ ، أَوْ بَدَوَاءٍ مُطَيَّبٍ فِيهِ ، أَوْ تَطَيَّبٍ ثُمَّ تَطَيَّبَ . وَهَذَا الْمَذْهَبُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَسِوَاءِ تَابِعِهِ أَوْ فِرْقِهِ . فَظَاهِرُهُ ، أَنَّهُ لَوْ قَلَّمَ خَمْسَةَ أَظْفَارٍ فِي خَمْسَةِ أَوْقَاتٍ ، يَلْزِمُهُ دَمٌّ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَقَالَ الْقَاضِي ، وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَتِ الْجُمْلَةُ فِيهِ عَلَى الْجُمْلَةِ فِي تَدَاخُلِ الْفِدْيَةِ ، كَذَا الْوَاحِدُ عَلَى الْوَاحِدِ فِي تَكْمِيلِ الدَّمِّ . وَاقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي « الْفُرُوعِ » . وَعَنْهُ ، أَنَّ لِكُلِّ وَطْءٍ كَفَّارَةٌ ، وَإِنْ لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ

سائر مَحْظُورَاتِ الإِحْرَامِ ، إِذَا كَرَّرَهَا ، مَا خَلَا قَتْلَ الصَّيِّدِ ، وَسِوَاءَ فَعَلِهِ مُتَابِعًا أَوْ مُتَفَرِّقًا فَإِنْ فَعَلَهَا مُجْتَمِعَةً كِفْعَلِهَا مُتَفَرِّقَةً فِي وُجُوبِ الْفِدْيَةِ ، مَا لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ قَبْلَ فَعْلِ الثَّانِي . وَعَنْهُ ، أَنَّ لِكُلِّ وَطْءٍ كَفَّارَةً ، وَإِنْ لَمْ يُكْفَرْ عَنِ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّهُ سَبَبٌ لِلْكَفَّارَةِ ، فَأَوْجَبَهَا ، كَالأَوَّلِ . وَعَنْهُ ، أَنَّهُ إِنْ كَرَّرَهُ لِأَسْبَابٍ ، مِثْلَ أَنْ لَيْسَ لِلْبَرْدِ ، ثُمَّ لَيْسَ لِلْحَرِّ ، ثُمَّ لَيْسَ لِلْمَرَضِ ، فَكَفَّارَاتٌ ، وَإِنْ كَانَ لِسَبَبٍ وَاحِدٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . وَرَوَى عَنْهُ الْأَثَرُ ، فِي مَنْ لَيْسَ قَمِيصًا وَجُبَّةً وَعِمَامَةً وَغَيْرَ ذَلِكَ لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . فَإِنْ اعْتَلَّ فَلَيْسَ جُبَّةً ، ثُمَّ بَرَأَ ، ثُمَّ اعْتَلَّ فَلَيْسَ جُبَّةً ، فَقَالَ : لَا ، هَذَا عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِزْشَادِ » : إِذَا لَيْسَ وَغَطَّى رَأْسَهُ مُتَفَرِّقًا وَجَبَ عَلَيْهِ دَمَانٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ . وَعَنْ الشَّافِعِيِّ كَقَوْلِنَا . وَعَنْهُ ، لَا يَتَدَاخُلُ . وَقَالَ مَالِكٌ : تَتَدَاخُلُ ^(١) كَفَّارَةُ

لِلْكَفَّارَةِ ، فَأَوْجَبَهَا ، كَالأَوَّلِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : فَيَتَوَجَّهُ تَخْرِيجٌ فِي غَيْرِهِ . وَعَنْهُ ، إِنْ تَعَدَّدَ سَبَبُ الْمَحْظُورِ ، مِثْلَ أَنْ لَيْسَ لِيَشِدَّةِ الْحَرِّ ، ثُمَّ لَيْسَ لِلْبَرْدِ ، ثُمَّ لِلْمَرَضِ ، فَعَلَيْهِ كَفَّارَاتٌ ، وَإِلَّا وَاحِدَةٌ . وَنَقَلَ الْأَثَرُ فِي مَنْ لَيْسَ قَمِيصًا أَوْ جُبَّةً وَعِمَامَةً لِعِلَّةٍ وَاحِدَةٍ ، فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . قُلْتُ : فَإِنْ اعْتَلَّ فَلَيْسَ جُبَّةً ، ثُمَّ بَرِئَ ، ثُمَّ اعْتَلَّ فَلَيْسَ جُبَّةً ؟ قَالَ : عَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ . وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِزْشَادِ » : إِنْ لَيْسَ وَغَطَّى رَأْسَهُ مُتَفَرِّقًا ، وَجَبَ عَلَيْهِ دَمَانٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، فَعَلَى رِوَايَتَيْنِ . انْتَهَى .

قوله : وَإِنْ كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ ، لَزِمَتْهُ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ

(١) فِي الْأَمَلِ : لَا تَتَدَاخُلُ .

وَأِنْ قَتَلَ صَيِّدًا بَعْدَ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُمَا . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ جَزَاءٌ
وَاحِدٌ .

الشرح الكبير

الْوَطْءُ ثَوْنٌ غَيْرُهُ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ كَرَّرَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ ، فَكَفَّارَةٌ
وَاحِدَةٌ ، وَإِنْ كَانَ فِي مَجَالِسَ ، فَكَفَّارَاتٌ . وَقَالَ فِي تَكَرُّرِ الْوَطْءِ : عَلَيْهِ
لِلثَّانِي شَاءٌ إِلَّا أَنْ يَفْعَلَهُ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ عَلَى وَجْهِ الرَّفْضِ لِلْإِحْرَامِ . وَلَنَا ،
أَنْ مَا يَتَدَاخَلُ إِذَا كَانَ مُتَتَابِعًا ، يَتَدَاخَلُ وَإِنْ تَفَرَّقَ ، كَالْحُدُودِ وَكَفَّارَاتِ
الْأَيْمَانِ ، وَلَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ فِي حَلْقِ الرَّأْسِ فِدْيَةَ وَاحِدَةً ، وَلَمْ يُفَرِّقْ
بَيْنَ مَا وَقَعَ فِي دُفْعَةٍ أَوْ فِي دُفْعَاتٍ ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ لَا يَتَدَاخَلُ لَا يَصِحُّ ، فَإِنَّهُ
إِذَا حَلَقَ لَا يُمْكِنُ إِلَّا شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ . وَلَنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَتَدَاخَلُ إِذَا كَفَّرَ عَنْ
الْأَوَّلِ ، أَنَّهُ سَبَبٌ لِلْكَفَّارَةِ ، فَإِذَا كَفَّرَ عَنِ الْأَوَّلِ وَجَبَ عَلَيْهِ لِلثَّانِي كَفَّارَةٌ ،
كَالْأَيْمَانِ . أَوْ نَقُولُ : سَبَبٌ يُوجِبُ عُقُوبَةً ، فَيُكْرَرُ بِتَكَرُّرِهِ بَعْدَ التَّطْهِيرِ ،
كَالْحُدُودِ .

١٢٢٧ - مسألة : (وَإِنْ قَتَلَ صَيِّدًا بَعْدَ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُمَا .
وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ جَزَاءٌ وَاحِدٌ) إِذَا قَتَلَ صَيِّدَيْنِ ، فَعَلَيْهِ [٦٤/٣ ظ] جَزَاؤُهُمَا ؛

الإنصاف الأصحاب ، وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا أَنَّ الْمُصَنِّفَ ، وَالشَّارِحَ ، وَصَاحِبَ
« الْفُرُوعِ » ، ذَكَرُوا الْخِلَافَ الْمُتَقَدِّمَ بَعْدَ ذِكْرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ . وَذَكَرَ فِي
« الرُّعَايَةِ » الرُّوَايَةَ الْأُولَى فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى ، وَأَعَادَهَا فِي الثَّانِيَةِ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ .
قَوْلُهُ : وَإِنْ قَتَلَ صَيِّدًا بَعْدَ صَيْدٍ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُمَا . هَذَا الْمَذْهَبُ ، وَعَلَيْهِ
الْأَصْحَابُ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ جَزَاءٌ وَاحِدٌ ، سَوَاءً كَفَّرَ عَنِ
الْأَوَّلِ أَوْ لَا ، وَحَكَاهَا فِي « الْفُرُوعِ » بِصِيغَةِ التَّمْرِيطِ . وَنَقَلَ حَتَبُ ، لَا تَتَعَدُّ

وإن فعل مَحْظُورًا مِنْ أَجْناسٍ ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ فِدَاءٌ . وَعَنْهُ ، عَلَيْهِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ .

الفتح

سواء قَتَلَهُمَا دُفْعَةً وَاحِدَةً ، أَوْ وَاحِدَةً بَعْدَ وَاحِدَةٍ . وعن أحمد ، أَنَّهُ يَتَدَاخَلُ إِذَا كَانَ مُتَّفَرِّقًا ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ جَزَاءُ وَاحِدٍ ، كَالْمَحْظُورَاتِ غَيْرِ قَتْلِ الصَّيْدِ . وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قُتِلَ مِنْ أَلَنَمِ ﴾ ^(١) . وَمِثْلُ الصَّيْدَيْنِ لَا يَكُونُ مِثْلَ أَحَدِهِمَا ، وَلِأَنَّهُ لَوْ قُتِلَ صَيْدَيْنِ دُفْعَةً وَاحِدَةً وَجَبَ جَزَاؤُهُمَا ، فَإِذَا تَفَرَّقَا ، كَانَ الْوُجُوبُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ حَالَةَ التَّفَرِيقِ لَا تَنْقُصُ عَنْ حَالَةِ الْاجْتِمَاعِ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ .

الشرح الكبير

١٢٢٨ - مسألة : (وإن فعل مَحْظُورًا مِنْ أَجْناسٍ ، فعليه لكل واحد فداء . وعنه ، عليه فدية واحدة) إذا فعل مَحْظُورًا مِنْ أَجْناسٍ ،

إِنْ لَمْ يَكْفُرْ عَنِ الْأَوَّلِ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ أَيْضًا ، إِنْ تَعَمَّدَ قَتْلَهُ ثَانِيًا ، فَلَا جَزَاءَ فِيهِ ، وَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ .

الإصناف

فائدة : لو قتل صيدين فأكثر معًا ، تعدّد الجزاء ، [٢٨٩/١ ط] قولًا واحدًا . قاله المصنّف ، والشارح ، وصاحب « الفروع » ، وغيرهم .

قوله : وإن فعل مَحْظُورًا مِنْ أَجْناسٍ ، فعليه لكل واحد فداء . اعلم أَنَّهُ إِذَا فَعَلَ مَحْظُورًا مِنْ أَجْناسٍ ، فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ تُتَّحَدَ كَفَّارَتُهُ أَوْ تُخْتَلَفَ ، فَإِنْ اتَّحَدَتْ ، وَهُوَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ ؛ لِجَوَائِزِهِ الْخِلَافَ ، مِثْلُ أَنْ حَلَقَ ، وَلَبَسَ ، وَتَطَيَّبَ ، وَنَحَوَهُ ، فَالصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ ، أَنَّ عَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ كَفَّارَةٌ . وَنَصَّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ أَشْهُرُ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « الْوَجِيزِ »

(١) سورة المائدة ٩٥ .

كحَلَقٍ وَلُبْسٍ وَتَطْيَبٍ وَوُطْئٍ ، فعليه لكل واحدٍ فِدْيَةٌ ، سواءَ فَعَلَهُ مُجْتَمِعًا أو مُتَفَرِّقًا . وهذا مَذْهَبُ الشافعي . وعن أحمد ، أَنَّ في الطَّيْبِ واللُّبْسِ والحَلَقِ فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، إذا كانا في وَقْتٍ واحدٍ ، وإن فَعَلَ ذلك واحدًا بعد واحدٍ ، فعليه لكل واحدٍ دَمٌ . وهو قولُ إسحاق . وقال عطاء ، وعَمُرُو ابنُ دينارٍ : إذا حَلَقَ ، ثم احتاجَ إلى الطَّيْبِ ، أو إلى قَلَنَسُوَةٍ ، أو إليهما ، ففَعَلَ ذلك ، فليس عليه إِلَّا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ . وقال الحسن : إن لَبَسَ القَمِيصَ وتَعَمَّمَ وتَطَيَّبَ ، ففَعَلَ ذلك جَمِيعًا ، فليس عليه إِلَّا فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ . ولنا ، أَنَّها مَحْظُورَاتٌ مُخْتَلِفَةٌ الأجناسِ ، فلم يَتَدَاخَلْ جَزَاؤُهَا^(١) ، كالحُدُودِ الْمُخْتَلِفَةِ ، والأَيِّمانِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَعَكْسُهُ إذا كانت مِنْ جِنْسٍ واحدٍ .

وغیره ، ^(٢) وصَحَّحَهُ في « التَّلْخِصِ » ، و « تَضْجِيعِ الْمُحَرَّرِ »^(٣) . وقَدَّمَهُ في « المُغْنَى » ، و « الشَّرْحِ » ، و « الفُرُوعِ » ، وغيرِهِمْ . وعنه ، عليه فِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ . « وأُطْلِقَهُمَا في « الْمُحَرَّرِ »^(٤) . وعنه ، إن كانت في وَقْتٍ واحدٍ ، ففِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ، وإن كانت في أَوْقَاتٍ ، فعليه لكل واحدٍ فِدْيَةٌ . اختارَهُ أبو بَكْرٍ . وقيل : إن تَبَاعَدَ الوَقْتُ تَعَدَّدَ الفِدَاءُ ، وإلَّا فلا .

فائدة : قال الزُّرْكَشِيُّ وغيرُهُ : إذا لَبَسَ وغطَّى رأسَهُ وَلَبَسَ الخُفَّ ، ففِدْيَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ لأنَّ الجَمِيعَ جِنْسٌ واحدٌ . ^(٥) وإن اختلفَ^(٦) الكُفَّارَةُ ، مِثْلُ أنْ حَلَقَ ، أو لَبَسَ ، أو تَطَيَّبَ وَوُطِئَ ، تَعَدَّدَتِ الكُفَّارَةُ ، قَوْلًا وَاحِدًا .

(١) في م : « جزاؤهما » .

(٢ - ٣) زيادة من : ش .

(٣ - ٣) في ١ : « وأن لا تختلف » .

وَإِنْ حَلَقَ ، أَوْ قَلَّمَ ، أَوْ وَطِئَ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَامِدًا أَوْ مُخْطِئًا ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . وَعَنْهُ فِي الصَّيْدِ ، لَا كَفَّارَةَ إِلَّا فِي الْعَمْدِ . وَيُخْرَجُ فِي الْحَلْقِ مِثْلُهُ .

١٢٢٩ - مسألة : (وإن حلق ، أَوْ قَلَّمَ ، أَوْ وَطِئَ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَامِدًا أَوْ مُخْطِئًا ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . وَعَنْهُ فِي الصَّيْدِ ، لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِلَّا فِي الْعَمْدِ ، وَيَخْرُجُ فِي الْحَلْقِ مِثْلُهُ) أَمَّا الرُّوْطُ ، فَقَدْ ذَكَرْنَاهُ . وَجُمَلَتُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَا فِي الْحَلْقِ وَالتَّقْلِيمِ ، وَمَنْ لَهُ عُذْرٌ ، وَمَنْ لَا عُذْرَ لَهُ ، فِي ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَنَحْوُهُ عَنِ الثَّوْرِيِّ . وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ، لَا فِدْيَةَ عَلَى النَّاسِ . وَهُوَ قَوْلُ إِسْحَاقَ^(١) ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « عَفِيَ لَأُمْتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ »^(٢) . وَلَنَا ، أَنَّهُ إِثْلَافٌ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَاثِلَافٌ مَالِ الْآدَمِيِّ ، وَلَأنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْجَبَ الْفِدْيَةَ عَلَى مَنْ حَلَقَ رَأْسَهُ لِأَذَى بِهِ ، وَهُوَ مَعْدُورٌ ، فَكَانَ تَنْبِيْهَا عَلَى وُجُوبِهَا عَلَى غَيْرِ الْمَعْدُورِ ، وَذَلِيلًا عَلَى وُجُوبِهَا عَلَى الْمَعْدُورِ بِنَوْعٍ آخَرَ ، كَالْمُحْتَجِمِ يَخْلُقُ مَوْضِعَ مُحَاجِمِهِ ، أَوْ شَعَرَ شَجَّتِهِ . وَفِي مَعْنَى

قوله : وإن حلق ، أَوْ قَلَّمَ ، أَوْ وَطِئَ ، أَوْ قَتَلَ صَيْدًا عَامِدًا أَوْ مُخْطِئًا ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ . إِذَا حَلَقَ أَوْ قَلَّمَ ، فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ، سَوَاءً كَانَ عَامِدًا أَوْ غَيْرَ عَامِدٍ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَنَصَّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : لَا فِدْيَةَ عَلَى مُكْرَهُ وَنَاسٍ وَجَاهِلٍ وَنَائِمٍ وَنَحْوِهِمْ . وَهُوَ رَوَايَةٌ مُخْرَجَةٌ مِنْ قَتْلِ الصَّيْدِ . وَذَكَرَهُ

(١) فِي النَّسَخَتَيْنِ : « أَيْ إِسْحَاقَ » . وَانْظُرِ الْمَعْنَى ٣٨١/٥ .

(٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ فِي ٢٧٦/١ .

التَّاسِي النَّائِمُ الَّذِي يَقْلَعُ شَعْرَهُ ، أَوْ يُصَوِّبُ رَأْسَهُ إِلَى تَنْوِيرٍ ، فَيَحْرِقُ
اللَّهْبُ شَعْرَهُ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ .

فصل : وَقَتْلُ الصَّيِّدِ يَسْتَوِي عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ أَيْضًا . هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ .
وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَالنَّحْعِيُّ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ،
وَأَصْحَابُ [٦٥/٣] الرَّأْيِ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : عَلَى الْمُتَعَمِّدِ بِالْكِتَابِ ، وَعَلَى
الْمُخْطِئِ بِالسَّنَةِ . وَعَنْهُ ، لَا كَفَّارَةَ عَلَى الْمُخْطِئِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ،
وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَطَاوُسٍ ، وَابْنِ الْمُنْذِرِ ، وَدَاوُدَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ :
﴿ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا ﴾ . فَيَذُلُّ بِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا جَزَاءَ عَلَى

الإنصاف

بَعْضِهِمْ رَوَايَةً . وَاخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْجَوْزِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَهُوَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ ، وَيُخَرِّجُ
فِي الْحَلْقِ مِثْلَهُ . وَاخْتَارَهُ فِي « الْفَائِقِ » فِي حَلْقِ الرَّأْسِ ، وَتَقْلِيمِ الْأَطْفَارِ . وَأَمَّا
إِذَا وَطِئَ ، فَإِنَّ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ ، سَوَاءً كَانَ عَامِدًا أَوْ غَيْرَ عَامِدٍ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ
الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ ، وَقَطَعُوا بِهِ ، إِلَّا الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ مُكْرَهَةً ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ
فِيهَا مِنَ الْخِلَافِ قَرِيبًا ، مَعَ أَنَّهَا لَا تَدْخُلُ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا . وَأَمَّا إِذَا قَتَلَ صَيْدًا ،
فَعَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ ، سَوَاءً كَانَ عَامِدًا أَوْ غَيْرَ عَامِدٍ . هَذَا الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ
جُمْهُورُ الْأَصْحَابِ ، وَنَقَلَهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ ، مِنْهُمْ صَالِحٌ . قَالَ فِي « الْمُغْنَى » ،
و « الشَّرْحِ » : هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ : عَلَيْهِ
الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا جَزَاءَ بِقَتْلِ الْخَطِئِ . نَقَلَهُ صَالِحٌ أَيْضًا ، وَاخْتَارَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ
الْجَوْزِيُّ وَغَيْرُهُ .

فَالِدَتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : الْمُكْرَهُ عِنْدَنَا كُمُخْطِئٍ ، وَذَكَرَ
السَّيْنِيُّ ، يَعْنِي بِهِ الْمُصَنِّفَ ، فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ ، فِي مَوْضِعَيْنِ ، أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ ، وَإِنَّمَا

وإن لیس ، أو تطیب ، أو غطى رأسه ناسياً ، فلا كفارة فيه .
وعنه ، عليه الكفارة .

المفتع

الخاطي ، ولأن الأصل براءة ذمته ، فلا يشغلها إلا بدليل ، ولأنه محظور بالإحرام لا يفسد به ، ففرق بين عمدته وخطئه ، كاللبس . ووجه الأولى قول جابر رضي الله عنه : جعل رسول الله ﷺ في الضبع يصيبه المحرم كبشاً . وقال عليه السلام ، في بيض النعام يصيبه المحرم : « ثمنه » . ولم يفرق بين العمد والخطأ . رواها ابن ماجه^(١) . ولأنه ضمان إثلاف ، فاستوى عمدته وخطؤه ، كإل الأدمي^{*} .

الشرح الكبير

١٢٣٠ - مسألة : (وإن لیس ، أو تطیب ، أو غطى رأسه ناسياً ، فلا كفارة فيه . وعنه ، عليه الكفارة) أما إذا لیس ، أو تطیب ، أو غطى رأسه عامداً ، فإن عليه الفدية بغير خلاف علمناه ؛ لأنه ترفه بمحظور في إحرامه عامداً ، فأشبهه خلق الشعر . ويستوى في ذلك قليل الطيب

يلزم المكروه ، يعنى بكسر الراء ، وجزم به ابن الجوزي . قاله في « القواعد الأصولية » . الثانية ، عمد الصبي ومن زال عقله بعد إحرامه ، خطأ . وتقدم ذلك .

الإنصاف

قوله : وإن لیس ، أو تطیب ، أو غطى رأسه ناسياً ، فلا كفارة عليه . وكذا إن كان جاهلاً أو مكرهاً . وهذا الصحيح من المذهب ، وعليه أكثر الأصحاب ،

(١) الأول أخرجه ابن ماجه في : باب جزاء الصيد يصيبه المحرم ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠٣١/٢ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أكل الضبع ، من كتاب الأطعمة ، سنن أبي داود ٣١٩/٢ . والثاني تقدم تحريره في صفحة ٢٩٢ .

وَكَثِيرُهُ ، وَقَلِيلُ اللَّبَسِ وَكَثِيرُهُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَجِبُ الدُّمُّ إِلَّا بِتَطْيِيبِ غُضُو كَامِلٍ ، وَفِي اللَّبَاسِ بِلِبَاسِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ، وَلَا شَيْءٌ فِيمَا دُونَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْبَسْ لِبَسًا مُعْتَادًا ، أَشْبَهَ مَا لَوْ ائْتَزَرَ بِالْقَمِيصِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ مَعْنَى حَصَلَ بِهِ الْاسْتِمْتَاعُ بِالْمَحْظُورِ ، فَاعْتَبِرَ بِمُجَرَّدِ الْفِعْلِ ، كَالْوُطْءِ ، أَوْ مَحْظُورٍ فَلَا تَتَقَدَّرُ فِدْيَتُهُ بِالزَّمَنِ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ مَمْنُوعٌ ؛ فَإِنَّ النَّاسَ يَحْتَلِفُونَ فِي اللَّبَسِ فِي الْعَادَةِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ تَقْدِيرٌ ، وَالتَّقْدِيرَاتُ بِأُيُهَا التَّوْقِيفُ ، وَتَقْدِيرُهُمْ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ تَحْكُمُ مَحْضٌ ، وَأَمَّا إِذَا ائْتَزَرَ بِقَمِيصٍ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِلِبَسٍ مَخِيطٍ ، وَلِذَلِكَ لَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ وَإِنْ طَالَ ، وَالْمُخْتَلَفُ فِيهِ مُحَرَّمٌ لِنَبِيِّهِ .

فصل : وَيَنْزِمُهُ غَسْلُ الطَّيِّبِ ، وَخَلْعُ اللَّبَاسِ ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ مَحْظُورٌ ، فَلَزِمَتْهُ إِزَالَتُهُ وَقَطْعُ اسْتِدَامَتِهِ ، كَسَائِرِ الْمَحْظُورَاتِ . وَالْمُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَعِينَ فِي غَسْلِ الطَّيِّبِ بِحَلَالٍ ؛ لِئَلَّا يُبَاشِرَ الْمُحْرِمُ الطَّيِّبَ بِنَفْسِهِ ، وَإِنْ وَلِيَهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَا بَأْسَ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلَّذِي عَلَيْهِ طَيِّبٌ : «اغْسِلْ عَنْكَ الطَّيِّبَ» ^(١) . وَلِأَنَّهُ تَارِكٌ لَهُ . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَا يَغْسِلُهُ بِهِ مَسَحَهُ بِخِرْقَةٍ ، أَوْ حَكَّهُ بِتُرَابٍ أَوْ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ الَّذِي عَلَيْهِ أَنْ يُزِيلَهُ حَسَبَ الْإِمْكَانِ ، وَقَدْ فَعَلَهُ .

مِنْهُمْ الْقَاضِي فِي كِتَابِ «الرَّوَايَتَيْنِ» . وَنَقَلَ الْجَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ . وَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا ، ظَاهِرَ الْمَذْهَبِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي «الْوَجِيزِ» وَغَيْرِهِ . وَقَدَّمَهُ فِي «الْفُرُوعِ» وَغَيْرِهِ . وَاخْتَارَهُ الْخِرَقِيُّ وَغَيْرُهُ . وَعَنْهُ ، تَجِبُ الْكُفَّارَةُ . نَصَرَهَا

(١) تقدم تخريجها في صفحة ١٣٩ .

فصل : فإن كان معه ماء ، وهو محتاج إلى الوضوء ، والماء لا يكفيهما ، غسل به الطيب ، وتيمم للحديث ؛ لأنه لا رخصة في إبقاء الطيب ، وترك الوضوء إلى التيمم رخصة ، فإن قدر على قطع رائحة الطيب بغير الماء ، [٦٥/٣ ط] فعل ، وتوضأ ؛ لأن المقصود من إزالة الطيب قطع رائحته ، فلا يتعين الماء ، والوضوء بخلافه . فإن لبس قميصاً وسراويل وعمامة وخفين كفاه فدية واحدة ؛ لأن الجميع لبس ، فأشبهه الطيب في رأسه وبدنه . وفيه خلاف ذكرناه فيما مضى ^(١) .

فصل : فأما إن فعل ذلك ناسياً ، فلا فدية عليه . هذا ظاهر المذهب . والجاهل في معنى التامس . وهذا قول عطاء ، والثوري ، وإسحاق ، وابن المنذر . قال أحمد : قال سفيان : ثلاثة في الحج العمد والنسيان سواء ؛ إذا أتى أهله ، وإذا أصاب صبيداً ، وإذا حلق رأسه . قال أحمد :

القاضي في « تعليقه » وأصحابه . وقال في « الفروع » : ويتوجه أن الجاهل بالحكم هنا كالصوم ، على ما تقدم . وقاله القاضي لخصمه ؛ يجب أن يقول ذلك .

فائدتان ؛ إحداهما ، متى زال عذر من تطيب ، غسله في الحال ، فلو أخر غسله بلا عذر ، فعليه الفدية ، ويجوز له غسله بيده وبمائع وغيره . ويستحب أن يستعين في غسله بحلال ، فإن كان الماء لا يكفي الوضوء وغسله ، غسل به الطيب ، وتيمم للحديث ؛ لأن الوضوء له بدل . قلت : فيعاني بها . ومحل هذا ، إذا لم يقدر على قطع رائحته بغير الماء ، فإن قدر على قطع الرائحة بغير الماء ، فعل وتوضأ ؛ لأن

(١) انظر ما تقدم في صفحة ١٤١ .

إذا جامعَ أهله بطلَ حَجُّه . لأنه شيءٌ لا يَقْدِرُ على رَدِّه ، والصَّيْدُ إذا قَتَلَهُ ، فقد ذَهَبَ لا يَقْدِرُ على رَدِّه ، والشَّعْرُ إذا حَلَقَهُ فقد ذَهَبَ ، فهذه الثلاثةُ ، العَمْدُ والخطأُ والنِّسيانُ فيه سواءٌ . وكلُّ شيءٍ مِنَ النِّسيانِ بعدَ الثلاثةِ فهو يَقْدِرُ على رَدِّه ، مثلُ إذا غَطَّى الْمُحْرِمُ رَأْسَهُ ، ثم ذَكَرَ ، ألقاه عن رَأْسِهِ وليس عليه شيءٌ ، أو لَبَسَ خُفًّا ، نَزَعَهُ ، وليس عليه شيءٌ . وعنه روايةٌ أُخْرَى ، أَنَّ عليه الْفِدْيَةَ في كُلِّ حَالٍ . وهو مَذْهَبُ مالِكٍ ، وَاللَّيْثِ ، وَأبي حنيفةٍ ؛ لأنه هَتَكَ حُرْمَةَ الإِحْرَامِ ، فَاسْتَوَى عَمْدُهُ وَسَهْوُهُ ، كَالْحَلْقِ وَالتَّقْلِيمِ . ولنا ، عُمُومُ قَوْلِهِ عليه السَّلامُ : « غَفَى لِأُمِّي عَنِ الْخَطَا وَالنِّسيانِ ، وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ » . وَرَوَى يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ ، أَنَّ رجلاً أتَى النَّبِيَّ ﷺ ، وهو بِالْجِعْرَانَةِ ، وعليه جُبَّةٌ ، وعليه أَثَرُ خُلُوقٍ ، أو

قال^(١) : أَثَرُ صُفْرَةٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي ؟ قَالَ : « اخْلَعْ عَنْكَ هَذِهِ الْجُبَّةَ ، وَاغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الْخُلُوقِ - أَوْ قَالَ : أَثَرَ الصُّفْرَةِ - وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ كَمَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢) . وَفِي لَفْظٍ ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَحْرَمْتُ بِالْعُمْرَةِ وَعَلَى هَذِهِ الْجُبَّةِ . فَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالْفِدْيَةِ ، مَعَ مَسْأَلَتِهِ عَمَّا يَصْنَعُ ، وَتَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ غَيْرِ جَائِزٍ ، ذَلَّ عَلَى أَنَّهُ عَذَرَهُ لَجَهْلِهِ . وَالتَّاسِي فِي مَعْنَاهُ . وَلَأَنَّ

الْقَصْدُ قَطْعُهَا . وَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ ، مَسَحَهُ بِخِرْقَةٍ ، أَوْ حَكَّهُ بِتُرَابٍ أَوْ غَيْرِهِ حَسَبَ

(١) سقط من : م .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ١٣٩ .

الحَجَّ عِبَادَةً يَجِبُ بِإِفْسَادِهَا الْكُفَّارَةُ ، فَكَانَ فِي مَحْظُورَاتِهِ مَا يُفَرِّقُ فِيهِ بَيْنَ عَمْدِهِ وَسَهْوِهِ ، كَالصَّوْمِ . وَأَمَّا الْحَلْقُ وَقَتْلُ الصَّيْدِ فَهُوَ إِثْلَافٌ ، وَلَا يُمَكِّنُ ثَلَاثِيهِ . إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ مَتَى ذَكَرَ فَعَلِيهِ خَلْعُ اللَّبَاسِ وَغَسْلُ الطَّيِّبِ فِي الْحَالِ ، فَإِنْ أَخَّرَ ذَلِكَ عَنْ زَمَنِ الْإِمْكَانِ ، فَعَلِيهِ الْفِذْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ تَطْيِيبٌ وَلَيْسَ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ، فَأَشْبَهَ الْمُبْتَدِئُ . وَإِنْ مَسَّ طَيِّبًا يَظُنُّهُ يَابِسًا ، فَإِنْ رَطُبًا ، فَفِيهِ [٦٦/٣] وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، عَلَيْهِ الْفِذْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مَسَّ الطَّيِّبِ . وَالثَّانِي ، لَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَهْلٌ تَحْرِيمُهُ ، فَأَشْبَهَ مَنْ جَهَلَ تَحْرِيمَ الطَّيِّبِ . وَإِنْ طَيَّبَ بِإِذْنِهِ فَعَلِيهِ الْفِذْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ . فَإِنْ قِيلَ : فَلِمَ لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِدَامَةُ الطَّيِّبِ هَهُنَا ، كَالَّذِي تَطْيِيبُ قَبْلَ إِحْرَامِهِ ؟ قُلْنَا : ذَلِكَ فِعْلٌ مَنْدُوبٌ إِلَيْهِ ، فَكَانَ لَهُ اسْتِدَامَتُهُ ، وَهَهُنَا هُوَ مُحَرَّمٌ ، وَإِنَّمَا سَقَطَ حُكْمُهُ بِالنَّسْيَانِ وَالْجَهْلِ ، فَإِذَا زَالَ ظَهَرَ حُكْمُهُ ، وَإِنْ تَعَذَّرَ عَلَيْهِ إِزَالَتُهُ لِإِكْرَاهٍ أَوْ عِلَّةٍ ، وَلَمْ يَجِدْ مَنْ يُزِيلُهُ ، فَلَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ ، وَجَرَى مَجْرَى الْمُكْرَهِ عَلَى ابْتِدَاءِ الطَّيِّبِ . وَحُكْمُ الْجَاهِلِ إِذَا عَلِمَ حُكْمَ النَّاسِي إِذَا ذَكَرَ ، وَحُكْمُ الْمُكْرَهِ حُكْمُ النَّاسِي ؛ لِأَنَّهُ مَقْرُونٌ بِهِ فِي الْحَدِيثِ الدَّالُّ عَلَى الْعَفْوِ . وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُلَبِّيَ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ ؛ اسْتِذْكَارًا لِلْحَجِّ ، وَاسْتِشْعَارًا بِإِقَامَتِهِ

الْإِمْكَانِ . الثَّانِيَةُ ، لَوْ مَسَّ طَيِّبًا ، يَظُنُّهُ يَابِسًا ، فَإِنْ رَطُبًا ، فَقِيَ وَجُوبُ الْفِذْيَةِ بِذَلِكَ وَجْهَانِ . وَأُطْلِقَهُمَا فِي « الْمُعْنَى » ، وَ « الشَّرْحِ » ، وَ « الْفُرُوعِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِي الْكَبِيرِ » ، وَ « الْقَوَاعِدِ الْأَصُولِيَّةِ » ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزَمُهُ الْفِذْيَةُ ؛ لِأَنَّهُ قَصَدَ مَسَّ الطَّيِّبِ . وَالثَّانِي ، لَا فِذْيَةَ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ جَهْلٌ تَحْرِيمُهُ ، فَأَشْبَهَ مَنْ جَهَلَ تَحْرِيمَ الطَّيِّبِ . قُلْتُ : وَهُوَ الصَّوَابُ . وَقَدَّمَهُ فِي « الرَّعَايَةِ

وَمَنْ رَفَضَ [٢٦٨] إِحْرَامَهُ ، ثُمَّ فَعَلَ مَحْظُورًا ، فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ .
 المنع

الشرح الكبير

عليه ورُجوعه إليه . ويروى هذا القول عن إبراهيم النخعي . وقد ذكره
 الخِرقي .

١٢٣١ - مسألة : (وَمَنْ رَفَضَ إِحْرَامَهُ ، ثُمَّ فَعَلَ مَحْظُورًا ، فَعَلَيْهِ
 فِدَاؤُهُ) وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّ التَّحَلُّلَ مِنَ الْحَجِّ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ؛
 كَالْأَفْعَالِ ، أَوِ التَّحَلُّلِ عِنْدَ الْحَصْرِ ، أَوِ بِالْعُذْرِ إِذَا شَرَطَ . وما عدا هذا
 فليس له أن يَتَحَلَّلَ . ولو تَوَى التَّحَلُّلَ لَمْ يَحِلَّ ، وَلَا يَفْسُدُ الْإِحْرَامُ
 بِرَفْضِهِ ؛ لِأَنَّهَا عِبَادَةٌ لَا يَخْرُجُ مِنْهَا بِالْفَسَادِ ، فَلَمْ يَخْرُجْ بِرَفْضِهَا ، بِخِلَافِ
 سَائِرِ الْعِبَادَاتِ . وَيَكُونُ الْإِحْرَامُ بَاقِيًا فِي حَقِّهِ ، يَلْزُمُهُ أَحْكَامُهُ ، وَيَلْزُمُهُ
 جَزَاءُ كُلِّ جِنَايَةٍ جَنَّاها . وَإِنْ وَطِئَ أَفْسَدَ حَجَّهُ ، وَعَلَيْهِ لِذَلِكَ بَدَلَةٌ مَعَ مَا

الإنصاف

الكثيرى في موضع .

قوله : وَمَنْ رَفَضَ إِحْرَامَهُ ، ثُمَّ فَعَلَ مَحْظُورًا ، فَعَلَيْهِ فِدَاؤُهُ . اعلم أنه لا يَفْسُدُ
 الْإِحْرَامُ بِرَفْضِهِ بِالْيَقِينِ ، وَلَوْ كَانَ مُحْضَرًا ، لَمْ يُبَحَّ لَهُ التَّحَلُّلُ ، بَلْ حُكْمُهُ بَاقٍ .
 نصُّ عليه ، وعليه الأصحاب ، فَإِذَا فَعَلَ مَحْظُورًا بَعْدَ رَفْضِهِ ، فَعَلَيْهِ جَزَاؤُهُ . وكذا
 لو فَعَلَ جَمِيعَ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ بَعْدَ رَفْضِهِ ، فَعَلَيْهِ لِكُلِّ مَحْظُورٍ كَفَّارَةٌ ،
 [٢٩٠/١] إِنْ لَمْ يَتَدَاخَلَ ، إِنْ لَمْ يَرَفُضْ إِحْرَامَهُ . وهذا المذهب ، وعليه الأصحاب .
 وعنه ، يُخْزَرُّهُ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ . ذَكَرَهَا فِي « الْمُسْتَوْعِبِ » فِي آخِرِ بَابِ مَا يَحْرُمُ
 عَلَى الْمُحْرَمِ .

فائدة : يَلْزُمُهُ لِرَفْضِهِ دَمٌ . ذَكَرَهُ فِي « التَّرْغِيبِ » وَغَيْرِهِ . وَقَدْ مَه فِي
 « الْفُرُوعِ » . وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُغْنَى » ، وَالشَّارِحُ ، وَغَيْرُهُمَا : لَا شَيْءَ عَلَيْهِ

المفنع وَمَنْ تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فِي بَدَنِهِ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةٌ ذَلِكَ فِي إِحْرَامِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ لُبْسُ ثَوْبٍ مُطَيَّبٍ .

الشرح الكبير وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّمَاءِ ، سِوَاءَ كَانَ الْوُطْءُ قَبْلَ الْجِنَايَاتِ أَوْ بَعْدَهَا ، فَإِنْ الْجِنَايَةُ عَلَى الْإِحْرَامِ الْفَاسِدِ كَالْجِنَايَةِ عَلَى الْإِحْرَامِ الصَّحِيحِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ لِرَفْضِ الْإِحْرَامِ شَيْءٌ ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ نِيَّةٍ لَمْ تُؤَثِّرْ شَيْئًا .

١٢٣٢ - مسألة : (وَمَنْ تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فِي بَدَنِهِ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةٌ ذَلِكَ فِي إِحْرَامِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ لُبْسُ ثَوْبٍ مُطَيَّبٍ) يُسْتَحَبُّ لِمَنْ أَرَادَ الْإِحْرَامَ أَنْ يَتَطَيَّبَ فِي بَدَنِهِ خَاصَّةً ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْإِحْرَامِ ^(١) . وَلَهُ اسْتِدَامَةُ الطَّيِّبِ فِي إِحْرَامِهِ . قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنْتُ أَطَيَّبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ ، قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ . وَقَالَتْ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَهُوَ مُحْرِمٌ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢) . وَفِي لَفْظِ لِلنِّسَاءِ : كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِيصِ طَيِّبِ الْمُسْلِكِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

الإنصاف لِرَفْضِهِ ؛ لِأَنَّهُ نِيَّةٌ لَمْ تُفِذْ شَيْئًا . قُلْتُ : وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَصْحَابِ . وَتَقَدَّمَ - إِذَا أَفْسَدَ الْحَجَّ التَّطَوُّعَ أَوْ الْعُمْرَةَ - رَوَايَةٌ ؛ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْقَضَاءُ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَعَلَيْهِمَا الْمَضِيُّ فِي فَاسِدِهِ . فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ هَذَا .

قوله : وَمَنْ تَطَيَّبَ قَبْلَ إِحْرَامِهِ فِي بَدَنِهِ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةٌ ذَلِكَ . وَهَذَا بِلَا زَوَاعٍ ، لَكِنْ لَوْ نَقَلَهُ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ مِنْ بَدَنِهِ ، أَوْ نَقَلَهُ عَنْهُ ، ثُمَّ رَدَّهُ إِلَيْهِ ، أَوْ مَسَّهُ بِيَدِهِ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ ، بِخِلَافِ سَيَلَانِهِ بِعَرَقٍ وَشَمْسٍ .

(١) انظر ما تقدم في صفحة ٢٦٦ .

(٢) تقدم ترجمته في صفحة ١٣٩ .

وَأِنْ أُحْرِمَ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ ، خَلَعَهُ وَلَمْ يَشُقَّهُ ، المقنع

الشرح الكبير

قَالَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : كُنَّا نَخْرُجُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ [٦٦/٣ ط] إِلَى مَكَّةَ فَنُضَمُّدُ جِبَاهَنَا بِالْمِسْكِ الْمُطَيَّبِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ، فَإِذَا عَرِقَتْ إِحْدَانَا سَالَ عَلَى وَجْهِهَا ، فَيَرَاهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَلَا يَنْهَاهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١) .

فصل : وليس له لبسُ مُطَيَّبٍ بعدَ إحرامِهِ ، بغيرِ خِلَافٍ ؛ لقولِ رسولِ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَلْبَسُوا مِنْ الْكِيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ وَلَا الْوَرَسُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٢) . فَإِنْ لَبَسَ ثَوْبًا مُطَيَّبًا ، ثُمَّ أُحْرِمَ ، فَلَهُ اسْتِدَامَةُ لُبْسِهِ ، مَا لَمْ يَنْزِعْهُ ، فَإِنْ نَزَعَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَلْبَسَهُ ، فَإِنْ فَعَلَ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ يَمْنَعُ اتِّدَاءَ الطَّيِّبِ وَلُبْسَ الْمُطَيَّبِ ، دُونَ اسْتِدَامَتِهِ . وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

١٢٣٣ - مسألة : (وَإِنْ أُحْرِمَ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ ، خَلَعَهُ وَلَمْ يَشُقَّهُ ،

قوله : وليس له لبسُ ثَوْبٍ مُطَيَّبٍ . يعنى ، بعدَ إحرامِهِ ، وَأَمَّا عِنْدَ إِحْرَامِهِ ، فَإِجْزَؤُ ، لَكِنْ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَذْهَبِ ، كَرَاهَةُ تَطْيِيبِ ثَوْبِهِ ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَقَالَ الْأَجُرِيُّ : يَحْرُمُ . وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ . وَقِيلَ : هُوَ كَتَطْيِيبِ بَدَنِهِ . وَتَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي أَوَّلِ بَابِ الْإِحْرَامِ .

فائدة : قوله : وَإِنْ أُحْرِمَ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ ، خَلَعَهُ وَلَمْ يَشُقَّهُ . وَكَذَا لَوْ كَانَ عَلَيْهِ سَرَاوِيلٌ ، أَوْ جُبَّةٌ ، أَوْ غَيْرُهُمَا . صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ .

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٤٢ .

(٢) تقدم تخريجه في صفحة ٢٤٥ .

المفنع فَإِنْ اسْتَدَامَ لَبَسَهُ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ . وَإِنْ لَبِسَ ثَوْبًا كَانَ مُطَيَّبًا ، وَانْقَطَعَ رِيحُ الطَّيِّبِ مِنْهُ ، وَكَانَ يَحِثُّ إِذَا رُشَّ فِيهِ مَاءٌ فَاحَ رِيحُهُ ، فَعَلَيْهِ الْفِدْيَةُ .

الشرح الكبير فَإِنْ اسْتَدَامَ لَبَسَهُ ، فعليه الفدية (إذا أحرَمَ وعليه قميصٌ أو سراويلٌ أو جُبَّةٌ ، خَلَعَهُ ولم يَشُقَّهُ ، ولا فِدْيَةَ عليه . وبه قال أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وقال بعضهم : إِنَّهُ يَشُقُّ ثِيَابَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَتَّعَطَّى رَأْسَهُ حِينَ يَنْزِعُ الْقَمِيصَ مِنْهُ . وَلَنَا ، مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ حَدِيثِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، وَهُوَ بِالْجَعْفَرَاةِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَحْرَمْتُ بِالْعُمَرَةِ ، وَعَلَى هَذِهِ الْجُبَّةِ . فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِخَلْعِهَا^(١) . وَلَوْ وَجَبَ شُقُّهَا ، أَوْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ فِدْيَةُ لَأَمَرَهُ بِهَا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ عَنْ وَقْتِ الْحَاجَةِ . فَإِنْ اسْتَدَامَ لَبَسَهُ ، فعليه الفدية ؛ لِأَنَّهُ خَلَعَهُ وَاجِبٌ ؛ لِأَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِهِ ، وَلِأَنَّهُ مَحْظُورٌ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ ، فَوَجِبَ عَلَيْهِ دَمٌ لِفَعْلِهِ ، كَمَا لَوْ خَلَقَ رَأْسَهُ .

١٢٣٤ - مسألة : (وَإِنْ لَبِسَ ثَوْبًا كَانَ^(٢) مُطَيَّبًا ، فَانْقَطَعَ رِيحُ الطَّيِّبِ مِنْهُ ، وَكَانَ يَحِثُّ إِذَا رُشَّ فِيهِ الْمَاءُ فَاحَ رِيحُهُ ، فعليه الفدية) لِأَنَّهُ

الإنصاف قوله : فَإِنْ اسْتَدَامَ لَبَسَهُ ، فعليه الفدية . مُرَادُهُ ، وَلَوْ اسْتَدَامَ لِحِطَّةً فَأَكْثَرَ فَوْقَ الْمُعْتَادِ فِي خَلْعِهِ .

قوله : وَإِنْ لَبِسَ ثَوْبًا كَانَ مُطَيَّبًا ، فَانْقَطَعَ رِيحُ الطَّيِّبِ مِنْهُ ، وَكَانَ يَحِثُّ إِذَا رُشَّ

(١) تقدم تخريجه في صفحة ١٣٩ .

(٢) سقط من : م .

مُطَيَّبٌ ، بِدَلِيلٍ أَنَّ رَائِحَتَهُ تَظْهَرُ عِنْدَ رَشِّ الْمَاءِ ، وَالْمَاءُ لَا رَائِحَةَ لَهُ ، وَإِنَّمَا

فيه ماءٌ فَاحَ رِيحُهُ ، فَعَلِيهِ الْفِدْيَةُ . وَهَذَا بِلَا نِزَاعٍ . وَكَذَلِكَ لَوْ اقْتَرَشَهُ . نَصٌّ عَلَيْهِ . الْإِنْصَافُ . وَلَوْ كَانَ تَحْتَ حَائِلٍ غَيْرِ ثِيَابٍ بَدَنِهِ ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ الْحَائِلُ لَا يَمْتَنِعُ رِيحَهُ وَمُبَاشَرَتَهُ . وَإِنْ مَنَعَ ، فَلَا فِدْيَةَ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . وَأُطْلِقَ الْأَجْرِيُّ ، أَنَّهُ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا حَائِلٌ ، كُرَّةٌ ، وَلَا فِدْيَةَ .

فائدة : الْقَارِئُ كَثِيرُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَحْكَامِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » وَغَيْرِهِ ؛ لظَاهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ . فَاخْتَارَ الْقَاضِي أَنَّهُ إِحْرَامَانِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَلَعَلَّهُ ظَاهِرُ قَوْلِ أَحْمَدَ ؛ فَإِنَّهُ شَبَّهَهُ بِحُرْمَةِ الْحَرَمِ ، وَحَرَّمَ الْإِحْرَامَ ؛ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ هُوَ نِيَّةُ التُّسْلُكِ ، وَنِيَّةُ الْحَجِّ غَيْرُ نِيَّةِ الْعُمْرَةِ . وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ إِحْرَامٌ وَاحِدٌ ، كَتَبَعَ عَبْدُ وَدَارٍ صَفَقَةً وَاحِدَةً ، فَهُوَ عَقْدٌ وَاحِدٌ وَالْمَبِيعُ اثْنَانِ . وَعَنْهُ ، يَلْزَمُهُ بِفِعْلٍ مَحْظُورٍ جَزَاءَانِ . ذَكَرَهَا فِي « الْوَاضِحِ » . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ تَخْرِيجًا ، إِنَّ لَزِمَهُ طَوَافَانِ وَسَعْيَانِ . « وَقَالَ الْمُصَنِّفُ فِي « الْمُعْنَى » (١) : قَالَ الْقَاضِي : إِذَا قُلْنَا : عَلَيْهِ طَوَافَانِ ، لَزِمَهُ جَزَاءَانِ . انْتَهَى (١) . وَخَصَّهَا ابْنُ عَقِيلٍ بِالصَّيْدِ ، كَمَا لَوْ أَفْرَدَ كُلَّ وَاحِدٍ بِإِحْرَامٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ ، وَكَمَا لَوْ وُطِئَ وَهُوَ مُحَرَّمٌ صَائِتٌ . قَالَ الْقَاضِي : لَا يَمْتَنِعُ التَّدَاخُلُ ، ثُمَّ لَمْ يَتَدَاخَلَا ؛ لِاخْتِلَافِ كَفَّارَتِهِمَا ، أَوْ لِأَنَّ الْإِحْرَامَ وَالصَّيَامَ لَا يَتَدَاخَلَانِ ، وَالْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ يَتَدَاخَلَانِ عِنْدَنَا . (٢) وَخَرَجَ فِي « الْمُعْنَى » ، لَزُومَ بَدَنَتِهِ وَشَاؤِهِ ، فِيمَا إِذَا أَفْسَدَ نُسْكَهُ بِالْوُطْءِ ، إِذَا قُلْنَا : يَلْزَمُهُ طَوَافَانِ (٣) .

(١ - ١) زيادة من : ش .

(٢) انظر : المغنى ٣٤٩/٥ .

(٣ - ٣) زيادة من : ش .

فَصْلٌ : وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ ، فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، إِنْ قَدَّرَ عَلَى إِيصَالِهِ إِلَيْهِمْ ، إِلَّا فِدْيَةَ الْأَذَى وَاللَّبْسِ وَنَحْوَهَا ، إِذَا وَجَدَ سَبَبَهَا فِي الْحِلِّ ، فَيَقْرِقُهَا حَيْثُ وَجَدَ سَبَبَهَا . وَدَمُ الْإِخْصَارِ يُخْرِجُهَا حَيْثُ أُخْصِرَ .

الشرح الكبير هو من الطَّيِّبِ الذِّي فِيهِ ، فَلَرِمَتُهُ الْفِدْيَةُ ، كَمَا لَوْ ظَهَرَتْ بِنَفْسِهَا .

فصل : قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ : (وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ ، فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، إِذَا قَدَّرَ عَلَى إِيصَالِهِ إِلَيْهِمْ ، إِلَّا فِدْيَةَ الْأَذَى وَاللَّبْسِ وَنَحْوَهَا ، إِذَا وَجَدَ سَبَبَهَا فِي الْحِلِّ ، فَيَقْرِقُهَا حَيْثُ وَجَدَ سَبَبَهَا . وَدَمُ الْإِخْصَارِ يُخْرِجُهَا حَيْثُ أُخْصِرَ) الْهَدَايَا وَالضَّحَايَا مُخْتَصَّةٌ بِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ثُمَّ مَحْلُهَا إِلَى آلَيْبَتِ الْغَيْثِ ﴾ ^(١) . وَكَذَلِكَ جَزَاءُ الْمَحْظُورَاتِ ، إِذَا فَعَلَهَا فِي الْحَرَمِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، فَقَالَ : أَمَّا إِذَا كَانَ بِمَكَّةَ ، أَوْ كَانَ مِنَ الصَّيِّدِ ، فَكُلُّهُ بِمَكَّةَ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ هَذِيَا بُلْعُ الْكَعْبَةِ ﴾ ^(٢) . وَذَكَرَ الْقَاضِي فِي [٦٧/٣ د] قَتْلَ الصَّيِّدِ رِوَايَةً أُخْرَى ، أَنَّهُ يَفْدِي حَيْثُ قَتَلَهُ ، كَحَلْقِ الرَّأْسِ . وَهَذَا يُخَالِفُ نَصَّ الْكِتَابِ ،

قوله : وَكُلُّ هَذِي أَوْ إِطْعَامٍ ، فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، إِنْ قَدَّرَ عَلَى إِيصَالِهِ إِلَيْهِمْ . يَغْنَى ، إِذَا كَانَ مُتَعَلِّقًا بِالْإِخْرَامِ ، أَوْ الْحَرَمِ ، فَالْهَدَايَا وَالضَّحَايَا مُخْتَصَّةٌ بِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ ، كَهَذِي التَّمَتُّعِ وَالْقِرَانِ وَغَيْرِهِمَا ، وَكَذَا مَا وَجَبَ لتركِ وَاجِبٍ ، كَالْإِخْرَامِ مِنَ الْمِيقَاتِ ، وَطَوَافِ الْوُدَاعِ وَنَحْوِهِمَا ، وَكَذَا جَزَاءُ الْمَحْظُورَاتِ ،

(١) سورة الحج ٣٣ .

(٢) سورة المائدة ٩٥ .

وَمَنْصُوصَ أَحْمَدَ ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ . وَمَا وَجَبَ لِتَرْكِ نُسْلِكَ أَوْ فَوَاتٍ فَهُوَ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ دُونَ غَيْرِهِمْ ؛ لِأَنَّهُ هَذِي وَجَبَ لِتَرْكِ نُسْلِكَ ، أَشْبَهَ دَمَ الْقِرَانِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ ، فِي مَنْ فَعَلَ الْمَحْظُورَ لِغَيْرِ سَبَبٍ يُبِيحُهُ : إِنَّهُ يَخْتَصُّ ذَبْحَهُ وَتَفْرِقَةَ لَحْمِهِ بِفُقَرَاءِ الْحَرَمِ ، كَسَائِرِ الْهَدْيِ .

فصل : وَمَا وَجَبَ نَحْرُهُ بِالْحَرَمِ ، وَجَبَ تَفْرِقَةُ لَحْمِهِ بِهِ . وَبِهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ . وَقَالَ مَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ : إِذَا ذَبَحَهَا فِي الْحَرَمِ ، جَازَ تَفْرِقَةُ لَحْمِهَا فِي الْحِلِّ . وَلَنَا ، أَنَّهُ أَحَدُ مَقْصُودَيِ النُّسْلِكَ ، فَاخْتَصَّ بِالْحَرَمِ ، كَالذَّبْحِ ، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ ذَبْحِهِ بِالْحَرَمِ التَّوَسُّعُ عَلَى مَسَاكِينِهِ ، وَلَا يَحْصُلُ بِإِعْطَائِهِ غَيْرَهُمْ . وَالطَّعَامُ كَالْهَدْيِ فِي اخْتِصَاصِهِ بِفُقَرَاءِ الْحَرَمِ ، فِيمَا يَخْتَصُّ الْهَدْيُ بِهِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَالتَّحْمِي : الْهَدْيُ بِمَكَّةَ ، وَمَا كَانَ مِنْ طَّعَامٍ أَوْ صِيَامٍ ، فَحَيْثُ شَاءَ . وَيَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ مَالِكٍ ، وَأَبَى حَنِيفَةَ . وَلَنَا ، قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : الْهَدْيُ وَالْإِطْعَامُ بِمَكَّةَ ، وَالصَّوْمُ حَيْثُ شَاءَ . وَلِأَنَّهُ نُسْلُكٌ يَتَعَدَّى نَفْعُهُ إِلَى الْمَسَاكِينِ ، فَاخْتَصَّ بِالْحَرَمِ ، كَالْهَدْيِ .

إِذَا فَعَلَهَا فِي الْحَرَمِ . نَصَّ عَلَيْهِ ، فَيَجِبُ نَحْرُهُ بِالْحَرَمِ ، وَيُجْزَأُ فِي أَيِّ نَوَاحِي الْحَرَمِ كَانَ . قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : مَكَّةُ وَمِنَى وَاجِدٌ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَنْحَرُ فِي الْحَجِّ إِلَّا بِمِنَى ، وَلَا فِي الْعُمْرَةِ إِلَّا بِمَكَّةَ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَهُوَ مُتَوَجِّهٌ . وَأَمَّا الْإِطْعَامُ ، فَهُوَ تَبَعٌ لِلنَّحْرِ ، فَفِي أَيِّ مَوْضِعٍ فِي النَّحْرِ ، فَالطَّعَامُ كَذَلِكَ .

فوائد : إِحْدَاهَا ، الْأَفْضَلُ أَنْ يَنْحَرَ فِي الْحَجِّ بِمِنَى ، وَفِي الْعُمْرَةِ بِالْمَرْوَةِ . جَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِيصِ » ، وَ « الْبُلْغَةِ » ، وَ « الرَّعَايَتَيْنِ » ، وَ « الْحَاوِيَيْنِ » ،

فصل : ومساكين الحَرَم مَنْ كان فيه مِنْ أَهْلِهِ ، وَمَنْ وَرَدَ إِلَيْهِ مِنَ الْحَاجِّ
وغيرهم ، وهم الذين تُدْفَعُ إليهم الزكاة لحاجتهم^(١) . فَإِنْ دَفَعَ إِلَى فَقِيرٍ فِي
ظَنِّهِ ، فَبَانَ غَيِّبًا ، خُرِّجَ فِيهِ وَجْهَان ، كَالزَّكَاةِ . وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَان .
وَمَا جَازَ تَفْرِيقَهُ بغيرِ الْحَرَمِ ، لَمْ يُجْزَ دَفْعُهُ إِلَى فَقَرَاءِ أَهْلِ الدُّمَةِ . وَبِهِ قَالَ
الشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَجَوَّزَهُ أَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ كَافِرٌ ، فَلَمْ يُجْزَ
الدَّفْعُ إِلَيْهِ ، كَالْحَرْبِيِّ .

فصل : فَإِنْ عَجَزَ عَنْ إِصَالِهِ إِلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ ، جَازَ ذَبْحُهُ وَتَفْرِيقُهُ
فِي غَيْرِهِ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾^(٢) . فَإِنْ
مُنِعَ التَّادِيرُ الْوُصُولَ بِنَفْسِهِ ، وَأَمَكَّنَهُ تَنْفِيذُهُ ، لَزِمَهُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ :

و « تَذَكُّرَةُ ابْنِ عَبْدِوَس » ، وَغَيْرِهِمْ . الثَّانِيَةُ ، اخْتِصَاصُ فَقَرَاءِ الْحَرَمِ بِهَذِي
الْمُحْصَرِ ، مِنْ مُفْرَدَاتِ الْمَذْهَبِ . قَالَ نَاطِلُهَا :

وَهَذِيهِ فَعِنْدَنَا يَخْتَصُّ بِفُقَرَاءِ الْحَرَمِ قَدْ نَصُّوا

الثَّالِثَةُ ، لَوْ سَلِمَ لِلْفُقَرَاءِ فَتَحَرَّوْهُ ، أَجْزَأُ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ، اسْتَرَدَّه وَنَحَرَهُ ، فَإِنْ
أَبَى أَوْ عَجَزَ ، ضَمِنَهُ . وَقَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيَتَوَجَّهُ اخْتِمَالٌ ، لَا يَضْمَنُ ، وَيَجِبُ
تَفْرِيقُ لَحْمِهِ بِالْحَرَمِ ، وَإِطْلَاقُهُ لِمَسَاكِينِهِ . الرَّابِعَةُ ، مَسَاكِينُ الْحَرَمِ ؛ مَنْ كَانَ
فِيهِ أَهْلُهُ ، وَمَنْ وَرَدَ إِلَيْهِ مِنَ الْحَاجِّ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ وَهَمُ الَّذِينَ تُدْفَعُ إِلَيْهِمُ الزَّكَاةُ .

تَبْيِيهِ : مَفْهُومُ قَوْلِهِ : إِنْ قَدَّرَ عَلَى إِصَالِهِ إِلَيْهِمْ . أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِصَالِهِ إِلَيْهِمْ ،
أَنَّهُ يَجُوزُ ذَبْحُهُ وَتَفْرِيقُهُ هُوَ وَالطَّعَامُ فِي غَيْرِ الْحَرَمِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ

(١) فِي م : لِحَاجَتِهِمْ .

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ٢٨٦ .

يُخْرَجُ فِي الْهَذْيِ الْمَنْذُورِ إِذَا عَجَزَ عَنْ إِصَالِهِ رَوَاتَانِ ، كِدِمَاءِ الْحَجِّ .
وَالصَّحِيحُ الْجَوَازُ .

فصل : فَأَمَّا فِذْيَةُ الْأَذَى ، إِذَا وَجَدَ سَبَبُهَا فِي الْحِلِّ ، فَيَجُوزُ فِي
الْمَوْضِعِ الَّذِي حَلَقَ فِيهِ . نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يَجُوزُ إِلَّا
فِي الْحَرَمِ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هَذْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ ﴾ . وَلَنَا ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ،
أَمَرَ كَعْبَ بْنَ عَجْرَةَ بِالْفِذْيَةِ بِالْحَدِيثِيَّةِ ، وَهِيَ مِنَ الْحِلِّ ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِبَعْثِهِ
إِلَى الْحَرَمِ ^(١) . وَرَوَى الْأَثَرُ وَالْجَوَازُ جَانِئًا ، فِي كِتَابَيْهِمَا ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ ،

مِنَ الرَّوَائِثِ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَالْجَوَازُ أَظْهَرُ . وَجَزَمَ بِهِ الشَّارِحُ . وَقَدَّمَهُ
فِي « الرَّعَايَةِ » . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يَجُوزُ . وَهِيَ قَوْلُ فِي « الرَّعَايَةِ » .

قوله : **الْأَفِذْيَةُ الْأَذَى** وَالْبَلَسُ وَنَحْوَهَا . كَالطَّيِّبِ وَنَحْوِهِ . وَزَادَ فِي « الرَّعَايَتَيْنِ »
[٢٩٠ / ١ ط] ، وَ « الْحَاوِثِينَ » ، وَدَمَ الْمُبَاشَرَةَ دُونَ الْفَرْجِ ، إِذَا لَمْ يَنْزُلْ . وَقَالَ
فِي « الْفُرُوعِ » : وَمَا وَجِبَ بِفِعْلِ مَحْظُورٍ ، فَحَيْثُ فَعَلَهُ . وَلَمْ يَسْتَنْتِ سِوَى جَزَاءِ
الصَّيْدِ . وَكَذَا قَالَ الزُّرْكَاشِيُّ : إِذَا وَجَدَ سَبَبُهَا فِي الْحِلِّ ، فَيُفْرَقُهَا حَيْثُ وَجَدَ
سَبَبُهَا . وَهَذَا الْمَذْهَبُ مُطْلَقًا ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ . وَعَنْهُ ، يُفْرَقُهَا فِي الْحَرَمِ .
وَقَالَ الْخِرَقِيُّ فِي غَيْرِ الْحَلَقِ . قَالَ فِي « الْفُصُولِ » ، وَ « التَّبَصُّرَةِ » ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ ،
خَوْلِفَ فِيهِ لَمَّا سَبَقَ . وَاعْتَبَرَ فِي « الْمُجَرَّدِ » ، وَ « الْفُصُولِ » ، الْعُدْرَ فِي
الْمَحْظُورِ ، وَإِلَّا فُغِيرَ الْمَعْدُورُ كَسَائِرِ الْهَذْيِ . قَالَ الزُّرْكَاشِيُّ : وَقَالَ الْقَاضِي ،
وَابْنُ عُقَيْلٍ ، وَأَبُو الْبَرَكَاتِ : مَا فَعَلَهُ الْعُدْرُ ، يَنْحَرُ هَذْيَهُ حَيْثُ اسْتَبَاحَهُ ، وَمَا فَعَلَهُ
لِغَيْرِ عُذْرٍ ، اخْتَصَّ بِالْحَرَمِ .

(١) حديث كعب بن عجرة تقدم في ١٤٥/٢ .

مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : كُنْتُ مَعَ عُمَانَ وَعَلَى وَحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ، حُجَّاجًا ، فَاشْتَكَى حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بِالسَّقْيَا ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى رَأْسِهِ [٦٧/٣ ط] فَحَلَقَهُ عَلِيٌّ ، وَنَحَرَ عَنْهُ جَزُورًا بِالسَّقْيَا . وَهَذَا لَفْظُ رَوَايَةِ الْأَثَرِ . وَلَمْ يُعَرَفْ لَهُمْ مُخَالَفٌ . وَالْآيَةُ وَرَدَتْ فِي الْهَدْيِ . وَحُكْمُ اللَّبْسِ وَالطَّيْبِ حُكْمُ الْحَلْقِ إِذَا أُوجِدَ فِي الْحِلِّ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي قِيَّاسًا عَلَيْهِ ، وَقَالَ : فِيهِ وَفَى الْحَلْقِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، يُفْعَلُ حَيْثُ وُجِدَ سَبَبُهُ ، وَالثَّانِيَةُ ، مَحِلُّ الْجَمِيعِ الْحَرَمِ . حَكَاهُمَا ابْنُ أَبِي مُوسَى فِي « الْإِرْشَادِ » .

تَبْيِيحَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، حَيْثُ قِيلَ : التَّخَرُّفُ فِي الْحِلِّ . فَذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْجَوَازِ ، عَلَى مُقْتَضَى كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَالْمَجْدِ ، وَغَيْرِهِمَا . وَظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ ، وَالْخَرَقِيُّ ، وَ « التَّلْخِصِ » ، الْوُجُوبُ . الثَّانِي ، مَفْهُومُ كَلَامِهِ ، أَنَّ فِدْيَةَ الْأَذَى وَاللَّبْسِ وَنَحْوِهِمَا ، إِذَا وُجِدَ سَبَبُهَا فِي الْحَرَمِ ، يُفْرَقُهَا فِيهِ . وَهُوَ صَحِيحٌ ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ .

فَوَائِدُ ؛ الْأُولَى ، جَزَاءُ الصَّنِيدِ لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ . نَصٌّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، يُفْرَقُ حَيْثُ قَتَلَهُ ، كَحَلْقِ الرَّأْسِ . ذَكَرَهَا الْقَاضِي . قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَالشَّارِحُ : وَهَذَا يُخَالِفُ نَصَّ الْكِتَابِ ، وَمَنْصُوصَ أَحْمَدَ ، فَلَا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يُفْرَقُ حَيْثُ قَتَلَهُ لِعُذْرٍ . الثَّانِيَةُ ، ذَمُّ الْفَوَاتِ ، كَجَزَاءِ الصَّنِيدِ . الثَّلَاثَةُ ، وَقْتُ ذَبْحِ فِدْيَةِ الْأَذَى وَاللَّبْسِ وَنَحْوِهِمَا ، وَمَا الْحَقُّ بِهِ ، حِينَ فَعَلَهُ ، إِلَّا أَنْ يَسْتَبِيحَهُ لِعُذْرٍ ، فَلَهُ الذَّبْحُ قَبْلَهُ . قَالَ فِي « الْمُحَرَّرِ » وَغَيْرِهِ : وَكَذَلِكَ مَا وَجَبَ لِتَرْكِ وَاجِبٍ . الرَّابِعَةُ ، لَوْ أَمْسَكَ صَنِيدًا أَوْ جَرَحَهُ ، ثُمَّ أَخْرَجَ جَزَاءَهُ ،

فصل : فَأَمَّا ذَمُّ الإِخْصَارِ ، فَيُخْرِجُهُ حَيْثُ أُخْصِرَ ؛ مِنْ جِلٍّ أَوْ حَرَمٍ .
 نَصُّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . فَإِنْ كَانَ قَادِرًا عَلَى أَطْرَافِ
 الْحَرَمِ ، فَفِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَلْزَمُهُ نَحْرُهُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْحَرَمَ كُلَّهُ مَنْحَرٌ ،
 وَقَدْ قَدَّرَ عَلَيْهِ . وَالثَّانِي ، يَنْحَرُهُ فِي مَوْضِعِهِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ هَذِهِ
 فِي مَوْضِعِهِ^(١) . وَعَنْ أَحْمَدَ ، رَجَمَهُ اللَّهُ : لَيْسَ لِلْمُخْصَرِ نَحْرٌ هَذِهِ إِلَّا فِي
 الْحَرَمِ ، فَيَبْعَثُهُ إِلَى الْحَرَمِ ، وَيُوَاطِئُ رَجُلًا عَلَى نَحْرِهِ فِي وَقْتٍ يَتَحَلَّلُ .
 وَهَذَا يَرْوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فِي مَنْ لُدِغَ فِي الطَّرِيقِ .
 وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ الْحَسَنِ ، وَالشَّعْبِيِّ ، وَعَطَاءٍ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ النَّحْرُ فِي
 الْحَرَمِ ، أَشَبَّهُ مَا لَوْ حُصِرَ فِيهِ . قَالَ شَيْخُنَا^(٢) : وَهَذَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، فِي
 مَنْ كَانَ حَصْرُهُ خَاصًّا ، أَمَّا الْحَصْرُ الْعَامُّ فَلَا يَتَّبِعِي أَنْ يَقُولَهُ أَحَدٌ ؛ لِأَنَّ
 ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى تَعْدِيرِ الْجِلِّ ، لِتَعْدِيرِ وُصُولِ الْهَدْيِ إِلَى مَحَلِّهِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ
 ﷺ وَأَصْحَابَهُ نَحَرُوا هَدَايَاهُمْ بِالْحُدَنِيَّةِ ، وَهِيَ مِنَ الْجِلِّ . قَالَ

ثُمَّ تَلَفَ الْمَجْرُوحُ أَوْ الْمُتَمَسِّكُ ، أَوْ قَدَّمَ مَنْ أُبِيحَ لَهُ الْحَلْقُ فِدْيَتَهُ قَبْلَ الْحَلْقِ ، ثُمَّ
 حَلَقَ ، أَجْزَأُ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَقَالَ فِي «الرَّعَايَةِ» : إِنْ أَخْرَجَ فِدَاءَ صَيْدٍ بِيَدِهِ قَبْلَ تَلْفِهِ
 قَتْلَفَ ، أَجْزَأُ عَنْهُ . وَهُوَ بَعِيدٌ . قَالَ فِي «الْفُرُوعِ» : كَذَا قَالَ .

قوله : وَذَمُّ الإِخْصَارِ ، يُخْرِجُهُ حَيْثُ أُخْصِرَ . هَذَا الْمَذْهَبُ . نَصُّ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ
 الْأَصْحَابُ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا فِي الْحَرَمِ ، فَيَبْعَثُهُ إِلَيْهِ ، وَيُوَاطِئُ رَجُلًا عَلَى نَحْرِهِ

(١) انظر ما أخرجه البيهقي ، في : باب المصير يذبح حيث أحصر ، من كتاب الحج . السنن الكبرى
 ٢١٧/٥ .

(٢) في : المغني ١٩٧/٥ .

البخاري، ومالك^(١) : إن النبي ﷺ وأصحابه خلقوا، وحلوا من كل شيء، قبل الطواف، وقبل أن يصل الهدي إلى البيت. ولم يذكر أن النبي ﷺ أمر أحدًا أن يقضي شيئًا، ولا أن يعود له. ويروى أن النبي ﷺ نحر هديه عند الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان. وهي من الحل باتفاق أهل السير والنقل. وقد دل عليه قوله سبحانه : ﴿وَالْهَدْيُ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحِلَّهُ﴾^(٢). ولأنه موضع جلّه، فكان موضع نحره، كالحرّم. فإن قيل : فقد قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَخْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾. وقال : ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾. ولأنه ذبّع يتعلّق بالإحرام، فلم يجز في غير الحرّم، كجزاء الصيد. قلنا : الآية في حق غير المخصر، ولا يمكن قياس المخصر عليه ؛ لأنّ تحلل المخصر في الحلّ، وتحلل غيره في الحرّم، وكلّ منهما ينحر في موضع تحلله. وقد قيل في قوله تعالى : ﴿حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ﴾. أي حتى يذبّع. وذبّحه في حق المخصر في موضع جلّه ؛ اقتداء بالنبي ﷺ.

وَقَدْ تَحَلَّلَهُ. قال في «المبتهج» : وقال بعض أصحابنا : لا ينحر هدي الإحصار، إلّا بالحرّم. قال المصنّف : هذا في من كان حصره خاصًا، أمّا الحصر العام،

(١) أخرجه البخاري، في : باب ما يلبس المهرم ... ، وباب متى يجل المعتمر، وباب من قال ليس على المخصر بدل، من كتاب الحج. صحيح البخاري ١٦٩/٢، ١٧٠، ١٢، ٧/٣، ومالك، في : باب ما جاء في من أحصر بعلو، من كتاب الحج. الموطأ ٣٦٠/١.

كما أخرجه مسلم، في : باب بيان جواز التحلل بالإحصار، من كتاب الحج. صحيح مسلم ٩٠٣/٢. وأبو داود، في : باب الإحصار، من كتاب المناسك. سنن أبي داود ٤٣١/١. والإمام أحمد، في : المسند ٣٢٧/٤.

(٢) سورة الفتح ٢٥.

وَأَمَّا الصَّيَامُ، فَيُجْزئُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ. وَكُلُّ دَمٍ ذَكَرْنَاهُ، يُجْزئُ فِيهِ ^{المفتع} شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ. وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ، أَجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ.

الشرح الكبير

١٢٣٥ - مسألة : (وأما الصيام ، فَيُجْزئُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ) لَا تَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا . كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَالتَّحْمِيُّ ، وَغَيْرُهُمْ ؛ وَذَلِكَ [٦٨/٣] لِأَنَّ الصَّيَامَ لَا يَتَعَدَّى نَفْعَهُ إِلَى أَحَدٍ ، فَلَا مَعْنَى لِتَخْصِيصِهِ بِمَكَانٍ ، بِخِلَافِ الْهَدْيِ وَالْإِطْعَامِ ، فَإِنَّ نَفْعَهُ يَتَعَدَّى إِلَى الْمُعْطَى . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

١٢٣٦ - مسألة : (وَكُلُّ دَمٍ ذَكَرْنَاهُ ، يُجْزئُ فِيهِ شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ . وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأَتْهُ بَقَرَةٌ) كُلُّ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ دَمٌ ، أَجْزَأُهُ ذَبْحُ شَاةٍ ، أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ ، أَوْ بَقَرَةٌ ؛ لِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ فِي الْمُتَمَتِّعِ : ﴿ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾ . قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : شَاةٌ ، أَوْ شِرْكٌ فِي دَمٍ . وَقَالَ تَعَالَى فِي فِدْيَةِ الْأَذَى : ﴿ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِّيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ ﴾ . وَفَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ ، فِي حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، بِذَبْحِ

فَلَا يَقُولُهُ أَحَدٌ . وَتَقْدِمُ التَّيْبَةُ عَلَى ذَلِكَ ، عِنْدَ قَوْلِهِ : الثَّانِي ، دَمُ الْمُحْصَرِّ . ^{الإنصاف}

فَوَائِدُ ؛ إِخْدَاها ، قَوْلُهُ : وَأَمَّا الصَّيَامُ ، فَيُجْزئُهُ بِكُلِّ مَكَانٍ . قَالَ فِي « الْفُرُوعِ » : وَيُجْزئُ صَوْمٌ وَفَاقًا ، وَالْحَلْقُ وَفَاقًا ، وَهَذِي تَطَوُّعٌ . ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَفَاقًا . وَمَا يُسَمَّى نُسْكًَا بِكُلِّ مَكَانٍ . الثَّانِيَةُ ، قَوْلُهُ : وَكُلُّ دَمٍ ذَكَرْنَاهُ ، يُجْزئُ فِيهِ شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَدَنَةٍ . وَيُجْزئُ أَيْضًا سُبُعٌ بَقَرَةٌ ، وَالْأَفْضَلُ ذَبْحُ بَدَنَةٍ أَوْ بَقَرَةٍ ، لَكِنْ إِذَا ذَبَحَهَا عَنِ الدَّمِ ، هَلْ تَلْزَمُهُ كُلُّهَا ، كَمَا لَوْ اخْتَارَ الْأَعْلَى

شاة . وما سوى هذين مقيس عليهما ، فإن اختار ذبح بدنة ، فهو أفضل ؛ لأنها أوفر لحماً ، وأنفع للفقراء . وهل تكون كلها واجبة ؟ فيه وجهان ؛ أحدهما ، تكون واجبة . اختاره ابن عقيل ؛ لأنه اختار الأعلى لأداء فرضه ، فكان كله واجباً ، كما لو اختار الأعلى من حصال الكفارة . والثاني ، يكون سبعمها واجباً ، والباقي تطوع ، له أكله وهديته ؛ لأن الزائد على السبع يجوز تركه من غير شرط ولا بدل ، أشبه ما لو ذبح سبع شياه .

فصل : ولا يجزئُه إلا الجذع من الضأن ، والثني من غيره . والجذع ، ما له ستة أشهر ، والثني من المعز ، ما له سنة ، ومن البقر ما له سنتان ، ومن الإبل ما له خمس سنين . وبه قال مالك ، والليث ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال ابن عمر ، والزهرى : لا يجزئ إلا الثني من كل شيء . وقال عطاء ، والأوزاعي :

من حصال الكفارة ؟ اختاره ابن عقيل ، وقدمه في « الخلاصة » . ذكره في المنذور . وقدمه في « الرعايتين » ، و « الحاويتين » . « وصححه في تصحيح المحرر »^(١) . أم يلزم سبعمها فقط ، والباقي له أكله والتصرف فيه ؛ لجواز تركه مطلقاً ، كذبحه سبع شياه ؟ قال ابن أبي المجذلي في « مصنفه » : فإن ذبح بدنة ، لم تلزمه كلها في الأشهر . انتهى . وقدمه ابن رزين في « شرحه » ، وقال : هذا أقبس . فيه وجهان . وأطلقهما في « المعنى » ، « و » « المحرر » ، و « الشرح » ، و « الفروع »^(٢) ، و « الفائق » ، و « القواعد الأصولية » ، وقال : قلت : ويتبع أن يثبت على الخلاف أيضاً زيادة الثواب ؛ فإن ثواب الواجب

يُجْزَى الْجَدْعُ مِنَ الْكُلِّ إِلَّا الْمَعَزَ . وَلَنَا عَلَى الزُّهْرِيِّ ، مَا رَوَى عَنْ «أُمِّ بِلَالٍ» بِنْتُ هِلَالٍ ، عَنْ أَبِيهَا ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : « يَجُوزُ الْجَدْعُ مِنَ الضَّئَانِ أَضْحِيَّةً » . وَعَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، يُقَالُ لَهُ : مُجَاشِعُ بْنُ سُلَيْمٍ ، فَعَزَّتِ الْغَنَمُ ، فَأَمَرَ مُنَادِيًا ، فَنَادَى : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ : « إِنَّ الْجَدْعَ يُوفَى بِمَا تُوفَى مِنْهُ الثَّيْبَةُ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٗ ^(١) . وَعَنْ جَابِرٍ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَذْبَحُوا إِلَّا مُسِنَّةً ، إِلَّا أَنْ يَغْسِرَ عَلَيْكُمْ فَتَذْبَحُوا جَدْعًا مِنَ الضَّئَانِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢) . وَهَذَا حُجَّةٌ عَلَى عَطَاءٍ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ . وَحَدِيثُ أَبِي بَرْدَةَ بْنِ نِيَّارٍ ، قَالَ :

أَعْظَمُ مِنْ ثَوَابِ التَّلَوُّعِ . انْتَهَى . وَيَأْتِي نَظِيرُهَا فِي بَابِ الْهَذْيِ وَالْأَضَاحِي ، عِنْدَ قَوْلِهِ : وَإِذَا نَذَرَ هَدْيًا مُطْلَقًا . فَأَقْلُ مَا يُجْزَى شَاةٌ أَوْ سُبُعٌ بَدَنَتِهِ . وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهَا فِيمَا إِذَا كَانَ عِنْدَهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ ، فَأُخْرِجَ زَكَاةُهَا بِعِيرًا ، فِي بَابِ زَكَاةِ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ . الثَّلَاثَةُ . حُكْمُ الْهَذْيِ حُكْمُ الْأَضْحِيَّةِ . نَصٌّ عَلَيْهِ قِيَاسًا عَلَيْهَا ، فَلَا يُجْزَى

(١ - ١) فِي النسخ : « أُمِّ هِلَالٍ » . وَالثبت من سنن ابن ماجه ١٠٤٩/٢ .

(٢) فِي : بَابِ مَا تُجْزَى مِنَ الْأَضَاحِي ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . سنن ابن ماجه ١٠٤٩/٢ . كَمَا أُخْرِجَ الْأَوَّلُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٦٨/٦ . وَأُخْرِجَ الثَّانِي أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ فِي الضَّحَايَا مِنَ السِّنِّ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . سنن أبي داود ٨٧/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُسْنَةِ وَالْجَذْعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . الْمُجْتَبَى ١٩٣/٧ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٦٨/٥ .

(٣) فِي : بَابِ سِنِّ الْأَضْحِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٥٥/٣ . كَمَا أُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ فِي الضَّحَايَا مِنَ السِّنِّ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . سنن أبي داود ٨٦/٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْمُسْنَةِ وَالْجَذْعَةِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمُجْتَبَى ١٩٢/٧ . وَابْنُ مَاجَهٗ ، فِي : بَابِ مَا تُجْزَى مِنَ الْأَضَاحِي ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِي . سنن ابن ماجه ١٠٤٩/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣١٢/٣ ، ٣٢٧ .

يا رسول الله، إِنْ عِنْدِي عَنَاقًا جَذَعًا ، هِيَ خَيْرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ . قال : « تُجْزِيكَ ، وَلَا تُجْزِي أَحَدًا بَعْدَكَ » . رواه أبو داود والنسائي^(١) . ولا يُجْزِي فِيهَا الْمَعِيبُ الَّذِي يَمْنَعُ مِنَ الْإِجْزَاءِ فِي الْهَذْيِ وَالْأَضَاحِي ، قِيَاسًا^(٢) عَلَيْهَا .

فصل : وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأُتْهُ بَقَرَةٌ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ النَّذْرِ وَجْزَاءِ الصَّيِّدِ لِمَا رَوَى أَبُو الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : كُنَّا نَنْحَرُ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ . فَقِيلَ لَهُ : وَالْبَقَرَةُ ؟ قَالَ : وَهَلْ هِيَ إِلَّا مِنْ [٦٨/٣ ط] الْبُذْنِ . رواه مسلم^(٣) . فَأَمَّا فِي النَّذْرِ ، فَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَلْزَمُهُ مَا نَوَاه . فَإِنْ أَطْلَقَ ، فَفِيهِ رَوَاتَانِ ؛ إِحْدَاهُمَا ، هُوَ مُحْخِرٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخَبَرِ . وَالْأُخْرَى ، لَا تُجْزِيهِ ، إِلَّا مَعَ عَدَمِ الْبَدَنَةِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ ، فَاشْتَرِطَ عَدَمُ الْمُبْدَلِ لَهَا . قَالَ شَيْخُنَا^(٤) : وَالْأَوَّلَى أَوْلَى ، لِلْخَبَرِ ، وَلَأنَّ مَا أَجْزَأَ عَنْ سَبْعَةٍ فِي الْهَدَايَا وَدَمِ الْمُتَعَةِ ، أَجْزَأُ فِي النَّذْرِ بَلْفِظِ الْبَدَنَةِ ، كَالْجُزُورِ .

الإنصاف في الهذْيِ مَا لَا يُضْحَى بِهِ ، عَلَى مَا يَأْتِي فِي بَابِ الْأَضْحِيَةِ .

قوله : وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَدَنَةٌ ، أَجْزَأُتْهُ بَقَرَةٌ . وَكَذَا عَكْسُهَا ، وَتُجْزِيهِ أَيْضًا الْبَقَرَةُ فِي جِزَاءِ الصَّيِّدِ عَنْ الْبَدَنَةِ . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ، وَعَلَيْهِ جَمَاهِيرُ الْأَصْحَابِ . وَقِيلَ : لَا تُجْزِيهِ ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِهُ الثَّعَامَةَ . وَذَكَرَ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ رَوَايَةً فِي غَيْرِ النَّذْرِ ، لَا تُجْزِي الْبَقَرَةَ عَنْ الْبَدَنَةِ مُطْلَقًا ، إِلَّا لَعَدَمِهَا ، وَقَدَّمَهُ فِي

(١) تقدم تخريجه في ٤٤٤/٦ .

(٢) في م : « قِيَاسًا » .

(٣) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٦ .

(٤) في : المنع ٤٥٩/٥ .

وإن كان في جزاء الصيد أجزأت أيضًا ؛ لحديث جابر . اختاره شيخنا .
ويَحْتَمِلُ أن لا تُجْزَى ؛ لأنَّ الْبَقْرَةَ لا تُشْبِهُ النَّعَامَةَ . وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ بَذْنَةٌ ،
أجزأه سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ . ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ . سَوَاءٌ كَانَتْ مِنْ جَزَاءِ الصَّيْدِ ،
أَوْ مَنْدُورَةً ، أَوْ فِذْيَةِ الْوَطءِ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : إِنَّمَا تُجْزَى عَنْهَا عِنْدَ عَدَمِهَا
فِي ظَاهِرِ كَلَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ؛ لِأَنَّهُ بَدَلٌ ، فَلَا يُصَارُ إِلَيْهِ مَعَ وُجُودِهَا ،
كَسَائِرِ الْأَبْدَالِ . فَأَمَّا عِنْدَ عَدَمِهَا فَيُجُوزُ ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ ، رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : أَتَى النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا ، فَقَالَ : إِنَّ عَلَى بَذْنَةٍ ، وَأَنَا مُوسِرٌ
لَهَا ، وَلَا أَجِدُهَا فَأَشْتَرِيهَا . فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَنَاقَسَ سَبْعَ شَيْءٍ فَيَذْبَحَهُنَّ .
رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ (١) . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُهُ أَقَلُّ مِنْ عَشْرِ شَيْءٍ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا
يَغْدِلُونَهَا فِي الْغَنِيمَةِ بِعَشْرِ كَذَلِكَ . هَذَا ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِلْخَبَرِ . وَلَنَا ،
أَنَّ الشَّاةَ مَعْدُولَةٌ بِسَبْعٍ بَذْنَةٍ ، وَهِيَ أَطْيَبُ لَحْمًا ، فَإِذَا عُدِلَ إِلَى الْأَعْلَى ،
أجزأه ، كَمَا لَوْ ذَبَحَ عَنِ الشَّاةِ بَذْنَةً .

فصل : وَمَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ سَبْعٌ مِنَ الْعَنَمِ أَجْزَأَتْهُ بَذْنَةٌ أَوْ بَقْرَةٌ ، إِنْ كَانَ

« الرَّعَايَةِ » . وَيَأْتِي فِي بَابِ الْهَذْيِ وَالْأَضَاجِي ، فِي فَصْلِ سَوْقِ الْهَذْيِ ، إِذَا نَذَرَ
بَذْنَةً ، أَجْزَأَتْهُ بَقْرَةٌ .

فائدة : مَنْ لَزِمَتْهُ بَذْنَةٌ ، أَجْزَأَهُ سَبْعُ شَيْءٍ مُطْلَقًا . عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ ،
وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ ، وَقَطَعَ بِهِ [١ / ٢٩١ و] كَثِيرٌ مِنْهُمْ . وَعَنْهُ ، يُجْزَى عَنْهَا
عَدَمُهَا . اخْتَارَهُ ابْنُ عَقِيلٍ . نَقَلَهُ الْمُصَنِّفُ وَغَيْرُهُ . وَعَنْهُ ، لَا يُجْزِئُهُ إِلَّا عَشْرُ شَيْءٍ ،
وَالْبَقْرَةُ كَالْبَذْنَةِ فِي إِجْزَاءِ سَبْعِ شَيْءٍ عَنْهَا بِطَرِيقِ أَوْلَى . وَمَنْ لَزِمَتْهُ سَبْعُ شَيْءٍ ،

(١) تقدم تخريجه في صفحة ٤٠٧ .

في كَفَّارَةِ مَحْظُورٍ ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِيهِ مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ، وَهُوَ شَاةٌ أَوْ سَبْعُ بَدَنِيَّةٍ ، وَقَدْ كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَمَتَّعُونَ ، فَيَذْبَحُونَ الْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةِ . قَالَ جَابِرٌ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ ، كُلُّ سَبْعٍ مَنًى فِي بَدَنِيَّةٍ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١) . فَأَمَّا إِنْ وَجِبَ عَلَيْهِ سَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ فِي جَزَاءِ الصَّيِّدِ ، فَقَالَ شَيْخُنَا ^(٢) : لَا تُجْزِئُهُ الْبَدَنَةُ فِي الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّ الْغَنَمَ أَطْيَبُ لَحْمًا ، فَلَا يَغْدُلُ عَنْ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى .

فصل : وَمَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَقَرَةٌ ، أَجْزَأَتْهُ بَدَنَةٌ ؛ لِأَنَّهَا أَكْثَرُ لَحْمًا وَأَوْفَرُ . وَيُجْزِئُهُ سَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ ، إِذَا قُلْنَا : يُجْزِئُ عَنْ الْبَدَنَةِ . بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى . وَإِنْ كَانَتْ الْبَقَرَةُ مَنْذُورَةً ، اخْتَمَلَ ، عَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ عَقِيلٍ ، أَنْ لَا تُجْزِئُهُ سَبْعٌ مِنَ الْغَنَمِ مَعَ وُجُودِهَا ، كَمَا لَوْ كَانَ الْمَنْذُورُ بَدَنَةً . وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

أَجْزَأُهُ بَدَنَةٌ أَوْ بَقَرَةٌ . ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي « الْكَافِي » ؛ لِأَجْزَائِهَا عَنْ سَبْعَةٍ . وَقَدَّمَهُ فِي « الْفُرُوعِ » . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ ، تُجْزِئُ إِلَّا فِي جَزَاءِ الصَّيِّدِ . وَجَزَمَ بِهِ فِي « التَّلْخِيسِ » ، وَ« الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى » . قَالَ الْمُصَنِّفُ : لَا تُجْزِئُ الْبَدَنَةُ عَنْ سَبْعٍ شَيْئًا فِي الصَّيِّدِ . وَالظَّاهِرُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّ الْغَنَمَ أَطْيَبُ لَحْمًا ، فَلَا يَغْدُلُ عَنْ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى . وَجَزَمَ بِهِ الزُّرْكَاشِيُّ . وَيَأْتِي فِي بَابِ الْهَدْيِ ، إِذَا نَذَرَ بَدَنَةً ، تُجْزِئُهُ بَقَرَةٌ . فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ .

(١) في : باب الاشتراك في الهدى ... ، من كتاب الحج . صحيح مسلم ٢ / ٩٥٦ .
كما أخرجه أبو داود ، في : باب في البقر والجوزور عن كم تجزئ ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٢ / ٨٩ . والنسائي ، في : باب ما تجزئ عنه البقرة في الضحايا ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٧ / ١٩٥ .
وإمام أحمد ، في : المستند ٣ / ٣٠٤ ، ٣١٨ .
(٢) في : المغني ٥ / ٤٥٨ .

فهرس الجزء الثامن من الشرح الكبير والإنصاف

الصفحة

كتاب المناسك

١١٣١-مسألة: (يجب الحج والعمرة في العمر مرة واحدة

١٠ - ٥

بخمسة شروط)

٥ فائدة : الصحيح أن الحج فرض سنة ...

٦ فصل : وإنما يجب مرة واحدة في العمر ؛ ...

فصل : وتجب العمرة على من يجب عليه

٧

الحج ...

١٠ فصل : وليس على أهل مكة عمرة ...

١١٣٢-مسألة: (وإنما يجب الحج والعمرة بخمسة

١٣ - ١٠

شروط ؛ ...)

١١ تنبيه : شمل كلام المصنف المرتد ، ...

فصل : وهذه الشروط تنقسم ثلاثة

١٢

أقسام ؛ ...

فوائد ؛ الأولى ، لا يصح الحج من

الكافر ، ...

الثانية ، لا يجب الحج على المجنون

إجماعاً ،

الثالثة ، هل يبطل إحرامه

بالمجنون ؟ ... ؟ ١٢

الرابعة ، لا يبطل الإحرام

بالإغماء ... ١٣

الخامسة ، لا يبطل الإحرام

بالسكر ... ١٣

فائدة : قوله : والبلوغ والحرية ، فلا يجب على

صبي ولا عبد ... ١٣

١١٣٣-مسألة: (إلا أن يبلغ ويعتق في الحج قبل الخروج من

عرفة ، ...) ١٤ - ١٧

فصل : والحكم فيما إذا اعتق العبد وبلغ الصبي

بعد خروجهما من عرفة ، ... ١٥

فائدة : لو سعى أحدهما قبل الوقوف ، وقبل

البلوغ ، وبعد طواف القدوم ، ... ١٥

فصل : إذا بلغ الصبي ، أو عتق العبد قبل

الوقوف ، ... ١٦

فصل : والحكم في الكافر يسلم ، والمجنون

يفيق ، ... ١٧

فائدتان ؛ إحداهما ، حيث قلنا بالأجزاء ، فلا

دم عليهما ... ١٧

الثانية ، حكم الكافر يسلم ،

والمجنون يفيق ، ... ١٧

- ١١٣٤-مسألة: (ويُغرم الصبي المميز بإذن وليه ، وغير المميز يحرم عنه وليه ، ...) ١٧ - ٢٣
- الفصل الأول في إحرامه : فإن كان مميزاً أحرم بإذن وليه ، ... ١٨
- الفصل الثاني : أن كل ما أمكنه فعله بنفسه ، لزمه فعله ، ... ٢٠
- الفصل الثالث في محظورات الإحرام وهي قسمان ؛ ... ٢٣
- تنبيه : ظاهر قوله : وغير المميز يحرم عنه وليه ... ١٩
- تنبيه : ظاهر قوله : ويفعل عنه ما يعجز عن عمله ... ٢٠
- ١١٣٥-مسألة: (ونفقة الحج وكفاراته في مال وليه . وعنه ، في مال الصبي) ٢٤ - ٢٦
- تنبيه : محل الخلاف يختص بما يزيد على نفقة الحضر؛ ... ٢٤
- فصل : فإن أُغِمِيَ على البالغ ، فأحرم عنه رفيقه ، لم يصح ... ٢٦
- تنبيه : محل الخلاف في وجوب الكفارات فيما يفعله الصبي ، ... ٢٦
- فائدتان ؛ إحداهما ، حيث أوجبنا الكفارة على الولي بسبب الصبي

- ودخلها الصوم ، صام
 ٢٦ عنه ؛ ...
 الثانية ، وطء الصبي كوطء البالغ
 ٢٦ ناسيًا ، ...
 ١١٣٦-مسألة: (وليس للعبد الإحرام إلا بإذن سيده ، ولا
 للمرأة الإحرام نفلاً ...)
 ٣٦ - ٢٧
 فصل : إذا نذر العبد الحج ، صح نذره ؛ ... ٢٩
 فصل في جنائياته : وما جنى على إحرامه لزمه
 ٢٩ حكمه ...
 فائدة : لو باعه سيده وهو محرم ، فمشتريه
 ٣٠ كبائعه في تحليله وعدمه ، ...
 فصل : وإن وطئ قبل التحلل الأول ، ففسد
 ٣١ نسكه ، ...
 فوائده تتعلق بحكم إفساد العبد حجه بالوطء ،
 وهل يلزمه القضاء لفوات أو إحصار ؟
 ٣٦ - ٣١ وأحكام المرأة في الإحرام .
 فصل : وإن أحرمت المرأة بحج أو عمرة
 ٣٤ تطوعًا ، ...
 فصل : فإن كانت حجة الإسلام ، لكن إن لم
 تكمل شروطها لعدم
 ٣٥ الاستطاعة ، ...
 فائدة : حيث جاز له تحليلها فحللها ، فلم
 ٣٦ تقبل ، أثمت ، وله مباشرتها .

- ١١٣٧-مسألة: (وليس للرجل منع امرأته من حج
 ٤٩ - ٣٦ الفرض ، ...)
- ٣٧ فصل : ولا تخرج إلى الحج في عدة الوفاة ...
 فصل : فإن أحرمت بالحج الواجب
 ٣٧ عليها ، ...
- فصل : فإن أحرمت بواجب ، فحلف عليها
 زوجها بالطلاق الثلاث أن لا تحج
 ٣٨ العام ، ...
- فوائد : الأولى ، حيث قلنا : ليس له منعها .
 ٣٧ فيستحب لها أن تستأذنه ...
- الثانية ، لو أحرمت بواجب فحلف
 ٣٨ زوجها بالطلاق الثلاث، ...
- الثالثة ، ليس للوالد منع ولده من حج
 ٣٩ واجب ، ...
- الرابعة ، ليس لولي السفية الميذر منعه
 ٤٠ من حج الفرض ، ...
- فصل : وليس للوالد منع ولده من حج الفرض
 ٣٩ والنذر ، ...
- فصل : فإن أحرمت المرأة بحجة النذر بغير
 ٤٠ إذن ، فهل لزوجها منعها ؟
- فصل : (الشرط الخامس، الاستطاعة؟...) ٤١
 فصل : ويختص اشتراط الراحلة بالبعيد الذي

- ٤٤ بينه وبين البيت مسافة القصر ، ...
- ٤٥ فصل : والزاد الذى تشتت القدرة عليه ، ...
- فصل : ويشترط أن يجد راحلة تصلح
- ٤٥ لمثله ؛ ...
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف فى قوله عن
- ٤٥ الراحلة : تصلح لمثله ...
- فائدة : إذا لم يقدر على خدمة نفسه ، والقيام
- ٤٥ بأمره ، ...
- فصل : ويعتبر أن يكون هذا فاضلاً عما يحتاج
- إليه لنفقة عياله الذين تلزمه مؤنتهم ، فى
- ٤٦ مضيه ورجوعه ؛ ...
- فصل : ومن له دار يسكنها ، أو يسكنها
- ٤٧ عياله ، ... لم يلزمه الحج ؛ ...
- ٤٧ تنبيه : ظاهر قوله : فاضلاً عن قضاء دينه ...
- فصل : فإن تكلف الحج من لا يلزمه ، وأمكنه
- ذلك من غير ضرر يلحق بغيره ، ...
- ٤٨ استحب له الحج ؛ ...
- فائدة : إذا خاف العنت من يقدر على الحج ،
- ٤٨ قدم النكاح عليه ...
- فائدة : لو فضل من ثمن ذلك ما يحج به بعد
- ٤٨ شرائه منه ما يكفيه ، لزمه الحج ...
- ١١٣٨-مسألة: (ولا يصير مستطيعاً ببذل غيره بحال) ٤٩ ، ٥٠

- ١١٣٩-مسألة: (فمن كملت له هذه الشروط ، وجب عليه الحج على الفور)
 ٥٠ - ٥٣
- فائدة : لو أيسر من لم يحج ، ثم مات من تلك السنة ، قبل التمكن من الحج ، فهل يجب قضاء الحج عنه ؟
 ٥٢
- ١١٤٠-مسألة: (فإن عجز عنه لكبر ، أو مرض لا يرجى برؤه ، ...)
 ٥٣ - ٦٦
- فصل : ويستتاب من يحج عنه من حيث وجب عليه ، ...
 ٥٥
- فصل : فإن لم يجد مالا يستنيب به ، فلا حج عليه ، ...
 ٥٥
- فصل : وإذا استتاب من حج عنه ثم عوفى ، لم يجب عليه حج آخر ...
 ٥٦
- فائدتان ؛ إحداهما ، ظاهر كلام المصنف ، أنه لو عوفى قبل فراغ النائب ، أنه يجزئ أيضا ...
 ٥٦
- الثانية ، ألحق المصنف وغيره بالعاجز لكبر أو مرض لا يرجى برؤه ، من كان نَصُو الحلقة ، ...
 ٥٦
- فصل : فإن عوفى قبل فراغ النائب من الحج ، فينبغي أن لا يجزئه الحج ؛ ...
 ٥٧

- فصل : فأما من يرجى زوال مرضه
 ٥٧ والمحجوس ، ونحوه ، ...
- فصل : فأما القادر على الحج بنفسه ، ... ٥٨
- فصل : وهل يصح الاستئجار على الحج ؟ ٥٨
- فوائد تتعلق بحكم القادر على نفقة راجل ،
 والقادر ولم يجد نائباً ، وجواز نيابة المرأة
 عن الرجل . ٥٨ - ٦٠
- تنبيه : مفهوم كلام المصنف ، أنه لو رجى
 زوال علته ، لا يجوز له أن
 يستتيب ، ... ٦١
- فصل : والنائب غير المستأجر ، فما لزمه من
 الدماء بفعل محظور ، فعليه في
 ماله ، ... ٦١
- فصل : وإذا سلك النائب طريقاً يمكنه سلوك
 أقرب منه بغير ضرر ، ... ٦١
- فصل : يجوز أن ينوب الرجل عن الرجل
 والمرأة ، والمرأة عن المرأة والرجل في
 الحج ، ... ٦٢
- فصل : ولا يجوز الحج والعمرة عن حى إلا
 بإذنه ، ... ٦٢
- فصول في مخالفة النائب : ٦٣
- فصل : فإن أمره بالتمتع ، فقرن ، وقع عن
 الأمر ؛ ... ٦٤

فصل : فإن أمره بالقران فأفرد أو تمتع ،

٦٤ ... ، صح

فصل : وإن استنابه رجل في الحج ، وآخر في

العمرة ، وأذنا له في القران ، ففعل ،

٦٤ ... ، جاز ؟

فصل : وإن أمر بالحج ، فحج ، ثم اعتمر لنفسه ،

أو أمر بالعمرة ، فاعتمر ، ثم حج عن

٦٥ نفسه ، صح ، ...

١١٤١-مسألة: (ومن قدر على السعى ، لزمه ذلك إذا كان

في وقت المسير ، ووجد طريقا آمنا لا

٦٦ - ٦٩ خفارة فيه ، ...)

فصل : واختلفت الرواية في إمكان المسير ،

٦٨ وتغلية الطريق ، ...

تنبيه : ظاهر قوله : يوجد فيه الماء والعلف على

٦٨ المعتاد ...

فائدة : يلزم الأعمى أن يحج بنفسه بالشروط

٧٠ المذكورة ، ويعتبر له قائد ، ...

١١٤٢-مسألة: (ومن وجب عليه الحج فتوفى قبله ، أخرج

٧٠ - ٧٤ عنه من جميع ماله حجة وعمرة)

فصل : ويستتاب من يحج عنه من حيث وجب

٧٢ عليه ، ...

فائدتان ؛ إحداهما ، الصحيح ، أنه يجوز أن

- يحج عنه غير الولي بإذنه
 ٧٢ وبدونه ...
- الثانية ، لو مات هو أو نائبه في
 ٧٣ الطريق ، ...
- فصل : فإن خرج للحج فمات في الطريق ،
 ٧٣ حج عنه من حيث مات ؟ ...
- ١١٤٣-مسألة: (فإن ضاق ماله عن ذلك ، أو كان عليه
 دين ، أخذ للحج بمحضته ، ...) ٧٤ - ٨٨
- فصل : وإن وصى بحج تطوع ، ولم يف ثلثه
 ٧٥ بالحج من بلده ، ...
- فصل : ويستحب أن يحج الإنسان عن أبويه ،
 ٧٥ إذا كانا ميّتين أو عاجزين ؟ ...
- فائدة : لو وصى بحج نفل ، أو أطلق ، جاز من
 ٧٥ ميقات ...
- فصل : قال الشيخ ، رحمه الله : (ويشترط
 لوجوب الحج على المرأة وجود
 ٧٧ محرّمها ؟ ...)
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف وغيره ، أن الخنثى
 ٧٩ كالرجل .
- فائدة : قال المجد في « شرحه » : ظاهر كلام
 الخرق ، أن المحرم شرط للوجوب دون
 ٧٩ أمن الطريق وسعة الوقت ، ...

- فصل : والمحرم زوجها ، أو من تحرم عليه على
- ٨٢ التأييد بنسب أو سبب مباح ؛ ...
- تنبيهات ؛ الأول ، دخل في عموم كلام
- المصنف ، في قوله:...
- ٨٢ زأبها ؛ ... وزبيها؛...
- الثاني ، قوله : بنسب أو سبب
- ٨٤ مباح ...
- الثالث ، قال في «الفروع»: المراد ،
- والله أعلم ، بالشبهة ما جزم به
- جماعة ، أنه الوطاء الحرام مع
- ٨٥ الشبهة ، ...
- الرابع ، ظاهر كلام المصنف ... ،
- أن الملاعن يكون محرماً
- ٨٥ للملاعة ؛ ...
- فوائد ؛ الأولى ، قوله : إذا كان بالغاً عاقلاً ... ٨٧
- الثانية ، نفقة المحرم تحب عليها ... ٨٧
- الثالثة ، لو بذلت النفقة له ، لم يلزم
- المحرم ، غير عبدها ، السفر بها ... ٨٧
- الرابعة ، ما قاله ... أن ظاهر كلامهم
- ٨٧ لو أراد أجرة ، لا تلزمها...
- الخامسة ، إذا أيست المرأة من المحرم ،
- وقلنا: ... تجهز رجلاً يحج
- ٨٨ عنها.

- ١١٤٤-مسألة: (فإن مات أحرم في الطريق ، مضت في حجةها ، ولم تنصر محصورة) ٨٨ ، ٨٩
- ١١٤٥-مسألة: (ولا يجوز لمن لم يحج عن نفسه أن يحج عن غيره ، ... ، فإن فعل ، انصرف إلى حجة الإسلام ...) ٨٩ - ٩٤
- فصل : فإن أحرم بالمنذورة من عليه حجة الإسلام ، ... ٩٢
- فوائد ؛ إحداها ، لو أحرم بنقل من عليه نذر ، ... ٩٢
- الثانية ، العمرة كاللحج فيما تقدم ذكره . ٩٢
- الثالثة ، لو أتى بواجب أحدهما ، فله فعل نذره ونفله قبل إتيانه بالآخر .. ٩٢
- الرابعة ، لو حج عن نذره ، أو ... وقعت عن القضاء دون ما نواه ... ٩٢
- الخامسة ، النائب كالمثوب عنه فيما تقدم ؛ ... ٩٣
- فصل : فإن أحرم بتطوع أو نذر من عليه حجة الإسلام ، ... ٩٣
- فصل : وإذا كان الرجل قد أسقط فرض

٩٤ أحد النسكين عنه، ...

١١٤٦-مسألة: (وهل يجوز لمن يقدر على الحج بنفسه أن

يستيب في حج التطوع ؟ ...) ٩٥ ، ٩٦

فصل : فإن عجز عنه عجزاً مرجوً

الزوال ، ... ، جاز أن يستيب

٩٦ فيه ؛ ...

تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه يجوز له أن

يستيب إذا كان عاجزاً عجزاً يرجي

٩٦ معه زوال علته ، ...

فوائد تتعلق بحكم المحبوس والمريض المرجو

برؤؤه ، وصحة الاستئابة عن

المعسوب والميت في النفل ،

واستحباب الحج عن أبويه ، وأحكام

٩٦-١٠١ النيابة في الحج .

باب المواقيت

١١٤٧-مسألة: (ميقات أهل المدينة من ذى الحليفة ،

وأهل الشام ومصر والمغرب الجحفة،...) ١٠٣-١٠٧

فوائد ؛ الأولى ، قوله : وميقات أهل

المدينة من ذى الحليفة ،

وأهل الشام ومصر

والمغرب الجحفة ، وأهل

اليمن يللمم ، وأهل نجد

قرن ، وأهل المشرق ذات

١٠٣ عرق ...

الثانية ، هذه المواقيت كلها ثبتت

بالنص... ١٠٦

الثالثة ، الأولى أن يحرم من أول

جزء من الميقات ، ... ١٠٧

فصل : وإذا كان الميقات قرية ، فانتقلت

إلى مكان آخر ، ... ١٠٧

١١٤٨-مسألة: (فهذه المواقيت لأهلها ، ولن مر عليها

من غيرهم) ١٠٧-١٠٩

فصل : فإن مر من غير طريق ذى الحليفة ،

فميقاته الجحفة ، ... ١٠٩

١١٤٩-مسألة: (ومن منزله دون الميقات ، فميقاته من

موضعه) ١٠٩ ، ١١٠

فصل : إذا كان مسكنه قرية ، فالأفضل أن

يحرم من أبعد جانبها . وإن أحرم

من أقرب جانبها ، جاز ... ١١٠

١١٥٠-مسألة: (وأهل مكة إذا أرادوا العمرة ، فمن

الحل ، وإن أرادوا الحج ، فمن

مكة) ١١٠-١١٦

فائدة : يجوز لهم الإحرام من الحرم والحل ،

ولا دم عليهم ... ١١٣

- فصل : ومن أئى الحرم أحرم بالحج ،
 ١١٥ جاز ؟ ...
- فصل : وإن أحرم بالحج من الحل الذى يلى
 ١١٥ الموقف ، فعليه دم ؟ ...
- ١١٥١-مسألة: (ومن لم يكن طريقه على ميقات ، فإذا
 حاذى أقرب المواقيت إليه ، أحرم) ١١٦، ١١٧
- فائدة : قال فى « الرعاية » : ومن لم يحاذ
 ميقاتاً ، أحرم عن مكة بقدر
 ١١٧ مرحلتين ...
- ١١٥٢-مسألة: (ولا يجوز لمن أراد دخول مكة تجاوز
 الميقات بغير إحرام ، ...) ١١٧-١٢٣
- تنبيه : قوله : ولا يجوز لمن أراد دخول
 ١١٨ مكة ...
- فصل : ومن دخل الحرم بغير إحرام ، ممن
 يريد الإحرام ، فلا قضاء عليه ... ١٢٢
- فائدة : لو تجاوز الحر المسلم المكلف الميقات
 بلا إحرام ، ... ١٢٢
- فصل : ومن كان منزله دون الميقات خارجاً
 ١٢٣ من الحرم ، ...
- ١١٥٣-مسألة: (ومن جاوزه مريدًا للنسك) غير محرم
 (رجع) من الميقات (فأحرم منه ،
 ١٢٣-١٢٦ فإن أحرم من موضعه ، ...)

- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه لو رجع ،
فأحرم من الميقات قبل إحرامه ، أنه
لا شيء عليه ... ١٢٤
فصل : ولو أفسد المحرم من دون الميقات
حجّه ، ... ١٢٥
فائدتان ؛ إحداهما ، الجاهل والناسي ،
كالعالم العائد ، ... ١٢٥
الثانية ، لو أفسد نسكه هذا ، لم
يسقط دم المجاوزة ... ١٢٦
فصل : وإن جاوز الميقات غير محرم ،
وخشى إن رجع إلى الميقات فوات
الحج ، ... ١٢٦
١١٥٤-مسألة: (والاختيار أن لا يحرم قبل ميقاته ، ولا
يحرم بالحج قبل أشهره ، فإن فعل فهو
مُحرّم)
١٢٧-١٣٢
تنبيه : ظاهر قوله : والاختيار أن لا يحرم
قبل ميقاته ... ١٢٧
فصل : ويكره الإحرام بالحج قبل
أشهره ، ... ١٣١
١١٥٥-مسألة: (وأشهر الحج ؛ شوال ، وذو القعدة ،
وعشر من ذي الحجة)
١٣٢-١٣٤
فائدة : الصحيح ، أن فائدة الخلاف تعلق

- الحنث به ... ١٣٢
فصل : فأما العمرة فكل الزمان ميقات
لها ، ... ١٣٤

باب الإحرام

- ١١٥٦-مسألة: (يستحب لمن أراد الإحرام أن ...) ١٣٥-١٤٢
فائدتان ؛ إحداهما ، الإحرام ؛ هو نية
النسك ... ١٣٥
الثانية ، لو أحرم حال وطئه ،
انعقد إحرامه ... ١٣٥
تنبيه : شمل قوله : يستحب لمن أراد
الإحرام أن يغتسل ... ١٣٥
فائدة : إذا لم يجد ماءً ، فالصحيح من
المذهب ، ... ، أنه يتيمم ... ١٣٦
فصل : ويستحب للمرأة الغسل ،
كالرجل ، ... ١٣٧
فصل: ويستحب التنظيف...؛ لأنه أمر
يسن له الاغتسال والطيب ، فُسْنُ
له هذا ، ... ١٣٨
فصل : ويستحب لمن أراد الإحرام أن
يتطيب في بدنه خاصة ، ... ١٣٨
فصل : فإن طيب ثوبه ، فله استدامة
لبسه ، ما لم ينزعه ، ... ١٤١
فصل : ويستحب أن يلبس ثوبين أبيضين
نظيفين ؛ إزارًا ورداءً ؛ ... ١٤٢
فصل : ويتجرد عن المخيط إن كان

- ١٤٢ رجلاً ، ...
فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : ويلبس ثوبين
١٤٢ نظيفين ؟ ...
الثانية ، يجوز إحرامه في ثوب
١٤٢ واحد ...
١١٥٧-مسألة: (ويصلي ركعتين ، ويحرم عقيهما) ١٤٣-١٤٥
فائدة : لا يصلي الركعتين في وقت نهى ... ١٤٤
١١٥٨-مسألة: (وينوى الإحرام بنسك معين ، ولا يعتقد
١٤٥-١٤٧ إلا بالنية)
تنبيهان ؛ الأول ، قوله : وينوى الإحرام
١٤٥ بنسك معين ، ...
الثاني ، ظاهر قوله : وَيَشْتَرِطُ -
أى يستحب - فيقول: ... ١٤٧
فصل : وينوى الإحرام بقلبه ، ولا يعتقد
١٤٦ إلا بالنية ؛ ...
١١٥٩-مسألة: (ويشترط ، فيقول : اللهم إني أريد
١٤٧-١٥٠ النسك الفلاني ، ...)
فائدة : الاشتراط يفيد شيئين ؛ ... ١٤٩
١١٦٠-مسألة: (وهو مخير بين التمتع والإفراد والقران) ١٥٠ ، ١٥١
١١٦١-مسألة: (وأفضلها التمتع ، ثم الإفراد) ثم القران
١٥١-١٦٢ (وعنه ، ...)
فائدة : اختلف العلماء في حَجَّة النبي
١٥٥ ﷺ ، بحسب المذاهب ، ...

- ١١٦٢-مسألة: (وصفة التمتع ؛ أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ، ...)
 ١٦٧-١٦٢
- فصل : إلا أن يكون معه هدى ، فله ذلك ؛ ...
 ١٦٥
- فصل : فأما إدخال العمرة على الحج فلا يجوز ، ...
 ١٦٦
- الحج على العمرة الإحرام به في أشهره ...
 ١٦٦
- الثانية ، لو شرع في طواف العمرة، لم يصح إدخال الحج عليها ، ...
 ١٦٦
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أنه يستحب أن ينطق بما أحرم به من عمرة أو حج أوهما ...
 ١٦٧
- فائدة : مذهب الإمام أحمد ، وأكثر أصحابه ، أن عمل القارن كالمفرد في الإجزاء ...
 ١٦٧
- ١١٦٣-مسألة: (ويجب على المتمتع والقارن دم نسك ، إذا لم يكونا من حاضري المسجد الحرام ؛ ...)
 ١٨٥-١٦٨
- فصل : والدم الواجب شاة ، أو ...
 ١٦٩
- فائدة : لا يلزم الدم حاضري المسجد الحرام ...
 ١٦٩

فصل : وإنما يجب الدم بشروط

١٧٠ خمسة ؛ ...

فوائد ؛ الأولى ، من له منزل قريب دون

مسافة القصر، ومنزل بعيد

فوق مسافة القصر، لم يلزمه

١٧١ دم ...

الثانية ، لو دخل آفاق مكة ،

متمتعاً ناوياً الإقامة بها بعد

١٧١ فراغ نسكه،...، فعليه دم...

الثالثة ، لو استوطن آفاق مكة ،

فهو من حاضري المسجد

١٧٢ الحرام.

الرابعة ، لو استوطن مكى الشام أو

غيرها ، ثم عاد مقيماً

١٧٢ متمتعاً ، ...

فصل : وحاضرو المسجد الحرام أهل

١٧٧ الحرم ، ومن ...

فوائد ؛ إحداها ، لا يعتبر وقوع النسكين

١٧٧ عن واحد ...

الثانية ، لا تعتبر هذه الشروط - في

١٧٨ كونه متمتعاً ، ...

الثالثة ، لا يسقط دم التمتع والقران

١٧٩ بإفساد نسكهما ...

- الرابعة ، لا يسقط دمه أيضًا
 ١٧٩ بفواته ...
 الخامسة ، إذا قضى القارن قارنًا ،
 ١٨٠ لزمه دمان ؛ ...
 السادسة : يلزم دم التمتع والقران
 بطلوع فجر يوم
 ١٨٢ النحر ...
 فصل : إذا كان للمتمتع قريتان ؛ قرية ،
 وبعيدة ، فهو من حاضري المسجد
 ١٧٨ الحرام ؛ ...
 فصل : فإن دخل الآفاقي مكة متمتعًا ناويًا
 ١٧٨ الإقامة بها بعد تمتعه ، ...
 فصل : وهذا الشرط الخامس شرط
 ١٧٩ لوجوب الدم عليه ، ...
 فصل : إذا ترك الآفاقي الإحرام من
 الميقات ، وأحرم من دونه بعمره ،
 ثم حل منها ، وأحرم بالحج من مكة
 ١٧٩ من عامه ، ...
 فصل في وقت وجوب الهدى وذبحه : أما
 ١٨١ وقت وجوبه ، ...
 فصل : ويجب الدم على القارن في قول عامة
 ١٨٣ أهل العلم ، ...
 تنبيهان ؛ أحدهما ، هذا الحكم المتقدم في

- ١٨٤ لزوم الدم ...
- الثاني ، هذا الحكم مع وجود
- ١٨٥ الهدى ، أما ...
- ١١٦٤-مسألة: (ومن كان مفردًا أو قارنًا ، أحببنا له أن يفسخ إذا طاف وسعى ويجعلها
- ١٨٥-١٩٢ عمرة ؛ ...)
- فصل : وإذا فسخ الحج إلى العمرة صار
- ١٩١ متمتعًا ، ...
- ١١٦٥-مسألة: (ولو ساق المتمتع الهدى ، لم يكن له أن يحل)
- ١٩٢-١٩٤
- فائدتان؛ إحداهما، حيث صح الفسخ، فإنه
- ١٩٣ يلزمه دم ...
- الثانية، قال في «المستوعب»: لا
- يستحب الإحرام بنية
- ١٩٤ الفسخ ...
- فصل : فأما المعتمر غير المتمتع ، فإنه يحلُّ
- ١٩٤ بكل حال ...
- ١١٦٦-مسألة: (والمرأة إذا دخلت متمتعة فحاضت،...) ١٩٤-١٩٨
- ١١٦٧-مسألة: (ومن أحرم مطلقًا ، صح ، وله صرفه
- ١٩٨ إلى ما شاء)

- ١١٦٨-مسألة: (وإن أحرم بمثل ما أحرم به فلان ، انعقد
٢٠١-١٩٩ (إحرامه بمثله)
- ١١٦٩-مسألة: (وإن أحرم بمجتين أو عمرتين ، انعقد
٢٠٢، ٢٠١ (إحرامه بإحدهما)
- فائدة : قوله : وإن أحرم بمجتين أو
عمرتين ، انعقد بإحدهما ... ٢٠١
- ١١٧٠-مسألة: (وإن أحرم بنسك ونسيه ، جعله
عمره . وقال القاضى : يصرفه إلى ما
٢٠٥-٢٠٢ (شاء)
- فائدة : لو عيّن المنسّى بقران ، صح
حجه ، ... ٢٠٣
- ١١٧١-مسألة: (وإن أحرم عن رجلين ، وقع عن
٢٠٥ (نفسه)
- فائدة : قوله : وإن أحرم عن رجلين ، وقع
عن نفسه ... ٢٠٥
- ١١٧٢-مسألة: (وإن أحرم عن أحدهما لا بعينه ، وقع
٢٠٦، ٢٠٥ (عن نفسه ...)
- فائدة : يؤدب من أخذ من اثنين حجتين
ليحج عنهما فى عام واحد ؛ ... ٢٠٦
- ١١٧٣-مسألة: (وإذا استوى على راحلته ، لى تلبية
٢١٠-٢٠٦ (رسول الله ﷺ : ...)

فصل : ولا تستحب الزيادة على تلبية

رسول الله ﷺ ، ولا تكره ... ٢٠٩

١١٧٤-مسألة: (والتلبية سنة ، ويستحب رفع الصوت

بها ، والإكثار منها ، ...) ٢١٠-٢١٥

فائدتان ؛ إحداهما ، التلبية سنة ... ٢١٠

الثانية ، يستحب أن يلبي عن

أخرس ومريض ... ٢١٠

تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر قوله : لبي تلبية

رسول الله ﷺ إليك

اللهم...». ٢١٠

الثاني ، ظاهر قوله : ويستحب

رفع الصوت بها ... ٢١١

فصل : ويستحب الإكثار منها على كل

حال ؛ ... ٢١٢

فصل : ولا يستحب رفع الصوت بها في

مساجد الأمصار ، ... ٢١٢

فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : والدعاء بعدها... ٢١٢

الثانية ، لا يستحب تكرار التلبية

في حالة واحدة ... ٢١٢

فصل : ويستحب الدعاء بعدها ، ... ٢١٣

فصل : ويستحب ذكر ما أحرم به في

تليته ... ٢١٤

- فصل : ولا يلبي بغير العربية ، إلا أن يعجز
 عنها ؛ ... ٢١٥
- فصل : وإن حج عن غيره ، كفاه مجرد النية
 عنه ... ٢١٥
- ١١٧٥-مسألة: (ويلبي إذا علا نثرًا ، أو هبط
 واديًا ، ...) ٢١٥-٢١٧
- فصل : ويجزئ من التلبية في دبر الصلاة
 مرة واحدة ... ٢١٦
- فصل : ولا بأس بالتلبية في طواف
 القدوم ... ٢١٧
- فصل : ولا بأس أن يلبي الحلال ... ٢١٧
- ١١٧٦-مسألة: (ولا ترفع المرأة صوتها بالتلبية ، إلا بقدر
 ما تسمع نفسها) ٢١٨
- فوائد ؛ الأولى ، لا تشرع التلبية بغير
 العربية لمن يقدر عليها ...
 الثانية ، يستحب أن يذكر نسكه
 في التلبية ٢١٨
- الثالثة ، لا بأس بالتلبية في طواف
 القدوم ... ٢١٨
- الرابعة ، لا بأس أن يلبي
 الحلال ... ٢١٩
- تنبيه : هذا أحكام فعل التلبية ، أما وقت
 قطعها ، ... ٢١٩

باب محظورات الإحرام

(وهي تسعة) ١١٧٧- مسألة: (حلق الشعر) ٢٢١، ٢٢٢

فصل : فإن كان له عذر ... ، فله

إزالته ؛ ... ٢٢١

١١٧٨- مسألة: (وتقليم الأظفار) ٢٢٣، ٢٢٢

١١٧٩- مسألة: (فمن حلق أو قلم ثلاثة ، فعليه دم ...) ٢٢٣-٢٢٥

١١٨٠- مسألة: (وفيما دون ذلك في كل واحد مد من

طعام ...) ٢٢٥-٢٢٨

فصل : وحكم الأظفار حكم الشعر فيما

ذكرنا ... ٢٢٦

فصل : وفي قص بعض الظفر ما في

جميعه ، ... ٢٢٧

١١٨١- مسألة: (وإن حُلِقَ رأسه بإذنه ، فالقضية

عليه ، وإن كان مكرهاً أو

نائماً ، ...) ٢٢٨، ٢٢٩

فائدة : لو حُلِقَ رأسه وهو ساكت ولم

ينبه ، ... ٢٢٨

١١٨٢- مسألة: (وإن حلق محرم رأس حلال ، فلا فدية

عليه) ٢٢٩، ٢٣٠

فائدة : لو طُيب غيره ، فحكمه حكم

الخالق ، ... ٢٣٠

١١٨٣-مسألة: (وقطع الشعر ونشفه كحلقه ، وشعر

الرأس والبدن واحد ...) ٢٣٠-٢٣٢

فائدة : ذكر جماعة من الأصحاب ، أنه لو

لبس أو تطيب في رأسه وبدنه ، ... ٢٣١

١١٨٤-مسألة: (وإن خرج في عينيه شعر فقلعه ، ... ،

فلا فدية عليه) ٢٣٢-٢٣٦

فوائد : الأولى ، لو حصل له أذى من غير

الشعر،...، أزاله وفدى،... ٢٣٣

الثانية ، يجوز له تحليل لحيته ، ولا

فدية بقطعه بلا تعمد ... ٢٣٣

الثالثة ، يجوز له حك رأسه وبدنه

برفق ... ٢٣٣

الرابعة ، يجوز غسله في حمام وغيره

بلا تسريح ... ٢٣٤

الخامسة ، يجوز له غسل رأسه

بسدر أو خطمي ... ٢٣٤

فصل : وإن خلل شعره ، فسقطت

شعرة ، ... ٢٣٤

فصل : قال رحمه الله : (الثالث ، تغطية

رأسه ، ...) ٢٣٤

- ٢٣٤ تنبيه : قوله : الثالث ، تغطية الرأس ...
فصل : والأذنان من الرأس ، تحرم
٢٣٥ تغطيتهما ، كسائر الرأس ...
فائدة : فعل بعض المنهى عنه ، كفعله كله
٢٣٦ في التحريم .
- ١١٨٥-مسألة: (وإن استظل باحتمل ، ففيه روايتان) ٢٣٦-٢٤٠
تنبيه : اختلف الأصحاب في محل الروايتين
٢٣٩ الأولين ؛ ...
فوائد ؛ إحداها ، وكذا الخلاف والحكم
إذا استظل بشوب
٢٤٠ ونحوه ، ...
الثانية ، لا أثر للقصد وعدمه فيما
٢٤٠ فيه فدية ، ...
الثالثة ، يجوز تلبيد رأسه بغسل أو
٢٤١ صمغ ونحوه ؛ ...
- ١١٨٦-مسألة: (وإن حمل على رأسه شيئا ، ... فلا شيء
عليه) ٢٤١-٢٤٣
فصل : ولا بأس أن يستظل بالسقف
٢٤٢ والحائط والشجرة والخباء ، ...
- ١١٨٧-مسألة: (وفي تغطية الوجه روايتان) ٢٤٣، ٢٤٤
١١٨٨-مسألة: (الرابع، لبس الخيط والخفين) ٢٤٥، ٢٤٦

١١٨٩-مسألة: (إلا أن لا يجد إزارًا ، فليلبس

سراويل ، ...) ٢٥٣-٢٤٦

فصل : وإذا لبس الخفين ، مع عدم

التعلين ، ... ٢٤٨

تنبيه : ظاهر قوله : ولا يقطعهما ... ٢٤٩

فوائد : الأولى ، الرأ أن كالحف فيما تقدم . ٢٥٠

الثانية ، لو لبس مقطوعًا دون

الكعبين ، مع وجود نعل ،

لم يجوز ، وعليه الفدية... ٢٥٠

الثالثة ، لو وجد نعلًا لا يمكنه

لبسها ، لبس الحف ، ولا

فدية ... ٢٥٢

الرابعة ، يباح النعل كيفما

كانت ... ٢٥٢

فصل : فإن لبس المقطوع مع وجود

النعل ، لم يجوز له ، ... ٢٥١

فصل : وقياس قول أحمد في اللالكة ،

والجمجم ، ونحوهما ، ... ٢٥١

فصل : فأما النعل فيباح لبسها كيفما

كانت ، ... ٢٥١

فصل : فإن وجد نعلًا لم يمكنه

لبسها ، ... ٢٥٢

تنبيه : شمل قوله : لبس الخيط ... ٢٥٣

- فائدة : لا يشترط في اللبس أن يكون
 ٢٥٣ كثيراً ، ...
- ١١٩٠-مسألة: (ولا يعقد عليه منطقة ولا رداء ولا
 ٢٥٧-٢٥٣ غيره ، ...)
- فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : ولا يعقد عليه
 ٢٥٣ منطقة ...
- الثانية ، يجوز شد وسطه بمنديل
 ٢٥٣ وجبل ونحوهما ، ...
- فصل : فأما الإزار ، فيجوز عقده ؛ ... ٢٥٥
- فصل : فأما الهميان ، فهو مباح
 ٢٥٥ للمحرم ، ...
- فصل : فإن لم يكن في الهميان نفقة ، لم يميز
 ٢٥٦ عقده ؛ ...
- ١١٩١-مسألة: (وإن طرح على كفيه قباء ، فعليه
 ٢٥٨ ، ٢٥٧ الفدية ...)
- ١١٩٢-مسألة: (ويتقلد بالسيف عند الضرورة) ٢٦٢-٢٥٨
- تنبيه : مفهوم قوله : ويتقلد بالسيف عند
 ٢٥٨ الضرورة ...
- فائدة : الخنثى المشكل إن لبس المخيط ، ... ٢٥٩
- فصل : قال الشيخ ، رحمه الله :
 ٢٦٠ (الخامس ، الطيب ، ...)
- فصل : وليس له شم الأدهان المطيبة ، ... ٢٦١

١١٩٣-مسألة: (وشم المسك والكافور والعنبر
والزعفران ...) ٢٦٢-٢٦٤

فصل : ومتى جعل شيء من الطيب في
مأكول أو مشروب ، ... ٢٦٢

فصل : فإن ذهب رائحته وبقي
طعمه ، ... ٢٦٣

فصل : ولا يجوز أن يأكل طيباً ، ولا
يكتحل به ، ولا يستعط به ، ولا
يحتقن به ؟ ... ٢٦٤

١١٩٤-مسألة: (وإن مس من الطيب مالا يعلق بيده ،
فلا فدية عليه) ٢٦٤

١١٩٥-مسألة: (وله شم العود والفواكه والشيخ
والخزامى) ٢٦٤ ، ٢٦٥

فائدة : قوله : وله شم العود والفواكه ... ٢٦٤

١١٩٦-مسألة: (وفي شم الريحان والترجس والورد
والبنفسج ...) ٢٦٥-٢٧١

تنبيهان ؛ الأول ، مراده بالريحان ، الريحان
الفارسي ... ٢٦٨

الثاني ، تابع المصنف أبا الخطاب
في حكاية الروايتين ... ٢٦٨

- فائدة : الريحان وغيره نحوه كأصله ... ٢٦٨
فصل : فأما الادهان بدهن ، لا طيب
فيه ، ... ٢٦٩
فصل : فأما دهن سائر البدن ، فلا نعلم عن
أحمد فيه منعاً ، ... ٢٧٠
تنبيهات ؛ الأول ، شمل قول المصنف :
والادهان بدهن غير
مطيب ... ٢٧٠
الثاني ، ظاهر قوله : في
رأسه ... ٢٧٠
الثالث ، حيث قلنا بالتحريم ،
فإن الفدية تجب ، ... ٢٧١
١١٩٧-مسألة : (وإن جلس عند العطار ، أو في موضع
ليشم الطيب ، فشمه ، ...) ٢٧٢-٢٧٦
فائدتان ؛ إحداهما ، يجوز لمشتري الطيب
حمله وتقليبه ، ... ٢٧٣
الثانية ، لو لبس ، أو تطيب ، أو
غطى رأسه جاهلاً ، ... ٢٧٣
تنبيه : يأتي حكم غير الوحشي ، وما هو
مختلف فيه ، عند قوله : ... ٢٧٦
١١٩٨-مسألة : (فمن أتلفه ، أو تلف في يده ، أو أتلف
جزءاً منه ، فعليه جزاؤه) ٢٧٧، ٢٧٦

فصل : ويضمن ما تلف في يده ، وإن

٢٧٧ صاده لم يملكه ؛ ...

فصل : وإن أتلّف جزءًا من الصيد ، فعليه

٢٧٧ ضمانه ؛ ...

١١٩٩-مسألة: (ويضمن ما دل عليه ، أو أشار

٢٧٧-٢٨٤ إليه ، ...)

فائدة : قوله : ويضمن ما دل عليه ، أو

٢٧٧ أشار إليه ..

فصل : وليس له الإعانة على الصيد

٢٧٨ بشيء ، ..

فوائد ؛ إحداها ، لا ضمان على دالٍّ

ويشير إذا كان قد رآه من

٢٧٩ يريد صيده قبل ذلك، ...

الثانية ، لا يحرم دلالة على طيب

٢٧٩ ولباس ...

الثالثة ، لو نصب شبكة ثم

٢٧٩ أحرم ، ...

فصل : فإن دل محرما على الصيد ،

٢٨٠ فقتله ، ...

فصل : فإن أعار قاتل الصيد سلاحًا ،

٢٨٢ فقتله به ، ...

فصل : فإن دل الحلال محرماً على صيد ،

٢٨٣ ... فقتله ،

فصل : وكذلك إن كان شريكه

٢٨٤ ... سيئاً ،

فوائد : الأولى ، كذا الحكم والخلاف لو

٢٨٤ كان الشريك سيئاً ، ...

الثانية ، لو كان الدال والشريك

٢٨٤ لا ضمان عليه ، ...

الثالثة ، لو دل حلال حلالاً على

٢٨٤ صيد في الحرم ...

١٢٠٠-مسألة : (ويحرم عليه الأكل من ذلك كله ،

٢٨٥-٢٩١) وأكل ما صيد لأجله ، ...)

فصل : ولا يحرم عليه الأكل من غير

٢٨٧ ذلك ...

فصل : وما حرم على المحرم لكونه دل عليه

أو أعان عليه أو صيد من أجله ، لا

٢٨٨ يحرم على الحلال أكله ؛ ...

فائدتان ؛ إحداهما ، ما حرم على المحرم ،

بدلالة أو إعانة أو صيد

٢٨٨ له ، ...

الثانية ، لو قتل المحرم صيداً ، ثم

٢٨٩ أكله ، ...

- فصل : وإذا قتل المحرم الصيد ثم أكله ،
 ٢٨٩ ضمنه للقتل دون الأكل ...
- فصل : وإذا ذبح المحرم الصيد ، صار
 ٢٩٠ ميتة ، ...
- تنبيه : دخل في قوله : ولا يحرم عليه الأكل
 ٢٩٠ من غير ذلك ...
- ١٢٠١-مسألة: (وإن أتلّف بيض صيد ، أو نقله إلى
 ٢٩٣-٢٩١ موضع آخر ففسد ، ...)
- تنبيه : ظاهر قوله : فعليه ضمانه
 ٢٩١ بقيمته ...
- فصل : وإن نقل بيض صيد ، فجعله تحت
 ٢٩٣ آخر ، ...
- ١٢٠٢-مسألة: (ولا يملك الصيد بغير الإرث . وقيل :
 ٢٩٦-٢٩٤ لا يملكه به أيضا)
- فصل : وإن ورثه المحرم ملكه ؛ ...
 ٢٩٥
- ١٢٠٣-مسألة: (وإن أمسك صيدًا حتى تحلل ، ثم تلف
 ٢٩٧، ٢٩٦ أو ذبحه ، ...)
- فوائد : الأولى ، وكذا الحكم لو أمسك
 صيد الحرم ، وخرج به إلى
 ٢٩٦ الحل .
- الثانية ، لو صلب الصيد بعد
 إخراجه إلى الحل ، أو بعد

٢٩٦ حله، ضمنه بقيمته،...

الثالثة ، لو ذبح المحرم صيدًا ، أو

٢٩٧ قتله، فهو ميتة...

الرابعة ، لو ذبح محل صيد حرم ،

٢٩٧ فكالمحرم ...

الخامسة، لو كسر محرم بيض صيد،

٢٩٧ حرم عليه أكله،...

١٢٠٤-مسألة: (وإن أحرم وفي يده صيده ، أو دخل

٣٠٢-٢٩٨ (المحرم بصيد ، ...)

فصل : ومن ملك صيدًا في الحل ، فأدخله

٣٠١ المحرم ، ...

٣٠١ فائدة : لو أمسك صيدًا في الإحرام ، ...

فصل : فإن أمسك صيدًا في المحرم ،

٣٠٢ فأخرجه إلى الحل ، ...

فائدة : لو أمسكه حتى حل فملكه باق

٣٠٢ عليه ...

١٢٠٥-مسألة: (وإن قتل صيدًا صائلاً عليه دفعا عن

٣٠٤-٣٠٢ نفسه ، ...)

فصل : فإن خلص صيدا من سبع ، ... ،

٣٠٣ قتلف بذلك ، فلا ضمان عليه ...

١٢٠٦-مسألة: (ولا تأثير للحرم ولا للإحرام في تحريم

٣١٦-٣٠٤ حيوان إنسى ، ...)

- فصل : فأما المحرم أكله فهو ثلاثة أقسام ؛ ... ٣٠٥
- فصل : ولا بأس أن يقرّد المحرم بغيره ... ٣٠٩
- فصل : فأما القمل ، ففيه روايتان ؛ ... ٣٠٩
- فصل : فإن تفلّ المحرم ، أو قتل قملاً ، فلا فدية فيه ، ... ٣١١
- فصل : والخلاف إنما هو في قتله للمحرم أما في الحرم ... ٣١٢
- فصل : ولا بأس بغسل المحرم رأسه وبدنه برفق ... ٣١٢
- تنبيه : ظاهر كلام المصنف ، أن الروايتين في تحريم قتل القمل ، ... ٣١٢
- فصل : ويكره له غسل رأسه بالسدر والخطمي ونحوهما ؛ ... ٣١٤
- فصل : يجوز قتل البراغيث مطلقاً ... ٣١٤
- تنبيه : مفهوم قوله : إلا القمل ، إذا قتله المحرم ... ٣١٥
- فوائد تتعلق باستحباب قتل كل مؤذٍ من حيوان وطير . ٣١٥-٣١٧
- ١٢٠٧-مسألة: (ولا يحرم صيد البحر على المحرم ، وفي إباحته في الحرم روايتان) ٣١٧-٣١٩
- فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : ولا يحرم صيد البحر على المحرم ... ٣١٧

- الثانية ، ما يعيش في البر
٣١٧ والبحر ، ...
فصل : وهل يباح صيد البحر في
٣١٨ الحرم ؟ ...
١٢٠٨-مسألة: (ويضمن الجراد بقيمته ، فإن انفرش في
طريقه ، ...)
٣١٩-٣٢٢
فصل : فإن افترش الجراد في طريقه ، فقتله
٣٢١ بالمشى عليه ، ...
فائدة : حكم بيض الطير إذا أتلفه لحاجة ،
٣٢٢ كالمشى عليه ، ...
١٢٠٩-مسألة: (ومن اضطر إلى أكل الصيد،...، فله
فعله ، وعليه الفداء)
٣٢٢-٣٢٦
تنبيه : يأتي في آخر كتاب الأطعمة ، في
كلام المصنف ، لو اضطر إلى الأكل
ووجد ميتة وصيداً وهو محرم أو في
٣٢٣ الحرم ...
فائدة : لو كان بالمحرم شيء ولا يحب أن
يطلع عليه أحد ، جاز له اللبس ،
٣٢٤ وعليه الفداء ...
فصل : قال الشيخ ، رحمه الله :
(السابع ، عقد النكاح لا يصح
٣٢٤ منه ...)
فائدتان ؛ إحداهما ، لو قال الزوج :
تزوجت بعد أن
٣٢٦ حللت ...

- الثانية ، لو أحرم الإمام ، منع من
التزويج لنفسه وتزويج
أقاربه ، ... ٣٢٦
- فصل : وإذا وُكِّلَ المحرم حلالاً في النكاح ،
فعقد له النكاح بعد تحلل
الموكل ، ... ٣٢٨
- فصل : وإذا وُكِّلَ الحلال مُحِلّاً في
النكاح ، فعقد النكاح ، وأحرم
الموكل ، ... ٣٢٨
- فصل : فإن تزوج ، أو زُوج ، أو زُوِّجَتْ
المحرمة ، ... ٣٢٨
- فصل : ويكره للمُحَرِّمِ الخطبة ، وخطبة
المحرمة ، ... ٣٣٠
- فوائد : الأولى ، تكره خطبة المحرم كخطبة
العقد وشهوده ... ٣٣٠
- الثانية ، تكره الشهادة فيه ... ٣٣٠
- الثالثة ، يصح شراء الأمة للوطء
وغيره ... ٣٣١
- فصل : ويكره أن يشهد في النكاح ؛ ... ٣٣١
- فصل : قال الشيخ ، رحمه الله : (الثامن ،
الجماع في الفرج ؛ ...) ٣٣١
- فصل : ومتى كان قبل التحلل الأول فسد
الحج ؛ ... ٣٣٣
- فصل : ولا فرق بين الوطء في القبل
والدبر ، ... ٣٣٣

- فصل : والعمد والنسيان فيما ذكرنا
 ٣٣٤ ... سواء
- فصل : ويجب به بدنة ، ...
 ٣٣٥
- فصل : وحكم المرأة حكم الرجل في فساد
 الحج ؛ ...
 ٣٣٥
- ١٢١٠-مسألة: (وعليهما المضي في فاسده ، والقضاء
 على الفور من حيث أحرمأ أولاً ...) ٣٣٦-٣٣٩
- فصل : ويحرم بالقضاء من أبعد
 الموضوعين ؛ ...
 ٣٣٨
- فصل : ونفقة المرأة في القضاء عليها إن
 طأعت ؛ ...
 ٣٣٩
- ١٢١١-مسألة: (ويتفرقان في القضاء من الموضع الذي
 أصابها فيه إلى أن يجلا ...) ٣٣٩-٣٤٥
- تنبيهان ؛ أحدهما ، معنى التفرق ؛ ...
 ٣٤١
- الثاني ، ظاهر كلام المصنف أن
 زوجها الذي وطئها يجوز
 ويصلح أن يكون محرماً لها في
 حجة القضاء ...
 ٣٤١
- فصل : وإذا أفسد القارن نسكه ، ...
 ٣٤٢
- فوائد ؛ الأولى ، حكم العمرة حكم الحج
 في فسادها بالوطء قبل
 الفراغ من السعى و ...
 ٣٤٢
- الثانية ، قضاء العبد كنذره ...
 ٣٤٤
- الثالثة ، يلزم الصبي القضاء ، ...
 ٣٤٤

الرابعة ، يكفى العبد والصبي حجة

القضاء عن حجة

الإسلام ... ٣٤٥

الخامسة ، لو أفسد القضاء ، لزمه

قضاء الواجب الأول لا

القضاء . ٣٤٥

فصل : وحكم العمرة حكم الحج في

فسادها بالوطء قبل الفراغ من

السعى ، ... ٣٤٣

فصل : إذا أفسد القارن والمتمتع

نسكهما ، ... ٣٤٤

١٢١٢-مسألة : (وإن جامع بعد التحلل الأول لم يفسد

نسكه ، ...) ٣٤٥-٣٥٩

فائدة : هل يكون بعد التحلل الأول

محرمًا ؟ ... ٣٤٧

فصل : ومتى وطئ بعد رمى الجمرة لم

يفسد حجه ؟ ... ٣٤٩

فصل : فإن طاف للزيارة ، ولم يرم ، ثم

وطئ ، ... ٣٤٩

فصل : والقارن كالمفرد ، في أنه إذا وطئ

بعد الرمي لم يفسد حجه ولا

عمرته ؟ ... ٣٤٩

- فصل : وإذا أفسد القضاء لم يجب عليه
 ٣٥١ قضاءؤه ، ...
 فائدتان ؛ إحداهما ، لو طاف للزيارة ولم
 ٣٥١ يرم ، ثم وطىء ، ...
 الثانية ، العمرة كالحج فيما
 ٣٥١ تقدم ، ...
 فصل : قال الشيخ ، رضى الله عنه :
 (التاسع ، المباشرة فيما دون الفرج
 ٣٥١ لشهوة ، ...)
 فصل : وفي فساد النسك به روايتان ؛ ... ٣٥٢
 فصل : فإن كرر النظر ، فأنزل أو لم
 ٣٥٤ ينزل ، لم يفسد حجه ، ..
 فصل : قال ، رضى الله عنه : (والمرأة
 ٣٥٤ لإحرامها في وجهها ، ...)
 فصل : فإن احتاجت إلى ستر
 ٣٥٦ وجهها ؛ ...
 تنبيه : مفهوم كلام المصنف وغيره ، أن
 ٣٥٦ غير الوجه لا يحرم تغطيته ...
 فصل : ويجتمع في حق المحرمة وجوب
 تغطية الرأس ، وتحريم تغطية
 ٣٥٧ الوجه ...
 فصل : ولا بأس للمرأة أن تطوف منتقبة ،
 ٣٥٧ إن لم تكن محرمة ...

- فائدة : يجتمع في حق المحرمة وجوب تغطية الرأس ، وتحريم تغطية الوجه ، ... ٣٥٧
- فصل : ويحرم عليها ما يحرم على الرجل ؛ ... ، إلا لبس المخيط ، وتظليل المحمل ... ٣٥٨
- فصل : ويستحب للمرأة عند الإحرام ما يستحب للرجل ؛ ... ٣٥٩
- ١٢١٣-مسألة : (ولا تلبس القفازين ، ولا الخلخال ، ولا تكتحل بالإثم) ٣٥٩-٣٦٥
- فائدة : لو لُت على يديها خرقة أو خرقة ، ... ٣٦٠
- فصل : فأما الخلخال ، وما أشبهه من الحل ، ... ٣٦١
- فائدة : لا يحرم عليها لباس زينة ، ... ٣٦٢
- فصل : والكحل بالإثم في الإحرام مكروه للمرأة والرجل ، ... ٣٦٢
- فصل : فأما الكحل بغير الإثم والأسود ، فلا كراهة فيه ، إذا لم يكن مطبياً ؛ ... ٣٦٤
- فصل : وإذا أحرم الحثنى المشكل ، لم يلزمه اجتناب المخيط ؛ ... ٣٦٥

١٢١٤-مسألة: (ويجوز لبس المعصر والكحل ،

والخضاب بالحناء ، والنظر في المرأة

٣٦٥-٣٧٥

لهما جميعا)

فصل : ويستحب للمرأة أن تحتضب

٣٦٧ بالحناء عند الإحرام ؛ ...

فائدة : يستحب لها الخضاب بالحناء عند

٣٦٧ الإحرام ...

فصل : ولا بأس بالنظر في المرأة

٣٦٨ للحاجة ، ...

فصل : وللمحرم أن يحتجم ، ولا فدية

٣٦٩ عليه ، ...

فائدة : قال الآجری ، ... ويلبس

٣٧٠ الخاتم

فصل : ويحتمل المحرم ما نهاه الله تعالى

٣٧١ عنه ، ...

٣٧١ فائدة : يحتمل المحرم ما نهى الله عنه ، ...

فصل : ويستحب له قلة الكلام ، إلا فيما

٣٧٣ ينفع ؛ ...

فصل : ويجوز للمحرم أن يتجر ، ويصنع

٣٧٥ الصنائع ، ...

باب الفدية

- ٣٧٧ (وهي على ثلاثة أضرب ؛ ...)
 تنبيهان ؛ أحدهما ، ظاهر كلام المصنف ،
 ٣٧٩ أنه لا يجزئ الخبز ...
 الثاني، ظاهر كلامه ، أنه سواء
 كان معذورًا ، أو غير
 ٣٧٩ معذور ...
 فصل : والحديث إنما ذكر فيه التمر ، ويقاس
 ٣٨٠ عليه ...
 فائدة : يجوز له تقديم الكفارة على الحلق ،
 ٣٨٠ ككفارة اليمين .
 فصل : ومن أبيع له حلق رأسه ، جاز له
 تقديم الكفارة على الحلق ... ٣٨١
 ١٢١٥-مسألة: (النوع الثاني ، جزاء الصيد ؛ ...) ٣٨١-٣٩٤
 فصل : وإذا اختار المثل ، ذبحه وتصدق به
 ٣٨٤ على فقراء الحرم ، ...
 تنبيهات ؛ الأول ، التقويم يكون بالموضع
 ٣٨٤ الذي أتلفه فيه وبقره...
 الثاني ، الطعام هنا ، هو الذي
 يخرج في الفطرة ، وفدية
 ٣٨٥ الأذى ، ...

- الثالث ، ظاهر قوله : فيطعم كل
 ٣٨٦ مسكين مدًا
 الرابع : ظاهر قوله أيضًا : أو
 ٣٨٦ يصوم عن كل مد يوما ..
 فوائده الأولى ، أطلق الإمام أحمد ... ،
 فقال : يصوم عن كل مد
 ٣٨٦ يومًا ...
 الثانية ، لو بقي من الطعام مالا
 يعدل يومًا ، صام عنه
 ٣٨٨ يومًا ...
 الثالثة ، لا يجب التابع في هذا
 ٣٨٨ الصيام ، ...
 الرابعة ، لا يجوز أن يصوم عن
 بعض الجزاء ، ويطعم عن
 ٣٨٨ بعضه ...
 فصل : فإن بقي من الطعام مالا يعدل
 ٣٨٧ يومًا ، ...
 فصل : وإن كان مما لا مثل له من
 ٣٨٨ الصيد ، ...
 فصل : قال رضي الله عنه : (الضرب
 الثاني على الترتيب ، وهو ثلاثة
 ٣٨٩ أنواع ؛ ...)
 فصل : ولكل واحد من صوم الثلاثة
 ٣٩٠ والسبعة وقتان ؛ ...

فصل : فأما تقديم الصوم على إحرام

العمرة ، فلا يجوز ... ٣٩٢

فوائد ؛ الأولى ، يجوز تقديم صيام الثلاثة

أيام بإحرام العمرة ...

الثانية ، لا يجوز صومها قبل

الإحرام بالعمرة ... ٣٩٢

الثالثة ، وقت وجوب صوم الأيام

الثلاثة ، وقت وجوب

الهدى،... ٣٩٢

الرابعة ، ذكر القاضى ، و ...،

إن أخر صيام أيام التشريق

والأيام الثلاثة إلى يوم

النحر ، فقضاء ... ٣٩٣

١٢١٦-مسألة: (فإن لم يصم قبل يوم النحر ، ...) ٣٩٤-٣٩٧

١٢١٧-مسألة: (وقال أبو الخطاب : إن أخر الصوم أو

الهدى لعذر ، ...) ٣٩٧-٤٠٠

فصل : ولا يجب التتابع في صيام

المتع ، ... ٣٩٩

فصل : ووقت وجوب الصوم وقت

وجوب الهدى ؛ ... ٣٩٩

فائدتان ؛ إحداهما ، قوله : ولا يجب التتابع في

الصيام... ٣٩٩

- الثانية ، لو مات قبل الصوم،... ٣٩٩
- ١٢١٨-مسألة: (ومتى وجب عليه الصوم ، فشرع فيه ،
ثم قدر على الهدى، ...) ٤٠٠، ٤٠١
- ١٢١٩-مسألة: (وإن وجب ، ولم يشرع ، فهل يلزمه
الانتقال ؟ ...) ٤٠١-٤٠٣
- فصل : ومن لزمه صوم المتعة ، فمات ...
٤٠٢ فلا شيء عليه .
- فائدة: قال في...: إذا عدم هدى المتعة
ووجب الصيام عليه، ثم وجد الهدى
٤٠٢ قبل الشروع فيه،...
- ١٢٢٠-مسألة: (النوع الثاني ، المحصر ، يلزمه الهدى ،
فإن لم يجد،...) ٤٠٣
- ١٢٢١-مسألة: (النوع الثالث، فدية الوطاء، تجب به
بدنة، فإن لم يجد،...) ٤٠٤-٤٠٨
- فائدة تتعلق بالوطء، هل هو من
الاستمتاع أم الاستهلاكات؟ ٤٠٦
- فائدة تتعلق بحكم الانتقال من البدنة إلى
الصيام . ٤٠٧
- ١٢٢٢-مسألة: (ويجب بالوطء في الفرج بدنة ، إن كان
في الحج،...) ٤٠٩

- ١٢٢٣-مسألة: (ويجب على المرأة مثل ذلك، إن كانت
مطأوعة، ...) ٤١٠-٤١٥
- فصل: قال الشيخ، رحمه الله: (الضرب
الثالث، الدماء الواجبة للفوات ، أو
ترك واجب ...) ٤١١
- ١٢٢٤-مسألة: (ومتى أنزل بالمباشرة دون الفرج ، فعليه
بدنة، ...) ٤١٥-٤١٧
- فائدة: وكذا الحكم لو قبل ، أو لمس
لشهوة ... ٤١٦
- ١٢٢٥-مسألة: (وإن كرر النظر فأنزل ، أو استمنى ،
فعليه دم، ...) ٤١٧-٤١٩
- فائدة: لو نظر نظرة فأمنى ، فعليه
شاة ، ... ٤١٨
- فصل: فإن نظروا لم يكرر النظر ، فأمنى ،
فعليه شاة ؛ ... ٤١٩
- تنبيه: مفهوم كلام المصنف ، أنه إذا لم
يكرر النظر وأمنى ، لا شيء
عليه ... ٤١٩
- ١٢٢٦-مسألة: (فإن فكر فأنزل ، فلا شيء عليه) ٤١٩-٤٢٣
- فصل: والعمد والنسيان في الوطء
سواء ... ٤٢٠

- فائدتان؛ إحداهما، الخطأ هنا كالعمد،... ٤٢٠
- الثانية ، المرأة كالرجل مع وجود الشهوة منها ... ٤٢١
- فصل : قال رضى الله عنه : (ومن كرر محظوراً من جنس ، ...) ٤٢١
- ١٢٢٧-مسألة: (وإن قتل صيداً بعد صيدٍ ، فعليه جزاؤهما ...) ٤٢٣ ، ٤٢٤
- فائدة : لو قتل صيدين فأكثر معاً ، تعدد الجزاء ، ... ٤٢٤
- ١٢٢٨-مسألة: (وإن فعل محظوراً من أجناس ، فعليه لكل واحد فداء ...) ٤٢٤ ، ٤٢٥
- فائدة تتعلق بالفدية ، متى تكون واحدة ؟ ومتى تعدد الكفارة ؟ ٤٢٥
- ١٢٢٩-مسألة: (وإن حلق ، أو قَلَّمَ ، أو وطىء ، أو قتل صيداً عامداً أو مخطئاً ، ...) ٤٢٦ - ٤٢٨
- فصل : وقتل الصيد يستوى عمده وسهوه أيضا ... ٤٢٧
- فائدتان؛ إحداهما، قال فى الفروع: المكروه عندنا كمخطئ،... ٤٢٧
- الثانية، عمد الصبى ومن زال عقله بعد إحرامه،... خطأ.. ٤٢٨

- ١٢٣٠-مسألة: (وإن لبس ، أو تطيَّب ، أو غطى رأسه
 ناسيًا ، ...) ٤٢٨-٤٣٣
- فصل : ويلزمه غسل الطَّيِّب ، وخلع
 اللِّباس ، ... ٤٢٩
- فائدتان ؛ إحداهما، متى زال عذر من
 تطيب،... ٤٣٠
- الثانية ، لو مسَّ طيبا ، يظنه
 يابسًا، فإن رطبًا،... ٤٣٢
- فصل : فإن كان معه ماء ، وهو محتاج إلى
 الوضوء ، والماء لا يكفيهما ، ... ٤٣٠
- فصل : فأما إن فعل ذلك ناسيا ، فلا فدية
 عليه... ٤٣٠
- ١٢٣١-مسألة: (ومن رفض إحرامه ، ثم فعل محظورًا ،
 فعليه فداؤه) ٤٣٣، ٤٣٤
- فائدة : يلزمه لرفضه دم ... ٤٣٣
- ١٢٣٢-مسألة: (ومن تطيَّب قبل إحرامه في
 بدنه ، ...) ٤٣٥، ٤٣٤
- فصل : وليس له لبس مطيب بعد
 إحرامه ، ... ٤٣٥
- ١٢٣٣-مسألة: (وإن أحرم وعليه قميص ، خلعه ولم
 يشقه ، ...) ٤٣٦، ٤٣٥

فائدة: قوله: وإن أحرم وعليه قميص، خلعه

و لم يشقه... ٤٣٥

١٢٣٤-مسألة: (وإن لبس ثوبا كان مطيبا، فانقطع ريح

الطيب منه،...) ٤٣٦-٤٤٤

فائدة: القارن كغيره فيما تقدم من

الأحكام... ٤٣٧

فصل: قال رحمه الله: (وكل هدى أو

إطعام، فهو لمساكين الحرم،... إلا

فدية الأذى واللبس... ودم

الإحصار...) ٤٣٨

فصل: وما وجب نحره بالحرم، وجب

تفرقة لحمه به... ٤٣٩

فوائد: إحداها، الأفضل أن ينحرف الحج

بمنى، وفي العمرة بالمرورة... ٤٣٩

الثانية، اختصاص فقراء الحرم

بهدى المحصر، من مفردات

المذهب... ٤٤٠

الثالثة، لو سلمه للفقراء فنحروه،

أجزأ، فإن لم يفعلوا،...

فإن أبى أو عجز،... ٤٤٠

الرابعة، مساكين الحرم؛ من كان

فيه أهله، ومن... ٤٤٠

- فصل : ومساكين الحرم من كان فيه من
أهله ، ... ٤٤٠
- فصل : فإن عجز عن إيصاله إلى فقراء
الحرم ، ... ٤٤٠
- تنبيه : مفهوم قوله : إن قدر على إيصاله
إليهم ... ٤٤٠
- فصل : فأما فدية الأذى ، إذا وجد سببها في
الحل ، ... ٤٤١
- تنبيهان ؛ أحدهما ، حيث قيل : النحر في
الحل ... ٤٤٢
- الثاني يتعلق بوضع تفريق فدية
الأذى واللبس ونحوهما ... ٤٤٢
- فوائد ؛ الأولى ، جزاء الصيد لمساكين
الحرم ... ٤٤٢
- الثانية ، دم الفوات كجزاء الصيد . ٤٤٢
- الثالثة ، وقت ذبح فدية الأذى
واللبس ، ... ، حين فعله ، ... ٤٤٢
- الرابعة ، لو أمسك صيداً أو جرحه ،
ثم أخرج جزاءه ، ثم تلف
المجروح أو الممسك ، ... ،
أجزأ ... ٤٤٢
- فصل : فأما دم الإحصار ، فيخرجه حيث
أحصر ؛ ... ٤٤٣

١٢٣٥-مسألة: (وأما الصيام ، فيجزئه بكل مكان) ٤٤٥

١٢٣٦-مسألة: (وكل دم ذكرناه ، يجزئ فيه شاة أو

سبع بدنة ...) ٤٤٥ - ٤٥٠

فوائد؛ إحداها، قوله: وأما الصيام ،

٤٤٥ فيجزئه بكل مكان ...

الثانية، قوله: وكل دم ذكرناه ،

٤٤٥ يجزئ فيه شاة أو سبع بدنة...

الثالثة، حكم الهدى حكم

٤٤٧ الأضحية...

فصل : ولا يجزئه إلا الجذع من الضأن ،

٤٤٦ والثني من غيره ...

فصل : ومن وجبت عليه بدنة ، أجزأته

بقرة إذا كان في غير النذر وجزاء

٤٤٨ الصيد ؛ ...

فائدة : من لزمته بدنة ، أجزأه سبع شياه

٤٤٩ مطلقاً ...

فصل : ومن وجبت عليه سبع من الغنم

أجزأته بدنة أو بقرة ، إن كان في

٤٤٩ كفارة محظور ؛ ...

فصل : ومن وجبت عليه بقرة ، أجزأته

٤٥٠ بدنة ؛ ...

آخر الجزء الثامن

ويليه الجزء التاسع ، وأوله :

بَابُ جَزَاءِ الصَّيْدِ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ

رقم الإيداع ٣٨٥٠/١٩٩٥ م
I.S.B.N : 977 - 257 - 111 - 5

هجر

للطباعة والنشر والتوزيع مولانا

المكتب : ٤ ش ترعة الزمر - المهندسين - جيزة

☎ ٣٤٥٢٥٧٩ - فاكس ٣٤٥١٧٥٦

الطبعة : ٢ ، ٦ ش عبد الفتاح الطويل

أرض اللواء - ☎ ٣٤٥٢٩٦٣

ص . ب ٦٣ إمابة